

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ
الشيخ

2068

8068



3522

من فقه لطفه
من فقه لطفه
من فقه لطفه
من فقه لطفه

فهرست كتب اكرء الثاني من كتاب كوهة التير نفعا لله

كتاب الوقف كتاب الغصب كتاب الودعة كتاب العارية
كتاب القبط كتاب اللقطه كتاب الحنفي كتاب المقنن
كتاب الايق كتاب احياء الموات كتاب الماخذ كتاب المزاورة
كتاب المساقا كتاب النكاح كتاب الضمان كتاب الطلاق
كتاب الرجعة كتاب الابلاء كتاب الخلع كتاب الظاهر
كتاب اللعان كتاب العدة كتاب النفقات كتاب العتق
كتاب النذر كتاب الاستيلاء كتاب المكاتب كتاب المولا
كتاب الجنائ كتاب المدينة باب القسامة كتاب العاقل
كتاب الحدود باب حد السر كتاب القذف كتاب السر
كتاب لا شر ثم كتاب الصيد والبايع كتاب الاحكام كتاب الامان
كتاب الدعاء كتاب الشهادت كتاب الاحكام كتاب الشهادة
كتاب اذات القاضي كتاب الفاضل كتاب القسمة
كتاب الاكره كتاب السير كتاب الخطر والنجاة كتاب الوصايا
كتاب الفرائض تمت كتب الكتاب

هذا نص من كتاب شرح القدر والحق في مسائل الفقه
والله اعلم بالصواب

كتاب الوقف

يقال وقف المأبأة والوقف ما ائتمنت به او في الشئ عبارة عن حبس العين على
حكم مال الوقف والتصرف بالمنفعة بمنزلة العارية وهذا قول
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وهو عبارة عن حبس العين على
حكم ملك الله على وجه تصد بالمنفعة الى العباد فينزل ملك الوقف
عنه الى استغفارهم ولا يباع ولا يرهق ولا يورث **قال** رحمه الله
لا يزل ملك الوقف عند ابن حنيفة الا ان يحكم به حاكم ينفذ المولى
اما المحكم فيمنه خلاف المشايخ والاصح انه يصح وطريق الحكم في
ذلك ان يسلم الوقف ما وقف الى المتوكف ثم يرجع محتج بعدم
النزوم فيتحاضن الى القاضي فيقضى بملزومه وكذا اذا جاز في
الورثة جاز لان الملك لهم فاذا رضوا بزوجهم جاز كما لو
اوصى بجميع ماله **وقال** ابو علقمة بموته فيقول اذا مات فقد وقفت
طاري على كذا لانه اذا علقه بموته فقد اخرج من الوصية
ذلك جائز ويعتبر من الثلث لانه تبرع علقه بموته فكان
الثلث كالهبة والوصية في المرض **وقال** ابو يوسف وشيخه

يجوز القول لانه بمنزلة الاعتقاد عنده وعليه الفتوى **وقال** محمد
لا يزل ملكه حتى يجعل الوقف ولما يملكه اليه لان من شرط الوقف
عنده القبض لانه تبرع في حال الحياة كالهبة واذا اعتبر فيه القبض
اقام انسانا يتولى ذلك ليصح ثم اذا حال له ولما يملكه اليه هل
ان يعزله بعد ذلك ان كان شرط في الوقف عن القوام والاعتبار
بهم فله ذلك وان لم يشترط لا يصح عند محمد وعليه الفتوى و
عند ابن حنيفة اذا عزله في حياته يصح وكذا اذا مات الوقف
بطلت والنية القوم لان القويم بمنزلة الوكيل الا اذا جعل قيميا
في حياته وبعد وفاته في يصير وصيا كذا في الفتاوى ثم اذا صح
الوقف عندهما وكان ذلك في صحته كان من جميع اموال وان وقفه
في مرض وموته كان من الثلث كالهبة **وقال** الحق الوقف
على اختلافهم خرج من ملك الموقوف حتى لو كانوا عبيدا فاعتقهم
لا يعتقون **وقال** ولم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل
فملكه نفديعه فيه كسائر امواله ومعنى قوله ان الحق الوقف
اي ثبت على ظهر ابن حنيفة بالحكم او بالتعليق بالموت وعلى ظاهرهما

بالوقوف التسليم **مسألة** رجل باع أوصافاً وأدعاه بعد ذلك أنه
أوقفها قبل البيع فهذا على وجهين إن أقام البينة على ذلك قبلت
وبطل البيع وإن لم يقم البينة لم يقبل قوله للناقض ثم إذا عجز عن
إقامة البينة وأراد تخليف المهر عليه ليس له ذلك لأن التخليف
بناء على صحة الدعوى والدعوى لم تصح للتناقض وإن ادعاه في
الأرض أنها أوقف فقال للبائع أنك بعته هذه الأرض وهي موقوفة
فليست هذه الخاصة إلى البائع وإنما هي إلى المتولي للوقف فإن
لم يكن متول فأن القاضي ينصب متولياً فيخاصه فإن أثبت
الوقف بالبينة بطل البيع وسرد الثمن إلى البائع ووقف الماشع
جائز عند أبي يوسف يعني فيما تختم القسمة وقال محمد لا يجوز أما
فيما لم تختمه فيجوز مع الشيوع أيضاً عند محمد إلا في المجر والمقبرة
فإنه لا يتم مع الشيوع فيما لا تختم القسمة أيضاً عند أبي يوسف لأن
بقاء الشركة تمنع الخلوص لله تعالى لأن المهر بآية في ذلك غاية القبح
بأن يقبر فيها الموتى سنة ويزرع سنة ويصل في المسجد في وقت و
يتخذ اصطبله في وقت خلاف ما عدا المقبرة والمسجد لا مكان للاستغفار

الاستغفار

وقسمة

وقسمة الغلة **مسألة** وقال محمد لا يجوز يعني فيما تختم القسمة لأن
أصل القبض عند شرط ولأنه نوع تبرع فلا يصح في مثله تختم
القسمة كالأهبة ولو وقف الكل ثم استحق جزء منه بطل في الباقي عند
محمد لأن الشيوع مقارن للالتحق جزء منه مما يبرع عنه لم يبطل في
الباقي لعدم الشيوع ولو وقف لثلاثة وجزأهم لم يدخل الزرع
في الوقف لأنه لا يدخل في البيع الآباء شرط فكذلك لا يدخل في الوقف
الآباء شرط كذلك في الواقعات **مسألة** ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة
ومحمد حتى يحدد آخره لجهة لا ينقطع أبداً لأن المقصود من الوقف
التأيد كالعتق وهذا القول جعلت أرض هذه صدقة موقوفة
على أولاد فلان ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلة تلك الأرض
لأن أشغال المساكين لا تنقطع أبداً وإذا لم يقدر ذلك كم يصح ولا يجوز
الوقف على من لا يملك كالعبيد والحمال وإن وقف على أدنى جاز لأنه
موضع القرية ولهذا يجوز التصرف عليه قال النبي لا يهاكم الله عن
الذين لم يقنوا لكم في الدين ولم تخرجوكم من دياركم إن تبرؤهم ولا يجزي الوقف على البيع
ولا يجوز الوقف على المأجد والقناطر ولو وقف على معدوم الطريق لأنه قربة فيه

ولا يجزي الوقف على البيع
والكناس ولا على قطاع
الطريق لأنه قربة فيه

كالوقف على ولد ولا ولد له لم تجز وان وقف وقفا مطلقا ولم يذكر
سببا جاز على الأصح والفاظ الوقف ستة وقفت وحبت وسبقت
ونصرت وايدت وجرمت والثالثة الأولى صريح فيه وباقيها
لا يصح إلا بالنية **قوله** وقال أبو يوسف إذا سمع جهة تنقطع جاز
وصارت بعدة للفقراء وان لم يسمهم وذلك مثله ان يقول جعلتها
صدقة موقوفة لله ابداعي ولرفلان وولد ولده ولم يذكر
الفقراء ولا المسكين وذلك لأنه اذا جعلها لله فقرا ابداعي لا يكون
لله فهو ينصرف إلى المسكين فصار كالأول ذكرهم وقيد ان التأبير
شرطا بالاجماع إلا ان عند أبو يوسف لا يشترط ذكر التأبير لأن لفظ
الوقف والصدقة تنبئ عنه لأنه ان أله الملك بدون التملك كما
لحق ولهذا ذكر في الكتاب في بيان قول أبي يوسف وصار بعدة
الفقراء وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأبير شرط
لأن هذا صدقة بالمنفعة أو الغلة وذلك قد يكون موقفا وقد يكون
مؤبدا فمطلقا لا ينصرف إلى التأبير فلا بد من التنصيص عليه قال
في شرحه اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة لله ابداعي ولدي

فاذا انقرضوا فهي على المسكين فان غلته باتكون لولده من
صلبه الذكور والأناث وللغنى ^{قال} في خزانة الأكل الذكور والأنثى فيه
سواء وانما يكون ذلك على الأولاد الموجودين يوم الوقف
ولكن لا تحدث بعد ذلك قبل حدوث الغلة لأن المعتبر بمن يكون
له من الأولاد يوم تأتي الغلة فاذا وجد ذلك دخلوا في الوقف
فان ولد له ولد بعد الغلة ان كان هذا الولد ولدا قبل من ستة
اشهر من يوم طلعت الغلة دخل في الوقف لأن العلم محيط
بأنه مخلوق قبلها فلم يَدْخُل معه هم فاذا مات احد من اولاده
قبل ان تأتي الغلة لم يكن له حق فيها ومن مات بعد مجيء الغلة
له يقضى منها ديونه وينفذ منها وصاياه وما بقى لورثته واذا
قال وقفت هذه الارض على اولادي لا يدخلفيه ولدا لولدي وان
قف على اولادي ^{اولادهم} دخلفيه اولاد البنين واولاد البنات لأن الجميع
اولاد اولاده وان وقف على نسله او عقبه او ذريته دخلفيه اولاد البنين هو
واولاد البنات قريبوا وبعدوا لأن الجميع من نسله وذريته والكل
ومن ذريته داووا وسلمان فجعلهم كلهم على البعد من ذريته وجعل

عيسى من دريته وهو ينسب اليه بالأمه وان وقف على من نسب
اليه لم يدخل فيه اولاد البنات لأنهم لا ينسبون اليه وان وقف على
البنين لم يدخل فيه الخنثى وكذا اذا وقف على البنات لم يدخل فيه
الخنثى ايضا لاننا لانعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل الخنثى
لأنه لا يخلو اما ان يكون ابنا او بنتا وقيل لا يدخل لأنه ليس من
البنين ولا من البنات ولو وقف على بني زيد لا يدخل فيه بناته
مسألة قال في الواقع جاز قال ان مت من مرضى هذا فقد وقفت
الارض بالبيع او ماته لأنه علمه بشرط البيع بغير او ماته لأنه علمه بشرط
وتعليق الوقف بالشرط لا يصح وان قال ان مت من مرضى هذا
فاجعلوا ارضي وقفها جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيد بالشرط
وذلك يجوز **قوله** ويصح وقف العقار لأنه مما يتأثر بالوقف
مقتضاه التابيد **قوله** ويجوز وقف ما يلقا ويحول لأنه لا يبق
على التابيد فلا يصح وقفه قال الخنثى لا يجوز وقف المنقول
الا ان يكون تبعا لغيره وهو ان يوقف ارضها بها الثوار وعبيد
ملصقا بها فيكونون وقفا معها تبعا او جرت العادة بوقفه

كامر

كامر لحفر القبور والحنارة وشباب الحنارة ولو وقف على
شجار القائمة لا يجوز قبلا ولا يجوز الحنا وينتفع
بثمارها دون اعضائها الا فيما يعتاد قطعه لبني شجره
للخلاف وهو الصريح قال في الواقع اذا وقف ثوبا
على اهل قرية لا أنزاه على بقرهم لا يصح لأن وقف
المنقول لا يصح الا في ما فيه تعارف في هذا وعند الشافعي
يجوز ثم اذا جاز عند الوقف على الأنزاه لا يجوز استعماله
في الحرث لأنه لم يوقف لذلك **قوله** وقال ابو يوسف
اذا وقف ضيعة ببيقرها واكرتها وهم عبيده جاز وكذا
سائر الاثا للحراثة لأنه تبع للأرض في تحصيل ما هو
المقصود ولا يجوز للواقف عتقهم لأنهم قد خرجوا
عن ملكه فان اعتقرهم لم يعتقوا شيئا ففي الكسائرهم فان
لم يكن العبد كاسبا او تعطى كسبه لمرض او لم يفكسبه
بنفقة فنفقة في بيت المال كما اذا اعتق من لا كسبه له وقيل
نفقته على الواقف مادام حيا فان مات ففي بيت المال لأن

ولا تعارف

ونفقة العبد والهامة من حيث
شرط الواقف فان لم يبيح

تركته استقل الى ولم يستقل العبد الرهم فلا يلزمهم نفقته
 فان مات العبد فكفنه وجبرهن على من عليه نفقته **قوله**
 وقال محمد بن حبيب الكراع والسلاح في سبيل الله الكراع هو
 الخيل وابو يوسف معه على ما قالوا وهو كخن ويدخل في
 ذلك لا بد لان العرب يجاهدون عليها وتحملون عليها
 السلاح قال محمد بن حبيب وقف ما فيه تعامل من المنقولات
 كالغاس والمير والقدوم والمشار والجنابة واثابها و
 القدور والمصاحف والكتب وعند ابو يوسف لا يجوز واكثر
 فقها الامصار على **قوله** محمد **قوله** واذا اصبح الوقف لغير
 بيعه ولا تملكه الا ان يكون مشاعا عند ابو يوسف فيطلب
 الشريك القسمة فتح مقاسمتها ما امتنع البيع والتعليك فلا
 قدر ان ملكه عنه واما القسمة فلا نهاليف بتمليك من جهة
 وانما هي تمنز للموقوف بتقدير الانصبا وانما خصه ابو يوسف
 لان عنده يجوز وقف المشاع ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك
 فهو الذي يقاسم شريكه وان وقف نصف عقار خالص له فالذي

يقاسمه القاضي او يبيع الباقي من نصيبه على رجل ثم يقاسم
 المشتري ثم يشتري ذلك منه لان الواحد لا يجوز ان يكون
 مقاسما ومقاسما واذا كان في القسمة فضل راعاهم ان
 اعطى الواقف لا يجوز لانه بيع الوقف وان اعطا جاز
 يكون بقدر الدارهم شر الكذا في الهداية **قوله** والواجبان
 يشتري من ارتفاع الوقف بعمارة شرط ذلك الوقف
 اوله بشرط لان عمارة من مصالحه وفي البداية بذلك تبقى
 له **قوله** وان وقف دار على سكنه ولله فالعمارة على من له
 السكنى يعني المطالبة بالعمارة لا ان تجبر على فعلها وانما كانت
 العمارة على من له السكنى لان الخراج بالصمان فصار كنفقة العبد
 الموصى بخلافه **قوله** فان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجرا
 حاكم وعمره باجرته فاذا عمرت رد قال من له السكنى لان
 في ذلك رعاية للحق في حق الواقف في حق صاحب السكنى ولانه
 اذا احرق وعمره باجرته يفتوت حق صاحب السكنى في وقت
 دون وقت وان لم يعمر يفتوت السكنى اصلا فكان الاو اولي

ولا تجبر الممتنع على العمارة طافيه من التلاؤف ماله فأشبه امتناع
صاحب البدر في المزارعة ولا يكون امتناعه رضو منه ببطلان
حقه ولا تصح اجارة من له السكنى لانه غير مالك **قوله** وما
انهدم من بناء الوقف في الله صرفه للحاكم في عمارة الوقف
ان احتل اليه وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج اليه عمارته
فيصرف فيها وان تعذر إعادة عينه الى موضعه بيع و صرف
ثمته الى الاصلاح **قوله** ولا يجوز ان يقسم بين مستحق الوقف
بعض النقص لانه جزء من العين ولا حق للموقوف عليه في
والمحققهم في المنافع **قوله** واذا جعل الواقف غلة الوقف
لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند ابي يوسف والخوارزمي
محمد لأن من اصد محمدان من شرط الوقف القبض فاذا اشترط
ذلك لنفسه لم يوجد القبض فصار كمن شرط بقعة من الحجر
لنفسه ولا يبي يوسف ان المبنى عليه اللام كان ياكل من صدقة
الموقوفه والحق الا كل منه الا بالشرط ولو شرط الخبز في
الوقف لنفسه ثلثة ايام جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف

وقال

وقال محمد الوقف باطل كذا في الهداية ولو ان الواقف شرط
الولاية لنفسه وكان غير مأمور فلقا صلي ان ينزع من يده
نظر الفقهاء كانه ان يخرج الوصي اذا كان غير مأمور بنظر اللصغ
قوله واذا بنى محمد بن لير ملكه عنه حتى يفرغ من ملكه بطريقه
ويأذن الناس بالصلاة فيه اما الاخر اذا قلناه لا يخلص الله تعالى
الا به واما الصلاة فيه فلا لأنه لا بد من التسليم عند ابي حنيفة و
محمد ونسبهم ان يأذن الناس بالصلاة فيه فيكون ذلك بمنزلة
القبض فأما صلوا فيه فكانهم قبضوه **قوله** فأذا صل فيه وا
خبرنا ملكه عند ابي حنيفة ومحمدان فعلى كل الناس متعذر
في شرط ادناه وعن محمدانه بشرط الصلاة فيه بالجماعة لأن
المسجد يبنى لها في الغالب **قوله** وقال ابو يوسف عن مالك بقوله
جعلته محجرا أن التسليم عنه ليس بشرط لانه لم يقات للملك كالا
عتاق وان اتخذ في وسطه وان محجرا واذن للناس بالدخول
فيه ولم يفرزه عن دان كان على ملكه وله ان يبيعه ويورث
عنه بعد موته لان ملكه محجرا به وله حق المنع منه ولأنه لم

تخلص لئلا يبقا الطريق لنفسه ولم يجعل للمسجد طريقا على حدة
وأما إذا ظهر للناس وأفرده طريقا وميزه صار مسجدا خالصا
وان بنى على سطح منزله مسجدا وسكن أسفله فهو في رتبة عندنا
وقال أبو يوسف يكون مسجدا وان جعل أسفله مسجدا وفوقه مكانا
وأفرده طريقا جاز اجتماعا لأن المجرم ما يتأبد وذلك يتحقق في
السفلى دون العلوى وعن محمد أنه لا يجوز لأن المسجد معظم
فإذا كان فوقه مكان لم يكن تعظيما وعن أبي يوسف أنه
جوز في الوجوه من حين دخل بغداد ورأى ضيق المنازل
فكانت اعتبار الضروة وعن محمد أنه أجاز ذلك أيضا حين دخل
الري قال في البيهقي بيع إذا غضب لرضا فبناها مسجدا وصلا فلا
باس بدخول المسجد للصلاة ودخول الحمام للأغتسال وإن غضب
دار فجعلها مسجدا لا حدران يصلي فيه ولا أن يدخله وإن
جعله جامعا لا يجمع فيه وإن جعلها طريقا لا حدران يمر بها
ذكره في باب الحفر والاباحة ولو خرب ما حوله المسجد ولم يبق
عنده أحد يبقه مسجدا ابتداء عن أبي يوسف إلى يوم القيمة لأنه قد تصدق

فيه المائة والمسافرون وقال محمد يعو ملك الباني فيه و
الورثة بعد موته لأنه عينه لنوع قربه وقد انقطع وان
استغنى عن حصر المسجد وخشبه وحشبه نقل إلى مسجدا آخر
عند أبي يوسف قال بعضهم يباع وتصرف في مصالح المسجد
واللجوز صرفه نقضه إلى عانة بئر لأن البئر من جنس المسجد
وكذا البئر لا يصرف نقضها إلى مسجد بل يصرف إلى بئر أخرى ولو
وقف على ذهن السراج للمسجد لا يجوز وصنعه لجميع الليد
بل بقدر حاجته المصلين وتجوز إلى ثلث الليد أو نصف إذا
احتج إليه للصلاة فيه وهل يجوز أن يدرس الكتاب على
سراج المسجد ينظر أن كان وضع لأجل الصلاة فلا بأس
بذلك إلى أن يفرغوا من الصلاة **وهو** ومن بنى سقاية للمسلمين
أو خانة يسكنه بنو البيد أو رباطا أو جعل أرضه مقبرة لم
ينزل ملكه عن ذلك عند أبي حنيفة إلا أن تحكم به حاكم وقال أبو يوسف
ينزل ملكه بالعقل وقال محمد إذا استقانا الناس من السقاية وكنوا
الرباط والخان ودفنوا في المقبرة زال الملك لأبي حنيفة أنه لم ينقطع

حق العبد عنه الا ترى ان لما ان يستفح به فيسكن في الخان وينزل
الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة فيشترط حكم الحاكم
او الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد
لانه لم يبق له فيه حق الانتفاع فخلص ليحكم من غير حكم الحاكم ولا يبي
يوسف ان من اصله ان التسليم ليس بشرط لازم فكان كالعتق
ولمجرد ان التسليم عنده شرط وذاك في الكتاب ويكتف في الواحد
لتعذر فعل الجنس كله وعلى هذا الخلاف البيروني لانهم اذا دفنوا
في المقبرة كان ذلك قبضا فصار كالمسجد اذ اصب فيه واما اذا لم
تدفن فيها احد لم يخصص ولا يقبض فيقتضي يد صاحبها فله الرجوع
فيها ويشترك الاغنياء والفقراء في الدفن في المقبرة والصلاة في المسجد
والشرع في السقاية لان ذلك اباحة وما كان اباحة لا يختص به الفقير
دون الغني بخلاف غلة الصدقة لان مقتضاها التملك فلا يجوز
للغني ولو تلفت الكيزان المبجلة على السقاية لاضمان على من تلفت
في يده بلا تعذر فان تعذر ضمن وصفا التعذر ان يستعملها في غير ما
وقفت له **كتاب الغصب** هو في اللغة اخذ الشيء من الغير

عما ذكر

على سبيل التغلب سواء كان مالا او غير مال في الشرع عبارة عن اخذ
مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه يزيل يده عنه حتى
كان احتزام العبد والتمسك على الدابة غصبا دون الجلوس على
السريّة الباطية وانما يكون الاحتزام غصبا اذا احتزمه الغاصب
لنفسه كما اذا غصبه ليركب له غملا او ينجي له ثمرته اما اذا قال التاكل
ايها العبد ففعل لا يضمن ثم الغصب عندنا ازالة اليد المحقة وقصر او اثبات
اليد المبطلة ضمنا والاثبات اثبات اليد المبطلة وقصر ازالة
اليد المحقة ضمنا وفايدته في الزيادة للحادث في يد الغاصب وهي نوعان
منقصلة كالولد ومتصلة كالتمن وكلاهما عندنا امانة في يد الغاصب
وعنده كلامهما مضمون لانه قد وجد عنده اثبات اليد على الولد
وعندنا لم يوجد ازالة اليد المحقة والغصب على وجهين ان كان مع
العلم بحكمه المأثم والمغرم وان كان بدونه كمن اتلف مال غيره بظنه
ماله فحكمه الضمان لانه حق العبد فلا يتوقف على قصر ولا اثم عليه لان
الحفاظ موضوع والغصب محرم لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل
ظلالا له وقال تعالى ان الدين يا كلون اموالكم التيما في ظلالا لايه وقال

عليه السلام حرمة مال المسلم كحرمة دمه ومن غصب شيئا من ارض طوقه
 لئلا يوسع الارضين **قال** من غصب شيئا له مثل فذلك في يد فعله
 ضمان مثله ان كان للمثله وهذا في المكملات والموزونات والمعرو
 التي لا تتفاوت فان كان موجودا وجب عليه رد بعينه وان كان
 حالكا وجب رد بدله لأن البدل يقوم مقام المبدل فان غصب
 شيئا في حينه واوانه وانقطع عن ايدي الناس ولم يقدر على مثله
 فعليه قيمته يوم يختصون عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف يوم الغصب
 وقال محمد وزفر اخر ما انقطع عن ايدي الناس لأن المثل كان في دمه
 الان ينقطع فلما انقطع سقطت المطالبة بالمثل وصار كانه غصب في
 ذلك الوقت ما لا مثله ولا ابو يوسف لما انقطع لا الحق بما لا مثله
 فتعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب اصله اذ غصب ما لا
 مثله ولا أبي حنيفة ان الملك ثابت في دمه بعد انقطاعه بدلالة انه لو
 لم يظالم حتى وجد المثل كان له ان يطالب به وانما يستقر من المثل
 الى القيمة يوم الخضوع فوجب ان يعتبر قيمته يوم سد قال الكرخي
 اذا خسر الغاصب المثل في حال الانقطاع وتكلف ذلك جبر المالك على

من سب

اخذ

اخذ واما اذا غصب المثل له فعليه قيمته يوم الغصب **اجماعا** **قوله** وان
 كان مما لا مثله فعليه قيمته يوم الغصب وذلك مثل
 العدوى المتفاوتة والسياب والعبيد والروابي شياه
 ذلك مما لا يكال ولا يوزن وفي البر المخلوط بالشعر القيمة
 لانه لا مثله وانما يضمن المثل والقيمة اذ الم يقدر على رد
 المعصوب بعينه لأن حق المالك في عين ماله فاذا قدر
 على ذلك لم تجز الرجوع الى بدله الا برضاه ولان المقصود
 ازالة الظلمة وذلك يكون برد العين ما دامت باقية
 فاما دفع بدلها مع القدرة عليها فهي ظلمة اخرى لا ترى
 انه لا تجوز في ملك غيره الا باختياره ثم اذا وجب عليه رد
 القيمة فعليه القيمة يوم قبض ولا ينظر الى زيادة قيمة
 المعصوب بعد القبض في التسع ولا الى نقصانها لأن القبض
 هو السبب الموجب للضمان **قوله** وعلى الغاصب رد العين
 المعصوبة يعني ما دامت قائمة وهو الموجب الاصل على
 ما قالوا او رد القيمة مخلص خلفا وقيد الموجب الاصل

القيمة ورد العين مخلص وفايدته في البراءة والرهن والكفالة بما
 بالمعصية حال قيام العين يعني اذا ابرأ المعصية منه القاصد
 من ضمان العين وهي قائمة في يده فعند من قال الواجب
 القيمة تصح البراءة ويسقط ضمان العين وكذا الرهن والكفالة
 يصح ان على اعتبار وجوب القيمة وعلى اعتبار وجوب العين
 لا يصح وفايدته ايضا فمن عصب جارية قيمتها الف والفر
 قد حال عليها الخوف فانه لا يجب الزكاة في هذه الالف لانه مؤنث
 والواجب الرد في المكان الذي عصبه فيه لتفاوت القيمة بتفاوت
 الأماكن **قول** وان ادعاها لكرها حبه الحاكم حتى يعلم انها
 لو كانت باقية الاظهر ما ثم يقضى عليه ببطلان ما حبه
 لان حق صاحبها متعلق بالعين والاصل بقاؤه وهو
 يريد ان يسقط حقه من العين الى القيمة فلا يصح رد فان
 تضاد قاعلا على اكرها او قامت له بينة بذلك قضى عليه بالمشتر
 ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا كانت زائدة
 في يدها يوم عصبها فردد ما ناقصه ضمن النقض وان كانت

فان

يوم عصبها زائدة في السعير مثل ان يكون قيمتها يوم عصبها
 مائتين فردا وهو تساوي مائة لم يضمن الزيادة لان الزيادة
 في السعير غير متحققة وانما هي شيء يلقيه الله وانفس الناس
 من الرغبة والعين والنقصان في السعير كذلك لانه فتور
 يلقيه الله وانفس الانسان فيزهدون في شراء العين
 العين في الحالين جميعا على ما هي عليه فلهذا لم يضمن الزيادة
 فان عصبها وهو تساوي مائة فزادت في يدها حتى
 صارت تساو مائتين ثم نقصت في يدها حتى صارت
 تساوي مائة لم يضمن الزيادة عندنا لان الزيادة لم يقع
 عليها القبض فلا تلزم مضمونه كزيادة السعير والزيادة
 حصلت في يده بغير فعله وهلك بغير فعله فان طلبها
 صاحبها والزيادة باقية فامتنع من رد ما حتى نقصت
 ضمن الزيادة لانه لما امتنع من الرد صار ضمانا كاملا موع
 اذ احمدا الوديعة **قول** والعصب فيما ينقل ويحول لان
 ضمان العصب متعلق بالنقل والتحويل والرد على ذلك

د

من حال بين رجلين من متاعه او غصب ماله ومنعه من حفظ
 ماله حتى تلف لم يضمنه كذا في البيانيك ولو حوّل المتاع ونقله ففك
 ضمه والنقل والتحويل واحد وقيل التحويل ينقل من مكان الى
 واقتر في مكان اخر والنقل يتعدى بدون الاثبات في مكان اخر
قوله واذا غصب عقار ففك في يده لم يضمن عند ابو حنيفة
 والي يوسف وقال محمد يضمنه وهلاكه انما يكون بانزهاه
 البناءا فة سماوية او يذهب ترابه او يغلبه السيل على الارض
 فيذهب بأشجار وترايه فان مثل هذا فلا ضمان عليه عند
 وقال محمد يضمن فان حدثت هذه الاشياء بفعل احد من الناس
 فضمانه على المتلف عندهما وقال محمد هو مخير ان شاء ضمن
 الغاصب وان شاء ضمن المتلف فان ضمن الغاصب رجع
 على المتلف واجمعوا انها لو تلفت من سكناء ضمه لانه تلف
 بفعله وقوله الشافعي في غصب العقار مثل قول محمد لتحقق
 اثبات اليد الغاصبة ومن ضرورة ذلك الاستحالة اجتماع
 اليدين على محتر واحد وحاله واحدة **قوله** لهما ان الغصب بالنية

يد المالك

يد المالك بفعله في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد
 المالك لا تزول الا باخراجه عنها وهو فعل فيه لا في العقار
 فصار كما اذا بخر المالك عن ماشيته ولان العقار في المكان
 الذي كانت يد صاحبه ثابتة عليه فلا يضمن والغصب كما يتحقق
 بالنقل والتحويل **قوله** وما نقص بفعله وسكناء ضمه في قولهم
 جميعا لانه اتلف **قوله** واذا هلك المصوب في يد الغاصب بفعله
 او بفعله ضمه هذا اذا كان منقولاً فان كان الملاك
 بفعله يضمن رجع عليه بما ضمن لان قدر عليه ضمانا كان يمكنه
 ان يتخلص منه برفع العين **قوله** فان نقص في يده فعليه ضمان
 النقصان يعني النقصان من حيث فوات الخبز لا من حيث السعر
 ومراده غير الربوي اما في الربوي لا يمكن ضمان النقصان
 مع الاخذ الاصل لانه يؤدي الى الربا واذا وجب ضمان النقصان
 قومت العين صحيحة يوم غصبها ثم يقوم ناقصة فيغرم ما
 بينهما وان غصب عبدا فابق من يده ولم يكن ابوقبل ذلك او كانت امته فزنت في يده
 او سرق فعلى الغاصب ضمان ما نقص العبد والجارية من السرقة

او كانت امته فزنت في يده
 ولم تكن زنت قبل ذلك

والأباق والزنا وان اصابها شيء في يد الغاصب فمحمومة فيها
تتضمن صاحبها ضمن الغاصب ما نقصه بالتأديون قيمته بالأن للموت
ليس من المملوك كانت في يد الغاصب وإنما هو من المملوك حدثت في يد صاحبها
لأن المملوك محصور من الأهل جزاء جزاء ثم تكامل بما يتحد من المملوك من
بعده فمحمومة من ذلك وان غصبها محمومة فماتت في يد الغاصب
ضمن قيمتها محمومة يوم غصبها فإن كانت زنت في يد المولى
او سرقت ثم غصبها فأخذت نكاح الزنا والسرقة فماتت من ذلك
فلا ضمان عليها لأنها تلفت بسبب كان في يد المولى كذا الوجه في
يد الغاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك فلا ضمان
على الغاصب وكذا لو كان المولى اجبرها ثم غصبها فماتت في يد الغاصب
من الجوارض لان الغاصب لأن التلف حصل بسبب كان في يد المولى
فهو كما لو قتلها المولى في يد الغاصب فإن كان الغاصب غصبها وهي
حيلة من غير اجبال من المولى من زوج كان لها في يد المولى ولا
بسبب كان في يده فإن زنت او سرقت في يد الغاصب فماتت في يد المولى
فأخذت بذلك في يد الغاصب قيمته بالأن لأنها تلفت بسبب كان

فماتت في يد الغاصب
من ذلك ثم غصبها
تلفت في يد الغاصب
غير فعلى المولى

في يده **قوله** ومن دبح مشاة غير مملوكها بالخيار ان شاء ضمنه ومهرها
وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصانها وهذا ظاهر الرواية وهو قول
مهر وكذا لو سخرها وقطع لحمها ولم يشو وفي رواية يضمنه نقصانها
وان كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع طرفها فمملوك ان يضمنه جميع
قيمتها الوجوه الأربعة من كل وجه بخلاف المأكولة **قوله** ومن خرق
ثوبه غير خرقا يسيرا ضمن نقصان الثوب لمالكه لان العين قائمه
من كل وجه وانما دخل عيب فيضمن العيب **قوله** وان خرقه خرقا كثيرا
يطل رقعة من أفعه فلما أكله ان يضمنه جميع قيمته لأنه استهلكه له
واذا ضمن قيمته ملكه لأن صاحبه لما ملك القيمة ملك الغاصب بدلها
حتى لا يجمع في ملك المصنوع منه البدل وان شاء صاحب الثوب
ضمنه النقصان لأنه لم يترك ملكه استهلاكه كاتام ولا انصرفت زيادة
والمماثلة فيه غير معتبرة فالهنا جاز ان يضمنه النقصان ويأخذه
كذا في شرحه فقولهم لم يستهلكه استهلاكه كاتام ما اخترن مما لو اخرقه
قوله ولا انصرفت زيادة اخترن مما لو صبغه وقوله والمماثلة
غير معتبرة اخترن من المكيد والموزون **قوله** خرق هو بالتحقيق

بدليل قوله خرقا ولم يقل خرقا وقوله كثير اهو بالثناء
 المثلثة لانه ذكر في مقابلة قوله خرقا ليس ولو كان بالباء
 الموحدة ليقال في الاخر خرقا صغيرا كذا في المستصفى و
 واختلف المتأخرون في الخرقا الفاحش قال بعضهم هو ما اوجب نقصا
 ربع القيمة وما دونه ليس وقال بعضهم ما اوجب نقصان نصف
 القيمة وقيل ما لا يصلح الباقي بعده لتوب وفي الابدانية اشارة الى
 الى ان الفاحش ما يبطل به عامة المنافع والتمسح به انه ما يفوت
 به بعض المنفعة وليس ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما ايد
 فيه النقصان وفي المحيط الفاحش ما يستكف وسطا ان كان
 من لبيع ذلك ولو قال الرجل خرق ثوبي هذا ففقد ياتم
 ولا يضر وان خرق ثوبا غير يضر قيمته مكتوبا عند اكثر الناس
 ولا يضر المال لان الاتلاف صادق ^{الصك} ولم يصادف **المال** **فعله**
 واذا تعينت العين المعصومة بفعل الغاصب حتى زال اسمها و
 عظم منافعها زال ملكها للغاصب ومنعها الى اخره وهذا نافع
 لا ينقطع حق المالك عنها وقوله ملكها الغاصب قال الخليل بن النضر

بعض العين

المعصومة عنها

الصحيح

الصحيح عند المحققين من اصحابنا ان الغاصب لا يملك المعصومة
 الا عند اداء الضمان او القضا بالضمان او بتراضي الخصم على الضمان
 فاذا وجد شيء من هذه الثلثة ثبت للملك والا فلا وبعد وجود
 شيء من هذه الثلثة اذا ثبت للملك لا يجد للغاصب تناوله
 الا ان يجعل صاحبه في **حله** ولم تجز له الانتفاع بها حتى
 يؤدى بدلا عنه اشارة الى انه اذا قضى القاضي بالضمان
 لا يحل له الانتفاع ما لم يؤد الضمان ثم اذا أدى لم يرد له الا
 نفع لان حق المالك صار متوقفا بالبدل فجعل مباركة بالترا
 وكذا اذا ابراه لسقوط حقه وكذا اذا ضمنه الحاكم او ضمنه الما
 لك لوجود الرضا منه لانه لا يقض الحاكم الا بطلبه **مورد** وان
 غضب فضة او ذهب فضرها دراهم او دنانير او آنية لم
 يمس ملك المالكها عنها عند ابو حنيفة في اخذها ولا شيء للغاصب ولا
 يعطيه لعملة شيء لان العين باقية من كل وجه لان الاسم باق
 وكونه موزونا باق ايضا وكذا جريان الرقابة بوجود
قوله وقال ابو يوسف في محله لا يسد المعصومة عن الدراهم بالدينار

وليس كذلك فقد نص في
 المبسوط انه يحل له الانتفاع
 اذا قضى القاضي بالضمان

المضروبة وعليه مثل الفضة التي قضى بها وملاكها الغاصب لانه احدث
فيها صنعة معتبرة واما اذا سبك الفضة والذهب ولم يصنعها
ولم يضربها وراهم ولا دينار بل جعلها صفايح مطولة لم
ينقطع يد صاحبها عنها اجماعا ولو غصبه وراهم فخلطها بغيرهم
حتى صار لا يتميز فعليه مثلها ولا شركة بغيرها فيها عند ابي حنيفة
وقالا هو بالخيار ان شاء ضمنه مثلها وان شاء شاركه بقدر
يغني اذا صاغها حليا او انية قال الكرخي اذا غصبه طعاما فزرعه
كان عليه مثله عند ابي حنيفة ويتصدق بالفضل وعند مالك
يتصدق بالفضل وهذا اذا ضمن بعد انعقاد الحب لم يكن الجنب
اما لو ضمن قبل انعقاد الحب طاب له الفضل بالاجماع وكذا
كل نواعرسة فثبت ضمن قيمته يعني اذا غصبه فعرس لانه
اذا انبت صار مستهلكا فهو كالحب اذا نبت وكذا اذا غصب
دقيقا فخبزه او بيضا فصار خبزا ملكه لزوال اسمه او ترابا
فجعل لبنا او انية او قطنا فغرله او خشبا فجعله سيفه ففي
هذا كله يزول ملكه عنه **قوله** ومن غصب سبعة فبني عليها زال

ملك

ملك

ملك مالكها عنها ولم يزرع الغاصب قيمتها وقال زفر والشافعي
ينقض البناء ويرد ما على صاحبها قال الهندي وابن النعمان لا ينقض
البناء عندنا اذا بناه حوايلها اما اذا بني على نفسه لا ينقض ولا
طلاق الكتاب يرد ذلك هو الصحيح يعني انه لا ينقض سوا
بني عليها او حوايلها بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام و
في قلع البناء ضرر ويمكننا توفية للحققتين من غير ضرر بان يلزم
الغاصب قيمتها اذ هي تقوم مقامها **قوله** ومن غصب ارضا فزرع
فيها او بني قير له اقلع البناء والغرس **قوله** في قوله عليه السلام ليس لعرق
ظالم حق ولان ملك صاحب الارض باق فانه الارض لم تنصر
مستملكه والغصب لا يتحقق فيها فيؤمر الغاصب بتفريغها كما
اذا شغل طرف غيره بطعامه ومعنى قوله عليه السلام ليس لعرق ظالم
اي ليس لعرق ظالم وهو الذي يغرس في ارض غصبا وهو
صف العرق بالظلم والمراد صاحبه وفي بعض الروايات ليس
لعرق ظالم على الاضافة الى العرق فان كانت الارض تنقض
بقلع ذلك فلا ملك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا

قوله

ويكون له لأن فيه نظرا إليها ودفع الضرر عنها ويضمن قيمته
مقلوعا لأنها الحالة التي تحيها ردتا فتقوم الأرض بدون الشجر
والبناء ويقوم ومما بها ولكن لصاحبها إن يامر بقلعه فيضمن
فضل ما بينهما ولو غصب فصلا وإدخاله بيته فكلر حتى صار
لا يخرج الأبرهم للدار وقلع الباب فإن كانت قيمة الفصيل
أكثر من قيمة الدار وجب عليه هدم البناء ورد الفصيل وإن كانت
قيمة البناء والهدم أكثر غرم قيمة الفصيل لأنه يأخذ حقه من القيمة
من غير ضرر وكذا إذا ابتلعتا لدجاجة ولوؤة أو فريصا جرها لم
يجبر صاحبها على دفعها لأنه لم يكن بفعل حصل منه فيقال لصنا
اللوؤة إن شئت فخذ القيمة وإن شئت فاصبر حتى تدرقها الد
جاجة أو يدخرها ما لكها باختياره وروى عن محمد أنه يقال لصنا
اللوؤة أعط صاحب الدجاجة قيمة الدجاجة وخذ الدجاجة
وفي رواية ينظر لها أكثر قيمة فصاحبها بالخيار كذا في العيون و
لو وقع درهم أو لوؤة في محبتها وكان النجس في الأبرك أن
كان ذلك بفعل صاحب المحبة وكان أكثر قيمة من المحبة كسرت

ولا غرم

ولا غرم على صاحب الشيء الشيء الواقع فيها وإن وقع بفعل ضا
الشيء أو بفعل أحد كسرت أيضا وعلى صاحب الشيء قيمة
المحبة وإن شاء ولا أصبر حتى تكسر ولو أدخلت بهيمة راسها
في قدر أو برمة ولم يخرج الأبرك ففوق على مثله الفصيل
ولو غصب خيطا فطأ به ثوبا فعليه قيمته ولا ينزع ومن
ركب دار غيره لأطفاة أخرى فوقع في البلد فانهدم جدار
من الدار يركوبه لم يضمن قيمة الجدار لأن ضرر المحترق عا
على المسلمين فكان لعامة المسلمين دفع ذلك عنهم كما إذا حمل
العدو على المسلمين فدفع عنهم رجل ذلك العدو وبالة غيره حتى
تلفط الألة لم يضمن من قيمته شيئا كذلك هذا **فصل** ومن غصب
ثوبا فصبغه أحمر أو سويقا فقلته بيمين فصاحبه بالخيار إن
شاء منه قيمة ثوبه أبيض ومثل السويق وسلم ذلك
للغاصب وإن شاء أخذهما وغرم ما زاد الصبغ والتمن
فيها لأن فيه رعاية للعين من الجانبين والخير لصاحب
الثوب لكونه صاحب الأصل لأن ماله متبوع ومال الغاصب

تبع واما اذا غضب ثوبا فقصها فان لصاحبها ان يأخذ
 بخير شيء لأن العترة ليست بزيادة عين في الثوب وما
 استعمل فيه من الصابون وغيره يتلف لم يبق له عين وكذا
 اذا غسله بالصابون والماء وقد يقول فصبغه اذ لو اقلته
 الريح في صبغ انسان فان صبغ به فان صاحب الثوب يوم
 يتسلم قيمة الصبغ لأنه اجنبية من صاحب الصبغ او يكون
 الثوب مشترك بينهما على قدر حصة ما وانما ذكر في الثوب القيمة
 وفي السويق المثل لأن السويق مثلي وقال في الأصل ضمن قيمة
 السويق لأنه متفاوت بالقليل فلم يبق مثليا وهذا اذا كان الصبغ
 يزداد الثوب في العادة كالعصفر والزعفران اما اذا كان
 ينقصه فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض و
 للعاصب وان شاء اخذ والشيء للعاصب الصفر في الصبغ كما
 لخمرة وقد يقول فصبغه احمر احمر ان الغنى السواد فان فيه خلافا
 فحذر ابن حنفية هو نقصان وعندهما زيادة كالحمرة فاذا
 صبغ اسود كان صاحبه بالخيار عند ابن حنفية ان شاء ضمنه قيمة

ثوب

ثوب ابيض وتركه له وان شاء اخذه اسود والشيء للعاصب
 لأنه اذا خالف فيه نقصا وقال ابو يوسف ومحمد هو كالعصفر فيعطيه
 ما زاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومن اصح
 من قال لا خلاف بينهم في الحقيقة الا ان ابا حنيفة اجاب على ما
 شاع هذا في زمانه فانهم كانوا لا يلبسون السواد وكان نقصا
 عندهم واما الجاب على ما في زمانهم كانوا يلبسون
 السواد وكان زيادة عندهم فعلى هذا هو اختلافا وعمره ^{ما}
 وان كان صاحب الثوب هو الذي غصب بالعصفر فصبغ به ثوبه
 كان الثوب له وعليه ضمان مثل العصفر ان كان يكال فثمن كليه
 وان كان يوزن فثمن وزنه وان كان مما لا يكال ولا يوزن
 فقيمته يوم اخذه وليس لصاحب العصفر ان تجلس الثوب ان
 الثوب متبوع وليس بتابع **قوله** ومن غصب عينا فغيرها ضمنه
 المالك قيمتها ملكها للعاصب بالقيمة والقوة في القيمة فهو الغاصب
 مع يمينه لان المالك يدعي الزيادة وهو ينكر بالقوة **قوله**
 المنكر مع يمينه **قوله** الا ان يعير المالك البينة بالثمن ذلك لان

البينة او الحق اليقين **فصل** فان ظهرت العين وقيمتها اكثر
 مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك او بينة اقامها او ينكوه الغا^ص
 عن اليقين فلا خيار للمالك وهي الغاصب لانه ملكها برضا الما
 لك حيث ادعى هذا المقدار **فصل** وان كان ضمنها بقول الغاصب
 مع يمينه فالملك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ
 العين ورد العوض لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار لو ظهرت
 العين وقيمتها مثل ما ضمن او دونه في هذا الفصل الاخر فكل
 الجواب في ظاهر الرواية يعني ان المالك بالخيار لانه لم يتم رضاه
 حيث لم يعط ما يدعيه وهذا هو الاصح خلافا لما يقوله الكرخي
 انه لا خيار له **فصل** وولد المغصوبة ونمائها وثمرة البستان
 المغصوبة امانة في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا ان
 يتعدى فيها او يطلبها مالها فيتمتع اياها وقال الشافعي زوايد
 الغصب مضمون متصلة كانت او منفصلة والملاو راجع
 الى اصله وهو ان الغصب عندنا ان اليد المحقة قصدا واشتبا
 اليد المبطلة ضمنا وعند الغصب اثبات اليد المبطلة قصدا

وانزلة

وانزلة اليد المحقة ضمنا وفايدة ذلك في الزيادة الحادثة في يد الغا^ص
 وهو يوعان منفصلة كالولد والتم متصلة كالتمن وكلاهما
 امانة في يد الغاصب عندنا وعند كلامه مضمون لانه وجب عنه
 اثبات اليد على الولد وعندنا لم توجد انزلة اليد المحقة ويد الما
 لك لم تكن ثابتة على هذه الزيادة حتى ينزلها الغاصب ثم حدث
 الولد على وجهين ان حدث في يده بعد الغصب فهو امانة الا ان
 يتعدى فيه او يمتعه منه ولا فرق بين ان يغصبها حاملا او
 حاملا في ان الولد امانة لان الحمل لا قيمة له والوجه الثاني ان
 يغصبها والولد معها فانه يضمن الولد لانه قد وقع عليه القبض
 الموجب للضمان **فصل** وما نقصت الحاربه بالولادة من
 ضمن الغاصب صورته اذا جلت عند الغاصب ورثت بعد
 الغاصب ما اذا كان للجلد من الزوج او المولى الا ان عليه **فصل**
 فان كان في قيمة الولد وفاء جبر التقصان بالولد وسقط ضمانه
 من الغاصب وقال زفر النجيري بالولد لان الولد ملكه فلا يصح
 جابر الملك لنا ان الولادة فوتت جزا او افادة مالا فوجب

ان تجزى الغائيت بالفائدة يمكن قطع يد المعضوبة فاخذ الغاصب
 ارشها وفيه وفاؤكم قلح سها فثبت وان لم يكن في الولد
 وفاؤه فانه يقوم مقام ما بارأيه ويغرم الغاصب فضل
 النقصان وكذا اذا مات الولد فعليه ضمان النقصان لانه
 لما مات صار كتلف الارش في يده ولوتلف الارش في يده
 كان عليه الايمان بخير فكذا اذا تلف الولد ومن غضب
 حارة فزنا بها ثم ردها فجلت وماتت في نفاسها ضمن قيمتها
 يوم علفت ومزاعن ابوي حنم وعندهما الاضمان عليه لان
 الرد قد صح والهلاك بعد بسبب حدث في يد المالك وهي
 الولادة فلم يضمن الغاصب كما اذا حملت في يد الغاصب ثم
 ردها فجلت فهلكت منه ولا يضمنه انه عضها وما انعقد
 فيها سبب التلف وردا وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي
 احذره فلم يصح الرد **قوله** ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا ان
 ينقص ببلت حاله فيغرم النقصان صورته اذا غصب عبد احبا
 وامسكه شهرا ولم يستعمله ثم رده الى المالك لا يجب عليه ضمان منافع

ردّها فهلكت او
 نزلت في ماله ثم

الشهر عندنا وصورته ان لا يضمن الغاصب ان يستعمل العبد ايا ما شمر به
 على مولاه فعندنا لا يضمن قال المجتهد ولا اجرة على الغاصب في اخذ
 عبد الغصب ولا في سكنه داره بها وفي الكرخ اذا غاصب العبد
 المعصوب فالاجرة للغاصب ويتصرف بها ولو غصب طعنا فكله
 المالك يعرفه او لا يعرفه او اطعمه اياه الغاصب وهو لا يعرفه او
 كان ثوبا فالبس اياه وهو لا يعرفه فقد يرى منه الغاصب لانه قد
 سلم له بالاكل والبس فلو ضمن الغاصب لاسلم له العوض والمعووض
 وهذا الاصح وينبغي على قولي ابي يوسف محمدا انه اذا غصب حنطة
 فطحنها واطعمها بالمعصوب منه ان لا يبرئ لانه قد ملكها بالطحين فبان
 انه اطعم ملك نفسه فيكون متبرعا بذلك في البردوي الكبير من
 غصب طعنا ما فاطمه المالك من فيران يعلمه يرى منه عندنا لانه اذا
 حقيقه فان عين ماله وصل اليه فجهله لا يبطل قبضه اى جهله
 بانه ملكه لا يبطل حكمه اشرعيا الا يرى ان من اشترى عبدا فقال البائع
 المشتري اعتق عبدي هذا واثار الى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم
 انه عبده صح اعتاقه وتجعل قبضا ويضمنه المثل لانه اعتق ملكه جهله

بأنه ملكه لا يمنع صحة ما وجد منه كذا هذا وقال الشافعي لا يبرأ لأنه
 ليس بأداة مأمورية لأنه غرور والشرع لم يأمر بالغرور فبطل الادعاء
 للغرور **وقول** وإذا استهلك المسلم الذي أودع عنده من قيمته ما لأن
 الخمر لهم بالخمر لنا والخنزير في حريمنا كالثأمر فإن نتركهم وما
 يدينون والسيف موضوع فتعذر الالتزام إلا أنه يجب قيمة الخمر
 إن كان مثلياً لأن المسلم ممنوع من تملكه وتمليكه بخلاف ما إذا تلف
 ذمي لم يضمن فإنه يجب مثله لأن الذمي غير ممنوع عن تملكه وتمليك
وقول وإن استهلكها مسلم لم يضمن ولذا إذا استهلكها ذمي لم يضمن
 ضمان عليه أيضاً ولو غصب مسلم خمر المسلم فخلت عنده أو خلها الغاصب
 كان للمغضوب منه أن يتردها فإن هلك عند الغاصب بعد ما صار
 خلا فلا ضمان عليه لأن الغصب لم يوجب عليه الضمان فلا يجب عليه بعد
 ذلك وإن استهلكها الغاصب ضمن مثلاً بخلافه لأن الاستهلاك سبب آخر
 وهو يوجب الضمان وإن غصب جلد ميتة فذبحه بماله قيمة وإن هلكه
 لا يضمن عند أبي حنيفة لأن النقوم إنما حصر بفعله وعند جماهير
 الجلد مذبوحاً ويعطيه ما زاد الرباغ فيه وإن هلك لا ضمان عليه

وحن

اجماعاً

اجماعاً لأن الرباغ ليس بآفة في الغصب المتقدم لا يتعلق به ضمان
 لأن الجلد لا قيمة له وأما إذا ذبحه بماله لا قيمة له فذلك بعد الرباغ لا ضمان
 عليه لأن الرباغ ليس بآفة له وإن استهلكه ضمن إجماعاً لأن الجلد صار
 ماله وأعلى ملك صاحبه فإذا تلف الغاصب ضمنه بالآفة وهذا كله في
 حالة الهلاك للجلد ما حال وجوهه فنقوه إذا غصب جلد ميتة فرد
 بغيره بماله لا قيمة له فلهذا ضمان يأخذ منه بغير شيء لأنه استحال ماله
 على حكم ملكه من غير زيادة لأنه استحال ماله على حكم ملكه من
 غير زيادة لأنه استحال بالشمس والشراب وإن ذبحه بماله قيمة
 فلصاحبه أن يأخذ ويغرم ما زاد الرباغ فيه لأن الجلد صار
 ماله بمال الغاصب وصورة ذلك أن تظن القيمة ذكياً غير مذبوح
 والى قيمته مذبوحاً فيضمن فقصر ما بينهما والغاصب أن يحسن
 حتى يستوفي حقه وهذا كله إذا أخذ جلد الميتة من منزله
 جزءاً أما إذا ألقاه المالك في الطريق فأخذ إنسان فذبحه فقد قصر
 للبسر له عليه لأن القاء الميتة في الطريق إباحة لأخذها فلم يثبت
 له الرجوع وقيل له إن يرجع **مسائل** قال في الإهلية ومن غصب القاء

فاشترى بها جارية فباعها بالعين ثم اشترى بالعين جارية
 فباعها بثلاثة الاف فانه يتصرف بجميع البيع وهذا عندها
 خلافا لابي يوسف وكذا الموقوف على هذا ومن كسر لم يبرط
 او طبله او مزمارا او دقا فموضاه من وبيع هذه الاشياء جائز
 وهذا عند ابو حنيفة وعندهما لا يضمن ولا يجوز بيعها لان هذه
 الاشياء اعدت للمعصية فبطلت قوتها بالمعصية والابى حنيفة انها
 اموال لانها تصالح لما يلحق من وجوه الانتفاع وان صلحت
 لما لا يلحق فصار كالامة المغنينة ولجبا قيمته من الاشياء غير صالحة
 للمعروف ومن غصبها ولد او مديونة فماتت في يده ضمن قيمة
 المديونة ولم يضمن قيمة ام الولد عند ابي حنيفة وعندهما يضمن
 قيمتها جميعا لان ماليتها المديونة متقومة بالاتفاق بدليل انها
 تسع للعرفاء وللورثة وام الولد في معناه لان الثابت لها
 حق الحرية كالمديونة والابى حنيفة ان المولى لا يملكها منها الا المنفعة
 اذا تلفت لا قيمة لها ولو غصب صبيا حرا فرض فمات في يده فغدر
 ابو حنيفة لا ضمان عليه وان لم يهرص ولم تمت ولكن عقر وبيع

فقتله

فقتله او نهشته حجة فمات فعلى عاقلة الغاصب الدية وان
 قتل رجلا في يد الغاصب خطأ فان للولي ان يتبعوا
 اثمها شاءوا وبالدية فان اتبعوا الغاصب رجع على القاتل
 وان اتبعوا القاتل لم يرجع على الغاصب وكل هذا الضمان
 على العاقل وان قتل عمدا كان اولياؤها بالخيار ان شاءوا
 قتلوا القاتل وبرىء الغاصب وان شاءوا اتبعوا الغاصب
 بالدية على عاقلة وترجع عاقلة الغاصب في مال القاتل
 ولو ان الصبي هو الذي قتل رجلا في يد الغاصب فمات
 على ابيه فضمن عاقلة الصبي الدية لم يكن اثم ان يتبعوا
 على الغاصب بشئ ان الصبي لا يضمن باليد فلا يضمن حنيفة
 وانما يضمن الغاصب الجناية عليه ولو قتل الصبي نفسه او طرح
 نفسه من دابة الايمان على الغاصب لانه هو الجاني على نفسه قال
 ابو يوسف فان اصابته صاعقة ضمن الغاصب وان فتح رجل
 باب قفص فطار منه طائر لم يضمن الا اذا نقره وكذا اذا فتح
 باب دار فهرب منه العبد او حماره فهرب العبد فضمن الا ان

يكون العبد مجنوناً وعن مجز في دابة مريضة في ربطها
رجل أو كانت في بيت ففتح الباب فذهبت الدابة قال هو ضا من
فأن حار ياربها رجل وفتح الباب فالتصان على فاح التنا
وقال في العبد إذا حل قيداً وفتح الباب عليه فرب لا يضمن
لأن له اختياراً في نفسه أن يكون مجنوناً وقال أبو حنيفة
لا ضمان في جميع ذلك وقال الشافعي إن طار الطائر من قول
ضمن وإن طار بعد ماله لا يضمن وإن حار ياربها طار فأن
كان السهم الذي فيه ذائباً ضمن وإن كان جامداً فذائب
بالشمس لم يضمن لأنه يسأل بفعله الشمس لا بفعله قال في الواقع
إذا استهلك الرجل ثوباً فجاء إليه بقيته فقال لا أخرك ولا أحلك
في حلير فتح الأمر إلى الحاكم حتى يلجس على القبول لأن في ذلك
حق المستهلك وهو براءة ذمته فأن لم يرفعها إلى الحاكم ولكن
وضعه في حجر صاحبه برئ وإن وضعه بين يديه لا يبرأ
لخلاف الوديعه فإنه يبرأ إذا وضعها بين يدي صاحبها
وكذلك عين المصوب بين يديه وبين يديه والفرق أن

الواجب

الواجب في قبض الدين حقيقة القبض لتحقيق المعاوضة
وفي الوديعه والغصب تحقيق الرد بالتخلية لعدم المعا
وضه طلبه العلم إذا كانوا في مجلس ومعههم محابة فكتبوا
حد من محبة غيره بغير إذن لا بأس به لأنه ما دون حية دالة
الآ إذا علم أنه لا يرصى **مسألة** روى علي بن الجعد قال سمعت
علي بن عاصم قال سألت أبا حنيفة عن درهم لرجل ودرهم
لآخر اختلطوا فضع درهمان وبقي درهم من الثلاثة الأبر
من أيهما هو فقال الدرهم الباقي بينهما اثلاثاً فلقيت ابن شبرمة
فألتفت عنها فقال سألت عنها أحداً قلت نعم سألت أبا حنيفة فقال
أنه الدرهم الباقي بينهما اثلاثاً قلت نعم قال خطأ أبو حنيفة
لأننا نقول درهم من الدرهمين الضايعين لصاحب الدرهمين
بلا شك والدرهم الباقي من الضايعين لحقه أنه الباقي من الدرهمين
ولحقه أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان فما
ستجست جوابه جذاً وعدت إلى أبي حنيفة وقلت له خولفت
في المسئلة فقال القيك ابن شبرمة وقال لا كذا وكذا وذكر جواباً

بعينه قلت نعم قال ان الثلثة لما اختلطت صارت شركة بينهما
بحيث لا يتميز فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب
الدرهم ثلث كل درهم فأي درهم ذهب بخصته فالدرهم
الباقى بينهما الثلثا **كتاب الوديعه** هي مشقة من
الودع وهو الترك قال شاعر سأل يري ما الذي غير **عن** و
صلى اليوم حتى ودعه **اي** تركه وفي الشرع عبادة عن ترك
الأعيان مع من هو أهل للمنفرد في الحفظ مع بقاها على حكم
ملك المالك والفرق بين الوديعه والامانة أن الوديعه هي
الحفظ بقصد والامانة هي الشيء الذي وقع في يده من غير
قصد بأن القصد الترخي في وجهه والحكم في الوديعه انه
يبطل من الضمان اذا عا والى الوفاق وفي الامانة لا يبطل إلا
بالاداء الى صاحبها **قال** **له** الوديعه امانه في يد المودع
اذا هلك لم يضمنها لان الناس حاجه اليها فلو كانت
مضمونه امتنع الناس عن قبولها فيستعظم مضارهم **قوله**
والمودع ان يحفظها بنفسه ومن في عياله لانه لا يمكن من الحفظ

الأهم ولانه لا يجد بدا من دفعها اليهم لانه لا يمكنه ملازمة بيته و
التصريح الوديعه في خروجها والذى في عياله هو الذي يمكن معه
وتجري عليه نفقته من امراته وولده واجره وعبد وفي الفتاوى
هو من يسكنه سواء كان في نفقة اوله ويشترط في الاجران
يكون اجرا مشاهرة وطعامه وكسوته على المستاجر فالما اذا
كان اجرا مياومة ويعطيه نفقته وراهم فليس هو في عياله
فيضمن بالدفع اليه اذا هلك عند وان دفعها الى شريكه شركة
عنان او مفاوضه او الي عبده مادون فصاعته لم يضمن
لأن هؤلاء يحفظون امواله كين **قوله** فان حفظها بغيرهم
او ودعها ضمن لانه رضى بيده لا يدع عنها والايدى تختلف في الا
مانه ولان الشيء لا يضمن مثله كالوكيد لا يوجب عنها والوضع
في الحرة عن ايداع الا او المستاجر ملزم فيكون حافضا لغيره
وقوله فان حفظها بغيرهم يعني بأجرة وقوله او ودعها يعني
بغير اجرة فان او ودعها فصاعته في يدك فالضمان على الاول
وليس لصاحبها ان يضمن لك عند ابي حنيفة وعندهما هو بالخيار

ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فالتضمن الاول يرجع على
 الثاني لانه ملكه بالضمن وظهر انه اودع ملك نفسه وان ضمن الثاني يرجع
 على الاول لانه عامر له فيرجع عليه بما لحقه من العتق له ان المالك
 لم يرضى بامانه غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني متعديا
 بالتقبض فيختار بينهما ولا يبيح فيه ان قبض الثاني قبض الاول
 واذا تعلق الضمان على الاول بهذا القبض لم تجب به ضمان على الثاني
 لان قبض الواحد لا يوجب للضمان على اثنين فان استهلكه الثاني
 ضمن اجماعا ويكون صاحبه بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان
 ضمن الاول وان شاء ضمن الاول يرجع على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع
 على الاول واجمعوا ان موقع الغاصب اذا هلك الوديعة في يده
 لان هناك قبضان مضمونان والمغصوب منه بالخيار ان شاء
 ضمن الغاصب ولا يرجع على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع
 على الغاصب وكذا اذا غصب من الغاصب غاصبا اخر فهلك عند
 الثاني فالملك بالخيار ان شاء ضمن الاول وهو يرجع على الثاني
 وان شاء ضمن الثاني وهو لا يرجع على الاول وانما يستقر حاصل

على الثاني وكذا اذا هلك المودع الوديعة او اعارها فهلك عند
 الثاني لان هناك قبضان لان المودع له والمتعدي يقبضان
 لان نفسهما فهو مخالف للقبض الاول فيكون المالك بالخيار في
 تضمين ايها شاء ومن اودع صبيًا وديعة فهلك في يده لا
 ضمان عليه بالاجماع فان استهلكها ان كان مازونا له في
 التجارة ضمنها اجماعا وان كان محجورا عليه ان قبض بابا
 ذن وليه ضمن ايضا اجماعا وان قبض باغير ذن وليه لا
 ضمان عليه عندهما الا في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف
 يضمن في الحال وان اودعه عبدا فقتله ضمن اجماعا والفرق
 ان الصبي من عاداته تضعيع الاموال فاذا سلم اليه مع علم
 بهذه العادة فكأنه رضيت تلافيه فلم يكن له تضمينه وليس
 كذلك القتل لانه ليس من عاداته الصبي فيضمنه وتكون قيمته
 على عاقلته وان جنى عليه في مازونا النفس كان ارشيه في
 مال الصبي وان اودع عند عبده وديعة فهلك عند الاضامن
 عليه وان استهلكها ان كان مازونا او محجورا قبض بابا ذن

مولا لا ضمها اجماعا وتكون ديننا عليه الى هذا العتق وان كان محجورا
 وقبضها بغير اذن مولا له يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا
 كان بالغاعا ولا عندهما وقال ابو يوسف يضمنها في الحال ويباع
فيها مولا الله ان يقع في دار حريق فيسلمها الى جاره ويكون في
 في سفينة فخا والغرق فينقلها الى سفينة اخرى لم يضمن لان ذلك
 يعين طريقا للحفاظ في هذه الحالة وتيرتضيه المالك لا يصرف
 على ذلك الابينة لانه يدعى ضرورة مقبلة للضمان فصار كما
 اذا ادعى الاذن في الابداع قال الخواص اذا وقع في دار حريق
 فان امكنه ان يدفعها الى بعض عياله فدفعها الى اجنبي ضمنه ^ط
 الامام خواهر زاده في طريق الغالب ان يحيط بالوديعة وان
 لم يكن بهذه الصفة ضمن كذا في المستصفى **فان** خلطها بالمواع
 بماله حتى صارت لا تميز ضمنها لانه استهلك ثم لا يسيل للمواع
 عليها عند ابو حنيفة وعندهما اذا خلطها بالجنس بشرط ان شاء
 مشران تخلص الدراهم البيض بالبيض والسود بالسود او الخلطة
 بالخلطة او الشعر بالشعر لانه لا يمكنه الوصور العين حق صورة

وامكنه

وامكنه معنى بالقسم فكان لا يمكنه من وجه دون وجه فمير
 الى ايهما شاء ولما استهلك من كل وجه لانه يتعدر الوصور
 الى عين حقه ولو ابرز الخالط لا يسيل له على المخلوط عند ابو حنيفة
 لانه لا حقه الا في الدين وقد سقط وعندهما بالابرا سقط خير الضمان
 فتعين الشركة في المخلوط وخلط الخل بالنزيت وكلاما يع بغيره
 يوجب له نقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع وكذا خلط الخلطة
 بالشعر في الصحيح ان احدهما لا يخلو من جنات الاخر فتعذر ^{التميز}
 والقسم ولو خلط المايح بجنسه ينقطع حق المالك الى الضمان عند
 ابو حنيفة وعند ابو يوسف تجوز الاقل يتعال الاكثر وعند محمد
 شركة بكل حال وقد قالوا لا يبيع الخالط الحلة حتى يودي مثاله الى
 صاحبه لهما عند ابو حنيفة فلا يملكه من وجه مختلط واما عند
 هما فلا يبيع باقية على ما ذكر صاحبها **فان** طلبها صاحبها
 فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن لانه اذا طلبها فقد عزلته عن
 للحفاظ فاذا امسكها بعد ذلك كان غاصبا مانعا له فيضمها لكونه
 متعديا بالمنع واما اذا لم يقدر على تسليمها بان يكون في موضع ثاء

ابرا

لا يقرر في الحال على رد ولا يضمنها لأنه غير قادر على الرد **قوله** وان
اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها كما اذا انشق
الكيس فاختلط العدم الصنع منه فشر كان فيه وهذا لا اتفاق **قوله**
فان اتفق الموضع بعضها شتر مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع لأنه
حصل سلفا لا باتفاق بعضها وخلط باقية بماله لأن المثل الذي
دفعه هو ماله والخلط مع المتفلسف وان اخذ بعضها لينفقه شتر
بداله فردة ووضع في موضعه فضاء لم يضمن لان البينة من
غير فعل لا توجب لضمان وقوله فخلطه بالباقي انما ذكر لخلط احتل
عما اذا هلك الباقي قبل الخلط فإنه يهلك امانة اما اذا خلطه بالباقي
صار متعديا كذا في السباع **قوله** واذا اتقى الموضع في الوردية
بأن كانت دابة فركبها او ثوب باقلسه او عبدا فالتخذه او او
دعها عند غيره شتر زال التعدي وردا الى يده زال لضمان وقال
الشافعي لا يبرأ الا ان عقد الوردية ارتفع حين صار ضامنا فلا يبرأ
الا بالرد على المالك ولنا ان امره بالحفظ عام في سائر الاوقات
والامر لا يبطل بالتعدي بدلالة ان من وكل رجلا ببيع عبده شتر الو

كسر

كيس شتر او ضربه شتر بعه صح ببعه بالامر المتقدم وهذا اذا
كان الركوب والاتخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمنها
واما المستعير اذا تعدي شتر زال التعدي لا يبرأ من الضمان الا بالرد
الى المالك **قوله** وان طلبها صاحبها فجعل اياها ضمنه لانه ما طلبه بالرد
فتدبر عنه عن الحفظ فعد ذلك هو بالامساك غاصب مانع فيضمن
وفيه اشارة الى انه لو جردا عند غير المالك لم يضمن وان جردا الموضع
او الخضر وكيله ضمنها وان جردا عند غيره ماله يضمن عند ابو يوسف
وقال زفر يضمن قال في السباع ويقول ابو يوسف ياخذ لان الآن
قد تحفى ودعيته فجود في هذا الموضع من باب الحفظ لان فيه
قطع طمع الطامعين **قوله** فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان
لان ما جردا حكم له فيها بالملك ثبوت يده عليها لان كل من في يده
شيء فالظاهر انه له فاذا احدثت لغيره بعد ملكه لزومه ضمانه و
ان طلبه لو دعيته صاحبها فقال الموضع في يده فليس بها فضاء
ضمن وان قال سقطت مني لم يضمن وان قال سقطت مني **قوله** ولو لم
ان يسافر بالوردية وان كان لاسم له وموتة عند ابو حنيفة هذا
اذا كان الطريق آمنا اما اذا كان مخوفا يضمن جماعة وكذا اذا كان

عند غيره

الطريق امنا ونهاه صاحبها عن السفر بافسادها فربما يضمن لان التقييد
 مقيد لان الحفظ والمصرايح الا ان يضطر المرء ان يكون قصيرا لتساق
 اخلاقا وقال ابو يوسف في محله اذا كان لها حرد وموتة لم يفسد بها فاقا
 سافرها فربما يضمن لانه يلزم المالك لجرعة النقل من بلد الى بلد والظاهر انه
 لا يرضى بذلك ولا يرضى حصة اطلاق الامر بالحفظ والمفارقة بحول الحفظ
 اذا كان الطريق امنا ولهذا يملكه الاب والوصي في مال الصبي ولان الا
 نسان لا يلزمه الوديعة لئلا يتركها له والتسليم من ثقله فلا تمنعه الوديعة
 من ذلك قال صاحب المنقولة لا يضمن المودع بالماء في عذراء عديم
 النهي والمخاطرة وتجلان هذه مضمومة في كل ما حمله مؤنة
 فيدر بها بانعدام النهي والمخاطرة لانه اذا نهى فخرج بها يضمن اجماعا
 وكذا اذا كان الطريق مخوفا واما اذا لم يكن لها حرد وموتة لا يضمن
 بالمسافة اجماعا والذي له حرد وموتة هو ما كان محتاجا في جملة الى
 طهر او اجرة محار **مولا** واذا اودع رجلان عند رجل وديعة ثم حفر
 احدهما يطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا منها حتى يحضر الاخر عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ويحذر يدفع اليه نصيبه والظن في المكسر
 والموتين لها انه طال به يدفع نصيبه فيومئذ يدفع اليه كل في الدين المشترك

ولانه

ولانه يطلبه بتسليم ما سلم اليه وهو النصف والابى حنيفة ان يطالبه
 بدفع نصيبه الغائب لانه يطالبه بالمفرد وحقه في المشاع والمفرد المعين
 يشترط الحقين ولا يتميز حقا الا بالقسم وليس المودع ولاية القسم
 بخلاف الدين المشترك لانه يطالبه بتسليم حقه اليه لان الدينون يقضى
 بأكثرها **قوله** وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم تجز ان يدفعه
 احدهما الى الآخر ولكنها يقسمانه وتحفظ كل واحد منهما نصفه وان
 كان مما يقسم جاز ان تحفظ احدهما بأذن صاحبه وهذا قول ابي حنيفة
 وعندهما الاحد هما ان تحفظ بأذن الآخر في الوجهين جميعا
 لانه رضى بأمانته ما كان للكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر كما فيما
 لا يقسم ولا يرضى حنيفة انه رضى تحفظها ولم يرض تحفظ احدهما فو
 قع التسليم الى الآخر غير رضى المالك فيضمن الدافع ولا يضمن القايض لان
 مولا المودع عنده لا يضمن **مولا** واذا قال صاحب الوديعة لا تسلمها
 الى زوجك فسلم اليها لم يضمن لانه لا بد له من التسليم اليها فنهى لا يوثق
 كما اذا قال لا تحفظها بنفسك ولا فصدقك وهذا الظاهر بان امرأه
 سوى التي نهى عن الدفع اليها والوديعة مما تحفظ على ائير النساء كذا

ع
حال

كذا والمستصف **قوله** وان قال له احفظها في هذا البيت فحفظها
 في بيت اخر من تلك الدار لم يضمن لأن البيتين في دار واحدة لا يتفا
 وتبان في الحرز وهذا اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انقص حرزا
 من البيت الذي علم به بالحفظ فيه اما اذا كان البيتان احدهما
 كذا في النابيع **قوله** وان حفظها في دار اخرى ضمن لأن حكم الدار
 مختلف في الحرز والحفظ ولما اذا تساويا في الحرز او كانت الثانية
 احراز لا يضمن ما كثر الموضع اذا وضع الوديعة في الدار فخرج
 والباب مفتوح فجا سارق فاحذر ان لم يكن في الدار احد ضمن
 لأن هذا تضييع الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح
 فامر الموضع انسان يعالجها فعطيت وصاحبها بالخيار ان شا
 ضمن الموضع او المعالج فان ضمن الموضع لا يرجع على احد وان ضمن
 المعالج ان علم ان بها بيت له لا يرجع عليه وان لم يعلم ان بها غيره
 انظر اليه رجوع عليه **قوله** اذا خاف على الموطعة الفتان ان كان
 في البلد قاصد يرفع امره اليه واستادنه في بيعها وان لم يكن في
 البلد قاصد باعها وحفظ ثمنها لصاحبها وعلى هذا اللقطة رجل

غاب عن منزله وترك امراته فيه وفيه وديعة فلما رجع لم يجد
 الوديعة ان كانت امراته امينة لم يضمن وان كانت غير امينة ضمن
قوله في الوقعات سوقى قام من حانوته الى الصلوة وفيه
 دايع للناس فضاعت الاضمان عليه لأنه غير مضيع لما في حانوته
 لأن جيرانه تحفظونه **قوله** دفع الى اخي شيئا لينشره في عرس
 ان كان دراهم ليس له ان يحبس منها شيئا لنفسه ولا له ان
 يدفعه الى غيره لينشره ولو نشر بنفسه ليس له ان يلتقط منه
 وان كان سنكرا لم ان يدفعه الى غيره لينشره وله ان يلتقط منه
 وليس له ان يحبس منه شيئا لنفسه **قوله** في الوقعات رجل اودع
 رجلا زنبيل فيه آلات النجارين ثم جاء يسترده وادعى انه
 كان فيه قدوم فذهبت منه وقال الموضع قبضت منك الزنبيل
 ولا ادري ما فيه الاضمان عليه وهو يجب عليه اليمين قالوا لا يجب
 عليه لأنه لم يدع عليه صنعا وكذا اذا اودع دراهم فليس ولم
 ينزعه على الموضع ثم ادعا انها كانت اكثر من ذلك فلا يمين عليه
 الا ان يدعى عليه الفعل وهو التضييع او الخيانة **قوله** اذا قال ذهبت

الوديعة من منزله لم يذهب من مال شي بقدر قول مع يمينه خلا
 ملك لأنه أمين قريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف
 وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار
 فقير فلما ان ياخذ لنفسه لأنه في معنى اللقطة **كتاب العارية**
 هي شقة من العريضة وهو العطية وقيل منسوبة الى العار
 لأن طلبها عار وشعار فعل هذا يقال العارية بالتشديد لأن
 ياء النسب مشددة والعارة لغة في العارية قال الحريزي حجة
 ان يترك هذه عارة وينتقل لا طور به فانه اى لا تدور وفي الشرع
 عبارة عن تملك المنافع بغير عوض وسميت عارية لتعريفها
 العوض ومن شرطها ان تكون العين قابلة للانتفاع بها مع بقاء
 غيرها حتى لا تكون عارية الدراهم والدينار والفلس والاقراض
 والعارية غير لازمة حتى ان الميعر ان يرجع فيها متى شاؤ وتبطل
 بموت احد **ما قل** العارية تبليز اى مقيده ملك المنفعة لانها
 نوع احث وفعل خير **وهو** تملك المنافع بغير عوض وهذا
 قول ابو بكر الرازي وعامة اصحابنا وقال الكرخي هي اباحة المنافع

ملك الغير الاقواس ووجهه ان المستعير ملك ان يعير ولو كانت
 اباحة لم تجز له ان يعيرها لمن ابيع له طعام لم تجز له ان يبيعه لغيره
 وجه قول الكرخي انها لو كانت تملك الجاز له ان يوجرها كما
 قلنا في الاجارة لما كانت تملك المنافع جاز للمستاجر ان يوجرها
 قلنا امتناع اجارة العارية ليس لأنه لا يملك المنفعة لكن لمعنى
 ان المعير ملكها المنافع على وجه لا يقطع حقه عنها متى شاؤ فلو
 جاز له ان يوجرها لعلق بالأجارة الانتفاع فقطع حق المعير بها
 فلهذا المعنى لم تجز اجارتها **وهو** يضع بقوله اعتركتك واطعتك
 هذه الارض ومنحك هذا الثوب وجعلتك على هذه الدابة اذا
 لم يرد به الرهبة واخذ منك هذا العبد ودارى لك عي سكنى اما
 قوله اعتركتك صريح العارية واطعتك هذه الارض عارية ايضا
 لأنها لا تنظم فعلم انه اراد المنفعة ولهذا الوعد اطعتك هذا
 الطعام كان اباحة للعين وقوله منحك هذا الثوب عبارة
 عن العارية قال عليه السلام المنفعة مردودة ولو كانت تقتضى ملك
 العين لم تجب ردها المنفعة بكسر الميم العطيبة يقال منحة ومنحة

وداري لك سكنى

بكسر النون وفتحها اذا اعطاه شيئا كذا في الصحيح وقوله عري سكنه
 اثبات المنفعة وتوقيتها بعري لانه جعل له سكناء من عمره وقوله
 اذا لم يبره به الرتبة راجع الى منحك وسكنك فاذا كان كذلك كان
 ينبغي ان يقول بها الا انه ان كان واحدا من المالكين قوله تعالى
 بين ذلك ولم يقر بين المالكين وقوله واخذ منك هذا العبد صريح في
 تملك المنفعة لانه اذن له في استخراجها وقوله واذا ركنه اي سكناء
 لك **قوله** والمعبر ان يرجع في العارية متى شاء لانها تملك المنفعة
 وهي محدث حاله في الافعال يوجد من المالك يتصرف به قبض فله يبره
 ان يرجع فيه **قوله** والعارية امانة ان هلك من غير تعد لم
 يضمن قال عليه السلام ليس على المستعير غير المغل ضمان فان شرط
 فيها الضمان كانت مضمونة بالشرط لقوله عليه السلام لصفوان
 ابن امية حين اتقار منه ادراعا وقال له صفوان اقصبا تاخرنا
 يا محمد فقال بذر عاريه مضمونة فاخذنا بشرط الضمان **قوله** النابغ
 لوقال امرني بابتك او ثوبك فان ضاع فاننا ضامن له فالشرط
 لغو ولا يضمن **واما** الوديعة **والاجارة** لا يضمنان ابد ولو شرط فيها

الضمان **واما** يضمنان بالتعدي كذا في الكرخي وقوله من غير
 تعدي **اما** قال ذلك لانه اذا تعدي ضمن لان التعدي تأثير ابدل
 انه لو حصرت في الوديعة ضمنها فاعل هذا الاستعارة اية الى موضع
 سواء تجاوزها ذلك الموضع فعطبت ضمن قيمتها لان اذن لم يتنا
 ذلك الموضع فصارت سر كونه فيه غاصيا فلا يضمن فان رجع
 بها الى الموضع الذي استعارها اليه فعطبت له به من الضمان و
 قال زفر بن راء اعتبارا بالوديعة اذا تعدي فيها المولى ثم زال
 التعدي ولنا انه قد نزع الضمان بالتعدي فلا يبره ذلك
 الابار **قوله** على صاحبه **اما** الغاصب **قوله** وليس المستعير ان يوجر من المتعار
 فان اجره فعطبت ضمن لان الاعادة دون الاجارة والشي لا يضمن
 ما فوقه لان مقتضى العارية الرجوع وتعلق حق المتاجر بها يمنع
 ذلك فلا يملك له الجرحان اجرا ضمن حين سلمها وان شاء المعير ضمن
 المتاجر لانه قبضها بغير اذن المالك ثم ان ضمن المستعير لا يرجع على
 المتاجر لانه ظهر انه اجركه وان ضمن المتاجر رجع على الموجد
 اذا لم يعلم انه عاريه في يده وفعال الضرر الغرور والاف ما اذا علم

قوله ان يعبرها اذا كان لا يختلف باختلاف المتعذر ان العارية
 تملك المنافع واذا كانت تملكها فمن ملك شيئا حاز له ان يملكه
 على حسب ما ملك وانما شرط ان لا يختلف باختلاف المتعذر
 وفعالم من يد الضر عن المعبر لانه رضى باستعماله لا بملكه
 غير هو وانما يجوز له ان يعبر اذا صدرت مطلقة بان يستعار
 خا به ولم يسم له شيئا فان له ان يملكه ويعبر غيره بالملك وله ان
 يركب ويركب غيره لانه لما اطلق قوله ان يعبر حتى لو ركب
 بنفسه ليس له ان يركب غيره لانه تعين ركوبه ولو ركب
 غيره لانه تعين ركوبه ولو ركب غيره ليس له ان يركب
 بنفسه حتى لو فعله ضمن لانه قد تعين الاركا بقاء ما ادى استعارته
 ليركبها هو واستعارته ثوبا ليلبس هو فاركبها غيره او البتة
 فلف ضمن لانها مقيدة بمنابر ركوبه ولبسه وان استعار دارا
 ليلبسها فهو فاعار غيره فسكره لم يضمن لان الدار لا تختلف باختلاف
 المتعذر **قوله** عارية الدراهم والدراينر والمكيد والموزون وقرض
 لان الاعارة تملك المنافع وهذه كلها لا يتفق بها الا بملكها

اعيانها

اعيانها وكذا المعدوم الذي لا يتفاوت بها الجوز والبيض لانه لا يتفق
 به الا بملكها كعينه وانما تكون عارية الدراهم والدراينر وقرضا
 اذا اطلق العارية اما اذا استعارت العارية فليس بها ميزان او وزن بها
 كانت عارية لا قرضا فان هلك من غير تعدد الاضرار عليه **قوله** واذا
 استعار ايضا ليني في او لغيره من غير الخلاجان والمعين ان يرجع فيها و
 يكلفه قلع البناء والغرس لان العارية توجب الاتساع فيكلفه قلعها
قوله فان لم يوقت العارية فلا ضمان عليه يعني في نقصان البناء والغرس
 لان المتعبر معتبر غير معتبر وحيث اغترى باطلاق العقد من غير ان يستوثق
 منه بالوعد لانه رضى بالعارية من غير توقيت لم يكن مغرورا او الرجوع
 انما يلج بالغرور **قوله** وان وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن
 المعبر ما نقص البناء والغرس بالقلع لانه غير متوقيتا لمدة قال
 في الهداية اذا وقت العارية ورجع قبل الوقت صح رجوعه ولكنه
 يكره لما فيه من خلف الوعد ويضمن المعبر ما نقص البناء والغرس
 بالقلع لانه غير متوقيت له والظاهر هو الوفاء بالوعد ورجوع
 عليه وقال المحاكم الشهيد انه يضمن صاحب الارض المستعبر قيمة غيره

وبناءه ويكونان له الا ان يشاء المستعير ان يرفعها ولا يضمه قيمتها
 فيكون له ذلك لأنه ملكه وقالوا اذا كان في الفلح ضربا الارض فالحقل
 له صاحب الارض لأنه صاحب اصله والمستعير صاحب ثمره والبرجيج بها
 لأصله وان استعار ثمره لم يزرعه باله ثم توخ منه حتى تحصد الزرع وقت
 اوله يوقت لأن الزرع نهاية معلومة فيترك المولى ان يستحصرو
 انما يتك باجرة المثل حتى لا يتضرر المعير مراعاة للحقين ليس
 كذلك الغرس لأنه لا نهاية له **قوله** واجرة رد العارية على المستعير
 لأن الرد واجب عليه لأنه قبضه لمنفعة نفسه وفي الودعة
 مؤنة الرد على صاحبها وفي الرهن مؤنة الرد على المرتهن و
 نفقة المتعار على المستعير وعلف الدابة المتعار على المستعير
 والكسوة على المعير ولو استعار عبدا للخدمة فعليه نفقته وان
 اغار مولاة فنفقته على المولى فالاستعارة ان يقول اعرضني عبدا
 والاعارة ان يقول المولى خذ عبيدي واتخدمه من غير طلب مني
 المستعير **قوله** واجرة رد العين المستأجرة على الموجد لأن الواجب
 على المستأجر التمكن والتخلية دون الرد فان منفعة قبضة سلمة

الرهن ع

للموجر

للموجر معنى **قوله** واجرة رد العين المعصومة على الغاصب لأن الواجب
 عليه الرد والاعادة الى يد المالك لأنه نقلها من مالكها **قوله** وإذا
 استعار دابة فردت الى اصطلح صاحبها فمكالت لم يضمن وهذا
 استحسان لأن اصطلحه يده ولوردت الى المالك فالمالك يرد
 الى الاصطبل ولأنه اتى بالتسليم المتعارفة في القياس يضمن لأنه
 لم يردت الى مالكها ولا الى وكيله فكان مضيقا لها ومن استعار
 دابة فردت مع عبده او اجيره لم يضمن المراد بالاجران يكون
 مسانها او مشاهرة بخلاف الاجير مياومة لأنه ليس في عياله
 وكذا اذا ردت مع صاحب الدابة او اجيره لان المالك يرضى به الا
 ترضى له اذا ردت اليه فهو يردت الى عبده وقيل هذا في العبر الذي
 يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيرها وهو الاصح فان ردت
 مع اجنبي يضمن وهذا دليل على ان المستعير لا يملك الايداع وقال
 بعضهم يملك الايداع لأنه دون الاعارة **قوله** وان استعار عينا
 فردت الى دار المالك ولم يملكها اليه ضمن وفي نسخة لم يضمن وكذا هو
 في شرحه لم يضمن غير انه بعد ذلك اشار الى انه في آلات المنزله وفي

وفي الهداية وان استعار عبدا ورده الى ذاك المالك ولم يملكه ولم يضمن
فان كانت العارية عقد او ثوبا لا يبرأ حتى يرد. الى يد المغير
وهو معنى ما في متن الكتاب **فصل** وان رد الوديعة الى دار الما
لك ولم يملكها اليه ضمن وكذا المغصوب لان الواجب على الغاصب
نسخ فعله وذلك بالرد الى المالك ون غيره والوديعة لا يرضى
للمالك رد ما الى الدار ولا الى يد من في العيال لانه لو ارتضى ذلك لما
اودعها بخلاف العواري لان فيها عرفا حتى لو كانت العارية عقد
جوهر لم يرد ما الا الى المغير لعدم العرف فيه ومن اعاد ارضا للمرا
يكتب للمعار انك قد اطعمتني عند ابي حنيفة وعند مائكة انك
قد اعترتني لان لفظة الاعارة موضوع له والكتابة بالموضوع
اولى كما في اعارة الدار وله ان لفظ الطعام ادل على المراد لانها
تخص الزراعة والاعارة تستظم الزراعة وغيره كما بناه نحوه و
كانت الكتابة بها اولى بخلاف الدار فانها تعار الا للسكن **سائل**
قال في الوقعات رجلا استعار دابة فنام المستعير في المفازة و
مقود في يده فجاء ان ان فقطع المقود وذهب الاضمان

عليه

عليه ولو من المقود او فانتزع من يده ولم يشعربزلك ضمن لانه
في الوجه الاول غير مضيع وههنا مضيع وهذا اذا نام مضطجعا
اما اذا نام قاعدا فاعدا لا يضمن ولو كان المقود ليس في يده لانه
غير مضيع لان الموضع اذا نام قاعدا فسرقت الوديعة الاضمان
عليه والموضع والمستعير في هذا سواء نص على التسوية بينهما
الشرختي **رجل** استعار كتابا باليقراف فيه فوجر فيه خطأ ان
علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي ان لا يصلح لانه
تصرف في مال الغير بغير اذنه وان لم يعلم انه لا يكره اصلاحه جاز
لانه ما دون له دلالة ولو لم يفعل الا اشم عليه لان اصلاحه غير
واجب عليه **رجل** استعار ثورا فاستعمله ثم تركه في المرعى فضا
ان علم ان المغير يرضى بذلك بكونه هناك يرضى عنه كما هو الواقع
لا يضمن والاضمان لانه تركه بغير اذنه **رجل** طلب ثورا عا
ربه فقال له غدا اعطيك فلما كان من الغدا اخذ المستعير بغير
اذن صاحبه واستعمله ومات في يده ضمن لانه اخذ بغير اذنه ولا
رده فمات عند صاحبه الاضمان عليه **امرأة** اعارت ثوبا بغير اذن

الزوج ان اعارت من متاع البيت مما يكون على ايدي النساء عادة
 فضا لا يضمن ولو زلق مستجير السر او يد فخرق لا يضمن **جل**
 دخل الحمام فانكسرت الاضمان عليه وكذا اذا اعطاه صاحب الفقاع
 كوز الفقاع ليشر به فسط من يده وانكسر الاضمان عليه لانه اخذ
 باذنه ولو اتى الى سوق يبيع الابنية فاختارنا بغير اذنه لينظر
 اليه فسط من يده فانكسر من لانه غير ماذون فيه **كتاب**
اللقط اللقيط اسم لمن يوز من بني ادم نبد خوف من العيلة
 او فرار من التهمة مضيقه اشح ومحرزه عانم واخذ افضل
 من تركه وشع لقيطا باعتبار ماله لانه يلقط والاتقاط منزو
 اليه فيما اذا كان في المصر واجلان كان في سيرة لما فيه من اجبايه
قال رحمه الله اللقيط حر ابي في جميع احكامه حتى ان قاذفته تحت لان الا
 صار في بني ادم الحرية والدار دار الله وهي دار الاحرار وان اذا
 الملقط او عني ما انه عبد لا يصح الالبابينة وتجوز شهادته بعد
 البلوغ اذا كان عدلا ويصح منه العتق والتدبير والكتابة والمجانبة
 عليه ومنه كالمجانبة على الاحرار وتكلم له بالانكاح وجذب بين المسلمين

فالتعلم ابنة الخلم ١٢

فكان

فكان مثرا ولادهم وروى ان رجلا التقط لقيطا فحياه الى على
 كرم الله وجهه فقال هو حر **وهو** ونفقته من بيت المال يعني اذا لم
 يكن له مال ولا قرابة لان ميراثه المسلمين وعقله عليهم فكانت
 نفقته في بيت مالهم وروى ان رجلا احياه الى عمره لم ينجس
 فقال وجدته على بابي فقال عمر عبي الغوث ثوبس نفقته علينا
 وهو حر فقوله عبي الغوث ابو سايد لما ان عمر امره ان
 يكون ابنه وان الناس جاء من قبله والغوث يلد والبوس
 القحط والمنبوء الطفل المرمى فان انفق عليه الملقط من
 ماله فهو متطوع ولا يرجع به على اللقيط لعدم ولايته عليه
 الا انما القاصي ليكون دينه عليه ولا يكف مجرد الامر من القاصي
 في الاصح لان مطلقة قد يكون للحن والترغيب وانما يروى
 هذا الاحتمال اذا شرط ان يكون دينه عليه ولو لم يامر القاصي
 ولكن صدقة اللقيط بعد البلوغ فله الرجوع فان ابو الملقط
 ان ينفق عليه ويسال القاصي ان يعطه ^{ينقله} عنه فلقاصي ان ينقله
 عنه الى يد عدل اذا قام البينة انه لقيط وانما شرطت البينة لجواز

ان يكون ممن تلزمه نفقته كابنه وعبد فان رجع بعد ذلك
الى القاضي يطلب ردة الى يده فالقاضي بالخيار ان شاء رده اليه
وان شاء ابقاه على يد العرل **قوله** فان التفتة رجل لم تكن لغیره
اياخذ من يده لأن يده قد سبق اليه فلم يكن لأحد ان ينزع
الابيد هو اولى من يده **قوله** فان ادعى مدعى انه ابنه فالقول
قوله معناه اذا لم يدع الملقط نسبه اما اذا ادعاه فهو اولى
به وان ادعاه غير الملقط انه ابنه فهو المدعى صدقه الملقط
او كزبه لانه اقرار للصبي بما ينفعه لانه يشترى بالنسب ويعبر عنه
قوله فان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اولى
به لان العلامة تدل على سبق البذل ان الظاهر ان الأن يعرف
علامة ولده وان لم يصف احدهما علامة فهو ابنه بالتوازيهما
في السبب وان سبق دعوة احدهما فهو ابنه لانه ثبت حقه
في زمان لا متنازع له فيه الا اذا اقام الآخر البينة لان البينة اقوى
قال المجتري اذا ادعاه رجلان **قوله** هما مسلم والاخر مدعى قضي به للمسلم
ان كان مسلمين وقضي لمن اقام البينة وان اقام ما جوحاقف به

لها ولو كان المدعى اكثر من اثنين فعن ابي حنيفة انه جوز
للمتعة وقال ابو يوسف فيثبت من اثنين ولا يثبت من اكثر من ذلك
وعند محمد يثبت من ثلثة ولا يثبت من اكثر من ذلك **قوله** ان ادعته
امراة لا يصح الا بتصديق الزوج او اقامه البينة لان فيه حمل النسب
على الغير وان ادعاه امرأتان واقامت كل واحدة منهما البينة قال ابو حنيفة
تجعل بينهما وعندهما الا يكون ابن واحدة منهما لانه حاله ان يلد امرأتان
ولدا واحدا و ابو حنيفة ان اثبات النسب لا يقتضي اثبات الولادة وانما
يتعلق به احكام اخر من تحريم المصاهرة وحقوق الحضانه وجوب الارث
قوله واذا وجد في مصر من امه مال المسلمين او في قرية من قرىهم فادعى
ذمي انه ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلما لان في اثبات نسبه نفع
وانما جعلناه مسلما لان الكفر الحاق ضرره فيما يمس به لضرر الجوز عليه
وما تحصل له فيه النفع فهو جائز فصحت دعوته فيما ينفعه دون ما
يضره **قوله** وان وجد في قرية من قرى اهل الذمة او في بيعة او كنيسة
كان ذميا البيعة لليهود والكنيسة للنصارى وهذا المجوز فيما اذا كان
الواحد ذميا رواية واحدة وان كان الواحد مسلما في هذا المكان او ذميا

في مكان المسلمين اختلفت فيه الرواية ففي رواية كتاب القبط اعتبر
 المكان وفي رواية كتاب الدعوى اعتبر المالك كان الواجد وفي رواية
 ابن ساعية عن محمد المعتبر الواحد لقوة اليد **قوله** ومن ادعى ان القبط
 عبد لم يقبل منه لاننا قد بينا انه حر بالظاهر فلا يستقر عنه بنفس الدعوى
 الا ان يقيم البينة انه عبد **قوله** في النبايع اذا ادعى حره انه عبد وصحة
 بعد الادراك بنظران جرى عليها احكام الاحرار من قبول شهادته او
 حرقادفه ومثالبه ذلك من الاحكام لا يصير عبد بتقديره وان لم يجر عليه
 شيء من احكام الاحرار فهو عبد للذي ادعاه **قوله** وان ادعى عبد انه ابنه
 ثبت نسبه منه وكان حرا لاننا نراعي **قوله** المنفعة له وثبوت النسب
 انفع له وكونه رقيقا ضررا عليه فصح ما فيه نفعه ويظهر ما فيه ضرره
 ان المملوك قد تملك لغيره فلا تبطل الحرية الظاهرة بالاشك وان ادعاه
 مملوكا فهو ابنه ما يكون عبدا عبدا او حنيفة وقال محمد هو ابنه ما يكون
 حرا ولو قال المسلم هو عبدي فقال النفراني هو ابني فهو ابن النفراني و
 يكون حرا **قوله** وان وجد مع القبط مال مشدود عليه فهو له اعتبارا
 للظاهر وكذا اذا كان مشدودا على دابة وهو عليها واما اذا كان موضوعا

بقية لم تكلم له به ويكون لقطة ولنا وجد القبط على دابة فقص له
 وحكم ان القبط وجبت تبغداد وعند صدر طارق مشور فيه هذه
 بنت شقي وشقيه **قوله** بنت الطبايح والقلية **قوله** ومعهما الف دينار جعفرية
 يشترى بها جارية هندية **قوله** وهذا جزء من لم يزوج بنته وهي كبيرة
 وفي رواية صغيرة ولا يجوز تزويج المملوك للقبط لانه لا ولاية له
 عليه من الملك القرابة والسلطنة والتصرف على الصغير انما هو بالولاية ولا
 يزوجه الا الحاكم **قوله** ولا تصرفه في مال القبط اعتبارا بالام **قوله** ويجوز
 ان يقبض له المهر لانه نفع محض **قوله** ويسلمه في صلعة لانه من باب شقيقه
 واختلاف المنافع **قوله** ويوزن هذه رواية القدوري وفي الجامع الصغير
 لا يجوز ان يوزن وهو الصحيح لانه لا يملك تلاف منفعه فاشبهه
 بخلاف الام فانها تملكها وجباية القبط في بيت المال وميراثه لبيت
 المال الذي لتقطه واذا قتل القبط خطأ فالدية على عاقلة القاتل
 لبيت المال وانما وجبت للدية لانه حر وانما كانت لبيت المال لانه لا وارث
 له الا المسلمون وان عدا فالامام بالخيار ان شاء قتل القاتل وان شاء
 صلحه على الدية عندهما وقال ابو يوسف ليس له ان يقبله ولكن يأخذ منه

الدية لأن ولاية الإمام ثبتت بالعقود في كل الوصى والوصى ليس له
أن يقتل وليس للأمام أن يعفو في قولهم جميعا لأن في ذلك استقاط
حق المسلم من غير بدل **كتاب اللقطة** بأسكان القاق وتجريلها
وهي اسم لما يلتقط من الماء واخذوا أفضل من تركها وهذا في غير الأ
بل هو البقر لأن ماسوم مما يخاف عليه الضياع والتلف ففزع أخذه
له **قال الله** اللقطة أمانه إذا شهد الملقط أنه يأخذها ليرد على
صاحبها لأن الآخر على هذا الوجه ما ذون فيه شرعيا بل هو الأفضل
عند عامة العلماء وهو واجب إذا خاف الضياع وإذا كان كذلك لا تكون
مضمونه عليه وكذا إذا اتصل بها أنه أخذها للمالك لأن تضاد قوما
كاليمين وإن أقر أنه أخذها لنفسه وجب عليه ضمانها وإن أخذها و
لم يشهد وقال آخرتها للمالك وكذب المالك فتلفت في يده ضمانها عند
هما وقال أبو يوسف لا يضمنها والقول قول الله لأن صاحب اللقطة يدعي
عليه أخذها مضمونا وهو نكير فكان القوه قوله ولما أنه أقرب سبب
الضمان وهو الأخذ وادعى ما يبرهن وهو الأخذ ما لك فلا يبرأ ولو
أخذ لقطه ليأكلها أو يمسكها لنفسه لم يبرأ من ضمانها حتى يرد بها إلى

يد صاحبها

يد صاحبها
وقال زفر إذا رد على الموضع الذي أخذ منه بئرا لانه قد رد على
الموضع الذي أخذ منه فاشبه إذا أخذ ما ليرد على صاحبها ثم رد على
الذلك لموضع ولنا أن الأخذ وقع بنفسه فصار غاصبا والغصب
لا يبرأ إلا بالرد إلى المالك وإلى وكيله وكذا الغاصب إذا ركب الدابة
ليرد على صاحبها فتلفت في ذلك الركوب فهو ضامن لأن الآخر
مضمون عليه فلا يبرأ إلا بالرد إلى يد صاحبها أو وكيله فإن أخذ
اللقطة ليرد على صاحبها فلا يبرأ من ذلك ثم رد على الموضع إن
كان لم يبرح من مكانه حتى رد فافيه لم يضمن وإن ذهب به عنه ثم
رجع إليه فرد فمضمون ويكفي في الأثر إذا ان يقول من سمعني ينشر لقطة
فدلو على سواء كانت اللقطة واحدة أو أكثر يعني سواء كانت جنسا
واحدة أو جنسا مختلفا ثم إذا شهد فحيا صاحبها يظلمها فقال
قد هلك وهو مصدق لانه أمين حين شهد والأمين لا يضمن
من غير تعد **مقال** إذا شهد الأثر بالحقم عندهما وقال أبو يوسف لا
يشترط الأثر بالحقم ولا خلاف فيما إذا أمكنه أن يشهد ما إذا لم يجد
من يشهد أو خاف أو شهد أن يأخذ الظلمة فترك الأثر ولم يضمن

قوله فان كانت اقل من عشرة دراهم فترها اياما وان كانت عشرة
فصاعدا عرفت فاحولا كاملا وهذه رواية عن ابو حنيفة وقوله اياما
معناه على حسب ما يرى وقدره مخرج الاصل بالحوال من غير تفصيل
بين القليل والكثير وهو قول مالك وروى الحسن عن ابو حنيفة ان
التعريف على خط المال ان كان مائة درهم فصاعدا عرفت فاحولا
وان كانت عشرة دراهم فترها وان كانت ثلثة دراهم فثلثة ايام
وفي الجندی اذا كانت ثلثة دراهم ونحوها عرفت فاحولا وان كانت
درهما فثلثة ايام وان كانت دانقا فبوايعه اذا كان دانق
فضة اما اذا كان ذهبا فثلثة ايام وان كانت كنيسة او ثمرة ونحوها
تصرفها مكانها وان كانت محتاجا الى **وقيل** ان هذه المقادير
كلها ليست بلازمة وانما يعرفها مرة يقع التعريف **وعليه** الفتوى ثم يعرف
انما يكون جهرا في اللواق وابواب المسجدين في الموضع الذي وجدوا
فيه وفي الجامع وان وجد اللقطة رجلان عرفا جميعا واكثر كافي
حكمها ولو ضاعت اللقطة من يد ملقطها فوجدها في يد اخر فلا خصومة
بينه وبينه لأن الأول قد ارتفع يده ولو كان يمشان فراء احدهما

لقطة

لقطة فقال لصاحبه ها انت بها فاخذ لنفسه ففي الاخذ دون الامر
واذا كانت اللقطة شيئا يعلم ان صاحبه لا يطلبها كالنوى المبرد
فانه يكون اباحة تجوز اخذه من غير تعريف ولكنه يبقى على ملكه الكه قال
بعض المشايخ التقاط السنابل في ايام الحصاد ان كان قليلا يغلب
الظن انه لا يثق على صاحبه لا باس باخذه من غير تعريف فالا فلا
ياخذ **قوله** فان جاء صاحبها ولا تصدقها اما اذا جاء صاحبها
واقام البينة سلمها اليه ايضا لا للحق الى مستحقة وذلك واجب اما
اذا لم يلجئ تصدق بها وان شاء امسكها رجا الظفر بصاحبها **قوله**
فان جاء صاحبها يعنى بعد التصديق وهو بالخيار ان شاء اجاز الصرقة
وله ثوابها وان شاء ضمن الملتقط فان ضمنه لم يرجعها على المكين لأنه
بالضمن ملكها فظهر انه تصدق بملكه نفسه فله ثوابها وان ضمن الملتقط
عليه لم يرجع به ايضا على الملتقط لان الصرقة عقد تبرع فاذا ضمنها
الذي تبرع عليه لم يرجع به على الملتبرع **قوله** وتجوز التقاط الثاة والبقره
والبحر هذا اذا خاف عليها التلف والضياع مثل ان يكون البلد فيها الامن
او اللصوص اما اذا كانت مأمونة التلف لا ياخذها اما الشاة فلقطه عليه

ليصل خلفها اليه وهو
الثواب على اعتياده
اجازته الصديق بها

المأخوذ فأنما هي لك ولا تخيك والمذيب وأما الإبر فلقوله عليه السلام مالك
 وأما مع ما أخذوا وسقوا وتردوا وما وترى الشجر حتى يات بها صاحبها فيأخذها
فإن اتفق الملتقط عليها بغير إذن الحاكم فهو متبرع لقصور ولايته
فإن اتفق بأمره كان ذلك ديناً على صاحبها لأن القاضي ولاية في مال
 الغائب نظراً وقد يكون الشفعة في الاتفاق **فإن** أذاع ذلك الحاكم نظر
 فيه فإن كان البهيمه منفعة أجراً وانفق عليها من أجر ترابها لأن فيه إبقاء
 العين على ملكه من غير التزام الدين عليه **فإن** لم يكن لها منفعة ونجا
 ان تستغرق الشفعة قيمتها بأجرها وأمره يحفظ ثمنها لأن القلي نافع محال وأقله ان
 يختار أصل الأمرين **فإن** كان الأصل الاتفاق عليها اذن الحاكم في ذلك
 جعل الشفعة ديناً على مالكها لأنه نصبتا في هذا نظر من الجانبين وإنما
 يأمروا بالاتفاق يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالكها فأ
 ذالم يظهر يأمريه بالان ذلك الشفعة متباعدة فلا ينظر في الاتفاق مدة
 مديدة قال في الرهائيل شرط في الأصد إقامة البينة وهو الصحيح لأنه لئلا
 تكون غصبا في يده فلا يأمريه بالاتفاق وإنما يأمريه في الودعية فلا يبر
 من البينة لكشف الحال وان قال لا يبينه في يقول القاضى اتفق عليها ان كنت

صادقا فأنما قلت حتى يرجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان
 غاصبا **فإن** أخذ المالك فله الملتقط ان يمنعها حتى يأخذ الشفعة منه
 لأنه احيا ملكه بنفقته فصارت له استغفار المالك من جهته فأشبهه المبيع
 ثم لا يسقط بملكه في يد الملتقط قبل القبض ويسقط اذا هلك بعد القبض
 لأنه يصير بالمبيع شبه الرهن **فإن** وقعت الخلع والحرم سواء هذا آخر
 عن قول ان يقع فإن عند ما يلتقط في الحرم يعرفه ابراً الى التلجى صا
 جها **فإن** أخذ رجل واحد على ان اللقطة له لم تدفع اليه حتى يقيم البينة
 فإن اعطاه علامة من اجل الملتقط ان يدفعها اليه ولا تجزى ذلك في القضاء
 وقال مالك تجزى العلامة ان يسمي وزن الدرهم وعددها وكاؤها وقولها
 ولو صدقة قيد لا يجزى على الدفع كالوكيد يقبض الودعية وقيد تجزى
 لأن المالك هاهنا غير ظاهر في الموضع مالك ظاهر **فإن** لا يتصدق باللقطة
 على غنى لأن الأغنياء ليسوا بحال الصدقة **فإن** كان الملتقط غنيا
 لم تجز له ان يتصدق بها لأنها مال الغير فلا يباح الانتفاع به الا برضاه والا
 باحة للفقير لأنه محل للصدقة بالاجماع **فإن** كان كافيها فلا بأس ان
 يتصدق بها لأنه ذو حاجة **فإن** يجوز ان يتصدق بها اذا كان غنيا

لا دين الشفعة

على ابيه وابنه وزوجه اذا كانوا فقرا لانه لما جاز له ان يستف
 بها اذا كان فقيرا جاز ان يتصدق بها على هؤلاء **كتاب الخنثى**
 هو اسم لمولود له فرج وذكر يورث من حيث مباله فاذا اشته
 حاله ورث بالاحوط حتى ينكشف حاله وكذا اذا لم يكن له فرج وله
 ذكر ويخرج للحدث من دبره او من سرة كذا في الشايع **قال**
 اذا كان المولود فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من
 الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان كان
 يبول من هما والبول يسبق من احدهما نسب الى السابق لان
 السابق من احد الموضعين يدل على انه هو الاصل وان
 قدر المجري الاخر لعلته او عارض **قوله** وان كان في السابق
 سواء فلا معتبر بالكثرة عند ابو حنيفة لان البول يقل ويكثر لا جدر
 ضيق المخرج وسعته فلا دلالة لقلته ولا لكثرتة **قوله** وقال ابو يوسف
 ومحمد بنسب الى اكثرهما بولا لان كثرتة يدل على انه هو المجري في
 الاصل لان للاكثر حكم الكل فينتج بالكثرة فان استويا في الكثرة
 قلوا جميعا لا علم لنا بذلك وهو مشكل ينتقل الى ان يبلغ **قوله**

فاذا بلغ الخنثى وخرج له لحية او وصل الى النساء فهو رجل
 وكذا اخنم كالمختم الرجال او كان له ثدي مستوي **قوله** وان
 ظهر له ثدي كثرى المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض
 او جبر او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذا من
 علامات النساء وما خرج المني فلا اعتبار به لانه يخرج من المرأة كما
 يخرج من الرجل كذا في شريحه وصورة الجدر بان يمسح بخرقة
 فيها مني فان قبل طهوا القدرين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر
 اللبن قدي لان اللبن قد ينزل ولا ثديا وتظهر له ثدي يلمس
 لا يتميز من ثدي الرجل فاذا نزل اللبن وقع التميز **قوله** فان لم
 تظهر له احدى هذه العلامات فهو خنثى مشكلا انما قال فهو
 ولم يقل ففهي لانه لو انشأ يكون تعيينا لاحد الامرين وقيل انما ذكر
 لان التكرير هو الاصل لا على التعيين **قوله** فاذا وقف خلف الامام
 قام بين صف الرجال والنساء والاصار في ذلك ان الخنثى المشكل
 يؤخذ له في جميع امور الدين فاذا ثبت هذا قلنا يقف بين
 صف الرجال والنساء لانه تخميران يكون امرأة فاذا وقف في

صف الرجال في علمهم ولحمهم ان يكونوا رجلا فاذا وقف في صف
 النساء اتسرن عليه فامر بالوقوف بين ذلك تمام من لئلا من
 الامرين فان وقف في صف النساء اعاد صلاته لاحتمال انه رجل
 وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد الذي عزم عليه و
 الذي عزم يارب الذي خلفه خذراية صلاته احتياط الاحتمال
 انه امرأة واحب اليها ان يصح بقناع وتجلس في صلاته كما تجلس
 المرأة فان صلح بغير قناع امر بالاعادة لاحتمال انه امرأة قال في
 الهداية وهو على الاحتياط وان لم يجد اجزاء في كل واحد ليس
 للرجل والحلي وان ينكشف قدام الرجل والنساء ويكره ان تنظر اليه
 غير محرم من رجال وامرأة وان يسافر بغير محرم من الرجال وان
 احرم بالجماع وقد راجع فلا يوجب العلم لبياسته لانه ان كان
 ذكره اليه له لبس المحيط وان كان انثى يكره تركه وقال محمد بن
 لباس المرأة ان ترك لبس المحيط وهو امرأة الفحش من لبس وهو
 رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ وفي شرحه اذا احرم بعد ما بلغ
 نكحة او عمة قال ابو يوسف لا علم لبياسته وقال محمد بن لباس

امراة ولا شيء عليه لانه لا يؤمن ان يكون امرأة فستق اولي من
 كشفه وينبغي عند محمد ان تجب عليه الدم احتياط الاحتمال ان يكون
 ذكرا وان مات قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل ولا امرأة
 بل يترحمه فان يممه اجنبي يممه خرقه وان كان ذارحم محرم
 منه يممه بغير خرقه ولا يقال هلا يشترى له جارية تغسله كما
 قلتم في الختان قلنا الميت لا يملك فالجارية بعد موته تكون
 اجنبية وقال شمس الايمه يجعل في كواره ويغسل وهذا الخلة اذا كان يشتهي
 اياها اذا كان طفلا فلا بأس ان يغسل رجل وامراة ويستحاضه ويكفن
 كما تكفن المرأة في خمسة اشواب قال في السابيع لا يقبل الخنثى
 بالردة وتحد في القدر في يقطع في السرقه اذا كان قد بلغ
 ولا يجد قادفه لانه بمنزلة المحبوب وقادف المحبوب لا حد عليه
 ولا قصاص في اطرافه وجنب فيه دية الانثى اذا قبل خطا **قوله**
 وتبتاع له امه تحسية ان كان له مال لانه يباح لمملوكته النظر
 اليه لانه اذا كان رجلا فامة الرجل تنظر اليه وان كان امرأة فامراة
 امرأة تنظر اليها وهذا اذا كان يشتهيها اما اذا كان لا يشتهيها

جاز للرجل والنساء ان تختصوا قولة فان لم يكن له مال ابتاع
 له الامام من بيت المال امة تحتة فاذا اختصه باعها الامام ورد
 ثمنها في بيت المال لان شرائها انما هو للحاجة وبعد فراغها
 زالت الحاجة **قوله** فان مات ابو وخلف ابنا فالما بينهما
 عند ابو حنيفة على ثلثة اسهم للابن سهران وللخنثى سهم وهو
 ابنة عند من في الميراث الا ان يتبين غير ذلك يعني الا ان يتبين
 ان نصيب الانثى اكثر من نصيب الذكر فيعطى نصيب ذكره
 ذلك في ما يكثر منها اذا ماتت المرأة عن زوج وابنتين وو
 لخنثى فالما بينهما على اثني عشر للزوج ثلثة وللأبوين اربعة
 وللخنثى خمسة اذ لو كان انثى لكان له ستة وكانت تقو
 الى ثلثة عشر ومنها اذا ماتت عن زوج وخال وام وخنثى اب
 وام من ستة للزوج ثلثة وللخال للام سهم والباقي للخنثى
 وهو سهران ولو كان انثى لكان لها ثلثة ومنها اذا ماتت
 عن زوج وخال اب وام وخنثى اب من اثني عشر للزوج النصف
 سهم وللخال النصف سهم والاشي للخنثى بالاجماع لان للخنثى

متى

فانما اذا علمناه ان
 كان ربا للابن ويكون
 ثلثة من ثلثة ويكون
 وان كان ذكرا فالاب والابن
 فانما يصيبان بالاصوة والابن
 يكون نصيبه ربع

متى ورث في حال دون حال لا يرث بالشك **قوله** وقال ابو
 يوسف ومحمد للخنثى نصف ميراث رجل ونصف ميراث انثى و
 هو قول الشعبي واسمه عام ابن شراحيل **قوله** واختلفا
 في قياس قول يعنى قول الشعبي فقال ابو يوسف المال بينهما على
 سبعة للابن اربعة للخنثى ثلثة وجهه ان الابن يحق الكل اذا
 انفرد وللخنثى ثلثة ارباع فعند الاجماع يقسم بينهما على قدر
 حقهما هذا يضرب بثلثة وذلك باربعة لان نصيب الاب اربعة ارباع
 ونصيب الخنثى ثلثة ارباع **قوله** وقال محمد الميراث بينهما على اثني عشر
 للابن سبعة وللخنثى خمسة وجهه ان تقو لو كان ذكر اكان
 له النصف ولو كان انثى كان له الثلث فيعطى نصف النصف
 ونصف الثلث فيحتاج الى خالص النصف نصف وثلثة نصف
 واقله اثني عشر فتعطى نصف النصف وهو ثلثة ونصف الثلث و
 هو سهران فذلك خمسة وللابن سبعة وطريق اخر بان تقو لو
 كان ذكر اكانت من اثني عشر ولو كانت انثى من ثلثة فاضرب
 احدهما في الاخر يكون ستة فالنصف بينهما المذكور فخر هذا **قوله**

كانت

واقسم نصفك بين ما نصفين فينكسر فاصغف الفريضة و
 هي ستة يكون اثني عشر ثم اقسم النصف بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين للخنثى سهمان وللأبن أربعة ثم اقسم النصف لك
 بين ما نصفين فيحصل للخنثى ثلثه الى هذين السهمين خمسة وان
 شئت قلت لو كان للخنثى ذكر اكان المال بينهما نصفين و
 ان كان انثى فهو اثلاث فاحتجت الى شئ له نصف في ثلث
 وذلك ستة ففي حال المال بينهما نصفان للخنثى ثلثه وللأبن
 ثلثه وفي حال اثلاث للخنثى بينهما وللأبن أربعة فهما للخنثى
 ثابتان بيقين ووقع الشك في سهم الزايد فيتنصف فيكون
 له سهمان ونصف فانكسر فاصغف على ما تقدم فثلثه من سبعة
 اكثر من خمسة من اثني عشر لانك لو زدت نصف السبع على ثلثه
 اسباع يصير نصف المال وثلثه لا يصير نصف المال الا بزيادة سهم
 من اثني عشر وذلك نصف السدس وهو اكثر من نصف السبع فثبت
 ان ما قاله ابو يوسف انفع للخنثى والطريق الواضح ان تصرف السبعة
 في اثني عشر حيث لا موافقة بينهما يكون أربعة وثمانين ثم اخرج

فكونهم

من لشيء

من لشيء من سبعة في اثني عشر فيكون للخنثى ستة وثلثون و
 اضرب من له شئ من اثني عشر في سبعة وللخنثى خمسة من اثني عشر
 مضروبة في سبعة يكون خمسة وثلثين فظهر ان التفاوت بينهما
 سهم من أربعة وثمانين وهو نصف سدس سبع **كتاب المفقو**

هو الذي يخرج في جهة فيفقروا لا تعرف جهة ولا موضع ولا يتبين امر ولا حاة ولا موة
 موة ولا قتله ولا حياته **قال الله** اذا غاب الرجل ولم يعرف له
 موضع ولم يعلم احيى موام ميت نصيب القاضى من تحفظ
 ماله ويقوم عليه ويستوفى حقوقه لانه نصب ناظر الكل
 عاجز عن النظر لنفسه والمفقو بهذه الصفة لانه عاجز عن
 حفظ ماله فصار كالصبي والمجنون قوله ويستوفى حقوقه
 بخالدريون التي اقترأ غريم من غرمائه ويستوفى غلاته وثقا
 ضاها وخصاصم في دين وجب بعقد ولا لخاصم في الذي
 تولاه المفقو ولا نصيب له في عقار او عرض في يد رجل
 لانه ليس بمالك ولا نايب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة
 القاضي وانه لا يملك الخصومة بل الخلاف وانما الخلاف في الوكيل بالقبض

او يأسره العدو ولا
 يتبين

لقبض

من جهة المالك في الدين وما كان تخاف عليه الفتا من مال المفقور
 امر القاضى ببيعه كالتجارة ولو ما لا تخاف عليه الفتا لا يبيع
 لا في نفقة ولا في غير ذلك لأن القاضى لا ولاية له على الغائب إلا في
 حفظ ماله وما لا يخاف عليه الفتا محفوظ بنفسه لا يجرى
 المفقور ميت في حق نفسه حتى في حق غيره ومعنا قوله ميت
 في حق نفسه لا يرث من غيره لجواز أنه قد مات قبل موت مورثه
 فلا يرث بالشك وحي في حق غيره حتى أنه لا يرث منه ولا
 يقسم ماله بين ورثته لأننا عرفنا المالك بيقين فلا يرث عنه
 بالشك وكذا لا تبين منه امرأة لأننا عرفنا النكاح قاطعاً بينهما
 فلا يرث بالشك وقد قيل إن المفقور حي في حق نفسه ميت
 في حق غيره على عكس الأول إما لكونه حياً في حق نفسه فأنال ان يرث
 ملكه عن المتخلف الحي فيه وميت في حق غيره حتى لا يرثه من غيره
 لأننا لا نتيقن حياته فلا نورثه بالشك **مورد** وينفق على زوجته و
 أولاده من ماله بعد أولاده الصغار وكذا ينفق على أبويه من ماله
 وعلى جميع قرابة الولاد والأصهار كل من استحق النفقة في ماله

هذا هو الحق
 في النفقة
 لا يرث من غيره
 في حق نفسه
 ميت في حق غيره
 في حق نفسه
 لا يرث منه ولا
 يقسم ماله بين
 ورثته لأننا
 عرفنا النكاح
 قاطعاً بينهما
 فلا يرث بالشك
 وقد قيل إن
 المفقور حي في
 حق نفسه ميت
 في حق غيره
 على عكس الأول
 إما لكونه حياً
 في حق نفسه
 فأنال ان يرث
 ملكه عن المتخلف
 الحي فيه وميت
 في حق غيره
 حتى لا يرثه
 من غيره لأننا
 لا نتيقن حياته
 فلا نورثه
 بالشك **مورد**
 وينفق على
 زوجته و
 أولاده من
 ماله بعد
 أولاده
 الصغار
 وكذا ينفق
 على أبويه
 من ماله
 وعلى جميع
 قرابة
 الولاد
 والأصهار
 كل من
 استحق
 النفقة
 في ماله

حال حضرته بغير قضاء القاضى نفق عليه من ماله عند عيبته
 لأن القضاء لا يكون إعانة وكل من لا يستحقها حال حضرته إلا
 بالقضاء لا بنفق عليه من ماله في عيبته لأن النفقة تجب بالقضاء
 والقضاء على الغائب لا يجوز من الأول والأولاد الصغار والإناث
 من أولاد الكبار والرفضا من الذكور الكبار ومن ثلث الأخ والأخت
 بنت ولخت ولخال وخاله قوله من ماله يعني الدراهم والدرنايز والكنسة
 والمأكول فأما ما سوى ذلك من الدور والعقار والحيوان و
 العبيد فلا تباع إلا الأب فإنه يبيع المنقول في النفقة عند أبي حنيفة
 ولا يبيع غير المنقول وعندهما لا يبيع شيئاً **مورد** ولا يفرق بينه و
 بين امرأة وقال مالك أمضت أربع سنين يفرق القاضى بينهما
 وتعتد عدة الوفاة ثم تنزع من ثلث لأن عمر رضي الله عنهما هذا قضاء
 فالذي لا يستحقه الجن في المدة وكذا ما ما وقدة ولأنه منع حقها
 بالخبث فيفرق بينهما بعد مضي مدة اعتبار الأيلاء والعنة وبعد
 هذا الاعتبار أخذ المقدار منها الأربع من الأيلاء والسنين من العنة
 عملاً بالشبهين كذا في الهداية والمفقور عليه المهر في امرأة المفقور

البيان
 انها امراته حتى يات بها وقولها على امراته اتبليت فليجرح حتى
 يستبين موت او طلاق صرح بيان البيا المذكور في المرفوع وعمر
 رضي رجع الى قولها ولو قضى في امره المفقود على قول عمر
 لا ينفذ لانه قد صرح رجوع عمر الى قولها على ربه وكان الامام السمرقندي
 يفتي بانه ينفذ كذا في الفتاوى الظاهرية **قوله** فاذا اتم له ما به وعثر
 سنة يوم ولد حكمنا بموته واعتدت امراته هذه رواية الحسن
 عن ابي حنيفة وفي ظاهر المذهب يقدر زكوة الاقران وفي المروى
 عن ابي يوسف كاية سنة وقدره بعضهم بتسعين سنة فاذا حكم
 بموته وجب على امراته عدة الوفاة من وقت الحكم بموته **قوله**
 وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت كانه مات
 في ذلك الوقت معانته **قوله** ومن مات قبل ذلك لم يرث منه
 لانه قبل الحكم بموته مبقا على الحياة **قوله** ولا يرث المفقود
 من احد مات في حال فقد ملابينا انه ميت في حق غيره فلا يكره
 لكونه ميتا في حق غيره بل يوقف نصيبه والاير وطاعة الحق
 وكذا اذا اوصى له بوصيته كانت موقوفه لانه تخم ان

يكون

يكون ميتا فلا يبعث ويختم ان يكون حيا فنتج فلهذا
 قفت **كتاب الأبق** وهو التمهيد والانطلاق وهو
 من سوا الأخلاق ورداة الاعراف وردة الى مولاه احنا
 وهل جزاء الاحن الا الاحن والابق افضل من تركته في حق
 من يقوي عليه ما فيه من احيائه قال الشافعي الا بق الرهاب
 من غير ظلم السيد فان هرب من الظلم لا سيما ابقا بل يساهل
 فعمل هذا الا بق عيب الهرب ليس بجيب **قوله** اذا ابق المملوك
 فترد رجل على مولاه من مئة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه جبر
 اربعون درهما هذا المختار والقياس ان الجيب شيء الا بشرط
 وامارة العبد الضال او اشارة او البعير فلا شيء فيهم **قوله** وان
 كان رده من اقل من ذلك فميتا وفي الرهاية يقدر الرضخ
 في الرد عن مادون الثلثة باصطلاحهما او يفوض الى
 راء القاضى وقيل يقسم الاربعون على الثلثة ايام فان جاء
 بالابق رجلا الى مولاه فانكر مولاه ان يكون ابقا فالقول
 قول المولى لانه يترها برده وجوب حق المولى وهو ينكر

٧ اخذ

فإن أقام البيعة ابنه أبو من مولاة أو ابن مولاة أو بذكر قبلت
 بيعة وتجب الجعل في رد المذنب ولام الولد إذا كان في حياة المولا
 فإن مات المولى قبل أن يصل بها فلا شيء له لأنها اعتقا بموته
 وتجب الجعل في رد المادون لأنه عبد وأباقه حجر عليه وإن أبق
 المالك بفرقة رجل على مولاة فلا شيء له لأن المالك في يد نفسه
 فلم يستفد المولى بالرق ملكا للعنة بالأباق فإن كان الراد
 اثنين والعبد واحد فجعل الواحد بينهما وكذا إذا كان السيد
 اثنين والعبد واحد فجعل بينهما على قدر الملك وإن كان
 العبد اثنين والسيد واحد فاعليه جعلان ولمن جاء بالأبق
 إن يمك بالجعل فإن هلك في يده فلا ضمان عليه إذا كان
 بمكة بالجعل وكذا لا جعل له لأن الجعل سقط بالهلاك وإن
 جاء بالأبق فوجد السيد قد مات فجعل في تركته فإن كان
 على المولدين تحيط بماله فله الجعل وهو أحق بالعبد حتى
 يعطى الجعل وإن لم يكن له مال غير بيع العبد ويرى بالجعل ثم
 قسم الباقي بين الغرماء وإن كان الراد ذاهب محرم من المولا كما

الأخ والعتم والحال وسائر ذوى الأرحام إن كان في عياله فلا جعل
 له وإن لم يكن في عياله فله الجعل وإن وجد الرجل عبدا بغير ردة
 فلا جعل له سواء كان في عياله أو لم يكن وكذا المرأة والزوج
 وإن وجد الأب عبدا بغير ردة لم يكن في عياله فله الجعل وإن كان
 في عياله فلا جعل له قال في الهداية إذا كان الراد مولا أو ابنة
 وهو في عياله أو ردة أحد الزوجين على الآخر فلا جعل له ^{هو} وإن
 يتبرعون عادة بالرد وإن أبق عبد الصبي فردة إنسان فإ
 لجعل في مال الصبي وأما إذا ردة وصيه فلا جعل له لأن الراد
 ردة إلى يد نفسه وإن رد السلطان أبقا على مولاة فلا جعل له
 لأنه فعل ما هو واجب عليه كالوصي كذا في المنابع ^{هو} وإن كانت
 قيمته أقل من أربعين درهما قضى له بقيمتها لأدبها هراق
 لها وقال أبو يوسف تجب له أربعين درهما وإن كانت قيمته درهما
 واحدا لأن التقدير بالأربعين ثبت بالنقص فلا ينقص عنها لأن
 الصحابة حين أوجبوا ذلك لم يفتوا بين قليل القمعة وكثيرها
 لها إن المقصود جمل الغيرة على الراد ليحيى مال المالك فنقص درهما

ليسلم المالك شيء تحقيقا للفايدة **قوله** وان ابق من الزريرة
 فلا شيء عليه لأنه امانة في يده لكن هذا الشرحين اخذ وفي بعض النسخ
 فلا شيء له وهو صحيح لأنه في معنى البايع من المالك ان كان له ان يبيع
 الا بغير حق يستوفي الجعل بمنزلة البايع تجبس للبيع الاستيفاء التمس
 لهذا اذا ملت في يده لا شيء له وان اعتقه المولى في حال اياقه وجاء به
 رجل لم يستحق شيئا من الجعل لان الملك زال بالعق فصار كأنه ربح
 حر وان اعتقه حين اداء فله الجعل لأنه بالعق قابض له فصار كالمو
 قبضه ثم اعتقه وكذا اذا باعه من الراد كان له الجعل لأنه لا يتمكن من
 بيعه الا بعد قبضه وبقبضه يستحق الجعل ولأنه قد سلم له البدر
 ولو مات العبد قبل ان يرد فلا شيء له ثم ان كان اشهد عليه
 حين اخذه فلا ضمان عليه لأنه كالمو صار اخذه على وجه امانة فلا
 يضمن الا بالتعدي وان لم يشهد ضمن عنده مما وقال ابو يوسف فلا ضمان
 عليه **قوله** ويخفى ان يشهد اذا اخذه انه ياخذ له مولا لأنه
 يجوز ان يكون اخذ لنفقه بشرطت الشهادة لتسوية التهمة قال
 في الهبة الاثر بالاحتية في قوله اي حنيفة ومحمد حتى لو ردت من لم

يشهد وقت الاخذ لا يجعل له عنده مالا ان ترك الله امانة
 انه ياخذ لنفسه واذا جاء بالابن الى مولا فوجهه له قبل ان
 يقبضه فلا جعل له وان قبضه ثم وجهه فله الجعل وان ادخله
 مصر مولا فابق قبل ان يصار به الى مولا فلا جعل له فان جاء
 به رجل بعد ذلك فالذي جاء به الجعل اذا ردت من سيرة ثلثة
 ايام ولا شيء الا قوله قال في شرحه يجوز عتق الابن عن طحال اذا
 كان حيا لأنه باق على ملكه ولا يجوز بيعه الا ممن هو في يده لأنه
 غير مقدور على تسليمه وانما جازي بيعه على من هو في يده لأنه قادر
 على قبضه **قوله** وان كان الابن رهنا والجعل على المرتين وابقه الاخرجه
 من الرهن والرد في حياة الراهن وبعد سواء لأن الرهن لا يبطل
 بالموت وهذا اذا كانت قيمته مثله الدين او اقل منه فان كانت
 اكثر فقدر الدين عليه والباقي على اهل ان حقه تعلق بالقدر
 المضمون ثم ان كانت قيمته والدين سواء وادى الراهن الجعل
 قضاء من دين المرتين ولو كان الابن امانة ومعه ولد رضيع فاع
 جعل واحد ولا يبرء بالولد كذا في النبايع **كتاب احياء الموات**

ارض الموات هي التي لم تكن ملكا لأحد ولم تكن من مرافق البلد
وكانت من خارج البلد قريت من البلد او بعدت **قال ابو**
الموات ما لا ينتفع به من الارض لا بقطاع الماء عنه او بخلبة لما
عليه او مثله ذلك مما يمنع الزراعة بأن صارت بسخة او نرة
لأن الانتفاع **يلزم على الحياة** **قوله** فما كان منها عاديا لا ملك له او
كان في الإسلام ولا يعرف له ملك بعينه وهو بعيد من القرية اذا
وقف انسان في أقصى العلم فصاح لم يسمع الصوت منه فهو موات
العادي هو ما تقدم خرابه لا مكان لعاد لان جميع الموات
لم يكن لعاد وقوله اذا وقف انسان في أقصى العلم يعني ان
جمهوري الصوت وهذا الذي اختاره الشيخ قوله ابو يوسف وذكر
الطاووس ان ما ليست ملكا لأحد ولا هي من مرافق البلد وكانت
خارجة البلد سواء قريت او بعدت فهي موات وهو قول محمد
فابو يوسف اشترط البعد لان الظاهر ان ما يكون قريبا من
القرية لا يقطع ارتفاعا لها عنه ومحمد اعتبر انقطاع ارتفاع اهل
القرية عنها حقيقة **قوله** من احياء بالذن الإمام ملكه وان احياء

مملوكا

غير

غير اذن الإمام لم ملكه عند ابي حنيفة وقال ابو كوفه محمد ملكه
لقول الله من احياء ارض ميمنة فهو له ولا يبي حنيفة قوله الله
ليس للمماليك ما طابت به نفس اماره ولانه حق المسلمين وليس
لأحد ان يختص به بدون اذن الإمام كمال بيت المال ثم عند ابي
حنيفة اذا لم يملكه بالاحياء وملكه ايتاء الإمام بعد الاحياء قصير
ملكه والأولى للإمام ان يجعلها له اذا احياء ولا يستردها منه وهذا
اذا تشرع ليشدان جهلا اما اذا تركه تهاونا بالامام كان له ان يستردها
رخسالة فاذا تركها له الإمام تركها بعشر او خراج وفي الهداية يجب
فيها العشر ان ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الا اذا سفلها
بما الخراج لا يكون ابقاء الخراج على اعتبار الماء **قوله** وكل الذي يملك
حيا كما يملك المسلم لأن الأحياء سبب ملكه الآن عند ابي حنيفة اذن الإمام
من شرط **قوله** ومن حجر ارضا ولم يبعها ثلث سنين اخذها الإمام منه
ودفعها الى غيره حجر بالتشديد ويرى بالتخفيف ايضا لانه اذا ترك
عمارتها ثلث سنين فقد اهلها والمقصود من ذلك اظهار عمارات
اراضها تحصيل المنفعة للمسلمين من حيث العشر والخراج ولأن الحجر

ليس بأحياء يمكن به وإنما الأحياء هو العمان والتجيز إنما هو للأعلام
يسمى به لأنهم كانوا يعلمون به موضع الأحياء حولها ويعلمونه
لجوعهم من أحيائه وإنما قد فرشت ثلاث سنين لأن الغالب أن
الأرض تزرع في السنة مرة وأكثر ما جعل للأرض في جنس يستدل
على الرعية والإختيار الثلاث وهي الثلاث من ذلك النوع فإذا تركها
هذا القدر فالظاهر أنه قصد أن لا يفرها وموتها فوجب على الإمام إزالة
يده عنها وهذا الحكم ديانة أما إذا أحياء ما غيره قبل مضي هذه المدة ملكها
ولما هذا الاستيلاء فيكره لو فعله جاز العقد **قوله** ولا يجوز أحياء
ما قرب من العام ويترك من أهل القرية ومطرح الحصاد يدهم
ومحيط بهم لتحقيق حاجتهم إليها فلا يكون موافقاً لتعلق حقهم **قوله**
ومن حفر بئراً في بيرة فله حريمها معناه إذا حفر في أرض موات بأذن
الإمام عند البئر حفره وبأذنه وبغير إذنه عندهما لأن حفر البئر أحياء
ولأن حريم البئر كغنائم الدار وصاحب الدار الحق بفناء داره فكذا
حريم البئر **قوله** فإن كانت للعطن فحريمها أربعون ذراعاً يغني عن
كل جانب أربعون ذراعاً وهو الصحيح عطناً لما يشتهر به فإن كان الجبل الذي

في حريم البئر أربعون ذراعاً

ينزع به تجاوز الأربعين فله منزه الجبل لأن الحاجة دعية إلى ذلك
كذا في شرحه **قوله** وإن كانت للناس فستون ذراعاً وهذا عندهما
وقال أبو حنيفة أربعون كما في العطن والكلام في طول الجبل كالعلم
في العطن وعلى قولهم ستون من كل جانب ذكره المجتهد في الزرع
المعتبر بزيادة ذراع العامة بقبضة والناسخ البعير الذي يسقط عليه
الماء **قوله** وإن كانت عينا فحريمها ثلثمائة ذراع وفي المداية خمس
ذراع لأن العين تستخرج للزراعة فلا بد من موضع تجري فيه الماء
ومن حوصل تجتمع فيه الماء ومن ينزل تجري فيه الماء إلى المزرعة فهذا
قدر بالزيادة والتقدير تخشعاً من كل جانب **قوله** ومن أراد أن
في حريمها بئر يمنع منه كولا يورثي للموت حق والاختلاف فيه فإن
حفر البئر أو أن يكسرها تبعا فإن أراد أن يأخذ ذلك بكسرها
ذلك لأن حفره جنابة منه كما في الكفاية يلقيها في داره فإنه
يؤخذ به فيها وقيد بضمة النقصان ثم يكسرها بنفسه وهو الصحيح
وإن حفر البئر أو راء حريم الأولى فذهب ماء البئر الأولى فلا شيء عليه
لأنه غير متعذر في الحفر ولكن الحريم من جوانب البئر دون الجبل الأول

بالعين الفاضل لأنه بمنزلة التبرع فلا ينظم الأذن بخلاف المير
 لأنه لا يمكن الاحتراز عنه ولا ينحصر فيه أنه متصرف بأهلية نفسه فصار
 كالحرة وعلى هذا الصبي الماذون له فإن جاب العبد الماذون في
 مرض موته يعتبر من جميع المال إذا لم يكن عليه دين فإن كان
 من جميع ما بقى لأن الله اقتصر في الحر على الثلث لحق الورثة
 ولا وارث للعبد وإن كان الدين محيطاً بما في يده يقال للمشتري
 أو جميع المحاباة والأفان والبيع كما في الحر وله أن يسلم ويقبل
 السلم لأنه طاعة وله أن يוכל بالبيع والشراء لأنه قد لا يتفرع بنفسه
فصل في يدهن ويسترهن لأنهما من توابع التجارة فانهما إيفاء
 واستيفاء ومالك إن استأجر الأجر والبيوت لأنه من صنع يدهن
 وبأخذ الأرض من زراعة لأن فيه تحصيل النفع وله أن يشارك شركة
 عتاق ويرفع المال مضاربة وبأخذ لأنه من عادة التجار وله أن
 يوجر نفسه عندنا خلافاً للشافعي وليس له أن يبيع نفسه لأنه ينجح
 ولا أن يرهن نفسه لأنه ينجس فلا تحضر معصوم المولى أما الأ
 جالة فلا ينجح بها وتحضر بالمقصود وهو النفع **فصل** في نفع
 له

في نوع بعينه دون غيره فهو ماذون في جميعها مشران ياد
 له في البرقانة تجوز فيه وفي غيره وقال في لا يكون ماذون له
 إلا في ذلك النوع لأن الأذن توكيد وإثابة من المولى ولذا أنه
 إسقاط للحق وفك للحج وعند ذلك تظهر مالكية العبد فلا تختص
 بنوع دون دفع بخلاف الوكيل فإنه يتصرف فيما عداه وإن
 وقت له الأذن مشران يقول أذنت لك شرا في التجارة فهو
 ذون له أبدأ حتى تجر عليه الأذن إطلاقاً ومن الجح فلا يتوقف
 التصرف فيه كالبائع والعتق وكذا إذا أذن المولى ببيع وشري
 فلم ينهمه وسكت عن ذلك كان إذنا لأنه يتصرف بنفسه المولى
 حق في تصرفه فصار سكوته رضياً به كما أن المشتري لما كان متصرفاً
 لنفسه وللشفيع حق في تصرفه كان سكوته عن الطلب إسقاطاً للحق
 كذا هذا ولا يشبه هذا إذا رأى رجل يبيع له شيئاً فكت عنه لم يكن
 سكوته إذناً في حق الباع لأن بايع عبداً غيره بما يصح تصرفه
 بالتوكيد فإذا لم يوجد منه الرضا بالتوكيد لم يصح بيعه وإن
 قال أجزئك أو أعتق قصاراً أو صباغاً فهو أذن له في التجارة

مطلق
 أو أرى رجلاً يبيع له شيئاً فكت
 لم يكن سكوته إذناً في بيعه

وله ان يتصرف في ذلك في غير ما لان الاجابة من التجارة و
 ذكر بعض التجارة اذن في جميعها **فان** وان اذن له في شيء بعينه
 فليس بما ذون له لانه لا يتخذهام مثله ان يامر به بشيء ثوب
 لكسوة او طعام لأهله وهذا لانه لو صار ما ذوننا بهذا ينسب
 عنه باب الاستحرام ولو قال له اذا جاء غدا فخذ ذنت لك في التجارة
 صار ما ذونا اذا جاء غدا وكذا اذا قال له جلد اذا جاء غدا فانت
 وكيل في فجاء غدا فانه يكون وكيله ولو قال له لو قيل له اذا جاء غدا
 فخذ عرفتك او قال لعبد الما ذوننا اذا جاء غدا فخذ حجرك عليك
 او قال للمطلقة الرجعية اذا جاء غدا فخذ رجعتك فانه لا يصح هذا
 كله ولا يصير الوكيل معزولا ولا العبد محجورا ولا المطلقة مكر
 جعة ثم العبد لا يصير ما ذونا الا بالعلم حتى لو قال المولى اذنت
 لعبدي في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ما ذونا كالموكالاة
 لو قال يا يعوا عبدي فخذ اذنت له في التجارة فبايعوه و
 العبد لا يعلم بأذن المولى يصير ما ذونا وفي رواية كتاب الما
 دون ومن اصحابنا من قال يكون ما ذونا من غير خلاص

والمجر عليه لا يصح الا اذاعلم فاما اذا لم يعلم لا يصير محجورا
 وان جره عليه في سوقه وهو لا يعلم ان اخبر رجلا ان او
 رجلا وامر اثنان عدلين كانا او غير عدلين او رجلا عدل
 او امرأة عدله صار محجورا بالاجماع وان كان المجر واحدا
 غير عدل لا يصير محجورا الا اذا صدقه وعند ما ينجر سواء صدقه
 او كذبه اذا ظم صدق المجر وان كان المخبر سوا صار محجورا
 بالاجماع صدقه او كذبه **فان** واقرا الما ذون بالديون والغصو
 جائز وكذا بالودائع اذا اقر باسرها لان الاقرار من توبع التجارة
 اذ لو لم يصح لاجتنب الناس مبايعته ومعاملته وهذا اذا كانت الديون
 ديون التجارة اما مهر ولبنانية فانه متعلق برقبته يستوفى منه بعد
 الحرية ولا يستوفى من رقبته والمراد من المهر ما كان في التزويج بغير
 اذن المولى لو اقرن به امرأة وصدقة فانه لا يصح في حق المولى
 ولا يواحد به الا بعد الحرية وان اقرانه اقتصرت حرة او امه بكرا
 باصبعة فعندها لا يلزمه في الحال الا بتصديق المولى وهو اقرار
 بنجانية وقال ابو يوسف هو اقرار بالمال ويؤخذ به في الحال قال في

المنظومة في مقالة ابو يوسف لوقال ما ذون ان التاصيع عذر **ثا**
يؤخذ للحال اسع ولم يصح بما ذابجب عليه قال المصنفات محمد ان
يكون بالمهر كما اذا وقع اجنبية فسقطت فذهبت عذرت بها يجب
عليه مهر مثل **فصل** وليس له ان يتزوج ولا يزوج مما يليكه ان التزوج
ليس من النجاة والاذن انما يتصرف في النجاة واذا لم يصح و
لم يجزه المولى فسد فاذ ادخل بها فالمر عليه بعد المهرية لانه لزمه
بسبب غير ثابت في حق المولى اما تزوجه مما يليكه فان زوج
عبد لم تجز اجماعا لان فيه ضررا بلالة انه يستحق رقبته بالمهر
والنفقة وان زوج امته فكذلك لا تجوز ايضا عندهما وقال ابو
يوسف تجوز لانه كحصد المار من غنمها فاشبه اجازتها والامان التزوج
ليس من النجاة وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك شركه عنا
قال في المنظومة في مقالات ابى يوسف **ثا** يملك الماذون تزوج
الامة وصاحب العنان والمضاربة قيد بالماذون لان المكاتب
يملك ذلك اجماعا وقيد بالامة لانه لا يجوز لام تزوج العبد اجماعا
وقيد بصاحب العنان لان المفاوض يملك ذلك اجماعا **فصل** ولا يملك

لانه ليس من النجاة لان النجاة مبادلة المال بالمال والبدل في الكتابة
مقابلتك للمحر فممكن النجاة الا ان يجز المولى ولادين عليه لان
المولى قد ملكه وصير للعبد نايما عنه وترجع الحقوق للمولى لان
الوكيل في الكتابة غير عنه فاذا كاتب ولادين عليه فاجاز المولى جاز
فاذا اجاز المالك الكتاب للمولى لا يسل للعبد على قبضه الا ما حقوق عقده الكتابة
لا يتعلق بالعاقرة وقبض ما لا الكتابة من حقوق العقدة فان دفع المالك
الى العبد لا يبرر الا ان يوكله المولى بقبضها فتحلجوز ويعتق المكاتب
فان لحق الماذون دين بعد ما اجاز المولى فالمكاتبه للمولى
ليس الغرماء غير هاشي لان الكتابة لما صحت بالاجاز خرج العبد من
كسب الماذون وصار في يد المولى وما اخذه المولى من كسب العبد
قبل الدين لا يتعلق به حق الغرماء وان كان الماذون كاتبه وعليه دين
قليل او كثير فالكتابة فاسدة وان اجاز المولى لان المولى لا يملك المهر
في كسب العبد مع وجوب الدين فلا يملك اجازة الكتابة **فصل** ولا يعتق
على ما لانه لا يملك الكتابة فاعتق او لم لان العتق تبرع ولا يقرض
لانه تبرع كالا به قرض مرتين صدقة من **فصل** ولا يبيع بجوز

ولا بغير عوض ولا تصرف لأن ذلك تبرع وليس له ان يتكفل بالنفس
 ولا بالمال الا ان ياذن له المولى فان اذن له المولى جاز اذا لم يكن عليه
 دين اما اذا كان مديونا فلا يجوز واما المكاتب فلا يجوز كقالت
 لو اذن له مولا فالكفالة يواخذ بها في الحال ويواخذ بها بعد الحرية
 ولما اذن له مولا فالكفالة والتوبة له من عادة الفقهاء ان يبيع
 المال مضاربة وان ياكلها مضاربة ويجوز ان يشاركه في ثمنه
 لانها تنعقد على الوكالة دون الكفالة وهو كمال ان يوطأ ويتوكل
 ولا يجوز ان يشاركه شركة مفاوضة لانها تنعقد على الكفالة وهو
 لا يملكها ويجوز له ان ياذن لعبه في التجارة **وقيل** الا ان يهودى
 اليس من الطعام او يضيفه في بصله لانه من عادة التجار خلاف
 المحجور عليه لانه لا اذن له وعن ابي يوسف ان المحجور عليه اذا اعطاه
 المولى قوت يومه فربما بعض رفقاته على ذلك الطعام لا بأس به
 بخلاف ما اذا اعطاه قوت شهر الا انهم لو قبلوا الشهرية ضرر المولى قالوا
 ولا بأس ان يتصرف المرأة من بيت زوجها بالشيء اليسر كالمرغيف
 ومن لانه قد رغب في منع منه في العادة ولا يجوز بالدرهم والشياب

والاثاث

أكلوه

والاثاث **وقيل** ويؤونه متعلقة برقبته يباع فيها للغرماء الا ان
 يفديه المولى والمراد ديون التجارة او ما في معناها كالبيع والشراء
 والاجارة والائتجار وضمان المصنوع والودائع اذا جردت
 ما يجبه العقر بوطء المشتراة بعد الاحتقاق وعقد رتبة او
 خرق ثوبها واما الدين الثابت بغير ذلك كالمهر والجنانية فهو
 متعلق بزمته يستوفى منه بعد الحرية ولا يتعلق برقبته **وقيل** يباع
 فيها بغير بيعه الحاكم وليس للمولى ان يبيعه لان الملك للمولى وللغرماء
 فيه حق وفي بيعه اسقاط حقهم لانهم قد اختاروا ان تركوا البيع
 من كسبه فلم يكن له بيعه بغير اذنتهم فاذا باع بغير اذنتهم
 بغير اذنتهم وقف على ايجازهم كماله الرهن وان اجاز بعضهم واما بعضهم
 لم يجز الا ان يتفقوا على ذلك **وقيل** الا ان يفديه بجميع الدين لانه
 اذا قدر له لم يبق في رقبته للغرماء شيء يباع **لأنه** **وقيل** ويقسم ثمنه
 بينهم بالحصص سواء ثبت الدين باقرار العبد او بالبينة فان
 بقى لهم دين لم يطالب المولى به ولكن يتبعون به العبد بعد العتق
 وهذا اذا باعه القاضى لها اذا باعه المولى بغير اذنتهم فلم يملك حق الفسخ

المولى يعنى يفديه

الاذا كان في الثمن وفاء ديونهم او قضي المولى دينهم او ابروا
العبد من الدين فانه يبطل حق الفسخ وليس هذا كالوصي
اذا باع التركة في الدين ليس للغرماء حق الفسخ والفرق
ان هذا الغرماء استسعا العبد فلام ان يفسخوا البيع ويستسعه
في دينهم وهناك ليس لهم استسعا التركة لان فيه تلخير قضا
دين الميت **مسئلة** اذا كان لرجل على عبد دين فهو به
المولى من صاحب الدين فقبله سقط الدين فقبله سقط الدين
الذي عليه لان الانسان لا يثبت له على عبده فان رجع المولى
في هبته لم يعد الدين عند ابو حنيفة ومحمد لانه طاملكه
سقطت المطالبة عنه وصار كحالوا ابراه فهو كالنكاح ومعلوم
ان رجلا لو وهب امته لزوجها انفسه النكاح ولو رجع في الهبة
لم يعد النكاح لهذا المعنى وقال ابو يوسف يعوده الدين على
العبد لان كون الدين على نقص وعن محمد رواية اخرى ان
المولى ليس له ان يرجع في العبد لان كون الدين على العبد نقص
فيه فرواله عنه زيادة حصلت والعين الموهوبة متى حصلت

استبقا

فيها زيادة في ملك الموهوب له منعت الرجوع **قوله** فان
فضل شيء من ديونه طوالت بعد الحرية لتفقد الدين
في ذمته وعدم وفا الرقبة به **قوله** فان حججه عليه لم يصح
محجورا عليه حتى يظهر الحجج بين اهل سوقه لانهم صاروا
معتقدين جواز التصرف معه والملازمة له فلا يرفع ذلك
الا بالعلم ويشترط علم اكثر اهل سوقه حتى لو حججه عليه في
السوق وليس فيه الا رجلا واحدا ورجلان لا ينحى لان المقصود
خروجه من الاذن بالشفقة وبالواحد والاثنين لا يشتر **قوله**
فان مات المولى او جن او لحق بدار الحرب مرتدا صار المأذون
محجورا لان بالموت يسقط الاذن وكذا بالجنون اذا كان مطبقا
اما اذا كان غير مطبق فالاذن على حاله واما اللحاق ان حكم به فهو
كالموت وان لم يحكم به حتى رجع مسلما فصرفه جائز وان جن العبد
جنونا مطبقا صار محجورا فان افاق بعد ذلك لا يعوده اذنه وان
جن جنونا غير مطبق لا ينحى وان ارتد المأذون ولحق بدار الحرب
صار محجورا عند الارتداد في قول ابو حنيفة وعند ما بالحقاق

موه فان ابوالعباس محجور فان عاد من الابق لم يعد الاذ ن
 على الصحيح كذا في الدخلة **م**وه فان حج عليه فاقرار جائز فيما في يده
 من المال عند ابو حنيفة معناه ان يقر بما في يده والوديعه عندي
 لفلان او غصبته منها او يقر بدين عليه فيقول على الف درهم فغفر
 ابو حنيفة يصح اقراره بالدين والوديعه فيقضي كما يده وقال ابو
 يوسف ومحمد لا يصح اقراره وفي شرحه اذا كان عليه دين تحيط
 بما في يده لم تجز اقراره اجماعا لان حق الغرماء قد تعلق بالمال
 الذي في يده عند **م**وه **م**وه فاذا الزمه ديون تحيط بماله ورقبته
 لم يملك المولى ما في يده وان اعتق عبده لم يعتقوا عند ابو حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد يملك ما في يده ويعتق من اعتقه وعليه
 قيمته فان لم يكن الدين يحيط بماله جاز عتقه اجماعا **م**وه واذا
 باع من المولى شيئا قيمته او اكثر جاز هذا اذا كان على العبد دين
 لانه كالاجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين وان لم يكن عليه دين
 فلا يصح بينهما لان العبد وما في يده المولى **م**وه ان باعه بنقصان لم تجز
 لانه متهم في حقه وهذا عند حنيفة وعندهما اذا باعه بنقصان تجوز

عقل

وتخير

وتخير المولى ان يشاء ان يملك المولى وان شاء فسخ وهذا بخلاف
 ما اذا احيايا الاجنبي اذا كان عليه دين عند ابو حنيفة لانه لانه
 وخلاف ما اذا باع المريض من الوارث بمثل قيمته حيث لا يجوز
 عنده لان حق بقية الورثة تعلق بعينه اما حق الغرماء
 تعلق بالمالية لا غير **م**وه وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او
 اقل جاز لانه لا يملكه بذلك تهمة **م**وه فان سلكه اليه قبل
 قبض الثمن بطل الثمن لانه اذا سلم المبيع قبض قبض الثمن
 حصل الثمن دين المولى على عبده والمولى لا يثبت له على
 عبده دين وان بطل الثمن صار كانه باع عليه بغير ثمن فلا
 تجوز البيع ومواده بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة
 به والمولى استرجاع المبيع وان باعه بأكثر من قيمته يؤمن
 بانزلة الحماة او ينقض المبيع **م**وه وان امسكه في يده حتى يستوفي
 الثمن جاز لان البائع له حق في المبيع **م**وه واذا اعتق المولى العبد
 الماذون وعليه ديون فعتقه جائز لان ملكه فيه باق والمولى
 ضامن لقيمته للغرماء لانه آلف ما تعلق به حقه وهو رقبة

فكان عليه ضمانها ولأنه لم يتلف أكثر من القيمة فلا يلزمه غير ذلك
وان كانت قيمته أكثر من الدين ضمن قرر الدين لا غير بهاتين ان
قوله والمولى ضامن لقيمة محمول على ما اذا كانت القيمة مثله الدين او
اقل **فان** ضامن لقيمة سواء في ذلك علم بالدين او لم يعلم لأنه ضمان القيمة لا ك
فاستوى فيه العلم والجهل **فان** وما بقى من الدين يطالب به المعتق بعد
العقود لأن الدين متعلق بدمته ورقبته وقد ضمن المولى ما يتلف عليهم
من رقبته ويقوفا صلد دينهم في دمه وهذا خلافا لما اذا اعتق المدين
وام الولد المأذون لها في التجارة وقد لزمتها ديون فأنه لا يلزم
المولى شيئا لان حق الغرض لم يتعلق برقبته استيفاء بالبيع فلم
يكس المولى متلفا لهم حقهم فلم يضمن شيئا **فان** واذا ولدت المأذون من
مولاه فذلك جرح عليه بخلاف الفرض وهو معتبر بالابتداء ونحن
نقول الظاهر انه يخصها بعد الولادة فيكون دلالة على الجرح خلا
الابتداء لأن الصريح قاصر على الدلالة ويضمن قيمتها اذا ركبها ديون
لأنه قد تعلق به حق الغرض اذ به يمنع البيع وان ولدت من
غير مولاه لا يخرج ثم ينظر ان انفصل الولد منها وليس علمها دين فالولد لم

لا يضمن

حتى

حتى لو حق دين بعد ذلك ولا حق الغرض فيه **وان** ولدت بعد
ثبوت الدين فأنه يباع في دين الغرض الذين ثبت حقهم قبل الولادة
دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة وهذا خلافا لوجه الجانية فأنه
لا يتبع امه ولما انفصل الجانية ويكون للمولى مخاطبة المولى في الامة
بين الدفع والفداء والفرق ان في الأولي الدين ثابت في رقبته فافسري
الاولى واما الجانية لم تثبت في رقبته واما بما يطالب المولى بالدفع والفداء
والولد المولى قبل الدين لا يدخر في الدين بخلاف الكسب والهبة والصرة
اذا قبل حقوق الدين اما اذا لم يأخذ المولى حتى حق الدين فان ذلك
يكون الغرض والفرق ان الكسب في يده بدلالة انه تجوز تصرفه فيه قبل
ان يأخذ المولى واما الولد فليس هو في يده لانه لا تجوز تصرفه فيه فصلا
كالكسب لما حووه منها **فان** واذا اذن ولو الصبي للصبي في التجارة
فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون اذا كان يعقد البيع والشراء
حتى ينفك تصرفه ذكر المولى ينتظم ذكر الاب والمجد عند عدمه والوصي
والقاضي ومن شرطه ان يكون يعقد كون البيع والشراء سائبا للمالك
جائبا للزوج والتشبيه بالعبد المأذون يفيد ان لا يشبه في العبد من

بعد

كان

من الأحكام ثبت في القبي فيصير ما ذونا بالسكوت كما في العبد و
يصح اقراء بما في يد من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته
كما في العبد **سبايل** قال المجتهد إذا قال العبد إذا ديت لي ألف درهم
فانت حر كان بهذا القول ما ذونا له في التجارة لانه لا يملك اذا
الالف الا بالاكنتشاف ما ذونا له ولا يملك ولا يعق
بالقول وكذا اذا قال متى ديت لي او حين ديت لي فهذا كله لا يقسم
على المجلس وكذا اذا قال اداتي الف وانت حر فانه لا يعق حتى يورث
لانه عتق معلق بشرط وان قال اداتي الف وانت حر والى الكرخي
يعتق في الحال وقيل لا يعق الا بالاداء وان قال اداتي الف وانت حر
عتق في الحال اذ لم يورث وان قال انت حر وعليك الف عتق ولا
يلزمه شيء عند الحنفية وعندهما لم يقبل لا يعق فاذا قبل عتق
ولزمه المال واما اذا قال ان اديت لي الف وانت حر فهذا لا يقسم
على المجلس فان ادرك في المجلس يعق وان لم يقبل المولى الف يجبر
على القبول متى خلت بينه وبين المالك عتق سواء اخذ المالك او لم
ياخذه **كتاب المزارعة** المزارعة في اللغة مفاعلة من

او متى ما ديت الممت
او اذا ما ديت الممت

الزراع وفي الشرع عبارة عن العقد على الزرع ببعض الخارج و
يسمى ايضا محابرة لان لان المزارع خير وقيل مشتق من عقد
البنع صاعدا ولم مع احد خير **قال** الله قال ابو حنيفة المزارعة بالثلث
والربيع باطلا انما ذكر الثلث والربيع تبركا بلفظ النوص صاعدا ولم حين
بها من المحابرة فقال له زيد بن ثابت وما المحابرة هي يا رسول الله قال
ان تأخذ ارضا بثلث او ربع والاف الزيادة والنقصان في ذلك سواء
وقيل انما قيل بالثلث والربع باعتبار عادة الناس في ذلك فانهم يتبرأ
ربعون هكذا وقوله باطلا اي فاسدة واذا كانت فاسدة عنز
حنيفة فان سقى الارض وكبرها ولم يخرج شيء فله اجر مثله لانه في
مع اجابة فاسدة وهذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض فان
كان من قبل فاعليه اجر مثله الارض والخارج لصاحب البذر لانه تمام له
والدليل على انها فاسدة انه استيجار ببعض الخارج فيكون في
مع قفيز الطمان ولان الاجر معدوم او مجهول كما اذا استاجر
ان يزرع غنمه ببعض الخارج منه **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز
وعليه الفتوى لحاجة الناس اليها لان صاحب الارض قد لا يجزأ بغير

به بالرضه وما دعت الضرورة اليه فهو جائز ومن حجة ابي حنيفة
 ان النصوص على كل نهى عن المحاقلة والمزانية فالمحاقلة مفاعلة من
 المحقل وهو الزرع ولحماله انه يبيع الزرع بالزرع ويحتمل انه المنزل رعة
 ولما المزانية فهو بيع الرطب على رؤس النخل بخبره **فأما** وهي
 عندهما على اربعة اوجه اذا كانت الارض والبذر لواحد والبقر
 والعمل لواحد جازت لانه استجار للعمال ببعض الخراج وهو اصل
 المزارعة ولا يقال هلا بطلت لدرخه البقر معه في العمل فنقط البقر
 غير متاجرة وانما هي تابعة لعمل العامل لانها التما العمل كما اذا استقا
 خياطاً ليخط له بأبرة الخياط فان ذلك جائز ولان في متاجرتها
 كانت الابرة تابعة له في العمل وليس في مقابلة الجرة كذلك **فأما**
 وان كانت الارض لواحد والعمد والبقر والبذر لواحد جازت ايضا
 وهذا الوجه الثاني وجهه ان العامل مستاجر الارض ببعض معلوم
 من الخراج فيجوز كما اذا استاجر بدارهم معلومة **فأما** وان كانت الارض
 والبقر والبذر لواحد والعمال من ارجازت ايضا وهذا الوجه الثالث وجهه
 انه استاجره للعمال بالتمتاج وفصار كالمواستاجر خياطاً ليخط له ثوبه

بأبرة

بأبرة صاحب الثوب **فأما** وان كانت الارض والبقر والبذر والعمد
 لآخر فهي باطلة وهذا الوجه الرابع وهو باطل في ظاهر الرواية لان
 البقر ههنا متاجرة ببعض الخراج لانها لا تصير تابعة للعمد لانها
 لم تشتري على العامل واستجار البقر ببعض الخراج لا يجوز **فأما** النص
 المزارعة الا على مدة معلومة لان جبرها لهما تؤدي الى الاختلاف فترها
 يدعي احدهما مدة تزيد على مدة الاخر **فأما** اليسابيع هذا عند
 بالكوفة فان مدة الزرع عندهما متفاوتة فأبترأوا وانتهى
 وما مجملهما في بلادنا فوقت الزراعة معلوم فيجوز قال ابو الليث
 وبه نأخذ **فأما** ان يكون الخراج بينهما شاعاً تحقيقاً للمشاركة **فأما**
 فان شرطاً لحدسهما قفيلان مساهلة فهي باطلة لان به ينقطع الشراكة
 لجواز الاخراج الارض الا ذلك القدر فيستحقه احدهما دون الآخر
 وكذا اذا شرط صاحب البذر ان يرفع بقدر بدله ويكون البلق
 بينهما فاسدة لانه يؤدي الى قطع الشراكة في بعض معين او في
 جميعه بان لا يخرج الا قدر البذر **فأما** وكذلك ان شرط على الماديا
 ناته والسفرا قمي بعه شطاه لحدسهما فهو فاسد والماديات الم

العجمي وهي التي تكون اصغر من النهر واعظم من الجرد وهو المشرق
 الصغير الذي يسقى بعض الارض والسواقي جمع ماقية وكانها التي
 بها كل الارض وهو فوق الجرد وقيل الما ذبانات العنوم وهي اسم
 بالفاسية وكذا اذا شرط الا حد بينهما في موضع معين او ما يخرج
 من ناحية معينة لا يجوز لانه يؤدي الى قطع الشركة لجواز انه لا
 يخرج الامن ذلك الموضع وكذا اذا شرط لاحد من التبن والآخر الحب
 فهو فاسد لانه قد يصيبه افة فلا ينعقد الحب لا يخرج الا التبن
 وكذا اذا شرط التبن نصفين والحب لاهدما لانه يؤدي الى قطع الشركة
 فيما هو المقصود وهو الحب فان شرط الحب نصفين ولم يقرضا
 للتبن صححت المزارعة لاشراطها الشركة فيما هو المقصود من التبن يكون
 لصاحب البذر لانه غايد و قال مشايخ بلع التبن بينهما ايضا اعتبارا
 بالعرفت فالحكم ينص عليه المتعاقدان ولانه تتبع الحب والتبع يقوم بشرط الا
 صر ولو شرط الحب نصفين والتبن لصاحب البذر صححت لانه حكم العقد
 وقد قالوا ان الشرا انما يعقب في حق من ليس من قبله البذر اما صاحب البذر
 فيستحق الخارج ببذر فيعاهد اذا دفع ارضا وبذر اهل ان يعايرها العامر

يفضي

وان شرط التبن لاهد
 فصححت لانه شرط لوري
 الى قطع الشركة لانه قد
 لا يخرج الا التبن وهو
 مستحق في غير ما جرت

وله ثلث ما يخرج او نصفه ولم يسم غير ذلك جاز لانه الذي يحتاج الى
 الشرط هو الذي لا بد منه وقد وجد الشرط واما اذا سمي لصاحب البذر
 ولم يسم للعامة شيئا فالقياس انه لا يجوز لانه لما شرط لنفسه نصف الخارج
 صار مستحقا له بالشرط والما قوا اذا لم يشترطه للمزارع يستحقه ببذره
 فلهذا لم يصح وفي الثلث يجوز لانه اذا قال علي ان لي النصف والثلث
 فقد بذل الباقي للعامة لانه من الخارج ان يكونا بينهما **قوله** وان لم
 يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامة وهذا في المزارعة الصحيحة اذا كان البذر
 من قبل صاحب الارض والعامة لان العقد الصحيح تجب فيه المسمى ولم
 يوجد المسمى فلم يستحق شيئا واما اذا كانت فاسدة ولم يخرج الارض شيئا
 وجب اجر المثل على الذي من قبله البذر فان كان البذر من قبله العامر
 فهو مستاجر فهو مستاجر الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو
 مستاجر العامر فاذا فدت وجب اجر المثل على الذي من قبله البذر فان
 كان البذر من قبله العامر لانه استوفى المنفعة غير عقد فاسد **قوله** فاذا
 فدت المزارعة فالخارج كله لصاحب البذر لانه نجا ملكه فان كان
 البذر من قبل صاحب الارض فاللعامة اجر مثله لا يزاويها ما شرط له

من الخارج لأنه رضى سقوط الزيادة وهذا عندهما وقال محمد
له أجر مثله بالغام بل **قول** وإن كان البدر من قبل العام فليصا
الأرض أجر مثل أرضه لأنه استوفى منافعتها بعقد فاسد وهل
يزاد على ما شرط له من الخارج على الخلاء الذي ذكرناه ولو
جمع بين البقر والأرض حتى فسدت المزارعة فعلى العام أجر
مثل الأرض البقر هو الصحاح **قول** وإذا عقرت المزارعة فامنع
صاحب البدر من العمل لم يجبر عليه لأنه لا يمكن المضي في العقد إلا
بإكلاف ماله وهو البدر وفيه ضرر عليه فصار كاستأجر أجيرا
ليهدم داره ثم بدل صاحب الدار لم يجبر على ذلك **قول** وإذا امتنع
الذي ليس من قبله البدر اجبره الحاكم على العمل لأنه لا ضرر عليه بالوفاء بالعقد
إلا إذا كان عذرا ينفي به الإجارة فنفسخ بها المزارعة **قول** وإذا
مات أحد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتبارا بالإجارة يعني
مات قبل المزارعة أما إذا كان بعد فإدما مات صاحب الأرض
ترك في يد العام حتى تستحصرو ويتم على الشرط وإن كان الميت
هو العام فقال ورثته معنى نعم في الزرع إلى أن يستحصروا إلى

صاحب الأرض لم يكن له ذلك لأنه لا ضرر عليه وإنما الضرر
عليهم في قلع الزرع فوجب تيقينه والاجر لهم فيما عملوا وإن
الحد واقف الزرع لم يجبروا على العمل وقيل لصاحب الأرض أقالعه
فيكون بينهم أو اعطاهم قيمة حصتهم والزرع كله لك إذا انفق
على حصتهم ويقوم بنفقتك في حصتهم **قول** وإذا انقضت مدة
المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مثله يضيفه
من الأرض إلى أن يستحصر لأن في تيقينه العقد إبقاء على الطرفين
وفي فسخه إلحاق ضرر بأحدهما فكان تيقينه إلى المفسد ولو لم
ويكون العمل عليها جميعا لأن العقد قد انتهى بانتهاء المدة
هذا عمل في المال المشترك وهذا خلاف ما إذا مات رب الأرض
والزرع بقل حيث يكون العارضة مع العام لأن هذا يقينا
العمل في مدة والعقد يستدعي العمل على العام أما هذا العقد
قد انتهى فلم يكن هذا إبقاء ذلك العقد فلم تحتصر العام بوجوب
العمل عليه **قول** والنفقة على الزرع عليها في قدر حقوقها
وذلك كمثل أجر سقي الماء وغيره وهذا إنما يكون بعد انقضاء

المدة اما اذا تنقض فهو على العامل خاصة **قوله** واجرة الخصال
 والرفاع والدياس على العامل والتزير **عليه** ما بالخصص و
 كذا اذا اراد ان ياخذ له قصيلة ويبعها فالخصاص **عليه** ما على
 قدر حقيقتها **قوله** فاذا اشترط في المزاوعة على العامل فسدت يعني
 للمصايد والدياس لانها لا يلزم ان المزارع وانما عليه ان يقوم
 على الزرع الى ان يدرك وعن ابو يوسف انه يجوز شرط ذلك
 على العامل للتعامل وهو اختيار مشايخ بلخ قال السرخسي
 هو الصحيح في ديارنا والخاص ان ما كان من عمل قبل الادراك
 مثل السقي والحفظ فهو على العامل وما كان بعد الادراك
 قبل القسمة فهو عليها في ظاهر الرواية كالمصايد والدياس
 واشباهه وما كان بعد القسمة فهو عليها نحو للهد والحفظ
 والمساقات على هذا القياس فما كان قبل الادراك **التمن**
 السقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما كان بعده كالجدار و
 الحفظ فهو عليها فان شرط الجدار على العامل لا يجوز بالاتفاق
 لانه لا عرف فيه وان شرط المصايد في الزرع على صاحب الزرع

لا يجوز بالاجماع لعدم العرف **كتاب المساقات**
 المساقات دفع النخل والكرم والأشجار المتمدة معاملة بالنصف
 او بالثلث او بالربيع قال او كثر واهل المدينة يسمونها المعاملة
قوله قال ابو حنيفة المساقات نخيل من التمرة مشاعا باطله لانه
 اشجار نخيل من المعمول فيه كقفير الطحان **قوله** وقال ابو يوسف
 ومحمد هي جائزة اذا ذكر امدة معلومة وسمي اجزا من التمرة
 مشاعا لان الحاجة داعية الى ذلك فسوي في جوازها للضرورة
 فان لم يذكر المدة جاز ويقع على اول ثمرة تخرج في اول السنة **قوله**
 ولجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والرباط واصول البيا
 دجان الرباط جمع رطبة كالقصعة والقصاع والحفنة والحفا
 والبقول غير الرباط مثل الكرات والبقر والسق والحفون والكر
 الرباط كالقش والبطنج والرمان والعنب السفرجل والبادنجان
 واشباه ذلك **قوله** فان دفع نخلا فيه ثمرة مساقاة والتمرة
 تزيد بالعمد جاز وان كانت قد انتهت لم تجز لان العامل انما يحق

بالعمل ولا اثر العمل بعد التناهي والادراك **فوق** فاذا فرت المساقاة
فالعامل اجر مثله لانه في معنى الاجارة الفاسدة فصار كالمزارعة
اذا فرت ثم عند ابو يوسف له اجر مثله لا يزداد على ما شرط له
وعند محمد له اجر مثله بالغ **فوق** يتطاول المساقات بالموت
اما موت صاحب النخل فالان النخل انتقل الى غيره واما موت العا
فلتعذر العمل من جهته فان مات صاحب النخل والتمرة ببشر
فالعامل ان يقوم عليها كما كان يقوم قبل ذلك ان يدرك
ولو كره ذلك رتبة لان في ذلك دفع الضرر عن العامل من غير
اضرار بالورثة وان رضى العامل بالضرر بان قال انا اخذ نصيب
بسر ا فالورثة بالخيار بين ثلثة اشياء ان شاؤوا صرّموه وقسموه
وان شاؤوا اعطوه قيمة نصيبه وان شاؤوا انفقوا على البس حتى
يبالغ ويرجعون بما انفقوا في حصة العامل وان مات العامل
فلورثة ان يقوموا عليه وان كره صاحب النخل ان فيه النظر
من الجانبين وان ارادوا ان يصرّموه بسر كان صاحب النخل بين
الخيارات ثلثة التي ذكرناها وان ماتا جميعا فالخيار للورثة

العامل لقيامهم مقامه فان ابرق رتبة العامل ان يقوموا عليه كان
الخيار للورثة صاحب النخل على ما بيناه واذا انقضت مدة المعاملة
وهو سر اخضر فلعامل ان يقوم عليه حتى يدرك لكن بغير اجر لان
الشجر لا تجوز ليجاز خلاف المزارعة في هذا لان الارض تجوز ليجاز
وكذا العمل على العامل به هنا وفي المزارعة **فوق** تغني بالاعدار كما
تغني الاجارة ومن الاعذار فيها ان يكون العامل سارقا ثانيا ومنه
سرقة السعد والتمرة لان فيه ضرر على صاحب النخل ومن ذلك ايضا من
العامل اذا كان يضعفه عن العمل فاذا اراد العامل ترك العمل هل
عذر فيه روايتان احدهما لا والثانية نعم **كتاب النكاح**
النكاح في اللغة حقيقة في الوطى هو الصحيح وهو مجاز في العقد
لان العقد يتوصل به الى الوطى فسمي نكاحا كما سمي الكاس حمر او
الدليل على ان الحقيقة فيه الوطى قوله لا تنكحوا ما نكح اباؤكم من
النساء والمراد به الوطى لان الامنة اذا وطئها الاب حرمت على الابن وكذا
قوله لا تنكحوا ما نكح الازانية والمراد به الوطى وكذا قوله عليه السلام لعن
الله ناكح النجسة **فوق** النكاح ينقضي بالانجاب والقبول لانه عقد

فافتقر الى الايجاب والقبول كعقد البيع لأن البضع على ملك المرأة
والمالك يثبت في مقابلته فلم يكن في مقابلته بد من ايجاب المرأة او
من يملكها وقبول من الزوج **مؤيد** بلفظين وقيد انعقد بلفظ واحد
مثل ابن العم يتزوج ابنت عمه الصغيرة من نفسه فأنكر بكيفية ان يقول
نخضر شاهد من اني تزوجت بهذه وكذا اذا كان ولي صغيرين او
وكيل من الجانبين كفاء ان يقول زوجت هذه من هذا فلا يحتاج الى
قبول عندنا خلافا لفرق وكذا اذا زوج امته من عبده يعني الصغيرين
مؤيد يعني ما عن الماضي اي يبين زما والتعير هو البناء قال الشيخ ان كنتم
للزنا تعبرون اي تبينون **مؤيد** او يعبرون بأحد هاتين الماضي والآ
خبر عن المستقبل مثل ان يقول زوجي فيقول زوجتك وهذا كذا
والقياس ان لا يجوز لأن المستقبل استفهام وعدة فلا ينعقد به
وجه الاثبات ان النكاح لا يقع فيه المساومة فكان العقد بلفظة
الايجاب فصار بمنزلة الماضي وقوله والاخر عن المستقبل يد بالمستقبل
لفظة الامر مثل زوجي **مؤيد** ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين
حرين مسلمين بالغين عاقلين بشرط حضورهما عند العقد لا

عند

عند الاجارة وقيد بالحر لأن العبد لا شهادة له لأنه الخجوز ان
يقبل النكاح لنفسه بنفسه وقيد بالبلوغ والعقل لأنه ولاية بدو
زما ولا بد من اعتبار الإسلام في النكحة لمسلمين لأنه لا شهادة للمكافر
على المسلم لأن الكافر على المسلم فلا يكون شاهدا في مثل **مؤيد**
او رجلا وامرأتان قال الشيخ لا تقبل شهادة النساء في النكاح و
الطلاق والعتاق والوكالة **مؤيد** عدولا كانوا وغيره ولا يجوز ان يحضروا
في قرفه لا يثبت عند الحاكم الا بالعقد حتى لو تجاحدوا وتوافعوا
الى الحاكم او اختلفا في المهر فإنه لا يقبل الا العبد ولأن النكاح حكم
الانعقاد وحكم الاظهار فحكم الانعقاد ان كل من ملك القبول لنفسه
انعقد النكاح بحضوره ومن لا فلا فعلى هذا ينعقد بشهادة الأعم والأخر
والحدود في القرفه بشهادة ابيه وابنيه ولا ينعقد بشهادة العبد و
المكاتب وان كان للمكاتب ان يزوجه امته لأن ولايته ليست بولاية نفسه
واما مستفاد من جهة المولى اما حكم الاظهار وهو عند التجاحد فلا
يقبل فيه الا العبد كما في سائر الاحكام ومن شرط الشهادة في انعقاد النكاح
ان يسمع الشهود كلامهما جميعا في حلة واحدة حتى لو كان احدا شاهدين

لا يملك النكاح على ابنته المسلم

اصغر فسمع الآخر ثم واسم صاحبته لم تجز وكذا اذا سمع الشاهد ين
 كلام احد المتعاقدين ولم يسمع كلام الآخر لم يصح النكاح وهذا يشترط
 فهم الشاهدين العقد قال في الفتاوى كما معتبر السماع دون الفهم حتى
 لو تزوج بشهادة المجيبين وقال النظار بشرط الفهم ايضا وهو الصحيح
قوله فان تزوج مسلم دمية بشهادة دمينين جاز عند ابو حنيفة وابو
 يوسف نفي في حق الاعتقاد لا في حق الاظهار وقال محمد وزفر لا تجوز
 فان وقع التراجع في النكاح او في قدر المهر او جنسه مردميان و
 هي دمية ان كانت هي المدعية لم يقبل شهادتها بالاجماع لان شهادتها
 الذمى على المسلم لا تقبل وان كان الزوج هو المدعى وهي تنكره قبلت
 شهادتها على كل حال في قولها وقال محمد اذا كان عند العقد
 معنما لمسلمان غيرنا يقبل في صحة النكاح دون المهر وان لم يقولوا ذلك
 لم يقبل هذا اذا كان وقت الادا كافرين اما اذا كانا وقت التمسك
 كافرين ووقت الادا مسلمين فعندهما شهادتهما مقبولة على كل حال
 وقال محمد ان قال كان عندنا مسلمين غيرنا يقبل والا فلا ثم اذا
 تزوج دمية فله مهرها من الزوج المولى والكنائس والخبر على

العسل من الخيض والنقاس قال في الهداية ومن امر رجلان يتزوج
 ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سوى اهما
 جاز النكاح لان الاب لم يجعل مباشر الاتحاد المجلس ويكون الوكيل
 سفيرا في الزوج شاهدا وان كان الاب غائبا لم تجز لان المجلس
 مختلف لا يمكن ان يجعل الاب مباشر اخصه اذا زوج الاب ابنته البتة
 لغة محضه شاهد واحد ان كانت حاضرة جاز وان كانت غائبة
 لا يجوز لانها اذا كانت حاضرة لم يجعل كائنها هي التي يثبت العقد
 وكان الاب مع ذلك الزوج شاهدين **قوله** ولا يخفى لرجلان يتزوج
 بآمة ولا بجدلية لانها اذا كانت صوابه ان يقول آمة بغير آية لان
 العقد يتعدى بنفسه قال ليكن زوجنا كرها ولم يقر زوجنا كرها
 فان قيل قد قال الله وزوجناهم خور عين قلنا مراده قرناهم
 بخور عين لان الجنة ليس فيها عقد نكاح **قوله** ولا بابنة ولا ابنة
 ولد وان سفلن ولا ابنة وبنات اخيه ولا بنات اخته و
 ان سفلن ولا بعته ولا بخته وكذلك عممة الاب للجد وخالة الاب
 للجد حرام عليه وان علون والحكمة في حريم هؤلاء تعظيم القرابة

وعلى هذا 35

وصنعتهم عن الالتحاق وفي السفر اش استخفافهم **م**
 ولا يأم امرأته دخل بأبنتها او لم يدخل لقوله بها وآمها
 نسائكلم من غير قيد الدخول وانما يحرم من بجم والعقد اذا تزو
 جها تزوجا صحيحا اما اذا تزوجها تزوجا فاسدا فلا يحرم
 امها الا اذا اتصل بها الدخول او النظر الى الفرج بشهوة اظ
 اللمن بشهوة **من** ولا يثبت امرأته التي دخل بامرأها سواء
 كانت في حجرها او في حجر غيرها وكذلك بنت الربيبة واولادها
 وان سفلت لان جدتهن قد دخل بها فحرم من عليه كاو
 لادها وان سفلن لان جدتهن قد دخل بها فحرم من عليه كما
 ولادها منه وصارت كأم زوجها فأنها تحرم عليه هو وامها
 ترها وجدته وان علون وامها ابائرها وان علون ثم اذا
 لم يدخل بالأم حل له تزوج البنت في الفرقة والموت لأن
 الدخول الحكمي لا يوجب التحريم **م** ولا امرأت ابية واجداده
 لقوله بها ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم وهو تيناو العقد والوطى
 فكل من عقد عليها الاب عقد النكاح جائز فليس حرام على الابن

بحر والعقد الا اذا التصد به الوطى او النظر الى فرجها بشهوة او
 اللمن بشهوة قال في شرحه سواء وطىها الاب حراما او حلالا
 لأن اسم النكاح يقع على العقد والوطى جميعا سواء كان
 الاب من النسب والرضاع في تحريم منكوحته وموطوئته و
 من مسها بشهوة او قبلها او نظر الى فرجها بشهوة وكذلك نساء
 اجداده حرام عليه **م** ولا بامرأة ابنة وبنى ولاده ويشترط
 الدخول في امرأة الابن والاب اذا كان النكاح صحيحا اما اذا
 فاسدا يجوز قبل الدخول وسواء في الابن ابنة من الرضاع او
 النسب وكذا امرأة ابن الابن وان سفل حرام على الاب ولها اذا
 كان الابن أمة للحرم على الاب ما لم يتألف الابن لانها لا تسمى حليلة
 والتحريم مفيد لقوله بها وحلا يدا بنائكم ولا باسنان يتزوج
 الرجل ربيبة ابية وام زوجته ابية وكذلك يجوز للاب أم حليته
 ابنته ونسبها **م** ولا بأمه من الرضاع والابا اخته من الرضاعة و
 كذلك امهات التي ارضعنه وبناتها وبناتها وبناتها اخيه و
 بنات اخته من الرضاعة لقوله عليه السلام يحرم من النسب ما حرم

من الرضاع **قوله** ولا يجمع بين اختين بنكاح ولا يملك بمين معناه
ولا يجمع بين اختين بنكاح يعني عقدا ولا يملك يعني وطيا املك
المالك من غير وطى فله ان يجمع ما شاؤ وسواء كانتا اختين من النسب
او الرضاع وان تزوج اخت امة له قد وطىها صح النكاح ولا يطى
الامة وان كان لم يطا المنكوحه لان المنكوحه لئن موطو حكما
ولا يطا المنكوحه ولا يطا المنكوحه الا اذا حرم الموطو على نفسه
بسبب الاستبا المالك بيع او تزوج او هبة او عتق مكاتبه و
عن ابو يوسف ان الكتابة لا تبطل له ذلك ولو تزوج جارية فلم يوطا
حتى اشترى اختها فليس له ان يستمتع بالمشتراة لان الفرائش ثبتت لاختها
بنفس النكاح فلو وطى التي اشتراها صار جامع بينهما بالفرائش ولو كان
له امة فلم يوطا حتى تزوج اختها حل له ان يطا المنكوحه لعدم
الجمع وطيا اذا المرقوقه ليست بموطوءة حكما وان تزوج اختين
في عقد واحد يفرق بينهما وبينهما فان كانا قبل الدخول فلا شيء
لها وان كان بعد الدخول فلكل واحدة الاقل من المهر مثلها ومن
المسح ثم لا يجوز له تزوج واحدة منهما حتى تنقض عدة الاخرى

وان تزوجهما في عقدين فنكاح الاول جائز ونكاح الآخر باطل
ويفرق بينهما وبين اخرى فان كانت غير مدخول بها فلا شيء لها
فان دخل بها قلنا الاقل من مهر مثلها ومن المصحح ولا يفسد نكاح
الاولى الا انه لا يبطا الاوى لم تنقض عدة الاخرى وان تزوجها في
عقدين ولا يدري كذا تهما او لا فانه لا يتحرى في ذلك ولكن يفرق بينهما
وبينهما لان نكاح احدهما باطل بيقين ولا وجه الى التبعين لعدم
الأولوية ولا الى التفسير مع التخيير فتعين التفريق ويلزمه نصف
المهر اى الصداق فيكون بينهما بضع نصف المهر لانه وجبت للأولى
وانعزلت الاولوية فيتمضى اليها جميعا **قوله** ولا يجمع بين المرأة
وعمرها ولا اختها ولا بنت اختها ولا بنت اخوة فان قلت لم قال ولا
بنت اختها وقد علم بقوله ولا يجمع بين المرأة وعمرها قلت لازالة
شكك الا انه ربما يظن ان نكاح ابنت الاخ على العمه لا يجوز ونكاح
العمة عليها لا يجوز لتفضيل العمه عليها كالحالة لا يجوز نكاح الأمة على المحرم
ولا يجوز نكاح المحرمه على الأمة فتبين ان ذلك لا يجوز من الجانبين **قوله**
ولا يجوز بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما رجلا لم تجز ان يتزوج

بالأخرى سواء كان التحريم من الرضاع أو النسب **قوله** ولا بأس
 أن يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل الالة لأقربته بينهما و
 الرضاع وقال زفر لا يجوز لأن ابنة الزوج لو قدرته بذكر الإيجوز
 له أن يتزوج امرأة ابنة قلنا امرأة ابنة لو تصورته بالرجل جاز له
 تزوج هذه والشراطين يتصور التحريم من الجانبين وحاصله أن المانع
 عن النكاح خمسة أوجه النسب والسبب والجمع وحق الغير والدين فإ
 النسب للأمهات والنساء والأخوات والعجات والمخلات والسبب الرضا
 والضرورة والجمع هو الجمع بين الاثنين ومن في معناه ما والجمع بين
 أكثر من اربع والتحريم لحق الغير زوجة غيره ومعتدته والتحريم لأجل
 الدين المحرمات والثنية سواء كان بنكاح أو ملك اليمين **قوله** ومن
 زناها امرأة حرمته عليها وابنتها وكذا المتزوجة امرأة بشرق حرمته
 عليها أمها وابنتها وكذا إذا مسته هي بشرق والمشتقات إذا تكون بنت
 تسعين سنين فصاعدا أو بنت خمس فما دونها لا تكون مشرقة وما فوقها
 لا الثمانية إذا كانت سبعة فهي مشرقة والأفلا وفي العيون إن لم تكن
 سبعة فإلى عشر وإن كان تجميع منها مشرقة ويكفي في اللبس مشرقة أحدهما

والجوسيات

ولا يشترط انتشار الالة وفي الهداية يشترط وينزاد انتشار وهو
 الصحيح فأن كان عتيقاً ومجرباً فهو أن يتحرك قلبه بالاعتقاد
 وإن مشرهما من وراء ثوب إن كان صفيقاً يمنع قبول حرارة
 اليد ونزاهة اليد لا تثبت للحرمة وإن كان دقيقاً لا يمنع ثبوت الحرمة
 وإن مشى شعراً بشرق وإن مشى بالفضيلة بها لم يثبت للحرمة
 وإن مشى بالستر سبل لا تثبت وإنما تحرم اللبس إذا لم ^{ينزل} أما إذا انزل
 باللبس فالصحيح أنه لا يوجب للحرمة لأنه بالانزال يبين أنه غير
 مفقود إلى الوطى وإن مشى امرأة وقال لم اشتها قبلها وقال ذلك فإنه
 يصدق أن كان اللبس على غير الفرج والقبلة في غير الفرج أما إذا كان
 كذلك لا يصدق لأن الظاهر يكذبه وكذا إذا نظر إلى الفرج قال أبو
 يوسف النظر إلى منبت الشعر يكفي وقال محمد لا يثبت للحرمة حتى ينظر إلى
 الشق وقال السرخسي لا يثبت حتى ينظر إلى الفرج الداخل والاصح أن
 المعبر هو النظر إلى داخل الفرج لا إلى جوانبه وذلك لا يتحقق إلا عند
 انكائها أما إذا كانت قاعدة مستوية أو قائمة ففطر إليها لا يثبت
 للحرمة ولا يشترط في النظر إلى الفرج نحو بكر الالة هو الصحيح وعليه الفتوى

وفي الفتاوى بشرط ذلك ان ينظر الى حرمه بشهوة لم تحرم عليه
 انها ونسبها كذا في الواقعات ولان نظرت المرأة الى ذكر رجل بشهوة
 اولسنة او قبله بشهوة تعلقت به حرمة المصاهرة كما لو وجد
 منه قال في الينابيع النظر الى الفرج بشهوة يوجب الحرمة سواء كان
 بينهما حائل كالنظر من وراء الزجاج او من وراء الستر او لم يكن
 حائلا ولا عبرة بالنظر في المرأة لانه خيال لا ترى فيه يراها من وراء ظهر
 وكذا اذا كانت على شفا حوض فمناظر جها في الماء لا يثبت للحرمة
 وان كانت هي في الماء فرائى فرجها وهي فيه ثبتت للحرمة هذا كله
 اذا كانت حية اما اذا كانت ميتة فلا يتعلق بلسانها ولا بوطئها ولا
 لا يقبلها حرمة المصاهرة **قوله** وان طلق امرأته طلاقا رجعا او
 باينا لم يجز له ان يتزوج بها حتى تنقض عدها وكذا المكر من كانت في
 عدة الاخت كالعمة والخالة وكذا ليس له ان يتزوج بباربع سواها
 وان اعتق ام ولده ووجبت عليها العدة ثلث حيض فتزوج تحتها
 في عدها او اربع سواها من الاجانب قال في غير المجوز كلالها وقال
 ابو يوسف ومحمد يجوز كلالها وابو حنيفة فرق بينهما فقال النكاح الاخت

لالمجوز ونكاح الابيع المجوز اما تزويج الاربع سواها في عدها
 فهو جائز عند اصحابنا الثلاثة وقال في غير المجوز لانها معتدة كما
 للحرة والحرة ولان العدة اذا حرمت نكاح الاخت حرمت نكاح
 الاربع كعدة الحرة ولان ان المنع من جهة العدة يختص بالحرة بعد
 النكاح وعدة ام الولد لم تجب بعقد النكاح فلم يحرم للمع وليس
 كذلك تحريم الاخت للحريم للمع بين الاختين لا يختص بالنكاح
 بدليل انه لا يجوز للمع بينهما في الوطئ بمالك اليمين ويجوز ان
 يتزوج المرأة واختها لخدمة نيطا كما يمكن اليمين لان الامة لا فراش
 لها وكذا اخت ام ولده المجوز له ان يتزوج بها واذا جاز النكاح لم
 يجز له ان يطأ الزوجة حتى تحرم امه بان يبيعها او يتزوجها وكذا ام
 ولد يفتقرها او يتزوجها وكذا الايطا الامة حتى يطلق الزوجة وان تزوج
 امه في عدة حرة من طلاق رجعي لا يجوز اجماعا وان كان الطلاق با
 ينافك عند ابو حنيفة لا يجوز وعندهما المجوز وان تزوج حاملا من
 الزنا جاز عندهما ولا يطأ حتى تضع حملها وقال ابو كوفرة في المجوز
 النكاح وان جاءت امرأة مسلمة اليها من دار الحرب مهاجرة جاز ان

يتزوج ولا عدة عليها عند أبي حنيفة وقالوا عليها العدة وهذا إذا كان
 حايلا أما إذا كانت حاملا لم تجز حتى تضع حملها لأنها حاملا ويولد
 ثابت النسب **وقول** ولا تجوز أن يتزوج المولى بأمته ولا المرأة عبدا
 يريد بذلك في حق أحكام الزواج من ثبوت المهر في دمه المولى
 ويقا النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما إذا
 تزوجها متزكيا عن وطئها حرام على السيد الأحرار فهو حسن لأحكام
 فهو حسن لا إختلاف أن تكون حرة أو معتقة لغیرها ومخلوقا بعقوبها
 وقد حثت المالفة في كثير مما يقع ولا سيما إذا تداولها الأيدي وكذا
 التجوز للرجل أن يتزوج من يملكها سعيها ولا المرأة أن تنزع من
 تملك شخصاً منه وكذا إذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه بعد النكاح
 فسد النكاح وكذا إذا تزوج أمة ثم اشتراها فسد النكاح وأما المأدون
 والمديون إذا اشتريا زوجتهما لم يفسد النكاح لأنها لا يملكها بالعقد
 كذا المالكية إذا اشترى زوجة لا يفسد النكاح لأنه لا يملكها بالعقد
 إنما يثبت له فيها حق الملك وكذا قال أبو حنيفة فيمن اشترا زوجة وهو
 فيها بالحنان لم يفسد نكاحها على أصله إن أخسار المشتري لا يدخل البيع

من
 متزوج

في ملكه **وقول** وتجوز تجوز الكتاتيات سواء كانت الكتابية حرة
 أم أمة عندنا وقال الشافعي تجوز تزوج المملوك من دون الأما
 وأما وطئها ملك يمين فيجوز عندنا وعند **قوله** ولا تجوز تزوج
 المجوسيات ولا الوثنيات المجوس قوم يعبدون التماوت يحلون
 نكاح المحارم ولو تزوج المسلم كتابية فنجست حرمت عليه ونكاح
 نكاحها وإن تزوج نصرانية أو يهودية فتقود لا يفسد نكاحها
 ولو نكحاً فعند أبي حنيفة لا يفسد وعند ما يفسد **قوله** وتجوز تزوج
 الصابيات عند أبي حنيفة إذا كانوا يؤمنون بدين ويعتقدون
 بكتاب وقال أبو يوسف ومحمد لا تجوز الصابيون قوم عدلوا
 عن دين اليهود والنصارى وعبدوا الملائكة من صبا يصبوا
 إذا خرج من دين الردين وقيل هم قوم يؤمنون بأدريس عليه
 السلام ويعتقدونه وقيل أنهم يزعمون أنهم على كنف نوح عليه السلام
 وقيل أنهم مهتدون بالحنون **قوله** فإن كانوا يعبدون الكواكب لا كتاب
 لهم لم تجز نكاحهم لأنهم مشركون **قوله** وتجوز المحرم والمحرمة أن يتزوجا
 في حال الإحرام خلافاً للشافعي وتزوج المحرم ولسته على هذا الخلاف

في الزواني والكتاتيات
 وفي خلاف ذلك في الوصف
 أن الكتابية عندنا
 ولو مع طول حق المراتب
 الفدر على نكاحها بان
 من الخلق وتنفقها
 ان الغلق بالكل
 فقول تعالى منكم
 على أنه لو كان له
 الأمة أما عندنا فهو
 حكمه فيبقى حكمه على
 على كحل الأصل في
 الكتابية صفة

ومن وطى جاريتها ثم زوجها اجاز ان لا يثبت فريش الولاية فانها لو
جات بولد لا يثبت نسبه من غير دعوى الا ان عليها ان يستبرأ بها
صيانة لماله واذا اجاز النكاح فالزوج ان يطأها قبل الاستبراء
وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى يستبرأ بها لاحتمال الشبهة المولى
ولمعه ان الحاكم يجوز النكاح امانة عن الفراغ فلا يؤمن به الاستبراء
وكذا اذا ارى امرأة تزني فزوجها حذر له ان يطأها قبل ان يستبرأ
عندها وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى يستبرأ بها والمعنى ما ذكرنا
كذلك الهداية **قوله** وينعقد نكاح المهر البالغة العاقلة برضاها
لم يعقد عليها ولي عندنا لا ينفذ فربكر كانت او ثيبا وفي الهداية
ابو يوسف مع ابى حنيفة في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف ان يعقد
الاب بولي وعنه محمد ينعقد موقوف على اجازة المولى ثم اذا انعقد
قوف على قوه محمد لا يجوز الا باجازه المولى فان امتنع من الاجازة لم
يجز باجازه الحاكم بل يسقط الحاكم ولاية الولي ويعقد على عقد
مستأنف وبطل العقد المتقدم لان كل عقد وقف على اجازة انسان
لم يجز ان ينفذ على اجازة غيره قال ابو يوسف **قوله** لا يمنع المولى من الاجازة

اجازة الحاكم يعني ان الحاكم يامر المولى او لا بالايجازة فان
ابى يقضى عليه العيب ويجبره الحاكم فانما اتى الزوج او الزوجة
قبل الاجازة فان كفوا ورثه الباقي عند ابى يوسف وقال محمد لا يرث
كفوا كانا او غير كفوا وهي عنده بمنزلة الامة اذا تزوجت بغير اذن
مولاها حتى لو طلقها او طاهر منها لا يقع طلاقه ولا طهاره
وان وطى كان وطأه حراما قال في الكرخي قال ابو يوسف
ومحمد اذا ادن المولى للمرة في النكاح انعقدت حبان
وقال الشافعي لا ينعقد النكاح بقول امرأة تحال
قوله ولا يجوز للمولى اجبار البالغة على النكاح بكرا
كانت او ثيبا فان الشافعي قال يجوز للاب والجد
اجبار البكر البالغة **قوله** ولو اذا استاذنتها فسلكت او محلت
فذلك اذا دن منها وقبل اذا صحت كالمستهر به لا يكون رضا
وفي الهداية اذا استأمرها ولي وهناك اولى منه لم يكن سكوتها
رضا حتى تنكح لان هذا السكوت لقله الالتفات الى كلامه فلم
يكن دلالة على الرضا بخلاف ما اذا كان الاستأمر رسول المولى لانه
قايم مقامه ويعتبر في الاتجار قيمة الزوج على وجه يقع بها المعرفة
به ليظهر رغبته فيه من رغبته يعني ان سكوتها لا يكون رضا الا

اذا يتن لها من يخطبها فسكت فانه يكون رضا اما اذا لم تبينه
فالسكوت لا يكون رضا لان الاستمرار لم يكن صحيحا ولا تشترط تسمية
المهر وهو الصحيح لان النكاح صحته بدونه وقال بعضهم
لا يكون رضا بدونه والصحيح ان المزوج اذا كان ابيا او جديا
فذكر الزوج يكفي واما اذا كان غيرهما يشترط تسمية المهر ايضا
وان زوجا من غير كفؤ لا يكون سكوتا رضا لان الولي
لا يملك تزويجا من غير كفؤ فان بكت عند الاستبدان لم يكن
رضا لانه دليل السخط والكراهة ونفي الرضا وقيل ان بكت
بلا صوت لم يكن كراهة وان كان يرفع الصوت فهو دليل الكراهة
ولانه اذا كان مع الصوت كالويل والسخط فهو دليل الكراهة
فلا يكون رضا وقيل ان كانت الدوى عذبة فهو رضا وان
كانت ملحة فهو كراهة وقيل ان كانت باردة فهو من السرور
والرضى وان كانت حارة فليس برضا واذا قال الولي للبكر
اني اريد ان ازوجك فلانا فقالت غيره اولي منه لم يكن
هذا اذا ناول زوجها رجلا ثم اخبرها فقالت لان غي اولي
منه كان هذا اجازة وان قال اريد ان ازوجك فلانا او
فلا ناحتي عذبة فاسكتت فبايتها جوزها جاز لان
السكوت

لان السكوت دليل على الرضا بايتهم زوجها **قوله** واذا المتارن الشبهة
تعرب عن نفسها ولان النطق لا يعبر عينا منها ولا مانع من النطق في
حقها بخلاف البكر فانه منها دليل على قلة حياتها لانها لم تمارس
الأزواج **قوله** واذا زالت بكارتها بوثبة او حيضة فهي في حكم الأ
بكار اي تزوج كما تزوج البكار فيكون سكوتها رضا وكذا اذا زالت
بطرفة وهي الوثبة انحلت الى فوق والوثبة من فوق الى تحت و
حاذان زوجها بكر او جديا يشا حتى وطئها فلها المهر كاملا والاب ان
يقبض مهر البكر يغير اذ نهما لم تنه عن ذلك وليس له ان يقبض
مهر الشب ابدا **قوله** واذا زالت بزنا فهي كذلك عن ابوي حنيفة
يعني انها تزوج كما تزوج البكر وقال ابو يوسف في محرم تزوج كما تزوج
الشب لا يكتفي بسكوتها وان زالت بشبهة او نكاح فاسر فهي في
حكم الشب اجماعا لان الشرع اظهر ذلك الفعل عليها حين الزمها العدة
والمهر واثبت نسب بذل ثم اختلف في زوالها بالنزاع اذا لم يقع عليها
الحز ولم يصر الرعاودة لها ولم تشهر به اما اذا وجد شيء من ذلك
لا يكتفي بسكوتها اجماعا **قوله** واذا قال الزوج بلك النكاح فسكتت فقالت مجيبة

له ردوت فالقوة قواها ولا يمين عليها عند أبي حنيفة وقال
 زفر القوه قوله فان اقام الزوج البينة على سكوتها ثبت النكاح
 وان اقامها جميعا فيبنيها اولى لانها تثبت الرد والبيعة انما
 هي على الاثبات وان اقام الزوج بيينة على انها اجازت حين
 اخبرت واقامت هي بيينة على انها ردت كانت بيينة الزوج
 اولى لانها استويا في الصلوة وبينتة تثبت الرد ومن تحت
 على بيينة بخلاف الاولى لان ثمة قامت بيينة على العدم وهي على
 السكوت لا على اثبات شيء حادث لانها انما قامت على السكوت
 وهو عدم الكلام وبينتها على اثبات الرد قوله ولا يمين عليها
 عند أبي حنيفة قال ابو يوسف في محمد ان حلفت بربيت وان
 نكحت لزمها النكاح **و** لا يستخلف في النكاح عند أبي حنيفة
 وقال ابو يوسف **و** محمد يستخلف فيه قال في الكفر والعقوى على قولها
 والاصل في هذا ان عند أبي حنيفة لا يستخلف في ثمانية اشياء النكاح
 والرجعة والفني في الأيلاء والرق والائتلاء والولاء والنسب
 والحرة وعندهما يستخلف في جميعها الا في الحرة وصورة هذه

المباير اذا ادعى عليها النكاح او هي عليه وانكر الآخر وفي الرجعة اذا ادعى
 عليها او هي عليه بعد العدة انه راجعها وانكر الآخر وفي الفني اذا ادعى
 عليها او هي عليه بعد المدة انه فأنكها وانكر الآخر وفي الرق اذا ادعى على
 مجبره انه عبد او ادعى المجبر عليه انه مولاه وانكر الآخر وفي الولاء
 ادعى على معروفة انه اعتقه او هو عليه وانكر الآخر وفي النسب ادعى
 على مجبره انه ولده او على العكس وفي الاستبراء ادعت امته على مولاه
 انها ولدت منه هذا للولد او ولد اقرمات وانكر المولى واما اذا ادعى المولى
 ذلك عليها فلا عبرة بانكارها والدعوى يتصور في الجانبين في الكار الله في
 هذه الحالة ولهذا قال صاحب المنظومة وفي محو الميراث **فقد**
يلحوقه **فقد** وينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والهبه والصرة
 والتعليك الاصل في هذا ان النكاح عندنا ينعقد بكلمة فقط يقع به التعليك
 في حال الحياة على التابيد وهذا احتراز عن الوصية والاجارة قال في
 الهداية وينعقد بلفظ البيع وهو الصحيح وصورتها ان تقول المرأة
 بعت نفسي منك او قال ابو ثوبان بعتك ابنتي بكذا وهذا ينعقد بلفظ الشراء
 مثلاً ان يقول لها اشتريتك بكذا فاجابت بنعم قال ابو القاسم يلحق

ينعقد قول ولا ينعقد بلفظ الاجارة والاباحة لأن الاجارة موقفة
 وذلك ينافي النكاح لأن مقتضى التابيد واما الاباحة والاعارة
 والأجلان فلا ينعقد بهما لأنها ليست بسبب الملك **قوله** ولا بلفظ الوصية
 لأن التملك فيها يضاف إلى ما بعد الموت فلا ينعقد به ولو قال لا نكح
 تزوجتك على كذا من الدراهم خضرة الشهوة فقالت قبلت النكاح
 ولا قبل المهر لم يصح النكاح وعندنا لو حفص الكبير يصح لأن النكاح
 اصل واما ما يتبع له وقد قبلت في الأصل ولو قالت امراة لرجل خضرة
 شاهدين تزوجتك على كذا من الدراهم ان اجاز الزوج رضي ففارق
 قبلت ايصح فان كان الاب حاضر في المجلس فقال رضيت والحرز
 جاز ولو اضاف النكاح إلى نصف المرأة فقال تزوجتك بنصف ابنتي فيه
 روايتان اصحها انه لا يصح ان التعدي يمنع اذ المحرم في سائر الأجزاء
 تغلب للملح في هذا الجزء بخلاف ما اذا قال نصفك طالق حيث
 يصح الاضافة ويقع الطلاق لأن المحرم هناك كان ثابتا في كل الأجزاء
 فلما وقع المحرم في بعضها وقع في الكل احتياطا لعدم التجزئ **قوله**
 ونحو نكاح الصغيرة والصغيرة اذا تزوجها الولي بكبر كانت الصغيرة

او ثيبا وقال مالك لا يتزوج الصغيرة الآباء وقال الثوري والآباء
 الجدة اذا كانت ثيبا فلا يجوز في أحد عنده قال في النواذر اذا جاور الصغير
 او الصغيرة غير الأب والجدة الاحتياط ان يعقد من بين بهن يسمى وثقة
 بغير تسمية لجوار ان يكون في التسمية نقصان فلا يصح العقد الا لو
 ويصح العقد الكتابي بمهر المثل ولو ان الصغيرة لا يتمتع بها زوجها
 ليوثا فله ان يطالب بالزوج بمهرها دون نفقتها لأن النفقة بأثر الاحتكاك
 لمحق الزوج وهو غير مجبوسه لحقه والمهر بان الملك هو ثابت ولو
 ان امرأة تزوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة
 فان كانت الأم وصية فلها ان تطالب بالمهرها دون زوجها و
 ان لم تكن وصية فلها ان تطالب بالزوج والزوج يرجع على اللأم ان
 كان المهر قائما وكذا هذا في غير الأب والجدة **قوله** والولي هو العصبة
 ويعتبر في الولاية الاقرب فالاقرب فان جنح وليان في درجة واحدة
 فنزح احدهما سواء اجاز الآخر فصح بخلاف طارية بين اثنين زوجها
 احدهما فانه لا يجوز الا باجارة الاخر واذا كانت جارية بين اثنين
 جازت بوليها فادعى حتى ثبت العيب منها جاز ان يتفرد احدهما

يتزوجها كما كانا قال مالك لا ينفر به احد من اهل داره الا **آخر**
 وان زوجها الاب والمجد فلا خيار لهما بعد البلوغ ولا بينهما ودخور
 شفقه فكلما نزلها باشره بوضائه بعد البلوغ **و** وان زوجها غير
 الاب والمجد فكل واحد منهما له الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح
 وان شاء فسخ وهذا عند حماد وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا
 بالاب والمجد ولهما ان قرابة الاخ ناقصة بدلالة ائمة ولاية له في المالك
 واطلاق الجواهر في غير الاب والمجد تينا والام والقاضي وهو
 الصحيح لقلة الراي في الام والشفقة في القاضي فتخير كذا في الهداية
 وفي شرحها اذا زوجها القاضي ثم بلغا فلا خيار لهما عندهما
 قال محمد لهما الخيار ما يقولان القاضي مولى عليهما في المال والنكاح بسبب
 واحد فاشبه الاب ومعنى قوله بسبب احتلت من من العم اذا
 كان وصيا ومحمد ينفق عقد الحاكم متأخر عن عقد العم فاذا ثبت
 لهما الخيار بولاية العم فالحاكم او لم يتم خيار البلوغ على الفور فحق
 علمت بالنكاح فحكت عن ردة بطل خيارها ولا يمتد الى اخر المجلس
 قال في الهداية اذا بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح فحكت فنفق

رضا وان لم تعلم بالنكاح فلهما الخيار حتى تعلم فتسكت شرط العلم
 باصد النكاح لأنها لا تتم من التصرف فحكم الخيار الاب والولي
 ينفر به فعذرت ولم يشترط العلم بالخيار لانها تنفر بمعرفة
 الأحكام الشرعية والدار دار الاسلام فلم يعذر لغيرها بخلاف المعتقة
 لأن الأمة لا تنفر بمعرفة ما تعذر بلجهد بثبوت الخيار ويشترط
 في خيار البلوغ القضاء بخلاف خيار العفة يعني اذا ادركت الغفيرة
 وبلغها النكاح فاخارت نفسها لم تقع الفقرة الا الحكم الحاكم وخيار
 البلوغ في حق البكر يبطل بالسكوت ولا يبطل خيار الغلام ما لم
 يقدر صيته وتنجى منه ما يعلم انه رضا وكذا المجارية اذا دخل
 بها الزوج فبطل البلوغ اعتبارا به من الحالة حاله ابتداء النكاح و
 خيار البلوغ في حق البكر لا يمتد الى اخر المجلس يعني انه يبطل بمجرد
 السكوت ولا يبطل بالقيام في حق الثيب والغلام وانما يبطل بالرضا
 غير ان السكوت من البكر رضا بخلاف خيار العتق لانه ثبتت
 باثبات المولى وهو الاتفاق فيعتبر منه المجلس كما في خيار المجبرة
 ثم خيار العتق يفارق خيار البلوغ من اربعة اوجه يقع باختيار

من غير رضا ولا يبطل بالسكوت ويقتصر على المجلس لا يبطل
بالجمهرية كذا في الخبرية ثم الفرقة لخيار البلوغ ليست بطلاق
لأنه يصح من الأنثى والطلاق اليها وكذا خيار العتق لما ذكرنا خلا
خيار المخيرة لأن الزوج هو الذي ملكها وهو ملك للطلاق فإن
مات أحد من قبل البلوغ ورثه الآخر كذا إذا بعد البلوغ قبل
التفريق لأن أصل العقد صحيح قال في الدرر الخي إذا زوج الغم الصغير
أو الصغيرة ثم باعها فإن كانت بكر فسلكت عقبت بلوغها سقط
خيارها وإن كانت وطئت قبل البلوغ لم يبطل خيارها إلا بالقول
أو بالعقد الذي يدل به على الرضا ولذا الغلام أما البكر فلا يسكوها
إلا بجري قولها أو بغيره وأما التي فسكوها لا يدل على الرضا قو
قوله الرضا على قولها أو ما جرى مجرى وكذا الغلام لا يستد بسكوته
على الرضا فيما لم يقل رضيت أو بعد فعل الاستدراك على الرضا لا سقط
خياره وفي العيون قال هشام عن محمد في الصغيرة زوجها ثم باع
خلها زوجها فخاصت عند الزوج قال هو على خيارها ما لم يجامعها
الزوج قال قلت فإن مكثت سنة لم يجامعها الزوج وهي حرة قال

هو على خيارها ما لم تطلب النفقة قال المحمدي الخيارات ثلث خيار
الأدراك خيار المعقنة وخيار المخيرة وخيار المدركة يبطل بالسكوت
إذا كانت بكر فإذا كانت ثيبا لا يبطل بالسكوت وإن كان الزوج
لا يبطل إلا ببيع اللفظ المبطل وتجب منه دليل على إبطال الخيار كما
إذا التغير بعد إخراجها وعرضها اختيار بوجه من الوجوه والنفق
الفرقة الإبقاء القاضي وعلم عقد النكاح بشرط وعلم الخيار بشرط
أما خيار المعقنة لا يبطل بالسكوت ويمتد إلى آخر المجلس وتقع الفرقة
بنفس الاختيار ولا يحتاج إلى قضاء القاضي وكذا هذا في خيار المخيرة أنه
لا يحتاج إلى القضاء ويمتد إلى آخر المجلس ويتعلق بعلم الخيار ثم إذا
أدركت الصغيرة واختارت الفرقة قبل الدخول فلامرأها وإن كانت
بعد الدخول فلا المهر وكذا الصغيرة إذا اختارت الفرقة قبل الدخول فلا
عليه وليس في الفصول فرقة تقع من قبل الزوج من غير مهر إلا عند
المسألة **ولا ولاية للصغير والعبد ولا محنوا لأنهم لا ولاية لهم على**
انفسهم قالوا إن لا يكون على غيرهم **ولا ولاية للكافر على مسلم** لقوله
تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا هذا لا ينوارثون

ويجوز للكافر ان تجوز ابنته الكافرة لغيره والذين كفروا ^{بعضهم} او
 بعض ولا يتوارثون **وقال** ابو حنيفة تجوز لغير العصباء
 من الاقارب التزوج هذا هو المشهور وهو كتمان وقال محمد لا تجوز
 وروى ابو يوسف مضطرب والاشهر انه مع محمد وهذا عند عدم
 العصباء وسواء في ذلك الذكر والانثى عند ابى حنيفة قال في المنظومة
 والام والمحال وكل ذي رحم الحكم يتزوج من لم تعلم واولاهم
 الام ثم الجدة ثم الاخت للابوين ثم الاخت لابي ثم الاخت لام
 ثم اولادهم وفي المصنف واهم الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت
 البنت ثم بنت ابن الابن ثم الاخت لابوين وللمجد الفاسد اولى
 من الاخت عند ابى حنيفة قال شيخ الاسلام الشافعي اللات من قوم الآ
 ولايتهم عند عدم العصباء باجماع من اصحابنا وهي الاخت للابوين
 والاخت للآب والعمة وبنت الاخ وبنت العم وام الام والمخاله والقي
 عن من قوم الام فعند ابى حنيفة لهم الولاية وعند محمد لا ولاية لهم و
 ابو يوسف قلم مع محمد والاصح انه مع ابى حنيفة واولوا الارحام لو
 من الحكم **وقال** ومن لا ولي لها اثار وجها مولاها الذي اعظمها جازاي

من لا ولي لها من العصبية وزوجها مولاها من العتاقة ذكرنا كان
 او انثى ثم ذوى الارحام بعد ذلك ومولى العتاقة اخر العتابة و
 هو اولى من ذوى الارحام قوله وان غاب لولي الاقرب غيبة منقطعة
 جاز لموهو ^{لمن} بعد منه ان يندرجها خلافا لغيره والاصح عندنا اولى
 الابعاد ولي في السلطان مع حضوره لم يخرج وعند الشافعي السلطان اولى
 منه وقوله جاز الابعاد منه ان يتزوج الأمة اذا غاب مولاها ليس الاقارب
 تزويجها واما الوصي فانه لا يملك تزويج الصغار ولو اوصى اليه الأب بذلك
 لانه لا قرابة له **وقال** والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل اليها القولي
 الامر في السنة هذا اختيار القدروري وفي المصنف والفتاوى الكبير ^{قد}
 بثلاثة ايام وعليه الفتوى فيل اذا كان محال بفوت الكفو بالتطاع
 رايه وهذا اقرب الي الفقه وهذا اختيار محمد بن الفضل ومحمد بن القائل
 وعليه فتوى جماعة من المتأخرين وقال فرافا كان لا يعلم ابن هو
 غيب غيبة منقطعة وقال الامام سعدى اذا كان الاقرب سياتا
 لا يوقوف على اشره او مفقودا لا يعرف مكانه او مستحييا في بلد لا يوقف
 عليه فهو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة واذا اجتمع الجد والاخوة فاجز

اولى عند الزوج خيفه سواء كانا من ابي وام او من ابا وام عندهما
 يجوز لكل واحد منهما ان يزوج والمراد بلحراب الاب **مورد** والكفاة
 في النكاح معتبرة فلا فتاوى يعتبر عند ابتداء النكاح ولا يعتبر لحرارة
 بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كفؤ ثم صار فاحرا لا ينفسخ النكاح
 ثم الكفاة انما تعتبر لحواء النساء لا لحواء الرجال فان الشريفة اذا تزوجت
 وهي عترة دينية ليس لها وليا يه ولا لالة الاعتراض لانه مستفرض
 لا مستفرض وللحسب كفؤ النسب حتى ان العترة يكون كفؤا للعلوي
 لان شرف النسب حتى ان العالم العربي للعلوي للعربي المجاهد والعالم الفقير
 كفؤا للعالم المجاهد واما الكفاة في العقد فاختلافها في الفتاوى
 انما معتبرة في العقد حتى ان المجنون لا يكون كفؤا للمعاودة **مورد** واذا
 تزوجت المرأة من غير كفؤ الاوليا ان يفرقوا بينهما ما يعني اذا
 زوجت نفسها فلهن ان يفرقوا بينهما ما دفعوا لضر العار عن انفسهم
 وسواء كان الولي دارحم محرم او لا كما بين العم هو المختار كذا في
 الفتاوى ولا تكون هذه الفرقة الا عند الحاكم وسكوت الولي عن المطالبة
 بالتعريض لا يبطر حقه في الفسخ وان طال المدة حتى اذا ولدت فان

العلم فوق شرفهم

في اولى عند الزوج خيفه سواء كانا من ابي وام او من ابا وام عندهما
 يجوز لكل واحد منهما ان يزوج والمراد بلحراب الاب **مورد** والكفاة
 في النكاح معتبرة فلا فتاوى يعتبر عند ابتداء النكاح ولا يعتبر لحرارة
 بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كفؤ ثم صار فاحرا لا ينفسخ النكاح
 ثم الكفاة انما تعتبر لحواء النساء لا لحواء الرجال فان الشريفة اذا تزوجت
 وهي عترة دينية ليس لها وليا يه ولا لالة الاعتراض لانه مستفرض
 لا مستفرض وللحسب كفؤ النسب حتى ان العترة يكون كفؤا للعلوي
 لان شرف النسب حتى ان العالم العربي للعلوي للعربي المجاهد والعالم الفقير
 كفؤا للعالم المجاهد واما الكفاة في العقد فاختلافها في الفتاوى
 انما معتبرة في العقد حتى ان المجنون لا يكون كفؤا للمعاودة **مورد** واذا
 تزوجت المرأة من غير كفؤ الاوليا ان يفرقوا بينهما ما يعني اذا
 زوجت نفسها فلهن ان يفرقوا بينهما ما دفعوا لضر العار عن انفسهم
 وسواء كان الولي دارحم محرم او لا كما بين العم هو المختار كذا في
 الفتاوى ولا تكون هذه الفرقة الا عند الحاكم وسكوت الولي عن المطالبة
 بالتعريض لا يبطر حقه في الفسخ وان طال المدة حتى اذا ولدت فان

زائدة
 ولدت

ولدت منه لم يبق لهما ان يفرقوا لئلا يضيع الولد عن التربية والم
 يقض القاضيهما فالحكم بالطلاق والظهار والايلام والميراث قائم بينهما
 والفرقة تكون فسخا اطلاقا فان لم يكن الزوج دخلا بها فلا شيء لها
 وان دخل بها او خلاها باخلوة صحيحة لزمه كل المسموح ونفقة المرأة
 وعليها العدة وان طلقها الزوج قبل تغريق القاضى وقبل الرخوة فلا
 يضيع المسموح ولو ابرأها المازوجت نفسها بغير كفؤ بغيره في الولي
 قبض مهرها كان راضيا لان ذلك تغريق لحكم العقد وان زوجها
 الولي من غير كفؤ ثم فارقه الزوج ثم زوجت نفسها من ذلك الزوج
 بغير ان الولي كان للولي الاعتراض لان الرضا بالاول لا يكون رضا
 بالكل وان زوجها احدا الاوليا من غير كفؤ برضا لم يكن لهذا
 المولى ولا لمن هو مثله او دونه حق الفسخ عندنا خلافا للزفر ولو لم
 بعض الاوليا حقه من الكفاة سقط حق الباقي اذا رضيت بذلك
 المرأة عندهما وقال ابو يوسف لا يسقط حق من لم يرض **مورد** والكفاة
 معتبرة في النسب والدين والمال اما النسب فقريش بعضهم الكفاة لبعض
 وليست العرب الكفاة لهم لانهم فخروا بقرية من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعت

لبعض البعض منهم على بعض حتى ان تاشبهت لوروجت نفسها من
 قرشي غير تسمى لا يكون لاوليائها الاعتراض وكذا سائر العرب بعضهم
 الكفاة لبعض وبنو باهلة ليسوا بالكفاة العامة العرب انهم يعرفون
 بالقبيلة قبيلاهم يستخرجون النقة من عظام الميتة بالكلية قال
 ابنه اذا قبل الكلاب يا باهلة عوا الكلب في لوم هذا النسب اما اللوا
 بعضهم الكفاة لبعض سواء كانوا موالي قرشي او غيرهم من العرب لأن
 المعنى الذي فخرت به قرشي ليس هو في مواليهم ومعناه ان موالي القرش
 الكفاة لموالي قرشي كذا في الكسبي وفي المجدي وموالي اشراف القوم اما
 وهم موالي الوضيع حتى ان مولاة بنو قاسم لوزوجت نفسها من مولى
 العرب كان لمواليها التعرض ثم الموالي من كان منهم له ابوان في الاسلام
 فصاعدا فهو كفوف لمن له اب في الاسلام ومن لم ينفسه اولاد واحد
 في الاسلام لا يكون كفوف لمن له ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد
 وابو يوسف للموال واحد بالمتن واما من اسم بنفسه لا يكون كفوف لمن له
 اب واحد في الاسلام اجماعا لأن التفاضل فيما بينهم في الاسلام واما العرب فمن
 تقدم له اب في الاسلام فهو كفوف لمن تقدم له اب في الاسلام لان فخرهم بالنسب

لا بلام بخلاف العجم واما الكفاة في الدين يعني ديانة فتعتبر ايضا عندها
 هو الصحيح وقال محمد لا تعتبر لانها من امور الآخرة الا اذا كان يصنع
 ويحرم منه وتخرج الى اللواق سكرانا ويلعب بالصبيان **وهو** وتعتبر في
 المال وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية
 حتى ان من لم يملكها او ملكا جديلا لا يكون كفوف لان المهر يدل البضع
 فلا يؤمن ابقاؤه وبالنفقة قوام الأزد واجودا وامها وعن ابوك
 انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه قد تجر المسالة في المهور اما
 الكفاة في الغنى فتعتبر عند ابن حنيفة ومحمد حتى ان النسيئة في البسار
 لا يكافئ القلار على المهر والنفقة لأن الناس يتفاخرون بالغنى و
 يتعبدون بالفقر وقال ابو بكر لا يعتبر لانه لا يثبت له اذا مال فادور **الح**
 قال بعضهم وهذا صحيح لأن كثرة المال مزوم في الأصغر **وهو** وتعتبر في الصا
 ايضا وهذا عندهما وعند ابن حنيفة وبيان في رواية لا تعتبر وهو الظاهر
 حتى ان البسار يكون كفوف للعطار وفي رواية هم الكفاة بعضهم لبعض إلا
 الحائك والحجام والتباغ والناس والحلاق فانهم لا يكونون كفولا سائر
 الخو فيكون بعضهم كفاة لبعض **وهو** وانما تزوجت المرأة ونقص من مهرها

فلا أولياء الأعراس عليها عند الوصية حتى يتم إتمام مهرها أو يفارقها
 وقال أبو يوسف ليس لهم ذلك في هذا الوضع إنما يصح على قول محمد على القبار
 قوله الرجوع إليه في النكاح بغير ولي وقدر رجوعه وقال في شرح المختار رجوع
 محمد الوصي إلى حنيفة قبل موته بسببته أيام وحكي أبو جعفر الهندواني أن
 امرأة جلت إلى محمد قبل موته بثلاثة أيام فقالت لولي لا يزوجه حتى لا بعد
 أن يأخذ مني ما لا كثير فقال محمد أذهب زوجي نفسك وصورتني على الرأية
 التي لم يرجع عنها في صورتين أحدهما أن ياذن لها الولي في التزوج
 لم يسم إمامهم فعدت على هذا الوجه والثانية أن السلطان إذا كره
 المرأة ووليها على تزويجها بدون مهر المثل فالحق جائز ثم إن الزوال لا كراه
 ورخصت المرأة بذلك لم دون الولي فعلى قول أبي حنيفة الفسخ لا يجد التلويح
 المهر المثل وعندهما السيرة ذلك **قوله** ويفارقها ولا تكون هذه الفرقة
 إلا عند القاضى وما لم يحكم القاضى بالفرقة فحكم الطلاق والظهار والأبلاء
 والميراث قائم ثم إذا فرق القاضى بينهما كان بغير الدخول فلا المسح
 فإن كان قبالة الشيء **قوله** وإذا تزوج الأب بنته الصغيرة ونقص من
 مهرها أو ابنة الصغيرة وزاد مهر أمه أو ابنة جاز ذلك عليها ولا يجوز ذلك

لغير الأب

أخير الأب والمهر وهذا عند أبي حنيفة وزفره قال أبو يوسف ومحمد لا يجوز
 المهر والزيادة إلا بما يتغابن فيه وعلى هذا الكلام أنه لا يجوز للعقد
 عندهما أصلا وظهر بعضهم أن الزيادة والنقصان لا يجوزان وأما أصل
 النكاح فيجوز بالأصح أن النكاح لا يجوز عندهما بخلاف فيما إذا لم
 يعرف سوى اختيار الأب بحجته أو فسقا أما إذا عرفه كمنه فالتكاح
 باطل إجماعا والذي يتغابن فيه النكاح ما دون النصف المهر كذا قل
 شيخنا موقوف الدين بمهر وفيل ما دون العشر ولو لم يكن إلا مهر زوج
 الصغيرة أو الصغيرة فزوجها الوكيل يغيب فاحش وهو على هذا الاختلاف
 ومن زوج ابنته الصغيرة عبدا أو ابنة الصغيرة جاز عند أبي حنيفة
 وعندهما لا يجوز **قوله** ولا يجوز ذلك لغير الأب والمهر بخلاف إذا زوج الصغير
 أو الصغيرة غير الأب والمهر فانه لا يجوز إلا أن يكون الزيادة والنقصان
 مما يتغابن فيه إجماعا قال في النوادر إذا زوجها غير الأب والمهر فلا أخيا
 أن يعتقد من ينكره مسمى مرة بغير تسمية لجوار أن يكون في التسمية
 نقصان فلا يصح إلا هو ويصح أن يسمى بمهر المثل ويصح النكاح إذا
 سمي فيه مهر أو مهر وإن لم يسم فيه مهر لا كذا فانه لا يشترط

ان لا يهرثا وقد قالوا ان نكاح الشغار منعقد او الشرط باطل ولا
 واحد من المرأتين مهر المثل وهو ان يخرج الرجل ابنته على ان
 يتزوج اخوته او امه على ان يصنع كل واحد منهما صداق
 الاخرى فعندنا يجوز النكاح والمهر واحدة منهما مهر المثل وقال الشافعي
 لا يجوز هذا النكاح واما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الشغار
 فهو على ان يكون خالنا عن المهر وهو ان يادنا بعد ان يتزوج بقرينة
 فانه لا يجوز الا ان تنزوجها بقرينة ملكة **قوله** فانفسخ النكاح و
 ان تنزوجه بلامر لا يجوز وهو نكاح الشغار **قوله** واقل المهر عشرة
 دراهم او ما قيمته عشرة دراهم يوم العقد لا يوم القبض والمعتبر من
 سبعة وهو ان يكون زينة كل واحد اربعة عشر **قوله** فان
 نسي اقل من عشرة فلها عشرة وقال زفر لامر مثلها وان طلقها قبل
 الدخول فلها خمسة دراهم وعند زفر تلحق بالمتعة كما اذا لم يسمى شيئا
 وان تنزوجها على ثوب يساوي عشرة دراهم فلم تقبضه حتى صار يساوي
 خمسة دراهم فالعقد صحيح ولها الثوب لا غير لما بينا ان المتعة القيمة
 يوم العقد ولو تنزوجها على ثوب يساوي ثمانية فلم تقبضه حتى

صار يساوي عشرة دراهم فلها الثوب **قوله** وان نسي مهر
 عشرة فما زاد فلها المسمى ان دخل بها او مات عنها وكذا اذا ماتت
 هي فلها المسمى ايضا وكذا اذا قتلت نفسها قبل الدخول فانه تلحق بها
 كمال المهر لان قتلها نفسها كموتهما وعند الشافعي يسقط مهرها
 وان كانت امة فقتلت نفسها روى الحسن عن ابو حنيفة انه يسقط
 مهرها لان جنايتها بحيلة على السيد فكأنه قتلها وروى عن ابو حنيفة
 انه لا يسقط وهو قول اهلنا ان جنايتها على نفسها باهر ركوتهما و
 ان قتلها مولا ما قبل الدخول يسقط مهرها عند ابو حنيفة وعندنا
 لا يسقط وهذا اذا كان المولى عاقلا بالغاما اذا كان صبيا او
 مجنونا لا يسقط اجماعا وان قتل المولى في جهالة لا يسقط اجماعا
 قال في المنظومة ويسقط المهر بقدر السيد فقوله يسقط دليل على
 انه غير مقبوض فان كان مقبوضا رده على الزوج عنه خلافا لما
قوله ولما طلقها قبل الدخول والمثل قوله فلها نصف المسمى فان تزوجها
 على اقل من عشرة ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف ما نسي ويقام خمسة
 واختلفوا في نصف المسمى فمنهم من قال ان الطلاق يسقط نصف المسمى

ويبقى نصفه ومنهم من قال يسقط جميعه وانما تجب نصفه على طريق
 المنعة وصح هذا في الهداية في باب الرجوع عن الشهادة وفائدة
 اذا تزوجها على مائة درهم ورهنها بدارها ثم طلقها فباع القدر
 الأول لها امساك الرهن وعلى الك لا وفي المصنف اذا رهنها بالمسح
 وطلقات قبل الدخول فزورهن بالنصف بالاجماع وان تزوجها على
 عبد او حرة او حيوان او غنم فخرش في ذلك زيادة ان كانت
 متصلة حادثة من الاصل كالسمن وزوال البياض من العين او كان
 اخر من قتلهم او غنم فاشترى ومنفصلة حادثة من الاصل كالولد
 والتم والارش والعقر وكان ذلك الخروث في يد الزوج قبل ان يقبض
 المرأة الاصل ثم طلقها قبل الدخول فأن الاصل والزيادة ينصفان
 اجماعا وان كانت الزيادة منفصلة غير حادثة من الاصل كالسب
 والرهبة فأن الاصل ينصف في الزيادة كلها للمرأة عند ابو حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما ينصفان واما اذا كانت متصلة
 غير حادثة من الاصل كالقبض صارت المرأة قابضة بذلك تجب
 عليها نصف الغنم حكم بالقبض واما اذا قبضت المرأة الاصل وحصلت

الزيادة

الزيادة في يد رها ان كانت متصلة حادثة منه كالسمن وزوال البياض
 من العين امتنع التنصيف والنزوح عليها نصف الغنم يوم سلة اليها
 وهذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يمتنع التنصيف وان
 كانت منفصلة حادثة منه كالولد والتم والارش والعقر امتنع
 التنصيف اجماعا وكان الاصل والزيادة لها والنزوح عليها نصف
 قيمة الاصل يوم سلمت اليها وان كانت منفصلة غير حادثة من
 الاصل كالسب والرهبة فأن الزيادة تكون للمرأة اجماعا والاصل بينهما
 نصفان اجماعا **قول** وان تزوجها ولم يسم لها مهر او تزوجها على ان
 لامهر لها فلا مال للمهر اعم من مثله ان دخل بها او مات عنها وكذا اذا
 ماتت **هي** **قول** فان طلقها قبل الدخول والطلاق فلها المنعة ثلث ثوب
 من كسوة مثله او هي ذرع وخمار وملحفة ثم اذا كانت المنعة اكثر
 من نصف مهر المثل فلا ينصف مهر المثل لأن المنعة بدل عن نصف مهر
 المثل وقوله من كسوة مثله اشارة الى انه يعتبر حالها وهو قهر الكرخي
 والصحيح انه يعتبر حاله فقوله بقا على المهر وقدره وعلى المقر قدره
قول وان تزوج المسلم على التيمم والخنزير والكاح جائز ولا مهر مثله

وان خالها على خمار خنزير لاشي الزوج والفرقان دخول البضع
مقوم فلا يملك البعوض وخروج غير متقوم واذا تزوجها على
هذا الدن من الخمر فاذا هو خمر فلا مهر مثلها عند ابو حنيفة وعندهما
لها مثل وزنه خلا واذا تزوجها على هذا العبد فاذا هو خمر يجب مهر المثل
عندهما وقال ابو يوسف يجب قيمته لو كان عبدا فخرج مع ابو حنيفة في
العبد ومع ابو يوسف في الخمر واذا تزوجها على هذين العبدين فاذا
احدهما حر فليس لها الا الباقي منها اذا ساوى عشرة دراهم فصاعدا
عندهما وقال ابو يوسف لا الباقي وقيمة الآخر لو كان عبدا وان تزوجها
على هذين الدنين من الخمر فاذا احدهما خمر فلا الباقي عند ابو حنيفة
اذا كان يساوي عشرة دراهم وقال ابو يوسف ومهر الباقي ومثل ذلك
الدن من الخمر واذا تزوجها على هذه اشارة المسلوخة فاذا هي دية
مجوسى او متركة القسمة عهدا او ميتة فلا مهر المثل عندهما وقال ابو
لها قيمتها لو كانت ذكينة وان تزوجها على حاتين المسلوختين فاذا
احدهما ميتة فعندنا الباقي وعند ابو يوسف الباقي وقيمة الآخر ولو
تزوجها على هذا الخمر واثار اليه فاذا هو عبدا وعلى هذا الميتة فاذا

هي ذكينة فلها ذلك اجماعا اما على قول ابو حنيفة ومحمد فلان الحكم يتعلق
بالمثل والله دون المسمى ولأن الاشارة ابلغ من التسمية والمثل الى مال
وكذا على قول ابو يوسف لأن الحكم عنده يتعلق بالمحل من مهرها والمثل الى
حلال وان تزوجها على هذا الدن من الخمر فاذا هو خمر فلا ذلك عند
حنيفة لأن الحكم يتعلق بالمثل الى مال الله وكذلك عند ابو يوسف لأنه يتعلق
بالحلال مهرها وقال محمد لا مهر المثل **وقال** فان تزوجها ولم يسمها بمهر
ثم ترضيا على تسمية مهر فزولها ان دخل بها او مات عنها وكذا اذا
فرضه الحاكم بعد العقد قام مقام فرضها **وقال** فان طلقها قبل الدخول
بها فلا مهر للمتعة وقال ابو يوسف لا نصف الفريضة **وقال** وان زاده
في المهر بعد العقد لزمت الزيادة يعني اذا قبلت المرأة الزيادة وقال
زفر هو حبة مبتدأة ان قبضتها صحت وان لم تقبضها لم يصح نكاحا
قوله ولا جناح عليكم فيما تراضىتم به من بعد الفريضة وقد تراضوا
بالزيادة فاذا صحح الزيادة سقط بالطلاق قبل الدخول وقال
ابو يوسف ينتصف مع الأصغر **وقال** وان حطت عنه مهرها صح الخط
لأن المهر حقها والخط يلاقى حقها وكذا اذا وهبت مهرها لمزوجها صحت

الهبة وليس لأوليائها إياها ولا غيرها الأعراض عليها لأنها وهبت
 ملكا لمخلوقا وما إذا زوجت وقصرت عن مهرها فإن لم الاعتراض عند
 أبو حنيفة لأن الأمهار من حقهم وقد تصرف في خالص حقهم لأنها
 تلحقهم المثلثين بذلك وتجوز للمولى أن يهب صداق أمته ومهره
 وام ولله لأنه يملكه وليس له أن يهب من كاتبة ولا بطل الزوج منه
 يذفعه إليه **قوله** وإذا دخل الزوج بالمرأة وليس هناك مانع من الو
 طئ ثم طلقها فلا كمال للمهر وعليها العدة وهذا إذا كانت المخلوقة
 صحيحة أما إذا كانت فاسدة فإنها توجب العدة ولا توجب كمال المهر
 وإنما توجب العدة لأنها ما يتبها في الوطئ والعدة توجب للاحتياط
 والمخلوقة صحيحة أن سلمت نفسها وليس هناك مانع من جهة
 الطبع ولا من جهة الشرع والفاسدة أن يكون هناك مانع أما
 طبعيا وأما شرعا فالطبع أن يكونا مريضين أو أحدهما مريضا لا
 يمكن معه الجماع أو بهارتقا أو معهما ثلث والذم من جهة الشرع
 أن يكونا محررين أو أحدهما أحرام فرضا أو تطوعا أو صائمين أو
 أحدهما صوم فرضا وأما صوم التطوع فهو غير مانع أو كانت

حائضا

ثالث

حائضا أو نفسا واختلفت الرواية في صوم غير رمضان فقال في
 الرواية الصحيحة أن صوم التطوع وقضاء رمضان والكفارات
 والنذور لا تمنع المخلوقة لأن العذر فيها بالقدر يسر لأنه لا يلزمه إلا
 القضاء لا غير وليس كذلك رمضان فإنه يجب فيه الكفارة ولهذا ساء
 بين حج للفرض والنفل لأن الكفارة تجب فيهما جميعا وفي رواية أخرى
 أن النفل الصوم كالفرض **قوله** فإن كان أحدهما مريضا أو صائما
 في شهر رمضان أو محرما حج أو عمرة أو كانت المرأة حائضة فليس
 بمخلوق صحيحة حتى لو اختلفا في عدم الدخول كان القهر قوله والمراد
 من المرض ما يمنع الجماع أو الحقيقة به ضرر سيوان كان بالرجل أو بالمرأة
 والمرأة والقنوة كالصوم فرضا كالفرض ونفلا كنفله وقيل سنة
 الفجر والأربع قبل الظهر بمنع صحة المخلوقة كذلك في الوجيز **قوله** أو محرما
 نجسا سواء كان الحج فرضا أو نفلا وكذلك إذا كان محرما بالعمر لما
 يلزمه من القضاء والكفارة أي من الدم وفاد النكاح والقضاء و
 أن يخل بها وليس هناك ما يمنع من الوطئ إلا أنه لا يعرفها وليست
 مكره ساعة ثم خرجت أو هو دخل عليها ولم يعرفها لا تكون هذه

خلوة ما لم يعرفها كذا في الوقعات ولو خلعها أو سأل أن يعترف
بها لم تصح للخلوة وأما التام فيوشحوا أن يظهر النوم وهو
منتبه فلا تصح للخلوة معه وقيل إن كان بالليل لا تصح للخلوة وإن
كان بالليل صحت للخلوة وإن كان معها أعمى أو عيى إن كان يقفان
على حالهما لم تصح للخلوة وإن كانا يصححان وإن كانا بالليل
لا يصح وإن كان ليله صحت وإن كان معها جارية الرشد قال
أبو يوسف لا تصح للخلوة وقال محمد تصح وإن كان معها جارية المرأة
اختلفوا فيه والفتوى على أنها تصح وإن خلاها ومعهما كلب
أحدهما قال الخلو إن كان لها لا تصح للخلوة لأنها أضرار فاسدة
تحت الرجل يصح وإن كان للرجل صحت وإن خلاها في حجر
أو طريق أو حراء فليس للخلوة وإن خلاها في الحمام إن كان بها أنثى
لا تصح وإن كان ليله صحت وإن خلاها على سطح أو حجاب أو غلبيت
للخلوة وإن كان ليله صحت وإن خلاها في حجر عليه ستر مضروب ليل
أو نهار إن أمكن الوطئ والآفة وإن خلاها ولم تكن من نفسها قال
بعضهم لا تصح وقال بعضهم إن أمكن وطئها صحت قال في الفتاوى طر موضح

فدت

فدت فيه للخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطالما كان عليها
العدة وإن كان عاجزا عن الجماع لا تجب العدة دلت هذه المسألة
على أن خلوة الميراث التوجب العدة إذا كان عاجزا عن الجماع و
كذا خلوة الصغير لانهما لا ينهياها وكذا إذا كانت هي بصفة مد
نعة للجماع أو صغيرة للجماع ثم إن أصحابنا أقاموا للخلوة مقام
الوطئ في بعض المواضع دون بعض من ذلك كذا كذا المهر المسمى وتا
كذا مهر المترو وجوب العدة واختارها أربع سواها وثبوت النكاح
والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح الأمة على الحر على
قياس قول أبي حنيفة ولم يقيموا مقام الوطئ في حق الأحرار
وحرمة البنات وحملها للأول بعين المطلقة ثلثا إذا تزوجت بزوج
آخر وخلاها ولم يطأها لم تحلل للأول وكذا لم يقيموا للخلوة مقام
الوطئ في حق الرجعة والميراث وأما وقوع طلاق آخر فقد قيل
يقع وقيل لا يقع وهو الأقرب إلى الصواب في البرد ولا خلاف أنها
بعد للخلوة فإنه كالطلاق قبل الرجوع في حكم البينونة وفي الكرخ
تجبت للخلوة الصحيحة العدة في النكاح الصحيح دون الفاسد لأن

النكاح الفاسد لا يوجب التيسير ولا يبيح الوطء **قوله** وإن خلا الجيوب
 بأمراته ثم طلقها فلها كمال المهر عند أبو حنيفة وعند مالك النصف و
 عليها العدة إجماعا احتياطا المجهنم هو الذي استوصى ذكره وخصيتا
 أي قطعوا وأما العينين إذا خلا بأمراته من غير الموانع التي ذكرنا
 ثم طلقها وجب لها كمال المهر إجماعا وكذا للخصي أيضا ولو خلا بالرتقي
 فلا نصف المهر ولا عدة عليها لأن الرتقي يمنع صحة الحكة وإنما لم يوجب
 عليها العدة لأن وطئها مستعبر والعدة إنما تجب للاحتياط **قوله** ويستحب
 المتعة للمطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها زوجها قبل الدخول
 ولم يسم لها مهرًا فلتعدها واجبة إذا جاءت الفرقة من قبلها وهذا الكلام
 تدخل عليه المطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهرًا فأنها تستحب لها المتعة على
 قوة هذا الكلام وليس كذلك فأنها لا تستحب إلا إذا قال الإمام ببدل الدين
 المطلقا أربعة مطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهرًا وهذه تجب للمتعة
 ومطلقة بعد الدخول وقد سمي لها مهرًا فأنها تستحب لها متعة ومطلقة بعد
 الدخول ولم يسم لها مهرًا فأنها تستحب لها متعة لا متعة ومطلقة بعد الدخول
 وقد سمي لها مهرًا فأنها لا تستحب لها متعة ولا تستحب قال في الكرخي المتعة الواجب

على قدر حال المرأة والمنفعة على قدر حال الرجل وقال أبو بكر الرازي
 المتعة على قدر حال الرجل ومهر المرأة على قدر ثا والنفقة على قدر حالها
قوله وإذا تزوج الرجل ابنته أو اخته فيكون أحد العقدتين عوضا
 عن الآخر فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها وقال الشافعي
 لا يصح هذا النكاح لأنه عند نكاح الشغار وعندنا ليس هذا نكاح
 الشغار وقد ذكرنا من قبل **قوله** وإذا تزوج حر امرأة على
 خدمة سنة أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلها لأن خدمته لغير
 ما منه كولد ولأن ما يصح أن يكون مهرًا لا تكن منافعة مهرًا
 وإذا لم تكن منافعة مهرًا كان لها مهر مثلها عند مالك ومحمد
 لها قيمة خدمته سنة وأما تعليم القرآن فلا لأنه ذكر واجب فتعلمه
 لا يصح أن يكون مهرًا ولا تجوز أن يكون المهر إلا مالا لأن المشرع
 إنما هو الله تعالى قال الله وأحل لكم ما وراءكم من تبغوا
 بأموالكم والتعليم ليس بمال وأما خدمة العبد فهي مال تضمنه تسليم
 رقبته **قوله** وإن تزوج عبد حره بأذن مولاه على خدمته سنة جاز له
 لأن منافع العبد وإن لم تكن مالا فيجب تسليمها تسليم ما هو مال

ولان منافعه تمامه كقول **ممن** واذا اجتمع في المجنونة ابوها و
 بنوها فالولي في نكاحها ابنها عندهما وقال محمد ابوها وعلى هذا الخلاف
 للحد والابن ولذا ابن الابن وان سفل حكمه حكم الابن قال محمد اذا
 زوجها ابنها ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها ابوها او جدها فلا خيار
 لها لان الابن مقدم على الاب عندها وان زوجها غير الابن والاب
 والمجد فلها الخيار **ولا يجوز** نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما
 وقال مالك تجوز للعبد لانه يملك الطلاق فملك النكاح ولنا قوله عليه السلام
 ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو كافر اي زاني وكذا المكاتب
 والمدير والمادون لا يجوز لهم التزوج الا باذن المولى اما المدير
 فلانه باق على ملكه واما المكاتب فلان فكذلك لغيره انما هو في حق
 الكسب وذلك لا يتناول النكاح حتى ان المكاتب لا يملك تزوج عبده
 ويملك تزوج امته لانه من باب الاكساب وكذا المكاتب لانه يملك تزوج
 نفسها وتملك تزوج امته ولذا المادون لا يزوج نفسه لانه انما اذن
 له في التجارة والنكاح ليس منها واما المعتق فبعضه كالمكاتب عند
 الجمهور فلا يملك النكاح وقال ابو يوسف ومحمد هو بمنزلة حر مديون

فيجوز نكاحه وكذا المدير وام الولد لانها يملك ان تزوج نفسها
 بغير اذن المولى فان تزوج احد من هؤلاء بغير اذن المولى وقف
 على اذن المولى فان اجاز جاز وان رده بطل وتجاوز للمولى اجاز
 العبد والامة على النكاح وعندنا شافعي لا اجبار على العبد وهو رواية
 عن ابو حنيفة واذا تزوج امته من عبده جاز وان كان بكر منها
 ولا يجب مهر فان اعتقها جميعا فالعبد لا خيار له والامة الخيار
 اما المكاتب والمكاتبه فليس للمولى ان يكرههما على النكاح ولا تجوز
 العقد الا برضاها ولوان المكاتبه زوجت نفسها بغير اذن المولى
 توقف على اجازته فاذا اعتقها نفرد بالعتق ولا خيار فيه وكذا
 اذا اذن فعنت وان عجزت ان كان ^{بعضها} كرها ^{بعضها} لجله بطل العقد
 وان كان لا لجله كما اذا كانت اخته من الرضاع توقف على اجازته
 وان تزوجت امته بغير اذن مولاهم اعتقها صح النكاح لانها من
 اهل العارة والامتناع كان لحق المولى وقدر الب والخيار كما وكذا
 العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه ثم اعتق صح النكاح كما ذكرنا وان
 اذن لعبده ان يتزوج لم تجوز له ان يتزوج بذلك الا اذن الامم

واحدة لأن الأمر لا يقتضي التكرار بطلاقة فإذا اذن لمان يتزوج
 فهو على النكاح الصحيح والفاسد عند أبي حنيفة وعندهما على الصحيح
 لا غير حتى لو تزوج نكاحا فاسدا فله ان يتزوج تزوجا صحيحا بعده
 عندهما وعند الجوز لا اثر لها الأمر وفائده ايضا اذا دخل بالمنكوح
 على الفاسد بأن تزوج بها بغير شهوة او معتدة فالمهر عليه يؤخذ
 في الحال ويباع فيه عنده وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل بعد العتق
 وعلى هذا اذا حلف الرجل لا يتزوج لا يحنث بالفاسد عندهما
 عندهم يحنث بالفاسد وفيلق في اليمين التي جائز اجماعا لأن الإيمان
 مبنية على العرف والعرف في **الافساد** وان تزوج العبد بأذن
 مولاه فالمهر دين في رقبته يباع فيه واما المهر والمكاتب فيسقط
 في المهر لتعدراستيفائه من الرقبة وما الزمهم من ولي غير اذن المولى
 اتبعوا فيه بعد العتق **قوله** واذا تزوج الرجل امته فليس عليه ان
 يسويها بيت الزوج ولكنها تحرم المولى يقال للزوج متى طهرت بها
 وطهرتها لأن حق المولى في التخدام وصورة التبوية ان يخلط بينهما وبينه
 في بيت الزوج ولا يستخدمها فان فعل ذلك فعلى الزوج النفقة وان لم

فلا نفقة لها وان بوليها ثم بدلتها لم يستخدمها فله ذلك وتسقط
 النفقة فان توافقت عادت النفقة وقد قالوا انه اذا بواها فكانت
 تحرم المولى احيانا من غير ان يستخدمها لم تسقط النفقة وكذا المذمومة
 وام الولد حكمها حكم الأمة واما المكاتبه اذا تزوجها بأذن المولى
 فله النفقة سواء بواها المولى معها ولي لا ينفق في يد نفسها لاحق
 للمولى في استخدامها ولو طلق زوجته الأمة طلاقا باينا وقد كان
 المولى بواها معه ثم اخرجها فخدمه سقطت نفقتها ولو اذن المولى
 ان يعبد الزوج وياخذ النفقة فله ذلك ولو لم تكن في تبوية
 الزوج يوم الطلق فأذن المولى ان يسويها في العدة ليجب لها النفقة
 لم يجز في قولنا فيجب وكذا المرأة اذا ارتدت عن الإسلام وقعت
 الفرقة بالردت فلا نفقة لها ثم اذا سلمت لا تعود النفقة ثم
 الأمة اذا تزوجها مولاها وحانت بلولاد من الزوج فلا نفقة
 لهم على الزوج لأنهم ملك المولى فنفقةهم على ما حكمهم لا على ابعادهم
 ولو تزوج العبد حرة فجاءت بأولاد فنفقةهم عليها ان كان لها مال
 وان لم يكن لها مال فعلى من يرث الولد من القرابة ولو تزوج العبد

مكاتبته فالاولاد مكاتبون كالامم ونفقتهم عليها وام الولد
 المدبرة نفقة اولادها على مولاها **مولا** ولو تزوج امرأة على
 الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفى
 بالشرط فلها المسمى وان تزوج عليها او اخرجها فلها مهر مثلها مع
 سمالها مهر اقل من مهر المتوفى فان لم يوفى لها ان كان ما سمي لها
 مهر مثلها او اكثر ولا شئ لها غيره وان كان الذى سمالها اقل كما
 لها مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الا ان تزوجها
 على الف والعين فعند المصنف تلزمها مهر المتوفى الجاوزه العين
 ولا ينقص من الف ان طلقها قبل الدخول فلها نصف الا قد وكذا اذا
 تزوجها على هذا العبد الحبش او على هذا العبد التركى جليها
 المتوفى الجاوزه قيمة التركة لا ينقص عن قيمة الحبش وقال ابو بكر
 ومحمد يلزمه الاقل في الاحوال كلها وان طلقها قبل الدخول بغير
 لها نصف الا قد اجماعا وان تزوجها على الف لم يكن له امرأة او على
 العين ان كان له امرأة فالشرط الاول جائز كما قاله فاسد عند ابو
 حنيفة فان لم يكن له امرأة فلها نصف وان كان له امرأة فلها مهر
^{في الف}

مثلها

مثلها الا يزيد على العين ولا ينقص عن الف لكن مع هذا وطولها
 قبل الدخول فلها نصف الا قد وعندها الشيطان جميعا جائز ان
 فائرها وخبره ذلك **مولا** وان تزوجها على حيوان غير موصوف
 صحة التسمية واما الوسط منه يعني شئ جنس الحيوان دون
 بان تزوجها على حمار او فرس او بقرة اما اذا لم يسمى جنس
 الحيوان بان تزوجها على دابة لا تقع التسمية ولا مهر المتوفى **مولا**
 والزواج محقق انما اعطاء الحيوان وان شاء قيمته لان الحيوان
 لا يشبه في الزمة ثبوتاً صحيحاً بدلالة ان استهلكه لا يلزمه
 مثله وانما يلزمه قيمته ثم الوسط من العبد قيمة اربعون
 ديناراً اذا لم يسمى ابيض فان سمى ابيض فقيمته خمسون ديناراً
 ثم الجيد عند ابو حنيفة الرومى والوسط السندى والردى الهندى
 وعندها الجيد التركى والوسط الصقلابى والردى الهندى ثم عند
 ابو حنيفة الجيد قيمته خمسون والوسط اربعون الردى ثلثون
 واما عندها فالمعتبر على قدر الغلاء والرخس في البلدان قال في المصنف
 وقولها هو الصحيح **مولا** وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر

مثلها وهذا اذا ذكر الثوب ولم يزد عليه لأن الثياب اجناس
 كثيرة اما اذا سماه جنسا بان قال هو ياء او مزو ياء او دشر ياء
 صحة التسمية وتخير الزوج بين عطاؤه او عطاء قيمته وتجب القيمة
 يوم العقد في الظاهر وفي الرواية يوم التسليم **قوله** ونكاح المنعة
 ونكاح الموقت باطل وصورة نكاح المنعة ان يقول لامرأة خذي
 هذه العشرة لا تمتع بك او لا تمتعني بنفسك اياما وهو باطل بالاجماع
 وصورته الموقته ان يتزوجها بشهادة شاهدين عشرة ايام
 او شهر او قال في صحيح لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد والفرق
 بينهما انه ذكر لفظ التزوج في الوقت ولم يذكر في المنعة ثم عند
 اذا جاز النكاح الموقت فالشرط باطل ويكون مؤبدا لأن مقتضى
 النكاح التابيد وان قال تزوجك على ان اطلقك في عشرة ايام فالنكاح
 جائز لانه ابد العقد بشرط قطع التابيد بذكر الطلاق و
 النكاح المؤبد لا يبطل بالشرط فيجوز النكاح ويبطل الشرط **قوله** وتزوج
 العبد والامة بغير إذن مولاهما موقوف فان اجاز المولى جاز وان
 رده بطل ليس هذا بتمكيد لقوله ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن

مولاها

مولاها لأن المراد من الأقرب بأن باشر العقد بانفسها وهذا زور
 ما الفضول ولا يكون تكرارا وقد قالوا فمن تزوج امة الغير
 بغير إذن المولى فلم يجز المولى حققات فان كان ورثته ممن يحل
 وطوءه بطل النكاح الموقوف لان كل استباحة صحيحة طهرت
 على استباحة موقوفة فانها تبطل وان ورث الامة من لا
 يحل وطؤها مثل ان يرثها جماعة او يرثها ابنه وقد كان الميت
 وطؤها فللوارث الاجازة خلافا لفرقة لانه لم ينظر استباحة على
 موقوفة فيبقى الموقوف ظاهرا وكذا اذا التزم المولى ولكن
 باعها قبل الاجازة فالحكم فاجازة المشتري كذا كيعنه اذا
 اشترى امة بدينه وبيئها بمحمية رضاع او صهره بنية فاجاز
 نكاحها جاز عندنا وقال زفر لا يجوز وكذا اذا اشترى امة فاجاز
 جازت النكاح فانه تجوز عندنا وقال زفر لا يجوز واما العبد اذا
 تزوج بغير إذن المولى ثم مات المولى او باعه فان للوارث المشتري
 الاجازة لأن العبد لا يستباح بالملك ويظن على الاستباحة الموقوفة
 ما ينافيها **قوله** وكذا الزوج رجل امة بغير رضاها او رجل بغير رضاها

والأصل ان العقد عندنا يتوقف على الإجماع لو كان له مجزئ الجزئ
حالة العقد وان لم تكن له مجزئ حالة العقد لا يتوقف في شرط العقد يتوقف على
القبول في المجلس ولا يتوقف على ما وراء المجلس فإذا ثبت هذا فنقول إذا
قال الشهود اني قد تزوجت نفسي من فلانة وهي غايبة فبلغها فأجازت
او قالت اشهدوا اني قد تزوجت نفسي من فلان فبلغه فأجاز فأنه لا
يجوز عندهما وقال ابو يوسف تجوز بالإجماع كجموعه لو قبل عن الغائب
قائل كانه يتوقف على الإجماع قال في المصنف جرد ومار جلاله يزوجه
امرأة فزوجها الوكيل ابنته ان كانت صغيرة لا يجزئ اجماعا وان كانت
بالغة جاز عندهما وقال ابو حنيفة لا تجوز وعلم هذا اذا زوجهم من القيد
شهادته لا بولادها بنت والام وبنت الابن واما الاخت وبنت
الاخت فتجوز اتفاقا ولو ومار جلاله ان يزوجه امرأة فزوجهم من
في عقد واحد لم يلزمه واحدة منها لان لا وجه للتنفيذ بها الخالفة
ولا الى التنفيذ في احدهما لعدم الأولوية قال ابو يوسف يلزمه واحدة
وتبين بيان الزوج والعصم **الأول** وتجوز لابن نعم ان يزوجه
ابنت عمه نفسه وقال زفر لا يجوز وهذا اذا كانت صغيرة اما اذا

كانت

كانت كبيرة فلا بد من التبريدان حتى لو تزوجها من غير تبريدان فسكنت
وصحكت او فضحت بالرضا لا عندهما وقال ابو يوسف تجوز وكذا المولى
المعتق والمالك والسلطان **قوله** وان ضمن المولى للمهر صح ضمانه والمهر
الحين في مطالبته وجها **قوله** وليها اعتبارا بسائر الكفالة ويرجع المولى
إذا ادعى على الزوج ان كان بأمره **قوله** وإذا فرقا القاضي بين الزوجين
في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لهما لأن المهر لا يجزئ **قوله** العقد
والنكاح لا يجزئ بالتبني منافعة معها وكذلك بعد الخلوة يعني المهر
لا يجزئ فيه بالخلوة وكذلك لو لمسه او قبلها او جامعها في الدبر لأن الخلوة
غير صحيحة كالمخلوة للحايض وهو من قول المشايخ الخلوة الصحيحة
في النكاح الفاسد كالمخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح **قوله** فإذا
دخل بها فلها مهر مثلها لا يزداد على المسمى هذا اذا كان المسمى اما
اذا لم يكن مسمى وجب مهر المثل بالغاما ببلغ ويعتبر الجماع في القيد
حتى يصير مستوفيا للمعقود عليه كذا في النكاح **قوله** وعليها العدة
لأنه وطئ وجبت كما للمهر ويعتبر ابتداءه من وقت التقرب او
عند العزم على ترك وطئها لاسيما لو طيات هو الصحيح وقال زفر

من اخرو طيئة وطرها فان كانت حاضت ثلث حيض بعد اخرو طيئة
قبل التعريق فقد انقضت عدتها عنده واصحابنا يقولون التعريق
في العقد الفاسد مثل الطلاق في النكاح الصحيح واذا حل التعريق محذر
الطلاق اعتبر العدة منه **قوله** ويثبت نسب ولدا لان النسب يحتاج
في اثباته احيانا للولد ويعتبر ابتداء مدة الحمل من وقت العقد عندها
وقال محمد من وقت الدخول وهو الصحيح وعليه الفتوى **قوله** ومهر مثلها
يعتبر بغواترها وهاترها وبناتها ولا يعتبر بآئنها ولا طائرتها الا لم يكن
من قبيلتها لان المرأة تنسب لقبيل ابيها وتشرعهم فان كانت الام من
قبيل ابيها بان كانت بنت عم ابيها مح يعتبر مهرها ومهر ابيها القاسم للصفا
عن امرة زوجت نفسها بغير مهر وليس لها مثل في قبيلة ابيها في المهر
والجواز قال ينظر الى قبيلة اخوي مثل قبيلة ابيها فيقضي لها بمهر مثلها
من نساء تلك القبيلة **قوله** ويعتبر في مهر المثل ان يتساوى المهرتان
في السر والجوار والمهر والعقد والدين والنسب والحمل والصغر والعفة
والبكارة والتمويه والامانة ان تمتنع نفسها حتى تأخذ المهر وتمنعها ان
يسافر بها حتى تعين حقها في البذل كما تعين حقها في المهر وليس للزوج

ان يمنعها من السفر والخروج من منزل وزينة اهلها حتى يوفىها
المهر كله يعني المهر كله لا ييسر له حق الحبس للاستيفاء قبل الا
يفاء وان كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمتنع نفسها الا انما سقطت
حقها بالتأجيل كما في البيع فان البايع اذا اجل الثمن ليس له
حبس المبيع وحاصله ان المهر اذا كان حالا فلها ان تمتنع
نفسها حتى تستوفي كله ولو بقي منه درهم واحد بالاجماع
فان مكنته من نفسها قبل ذلك برضاها وراوت بعد ذلك ان تمتنع
لاجل المهر فلها ذلك عند ابي حنيفة وعندهما ليس لها ذلك والحل
وقما اذا دخل بها برضاها اما اذا كانت مكرهة او صبية او مجنونة
فلها ان تمتنع بالا اتفاقا اما اذا كان المهر مؤجلا فليس لها
ان تمتنع عندها وكذا اذا حل الاجل ليس لها ان تمتنع لان
العقد لم يوجب لها الحبس فلا يثبت لها بعد ذلك وقال ابو
يونس فلا كان المهر مؤجلا فلها ان تمتنع اذا لم يكن دخل
بها وان كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا فلها ان يدخل بها اذا
اعطاه الحال **قوله** رخصت الى امراته بشي فقالت هو هدية

وقال هو من المهر فالقول قوله إلا أن يكون ما كولا فإن القول
 فيه قولها يعني ما يكون منه مهر للأكل مثل الخبز والبطيخ
 والرطب والذنب والحلوى والشوى ما لا يفسد
 وأما الخنطة والشعر والريق والشاة المحبة فالقول قوله
 وقيل ما كان يجب عليه من الثمار والكسوة ليس إلا أن تحب
 من المهر قيل لا بل القاسم الصغار فما تقول في الخنطة فقال ليس
 الزوج أن يهرى لها امر الخرج وهذا مسألة عجيبه وهي أنه لا
 يجب على الزوج خفها وتجب عليه حفاظة ما لا تضرها منهيته عن الخرج
 دون امرها رجل تزوج امرأة على عبد بعينه نكاحا قاسدا
 ودفعه إليها فاعتقته قبل الدخول فاعتق باطلا واعتقته
 بعد الدخول فاعتق جائزا ولو تزوجها على جارية جعل على
 أن يكون ما في بطنها له فإن الجارية وما في بطنها لها لأن
 ما في بطنها كعضو من أعضائها ولو كان له على امرأة الف درهم
 حاله فتزوجها على أن يوجها على ما كان لها مهر مثلها والتأجيل
 باطل ولو تزوجها على الف درهم على أن يتركها عليه النكاح جائز

ولا مهر مثلها كما لو تزوج على أن لا مهر لها ولو تزوجها على الف
 على أن لا ينفق عليها كان لها ألف التنفقة ولو تزوجها على
 أن يهب لها الف درهم كان لها مهر مثلها سواء وهب لها
 الف درهم أو لا فإن وهب له كان له أن يرجع في الهبة وإن
 قال لها تزوجتك على درهم كان لها مهر المثل ولا يشبه هذا
 للخلع كل هذا المسألة من الفتاوى الكبرى **قوله** ويجوز
 تزوج الأمة مسلمة كانت أو كتابية وقال الشافعي لا يجوز
 الأمة الكتابية ويجوز أن يثاقا بملك المملوك ويجوز أن يتزوج
 أمة أن قدر على نكاح حرة عندنا وقال الشافعي لا يجوز إذا
 قدر على نكاح حرة **قوله** ولا يجوز أن يتزوج أمة على حرة
 وكذا لا يجوز نكاح الأمة والحرة تعز منه في قول أبي حنيفة
 لأن الحرة في حبسه ما دامت في العدة وقال أبو يوسف
 ومحمد يجوز إذا كانت معتدة من طلاق باين ويجوز نكاح
 الأمة على المكاتبية ويجوز تزوج الزميمة على المسلمة **قوله**
 ويجوز تزوج الحرة على الأمة لقوله عليه السلام لا تنكح الأمة

تزوج

على الحرية وتنكح الحرة على الأمة **قوله** والحرة ان يتزوج اربعاً من
الحرائر والأما وليس له ان يتزوج أكثر من ذلك ولا يجوز للعبد
ان يتزوج أكثر من اثنين وقال مالك يجوز لأنه عنده في النكاح
بمنزلة الحرة قال الخنيزي للعبد ان يتزوج امرأتين وتجمع بينهما
حريتين كانتا او امتين **قوله** فان طلق الحرة اربعاً طلاقاً
بائناً لا تجوز له ان يتزوج رابعة غيرها حتى تنقضي عدتها
بخطأ او ما اذا ماتت فانه تجوز ان يتزوج رابعة قال في
المنهجه رجل له اربع نسوة ففدت احدهن لم يكن له ان يتزوج
مكاتها اخرى حتى ياتي به خبر موتها او تبلغ من السن ما لا يعيش
مثلاً الى ذلك الزمان وان طلق المفقودة حتى يعلم ان عدتها قد
انقضت ولا يعلم ذلك لا بقولها او بتبليغ حد الأياس فيتزوج
ثلاثاً شرعاً ثم يتزوج **قوله** واذا تزوج الأمة مولاهم ثم اعتقت
فلها الخيار حتى كان زوجها او عبداً وخياراً في المجلس الذي يعلم
فيه بالعق و يعلم بان لها الخيار فان علمت بالعق ولم تعلم بالخيار
ثم علمت بالخيار في مجلس اخر فلها الخيار في ذلك المجلس وهو خفية

بغير

بغير طلاق وبطلان خيارها بالقيام عن المجلس خيار الخنيزي **قوله**
وكذلك المكاتبه يعني اذا تزوجها باذن مولاهم ثم اعتقت فلها
الخيار وقال زفر الخيار لا الهات العقد نفق عليها برضاها ولهذا
كان المهر لها **قوله** فان تزوجت الأمة بغير اذن مولاهم
ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار لها وكذا العبد وانما خص الأمة
بناء على ثبوت الخيار قال الخنيزي والمهر يكون للسيدة اذا
اجاز النكاح اعتقها او لم يعتقها وسواء دخل الدخول قبل
العق او بعده وان لم يخرج حتى اعتمها جاز العتق فان دخل
قبل العتق فالمرء للسيد وان كان الدخول بعد العتق فالمرء لها
قوله ومن تزوج امرأتين في عقد واحد ما لا يجزئ نكاحاً
صح نكاح التي تجزئ وبطلان نكاح الأخرى ويكون المهر كله للتي
صح نكاحها عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يقسم بينهما على
قدر مهر مثلها فما اصاب التي صح نكاحها الزهر وما اصاب
الأخرى بطل وسوى سهمي لكل واحدة مهر او جمعها **قوله** وبطل
نكاح الأخرى ولو دخل بها فلها تمام مهر مثلها بالغاماً بالغ

على قياس قول ابن حنبل وعلى قولهما من شملها لا تجاوز به حقه
 من المصحح **قوله** وإذا كان بالمرأة عيب فلا خيار لزوجها عندنا و
 عندنا ما يقع بثبوت الخیار بالعيب من الخنثى الجنون والجنون والبرص
 والرتق والقرن وإذا تزوج امرأة بشرط أنها بكر ثابته جليته
 فوجدت ثيبا عجزا عيا سودا ذات قروح لا يشق ما يلد
 عقرا نذرا ولعاب ساير فإنه لا خيار له كذا في المبسوط و
 في الفتاوى إذا وكله أن ينزحها امرأة فزوجها عيا أو
 سودا لا لعاب ساير ويشق ما يلد وعقرا نذرا جاز هذا
 حنيفة وقال أبو يوسف في هذا يجوز وكذا إذا وكلت امرأة رجلا أن
 ينزحها من خصي أو عيني أو محبوب جان عنه خلافا لما غيرنا تو
 جلت في الخصي والعين وتخير في المحبوب للحال ولو وكله أن ينزح
 امرأة فزوجها امرأة لا تكافيه جاز عند أبي حنيفة وكذا إذا زوج
 صغيرة لا تجامع جاز وإن وكله أن ينزحها امرأة فزوجها حرة
 لم تجز فإن زوجة مبرقة أو مكاتبه أو أم ولد جاز فإن زوجة
 الكلب بفتة لم تجز عند أبي حنيفة صغيرة كانت أو كبيرة وعندهما إذا

فزوجها

كان

كانت كبيرة تجوز **قوله** وإن كان بالزوج جنون أو حرام أو
 برص فلا خيار للمرأة عندنا وحنيفة وأبو يوسف قال محررا بالخيار
 دفعا للضرر غيرنا كما في الحب والعنة بخلاف جابيه لأنه يتمكن من دفع
 الضرر بالطلاق ولأنها يلحقها الضرر بالقيام مع الجنون أكثر مما
 يلحقها بالقيام مع العين فأثبت لها الخيار مع العين فهذا
 ولو كان في الخيار إبطال حق الزوج وإنما ثبت في الحب العنة لأنها
 بخلاف الوطئ وهذه العيوب غير محله به ولأن المستحق على الزوج
 تصحيح مهرها بوطئته أياها وهذا موجود **قوله** فإن كان عينا
 أجله الحاكم حولا كاملا فإن وصل إليها والأفرق الحكم بينهما أن
 طلبت المرأة ذلك هذا إذا لم يكن رتقا أما إذا كانت رتقا فلا
 خيار وحكم للخنثى المشكل حكم العين بعينه إذا كانت وجدت
 زوجها خنثى والعين هو من له صورة الإله وليس له معناه
 وهو الجماع **قوله** حولا كاملا أي سنة شمسية وفي المهرية قمرية
 وهو الصحيح فالشمسية ثلثمائة وخمسون وتكون يوما والقمرية
 أربع وخمسون يوما والسنه من حين تبت فغان والحب

عليه ما قبل الترافع وتحجب عليه ايام الحيض وشهر رمضان
 ولا تحجب عليه مريض ولا مريضها لان السه قد تخلوا عنه خلا
 الأول ثم اذا اجل سنة وترافعا بعد الى القاضي وادعت
 عليه انه لم يصل اليها وقال هو قد وطئها نظر اليها النساء
 فان قلن حتى يكبر بالقول قواها وخبرت وتجري فيه شهادة
 الواحدة العادلة والاثنان احوط واوثق ولا يمين عليها
 لان شهادتهما يعزب الاصل وهي البكارة وان قلن هي ثيب
 فالقول قولها مع يمينه فان نكل عن اليمين خبرت لتا بدعا بالكلو
 وان حلف لا تختار وان كانت ثيبا في الاصل فالقول قولها مع يمينه
 وان شكك النساء في امرها فانها تؤمر حتى تسول على الحدر فان
 فرمت به عليه فهي بكرا والا فهي ثيب وقد تمتحن ببياضة الديك
 فان ولعنها فهي ثيبه والا فهي بكرا ثم اذا ثبت انه لم يطأها اما
 باعترافه او بظهور البكارة فان القاضي يلجئ فان اختارت
 المقام معه بطل حقا ولم يكن لها خيار بعد ذلك ابراء ولا خصوصية
 في هذه النكاح لانها رطب بطلان حقها وان طلبت الفرقة

فرق

فرق القاضي بينهما وهذه الفرقة تختص بسببها بالحكم
 فلا يقع الابتغى للحاكم وهذا قول ابي حنيفة وعندنا يقع
 الفرقة بنفس اختيارها ولا يحتاج الى القضاء كخيار المعتقة وخيار
 الخيرة وابو حنيفة يقول لا تقع الفرقة ما لم تغير القاضي فرقت
 بينكما كخيار المدركة هذا التحديد لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف يقتصر عليه كخيار الخيرة لان تحيز القاضي اياها
 كتحيز الزوج **مورد** وكانت الفرقة تطليقة باينة ثم اذا فرق
 بينهما وتزوجها بعد ذلك لم يكن لها خيار وان تزوجت امرأة رجلا
 وهي تعلم انه عين فلا خيار لها وان كانت امرأة رقيقا وكان
 زوجها عين لم يوجب له الحكم لانه لاحق لها في الوطئ ولو اقامت
 امرأة العين معه بعد مضي الاجر مطاوعة والمضاجعة لم يكن
 هذا رضا لانها تفعل ذلك اختيارا لحاله فلا يدرك على الرضا فان
 قالت قد رضيت بطل خيارها لان هذا تصرح بالانكاح وان و
 طئها في دبرها في المدفوعة بذلك لانه ليس بمحل الوطئ وان و
 طئها وهي حائض سقط خيارها وان وصل الى عورتها في المدفوعة لم يعتبر

ذلك ولا يبطل الأجل لأن وطئ غير ما لا يتقر به مهر فالاختار
 به ولو أجل العين فمضت المدة وقد حن فرق القاضيين بينهما
 وكان ذلك طلاقاً لأن القاضى طلاق على امرأة المجنون من
 طريق الحكم ولو أن المجنون زوجة أبوه فلم يصل إليها لم
 يوجب لأن فرقة طلاق والمجنون لا طلاق له بخلاف الأول
 وإن كان زوج الأمة عتيقاً فاختار في ذلك إلى المولى عند
 أبي يوسف وقال بحر إلى الأمة **وهو** لها كالالمهر إذا كان غداً
 خلاها لأن خلوة الغير صحيحة تجب بها العدة **وهو** وإن كان
 مجبواً فارق بينهما في الحال ولم يوجب لأنه لا فائدة في انتظار
 ثم إذا خلاها فإلها كالالمهر وعليه العدة في قول أبي حنيفة
 وعندهما تجب نصف المهر وتجب العدة وسواء كان المجبوب
 صبيّاً أو بالغاً فإنها تخير في الحال لعدم الفائدة في الانتظار
 ولا يقع طلاق من الصبي إلا في هذه الحالة وإذا أسلمت امرأته
 بعد ما عقدوا أو أن يسلم وعند أبي يوسف لا يفرق بينهما
 حتى يدرك **وهو** والخفي يوجب كما يوجب العين لأن الوطئ

مرجومة منه وهو الذي أخرجت أنثى ويقر ذكره فهو و
 العين سواء ولو كان بعض الذكر مجبواً وبقي ما يمكن به
 الجماع فقالت المرأة إنه لا يمكن من الجماع وقال هو أنا متمكن
 منه قال بعضهم القول قوله لأن له ما يمكن به الإيلاج و
 قال بعضهم القول لها لأن الذكر إذا قطع بعضه ضعف **وهو**
 وإذا أسلمت امرأة وزوجها فافر عرض علم القاضى **الاسم**
 فإن أسلم فهي امرأته وإن أبى ففرق بينهما وكان ذلك طلاقاً
 بآية عند أبي حنيفة وهذا إذا كان في دار الإسلام وقال أبو يوسف
 ليس بطلاق وهذا إذا كان بالغاً أو أمة أو أمة أو أمة أو أمة
 فإن القاضى طهر أباه فيعرض عليه **الاسم** فإن أسلم والافرق
 بينهما وكان ذلك طلاقاً بآية عند أبي حنيفة ومحمد وإن كان
 أبوه قد مات وله أم عرض عليها كالأب فإن أسلم والافرق بينهما
 وإن كان الزوج صغيراً فعقد **الاسم** عرض عليه القاضى **الاسم** فإن
 أسلم والافرق بينهما وأما المجنون إذا أسلم في دار الحرب فأنه لا تبين
 حتى تبيّن ثباته حيث لأن **الاسم** هذا لك مرجوم من الزوج لأن

العرض عليه غير ممكن فاستبطل المطلق امراته طلاقا رجعيًا
 وإن أسلم الزوج ولحقته بحوسنة عرض عليه لا بد من العلم
 امراته وإن ابت فرق القاصي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً
 الفرقة جاءت من قبلها والمرأة ليست بأهل للطلاق بخلاف المسئلة التي
 قبلها فإن التفرقة هنا كمن جهة الرجل وهو من أهل الطلاق
فإن كان دخلاً بالمرء بعد أن أفرق بينهما بآية **فإن** وإن لم
 يكن دخلاً بالمرء إلا أن الفرقة جاءت قبلها قبل الدخول فيها
 مانعة لنفسها كما المطاوعة لا بد من زوجها قبل الدخول قال الجندی
 أباً للإسلام وردت أحد الزوجين إذا حصلت المرأة فهو مخ إجماعاً
 وإن كان من جهته فهو مخ أيضاً عند أبي يوسف في كلامه وفي قوله محمد
 كلامه طلاق وفي قوله أبو حنيفة الردة فسخ وإيا الزوج الإسلام طلاق
 وإذا لم يلم المرأة في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض
 فإذا خاضت بآنت من زوجها وإن لم تكن من ذوات الحيض فمثلثة
 أشهر ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها في ذلك أي في توقف
 وقوع الفرقة على ثلاث حيض لأن هذا الحيض تكون عدة فيستوي

فيها المدخول به وغيره كما ثم ينظر إن كانت الفرقة قبل الدخول فلا عدة
 عليها وإن كان بعد فكذا لا عدة عليها عند أبي حنيفة وعندهما تجب عليها
 ثلاث حيض **فإن** لم تقع عليها الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض **فإن** إذا
 أنه لو أسلم الزوج في موضع نكاحها ثم إذا وقعت الفرقة بمحض ثلاث
 حيض فهي فرقة بطلاق عندها وقال أبو يوسف فرقة بغير طلاق
 وإن كان الزوج هو المسلم فهي فرقة بغير طلاق **فإن** وإذا أسلم
 زوج الكتابية فمما على نكاحها لأنه يصح النكاح بينهما ابتداءً قال
 ينفى أولى **فإن** إذا خرج أحد الزوجين إلى من دار الحرب مسلماً
 وقعت البيئونة بينهما وعند الشافعي لا تقع **فإن** وإذا سبي أحدهما
 وقعت البيئونة لتباين الدارين **فإن** وإذا سبى ما لم تقع البيئونة
 لأنه لم يختلف بينهما دين ولا دار **فإن** وإذا خرجت المرأة إلى من دار
 جاز أن تنزع ولا عدة عليها عند أبي حنيفة وقاله عليها عدة
 لأن الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام ولا يبي حنيفة قوله تعالى
 وتمسكوا بعصم الكوافر وفي المنع من تزويجها تمسك بعصمته **فإن**
 فإن كانت حامل لم تنزع حتى تضع حملها وعند أبي حنيفة تجوز

النكاح واليقين بالزوج حتى تضع حملها وعند الحسم كخاف
 الحامل من الزنا لأن ماء الحزق لا حرمه له محرم الزنا في
 الأولانها حامد يولد ثابت النسب فمنع من النكاح احتياطاً **محل**
 وإذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام وقعت البينونة بينهما
 ففرقه بغير طلاق عندهما وقال محمد إن كان الردة من الزوج ففيه
 طلاق وإن كانت منها ففيه فرقه بغير طلاق وهو يعتبر بالابا
 وابويوسف موعى أصله في الأباء لأن من أصله إن أباً الزوج
 ليس بطلاق والردة كذلك أبو حنيفة فرقه بينهما ووجهه
 أن الردة منافية للنكاح والطلاق رافع فتفترز الرخصة أن
 تجعلا طلاقاً بخلاف الأبائه يفوت طلاقاً بالامعروف فيجب
 الفسخ بالبحث ولهذا يتوقف الفرقة بالاباء على القضاء ولا يتو
 قف بالردة وسواء كان ارتداد أحد الزوجين قبل الدخول أو
 بعده فإنه يوجب فسخ النكاح عندهما وقال في الملقط امرأة ارتدت
 لتفارق زوجها تقع الفرقة وتجنب على الإسلام ويعز رحمة سبعين
 سوطاً وليس لها أن تتزوج إلا بزوجها الأول قال في المصنف مجرد

العقد بمهر سري رخصت أو ابت بيع الزنا جرح على جرح النكاح
قوله فإن كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها قبلها المهر كأنه
 قد استقر بالدخول **قوله** وإن لم يدخلها قبلها النصف لأن فرقة
 حصلت منه قبل الدخول فصارت كالطلاق **قوله** وإن كانت
 هي المرتدة قبل الدخول فلا امر لها لأنها منعت بغيرها بالارتداد
 فصارت كالبايع إذا أنلف المبيع قبل القبض **قوله** وإن كانت
 ارتدت بعد دخولها جميع المهر لأنه قد استقر بالدخول ولا
 نفقة لها لأن الفرقة من قبلها **قوله** وإن ارتد أمعاً ثم أسلمها
 معاً فإنها على نكاحها قال في بطلان النكاح لأن ردة أحدهما
 منافية ففي ردتها ردة أحدهما وزيادة وأما إذا أسلم أحدهما
 بعد الارتداد دون الآخر فإن النكاح يبطل لا ضور الآخر
 على الردة وهي منافية مثلاً بتدبيرها ولو أن حريتها تزوج حرة
 ثم أسلم أحدهما في دار الحرب فالفرقة لا تقع بنفس الإسلام ما لم
 تحض المرأة ثلث حيض إن كانت ممن الحيض وثلث أشهر إن كانت
 ممن الحيض فأذا أسلم البكر في هذه المدة فإنها على النكاح والآ

فقد وقعت الفرقة عند مضي المدة ثم ان الموطأ ان كانت هي المسلم في
 كالمهاجرة لا عدة عليها عند ابي حنيفة بعد ذلك وقال عليه القدر وان
 كان المسلم هو الزوج فلا عدة عليه **قوله** لا يجوز ان يتزوج امر
 مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة لانه من حق القدر والامهال انما هو ضرورة
 التامر والنكاح يشغله عن التامر **قوله** وكذلك المرأة المرتدة لا يتزوجها مسلم
 ولا كافر ولا مرتدة لانها محبوسة التامر وخدمة الزوج يشغلها عن
 التامر **قوله** وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذا
 اذا اسلم احدهما وله ولد صغير صار مسلما باسلامه لان في ذلك
 نظر الولد والاسلم يعولوا ولا يعلم عليه وانما يتصور ان تكون
 المرأة مسلمة والزوج كافر في حال البقاء فان اسلمت هي ولم يسلم هو
 فما زوجان حتى يفرق بينهما **قوله** فالولد على دينه يعول اذا كان الولد
 الصغير من اسلم او كان الولد في دار الاسلام والولي اسلم في دار
 الحرب اما اذا كان الذي اسلم في دار الاسلام والولي في دار الحرب لا يكون
 باسلامه حتى انه يصح سببه ويكون مما لو كان الذي سباه **قوله** وان كان
 احد الابوين كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي لان فيه نوع نظر **قوله**

واذا

واذا تزوج الكافر بغير شهوة او في عدة من كافر وذلك في
 دينهم جائز ثم اسلم الاقر عليه وهذا قول ابي حنيفة وقال في
 النكاح فاسد في الوجهين **قوله** بغير شهوة وفي عدة من كافر **قوله** لا
 لهم قبل الاطام والمرا فعتا الحاكم وقال ابو يوسف ومحمد في الرجل لا
 كما قال ابو حنيفة وفي كذا كما قال زفر لان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليه
 وسرمة النكاح بغير شهوة تختلف فيه وانما قال في عدة من كافر **قوله** لا
 من الرتبة فان كانت معتدة من مسلم فانه لا يجوز النكاح وتفرج
 المائدة اذا تزوج ذمي ذمية بغير شهوة ثم اسلم فانه يقر عليه خلافا
 لزفر وان تزوج ذمي مية في عدة ذمي فانه تجوز هذا ابو حنيفة فان
 اسلم الاقر عليه وقال ابو يوسف ومحمد زفر النكاح فاسد ولا يقران
 عليه بالاسلم واما النكاح المحرم فهو فاسد الا عند ابو حنيفة لا يعرض
 عليهم الا ان يتوا فعتا اليه احدهما وقال ابو يوسف افرق بينهما
 سواء ترفعتوا اليه ام لا وقال محمد ان ارتفع احدهما فرتق والا
 فلا فلو تزوج الكافر اختين في عقد واحد او جمع بين اكثر من اربع
 نسوة فالنكاح باطل ولا يقر عليه بالاسلم عند ابي حنيفة وابو يوسف

وزفر وقال محمد اذا اسلم احدى لاختين وللخنس ربيع فان كان
 جمع بين امرأة وبناتها فهو كذلك في قواهم وقال محمد اذا دخل بها
 وان لم يدخل بها واحدة منها حوت عليه الأم وتمسك البنت لأن
 تزويج البنت لحرم الأم وان لم يدخل ونكاح الأم لا يحرم البنت
 ما لم يدخل بها واذا تزوج الخنس بواحدة من نسوة ثم استرق فغدر به
 حنيفة والبي يوسف يفرق بينهما وبينهن وعند محمد بخير في ثنتين
 وان تزوج ذمي بزمية على ان لا صدق لها وقال ابو حنيفة لا صداق
 لها كالحريق والحريية وقال ابو يوسف ومحمد ما كالمسلم والمسلم
 قال صاحب المنظومة في مقالات ابو حنيفة والمهر في نكاح اهل الذمة
 لم تقباه لم تجب في الذمة **قوله** وان تزوج المجوسى امه او بنه ثم
 اسلم افرق بينهما وكذا اذا اسلم احدهما او لم يسلم او ترافعا
 اما اذا رفع احدهما لا يفرق بينهما عند ابو حنيفة وعندهما يفرق
 بينهما ثم عند ابو حنيفة لهذا النكاح بينهما حكم الصحة ما لم يفرق بينهما
 على الصحيح وعندهما له حكم البطلان فيما بينهما وفائده وجوب
 النفقة والاكسوة وثبوت النسب والعن عند التفريق فعند ابو

حنيفة بحجة لا خلاف **قوله** وان كان الرجل امرأتان حرتان
 فعليه ان يعول بينهما في القسم بكرين كانتا وثبنتين او ^{حدهما}
 بكرى والاخرى ثيبا او كانت احدهما جديدة والاخرى قدمة و
 سواء كن مسلمات او كتابيات او احدهما مسلمة والاخرى
 كتابية فانه يبغى ان يعول بينهما في المأكول والمشروب والملبس
قوله فان كانت احدهما حرة والاخرى امه فالحرة الثلثان من
 القسم والامه الثلث والمكاتبة والمؤبرة وام الولد كمنزلة الأم
 مة لأن الرق فيهم قاييم والمريض والعجيج في اعتبار القسم سواء ثم
 التسوية المستحقة في البيوتة لا في الجماعة لأن مينا على الثلث
 ولأن الجماعة محقة فان اتركه لم تجر عليه وعماذا القسم باليد ولا
 تجتمع المرأة في غير يومها ولا يدخل باليد على التي لا قسم لها ولا بأس
 ان يدخل عليها بالنهار الحاجة ويعود ما في مرضها في ليلة غيرها
 فان تغد من مرضها فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت وان
^{يلتين} اراد ان يقسم ليلتين او ثلاثا ثلاثا فله ذلك ويسوى في القسم
 بين المراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة والمريضة والعجيج والمسلمة

والكتانية وكذا الجنب والخصى والعين في القسم بين النساء سواء
لأن وجوب العزل في الموانسة دون الجامعة وياوي بين الجديدة
والقديمة وعند الشافعي إذا كانت الجديدة بكر أفضلها سبع ليال
وإن كانت ثيبا بثلاث قلنا لو وجب التفضيل لكانت القديمة أحق
لأن الوحشة في جانبها أكثر حيث دخل عليها ما يغنيها **فصل** في
لعن في القسم في حال السفر وسافر الزوج جمن شائمن والأول كان
يفرق بينهما وسافر من خرجت قمرتها فإن سافر لأحد هجر ثم عا
من سفره فطلب البقيات إن يقيم عندهن مثل سفر لم يكن لعن
ذلك ولم تحسب عليه بأيام سفره في التي كانت معه ولكن يستقبل للعد
بينهن وقد قالوا إن الرجل إذا امتنع من القسم بضرب لأنه لا يستدرك
للقوة بالحس لأنه يفوت بمجيء الزمان ولو كان له امرأة واحدة
فطلبته أن يبيت معها وموئلتها بالصلوة والصوم ورفعته لو
قاضي فإنه يؤمر أن يبيت معها ولا يفسد الأولى في ذلك حر ولا نوقت
وفي الخدي كان أبو حنيفة لا يقو بجعلها يوما وليلة وثلاثا يا
وليالها يتفرغ للعبادة لأنه يقدر أن يتزوج عليها ثلثا آخر فليكن لها من

القسم

القسم يوما وليلة من الأربع وبهذا حكم كعب الأحبار ابن مشور
استخفى عمر بن الخطاب فأنه روى أن امرأة أتت إلى عمر ولا فقالت إن زوجي
يصوم النهار ويقوم الليل فقال عمر نعم الزوج زوجك فأعادت عليه
كلامها مرارا فقال لا ما أحسن ثنا وكذا زوجك فقال كعب ابن مشور إنها
تشكو قال كيف ذلك قال إنها تشكوه إذا صام بالنهار وقام بالليل هجرتها
ولم تنفرغ لها فتعجب عمر من ذلك وقال أقضى بينهما فحكم كعب بليلة ولزوجها
ثلاث فاستحسنه عمر ولا قضاء البصر كذلك في النهاية إلا أن أبا حنيفة
عن هذا وقال ليس هذا الشيء لأنه لو تزوج أربعاً فطلبت به بالواجب يكون
لكل واحدة بالواجب يكون لكل واحد من الأربع ليلة فلو جعلنا هذا
حقا لكل واحدة لكان لا يتفرغ لأفعاله فلم يوقت في هذا وقتا وإنما جعل
لها ليلة من الأيام بقدر ما يحسن من ذلك وإن كانت امرأة أمة فعلى قهر
حسب الأول وهو قول العلوي وجعلها ليلة من كل سبع ليال لأنه إن تزوج
ثلاث حرائر فكون لها ليلة من سبع ليال **فصل** وإذا رضى أحد الزوجات
بترك قسمها لصاحبها جاز ولا أن ترجع في ذلك لأنها سقطت حق التجب
فلم يسقط ولا أنه تبرع والأشأن لا يجبر على التبرع ولو أن واحدة منهن بدلت

ما لا الزوج يجعلها من القسم أكثر وانزل الزوج إياها لا تجعل يومها لها جنتها
 أو بدلت هي المال لصاحبها تجعل يومها لها فذلك كله لا يجوز ويرد المال
 إلى صاحبه لأنه رشوة وليس رشوة حرام وليس للرجل أن يعزل ما به عن
 زوجته الحرة الآباء ذنبا فإذا كانت أمة فأذن إلى مولاهما عندهما وقال
 أبو يوسف الوالدة وإن أراح الله عزله أمة كماله ذلك غير رضا **عنه**
كتاب الرضاع الرضاع هو في اللغة المص في الشرع عبادة عن
 الرضاع مخصوص متعلق به التحريم فقولنا مخصوص إن تكون للرضعة
 أدمية والراضع في مدة الرضاع وسواء وصل اللبن إلى جوف الطفل
 من ثدي المرأة أو مستعطا أو غيرها فإن حقق به لم يتعلق به تحريم في
 المشهور وإن اقتضى في أحده أو أحليله أو في حايضة أو أمة لم تحرم **قاله**
 قلل الرضاع وكثيره إذا حصل في مدة الرضاع متعلق به التحريم يقع بعد أن
 علم أنه وصل إلى الجوف قال في السابغ القليل مفسر بما يعلم أنه وصل إلى الجوف
هو ومدة الرضاع عند أبي حنيفة ثلثون شهرا وقال أبو يوسف في شهرين
 وقال في ثلث سنين وفي الأخيرة مدة في أوقات أدنى وسط وأقصى فالأدنى
 حوشر ونصفه الأوسط حوشر والأقصى حوشر ونصفه حتى لو نقص عن

للحولين

للحولين لا يكون سقاطا وإذا زاد على الحولين لا يكون تغديا وإن كانت
 له أمة فولدت فلها جبار على الرضاع الولد لأن لبنها ومنافعها مملوكة له
 وله إن يامر بقطامه قبل الحولين إذا لم يرضع لقطامه بخلاف زوجته
 الحرة فإنه لا يجبر على الرضاع فإن رضيت به فليس له إن يامر بقطامه
 قبل الحولين لأن له الحق الترتيبية التي تمام مدة الرضاع إلا أن تختار هي ذلك
هو فإن مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم قال عليه السلام
 لا رضاع بعد الفطام واختلف أصحابنا فممن فطم في مدة الرضاع وانقطع
 عن الرضاع في المدة على قول واحد من فروق محمد بن أبي حنيفة ابن ما
 كان من الرضاع في الثلثين شهر قبل الفطام أو بعده فهو رضاع تحريم عليه
 الفتوى ويرى الحسن بن علي بن حنيفة إذا فطم في السنتين حتى استغنى بالطعام
 فإن رضع بعد ذلك في السنين والثلثين شهر لم يكن رضاعا بعد الفطام
 وإن فطمه فأكله خلاصه لا يستغنى به عن الرضاع ثم عاد فإن رضع
 فهو رضاع تحريم وأما محمد فكان لا يعتبر بالفطام قبل الحولين **هو** ومن
 من الرضاع ما تحرم من النسب لأن أم أخيه من الرضاع فإنه يجوز له أن يتزوجها
 ولا يجوز له أن يتزوج أم أخيه من النسب لأنها تكون أمنا وموطوءة أبيه بخلاف

الرضاع والتجوزان يتزوج امرأته من الرضاع ولو تزوج امرأة
 فظلمها قبل ان يدخل بها لم تحل له ان يتزوج أمها من الرضاعة لأن العقر
 على المرأة محرم أمها من النسب وكذلك الرضاع ولا تحل له تزوج بنت
 أمه من الرضاع ان دخل بها لأن تحريم الرضاعة من النسب يتعلق بـ
 طلي الأم فكذلك الرضاعة من الرضاع **فقط** وتجوز ان يتزوج اخت ابنته من
 الرضاع ولا تجوز من النسب لأنه كما وطئ أمها حرمت عليه ولا يجوز هذا
 المعنى في الرضاع **فقط** وامرأة ابنه من الرضاع لا تجوز ان يتزوجها كما لا
 تجوز ذلك من النسب وذكر الاصحاب في النظر لاسقاط اعتبار التبني
 وبين النكاح يتعلق به التحريم وهو ان يرضع المرأة صبيته فتحرم هذه الصبيته
 على زوجها وعلى ابائيه واسنانيه ويصير الزوج الذي يرضع منه اللبن اباً للمرضعة
 وانما يتعلق التحريم بلبن العمد اذا ولدت المرأة منه اما اذا لم تلد ول
 لها اللبن فان التحريم يختص بها دون حق التحريم هذه الصبيته على
 لدها من الرجل من امه اخرى **فقط** فتحرم هذه الصبيته على زوجها ووقع
 اتفاقا وخرج عن الغالب والافلا فرق بين زوجين عن حق
 لوزن بعد المرأة فولدت منه وارضعت صبيته فلبنته تحرم عليه

هذه

هذه الصبيته وعلى اصوله وفروعها وذكر الخنزي خلافاً هذا فقال
 المرأة اذا ولدت من الرضاعة فولد لها لبن او لبن من غير ولادة فأ
 رضعت به صبياً فان الرضاع يكون منها خاصة لا من الرضاعة وكل من لم يثبت
 منه النسب لا يثبت منه الرضاع وان وطئ المرأة بشبهة فجلت منه فأر
 ضعت فهو صبيته وانما ابن الوطئ من الرضاع وعلى هذا لم يثبت له نسب
 من الرضاع وعلى هذا كل من يثبت نسباً الوطئ يثبت منه الرضاع وعلى
 لا يثبت نسباً منه لا يثبت منه الرضاع وعلى المرأة ان لا تضع كل صبي من غير
 ضرورة فان ارضعته فلتحفظ وليكثر احتياطاً لا تبسطه بطول الزمان و
 من طلق زوجته ولا لبن منه وانقضت عدتها وتزوجت بالترحم
 ارضعت صبياً عندك ان كان قبل ان تجرد من كاه فالرضاع يكون
 من الأول واجماعاً وان كانت بعد ما جلست من كاه قبل ان تلد فالرضاع
 من الأول الى ان تلد عند ارضعته فان ولدت فالتحريم كالتحريم الأول
 وقال ابو يوسف يعتبر بالغلبة فان كان سوا فهو منها وان علمت
 هذا اللبن من كاه كان منه والآخرون من الأول وقال محمد هو من جميعها
 الى ان تلد فاذا ولدت فالتحريم كالتحريم الأول وتجوز ان يتزوج اخته

من الرضاعة
 لا يثبت له نسب

من الرضاع كما يجوز من النسب وذلك مثل الأخ من الأب إذا كان له اخت
 من أمه جاز لأخيه من أبيه أن يتزوج بها لأنه ليس بينهما ما يوجب تحريمهما
قوله ولا يصيب اجتماع شدي واحد في مدة الرضاع لم يجز لأحدهما أن يتزوج
 بالأخر المراد اجتماعهما على الرضاع طال المطلقة أو قصرت تقدم رضاع أحد
 على الآخر لا الآن أمها واحدة فربما خ واخت وليس المراك اجتماعهما
 في حالة واحدة وإنما يريد إذا كان رضاعها من شدي واحد فعلى هذا
 لو تزوج صغيرة فأرضعها أمه حرمت عليه لأنها نظير أخته ولو تزوج
 صغيرتين فجاءت امرأة فأرضعها معاً واحدة بعد أخرى صار
 اختين وحرمتا عليه ولكل واحدة نصف مهر لأن الفرقه حصلت
 قبل الدخول بغير فعلها فإن كانت لم تصنع تعددت الفساد يرجع عليها
 بما غرم من المهر وإن لم تعد لم يرجع عليها بشئ وعند الشافعي يضمن
 في الوجهين فإن كن ثلث حبسان فأرضعتهن واحدة بعد واحدة
 بانت الأوليان وكانت الثالثة أمراً لأنها لما أرضعت الثانية صار
 بين اختين فوقعت الفرقه بينهما وبينهما ثم لما أرضعت الثالثة صارت
 اختاً لهما وحاً جنبياً والتحريم يتعلق بالجمع وإن أرضعت الأولى ثم

الثنيتين

اثنتين معاين جميعاً لأن الرضاع الأولي لم يتعلق به تحريم فلما أرضعت
 الأخرين معايناً اختوت في حالة واحدة ففسد نكاحهن وإن كن
 أربع حبسان فأرضعت واحدة بعد الأخرى بن جميعاً لأنها لما أرضعت الثانية
 صارت اختاً للأولى فبانتا فلما أرضعت الرابعة صارت اختاً لثالثته
 فبانتا جميعاً **قوله** ولا يجوز أن يخرج المصصة أحد من ولاد اللتي
 صغيراً لأنه إحداهن وأولادها لأنه ولد إحداهن **قوله** ولا يخرج الضبي الموضع
 باخت الزوج لأنها عمة من الرضاعة قال عليه السلام تحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب **قوله** وإذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به
 التحريم وإن غلب الماء لم يتعلق به التحريم وغلبة اللبن أن يوجد طعمه
 ولونه وريحه وأما إذا كان الغالب من الماء لم يتعلق به التحريم لأنه لم
 يقع بعد التعدي كافي الإيماء إذا حلف لا يشرب اللبن فشره بماء محملاً
 بالماء والماء غالب لم يحن وقيل للغلبة عند أبي يوسف تغير الطعم واللون
 وعند محمد أخرجه من اللحم **قوله** وإذا اختلط بالطعام لم يتعلق به
 التحريم وإن كان اللبن غالباً عند أبي حنيفة وعندهما إن كان اللبن
 غالباً يتعلق به التحريم قال في الهداية قولهما إنما إذا لم يمت النار أما إذا

طبع لا يتعلق به التحريم في قولهم جميعا وفي المستصنع انهما لم تثبت
 بالتحريم عند اذا شرب اما حاشا حوا ينبغي ان يثبت قبل اذا
 كان الطعام قليلا بحيث ان يصير اللبن مشروبا فيه فشربه منه يثبت
 التحريم **قوله** واذا اختلط بالزوا واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم
 لأن اللبن يبقى معصودا فيه اذا ذروا التفويتية على الوصول
قوله واذا اختلط بلبن اشاء وهو الغالب يتعلق به التحريم وان
 غلب لبن اشاء لم يتعلق به التحريم كما في الماء وعلى هذا اذا اختلط
 بالذهن **قوله** واذا اختلط بلبن امرأتين يتعلق التحريم بأكثرهما
 عند ابي يوسف واما اذا مساويا يتعلق به جميعا اجماعا لعدم
 الأولوية **قوله** وان حلب اللبن من المرأة بعد موتها او جرحه الصبي يتعلق
 به التحريم لأن اللبن بعد الموت ما كان عليه فعلمه لأنه في هذا الجنس وذلك
 لا يمنع التحريم ولأن اللبن لا يلحق الموت فحاله بعده كحاله قبله ولأن
 الميتة فقد فعلها وفعل المرضعة لا يعتبر بدلالة ارضاع الصبي منها وهي
 نائمة وفائدة التحريم بلبن الميتة لأنه لو ارضع بلبن صغيرة ولما روي في
 الميتة نصير ام زوجته وتصير محرمة الميتة فله ان يحرمها ويذرها وهذا خلاف

وقال محمد بن ابراهيم بن محمد بن قيس بن عمار

وطى الله

وطى الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة بالأجماع والفرق بين المقصود
 من اللبن التغذية للموت لا يمنع منه والمقصود من الوطى الذرة المعتا^{دة}
 وذلك لا يوجد في وطى الميتة **قوله** فاذا نزل البكر لسانا فارضعت به صبيانه
 التحريم لاطلاق النحر وهو قولنا وامرأتنا التي ارضعناكم ولو ان صبية
 لم تبلغ تسع سنين نزلها لبن فارضعت به صبيانه يتعلق به التحريم وانما
 به التحريم اذا حصل من بنت تسع سنين فصاعدا **قوله** واذا نزل الرجل لبن
 فارضع به صبيانه يتعلق به التحريم لأنه ليس بلبن على الحقيقة لأن اللبن
 انما يتصور منه الولادة واذا نزل الخنثى لبنه ان علم انه امرأة يتعلق
 به التحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به التحريم وان اشك ان قال النساء انه
 لا يكون على غرارته المرأة يتعلق به التحريم احتياطوا ولم يقل ذلك لم
 يتعلق به التحريم واذا اجبن لبن امرأة واطعم لصبي يتعلق به التحريم **قوله**
 واذا شرب صبيان من لبن اشاء فلا ارضاع بينهم لأن لبن اشاء لا حرمة
 له بدليلات الامومة لا تثبت به ولا اخوة بينه وبين ولدته ولأن لبن
 البهايم له حكم الطعام **قوله** واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت
 الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج لأن الكبيرة صارت اما لها فيكون جامعها

بين الام والابنت وذلك حرام **قوله** فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر
 لها لانها صارت مانعة لنفسها قبل الدخول **قوله** وللصغيرة نصف المهر
 لانه لم يحصل منها فاعل **قوله** ويرجع به على الكبيرة ان كانت تعمدت
 الفتح بان علمت بالنكاح وقصدت بالارضاء الفتح وقال محمد يرجع
 عليها تعمدا ولا والصحيح الا وهو وهو قول ابو حنيفة وابو يوسف
 والقول قولها لانها لم تعمد مع ميمنها وتفسير التعمد هو ان ترصعها
 حاجة بان كانت شبعانة وان تعلم بقيام النكاح وان تعلم ان ارضا
 مفرا اما اذا فاتت شي من هذا لم تكن متعمدة وان ارصعها على
 ظن انها جارية فبان انها شبعانة لا تكون متعمدة ولو كان له امر اثنان
 صغيرة ومجنونة فارصعت المجنونة الصغيرة حرمتا عليه فان كان
 لم يدخل بالمجنونة فلها نصف المهر وللصغيرة النصف ولا يرجع به على
 المجنونة لان فعلها لا يوصف بالجناية وكذا اذا اجازت الصغيرة الى الكبيرة
 العاقلة وهي نائمة فاخذت من ثديها وجعلته في فمها وارصعتها
 من غير علمها بانها منه ولكل واحدة منهما نصف المهر ولا يرجع به على احد
 ولو ان رجلا اخذ لبن الكبيرة فاجر به الصغيرة بان يتلمسه ولكل واحدة

منها

منها نصف الصداق فان تعدل الرجل الفتح اغرم نصف الصداق لكل
 واحدة منها كذا في الوقعات **قوله** وان لم يتعد فلا شيء عليه وان علمت
 ان الصغيرة امراته معناه اذا قصدت دفع الجوع عنها خوف الهلاك
 عليها لان الارضاء فرض عليها اذا خافت هلاكها وان علمت بالنكاح ولم
 تعلم بالفتح لم تكن متعمدة ولا بلبنها فان **قوله** ولا يقدر في الرضا شهادتان
 انما منفردات من غير ان يكون معهن رجلا لانه مما يطالع عليه الرجل
 لان ذال الرجل للحرم ينظر الى الشراء وهو مقبول الشهادة في ذلك
 وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ان كانوا عدولا فاذا
 شهدوا بذلك فرق بينهما فان كان قبل الدخول فلا مهر لهما وان كان
 بعد الدخول فلها الاقل من المتزوج ومن مهر المثل وليس له ان يعد نفقة
 ولا سكنى قال في الاكرخي روى ان عتبة بن ملحثة قال تزوجت ام علي بن
 ابوها ب فجات سورا فقالت التي ارصعتكما قال فذكرت ذلك لسور
 فصرعه ففجأت سورا فاعرض ثم ذكرت له فاعرض حتى قال في الثالثة او الرابعة
 فدعاها اذا روى فارقها فقلت يا رسول الله انها سودا فقال البيضا
 وقد قيل انها اخضت وانما من النبي صلى الله عليه وسلم على طريق التنزه الا ترى

انه اعراض عنه والا وثانيا ولو وجب التفريق لما اعرض عنه
 امر بالتفريق في اوله سواء لم يفسد دل على ان اراد به التنزيه
 ولا قوله فارقا ليدل على بقاء النكاح **كتاب الطلاق** هو في
 اللغة عبارة عن ازالة القيد وهو ما خوله من الاطلاق بقوله العرب
 اطلقت ابلي واسرى وطلقت امرأتك مما سواهما وانما الفرق بين اللفظين
 لاختلاف المعنيين فخطو في المرأة طلاق وفي غيره اطلاق كما فرقوا
 بين حصان وحصان فقالوا المرأة حصان وللفرس حصان و
 هو سواء في اللفظ مختلف في المعنى وهو في الشرع عبارة عن الموضع
 لحل عقد النكاح ويقال عبارة عن بقاء الحق في البضع ولهذا يجوز
 تعليقه بالشرط والطلاق عندهم لا ينزل الملك وانما يحصل زوال
 الملك عقبه اذا كان طلاقا قبل الدخول او بينا وان كان رجعا
 وقوعه انقضاء العدة اي لم ينزل الملك الا بعد انقضاء العدة **قال** هو
 الطلاق على ثلثة اوجه يعنى انه حسن وحسن ويدعى هذا اختياري
 صاحب الهداية وفي الكرخي على صريين طلاق سنة وطلاق بدعة
 اما تقيييم الشيخ على ثلثة اوجه فيجتمعا انه اراد طلاق سنة وطلاق

بدعة وطلاق خارجا عنها وهو طلاق غير المرحون بها و
 طلاق الصغيرة والائيسة ولجتما ايضا انه اراد طلاق صريح و
 طلاق كناية وطلاق في معنى الصريح وليس بصريح والكناية و
 هو ثلث الفاظ يقع بها الرجعي ولا يقع بها الا واحدة وهو
 قوله اعتدى واستبرأ رجك وانت واحدة **قوله** واحسن الطلاق
 ان يطلق امراته تطليقه واحدة فيظهر لجماعها فيه ويتركها
 حتى ينقض عدتها فان قيد قوله احسن ينبغي في الطلاق ما هو
 حسن وهذا احسن منه قيد هو كذلك لان الطلاق ثلثا في ثلثة
 اطرار لان جماعها فيه حسن وهذا طلاق السنة وهذا احسن
قوله وطلاق السنة ان يطلق على خولها ثلثا في ثلثة اطرار
 وهو ان يطلقها تطليقه في طهر لان جماعها فيه ثم اذا حاضت
 وطهرت طلقها اخرى ثم اذا طهرت وطلقها اخرى فقد وقع عليه
 ثلث تطليقات ومضى من عدتها حيثما كان فاذا حاضت اخرى
 انقضت عدتها وان كانت من ذوات الاشهر طلقها واحدة
 على ما ذكرنا فاذا مضى شهر اطلقها اخرى فاذا مضى شهر اطلقها

فقد وقع عليه ثلث ومضى من عدته شهران فإذا مضى شهرها
أخر انقضت عدتها وإن كانت حاملا فكذا عندهما يطلقها ثلثا
للسنة ويفصل بين كل تطلقين بشهر وقال محمد بن زفر الحامل
الطلاق السنة الأمرة **وقول** وطلاق البدرعة أن يطلقها ثلثا بكلمة
واحدة أو ثلثا في طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت
منه وكان عاصيا لأن الأصل في الطلاق الحنفية من قطع النكاح
الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والدينية حفظ النفس
من الزنا وحفظ المرأة عنه أيضا وتكون تكثر الموحدين وتحقيق
مباة تسير المسلمين وإما امر الدينونة فقوام المعيشة لأن المرأة
تعمد داخل البيت والرجل يخرج البيت فينتظم أمرها فإن كان
كذلك كان فيه من الخطر وإنما لا يبيح الحاجة إلى الخلاص من حالة النكاح وقد
تحصل بتفريق الطلاق على الأظهر وإنما كان عاصيا لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لما أنكر على ابن عمر الطلاق في الخيبر قال ابن عمر أبيت يا رسول الله
لو طلقت ثلثا قال إذا عصيت ربك وبانت منك وعباداتك
الصامت طلق بعض أبا ناس امراته الغاف ذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم

بانت

بانت منه ثلث ومعهينة وتسعيه سبعة وتسعين فيما لا يملك
وكان عمر بن الخطاب لا يؤبر رجل طلق امراته ثلثا إلا أوجعه ضربا وكذا
إيقاع الثنتين في الطهر الواحد بدعة وكذا الطلاق في حالة الحيض
مكروه لما فيه من تطويل العدة على المرأة وكذا النفاس أيضا
واختلفت الرواية في الواحدة البائنة قال في الأصل أنه إخطاء
السنة لأنه لا حاجة إلى إثبات صفة زائدة في الخلاص وهي البينة
وفي الزيادة لا يكره الحاجة إلى الخلاص الناجم **وقول** والطلاق في
السنة من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في العدد
يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها لأن الطلاق الثلاث في
كلمة واحدة وإنما منع منه خوفا من الندم أن يبدوا له فيستدرك
العقد عليها ثانيا وهذا المعنى موجود في غير المدخول بها وتعالى أن
السنة في العدد هما حسن الطلاق وهو أن يطلقها واحدة لا غير
وسمية الواحدة عدداً مجازاً لأنه أصل العدد فإذا كانت غير مدخولة
فقد وجدت السنة في طلاقها من غير التفات إلى أمر آخر وإن كانت مدخولة
فلا بد من النظر إلى الوقت فإن كان يصلح للإيقاع كان سنياً وإن

لم يصلح كان بدعيًا قوله تستوي المدخولة وغيرها حتى لو قال
لها قبل المدخولة أنت طالق ثلثا السنة يقع واحدة ساعة تكلم
فإن تزوجها وقعت واحدة أخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة
ساعة تزوجها أخرى وقال أبو يوسف لا يقع أخرى حتى يمضي شهر
من الأولى كذا في الدخيرة **قوله** والسنة في الوقت يشبه في المدخول بها
خاصة وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه أو حاملًا قد ثبتان
حماها لأنه إذا طلقها في حال الحيض طول عليها العدة وإن طلقها في طهر
قد جاعلها فيه لم يؤمن أن يكون قد علققت من ذلك الجماع فيندم على
طلاقها وهذا لا يتصور إلا في المدخولة وأما غير المدخولة فلا تثبت
فيها السنة في الوقت حتى لا يكون إلا بكنة طلاقها وهو جابطه لأنه عرق
عليها **قوله** وغير المدخولة يطلقها في حال الطهر والحيض وقال زفر
لا يطلقها في حال الحيض **قوله** وإن كانت المرأة للحيض من صغر
أو كبر وإن طلقها السنة طلق أو واحدة متأنًا لأن المنافع من
طلاق الحيض تطويع العدة وخوف الجبر وهذا معدوم في الآية و
الصغيرة وقال زفر لا يطلقها حتى يمضي شهر بعد ما جاعلها فإن أراد

أن يخلص لها طلاق السنة بالعدو طلقها واحدة متى شاء ثم يتركها
حتى يمضي شهر ثم يطلقها أخرى ثم يتركها شهر ثم يطلقها أخرى **قوله**
وتجاوز أن يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان يعني إلى
الحيض من صغر وكبر وقال زفر يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر
وطلاقها فيما إذا كانت صغيرة لا يبرح من الحيض والمبدا أما إذا
كانت يبرح من هذا ذلك فالأفضل أن يفصل بين وطئها وطلاقها
بشهر **قوله** وطلاق الحامل يجوز عقوب الجماع لأنه لا يؤدى
إلى اشتباه العدة **قوله** وطلاق السنة ثلثا يفصل بين كل تطلقين
بشهر عندهما وقال محمد وزفر لا يطلقها السنة الواحدة لأن
الأصدة في الطلاق الخطر وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول
العدو وهي الأثر والحيض والشهر في حق الحامل ليس من فصولها
وهما يقاسانها على الآية والصغيرة **قوله** وإن طلق امرأته في
حال الحيض وقع الطلاق ويستحب أن يراجعها **قوله** لا ينجب **قوله**
قوله بعض المشايخ والأصح أنه واجب عملاً بالحقيقة الأمر وهو
قوله عليه السلام لعرض من أهلك فليراجعها وكان قد طلقها وهي

حايض فان قيل الامر انما هو اثبت الوجوب على امر ان يامر
 ابنه بالمراجعة فكيف يثبت وجوب المراجعة بقوله فلتا
 وفعل النايب لفعل المنوب عنه فصار كأن النبي صلى الله عليه وسلم هو
 الذي امر بالمراجعة فثبت الوجوب قال المجتهد والمخالف في حالة
 الحيض مكره وفي رواية الزيادات وفي المستفتى لا بأس به في
 حالة الحيض اذا رأى منهن ما يكره **قوله** فان طهرت وحاضت
 طهرت فان شاء طهرها وان شاء اسكها وهذا قولهما وقال ابو
 حنيفة ونزفرا اذا راجعها بالقول بعد ما طهرها في الحيض جاز ان
 يطهرها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة وعلى هذا الخلاف وان طهرها
 في طهر لا جماع فيه ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول وان اراد ان
 يطهرها اخرى السنة في ذلك الطهر فله ذلك عند ابو حنيفة وزفر
 وقال ابو يوسف ليس له ذلك قوله محمد مضطرب ذكر في الطحاوي
 انه مع ابي حنيفة وذكر ابو الليث انه مع ابن مسعود وكذلك الا
 خلاف اذا راجعها بالنس او بالقبلة او بالنظر الى فرجها وان راجعها
 بالجماع ليس له ذلك **قوله** و يقع طلاق كل زوج اذا كان بالقول

عاقلا سواه كان طائعا او مكرها محررا او عبدا هاتان الا اذا كان او
 جازا لقوله عليه السلام كل الطلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون
قوله ولا يقع طلاق الصبي والمجنون لأنها ليس لها قول صحيح وكذا
 المعتز لا يقع طلاقه ايضا وهو من كان مختلط الكلام بعض
 كلامه مثل كلام العقل وبعضه مثل كلام المجانين وهذا اذا
 كان في حالة الغيبة اما اذا في حالة الافاقة فالصحيح انه واقع
 وكذا النائم لا يقع طلاقه لأنه عدم الاختيار وكذا المغمى عليه ومن
 شرب البنيخ ولو جرى على سائر النائم طلاق الا عرق به ولو لم يبق
 وقال اجزت ذلك الطلاق او اوقعته لا يقع لانه اعاد الصبي ^{الغير}
 معتبر **قوله** واذا تزوج العبد وقع طلاقه لانه قول صحيح اذا لم
 يؤثر في استقاطق مولا ولا حق المولى في هذا النكاح **قوله** ولا
 يقع طلاق مولا على امراته لقوله عليه السلام الطلاق بيد من ملك النكاح
 ولان الخلع حصل للعبد فكان رفعه اليه **قوله** والطلاق على ضربين صريح
 وكناية الصريح مما ظهر المراد به ظهورا بينا مثل انت طالق وانت حرة
 ومنه سمي صراحة على سائر الابنية والكناية ما استقر المراد

قوله فالصريح انت طالق ومطلقة وقد طلقتك فهذا يقع به
 الطلاق الرجعي لأن هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في
 غيره ولا يقع إلا واحدة وقال الشافعي يقع ما نوى **قوله** ولا يفتقر
 إلى نية يعني الصريح لغلبة المتعار وكذا إذا نوى الإناث لا يصح لأنه
 نوى تخيضا ما علقه الشرع بأنقضاء العدة فيرجع عليه وقصده وإن
 نوى الطلاق عن وثاق لم يصدق في القضاء لأنه خلاف الظاهر
 ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لأنه سمله وإن صرح به فقال
 انت طالق من وثاق لم يقع شيء في القضاء لأن نوى به الطلاق عن
 العذر لم يصدق قضاء ولا ديانة وهو أبوج حنيفة يدين فيما بينه وبين
 الله ولو قال انت مطلقة بتكسين الطاء والتخفيف لا يكون طلاقا
 إلا بالنية ولو طلقها طلقة رجعية ثم قال حلفت يا بينا أو ثلاثا صار
 كذلك عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يصير يا بينا ولا يصير ثلاثا وقال
 محمد وزفر لا يصير يا بينا ولا ثلاثا ولو قال يا كوني طالق أو طلق قال
 محمد وإياه واقعا وكذا إذا قال الأمانة كوني حرة أو اعنتي **قوله** وانت
 الطالق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا فإن لم يكن له نية

فهي واحدة رجعية وإن نوى اثنين فهي واحدة رجعية أيضا
 وإن كان نوى ثلاثا فهي ثلاث وكذا إذا قال انت طالق يقع به الطلاق
 أيضا ولا يحتاج فيه إلى نية ويكون رجعيا وتصح نية الثلاث فيه
 لأن المصدر تخمّل العموم فيه والكثرة لأنه اسم جنس ولا يصح
 نية التثنية فيه خلافا لفرقه وهو يقولون التثنية بعض
 الثلاث فلما صحّت نية الثلاث صحّت نية بعضها ولو نقول نية
 الثلاث إنما صحّت لكونها جنسا حتى لو كانت امرأة أمة تصح نية
 التثنية باعتبار الجنسية أما الشتان في حق الحرة عدد واللفظ
 لا يعمد للعدد ولو قال انت طلاقا طلاقا وقال اردت بقولي
 طالق واحدة ويقول الطلاق آخرى صدق لأن كل واحد منهما
 صلحته للإيقاع فكأنه قال انت طالق وطالق فيقع رجعيا
 إذا كانت مدخولا بها **قوله** وإن نوى اثنين لم يقع إلا واحدة
 هذا إذا كانت حرة أما إذا كانت أمة يقع شتان وتحرم أو يكون
 قد تغرم على الحرة واحدة فيقع اثنان إذا نواها بيع مع الأولى
 ولو قال انت طالق طالقا والائنة له وقعت واحدة لأن المصدر

يفيد معنى الكثرة وعن أبي خيفة لا يقع إلا واحدة ولو قال يا
مطلقه بالتشديد وقع عليها الثلاث لأنه وصفها بذلك فإن نوى
ثلاثا كان ثلاثا ولو قال أنت طالق لا يقع إلا بالنية لا في حال
مراعاة الطلاق ولو قال يا طالة بكسر اللام وقع الطلاق وإن نوى
ولو قال أنت طالق أو أنت طالق أو أنت طالق أو قال عيت
الأقصر صدق وبأنه وكذا إذا قل قد طلقك أو قال أنت طالق قد
طلقك أو قال أنت طالق فقال له رجل ما قلت قال أنت قد
طلقتها أو قال قلت هي طالق فهي واحدة في القضا ولو قال المرد
خوب بها أنت طالق أو أنت طالق أو أنت قال أبو يوسف يقع وا
حدة وقال محمد ثنتان **قوله** والضرب كالكنايات لا يقع بها
الطلاق إلا بنية أو دلالة حال لأنها تحتمل الطلاق وغيرها فلا بد
من النية أو الدلالة **قوله** وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها
الطلاق الرجعي ولا يقع بها إلا واحدة وهو قوله اعتدي واستنكر
رجك وانت واحدة أما قوله اعتدي فلأنه تحتمل الاعتداء من النكاح
والاعتداء بنعم الله فاحتاج إلى النية **قوله** يستوي رجك لغير أني

مطل
لو قال أنت طالق
وقال عيت أو قد

أريد
قد طلقك تحتمل أني أريد طلاقا لا نية طلاق **قوله** أنت وا
حدة تحتمل أن يكون نعتا لمصدر محروا أي تطليقة واحدة
وتحتمل أنت واحدة في قومك ولا معتبرا بعراب الواحدة
عند عامة المشايخ وهو الصحيح أي الأصح لأن الأعوام لا يميزون
بين وجود الألف والياء أو قال بعضهم إن نصب الواحدة يقع نوى أو
لم ينوى أن رفع لا يقع شيء وإن نوى وإن سكتها ففيه الكلام
والصحيح أن الحارسوي يحمله لا يقع إلا بالنية **قوله** وبقية الكناية
إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بآية الكنايات كلها بولس
الثلثة التي ذكرناها وقال الشافعي **قوله** وإن نوى ثلاثا كان
ثلاثا لأن البيونة تنوع إلى غلبة وخفيفة فتارة تكون البيونة
واحدة وتارة تكون بالثلاث فيقع ما نوى منها **قوله** وإن نوى
أشياء كانت واحدة ولا تصح نية اثنين عندنا وقال في رفع
أشياء لئلا ان البيونة لا تخفى العدد لا ترى أنك لا تقووانت
بابس فلا يصح أن يقع بالنية ما لا يضمنه الكلام وليس كذلك إذا أراد
أكثر لأنها لا تقع من حيث العدد لكنها نوح بيونة ولهذا إذا قال

لزوجه الامهات بائنه ينوي كاشنين وقعتها لأنها البينونة العليا
 في حقها كالثلاث في الحرة **قوله** وهذا مثل قوله انت يا بن وبته وبنته
 وحرام وجعلك على غار بك والحق يا هلك وخيلته وبرية الى اخرها
 لهذه اللفاظ تحتمل الطلاق وغيره فلا بد من النية فقوله انت
 باين تحتمل البينونة من النكاح وتحتمل من الدين وقوله وبته
 البت هو القطع فيحتمل القطع من النكاح وعن المروقة والخير
 بتله بمنزلة بنته **قوله** حرام تحتمل الطلاق واليمين وجعلك على غار
 بك فتحتمل لانك قد بنت من وتحتمل لانك قد بنت من وتحتمل لانك
 لا تطيعني والحق يا هلك تحتمل اني طلقك وتحتمل الزيادة
 هلكا وخيلته تحتمل من النكاح ومن الخير ومن الشغل وبرية تحتمل
 من النكاح ومن الدين **قوله** وجعلك سوا قبلوا ولم
 يقبلوا تحتمل وجعلك لهم لانك قد بنت من وتحتمل هبة العين عن
 ابن حنبل فا قال وجعلك اهلك او لا سك او لا امك او لا زوج **قوله**
 طلاق اذا نوى لانها تترد بالطلاق على هلاها الا ان كان بعد
 وان قال وجعلك لا خيك او خالك او فلان الاجنبى لم يكن طلاقا لأنها

لا تترد بالطلاق على هلاها **قوله** وسرحتك وفارقك هما كنايةتان
 عندنا لانها يستعملان في الطلاق وغيره يقال سرحت ابله وفارقت
 صديقى فقوله سرحتك تحتمل بالطلاق وتحتمل في جوابي وفارقتك
 تحتمل الطلاق وتحتمل بغيره **قوله** وانت حرة يغير المحرم
 تحتمل كونه حرة **قوله** وتقتني تحتمل ستر العورة ومثله والبتى
 رجلك **قوله** واغزى تحتمل لانك لا تطيعني ومثله اغزى بالعين
 المهمة والزنا المعجمة ومثله وغزى واغزى ومنه قوله تعالى وما
 يعزب عن ربك من مثقال ذرة والعزب البعد الذائب **قوله** واستغنى
 الأزواج تحتمل اني طلقك وتحتمل ايعادها منه ومن الكناية ايضا
 اخر جواد هوى وقومى وترجى وانطلق واستغنى والناكح بينه
 وبينك وبسيدر عليك لانكاح الى عليك فان اراد الطلاق كان
 طلاقا والا فلا ولو قال انا بريد من نكاحك وقع الطلاق وانواه
 وان قال انا بريد من طلاقك لا يقع شيء لان البراءة من الشيء تركه
 وامراض عنه والمعروض عن النكاح لا يكون مطلقا كذا في الوقعة
 ولو قال جدى طلاقك فقالت قد اخذته طلقك ولو قال لا طلاقك الله

لو قال أمتة اعتقك الله وقع الطلاق والعتاق بنوي ولم ينوي
 ولو قال جميع نساء الدنيا طوالق تطلق امرأته ولا يصرف في القضا
 انه لم ينو وان قال عبيداهل الدنيا احرار قال ابو يوسف لا يعتق
 عبده وقال محمد يعتق ولو قال اولا دادم كلهم احرار لا يعتق عبده
 اجماعا كذا في الوقعات ولو قال است لي بامرأة او ما انت لي بامرأة
 كانت طلاقا عند ابي حنيفة وكذا ما اناب زوجك او سيدها لك
 امرأة فقال لا فإنه ان نوي لطلاق كان طلاقا عند ابي حنيفة و
 قال ابو يوسف ومحمد لا يكون شيء من ذلك طلاقا بنوي ولم ينو
 لأن نفي الزوجية كذب فلا يقع به شيء لقوله لم اتزوجك و
 قد اتفقوا جميعا على انه لو قال والله ما انت لي بامرأة اولست
 والله لي بامرأة انه لا يقع به شيء وان نوي لأن اليمين على النفي تنافي
 والماضي وهو كاذب فيه فلا يقع شيء ولأنه لما أكر النفي باليمين
 صار ذلك اخبارا لا ايقاعا لأن اليمين لا يؤكد بها إلا الخبر والخبر
 لا يقع به الطلاق الاثر لأنه لو قال كنت طلقتك أمس بذلك لم يقع
 شيء إذا لم يكن طلقها أمس كذا في شرحه ولو قال لا حاجت لي فبك

ينوي

ينوي الطلاق ولو قال افلجني او فسخ النكاح بيني وبينك بنوي
 الطلاق كان طلاقا **قوله** فان لم يكن له مقابلة لم يقع بهد الا
 لفاظ طلاقا الا ان يكونا في مذكره الطلاق وهو ان تطالبه
 بالطلاق او تطالبه بطلاق غيره **قوله** فيقع به الطلاق في القضاء
 ولا يقع فيما بينه وبين الله الا ان ينوي له اما اذا كانا في مذكره
 الطلاق فإنه يقع بكل لفظة تدل على الفرقه لقوله انت حرام وامرك
 بيدك واختاري واعتدي وانت خيلة وبرت وبابن لأن هذه
 الألفاظ لما خرجت جوابا لسؤالها الطلاق كان ذلك طلاقا في
 الظاهر وانما لم يقع فيما بينه وبين الله لأنه تخميد ان يكون جوابا
 لها وتخميد ان يكون ابتداء فلا يقع الا بالنية **قوله** وان لم يكون في
 مذكره الطلاق وكان في عصب وخصوصه وقع الطلاق بكل لفظة
 لا يقصرها السبب والشيء مثل اعتدي واختاري امرك بيدك لأن
 هذه الألفاظ لا تصح السبب بل تخميد المفرقة وحال الغصب حال فرفه
 فالظاهر من كلام المرفقة في اصدار الكنايات ثلثة اق كنايات
 ومرولات ومقبوضات والكنايات انت حرام وبابن ونية ونية

وخفية وسرية واعتدى واستبهرى حركه فان تكلم بهذا في مذاكرة
 المطلاق وقال لم ارد به الطلاق لم يصدق وان تكلم بها في حال الرضا
 ان نوى بها الطلاق وقع والا فلا ويصدق انه لم ينوى الطلاق
 وان تكلم بها في حالة الغضب صدق في خمسة الفاظ انه يريد بها
 الطلاق وهما انت حرام وبابن وبنته وبنته وبنته وخفية وسرية لأن
 هذه تصلح للشيئة لتحتمل بابن من الذين وبنته من المروءة و
 خفية من الخيرة وسرية من اللام وحرام للمعا معك والحال
 الشيئة فالظاهر انه اريد بالطلاق المدلولات اذ
 هي وقومى واسترى وتغنى واخرجى والحقى باهلا وجداك
 على غاركى والانكاح بينى وبينك واشباه ذلك ان نوى بها الطلاق
 كان باينا وان نوى ثلاثا فثلث وان لم ينوى لا يكون طلاقا
 سواء كان في حالة الرضا او الغضب لم يقع او في مذاكرة الطلاق
 والتفويض اترك بيدك اختارى ففي حالة الغضب لا يصدق
 في التفويضات ولا في الكنايات الرجعية يعني لا تصدق في
 التفويضات اذا قالت بحبيته له اخترت نفسي او طلفت نفسي

في قولها اخترت يقع طلاقه باينة وفي قولها طلفت نفسي واحدة
 رجعية **قوله** واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والاشارة
 كان باينا لأن الطلاق يقع بمجرد اللفظ فاذا وصفه بزيادة
 افادة معنى ليس في لفظه **قوله** مثلان يقول انت طالق باين او
 طالق اشتر الطلاق او فحش الطلاق او طلاق الشيطان او طلاق
 البردة او كالجبر او ملا البيت وكذا اخبر الطلاق وانت طالق
 البنته واذا قال انت طالق اقبل الطلاق نوى ثلاثا فهي ثلث وان
 نوى واحدة فهي واحدة رجعية عند ابي يوسف قال محمد باينة
 وفي الهداية اذا قال انت طالق اشتر الطلاق او كالف او ملا البيت
 فهي واحدة باينة الا ان ينوى ثلاثا فتكون ثلاثا لذكر المصدر
 وفي شرحه اذا قال كالف او نوى ثلاثا فثلث وان نوى واحدة فهي
 واحدة باينه وان لم يكن له نية فواحدة باينة عندهما وقال
 محمد هو ثلث كأنه عدد فبراج به التثنية في العدد كما اذا قال كعدد
 الف قال محمد فان نوى واحدة باينة فيما بينه وبين كذا ولا ادينه
 في القضاء وان قال واحدة كالف فهي واحدة باينة اجماعا ولا يكون

ثلاثا وان نوى لأن الواحدة التمهيد للثلاث وان قال انت طالق
 كعدد الألفا ومثل عدد الألفا وعدد ثلاث او مثل عدد ثلاث فهي
 ثلاث وان نوى غير ذلك قال المجتهد اذا قال انت طالق مشر الجبر
 او مشر عظم الجبر او من ذلك الكوز او من الألبا وكالفاء مشر الف
 كان باينا في ظاهر الرواية بالاجماع والأصل عند ابو حنيفة من
 شبه الطلاق بشئ يقع باينا بأي شئ يشبهه صغيرا كان او
 كبيرا سواء ذكر العظم او لا وعند ابو يوسف اذا ذكر العظم كان
 باينا والا فلا سواء كان المشبه به صغيرا كبيرا وان لم يذكر العظم
 يكون رجعا وعند زفران كان المشبه به يوصف بالثقة او
 او العظم كان باينا والا فهو رجعي ومحمد قيس مع ابو حنيفة
 وقيس مع ابو يوسف يمانية اذا قال انت طالق مشر عظم راس
 الابرة كان باينا عند ابو حنيفة وابو يوسف قال زفر هو رجعي
 وان قال مشر راس الابرة او مشر جهة الخرد لم يبين عبد الله
 حنيفة ورجعي عند ابو يوسف وزفر وان قال مشر الجبر كان باينا
 عند ابو حنيفة وزفر وقال ابو يوسف رجعي وان قال مشر عظم الجبر

كان باينا اجماعا فان نوى بهذه الألفاظ كلها ثلاثا كان ثلاثا
 بالاجماع وان قال انت طالق مشر عدد كذا او اشار الى شئ ليس له
 عدد كما اذا قال انت طالق عدد الشمس او عدد القمر فهي واحدة
 باينة عند ابو حنيفة ورجعية عند ابو يوسف ولو قال كالجوهر
 فواحدة عند محمد لان معناه كالجوهر ضياءه الا ان نوى العدد
 فيكون ثلاثا وان قال انت طالق عدد التراب فهي واحدة عند
 ابو يوسف وثلاث عند محمد وان قال عدد الرمد فهي ثلاث لجمعا
 وان قال انت طالق لا قليلا ولا كثيرا يقع ثلثا هو المختار لأن القليل
 واحدة والكثير ثلثة فاذا قال لولا لا قليلا فقصده الثلث ثم لا
 يعلم **وهو** ولا كثيرا بعد ذلك لان قال لا كثيرا ولا قليلا يقع واحدة
 على هذا القياس كذا في الوقعات وان قال انت طالق مرارا يطلق
 ثلاثا ان كانت مدخولا بها كذا في النهاية وان قال انت طالق عدد
 ما في هذا الخوض من التمسك ليس فيه التمسك يقع واحدة وان قال
 لها انت طالق تطليقة شريفة او قوية او عريضة او طويلة فهي
 واحدة باينة وعن ابو يوسف رجعية لأن هذا الوصف لا يليق

بها فيلغو وإن قال أنت طالق مني ها هنا إلى الشام أو إلى بلد كذا وكذا
 كان رجعا عندنا وعند زفر طلقه بآيئة وإن قال طلعا سله
 أو جملها أو عدله أو خسنه ففي ظاهر الرواية يقع الحال سواء كان
 خيضا أو طهرا ولا يكون السنة وعن أبي يوسف السنة وتقع في
 وقت السنة وإن قال أنت طالق السنة أو للعدة أو طلاق الدين
 أو طلاق الله أو طلاق السنة أو أحسن الطلاق وأعدله أو خيرا
 أو طلاق الحق أو على السنة فهذا كله للسنة إن صادف وقت
 السنة يقع ولا فيستظر الوقت السنة يعني أنه يقع إذا كانت
 المرأة طاهرة من غير جماع أو حاملا قد استبان حملها وقال أنت
 طالق على أني بالخيار طلق ولا خيار له وإن قال أنت طالق على
 سنة طلق عند مضي السنة عند أبي حنيفة ومحمود وقال زفر طلق
 في الحال كذا في النيابيع ولو قال أنت طالق مالا تجوز عليك
 من الطلاق طلق واحدة وقوله مالا تجوز عليك باطل وإن
 قال أنت طالق على أنه لا رجعة لي عليك يلغوا ويملك الرجعة
 وقيل يقع واحدة وقيل يقع واحدة ثانية وإن نوى الثلاث

فثلاث وإن قال أنت طالق فقبله بعد ما سكت كم فقال
 ثلاث فخذ أبي حنيفة وأبي يوسف يقع ثلاث ولو قال أنت
 طالق هكذا وأشار بالأصابع أو السبأ والوسطى وهي ثلثة
 لأن الإشارة بالأصابع يفيد العلم بالعدد فأن نوى المضمومين
 لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله وإن قال أنت
 طالق هكذا وأشار بواحدة فهي واحدة وإن أشار بشتين
 فهما اثنتان والأشارة تقع بالمشورة وقيل إذا أشار بظهور
 فالمضمومة يعني إذا جهر بظاهر الكف للمرأة وبطن الأصابع
 إلى نفسه فالمعبر في الإشارة بعد ما قبضه من الأصابع دون
 ما أرسله ولو قالت له طلق وطلقني فقال قد طلقك فهي ثلاث
 نوى ولم ينوي لها أمرة وهذا يصلح جوابا وإن قالت طلقني
 طلقني بغيره أو فقال طلقك إن بوي واحدة فواحدة وإن
 نوى ثلثا فثلاث وإن قالت طلقني ثلثا فقال أنت طالق أو فأنت
 طالق فهي واحدة وإن قال قد طلقك فهي ثلاث كذا في الواقع
فصل وإذا أضاف الطلاق إلى حلتها أو إلى ما يغريه فله وجه وقع

الطلاق مثل ان يقول انت طالق او فبكتك طالق او عتقتك طالق
 او روحك طالق او جزك طالق او فرحك طالق او وجهك طالق
 لأن كل واحد من هذه الأشياء يعبر به عن الجمله ولهذا يعتد بالبيع
 بالاضافه اليها مثل ان يقول بعثك رقيه فلان او هذه الجارية
 او حدة او وجهها فلذا في الطلاق وكذا اذا قال نفكك طالق
 او بذك وكذا الدم في رواية اذا قال ذك طالق في رواية
 الصحاح منها يقع لأن الدم يعبر به عن الجمله تبارك وتعالى
 واذا قال الرأس منك طالق والوجه منك طالق ووضع يده على
 رأسها او وجهها وقال هذا العضو طالق لا يقع الطلاق لأنه لم يصف
 اليها وكذا العتاق مثل الطلاق **وقال** وكذا ان طلق جراتا معا
 مثل ان يقول نصفك طالق او ثلثك او ربعك او سدسك او عتقك
 وان قال انت نصف طالق طلقت كما اذا قال نصفك طالق **وقال**
 قال يدك طالق او رجلك طالق لا يقع الطلاق وكذا اذا قال ثديك طالق
 وقال فرجك طالق يقع وكذا اللسان والاذن والاساق والفخذ
 على هذه الخلاف فان قيل اليد بمنزلة الرأس يعبر به عن الجميع قال عليه السلام

على اليد ما اخذت حتى تنزق قبلا ربا باليد صاحبه او عندنا اذا
 قال الزوج ارحمت باليد صاحبه ما طلقت ولأنه يجوز ان يكون اليد
 هنا كمنه الكثر مقرونا بالخذلان الاخذ باليد يكون ولا يكون كذلك
 مقرونا بالطلاق وجه قال زفرانه جزء مستمع به بعقد النكاح
 فيكون محله للطلاق ثم يسير الى الكرخ في الجزء والشايع بخلاف
 ما اذا اضيف اليه النكاح فأنه لا يجوز اجماعا لأن التعدي ممتنع اذا
 لم يحرره في سائر الأجزاء يغلب الخلاف في هذا الجزء وفي الطلاق الأمر على
 العكس ولنا انه اضاف الطلاق الى غير محله فبلغوا كما اذا اضاف الى
 ريقها او فمها وهذا لأن محله الطلاق وما يكون فيه القيد لأن الطلاق
 يعني على رفع القيد ولا يقيد في اليد يعني بطريق الأصل حتى لا يصح
 النكاح اليها اجماعا وانما ملكت بمالك النكاح بتعالي اضافة ومعناه
 انه لا يصح اضافة النكاح الى اليد والرجل بخلاف الجزء التابع لانه محله
 النكاح عندنا حتى تضع اضافة اليه فكذا عندنا ما يكون محله الطلاق
 وفي التاويل اذا اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان الصحيحة
 منها انه لا يصح وان قال يدك طالق او لسانك طالق وكذا في الماوكنة لا يعتق

لأنه لا يعتبر به عن جميع البدن واختلفو في الظاهر والباطن والأ
 ظاهر أنه لا يقع لأنه لا يعتبر به عن جميع البدن وإن قال شريك
 طالق أو طفر ك أو ريقك أو دمك أو عرقك لم تطلق بالإجماع
 لأنه لا يصح إضافة النكاح إليه **قوله** وإن طلقها نصف طليقة أو ثلث
 طليقة كانت طليقة واحدة لأن الطلاق لا يجري وعلى هذا
 إذا قال أنت طالق طليقة ورعا أو طليقة ونصف طليقة استبين
 وإن قال طليقة ونصف لم يقع إلا واحد لأنه أضاف النصف إلى
 الموقوعة وقد وقع حملها فلم يقع تأكيدها وهذا قول بعضهم
 والمختار أنه يقع ثنتان وإن قال أنت طالق نصف طليقة نسى
 طليقة طلق واحدة وإن أثبت الواو طلق ثلثا لأن العطف
 غير المعطوف عليه ولو كان له أربع نسوة فقال بينكن طليقة
 طلق كل واحدة بطليقة كاملة وكذا إذا وقع بينهن اثنين
 أو ثلث أو أربعة وقع على كل واحدة طليقة فإن نوى أن يكون
 كل طليقة بينهما جميعا وقع عليهن ثلث لأنه مشد على نفسه وإن قال
 بينكن طليقة طلق كل واحدة اثنين وكذا إلى الثمان وإن

قال

قال بينكن تسع تطليقات وقع على كل واحدة ثلث وإن قال
 لأمرأة أنت طالق ثلثة أضاف تطليقتين طلق ثلثا لأن
 النصف من طليقة تطليقة فإذا قال ثلث أضاف كل ثلثا وإن
 قال ثلاث أضاف طليقة يقع ثنتان لأنها طليقة ونصف فتكامل
 وقد يقع ثلث لأن نصف طليقة تكامل في نفسها وإن قال
 نصف طليقة وثلث طليقة ورعا طليقة يقع ثلاث لأنه أضاف كل جزء
 إلى طليقة نكرة والنكرة إذا عدت نكرة كان كما عين الأول وإن
 قال نصف طليقة وثلثها وسدسها وقع واحد لأنها أضاف كل جزء
 إلى طليقة معرفة بالكناية والمعروفة إذا عدت كانت كما هو الأول
قوله وطلاق المكر والكران واقع أما المكر فطلاقه
 واقع عندنا وقال الشافعي لا يقع والخلاف فيما إذا كسر على لفظ ^{الطلاق}
 أما إذا كسر على أقربه فأقربه لا يقع إجماعا لأنه لم يقصد به إيقاع
 الطلاق بل قصد الإقرار والإقرار تحت الصدوق والذب وقيام
 التيف على راسه يدل على أنه كاذب والرائل بالطلاق يقع طلاقه
 لقوله عليه السلام ثلث جدهن جبروهن من جد النكاح والطلاق ^{العناق}

السكران هو اذا سكر من الخمر والنبيذ اما اذا سكر من البنيخ و
الدواء لا يقع كالمعنى عليه وفي شاهان هذا اذا لم يعلم انه بنيخ اما اذا
علم يقع وفي المحيط السكر من البنيخ حرام وطلاقه واقع وان اراد السكر ان
لا ينسب امراته منه لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وان
اكره عاشر سكره او شره للضرورة فسكره طاهر وامتنع قال في الدرر
يقع وفي النزدي لا يقع وهو الصحيح وفي النبايع الطلاق من السكران
واقع سواء شرب الخمر طوعا او كرها او مضطرا **مسألة** عشرة اشياء
تصح مع الاكراه النكاح والطلاق والعقود والرجوع والايلاء والنفقة
فيه والظهار واليمين فيه والنذر والعفو عن القصاص وامام السكران
جميع تصرفاته نافذة لانه لا ينفك عنه ماله ومعهضة فلا يعتبر زاوله مكلف
بدلالة انه يلزمه الحد بالقدر والعفو بالقدر ولانه مخاطب بالشريع
قال الشيخ لا تعبر بالصلابة وانتم سكارى واختار اللخمي والطحاوي
ان طلاق السكران لا يقع لانه لا يدرك العقل قلنا لا لانه سكره معصية فحجر
باعتبار جزوله وقد قالوا ان الطلاق يقع من الالبس ولو لم يقصده
مشارا فيريد ان يقول امراته المتفق فسبق لانه فقال انت طالق طلقت

وكذا العا

وكذا العتاق في الصحيح وروى هشام عن محمد انه اذا اراد ان يقول
لجعله استقر فقال انت حر لا يعتق نخله والطلاق والصحيح ان يقع
فيها **قوله** ويقع الطلاق اذا قال يوتيت به الطلاق يعني المكره و
السكران لان الاكراه والسكر لا يوتيان في الطلاق فاذا اخرج منه
كان قاصدا لذلك فقد كسر وقوعه وهذا اختيار الكرخي والطحاوي
ويحتمل ان الشيخ ترجح قولهما عنده فاذا افاق السكران اقر على
نفسه بوى الطلاق صدق عند الكرخي والطحاوي ويقع الطلاق
بحج بالاجماع وقال عامة اصحابنا ان صريح الطلاق من السكران من الخمر
والنبيذ يقع الطلاق من غيرنية فعلى هذا القول يحتمل ان يكون
قوله ويقع الطلاق اذا قال يوتيت به الطلاق وقع سهوا من
الكاتب وفي بعض النسخ ويقع الطلاق بالكتابة اذا قال يوتيت
الطلاق وهو الصواب لان الكتابات هي التي تقتصر اليه وفي
بعض النسخ ويقع الطلاق بالكتاب فاذا كان هذا فالمراد به اذا
كتب طلاق امراته كتابا مبينا على لوح او على حائط او رمل او ورق
او حجر او غير ذلك هو متبين ان بوى الطلاق وقع وان لم ينو لا يقع

وقيل المتبين كالصرح وأما إذا كان لا يتبين بأن كتب في القهوي
 أو على الماء أو على الحديد أو على صخرة صماء لا يقع بؤى ولم ينوي يا
 الإجماع ولما إذا كان على وجه الكتابة والرسالة والمطاب مثل أن
 يكتب يا فلانة إذا أتاك كتابي هذا فأنت طالق فأنت طالق
 صورة الكتاب غيرها ولا يصرف بوصوله إن لم ينو الطلاق **قوله**
 ويقع طلاق الآخرس بالأشارة وهذا على وجهين إن كانت
 الشارة يعرف بها الكلام وقع وإن كانت لا يعرف بها الكلام لا يقع
 لأننا سبعا بقائه نكاحه وشككنا في واده فلا ينزل بالشك
 ثم طلاقه المفهوم بالأشارة إذا كان دون الثلث فهو رجي
قوله وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح وقع عقيب النكاح مثل أن يقول
 لأجنبية إن تزوجتك فأنت طالق أو لك امرأة إن تزوجها ففهي
 طالق فإنه إذا تزوجها ففهي طالق فإنه إذا تزوجها طلق
 عندنا ثم إذا طلق وجب لها نصف المهر وإذا دخل بها وجب لها
 مهر مثلها ولا يجب الحدر ثم إذا تزوجها مرة أخرى لا تطلق لأن لا توجب
 التكرار وأما الحرف فأنها تكرر الأسماء ولا تكرر الأفعال حتى لو تزوج

امراة

امراة أخرى طلق قال الإمام ظن الذين انما يقع الطلاق في قوله
 إن تزوجتك فأنت طالق إذا كان وقت التعليق وهي غير مطقة
 بالثلاث فمزوجها ما إذا طلقها بثلاث ثم قال لا إن تزوجتك فأنت
 طالق ثم تزوجها بعد زوج آخر لم تطلق قال في المنتقار جد قال إن
 تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا وكما حلت حرمت فتزوجها فبانت
 منه بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج فأنه تجوز فإن عني بقوله كلما
 حرمت الطلاق فليس شيء وإن لم يرد به طلاق فهو عيب **قوله**
 وإذا أضاف الطلاق إلى شرط وقع عقيب الشرط مثل أن يقول إن
 دخلت الدار فأنت طالق هذا بالاتفاق لأن الملك قائم في الحال
 للظاهر بقاؤه الربقاء وقت الشرط ولأنه إذا علقه بالشرط صار
 عند وجوه الشرط كالمكلم بالطلاق في ذلك الوقت فإذا وجد
 الشرط والمرأة في ملكه وقع الطلاق كأنه قال لها في ذلك الوقت
 أنت طالق وإن كانت خرجت من ملكه بعد هذا القول ثم وجد
 الشرط وهي في غير ملكه لم تطلق وأجبت اليمين لما بينا أنه يصير
 عند وجوه الشرط كالمكلم بالطلاق ولو قال لا وقد خرجت من

من ملكه انت طالق لم تطلق حاصله اذا قال ايا ان دخلت الدار
 فانت طالق فأبانه ثم أبانه وانقضت عدتها ودخلت الدار فخلت
 اليمين لوجوه الشرط ولم يقع عليها طلاق لأن المعلق عند وجوه
 الشرط كالمكلم بالجواب في ذلك الوقت من طريق بحكمه فان قبل ليس
 اذا قال الصحيح لأمرته اذا دخلت الدار فانت طالق ثم حين قد
 خلت فانها تطلق وان كان لو ابتداه لم يقع قلنا انما اعتبرنا الوقوع
 حكما والمجنون يقع طلاقه من طريق بحكم الاتري ان العيين اذا اجر
 قضت المدة وقرجن فاذا القاض يفرق بينهما ويكون ذلك طلاقا
 في الصحيح ولو قال المجنون لأمرته ان دخلت الدار فانت طالق
 فدخلت وهو صحيح لم تطلق لما قلنا ولو قال ذلك الصحيح قد
 وهو مجنون طلقت **قوله** ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون
 الخالف مالكا او يضيفه الى ملك وان قال الأجنبية ان دخلت الدار
 فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق لأنه لم يقع
 الطلاق في نكاح ولا اضافة الى النكاح **قوله** والفاظ الشرط ان واذا
 واذا ما وكل وكلها ومتى ومما وانما قالوا والفاظ الشرط ولم تغير

وحروف

وحروف الشرط لأن بعضها أسماء وبعضها حروف والأسماء مشد
 كل واذا ولهذا يدخلها التنوين فيقال كل واذا والتنوين علامة
 الأسماء وكذا قلنا قالوا والفاظ الشرط الحروف والأسماء وانما بدلان
 لانها ظرف للشرط ليس فيها معنى الوقت وما وراءها ملحق بها واذا تصح
 الشرط والوقت فيجاز ايهما تارة وتجزأ تارة ومتى اسم للوقت
 المبرم ونرم في باب المحازات مشران لكن مع قيام الوقت وكل لا
 حاطة على سبيل الأفراح وهي اتعم الأسماء لانها تلائم بانها اذا وصلت
 بما اوجبت عموم الأفعال وانما جعلت هذه شروطا لأن الأفعال تليها
 والشرط انما جعل شرط للفعل ولهذا قالوا ان كلمة كل ليست شرطا
 على الحقيقة لأن الذي يليها الأسماء دون الفعل الا انما جعلت في معنى
 الشرط لأن الأفعال المذكورة بعدة تغور على الأسماء التي وقعت
 عليها كل فيكون ذلك الفعل بمعنى الشرط مثل كل عبد اشتريته فهو
 حر وكل هذه الشروط اذا وجدت فخلت اليمين اي انتهت لانها
 غير مقتضية للعموم والتكرار فيوجد الفعل مرة يتم الشرط و
 لا بقاء لليمين بدونه **قوله** الا في كل ما فان الطلاق يتكرر بتكرار

الشرط حتى يقع ثلث تطليقات كالماتنقضي تعمم اللفظ قال
 كذا كذا انقضت جلودهم بدلناهم جلودا غيرا وكما ان
 ان تخزن جوامعها اعيدوا فيها فكرة النسخ والردة للخروج
 وذلك افعال **وهو** فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع شيء
 او فان تزوجها بعد زوج اخر وتكرر الشرط لم يقع شيء عندها
 وقال في تطلق لنا ان الملك قد انقضى والتطليق الذي يتلوا
 في ذلك لم يكن في ملكه حالة اليمين ولا شيء غيرها والا كانت مضاة
 الى ملكه فلم يقع شيء واعلم ان كلما ادخلت على نفسك
 بان قال كلما تزوجت امرأة فصح طالق بجنث بكلامه وان
 كان بعد زوج لانت انعقادا باعتبار ما يملك عليها من الطلاق
 بالتزوج وذكرك غير محصور به انما اذا قال كلما تزوجت فانت
 طالق ثلثا طلقت كلما تزوجها ابدا لانها تكرر الفعد وقرا
 الطلاق التزويج فانت وجرى الشرط وقوع الطلاق لا يشبه ذلك
وهو كلما دخلت الدار وكما كلمت فلانا فان الطلاق يتكرر عليها
 مادامت في ملكه في ذلك النكاح فاذا زال طلاق ذلك الملك لم

ينصرف

ينصرف التكرار الى غير ذلك في شرحه **وهو** وزوال الملك بعد
 اليمين لا يبطلها صورته ان يقول لا اذا دخلت الدار فانت طالق
 فطلقتها وانقضت عدتها ثم تزوجها ودخلت الدار طلقت لان اليمين
 ان عقدت وهي في ملكه واخلت وهي في ملكه وهذا معنى قوله فان
 وجد الشرط في ملكه اخلت اليمين ووقع الطلاق فان كانت
 دخلت الدار بعد انقضاء عدتها ثم تزوجها ودخلت الدار لم
 تطلق ولان اليمين اخلت وهي في غير ملكه وهذا معنى قوله فان
 وجد وهي في غير ملكه اخلت اليمين ولم يقع شيء وكان شيخنا
 موفق الدين رحمه الله يقول في معنى قوله وزوال الملك بعد اليمين
 لا يبطلها يعني زوال الملكية لازوال المحل حتى لو طلقها ثلثا بعد التعليق
 وتزوجها بعد زوج اخر ودخلت الدار لا يقع شيء لانه اذا وجد
 الشرط في ملكه اخلت اليمين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط
 والمحل قابلا وان وجد في غير الملك اخلت اليمين لوجود الشرط
 ولم يقع شيء لانعدام الملكية وان قال لامرأة ان دخلت الدار
 فانت طالق ثلثا فطلقتها ثلثين وتزوجها غير ثم عادت اليه

ودخلت الدار مطلقا ثلاثا عندها وقال محمد تطلق ما بقوه هو
قوله فيروا صله ان اثنتا تهرم ما دون اثنتا عندها فتعوم
بالثلاث اليه وعند محمد وزفر لا يهرم فيعوم كما بقي وان قال لها ان
دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم طلقتها ثلاثا فترجع غيرهم ثم
رجعت اليه ودخلت الدار ثم يقع شيء كذا في الهداية وان
قالت طالق ان دخلت الدار يقع ان طلقت في الحال لأن
ان المفتوحة ليس بشرط لانها تتناول الماضي فكلما قال انت طالق
لأنك دخلت الدار وكذا اذا قال ان دخلت الدار يقع في الحال
ايضا لأنه يفيد الماضي وحروف الشرط ما وقع على التقدير ولو
قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقت في الحال في القضاء فان
قال ردت انها طالق بالرجوع دين فيما بينه وبين كذا وان
قالت انت طالق وان دخلت الدار طلقت في الحال في القضاء وفيما
بينه وبين كذا لأن معناه انت طالق ودخلت الدار ولم تدخل
وان قال انت طالق الساعة وان دخلت الدار كانت طالق
واحدة وان دخلت الدار اخرى وان قال انت طالق لو دخلت

الدار

الدار لم تطلق هي بمنزلة قوله ان دخلت الدار لأنه
جعل طلاقها معلقا بدخول الدار ولو وجد ولم يوجد
وكذا اذا قال انت طالق لو ادخلت الدار لم يطلق ايضا
وكذا اذا قال انت طالق لا دخلت الدار لم يقع شيء حتى
تدخل وان قال انت طالق ان دخلت الدار طلقت
قوله فان وجد الشرط وهي ماله اخلت اليمين ووقع
الطلاق لأنه وجد الشرط والمحل قابله للجزء فينزل الجزاء
ولا يبقى اليمين **قوله** وان وجد في غير ماله اخلت اليمين
لوجود الشرط ولم يقع شيء لانعدام المحلية مثل ان يقول
ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقتها قبل دخول الدار
فدخلت بعد الطلاق وانقضت العدة ثم استأنف العقد
عليها ويدخل لا يقع شيء لا خلال اليمين **قوله** واذا
في وجوه الشرط فالقوة قول الزوج الآن تقيم المرأة
البينة لأن الأصل بقاء النكاح وهي تدعو عليه زواله
بالحنث في شرط يجوز ان يطالع عليه غير ما ولا يتغير قولها

الآبينية **قوله** فإن كان الشرط لا يعلم إلا من جهتها فإ
 لقول قولها في حق نفسها مثل أن يقول لها إن حضت فأ
 نت طالق فقالت قد حضت طلقت لأنها أئمنه في حق
 نفسها إذا لم يعلم ذلك إلا من جهتها قال في الأخيرة إنما
 يقبل قولها في الحيض إذا أخبرت وشرط وقوع الطلاق
 باقأما إذا أخبرت بعد فوائدها لا يقبل حتى لو قالت **حضت**
 وظهرت لا يقبل وإذا قال ادحضت حيضته فانت
 طالق فقالت حضت يقبل قولها ما لم ترحيضة غيرها
 أي أخرى لأن شرط الطلاق وجوه الظاهر فيقبل قولها
 ما يقع الظاهر حتى لو قالت حضت وظهرت ثم الآن أنا
 حايض أو ظهرت منها أي من الثانية لا يقبل **قوله** وإذا
 قال إن حضت فانت طالق وفلان فقالت حضت طلقت
 ولم تطلق فلان لأنها شاهدت في حق ضربتها وهي متهمة
 فلا يقبل قولها في حق ضربتها وهذا إذا كذبها فأنه يقع
 عليها خاصة أما إذا صدقها وقع عليها جميعا وهذا

أيضا

أيضا إذا لم يعلم وجوه الحيض منها أما إذا علم طلقت فلان
 أيضا وعلم هذا كله لا يعلم إلا من جهتها مثل قولها إن كنت تحبني
 أو تبغضيني فانت طالق فالقول قولها لأن المحبة والبغض
 لا يعلم إلا من جهتها وكذا إذا قال إن كنت تحبني إن يعزبك الله
 بالنار وإن كنت تبغضيني الجنة فانت طالق فقالت أنا أحب
 إن يعزبني الله بالنار أو ابغض الجنة فالقول قولها وتقع
 الطلاق عليها وللجواب في هذا على المجلس أنه علق الطلاق ^{بلفظها}
 فوقف على المجلس كأنه قال لها إن قالت أنا أحب إن يعزبني
 الله بالنار أو ابغض الجنة وإن قال إن كنت تحبني إن يعزبك
 الله بالنار فانت طالق وعبدك حرز فقالت أنا أحب ذكر أو
 قال إن كنت تحبني فانت طالق وهذه معك فقالت أنا أحب
 طلقت ولم يعق العبد ولم تطلق صاحبها وإن قال إذا ولدت
 فانت طالق فقالت قد ولدت لم تطلق ما لم يصدقها أو شهده
 بولادتها رجلان أو رجل وامرأتان عند أبي حنيفة وعندهما
 يقع الطلاق إذا شهدت القابلة وإن قال لها إن دخلت الدار

فانت طالق وان كلمت فلانا فانت طالق فقالت دخلت
او كلمت لم تطلق ما لم يصدر قرا او يشهد رجلان او رجلا
مراتان بالاتفاق وان قال لامرأته ان حضمتا فانتما طالق
فقلت جميعا حضمتا ان صدق ما طلقنا جميعا وان كذبها
لم تطلقا وان صدق واحدة وكذب الاخرى طلقت المكذوبة
لا المصدوقة لوجود كمال الشرط في المكذوبة لان الامين اذا علق
بشرطين لم تخش بوجوه احدهما وهذا قدر علق الطلاق بغيرها
جميعا فاذا قالنا حضمتا فكل واحدة محبوبة عن نفسها شاهر
على غيرها وهو مصدقة على نفسها مكذوبة في حق غيرها فاذا
صدق احدهما او وجد الشرط في حق المكذوبة وهو اختيارنا
عن نفسها من خاصة بقدر قول صاحبنا بخبرها فلها طلاق
واما المصدوقة فوجد فيها احد الشرطين وهو اختيارنا عن نفسها
ولم يوجد الشرط الاخر من جهة صاحبها لانه كذبها وهي
غير مصدقة في حق غيرها فلها طلاق **وقد** فاذا حضت فانت
طالق فترات الدم لم تطلق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه

لا يكون

لا يكون حيضا **وقوله** فاذا تمت ثلثة ايام حكمتا بالطلاق
من حين حاضت وفايدته ان الطلاق بالخلع كونه مطلقه ولو
كانت غير مدخولة بها فتزوجت حين رأت الدم صح التزوج **وقوله**
واذا قال لها ان حضمت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تظهر
من حيضتها الا ان الحيضة بالهاهر الكاملة منها وكالا بانها
يراها وذلك بالظهور ثم اذا كانت ايامها دون العشرة لم تحكم بظهورها
بالانقطاع ما لم تغسل او يمضي عليها وقت صلا كامله لجواز ان يعا
ودما الدم في المدة فتكون حايضا وان كانت ايامها عشرة وقع
عليها الطلاق بمضيها وان لم تغسل **وقوله** حتى تظهر من حيضتها
فايدته ان الطلاق سني ولو علق عتق عبده بذلك في الثلث
كان حكمه حكم العبد وان خالعه اصح الخلع كونه من جهة وان
كانت غير مدخولة بها فتزوجت حين رأت الدم لم يصح النكاح
وان قال ان حضمت نصف حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تحيض
وتظهر وكذا اذا قال ثلث حيضة او سدس حيضة واذا قال
ان حضمت نصف حيضة فانت طالق وان حضمت نصفها الاخر

فأنت طالق لا يقع شيء ما لم تحض وتظهر فأذا حاضت وطهرت
وقع طلقان وإن قال لها أنت طالق في حيضتك فحين ما لا
الدم تطلق بشرط أن يسمي ثلاثا وإن قال في حيضتك أو مع
حيضتك فما لم تحض وتظهر لا تطلق ولا تعتد بذلك للحيض من
العدة ولو قال لها وهي حائض إذا حضت فأنت طالق أو قال
لها وهو مريض إذا مرضت فأنت طالق فهذا على حيض مستقر
ومرض مستقر فإذا قال عني ما تحدثت من هذا الحيض وما يزيد
من هذا المرض فهو كما نوى لأن الحيض ذو أجر فيحدث حالا
في الإكراه المرض فأذا نوى جبراً أحاداً من ذلك صدق وكذا
صاحب الرعا إذا قال إن رجعت فأنت طالق فهو على هذا
وكذا إذا قال للجبلي إذا جملت فهو على جمل مستقر إلا أنه إذا
نوى الجمل الذي هو فيه لا تخف لأنه ليس له اجزاء مستعدة
وإنما هو بمعنى واحد وإن قال أنت طالق إذا صمت يوماً ^{طلعت}
حين تغيب الشمس من اليوم الذي تصوم فيه خلافاً ما إذا
قال إذا صمت فأنت طالق إذا أصبح صائماً لأنه لم يقدر على

مستقبل

وقد

وقد وجد الصوم بركته وشرطه ومن قال لأمرأة إذا أولدت
غلاماً فأنت طالق واحدة وإذا أولدت جارية فأنت طالق
لثنتين فولدت غلاماً وجارية ولا يدرى أيتهما ولد عبد
لزمه في القضاء واحدة وفي التنزيل ثبوتان وإن نقضت
العدة لأنها أولدت الغلام أو لا وقعت الواحدة وتنقض عدتها
بوضع الجارية ثم لا يقع أخرى لأنه حال انقضاء العدة وإن
لوت الجارية أو لا وقعت طلقان وإنقضت عدتها بوضع
الغلام ثم لا يقع شيء آخر لأنه حال انقضاء العدة فإذا جازت رفع
واحدة وفي حال ثبوتان فلا يقع الثانية بالشك والأوليان
ياخذ بالثنتين تنزهاً واحتياطاً والعدة منقضية بيقين
وإن قال إذا أولدت ولداً فأنت طالق فولدت ولداً مطلقاً
وكذا إذا قال لأمة إذا أولدت ولداً فأنت حرة فهو كذلك لأن
الموجود مولوداً فيكون ولداً حقيقة ويعتبر ولداً في الشرع حتى
تنقض به العدة والدم بعده نفاس وإتمام ولدته تحقق
الشرط وهو ولادة الولد **وقد** وطلاق الأمة تطلقان حرّاً

كان عبدا وطلاقة ثلث حركات رجلا او عبدا او احدا في
 هذه الطلاق والعدة عندنا معتبران بالنساء وقال الشافعي
 الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وتفسيره حرة تحت عبدا لاقها
 ثلث عندنا وعند ثنتين واجمعوا ان عدتها ثلث حيض امين
 تحت حر طلاقها ثلثا عندنا وعند ثلث واجمعوا ان عدتها ثلث
 واما اذا كانت الامه تحت عبدا فطلاقها ثلثان وعدتها حيضا
 بالاجماع واجمعوا ان عدد المنكوحه معتبرا بالرجال فان كان الرجل
 حرا يملك اربع عمن الخراير والاماء وان كان عبدا يملك اثنتين حريين
 كانتا اولامتين **قوله** وطلاق امراته قبل الدخول ثلثا وقيل عليها
 لان قوله انت طالق ثلثا كلمة واحدة لانه لا يقدر ان يتكلم بها الا
 على هذا الوجه لان قوله ثلثا تفسير وصفه وليس بهذا ايقاع وكذا
 انت طالق باين لان الصفة والموصوف كلام واحد ولذا كانت
 طالق ثنتين **قوله** فان فرق الطلاق باني بالاولى ولا عدة عليها
 صادفها الثانية وهي اجنبية فلان لم يقع وسواء كرر لفظ الطلاق
 بحرف عطف او بغيره وعطف فانه يقع الاول دون الثاني اذا لم يدر

على الكلام شرطاً وهذا مشرق قوله انت طالق طالق او طالق فطالق
 او طالق ثم طالق او انت طالق انت طالق لانت كل واحد من هذا
 ايقاع على حدة فيقع الاول في الحال **قوله** واذا قال لها انت طالق
 واحدة واحدة وقعت عليها واحدة لانها باني بالاولى وان
 ماتت قبل قوله واحدة لم يقع عليها شيء لانه قرن الوصف بالعدو
 وكان الواقع هو العدو فاذا ماتت قبل ذكر العدو فانت المحر
 قبل الايقاع فيطر وكذا اذا قال انت طالق ثنتين او ثلثا كذا في هذا
قوله وان قال واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة
 بعد واحدة والا صرنا الملفوظ به او لا ان كان موقعا او وقعت
 واحدة وان كان الملفوظ به او لا موقعا اخر وقعت ثنتان
 هذا قوله انت طالق واحدة قبل واحدة الملفوظ به او لا موقع
 او لا فيقع الاولى وتصادفها الثانية وهي اجنبية وكذا واحدة بعد
 واحدة الملفوظ به او لا فيقع الاولى لا غير لانه اوقع واحدة واخر
 بعد اخرى وقدرت به **قوله** وان قال واحدة قبلها واحدة
 وقعت ثنتان لان الملفوظ به او لا موقع اخر فوقعنا مع الالة

اوقع الواحدة واخبر ان قبلها واحدة **قوله** وان قال واحدة
 بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة او
 معها واحدة لان مع للمقارنة وكأنه قريتها فوقعنا وفي المذهب
 بها يقع ثنتان في الوجوه كلها القيام المحلية بعد وقوع الأولى
 وان قال غير المذهب بان انت طالق واحدة وعشرين او واحدة
 وثلاثين طلقت ثلثا لأن هذه للمهلة لا بعزها إلا هكذا فهي جملة
 واحدة كقولها احدى عشرة طلقة وقال زفر يطلاق واحدة لأن العشرين
 معطوفة على الواحدة فيصير كأنه قال انت طالق واحدة و
 ثنتان فأثرها تطلق واحدة كذا هذا وعلى هذا الخلاف اذا قال
 اثنين وعشرين او اثنين وثلاثين وان قال انت طالق احدى
 عشرة او اثني عشرة طلقت ثلثا اجماعا لأنه كلام واحد غير معطوف
 وان قال واحدة وعشرا وقعت واحدة اجماعا لأنه كان يمكن ان
 يتكلم بها غير هذا اللفظ وان قال واحدة وبضفا وقعت ثنتان
 في قولهم لأنها جملة واحدة لا يمكن ان يتكلم بها إلا على هذا الوجه وان
 قال بضمها واحدة وقعت ثنتان عند ابو يوسف وعند محمد واحدة

وهو

وهو الصحيح كذا في الكرخي **قوله** وان قال لها ان دخلت الدار
 فأنت طالق واحدة وواحدة فدخلت الدار وطلقت واحدة
 عند ابو حنيفة يبرئ به قدم الشرط وعندهما يقع ثنتان ولها
 اذا اخرج الشرط يقع ثنتان اجماعا ثم اذا قدم الشرط وكثر
 ثلثا طلقت واحدة عنده وعندهما يقع ثلث وان اخرج الشرط
 وكثر اثلث طلقت ثلثا اجماعا وان كانت من خولة طلقت
 ثلثا في الوجهين وكذلك اختلاف فيمن قال لغير المذهب انت
 طالق ثم طالق ان دخلت الدار فأثرها تطلق واحدة في الحال و
 يبطل ما بعدا عند ابو حنيفة لان ثم للتراخي فصار كأنه قال انت
 طالق وسكت ثم قال انت طالق ان دخلت الدار فخلوا والواو
 لأنها للجمع وقال ابو يوسف محمد لا تطلق حتى تدخل الدار فتقع
 ثنتان وان قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار
 وقعت الأولى للحال ويسقط ما بعدا عند ابو حنيفة وعندهما
 لا يقع عليها شيء حتى تدخل الدار فتقع ثلث وان قال انت طالق
 طالق ان دخلت الدار وهو غير مرحول بها وقعت واحدة

وليرجع التعليق لأنها اجنبية وإن كنت مرحولة وقعت
واحدة وتعلقت الثانية لكونها في العدة **قول** وإن قال أنت
طالق في مكة طلقت في جميع البلاد وكذا إذا قال بمكة و
تطلق في الحال لأن الطلاق لا يختص بمكان لأنه وصف بها
بطلاق في مكة متى طلقت فيها طلقت في كل البلاد **قول** وإن
إن قال أنت طالق في الدار يعني أنها تطلق فيها وفي غيرها في الدار
فإن قيل إذا عرف عدم الاختصاص بمكة عرف أيضا عدمه
بالدار فما الفائدة ذكر الدار قلنا إنما ذكر الدار لأنه يمكن أن
يقال إن العالم يختص بمكة لأنها أشرف الأماكن فإذا كانت مطلقة
فيها فإولى أن تكون مطلقة في سائر الأماكن فوضع المسئلة
في الدار ليعلم أن عدم الاختصاص بالمكان لا باعتبار شرف
مكة وإنما إذا قال أنت طالق في دهايك إلى مكة فهو على الزعم
لأنه أدخل في علمه وفصار شرط وإن قال أنت طالق في الشمس
وهي الظاهر كانت طالقا مكانها لأن الشمس ليست بعقل فيكون
معناه في مكان الشمس المطلقة في مكان مطلقة في كل مكان وإن قال

أنت طالق في ثلثة أيام طلقت حين تكلم لأن جعل الأيام طارا
ولا يمكن أن يكون كلها طارا للإيقاع وفصار الطرف جزء منها و
وجد عقيب كلامه **قول** وإن قال لا أنت طالق إذا دخلت مكة لم
تطلق حتى تدخل مكة لأنه علقه بشرط الدخول وهو فعل غير موصوف
فلم يطلق دون وجوده **قول** وإن قال لا أنت طالق غدا
وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر لأنه وصفها بالطلاق في جميع
الغدا ذلك بوقوعه في أول جزء منه فإن نوى به آخر النهار
صدق ديانة لا قضاء لأنه نوى التحصيل في العموم وهو تحمله
ونية التحصيل في العموم صحيحة في ما بينه وبين التعليل
إذا قال لا الله طعما وهو ينوي طعما دون طعام وإن
قال أنت طالق اليوم غدا وغدا اليوم يؤخذ بالوقتين
الذي تفقه به فوقع في الأول في اليوم وفي الثاني في الغد لأنه لما
قال اليوم كان تقييضا والمنجز لا يجهد الإضافة وإذا قال غدا كان
إضافة والمضاف لا يتجزأ فإضافة من أضاف الأضافة فلغا اللفظ الثاني
في الفضلين قال في النهاية إذا قال أنت طالق اليوم غدا طلقت اليوم

طلقة في الحال ولا تطلق أخرى في غدا لأن بوقوع هذه الطلقة
اليوم تنصف اليوم وغدا وبعد غدا وإن قالت طالق أو
النهار أو آخر يقع واحدة لا غير ما ذكرنا وإن قالت طالق
غدا اليوم لا يقع إلا في غدا لأنه إنما وصفها بالطلاق غدا وبأ
لطلاق الذي يقع في الغدا لا يكون موصوفة به اليوم فلغا قوله
اليوم وإن قالت أنت طالق آخر النهار وأول ما يقع ثنتان وإن
قالت أنت طالق اليوم وغدا بالواو قال في المبسوط تطلق في
الحال واحدة ولا تطلق غدا لأن العطف للاشتراك وقد
وصفها بالطلاق في الوقتين وهي بالطلقة الأولى تنصف
بالطلاق في الوقتين وإن قال غدا واليوم تطلق اليوم وأ
حدة وغدا أخرى وقال في تطلق واحدة **قوله** وإن قال
أنت طالق في غدا وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر فإن قال
نويت به آخر النهار صدق عند أبي حنيفة ودينه وقضاء و
عندهما لا يصدق في القضاء ويدرس فيما بينه وبين الله تعالى
أبى حنيفة أنه جعل الغد ظرفا لوقوع الطلاق فيه وكونه ظرفا

لا يقتضي

لا يقتضي كونه مطلقا في جميع أجزائه لأن الظرف فيه لا يقتضي
الانتعاب الا ترى أنك إذا قلت صمت في شعبان لا يقتضي أن
يكون صائما في جميعه بخلاف قوله عدا لأنه يقتضي الانتعاب
حيث وصفها بهذه الصفة مضافا إلى جميع العدا الا ترى أنك
إذا قلت صمت شعبان اقتضى صوم الجميع ولهما أنه وصفها
بالطلاق في جميع العدا فصارت بمنزلة قوله غدا وإن قالت أنت
طالق أمس وإنما تزوجها اليوم لم تطلق لأنها لم تكن في ملكه
أمس بخلاف ما إذا قال لعبدته أنت حرامس وإنما اشترى اليوم
فأنه يعتق لأن كونه حراما أمس لحرم استرقاقه اليوم فكانه
قال أنت حرة الأصد وفي المسئلة المرأة كونه طالق أمس لا تحرر
نكاحها اليوم وإن تزوجها أو أمس وقع الطلاق اعتما
لأنه أضافه إلى حال ملكه وإن قال أنت طالق قبل أن تزوجك
لم يقع شيء لأنه لا يصح تقديم الطلاق على النكاح وإن قال لأمرأة
يوم أنت زوجك فأنت طالق فتزوجها ليلا طلق وأذا قال
لأمرأة أنا منك طالق فليس شيء وإن نوى طلاقا لأن الطلاق

لازالة القيد وهو في رادونه الا ترى انها من الممنوعة من التزوج
والنكاح والزواج ينطلق الى ما شاء من التزوج بشراث سواء
يستمع بأمانه وان قال انا منك باين او عليك حرام ينوي الطلاق
طلقت لأن الابانة لازالة الوصله وهو مشترك وكذا التحريم لازالة
الحل وهو مشترك فصحت اضافتهما اليهما وان قال انت طالق او لا
فليس بشئ اجماعا وان قال انت طالق واحدة او لا فذلك ايضا
عندهما وقال محمد تطلق واحدة نجعته والفرق بمحمد انه دخل
الشك في الواحدة لدخول كلمة او بينهما وبين النفوس في اعتبار
الواحدة ويقوى قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق او لا
انه ادخل الشك في اصل الايقاع فلا يقع ومن دخل عليه الشك في
طلاق زوجته فلا يدرى اطلقها ام لا لم يقع الطلاق ولا تجب عليه
اجتنابها وكان يقينه حتى تعلم ان الطلاق وقع يقينا واذا
ضم الى امراته ما لا يقع عليه الطلاق مثل المحرمات لم يقع فقال احد
كلمات طلاق امراته عندهما وقال محمد لا تطلق وان ضم اليها من
يوصف بالطلاق الا ان الزوج لا يملك طلاقها كالاجنبية لا يقع

الطلاق

الطلاق على زوجته وان ضم اليها رجلا فقال احد كما طالق لم
تطلق امراته عندها وحنفه وقال ابو يوسف تطلق امراته لأن الرجس
لا يصح وقوع الطلاق عليه كحال البرية ولا يبي حنفه انه يوصف
بالطلاق لأن البينونة يسما طلاقا وهو يوصف بالبينونة
وان جمع بين امرته واميتته لم تطلق زوجته اجماعا لأن الميته
توصف بالطلاق قبل موتها وان قال لامرته هذه الكلمة طالق
طلقت وكذا اذا قال لعبد هذا لئلا حررتك **قوله** واذا قال له
امرته اختاري ينوي بذلك الطلاق او قال لا اطلق نفسك فلها
ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك وان تطاول يوما
او اكثر ما لم تقم منه واتخذ في عمل اخر وكذا اذا قال له من
المجلس الامر في يد ما دامت في مجلسها وليس للزوج ان يرجع
في ذلك ولا ينهها عما عن ما جعل اليها ولا ينفذ **قوله** وان قامت منه
واخذت في عمل اخر خرج الأمر من يدها يعني اذا قامت في مجلسها
قبل ان تختار نفسها لانها اذا قامت صارت معرضة وكذا اذا شغل
بعمل اخر يعلم انه قاطع لما كان قبله كما اذا دعت بطعام لئلا

او نامت او امتشطت او اغسلت او اختضبت او حمامها
 زوجها او خاطبت رجلا بالبيع او الشراء فهذا كله يبطل خيارها
 وان اكلت لقمة او لقمتين او شربت جرعة او جرعتين او
 نامت قاعة او لبست ثيابا من غير ان تقوم او فعلت فعلا
 فهي على خيارها وكذا لو قالت ادعوا اليي شهوة الشهر
 على اختياري او ادعوا اليي ابى استيها او كانت قائمة ففقدت
 فهو على خيارها وان كانت قاعة فاضطجعت فعلى ابى زوجها
 وبيان احدهما يبطل خيارها وبه قال في الثانية لا تبطل
 وان كانت قاعة فقامت يبطل خيارها وكذا اذا كانت
 قائمة فركبت لان هذا اعراض وان خيرا وهي الكبة فان سا
 رت الدابة بها قبل ان تختار يبطل خيارها لان سير الدابة من
 فعلها لانها تقدر على إيقافها وكذا اذا خيرا والدابة تسير
 قبل ان تختار يبطل خيارها وان اوقفها فهي على خيارها وان خيرا
 وهي في السفينة فارت لم يقط خيارها لان سيرها ليس من فعلها
 لانها لا تقدر على إيقافها وحكمها حكم البيت فكل ما يبطل خيارها

في البيت

في البيت يبطل فيها وما لا فلا وان كان الزوج معها على الدابة او
 كانا في محل فهي على خيارها وان ابتدأت في الصلاة يبطل خيارها
 سواء كانت فرضا او تطوعا وان خيرا وهي في الصلاة قائمتها
 ان كانت فريضة او وتر فهي على خيارها وان كانت تطوعا ان
 سلمت عار كعتين فهو على خيارها وان زادت عليها يبطل خيارها
 وان زادت عليها يبطل خيارها لان ما زاد عار كعتين في الطوع
 كالدخول في صلاة اخرى وان كانت في سنة الظهر الاولى لم
 يبطل خيارها بان تقالها الى الشفعة لك وكذا سنة الجمعة وعلى
 هذا الشفعة وان سقطت او قرات شيئا يسير لم يبطل وان طار
 بطل وليس لان تختار الامراة واحدة فان قال لها امر كعبك
 كلما شئت فامر كعبك في ذلك المجلس وجزءها ان تطلق نفسها
 في مجلس واحدة حتى تبين بثلاث لان كلما يقتضي التكرار الا انها
 لا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة فاذا استوفت ثلثا
 وتزوجها بعد زوج فلا خيار لها ثم لا بد من البينة قوه اختيارا لانه
 كناية وكذا ايضا في قوه امر كعبك فان قال لها امر كعبك اذا

شئت او متى شئت واذا ما شئت فلها في المجلس وغيره ان يختار
مرة واحدة لا غير لان اذا ومتى يفيدان الوقت فكأنه قال لها
اختاري اى وقت شئت فان اختارت في المجلس زوجها خرج
الامر من يدها في كلاما وغيره **قوله** فان اختارت نفسها في قوله
اختاري كانت واحدة بآية ولا تحل له الا بشك مستقبلا **قوله**
ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك وقال ان نفي يكون ثلثا
اذا نوى الزوج ذلك **قوله** ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها
حق لو قال اختاري فقالت اخترت فهو باطل واذا قالت اخترت
نفسى او ابوا وامى او اهل او الأهل فلهذا طه داله على الطلاق
وان قالت اخترت نفسي لا بد من جواب واخترت نفسي في جو وقع
الطلاق وان قالت اخترت زوجي لا بد نفسي او اخترت زوجي
ونفسى لا يقع شيء وخرج الامر من يدها وان قالت انا اخترت
نفسى فالقياس ان لا يقع شيء لان هذا مجرد وعد وفي الشك ان
يقع وان قال طلق نفسك فقالت انا طلق نفسي لا يقع قياسا
واختارنا وان قال لا اختاري فقالت اخترت نفسي وابنت نفسي

او

او طلقت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق باينا وان
قال لا طلق نفسك فقالت طلقت نفسي وابنت نفسي او
حرمت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق رجعيان وان قالت
اخترت نفسي لا يكون جوابا ولو قال اختاري نفسك ونوى
الثلث فطلعت نفسها ثلثا او واحدة فهي واحدة بآية
ولا يكون ثلثا وان قال لا طلق نفسك ثلثا او نوى الثلث
فطلعت نفسها ثلثا وقع وان طلعت نفسها واحدة فهي
واحدة بالاتفاق وان قال لا طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها
ثلثا لا يقع شيء عند ابي حنيفة وعند من اتبعوا واحدة وان قال
لا طلق نفسك ولا نية له ونوى واحدة فقالت طلعت نفسي
فهو واحدة رجعية لأن المفوض اليها صريح الطلاق وان
طلعت نفسها ثلثا وقدر ان الزوج ذلك وقع عليها وان نوى
ثنتين لا يصح الا اذا كانت امه لانه جنس حقها وان قال لها
طلق نفسك فقالت ابنت نفسي طلعت وان قالت اخترت نفسي
لم يطلاق لان الابانة من الفاظ الطلاق لا ترى انه اذا قال

لها ابتك ينوي الطلاق او قالت نفسي فقال الزوج قد اجزت
 ذلك بانت بخلاف الاختيار لانه ليس من الفاظ الطلاق الا ترى
 انه اذا قال المرأة اخترتك واختاري ينوي الطلاق لم يقع
 ولو قالت المرأة ابتداء اخترت نفسي فقال الزوج اجزت لا يقع
 شيء لانه انما هو طلاق اذا حصل جوابا للتخيير وقوله طلق نفسك
 ليس بتخيير فيلغو وعن ابو حنيفة انه لا يقع بقولها ابتنت نفسي
 لانها انت بغير ما فوض اليها لان الابانة تغاير الطلاق وان قال
 لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه فان قامت من مجلسها
 بطل لانه تمليك بخلاف ما اذا قال لها طلق ضرتك لانه توكيد ولا
 يقتصر على المجلس فيقبل الرجوع **فصل** مادامت في مجلسها هذا
 اذا لم يكن الخيار موقتا اما اذا كان موقتا كما اذا قال لا اختاري
 نفسك اليوم او هذا الشهر او شهرا او سنة فلها ان تختاري ما و
 دام الوقت باقيا سواء اعرضت عن المجلس او انشغلت بعمالة
 او لم تعرض فهو سواء وتكون لها الخيار في ذلك الوقت الموقت وان
 قال لا اختاري اليوم او لمركب بيدك اليوم او هذا الشهر فلها الخيار

فيما

فيما بقي من اليوم او الشهر لا غير وان قال يوما فهو من ساعة تكلم
 الى مثلها من الغد وان قال شهرا فهو من الساعة التي تكلم فيها وان
 يستكمل ثلثين يوما والخيار اذا كان موقتا يبطل بمضي الوقت
 سواء علمت او لم تعلم بخلاف ما اذا كان غير موقت مثاله اذا قال
 امرك بيدك وهي سمع فامرأ بيدك في مجلسها فان كانت غائبة
 ان لم يوقت فلها الخيار في مجلس علمها وان وقته بوقت فبلغها
 العلم مع بقا شيء من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى
 الوقت قبل ان تعلم ثم علمت ولا خيار لها لانه خسر انفق بصره نسيان
 فبطلت بحضرة علمت او لم يعلم وان قال لا اختاري اختاري اختاري
 بالواو او بالفاء او بالالف فقالت اخترت نفسي او اخترت نفسي
 او همزة او دفعة او بدفعة او في واحدة او اختيار يقع ثلثا
 في قولهم جميعا وان قالت اخترت تطليقة او بتطليقة يقع واحدة
 بآينه والاحتياج النية الزوج وان قالت اخترت الاولى والوسطى او
 الاخرى فطلقت ثلثا هذا ابو حنيفة وعندهما واحدة وانما الاحتياج
 الى النية لانه التكرار عليه اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر

وان قالت انحترت اختياره فهو ثلث اجلها لانها التمرة **قوله** فان
 طلقت نفسها في قوله طلقت نفسك فهي واحدة رجعية لانها امر
 بصريح الطلاق وصريح الطلاق اذا لم يكن باينا كان رجعا
قوله فان طلقت نفسها ثلثا وقرار الزوج في ذلك وقع عليها
 لان قوله طلقت معناه افعل الطلاق وهو كونه جنس فيقع على
 الاقل مع احتمال الخلاف هذا تعارفيه نية الثلث ونسبها الواحدة
 عند عدمها ثم اذا طلقت نفسها ثلثا وقال الزوج انما اردت ولا
 حدة لم يقع عليها شيء عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع
 واحدة **قوله** وان قال لها طلقت نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها
 في المجلس وبعد لان كلمة متى عامة في الاوقات فصار كما اذا قال
 فاني وكن شئت وايها المشبهة مرة واحدة لان اذا ومتى لا يقتض
 التكرار فاد اشأت وجدا شرط الطلاق فطلعت ولم يتبيلها مشية
 حتى لو استرهما فاشأت بعد ذلك لم توش مشيتها ولو قال كلما شئت
 كان ذلك لها بدلا حتى يقع ثلث لان كلمة تقتضي التكرار وكلمات
 وقع عليها الطلاق فان عادت اليه بعد رجوع سقطت مشيتها وليس

لها ان تطلق نفسها ثلثا بكلمة واحدة لانها توجب عموم الا
 نوزاد لا عموم الاجتماع فلا تملك الايقاع جملة وجعوا وان قال لها
 طلقت نفسك ان شئت فذلك مقصور على المجلس ان ان لا يقتض
 الوقت وكذا ان اجبت ورضيت واددت كله يقتصر على المجلس
 لانه علقه بفعل من افعال القلوب فهو مثل الخيار **قوله** وان قال
 لرجل طلق امرأتي فلما ان يطلقها في المجلس وبعد ولم انه يرجع
 لان هذا توكلير واستعانة وليس بملك فلا يقتصر على المجلس
 بخلاف قوله للمرأة طلقت نفسك سواء قال لها ان شئت او لم يقل فانه
 يقتصر على المجلس لانها عاملة لنفسها فكان تملكها لا توكلير **قوله**
 وان قال طلقها ان شئت فلما ان يطلقها في المجلس خاصة وليس للزوج
 ان يرجع وعند زفر هذا الا قول سوا والا صدر في هذا ان كل
 ما كان تفويضا فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الزوج النهي عنه
 وكلما كان توكليرا لا يقتصر على المجلس ويملك الزوج الرجوع عنه
 والنهي عنه فاذا ثبت هذا فنقول اذا قال لها طلقت نفسك سواء قال
 لها ان شئت او لا طلقها ان يطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له

ان يعزلا لانه نفويين وكذا قال الرجل طلق امرأتي وقرنه بالمشية
 فهو كذلك ان لم تقرنه بالمشية كان توكيدا ولم يقتصر على المجلس
 وبما العزل عنه واذا قال لا يطلقني نفك وجبا جنتك فلها
 ان تطلق نفسها في المجلس لانه نفويين في حقها ولو لم يوافق
 صاحبته في المجلس وعينها لانه توكيد في حق صاحبته وان قال
 لرجلين طلقا امرأتين شيئا فليس لاحدهما التفرد بالطلاق بالم
 تحق وعوا عليه وان قال طلقا امرأتين لم يقرنه بالمشية كان توكيدا
 وكان لاحدهما ان يطلقها وان قال يطلق نفك ثلثا فطلقت نفسها
 واحدة فهو واحدة لانها ملكك ايما التلث فملك ايما الواحد
 ضرورة وان قال لا يطلق نفك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لم يقع
 شيء عند ابي حنيفة لانها انت بعينها فلو كانها كانت بمشيتها
 وعند ما يقع واحدة لانها انت بما ملكته وزيادة فصار كما اذا طلقها
 الزوج الفا وان قال يطلق نفك واحدة املا الرجعة فيها فقالت
 طلقت نفسي طلبة باينة وقعت واحدة رجعية لانها انت بالاصبر
 وزيادة وصف في حق الزوج في الاصل وان قال يطلق نفك وا

حدة باينة فقالت طلقت نفسي واحدة رجعية وقعت باينة
 اعتبارا لانه الزوج وان قال يطلق نفك ثلثا ان شئت فطلقت
 واحدة لم يقع شيء لان معناه ان شئت الثلث وهي ما شئت
 اثنت فلم يوجد الشرط وان قال يطلق نفك واحدة ان شئت
 فطلقت ثلثا فكذا عند ابي حنيفة لا يقع شيء لان مشيئة الثلث
 ليس مشية للواحد وعند ما يقع واحدة لان مشيئة الثلث مشيئة
 للواحد **وهو** وان قال لا ان كنت تجبني او تبغضيني فانت طالق
 فقالت ان احبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان في فكرها
 خلافا ظهرت فان قال ان كنت تجبني بغيرك فانت طالق فقالت
 انا احبك وهي كادبة طلقت عندهما وقال محمد لا تطلق لان المحنة
 اذا علفت بالقلب ينزل بها حقيقة طلق ولم توجد بهما يقاسنه
 على الاثر **وهو** واذا طلق الرجل امرأته في مرضه موته طلاقا باينا
 فوات وهي في العدة ورثت منه وكذا اذا طلقها ثلثا وان مات بعد
 انقضاء عدتها فلا ميراث لها ومعناه اذا طلقها بغير سوانها ولا رضا
 اما اذا سألته ذلك فطلقها باينا او ثلثا او عاها او قال لا اختاري

فاختارت نفسها فماتت وهي في العدة لم ترث لانها رضىت ببطلان
 حقها وانما ذكر البايين لأن الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء
 طلقها بسواها او غير سواها لأن الرجعي لا يزيد النكاح حتى لو
 طلقها في صحة طلاقا رجعييا وماتت وهي العدة ورثت منه و
 انتقلت عدتها الى عدة الوفاة قال في المحندى اذا اباها في
 مرض موته بغير رضاها ورثت من الزوج وهو لا يرث منها
 وينبغي ان تكون المرأة وقت الطلاق من اهل الميراث اما
 اذا كانت وقت الطلاق مملوكة او كتابية ثم اعتقت في العدة
 او اسلمت لترث لان الفرار لم يوجد وان قالت له في مرضه
 طلقني للرجعة وطلقها ثلثا ورثت لأن الرجعي لا يزيد النكاح
 فلم تكن بسواها راضية ببطلان حقها وان طلقها ثلثا وهو
 مريض ثم صح ثم مات بعد ذلك هي في العدة لم ترث وقال
 زفر ترثه ثم المريض الذي ترثه المطلق ان يكون مريضا لا
 يعيش منه غالبا ويخاف منه الهلاك غالبا بان يكون صاحب
 فراش الجحيم ولا يذهب الى ان يموت وفيدها ان يكون مضنا

لا يقوم الا بشدة وهو في حال تجوز له القساة قاعدا واما
 اذا كان يذهب وتجو وهو تخم فهو كالصحيح وان قدم
 لعمال قصاصا او رجعا وطلق ورثت وكذا اذا انكسرت
 السفينة وبقي على لوح او وقع في فم سبع فطلق ثلثا ومات
 من ذلك ورثت **قوله** واذا قال لامرأته انت طالق ان
 شاء الله متصلا لم يقع الطلاق سواء سمع الاثنتا او لم يسمع
 اذا كان قد حرك به لسانه وهذا اختيار الكرخي وقال الهندواني
 لا يصح ما لم يسمع نفسه فان مات المرأة قبل ان يقول ان شاء الله
 لم يقع الطلاق وان قدم الاثنتا فقال ان شاء الله انت طالق
 فهو اثنتا عندها وقال محمد ليس بالثنتا وهو منقطع و
 الطلاق واقع في القصاص وهو مبدون فيما بينه وبين غيره
 ان كان اراد الاثنتا واما اذا قال ان شاء الله فانت طالق فهو
 اثنتا اجماعا وكذا اذا قال ان شاء الله وانت طالق بالواو فهو اثنتا
 اجماعا كذا في شرحه وفي المحندى لا يصح الاثنتا بذكر الواو بالانفصال
 وهو الاظهر وان قدم ذكر الطلاق فقال انت طالق وان شاء الله

اوانت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنا وان قال ان شاء الله
 او ما شاء او اذا شاء الله او بقضه الله او بقدره الله او بما
 الله او بما اراح الله فهو مثل ان شاء الله وان قال انت طالق بمشيئة
 الله فهو استثناء وكذا اذا علق بمشيئة من لا تظهر لنا مشيئته كان
 حكمه حكم الاستثناء اذا قال ان شاء جبريل او الملائكة او الجن
 او ابليس وكذا اذا ضم مع مشيئة الله مع مشيئة غيره كما اذا
 قال ان يشاء الله وشاء زيد فشا، زيد لم تطلق وان قال انت
 طالق ان شاء زيد وقف على مشيئة زيد في المجلس فاذا شاء
 في ذلك المجلس طلقت وكذا اذا كان غائبا وقف على مجلس
 علمه ويقصر عليه فان شاء في المجلس وقع وان قام بطل ووصو
 مشيئته ان يقول شئت ما جعله الذي فلان ولا يشترط نيته الطلاق
 ولا ذكره وان قال لامر به انت طالق ثلثان شاء الله وقع
 عليه ثلث عند ابن حنيفة وقال الاستثناء جائز وعلى هذا القول
 اذا قال ثلثا واحدة ان شاء الله لا يبيح حنيفة ان العود كما لغو
 له حكم له لأن الزوج لا يملك اكثر من ثلث واللغو حشو فيفصر

بين الايقاع والاستثناء كالسكوت ولما انه كلام واحد وان
 الواو للجمع فكأنه قال استثنان شاء الله وان قال انت طالق
 واحدة وثلثان شاء الله والاستثناء جائز لجماعه لأن كلام
 الناس ليس ببلغو **قوله** وان قال انت طالق ثلثا الا واحدة
 طلقت اثنتين وان قال الا اثنتين طلقت واحدة وان قال
 ثلثا الا نصف واحدة طلقت ثلثا عندهما وقال كذا اثنتين
 وان قال ثلثا يقع ثلثا لأنه لا يصح استثناء الكل واختلفوا في
 استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع يبطل كل الكلام وقال
 بعضهم هو استثناء فاسد وليس به رجوع وهو الصحيح لأنهم
 قالوا في الموصى اذا استثنى جميع الموصى به بطل الاستثناء والوصية
 صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لأن الرجوع فيها
 جائز وان قال انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة ووا
 حدة وقعت الثلث عند ابن حنيفة وبطل الاستثناء لأن حكم
 اول الكلام موقوف على آخره فكأنه قال الا ثلثا وقال ابو يوسف
 استثناء الاول والثانية جائز وبطل استثناء الثالثة ويلزمه

واحدة لأن استثناء الأول والثانية قد صرح الاتريان لو كانت
عليه جائز فأذا ذكر الثالث فقد استثناء ما لا يصح فبطل وصرح
استثناء ما سواه وإن قال أنت طالق واحدة وواحدة إلا أنما
بطل الاستثناء إجماعاً لأنه استثناء للجملة فلم يصح وكذا إذا قال أنت
طالق واحدة وواحدة وواحدة إلا واحدة وواحدة وواحدة
لأن كل واحدة جملة على حالها وقد استثناء فلا يصح وقد قال
ابو يوسف ومحمد إذا قال أنت طالق اثنتين وقع اشتنان وجعل
الاستثناء من كل اثنتين واحدة وقال فرقة ثلث لأن الاستثناء
يرجع إلى ما يليه ولا يرجع إلى غيرها ومتى رجع إلى ما يليه كان
استثناء الكل ولا يصح وعن محمد فمن قال أنت طالق اثنتين و
ثنتين إلا ثلثاً قال هو ثلث لأنه لا يمكن أن تجعل الاستثناء من الجملتين
لأنه يكون من كل واحدة طلقه ويضف وهذا يكون استثناء جميع
الجملة ولا يمكن أن يكون من إحدى الجملتين لأنه يرفعها وعن أبي يوسف
إذا قال واحدة واثنتين إلا اثنتين قال هو ثلث وهو قول محمد لأننا
إن روي الاستثناء إلى كل واحدة من الجملتين بطلنا ما وإن ردونا

بعضه

بعضه إلى هذه وبعضه إلى هذه أيضاً لأنه يقسمه على
قدر الثلث والثلثين فلم يبق إلا بطلان الاستثناء وإن قال أنت
طالق ثلثاً إلا ثلثاً واحدة وقعت واحدة لأنه لجعل كل استثناء ما
يليه فأذا استثناء الواحدة من الثلث بقى ثلثان تستثنيهما من الثلث
فيبقى واحدة وإن قال ثلثاً إلا ثلثاً إلا اثنين إلا واحدة فاستثناء الواحدة
من ثنتين تبقى واحدة تستثنيهما من واحدة إلى ثلث طلقت
اثنتين عند أبي حنيفة يدخل الابتداء دون الغاية وقال فرقة
يدخلان جميعاً وقال أبو يوسف ومحمد يدخلان وإن قال أنت
طالق ما بين واحدة إلى أخرى ما ومن واحدة إلى واحدة فهو واحدة
أما على أصل أبي حنيفة والابتداء يدخل والغاية تسقط فيقع واحدة
وأما على قولهما فيدخلان جميعاً إلا أنه لا يمكن أن يكون قول من
واحدة يعني منها إليها فهو واحدة ولا يقع أكثر منها وقال فرقة لا يقع
شيء إلا بسقط الابتداء والغاية وإذا سقط لم يقع شيء ومنهم قال
تقع واحدة عن زفر أيضاً وهو الصحيح لأنه جعل الشيء الواحد
حداً ومحدوداً وذلك لا يتصور فيلغوا آخره كالملازم ويبقى

من الثلث تبقى ثلثان تستثنيهما من الثلث تبقى واحدة وإن قال أنت طالق ما بين واحدة إلى أخرى ما ومن واحدة إلى واحدة فهو واحدة

قوله انت طالق قال بشرع ابي يوسف اذا قال من ثنتين الى ثنتين
يفع ثنتان وان قال من واحدة الى اومابين واحدة الى ثنتين في
واحدة عند ابي حنيفة وان قال واحدة في ثنتين ونوى الضرب والعتا
اولم تكن له نية فهي واحدة وقال زفر بنع ثنتان فان نوى
حدة وثننتين فهو ثلث اجماعا وان كانت غير مردوخه يراي فوجوا
حدة كما في قوله واحدة وثننتين وان نوى واحدة مع ثنتين يقع
ثلث لان كالميت في قد تاتي بمعنى مع قال الشيخ فادخل في عبادي
مع عبادي وان نوى الطرف يقع واحدة اجماعا وان قال ثنتين
في ثنتين ونوى الضرب والعتا فهي ثنتان وعند زفر ثلث لان
قصية ان يكون اربعا الا انه لا يريد للطلاق على الثلثة **فصل** واذا ملك
الزوج امراته او شقصا منها او ملك امرأة زوجها او شقصا منه و
فعت الفرقه بينهما الا ان يشترى المادون او المدبر او المكاتب كل
منهم زوجته لانفس النكاح لانها ام حقا لا ملكا تاما ثم اذا ملك المحرق
زوجا هاهنا ملك عليه وقوع الطلاق عندهما لا وعند محمد نعم يعني اذا
كانت تاما ثم اذا ملك المرأة زوجها هاهنا ملك عليها وقوع الطلاق عندهما

لا وعند محمد نعم يعني اذا كانت مردوخا لها امانات الطلاق بتدري
قيام النكاح ولا يقال له مع المتأخر وهو ملك اليمين وكذا اذا انزاعها
ثم طلقها لا يقع شيء لما قلنا ولمحمد ان العدة باقية اذا كانت مردوخا
بها **كتاب الرجعة** **فصل** الرجعة وهو عيان عن ارتجاع
المطلق مطلقه على حكم النكاح الاقوى وهو يثبت في كل مطلقه
يصريح الطلاق بعد الدخول ما لم يستوفى جملة عدد الطلاق
ولم يخلص في مقابلة طلاقها عوضا ويعتبر بقاءها في العدة
قال رحمه الله واذا طلق الرجل امراته تطليقة رجعية او تطلقين
فله ان يرجعها في عدتها رضى او لم يرضى انما شرط
بقاءها في العدة لانها اذا انقضت زال الملك وحقوقه فلا تصح الرجعة
بعد ذلك وقوله رضى او لم يرضى لانها باقية على الزوجة بدليل حوا
الظهار عليها والايلاء واللعان والتوارث ووقوع الطلاق عليها ما
دامت معتدة بالاجماع وللزوج امسك زوجته رضى او لم يرضى
وقدر دل على ذلك قوله تعالى ويجوز لهما ان يوقعا حق سماء بعلا
وهذا يقتضي بقاء الزوجية بينهما **فصل** والرجعة ان يفعل راجعك

اور رجعت امرات هذا صريح في الرجعة والاختلاف فيه فقوله رجعتك هذا
 في الحضرة وقوله رجعت امراتي في الحضرة والغيبة ويشهد على رجعتها ^{حين}
 ويعلم بذلك فلا يجربها بالقول بخوان يقول ان رجعتك اور رجعت امراتي ولم
 يشهد على ذلك واشهد ولم يعلمها بذلك فهي بخالف سنة الرجعة صحيحة
 وان رجعت بالعدول من ان يطأ او يقبلها بشهوة او يلمسها بشهوة او
 ينظر الي فرجها بشهوة فانه يصير رجعا عندنا الا انه يكره لذلك فيجب
 ان يرأى بعد ذلك بالامهاد وان نظر الي سائر اعضائها الشهوة لا يكون
 رجعا **قوله** او يطأ او يقبلها او يلمسها بشهوة او ينظر الي فرجها بشهوة
 يعني الفرج الداخل والتحقيق ذلك الا عند اكملها وقال الشافعي لا يبع الرجعة
 الا بالعدول مع القدرة عليه ولا مهر في الرجعة ولا عوض لان الطلاق والرجعة
 لا يريد الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه وان رجعها
 بلفظ التزوج صح بان عند محمد وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها ر
 من اجعها هو المختار وان قال انت امراتي ونوى الرجعة قال
 ابن متاقل هو رجعة ومن الفاظ الرجعة ايضا ارجعتك او
 امسكتك او انت عندى كما كنت اذا نوى بذلك الرجعة كذا في

النهاية

النهاية وهذه كذايات الرجعة ولو جاء معتها وهو نائم او مغما
 عليه او مجنون او ناسا ومراجعا **قوله** او يقبلها بشهوة يعني على الفم
 بالاجماع فان كان على الخنثى والرقن والجبقة او الراس اختلفوا
 فيه فظاهر المطلق في العيون ان القبلة في اى موضع كانت توجب
 حرمة المصاهرة عند بعض المشايخ وهو الصحيح كذا في **الرجعة**
 او يلمسها الشهوة وكذا اذا لمسته هو ايضا الشهوة كان رجعة عند
 ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف المسته هي فتركها وهو يقدر
 على منعها فهو رجعة وان منعها ولم يتركها لم تكن رجعة وفي
 النبايع اذا لمسته بمخلصة وهو كاره او نائم او ابل العقار واقرب
 الزوج بانها فاعلمته لشهوة كان رجعة عندهما وقال ابو يوسف لا
 يكون رجعة الا اذا تركها وهو ممكنه منعها واما اذا كان اللبس والنظر
 من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع قال محمد ولو صدقها بالورثة
 بعد موته انها لمسته لشهوة كان ذلك رجعة وان شهد بالشهوة انها
 قبلته لشهوة ولم يقبل بالشهادة لان الشهوة معنى في القلب لا يشهد
 وقال بعضهم تقبل لانه يظن بالشهوة نشاطا في الوجه وان شهدوا

على الجماع جاز اجتماعا لأنه يشاهد فلا يحتاج فيه إلى شرط الشهوة
وان نظر هي في فرجه لشهوة فعند ابن حنيفة يكون رجعة وعند
ابن يوسف لا يكون رجعة وان نظر إلى دبره الشهوة لا تكون رجعة
اجماعا لأنه لا يجري مجرى الفرج ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط
مثل ان يقول اذا جاءني فقل راجعك واذا دخلت الدار واذا
فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجماعا **قوله** يستحب ان يشهد على
الرجعة شاهدين يقولان انا اشهد انني قد راجعت امرأتى فلا نه
او ما يورد في هذا المعنى قال الشيخ واشهد واذوى عدل منكم والله
الايمان ان تنقضي العدة فلا تصرفه على الرجعة **قوله** وان لم يشهد
صحت الرجعة وقال مالك لا تصح للآية والأمر للوجوب وبنا على
النصوص عن قيد الشهاد وهو قوله تعالى فامسكوهن بمعروف
وقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يتراجعا وقوله تعالى الطلاق مرتان
فامسك بمعروف وقوله تعالى ويعولتهن لحق بربهن وقوله
عليها السلام لعزضي له من ابك فليراجعها ولم يذكر الشهاد في شيء
من هذه والاستدانة النكاح والشهادة ثابت شرطا فيه في حالة

البقاء كما في الفري في الأبداء إلا انه يستحب الشهاد كذا في التجري لتأكيدها و
الآية محمولة على الاحتجاب الا ترى انه قرن بها بالمفارقة أي قرن المراجعة
بالمفارقة في قوله فامسكوهن بمعروف فله فارقوهن بمعروف
الشهاد في المفارقة مستحب فكذا في المراجعة **قوله** واذا انقضت العدة
فقال قد كنت راجعة لها في العدة فصدرت فهي رجعة وان كذبته فإ
لقول قولها لا أنا اخبرني ما لا يمكن ان يشك في الحال فكان مترها إلا انه
بالتصديق يرتفع التهمة واذا ادع بعد انقضاء العدة **قوله** ولا
يمس عليها عند ابن حنيفة وهذا من مسائل الثمانية التي لا يستخلف
فيها وقد بينا في النكاح ويختلف المراجعة على انقضاء العدة بالاجماع
قوله واذا قال الزوج قد راجعتك فقال بحجة له قد انقضت عتق
لم يصح الرجعة عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف القول قول الزوج
ويصح الرجعة والخلاف فيما اذا قالت له على الفور متصلا بكلامه
اما اذا سكنت ساعة ثم قالت له ذلك صحت الرجعة بالاجماع و
يختلف في هذه المسئلة عند ابن حنيفة لأنها ما ينكحها بتدليل الأ
متناع من الزوج والكون في منحل الزوج وهذا مما يصح بذكره فلها

صح منها ولا يقال اذا انكلت صحت الرجعة والرجعة لا بد لها فتقول
انما ثبت بنكول العدة والنزوح بمأكل الرجعة من طهر الحكم لبقاء العدة
لا بقولها ولو بدئت المرأة بالكلام فقالت انقضت عدتي فقال الزوج
يجب عليها موصولا بكلامها راجعتك لم تصح الرجعة كذا في **مختصر**
واذا قال الزوج آلمة بعد انقضاء عدتها فذكرت راجعتها فصرها
المولى وكذبته الأمة فالقول قولها وهذا عند ابو حنيفة وزفر وقال
ابو يوسف ومحمد القول قول المولى لأن بضعها مملوكا له فقد اقر
بما هو خالص حق الزوج فثبت له الاقرار عليها بالنكاح ولها ان حكم
الرجعة ينبت على العدة والعدة قولها فكذلك انما ينبت عليها ولا
المولى لا يدخله في ذلك لأن الرجعة الى الزوج والعدة من الأمة لا
تري ان المولى لو قال للزوج انت قد راجعتها فانكر الزوج لم يقبل
قول المولى عليه ولو كذب المولى وصدقته الأمة فعندها القول قول
المولى وكذلك في الصحيح لأنها منقضية العدة في الحال وقد ظهر ملك
المتعة للمولى فلا يقبل قولها في ابطال الاختلاف الاقول لأن المولى بالتصديق
في الرجعة مقر بقيام العدة ولا يظهر ملكه مع العدة وان قالت قد انقضت

عدتي قال الزوج والمولى لم تنقضي والعدة قولها لأنها امينة في ذلك
قوله واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة عشرة ايام انقضت العدة
وان لم تغسل لأن الحيض الميز يد له على العشرة فمجرد الانقطاع خرجت
من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة **قوله** وان انقطع أقل من
عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل او يحض عليها وقت صلاة كاملة
لأن مهرادون العشرة تحمروا بالدم ولا بد من الغسل ومضى وقت الصلاة
وهذا اذا كانت مسلمة اما اذا كانت كتابية فان عدتها تنقضي بنفسها
نقطاع وانقطعت رجعتها سواء كان النقطاع لكثير الحيض ولا أقله لأنه لا
يتوقع فحقتها امالة زائدة لأن فرض الغسل لا يلزم **قوله** او يحض عليها
وقت صلاة وهذا اذا انقطع او هو الوقت فان انقطع اخره يعتبر اذنا
وقت تقدر فيه على الافعال والتحرمة **قوله** وتيمم وتصل عند ابو حنيفة
وابو يوسف قال محمد اذا تيممت انقطعت الرجعة وان لم تصل يعني
اذا كانت مسافرة فتمت لهما ان التيمم لا يرفع الحرج الا ترى انما هو
رايها لم يطريتمها واصل كان لم يكن فلم تنقطع الرجعة وليس كذلك
اذا صلت لأنه تعلق بالتيمم حكم لا يلحقه الفسخ الا ترى انما هو رايها

لم تبطل كالبالصلاة فصار كالعمل ولم يرد أنها إذا تمت استباح به
 مستحب بالفضل فصار كالواجب ثم قيل ينقطع الرجعة بنفس الرجعة
 بنفس الشروع في الصلاة عندها وقيل بعد الفراغ وصحيح في الفتاوى أنها
 تنقطع بالشروع **قوله** فإن اغتسلت ونيت بشأن من بد منها لم يصبه الماء
 فإن كان عضو كاملا فما فوقه لم ينقطع الرجعة وإن كان أقل من عضو
 انقطعت الرجعة وذلك قدر أصبع أو أصبعين والقياس في العضو الكامل
 أن لا تبقى الرجعة لأنها قد غسلت الشريد منها ولا أكثر حكم الماء الآن في الأ
 سخان تبقى الرجعة لأن الحدث باق ببقائه فكانها لم تغتسل وإن بقي
 أقل من عضو انقطع الرجعة لأن ما دون العضو يتأرجع إليه الجفاف
 لقلة ولا يثبت بعدم وصول الماء إليه فقلنا تنقطع الرجعة إلا أنها لا تنحل
 لها الزوج احتياطا وكذا إذا بقيت المضمضة والاشفاق قال عمر بن الخطاب
 زوجها ولو لم يدر الأوطاح ما لم تات بذلك عن أبي يوسف وبيان أحدهما
 أن الرجعة لا تنقطع لأن الحدث في عضو كامل والثانيه مشرقوه محمد لأن
 المضمضة والاشفاق مختلفان في جوهرها والرجعة يعقبها الاحتياط
 فلم يجز اثباتها بالشك ولا تنسج الأزواج بالشك ما إذا اغتسلت بغير

محمد وتمت فالرجعة عليها ولا تحل للزوج وإن كان جنابيتها الرجعت
 ولم تحل للأزواج فاعتبر الاحتياط في المنبتين فقالوا انقطع
 الرجعة ولا تحل للزوج **قوله** المطلقة الرجعية تغشوف وتزني
 لأنها حلال للزوج إذا النكاح قائم بينهما ثم الرجعة مستحبة والزني
 حلال عليها وقوله تغشوف أي تنظر وتتطاول كسرأ الزوج
قوله يستحب للزوجها أن لا يدخل عليها حتى يوردنها بغية بالتخيخ
 وما اشبهه **قوله** ويسمى خفوق عليه هذا إذا لم يكن قصد الرجعة
 لأنه ربما تكون متجردة فيقع بصره على موضع يصير من اجفائه
 يظلمها فتطول عليها العدة وقد نهى الله عن ذلك بقوله تعالى ولا تمسكوهن
 ضرأن لتعندين ونزلت هذه الآية في ثابت بن يسار الانصاري طلق
 امرأته حتى إذا انقضت عدها الايام من او ثلث وكادت تبين منه رجعا
 ثم طلقها ففعل مثل ذلك حتى مضت عليها سبعة اشهر مضارة لها به
 لك وكان الرجل إذا اراد ان يضار امرأته طلقها ثم يتركها حتى تحيض
 الحيضة الثالثة ثم رجعها ثم طلقها فتطول عليها العدة فأنزل الله في
 إذا طلقتم النساء تطليقة او تطليقتين فبلغن اجلهن أي قاربن وقت

انقضاء العدة فامسكوهن بمعرفة فداى مسكوهن بالرجعة على
احسن الصيغة لا لتطويل العدة او ستر حوهر بمعرفة فداى مسكوهن
حق تنقض عذرهن ولا تمسكوهن صراحتا بالتعذر والى الحبس هن
مضارة لهن لتطويل العدة لتعذر واعلم هن اى تظلموا هن بذلك
وليس له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعة بالقول لا بالخرجون
من بيوتهن نزل في المعتدات من الرجعي فان قبل الرجعة
تصح بدلالة فعلة تختص بالنكاح فلم لا تكون المسافرة بها رجعة
قلنا المسافرة لا تكون اعظم من السكوت معها في منزل واحد وذلك
الا تكون رجعة فكل المسافرة **بها** والطلاق الرجعي لا يجرى الوطى
وقال الكافي تحريمه وفأيدته في **جواب** مهر بالوطى فعندنا لا يجرى
وعنده تجب اذا وطئها قبل ان يراجعها فان الطلاق الرجعي لا يزيل
الملك ولا يرفع العقد بدليل ان لم يراجعها من غير رضاها ولم يجرها
الظهار والأيلاء واللعان ولهذا لو قال نكأ طوا لوق دخلت في
جملة من وان لم ينو **وطئا** واذا كان الطلاق باينادون الثلث
فلان يتزوجها في عذرهما وبعد انقضاء عذرهما لأن حل المحلته باق

لأن زواله متعلق بالطلقة الثالثة فتعذر قبله ومنع الغير
في العدة في اشتباه النسب والاشتباه في اطلاقه **وطئا** واذا
كان الطلاق ثلثا في المهر او ثنتين في الأمة لم يخل له حتى تنكح
زوجا غيرهما نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلعا او يموت عنها
المراد بدخول الوطى حقيقة وثبت شرط الوطى بانسان البصر
وموان نكاح النكاح على الوطى جملة الكلام على الافادة دون الا
عادة اذا العقد قد استيفد باطلاق اسم الزوج او يزداد على
النقص بالحديث المشهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا تحل الا
ولو حتى تزوق عسيمة الآخر ولا خلاف لأحد من العلماء في هذا
سوى بعد ابن المسيب وقوله غير معتبر حتى لو قضى به القاضي
لا ينفذ قضاءه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل وهو على المنبر
عن رجل طلق امراته ثلثا فتزوجها غيرهما فاعلق الباب وارضى
النسوة وكشف للنار ثم فارقه فقال عليه السلام لا تحل الا لاول حتى تزوق
عسيمة الآخر واحتج ابن المسيب بظاهر قوله حتى تنكح زوجا غير
قلنا لا حجة له لأن **لأن** لما ذكر النكاح والزواج يدل على اعتبار امرين

ولو كان يكفي أحدهما لاقتصر عليه ثم الشرط في الوطء هو الأيلاج دون
 الإنزال كالأوبالغة والكمال في النص مطلق وسواء وطئ الزوج
 أم في حيض أو نفاس أو صوم أو حرام فالزنا لا يخل بذلك الوطء بعد أن
 يكون النكاح صحيحاً ولو كان الزوج أم عبد أو مدبر أو مكاتب أو زوج
 بأذن مولاه ودخل بها فزوجته بنزوح ثالث فدخل بها حلت للأو
 ليين كذا في الكرخي **وهذه المظنة** ثلثاً إذا كانت مفضاة فتنزوح وتزوج
 آخر ودخل بها كالتحلل للأول بالتمتع جمل الاحتمال أن يكون حصد
 من الأول فإذا حلت علمنا أن الوطء حصل في القدر وقد رضم
 الفقيه الجلسي إجماع الدين أبو بكر ابن علي بن موسى الهاملي
 رحمه الله في ذلك بضمها جيداً فقال في المفضاة مسئلة عجيبه لذي
 من ليس يعرفها غريبه إذا أعلى زوج وحل ثلثاً نال من وطئ
 نصيبه وظلم أولم تحل فليست حلالاً للمقدم والخطيبة
 لشك أن ذاك الوطء منها بفرج أو شكيلته القريبة فإن حلت
 فقد وطئت بفرج ولم يبق الشك كونها مريم **وهذه** البصيرة
 هو في التحلل كالبالغ معناه إذا كانت الله تحرك وتشبه فيجب

حرمت؟

على

على المرأة للعدل لوطيه لا الالتقاء المختين وهو سبب لنزول
 ما يراها ولما البصير ولا غدر عليه وإن كان الزوج أم مكاتباً أو
 وتجامع حلت منه لأنه يوجد منه المحالطة وإنما يعدم منه الأول
 نزول وهو ليس بشرط فصار كالفخار إذا جامع ولم ينزل المكاتب
 هو الذي خلست انشياء وأما المحبوب فإن وطئه التحلل للأول
 لأنه لم يوجد منه إلا الملاصقة والاباحه إنما تحصد بالتقاء
 المختين فإن حلت من المحبوب وولدت حلت للأول
 كانت محصنة عند أبي يوسف قال زفر والحسن التحلل للأول
 ولا يكون محصنه **وهذه** وطئ المولا التحلل له لأن الله شرط
 أن يكون الوطء من زوج والمولى ليس بزوج والوطء في النكاح
 الفاسد لا يحلها الأول وقد قالوا في الأمتا إذا اشتراها الزوج
 وقد طلقها أشتين لم تحل له وطئها ملك اليمين حتى تزوج غيره
 ويدخل بها وكذا لو اعتقت فأراد أن يتزوجها لم يكن له ذلك لأن
 الطلاق وجب تحريمها لا يرتفع إلا بوطئ الزوج ولو تزوج امرأة
 نكاحاً فاسداً وطلقها نكاحاً جازاً إن يتزوجها ولو لم تنكح زوجها

غيره **قوله** وإذا تزوجها بشرط التخليل والنكاح مكروه لقوله عليه
 الصلاة والسلام لعن الله المحل والمحلل وقال الانبياء بالتيس
 المستعار قيل من هو قال المحل وهذا يفيد الكراهة وصحته
 ان يقول تزوجتك على ان احل لك وقالت المرأة ذلك ما اذا
 امرت في قلبه الاحلال للأقرب ولم يشترط في العقد لفظا ودخلا
 حلت للأقرب اجماعا كذا في المصنف وقوله فالنكاح مكروه يعني للثلاث الأول
 فان وطئها حلت الأول هذا عند أبي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف
 النكاح فاسد لأنه في معنى الموقت والتحل الأول فسادا وقال محمد
 النكاح صحيح والتحل لله وهو لأنه استعجر ما أخره الشرع فيجوز بمنع
 مقصور كما في المورث **قوله** وإذا طلق المرأة تطليقة أو تطلقين و
 انقضت عرتها وتزوجت زوجها آخر ثم عادت إلى الأول عادت
 بثلاث تطليقات ويهرم الزوج كذا الطلاق كما يهرم الثلث و
 هذا عند ما قال محمد لا يهرم ما دون الثلث وبه قال الشافعي
قوله وإذا طلقها ثلاثا فقلت قد انقضت عرتي وتزوجت بزوج آخر
 ودخل بزوج وطلقني وانقضت عرتي في المدة تحم ذلك جبار للزوج

ان يصدرها اذا كانت في غالب ظن انها صادقة انما ذكر هكذا
 مطولا لأنها لو قالت حالت لك فتزوجها ثم قالت ان الله لم
 يدخلني بك كانت عاملة بشرط الحل للأول لم تصدق وان
 لم تكن عاملة به صدقت ولما اذا ذكرته مطولا كما ذكر الشيخ فانها
 لا تصدق فانها لا تصدق على كل حال وفي المبسوط لو قالت حالت لك
 تحل لي ما لم يستفسر وان تزوجها ولم يسألها ولم يخبره بشيء
 ثم قالت لم اتزوج زوجها آخر وتزوجت ولم يدخلني قال القائل
 قولها يفسد النكاح وفي الفتاوى اذا كانت ممن تعرف شرائط الحل
 فدخلها في العقد اعترف بانقضاء العدة ولو ان الزوج كتم انكر الدخول
 وادعت هي الدخول قال القائل قولها وان كان هو الذي اقر بالدخول
 وهي تنكر لم تحل الأول ولا يصدر كتمانها ولا يلتفت إلى قوله انه
 دخلها كذا في السابيع **كتاب الأيلاء** هو في اللغة اليمين
 وفي الشئ عبارة عن اليمين على ترك وطئ الزوجة فهو من خصوصية
 والآيلاء ممدوه لأنه مصدر الأيلاء والمولى من لا يمكنه قربان
 امراته في المدة الا بشئ يانزه بسبب الجماع في المدة **قوله** اذا قال
 الزوج لامرأته والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة اشهر فهو

مولانا قال في الله لا اقربك وانت حايض لا يكون موليا لانه
 ممنوع من وطئها من غير كين فلم يكن مانع مضافا الى الجمن
 وانما قال لا اقربك ولم يقل لا اطأوك لان القرين عيان عن
 الوطئ قال الله ولا تقربوهن حتى يطهرن واراد به الجماع فان
 قال لم ارده بالجماع لم يصدر في القضا ويصدق فيما بينه وبين
 الله وكذا لو قال والله لا اجامعك او لا اباضعك ولا اطأوك
 او لا اغتسل منك من جنابة وقال لم ارده بالجماع لم يصدر
 في القضا ويصدق فيما بينه وبين الله وان قال والله لا امسك
 او لا اجتمع براسي وراسك ولا ادنو منك ولا ادخل عليك
 او لا اقرب فرائشك ولا تمس جلدي جلديك فان في هذه اللفظ
 اذا قال لم ارده بالجماع صدق قضا وديانة لانها تحتمل الجماع
 وغيره فان قال بنو نبيها بالجماع كان موليا وكذا اذا حلف
 لا يايتهم او لا يغشاهن فان في الجماع كان موليا والاول لا ينقصر
 الا باللفظ لا ينقصر باليمين كقوله بالله وتعالى الله عظمة
 الله وجلال الله وكبريائه ولا ينقصر بحاله فيعتقد اليمين كقوله

وعلم الله لا اقربك وعلى غضب الله ومخطه ان قربتك وان
 جعل لا لئلا غاية ان كان موليا لم يجز جوده في سنة الاكابر
 كان موليا كما اذا قال والله لا اقربك حتى اصوم المحرم وهو في
 رجب ولا اقربك الا في مكان كذا او بينه وبينه ميرة اربعة
 اشهر فصاعدا فانه يكون موليا وان كان اقلا من ذلك لم يكن
 موليا وكذا اذا قال حتى تغطي طفلك ويستره بين الفطامات
 اشهر فصاعدا وان كان اقلا لم يكن موليا وان قال لا اقربك
 حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى تخرج الذابة او الدجاجة
 كان القياس ان لا يكون موليا لانه يبرح وجوه ذلك ساعة
 ساعة وفي الاحتجاج يكون موليا لان هذا اللفظ في العرف والعامة
 انما يكون للتأبير وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة او حتى يبلج البحر
 في ستم الحياط فانه يكون موليا وان كان يبرح وجوه في المدة
 لا مع يقا الفلاح فانه يكون موليا ايضا مثل ان يقول والله لا اقربك
 حتى تموت او تقتل او حتى اموت او اقتد او حتى تطلقك ثلثا فانه
 يكون موليا اجماعا وكذا اذا كانتامة فقال لا اقربك حتى تموت او تقتل

او املك شقصا منك يكون موليا وان قال حتى اشترى لا يكون
 موليا لانه قد يشترى بالغير ولا نفسه النكاح ولو قال حتى اشترى
 لنفسه لا يكون موليا ايضا لانه قد يشترى بنفسه شراء فاسدا
 وان قال حتى اشترى لنفسه واقبضك وكان موليا وان كان
 يرحل وحوه مع بقا للنكاح كان موليا مشرا ان يقول ان قرنتك
 فبعدى حر او فامراني الاخرى طالق او فانت طالق فانه يكون
 موليا وكذا اذا قال فعلى عتق رقبة او الحج او العمرة وان قال فعلى
 ان اصير ركعتين او اغنوا لا يكون موليا عندهما وقال محمد بن
 موليا وان جعله غايه فقال حتى اغتق عبدا او حتى اطلق امرأتى
 كان موليا عندهما وقال ابو يوسف لا يكون موليا وان قال لا
 اقر بك سنة الا يوما لا يكون موليا وقال زفر بن يكون موليا وقيل
 زفر يكون موليا لان اليوم المستثنى بعد في اخر المدة كما لو قال
 الا نقصان يوم ولنا انه لا يشك في غير معين حال كل يوم في
 السنة كانه المستثنى الا ترى انه لو قال صحت في هذه السنة يوما
 احتمل ان يكون ذلك اليوم في ابتداءها واولها واما اذا قال
 الا نقصان يوم كان موليا لان النقصان يكون في اخر المدة

لانه عبارة عما بقى **فان** وطها في الاربعة الاشر حنث في يمينه
 وطرته الكفارة وسقط الايلاء لان اليمين ترتفع بالحنث **فان**
 لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانته منه بتطليقه لانه ظلمها بمنع
 حقها فجاز له الشرع بنزول نعمة النكاح عنده حتى هذه المدة وهو
 الماثور عن عثمان وعلي في العباد له الثلثة وزيد بن ثابت **فان**
فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين لانها كانت موقفة
 بها فزالت بانقضائها **فان** حلف على الابد فاليمين باقية لانها
 مطلقة ولم يوجد الحنث الا انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج لانه لم
 يوجد منع للحق بعد البيونة لان البايين الاحق لها في الوطى **فان**
فان عاد فتنزوها عاد الايلاء لان اليمين باقية فان وطئها والى
 وقعت بمضى اربعة اشهر اخرى ويعتبر ابتداء هذا الايلاء من حين
 التزوج فان تنزوها ثانيا عاد الايلاء ووقفت بمضى اربعة
 اشهر اخرى لم يقربها لان اليمين باقية ما لم تحنث فيها **فان**
 تنزوها بعد زوج لم يقع بذلك الايلاء طلاق لتفدية بطلاق حرة
 المالك لان استيفاد طلاق المملوك في مكه يوم اليمين والا في مكه

قوله واليمين باقية لعدم الحنث **وقال** وطير بالفرع تخمينه لو
 جره للحنث **قوله** وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن موليا لانه
 يصل الى جماعها في تلك المدة من غير حنث يلزمه فان لم يكن موليا وان
 قال والله لا اقر بك شهرين وشهرين كان موليا وان قال والله لا اقر بك
 شهرين ومكث يوما ثم قال والله لا اقر بك شهرين بعد الشهرين الا
 ولين لم يكن موليا لان اثنتي عشرة شهرا مبتدأ وقصر ممنوعا بعد
 اليمين الاولى شهرين وبعد اثنتي عشرة شهرا اربعة اشهر الا يوما مكث فيه فلم
 تتكامل مدة المنع وكذا اذا قال والله لا اقر بك شهرين ومكث ساعة
 ثم قال والله لا اقر بك شهرين لم يكن موليا لما ذكرناه وان قال والله
 لا اقر بك شهرين ولا شهرين لم يكن موليا لانه عند اعادة حروف النفي
 صار له ايجابا اخر واذا كان كذلك صار اجلين فتدخلا الا ترى ان
 من قال والله لا اكل فلانا يوما ولا يومين ان اليمين تنقض بيوتين
 كذا في النهاية وان حلف لحج او صوم او صدقة او عتق او طلق
 فهو مول لمحقق المنع باليمين وهو ذكر الشؤ والجزاء وهن
 الاجزئية مانعة ما فيها من المشقة اما الحج فلانه يلزمه الاجل في التمتع

وكذا لو حلف بجمع او هدى لان المعصية تحتاج في اثرها الى مال
 والهدى من اجله الكفارة وكذا الصوم من موجب كفاية وكذا
 الصدقة والعتق والاعتاق لانه لا يصوم وان قال ان اقر بك
 فلان على صوم شهر كذا ان كان ذلك الشهر مضى قبل مضى اربعة
 اشهر فليس بمول لانه اذا مضى امكنة الوطئ في المدة من غير شيء
 يلزمه وان كان لا يمضي الا بعد اربعة اشهر فهو مول لانه لا يتصور
 الحج وطيرها في المدة الا بصيام يلزمه واما اذا حلف بطلاق فانه لا يتصور
 الوطئها الا بغير يلزمه من احكام اليمين وكذا اذا حلف بظهار كان
 موليا لان الصلاة يصح ايجابها بالنذر وصارت كالبحج والصوم ولها
 ان الصلاة ليست من احكام الايمى ولا يلزم الاجلها مال في الغالب
 وقصار لمن حلف بصلاة الجنان او سجد التلاوة وهذا كله في حق
 مسلم اما ذمق فلا يصح ايلاؤه بالحلف بالحج والصوم والصدقة
 والاعتكاف لانه ليس من اجلها واما اذا الالباس من اسماء الله فانه
 يكون موليا عند اوجبه خلافا لهما وان حلف بطلاق او عتاق
 يكون موليا بالاجماع وصورة الحلف بالصوم ان يقول ان قررتك

لا يمضون

فلله على صوم شهر اما اذا قال هذا الشهر لا يكون موليا ولا يلزمه
 شيء وصورة الخلف بالبح ان يقول ان قربتك فلله على حجة وصورة
 الخلف بالصدقة ان يقول اذا قربتك فلله على صدقة كذا وصورة
 الخلف في العتق والطلاق هو ان يقول ان قربتك فعلى عتق رقبة
 او عتق عبدي هذا وفي الطلاق ان قربتك فانت طالق او فلانة طالق
 طالق زوجة له اخرى وفي المسئلة تعيين الطلاق والعتاق يشترط
 بقاء المخلوق عليه في ملكه الى ان يمضي المدة حتى لو باع العبد او مات
 قبل مضي المدة سقط الابدان ثم اذا عاد الى ملكه بوجه من الوجوه قبل
 القربان انعقد الابدان وان دخل في ملكه بعد القربان لا انعقد الا
 بلاء مثاله اذا قال ان قربتك فعبدك هذا حرم ثم باعه سقط الابدان
 لانه لا يلزمه بالقربان شيء ثم اذا عاد الى ملكه قبل القربان انعقد الابدان
 وان دخل في ملكه بعد القربان لا انعقد وان قال ان قربتك فعبدك فانه
 حر ان مات احدهما او باع احدهما لا يبطل الابدان لانه يلزمه بالقربان
 عتق وان ماتا جميعا او باعهما جميعا معا وعلى التبعاقب بطل الابدان
 فان دخل احدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل القربان انعقد الابدان

ثم اذا

ثم اذا دخل الاخر في ملكه انعقد الابدان من وقت دخوله الاول و
 ان قال ان قربتك فعلى عتق ولدك فهو مول وقل ان لا يكون موليا
 وهذا فرع على ان هذا النذر يوجب حاشاة وذلك من جملة الكفارات
قوله فان الامتناع المطلق الرجعية كان موليا لان الزوجية بينهما
 قائمة فان انقضت عدتها قبل انقضائها من الابدان لقوات المحل ^{سقط الابدان} وان
 الامتناع البين لا يكون موليا لان البين لاحق لاحق الوطى فلم يكن ما
 نكحها بخلاف الرجعية فان لاحقا في الوطى لانها زوجة واذا
 الامتناع امراته ثم ابانتها فمضت اربعة اشهر ومضى العدة وقعت اخرى
 بالابلاء لان ابتداء الابدان كان وهي زوجة فصح الابدان فاذا
 ابانتها فالمستوثبة بعقد بعقد سابق وان كان لا يلحقها ابتداء
 كذا في اللزوم ولو الامتناع امراته في مجلس واحد ثلث مرات فقال
 والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك ان اراح التكليف بالابلاء
 واحد واليمين واحدة وان لم يكن له نية فالابلاء واحد واليمين ثلثة
 وان اراح التغليظ والتشديد فالابلاء واحد واليمين ثلث في قول
 ابو حنيفة وابو يوسف حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانت

بتطليقة وإقربها واجب ثلث كفارات وقال محمد وزفر الأيلاء
 ثلث واليمين ثلث والأيلاء الأول ينعت حين ماتلفظ بالأول
 والثاني حين ماتلفظ بالثاني والثالث حين ماتلفظ بالثالث فأذا مضت
 أربعة أشهر ولم يقربها بانت بتطليقة فأذا مضت سافة بانت
 بأخرى فأذا مضت ساعة بانت بأخرى وأذا قربها وجب عليه
 ثلث كفارات واجمعوا أنه إذا آلا من امراته في ثلاث مجالس الأيلاء
 ثلثة واليمين ثلثة ثم الأيلاء على أربعة أوجه أيلاء واحد واليمين
 واحد قوله لا اقربك وآيلاء وعيمان وهو إذا آلا من امراته
 في مجلسين أو قال إذا جاء غفر فوالله لا اقربك وإذا جاء بعد غفر
 فوالله لا اقربك وآيلاء واحد وعيمان وهو من سلكه الخلاف وإذا
 قال في مجلس واحد والله لا اقربك والله لا اقربك وإراد به التخيلا
 فالأيلاء واحد واليمين ثنتان عندهما حتى إذا مضت أربعة أشهر
 ولم يقربها بانت بوحدة وإن اقربها وجب كفارتان وقال محمد
 وزفر الأيلاء اثنتان واليمين ثلثان وآيلاء ويمين واحدة وهو
 إذا قال لامرأته كلما دخلت هذين الدليلين فوالله لا اقربك فدخلت

أحدهما دخلت أو دخلت بها جميعا دخلت واحدة وهو
 أيلاءان ويمين واحدة فالأول ينعت عند الرخلة الأولى والثاني
 عند الثانية الثالثة **وهو** مدة أيلاء الأمة شهران وذلك نصف
 مدة أيلاء الحرة فإن عتقت في مدة الأيلاء يصير مدتها أربعة
 أشهر ولو آلا منها ثم طلقها ثم اعتقت يكون عدتها عدة الأماء
 ومدة أيلاءها مدة الحرة قال الخنيزر إذا طلقها طلاقا بائنا
 ثم اعتقت في عدة لا يتحول عدتها إلى عدة الحرة وإن طلقها ^{بها}
 ثم اعتقت في عدة تحولت إلى عدة الحرة والعبد في الأيلاء كما
 للحرة وإنما ينظر إلى الزوجة إن كانت أمة فمدتها شهران وإن كانت
 حرة فأربع أشهر **وهو** وإن كان المولى مريضا لا يقدر على الجماع
 أو كانت امرأة مريضة أو رقيقا أو صغيرة الجامع مثلاً أو كانت
 بينهما مسافة لا يقدران بصد إليها في مدة الأيلاء ففيه أن يقول
 بلسانه فيستلزمها فإن قال ذلك سقط الأيلاء والأصلان الفري هو
 الرجوع ومنه فالظن إذا رجع فلما كان الزوج يتلوى في
 المدة مانعاً لها من حقها جعل رجوعه عن ذلك فيأ والفري تختص

بالمدة بدل ليد قراءة ابن مسعود ^{المراد} فان فاء وايم من والفى عندنا
هو الوطى مع القدرة عليه فاذا عجز عنه قام الفى مقامه وعند
الشافعى لا فى الله بالجاء ثم العجز على ضربين عجز من طريق المشاهدة
مشران يكون مريضا لا يقدر على الجاء او هو كذلك او يكون يدها
مسافة لا يقدر على امتثالها الا بعد مضي المدة او يكون صغيرة الجاء
مثلا او رتقا ويكون هو محبوبا او يكون محبوسا في موضع
لا يقدر عليها فففيه في جميع هذا القول وان كانا هو محبوبا في موضع
لا يمكن ان يذبحوا عليه قل في كسر خي فيه القول وفي الجندى فيه الجاء
والجاء كما من طريق الحكم مشران يكون محرما او صديقا او هو كذلك
فهذا فيه الوطى عندنا لانه قادر عليه وعند غيره بالقول لان المنع
منه لحق الله فهو كما يمنع من طريق المشاهدة ^{ففيه} ان يقول بيا
فبت البها او راجعها وعن ابي حنيفة يقول اشهد وانى فبت الى امرأ
وابطلت ابلاها وهذا ^{المراد} ليس بشرط وانما هو اختيار حتى اذا
مضت المدة وادعى الزوج الفى وكذبته اقام البينة واذا اختلفا في الفى
مع بقا المدة فالقول قوله لانه يملك في الفى وان اختلفا بعد مضيها

فالقول

فالقول قوله لانه ادعى الفى في حال لا يملكه فيه ولا يمين عليه لانه
ملا لا يتخلف فيه ^{ففيه} ان يقول بيا ^{نشد} البرها هذا الا وهو ^{نشد}
اما اذا الا وهو صحيح ثم مريض فففيه لا يصح الا بالجاء ثم اذا كان
فيه بالقول لا يقع الطلاق عليها بمضى المدة اما اليمين اذا كانت
مطلقة فهي على حالها اذا وطى لزمته الفاقة لانها لا يتخير
الا بالحنث وذلك لما يقع بفعل المحلوف عليه فاما القول فليس
بمحلوف عليه فلا يتخير اليمين به وان كانت اليمين موقفة بـ
ربعة اشهر وفاقرها ثم وطى كما بعد الاربعة اشهر لا كفارة عليه فاذا
قل ذلك سقط الا بلاء بعنه اذا قال فبت اليه لم يقطع الا بلاء اى
لا يقع الطلاق بمضى المدة واما اذا اقرب بكفر عن كونه ^{ففيه} وان
صح في المدة بطرد ذلك الفى وصار فيه الجاء اى اذا قدر على الجاء في المدة
بطرد ذلك القول وصار فيه الجاء لانه قدر على الاصل قبل حصول ^{المقصود}
كالتميم مع الماء وعلى هذا اذا اطلقها بعد الا بلاء طلاقا بيا يصح الفى
منه بالقول لان الفى بالقول اقيم مقام الوطى لاجد الضرورة حتى لا تبين
بمضى المدة وهذا المعنى لا يوجد بعد البينة ثم الفى بالقول يرفع

يفتح

المدة ولا يرفع اليمين والقى بالفعد يرفع المدة واليمين : وإذا قال
لأمرأة أنت علي حرام سيئ عن نيته فأن قال ردت الكذب فهو كما قال
أي هو كذب في ظاهر الرواية ولا يكون ابتداء لأنه نوى حقيقة كلامه قال
في النسيان وهذا فيما بينه وبين الله إما في القضا فلا يصدق ويكون
بمنه لأن الظاهر أن الحرام في الشرع يمين **قوله** وإن قال نوى الطلاق
ففي تطليقه بآية الأنبياء الثلث لأن قوله حرام كناية والكناية يتر
جع فيها إلى نيته كما ذكرنا في الطلاق **قوله** وإن قال ردت الظهار فهو
ظهار عندنا وما قال محمد لا يكون ظهار إلا بعد التسمية بالمحرم
والله أنه وصغرها بالتحريم وفي الظهار نوع تحريم والمطلو تلزم على المقيد
إذا نواه **قوله** وإن قال ردت التحريم أو لم أر شيئا فهو يمين يصير
بها مولى لأن الأصل في تحريم الحلال أنها هو اليمين عندنا وإن قال ردت
التحريم فقد ردت اليمين وإن قال لم أر شيئا لم يصدق في القضا لأن
ظاهر ذلك اليمين وإذا ثبت أنه يمين كان بها مولى قال في الدرر
إذا قال أنت علي حرام أو قد حرمتك علي أو أنا عليك حرام أو قد
حرمت نفسي عليك أو أنت محرمة علي فهو كله سواء يرجع فيه

النية فأن قال ردت الطلاق وهو طلاق وإن نوى ثلثا قيلت
وإن نوى واحدة فواحدة وإن نوى اثنين فواحدة بآية وإن
لم يكن له نية فهو يمين وهو مولى إن تركها أربعة أشهر بآية
بتطليقة وإن قال ردت الكذب فليس بشيء فيما بينه وبين الله
ولا يصدق في اليمين في القضا وإن قال كل حرام علي حرام إن نوى
جميع المباحات صدق لأنه شدد على نفسه وإن نوى الطعام دون
غيرها أو شرأ أو لبس أو نساء أو غيرها أو امرأة دون غير ما صدق
وإن لم تكن له نية فهو على الطعام والشراب خاصة وإن قال لأمرأة
أنت علي كالميتة أو كالدم أو كالحمة يبرأ وكالميتة إن نوى كذا فهو
كذبه وإن نوى التحريم فهو ابتداء وإن نوى الطلاق وهو طلاق وإن
قال إن فعلت كذا فأنت أمي يريد به التحريم فهو باطل لأن التحريم إنما
يكون إذا جعلها مثلامه فأما إذا قال أنت أمي فهو كذب وإن قال أنت
مع حرام فهو مشرق وهو أنت علي حرام وإن قال لأمرأة أنت أمي
حرام ونوى في أحدهما الطلاق وفي الثانيه الأبدية فهو باطل لأن
جميعا لأن اللفظ الواحد لا يحمل على أمرين فأذا أرادها حراما

على اغلظها فوقع الطلاق عليها وان قل هذه على حرام ينوي
الطلاق وهذه على حرام ينوي في احدهما ثلثا وفي الاخرى واحدة
ففي طالقان ثلثا ثلثا لا يثبتانه لجموعها **اغلظها كتاب**
المخلع هو في اللغة مشتق من المخلع ومنه خلق المغر والقميص
وفي الشرع عبارة عن عقد بين الزوجين المار فيه من المرأة بتدله
ليخلعها او ليطلقها وحكمه من جبرتها حكم المعاوضة حتى تجوز لها
الرجوع عنه ويبطل باعراضها وتجوز لافيه شرط الخيار على الصحيح
ولا يصح تعليقه بالخطار وحكمه من جبرته الزوج حكم التعلين والى
طلاق معلق بشرط حتى لا يصح رجوعه عنه ولا تجوز له فيه شرط الخيار
ولا يبطل باعراضه عنه ويصح تعليقه بالخطار **قال** وهو اذا تشاق الزوجان
وخافا ان لا يفهما حدود الله فلا باس ان تعتدي نفسيهما بما لا يخلعها
المشاقة المخالفة والتباعد عن الحق وهو ان يكون كل واحد منهما في
شق على حدة فلم يدر من ايهما جاء النشوز وحدود الله ما يلزمها من
مواجب النكاح وهو ما فرضه الله للزوج عليها ولا عليه وانما بشرط
التشاق لانه اذا لم يكن من النشوز كان ذلك منه كره له ان يلحد

شيا **فأذا فعل** اذ وقع بالمخلع تطليقه بائنة نسوة نوى ولم
ينوي اذا كان في مقابلة مال لان يدكر المال في مقابلة المخلع يتعين
الاختلاع عن النكاح مراد بالاحتياج الى النية وان لم يقابل مال التاقي
به الطلاق وقع والا فلا لانه كناية من كناية الطلاق واما اذا كان
مقابله المار فوجوب المار معن عن النية لانها لا تسلم للمال الا تسلم لها
تقرها وذلك لا يبينونه ثم المخلع عندنا طلاق وطردا فوقعه وقايدته
اذ خلعتا ثم تزوجا بعد ذلك عادت اليه بتطليقتين للغير عندنا و
عنده ثلثات **قوله** ولزمها المال لانه الحجاب وقبول تقع به للفرقة من قبل
الزوج ويستحق العوض وقد وجدت الفرقة من جبرته فلزمها المار
ولا يصح المخلع والطلاق على مال الا بالقبول في المجلس فان قامت من
المجلس قبل القبول واخذت في عمل اخر يدل على الاعراض لا يصح المخلع
ويعتبر فيه مجلسها لا مجلسه حتى لو ذهب من المجلس ثم قبلت في مجلسها
ذلك صح قبولها ووقع الطلاق ولزمها المار والمخلع من جانبته بمنزلة
اليمن لا يمكن الرجوع عنه ويصح تعليقه بالخطار ومن جانبها بمنزلة
مبادلة المال بالمار حتى انهما تملك الرجوع عن ذلك قبل قبول الزوج ولا يصح

تعليقه بالأخطار بيانها إذا قال خالعت امرأتى على الفلأ وطلقتها على
الف وهو غايبة يتوقف على قبولها في مجلس علمها ولو كانت هي
التي قالت ذلك وهو غايب فإنه لا يصح حتى إذا بلغه الخبر فإن
أجاز في مجلس علمه لا يجوز قال في الكرخي إذا ابتداء الزوج فقال خا
لعتك على الف لم يصح رجوعه عن ذلك لم يبطل بقيامه عن المجلس
قبل قبولها وتجاوز أن يعلقه بشرط أو بوقت فيقول إذا جاء غدا فقد
خالعتك على الف وإذا قدم زيد فإن قبلت قبل ذلك لم تجز وأما إذا ابتداء
هي فقالت خالعت نفسي عنك بألف فذلك مثل الجواب لبيع يجوز لها أن
ترجع فيه قبل قبوله ويبطل بقيامها عن المجلس وقيامه ولا يجوز أن
يتعلق بشرط ولا وقت وذكر في البدائع أن الزوج إذا قال خالعتك على
الف على أني بالخيار ثلثا لم يصح خيار الشرط وصح المانع إذا قبلت وإن
شرط الخيار لها فقال خالعتك بالف على أنك بالخيار ثلثا فقبلت أو
شرطت هي لنفسها الخيار جاز عند أبي حنيفة وإن ردت في الثلاث بطل
المانع وإن لم ترد ثم لأن الذي جرت به تلك الحال بشرط الخيار يجوز
فيه كالبيع وعندهما لا يجوز والفاظ المانع خمسة خالعتك بألف أو بألفين

فتك طلقت نفسك على الف فإن قال خالعتك على الف فقبلت فقال
فقال لم أنت بذلك الطلاق لم يصدق لأن ذكر العوض في الآية عليه
قول فإن كان النشور من قبل الزوج كره له أن يأخذ منها عوضا
لقوله تعالى وإن اردتم استبدال زوج مكان زوج إلى أن قال فلا تأخذوا
منها شيئا **قول** وإن كان النشور من قبلها كره له أن يأخذ
منها أكثر مما أعطى فإيه من المهر ونفقة وغيره لقوله عليه
السلام امرأة ثابت بن قيس حين جاءت إليه فقالت يا رسول
الله لا أنا ولا ثابت فقال انشري بدنك عليه حديفة فقالت وزيادة
فقال أما الزيادة فلا وقد كان النشور منها وفي الجامع الصغير يطيب
الفضل أيضا لطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به **قول**
فإن فعل ذلك جاز في القضاء يعني إذا أخذ الزيادة وكذا إذا أخذ **قول**
والنشور منه **قول** وإن طلقتها على مال فقبلت وقع الطلاق وإن
المال وكان الطلاق باينا صورته أنت طالق بألف أو على الف أما
إذا قال أنت طالق وعليك فقبلت طلقت ولا يلزمها شيء
عند أبي حنيفة ومعنى المسئلة أن قبولها يقف على المجلس فإن قامت
منه قبل القبول بطل الخيار المخير **قول** وإن بطل العوض في المانع

مثلاً ان يحال المسألة على خمر او خنزير او ميتة فلا شيء من الزوج و
 الفرقة باينة وانما لم تجب شي لانها ما سميت مالا ولا وجه الوالحا به
 المسألة الا بغيره ولا الوجها بغيره لعدم الالتزام بخلاف ما اذا خالغ
 على خلق بعينه فظاهر خمر لانها سميت مالا افصار وغرور و فجب المهر
 وخلاف ما اذا كانت ابواعتق عا خمر حيث تجب قيمة العبد لان ملك
 المولى فيه متقوم ولم يرضو له بحال اما ملك البضع في حالة الزوج
 غير متقوم وانما كان بايضا لان الخلع من كليات الطلاق والكنايا
 بواين **قوله** وان بطل العوض في الطلاق كان رجعا هذا اذا لم
 تستوفي عدد الطلاق وانما كان رجعا لان صرح بالطلاق اذا
 خلا العوض ولم يوصف بالبينونة كان رجعا وهذا ايضا
 في الحرة اما الامة اذا بدلت مالا للزوج و طلقها كان بايضا لانه تجب
 عليها بعد العتق **قوله** وما جاز ان يكون مهر اجاز ان يكون بدلا في
 الخلع فانكرته انه يجوز الخلع على حيوان مطلق فيكون له الوسط منه
 وتكون المرأة محرقة بين دفع عتقه او قيمته وانما جاز ذلك لان
 الخلع عقد على البضع فما جاز ان يثبت في النكاح جاز ان يثبت في
 الخلع الا انه يفارق النكاح في انها اذا سميت في الخلع خمر او خنزير

او ما الا فقه له فخالعها عليه لم يكن له عليها شيء وصح الخلع وفي النكاح
 يلزم الزوج مهر المثل والفرق ان خروج البضع من ملك الزوج
 غير متقوم ودخوله في ملكه له قيمة بدلية انه اذا تزوجها ولم
 يسم لها مهر اثبت لها مهر المثل بالدخول وفي الخلع لو خلعها ولم
 تسم له شيئا ونوى الطلاق طلقت ولم يكن له عليها شيء **قوله** وان
 قالت له خالعه عا ما في يدي فخالعها ولم يكن في يدي شيء ولا عليها
 لانها لم تغره حيث لم تسم له مالا ولا سميت له شيئا له قيمة وكذا اذا
 قالت عا ما في بيتي ولم يكن في بيتها شيء وصح الخلع ولا شيء له **قوله**
 وان قالت عا ما في يدي من مال فخالعها ولم يكن في يدي شيء ردت
 عليه مهرها لانها ما سميت مالا لم يكن راضيا بالنزول لا بالعوض
 ولا وجه الى الجواب المسألة او قيمته للمهر مالا او قيمة البضع اعني مهر
 المثل لانه غير متقوم حاله الخروج فتعين ما قام به على الزوج في اذا
 وجب له الرجوع بالمهر وكانت قد ابرأته منه لم يرجع عليها شيء لان
 عين ما يستحق قد سلم له بالبرائة فلو رجع عليها الرجوع لاجل العتبه
 وهو لا يوجب عا الواجب ضمانا **قوله** وان قالت عا ما في يدي من درهم

او من الدراهم ففقد ولم يكن في يد ما شئ فله عليها ثلث دراهم
 لأنها سميت للمع واقوله ثلثه وان وجد في يد دراهم من ثلثه
 الى الشئ الزوج وان كان في يد ما اقل من ثلثه وان وقع الخلع على
 المهر صح فان لم تقبضه المرأة سقط عنه وان قبضته استرده منها
 وان خالعهما على نفقة عدتها صح الخلع وسقطه عنه النفقة **مط**
 وان قالت طلق ثلثا بالالف فطلقها واحدة فعليه ثلث الألف لأنها
 لما طلبت الثلث بالالف فقد طلبت كل واحدة بثلث الألف وليس كذلك
 اذا قال لها طلق نفسك ثلثا بالالف فطلعت نفسها واحدة لأنه لم
 يرضى بالبينونة الا بكل الألف فلم تجز وقوع البينونة ببعضها
مط واذا قالت طلق ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شئ له
 عليها عند ابو حنيفة ومالك والرجعة وعند مملهي واحدة بآينه
 بثلث الألف لان كلمة علي بمنزلة الباقي المعوض حتى ان قوام
 اسم هذا المتاع بدراهم وعلى درهم سواء ولا بئ حنيفة ان كلمة
 الشئ قال الله يا يعنك على ان لا يشركن بالله شيئا ومن قال المرأة
 انت طالق على ان تدخل الدار كان شرطا واذا كان فيها معنى الشرط

فهم

فالشرط

فالشرط لا ينقسم على عدد الشروط وانما يلزم المشروط عند وجوده
 جميع الشرط الا ترى انه لو قال لها ان دخلت الدار ثلثا فانت
 طالق ثلثا فدخلت الدار مرة لم يقع عليها شئ لعدم كمال الشرط
 كذلك في مسئلتها لما لم يوجد كمال الشرط المستحق بجميع البدل
 لم يرجع عليها شئ وان قالت طلق ثلثا ولك الف فطلقها
 وقع الطلاق ولا شئ له عليها عند ابو حنيفة لأنها ذكرت الألف
 غير متعلقة بالطلاق والطلاق لا يقف على عوض وقال ابو يوسف
 ومحمد يلزمها الألف لأنه لا فرق في القمواض بين الباء والواو
 الا ترى ان من قال الرجاء حمل على هذا المتاع ولك درهم فحمله
 استحق الدرهم فكذلك هذا والجواب لا بئ حنيفة ان الأجانة لا تصح
 بغير عوض والطلاق بخلافه **مط** وان قال الزوج طلق نفسك ثلثا
 بالالف او على الف فطلعت نفسها واحدة لم يقع عليها شئ لأنه ما رضى
 بالبينونة الا بالاسم له الألف كله بخلاف قولها طلق ثلثا بالالف
 لأنها لما رضىت بالبينونة بالالف كانت ببعضها الرضى ولو
 قالت طلق واحدة بالالف فطلقها ثلثا طلقت ثلثا عند ابو حنيفة

بغير شيء وقال ابو يوسف ومحمد تطلق ثلثا ويلزمها الالف
 والمبارات كالمخاع وصورتها ان يقول برئت من النكاح الذي بيني و
 بينك على الف قبلت **وهو** المخاع والمباراة يسقطان كل حق للام
 واحد من الزوجين **على** الآخر مما يتعلق بالنكاح عند ابو حنيفة يعني
 النكاح القائم حالة المباشرة اما الذي قبله لا يسقط حقوقه وقال
 ابو يوسف في المباشرة مشرقوا ابو حنيفة واما المخاع فهو كالطلاق
 على مال لا تسقط الا ما سميا وقال محمد في جميع لا يسقط الا ما سميا
 وصولة المسئلة اختلفت منه على شيء سماعين او بين وكان المهر
 غير ذلك وهو في ذمة الزوج وقد دخل بها او لم يدخل لزمها اما
 سميت له ولا شيء عليه من المهر عند ابو حنيفة وعندهما الهان ترجع
 عليه بالمهر ان دخل بها ونصفان لم يدخل بها ولو انهما كانت قد
 قبضتا المهر ثم بارأيا او خالعا قبل ان يدخل بها على شيء فهو جائز
 والمهر كله لها ولا يتبع كل واحد منهما صاحبه بعد المخاع والمباشرة بشيء
 من المهر وكذا لو كانت قبضت منه نصف المهر او اقرا او اشترى اختلفت
 منه بدرهم سماعة قبل ان يدخل بها قلن زوج ما سميت له ولا شيء لولا حر

منها على صاحبه مما يده من المهر في التهمة اذا خالعا على مال معلوم
 ولم يذكر المهر قبلت هل يسقط المهر هذا موضع الخلاف فعند ابو
 حنيفة يسقط وعندهما لا يسقط ولها ان يرجع به ان دخل بها او
 بنصفه ان لم يدخل بها وفي شرحه اذا خالعا او بارأيا على عبد او
 ثوب او دلاءهم وكان المهر غير ذلك فلا شيء له غير ذلك لان كان قد
 اعطاه المهر لا يرجع عليها بشيء منه فان كان قبل الدخول ولم يعطها
 شيئا منه لم يكن لها عليه شيء وهذا قول ابو حنيفة ووافقه ابو يوسف
 في المباشرة واما في المخاع فلم يوافقوه وقال ابن الملقع لا يوجب ذلك و
 قال محمد في كلامه المهر كالتلاق على مال وابي يوسف مع محمد في المخاع
 ومع ابو حنيفة في المباشرة قال في السابيع ان كان المخاع بلفظ المخاع
 برئت الزوج من كل حق وجب لها بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية و
 الكسوة الماضية ولا تسقط عنه نفقة العدة وان كان بلفظ المباشرة
 فكذا لا ايضا عند ابو حنيفة فان كانت قد قبضت مهرها وسلم لها وان
 كانت لم تقبض ولا شيء لها على الزوج سواء كان قبل الدخول او بعد
 وقال ابو يوسف ان كان بلفظ المباشرة فكما قال ابو حنيفة وان كان

بلفظ طالع لم يقط اما سميها عند الطلع وقال محمد لا يقط اما سميها
 سواء كان بلفظ الجمع او بلفظ المبالغة فعلى قوله ان كان قبل الدخول
 وقد قبضت مهرها وجب عليها نصف منه وان كان بعد الدخول
 فهو اولا وله عليها جميع ما سمت واجمع وان كان لاحد من الزوجين
 دين غير المهر سمي باخر لا يقط وهو الذي لا يخرجه الشيخ بقوله من حقوق
 النكاح ماله قال في الوقعات رجل تزوج امرأة على مهر ستمائة طلقتها
 طلاقا باينا ثم تزوجها ثانيا على مهر اخر ثم اختلعت منه على مهر
 يبرأ الزوج من المهر كله دون الاول **كتاب الطلاق وهو**
 ان يشبه امرأته او عضوا من اعضائها بعينه عن جميعها او جزا شيئا منها
 ممن حرم عليه على التابيد واصل ثبوته اول سورة المجادلة نزلت في
 خولة بنت ثعلبة امرأة من الخزرج وفي زجرها اوس بن الصامت
 وهو اخو عبادة بن صامت وكانت خولة حسنة الجسم فراقها زوجها
 وهي ساجدة في صلاتها فنظر اليها فخرجت فلما فرغت من صلاتها رأت
 ودعا من نفسها فاقبت عليه فغضب وقال لها انت على كظي امي
 ونرم بعد ذلك ثم عاد فراودها عن نفسها فامتنعت وقالت الذي

نفس خولة بيده لا اتصل اليه وقد قلت ما قلت حتى يقضي الله وير
 رسول بيننا وتحكم الله في وفيك لحكمه قالت خولة فوقع
 على قدر ففعله مما ترفع به المرأة الشيخ الكبير الضعيف ثم خرجت
 الى جيرانها فاحدثت منهن ثيابا فلبستها ومضت الى رسول الله صلى
 عليه وسلم فوجدت عايشة تغسل شق راسه فقلت يا رسول الله
 زوجي اوس بن الصامت تزوجني وانا ثابة مرعوب في كنت
 غنية ذات مال واهل حتى اذا اكل والى وافني شبابي وتفرق اهل
 وكبر سني ونشئت له دأبط طاهر مني وجعلني كامة ثم ندم على
 ذلك لومته اولاد صغار ان ضمتهم اليه ضاعوا وان ضمتهم
 الي جاعوا فهل شيء يا رسول الله تجمعني واياه فقال صلى الله عليه وسلم
 ما اراك الا حرمت عليه فقلت يا رسول الله ما ذكر طلاقا وان زوجي
 وابن عمي وابو اولى ادي احب للناس الي وهو شيخ كبير لا يستطيع
 ان يخدم نفسه فقال صلى الله عليه وسلم حرمت عليه قالت فجعلت اراجع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول حرمت عليه حرمت عليه فقلت
 يا رسول الله لا تقدر ذلك فوالله ما ذكر طلاقا فقال صلى الله عليه وسلم ما عندي

فامر كشيء وان نزل في شأنك شيء بعيتك لك فمفتت وبكت و
 جعلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قالت اللهم اني اشكو اليك
 شدة وحدي وفاقتي وحديثي ما يشوق علي من فراقه ورفعت
 يدي الى السماء تدعوني وتضرع فيينا هه كذا كذا فتغاث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الوحي كما كان يتغشاها فلما سرى عنه قال يا خولة قد انزل
 الله فيك وفي زوجك القرآن ثم تلا قوله عز وجل قد سمع الله قول
 الساتة تجادل في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما الى اخر
 الآية فقالت عايشة رضي الله عنها وعن ابائها تبارك الذي سمع سبعة كل
 شيء وقوله تعالى ان الله يسمع بصير اي يسمع من ينجبه ويتضرع اليه
 بصير من يشكو اليه فقال صلى الله عليه وسلم من يبه فليعتق رقبة قالت والله
 ما عنده ذلك قال من يبه فليصم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير
 ما به من صوم قال من يبه فليطعم ستين مسكينا وسقاهن ثم قالت
 والله ما يخذ ذلك فقال اناس نعينه بعرق من تمر وهو مكثر
 يسع ثلثين صاعا قالت وانا اعينه ثم ذكر ذلك فقال افعلوا ولتو
 صلى به حيرا وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وسين الصامت

هل تستطيع ان تعتق رقبة قال لا فاني قلمد المال قال فهل تستطيع
 ان تصوم شهرين متتابعين قال والله يا رسول الله اني اذا لم
 اكل في اليوم ثلث مرة كل بصري وخفت ان تغشي عيني قال
 فهل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا والله الا ان تعينني يا
 رسول الله قال اني معنك ثمانية عشر صاعا وداع لك فيه بالبركة فاع
 عانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك **قال رحمه الله** اذا قال الرجل لامرأته انت
 على كظها رميتي فقد حرمت عليه التحلل وطهرها وطهرها ولا تقبلها
 حتى يكفر عن ظهاره يعني التحلل ابد لا ينكح ولا يملك به حين ولا بعد
 زوج اخر تزوجها بعد طلاقا ثلثت ثم رجعت اليه حتى يكفر وكذا اذا
 كانت زوجته امة فظاها من غيرها ثم اشترى التحلل حتى يكفر وكذا اذا
 كانت حرة فارتدت ولحققت ثم بيعت فاشترى لان الظهار واجب
 تحريمها لا يرتفع الا بالکفارة وكذا التحلل ان ينظر الوفر في الشهوة
 لانه من دواعي الجماع وكذا لا ينبغي للمرأة ان تدعه بقصرها حتى يكفر
 لانها حرام عليه فلزمها الامتناع من المحرم كما لزم الرجل وانما حرم
 عليه المس والقبلة والنظر الى الفرج لانه من دواعي الجماع فحرمت عليه دواعي

حق لا يقع فيه كمال في الاحرام بخلاف الحيض والقيام لانه يكثر وجودها
فلا حرمات الدواعي الحان يفضي الى المحرم ولا كذلك الاحرام والظهار
وهذا المظهر في الظهار المطلق او الموقت كما اذا ظاهر
من معلومة كالיום والشهر والسنة فانه ان قبح ما في تلك المدة تلزمه
الكفارة وان لم يقرب بها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل
الظهار وقوله كظهر امي صريح في الظهار فيقع به الظهار بقوى او
لم ينوي وان اراد به الطلاق لم يكن الاظهار ولا يصح ان يكون
طلاقا ولا يصح ظهارا لصبي والمجنون لانه قولوا قولا لا يحكم
لها كالطلاق واذا ظاهر الرجل من امراته ثم ماتت سقطت عنه الكفارة
وان اتسع المظاهر من الكفارة فرغته امراته الى القاضى حيث
يكفر او يطلق **قوله** فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله ولا شيء عليه
غير الكفارة الاولى ولا يعاود حتى يكفر ولو ظاهر ثم ارتد ثم اسلم
فتزوجها فالظهار حاله عند اوج حيفه وعندها لا يكون مظاهرا
بعد الردة كذا في النساب **قوله** والعود الذي يجب به الكفارة ان
يعزم على وطئها يعني ان الكفارة انما تجب عليه اذا قصر وطئها بعد

الظهار فان رضوان تكون محرمه عليه ولم يعزم على وطئها
يجب عليه الكفارة وتجبر على التكفير دفع الضرر عنها فان عزم على
وطئها وجبت عليه الكفارة فان عزم بعد ذلك ان لا يوطئها سقطت
وكذا اذا مات احدهما بعد العزم واذا كفر عن طهاره وهي ميتة
او تحت زوج اخر اجزاء وان ظاهر من امراته مرارا في مجلس واحد
او في مجلس متفرقة فعليه لكل طهاره كفارة الا ان يعنى في كل مرة
الظهار الاقرب فاذا اراد النكاح صدق في القضا اذا قال ذلك في مجلس
واحد ولا يصدق فيما اذا قال ذلك في مجلسين بخلاف الطلاق فانه لا يصدق
في الوجهين جميعا **قوله** اذا قال انت على كظهر امي او كظهره او
كفرها فهو مظاهر وكذا اذا تشبه بها بعض من امه لا يجوز له
النظر اليه فهو كتشبيهه بظهر **قوله** وكذا اذا تشبه بها من اخوته
من كتمانها على التابيد من دوات محاربه مثل اخوته او عمت او امه
الرضاعة او اخته من الرضاعة لانهم حرام على التابيد وقال الشيخ
لا يصح الظهار الا بالتشبيه بالأم وقارها كما يصير بالتشبيه بالاجنبية
واذا قال لا انت على كظهر امك كان مظاهرا سواء كانت مزحولا بها

ام لا وان قال كظهر ابنتك ان مدخولها كان مظاهرا والا فلا وكذا اذا
 شبهها بامرأة ابنة او بامرأة ابيه كان مظاهرا لانها حرام عليه على
 التابيد وان شبهها بامرأة قد زنا بأمها او امرأة قد زنا بها ابو
 كان مظاهرا عند ابن يوسف لانه لا تحل له نكاحها على التابيد وقال
 محمدا لا يكون مظاهرا الا ان هذا مختلف فيه حتى انه لو حكم حاكم بخوان
 نكاحه لم يبطله فلم يصير محرمة على التابيد وعند ابن يوسف ولو حكم
 حاكم بخوان لم ينفرد حكمه وان قتل اجنبية لشهوة او نظر الفرج بها
 بشهوة ثم شبه زوجته بأبنتها لم يكن مظاهرا عند ابن حنيفة ولا يشبه
 هذا الوطى لان الوطى ايبين واظهر وقال ابو يوسف يكون مظاهرا
 ان شبهها بامرأة حرة عليه في الحال وهو محل في حال اخر مثل اخت
 امراته او امرأة لها زوج او بجويته لم يكن مظاهرا وان شبهها بامرأة
 قد فرق بينه وبينها بلعان لا يكون مظاهرا اجماعا ما عندهم فظا
 وكذا عند ابن يوسف وان كانت عنده احرام على التابيد لانه لو حكم
 حاكم بخوان نكاحه ثم الظاهر انما يكون من جانب النساء حتى لو قال
 انت على كظهر ابي وابني لا يكون مظاهرا وان قال لفرج ابي او لفرج

ابني كان مظاهرا وان قال انما منك مظاهرا او قد ظاهرت منك فهو مظاهرا
 وان قال انت مني كظهر امي وعندنا ومع فهو مظاهرا ولا تكون المرأة
 مظهرة من زجرها عند محمد وقال ابو يوسف تكون مظهرة والفتوى
 على قول محمد وهو الصحيح وعند حسن بن زياد عليها كتمان عيني لأن
 الظاهر يقتضي التحريم فكأنها قالت انت علي حرام فتجب عليها كتمان عيني
 اذا وطئها ولمحمد انه لا تملك التحريم كالطلاق كذا في الكوفي **مورد** وكذلك
 اذا قال لك على كظهر امي او فوجك او وجهك او برك او رقبتك
 او نصفك او ثلثك او عترتك كان مظاهرا لانه يعبر بهذه الاشياء عن
 جميع البدن وان قال ظهر كظهر امي او كبطنها او كفجها او بطنك
 او فخذك او يدك او رجلك لا يكون مظاهرا كذا في النبايع لأن
 هذا العضو من امراته لا يعبر به عن جميع الشخص وهو انما يكون
 مظاهرا ان شبه امراته او عضو منها يعبر به عن جميع الشخص
 بمن لا تحل له على التابيد **مورد** وان قال انت على مثل امي او كما
 رجح الى نيشه عند ابن حنيفة فان اراد الاكرام فليس بشيء وان
 اراد الطلاق او الظاهر فهو كالموت وان اراد التحريم فهو ايله

وقال أبو يوسف هو تحريم لأن الظاهر من التشبيه التحريم وادناه
 الأيلاء وقال محمد هو ظاهر وليس كذلك إذا قال أنت على كذا أمي
 لأن التشبيه بالكرامة لا يكون بالغرض فلم يبق إلا التحريم **قوله** وإن
 قال أردت الظاهر فهو ظاهر لأنه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه با
 لظاهر لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى النية **قوله** وإن قال أردت الطلاق
 فهو طلاق بابين لأنه تشبيه بالأم في التحريم فكانت أنت على
 حرام ونوى الطلاق **قوله** وإن لم يكن له نية فليس بشئ هذا عند
 هما وقال محمد يكون ظهرا لأن التشبيه ببعضها لما كان ظهرا
 فالتشبيه بجميعها أولى وإما أنه يحتمل للمهر على الكرامة فلم يكن
 ظهرا وإن قال أنت على حرام كأمي ونوى ظهرا أو طلاقا فهو
 على ما نوى لأنه تحتمل الظاهر لما كان التشبيه وتحتمل الطلاق لما كان
 التحريم وإن نوى التحريم لا غير كان ظهرا أيضا وإن لم يكن له
 نية فعلى قول أبي يوسف يكون أيلاء وعلى قول محمد ظهرا وإن
 قال أنت على حرام كظن أمي فهو ظاهر عند أبي حنيفة سواء نوى
 ظهرا أو أيلاء أو طلاقا أو طهرهما مطلقا ولم ينو شيئا مطلقا لأنه

صريح في الظاهر فلا تحتمل غيره وعندهما أن نوى طلاقا فهو طلاق
 وإن قال أنت أمي فهو كذب **قوله** لا يكون الظاهر إلا من زوجة كقول
 لك والذين يظهرون من نسائهم والمراد به الزوجات لقوله تعالى
 للذين يؤلون من نسائهم سواء كانت الزوجة حرة أو أمة
 أو مكاتبه أو أم ولد أو كتابية وكفارتها كفارة الحرة المسامة
قوله وإن ظاهر من أمته لم يكن مظاهرا وكذا من مرتبته أو
 أم ولد لا يكون مظاهرا وإن ظاهر العبد والمدربر والمكاتب
 صريح ظهرا وكفارتها كفارة الحرة لأن التكفير بالعنق والأطعم لا تجوز
 منه ما لم يعتق ولو كفر بها بآذن مولاه أو مولى كفر به ما عنه لا تجوز
 وتجوز له التكفير بالصيام وليس للمولى أن يمنع من ذلك لأنه تغلق
 به حق الملاء بخلاف النذر وكفارة اليمين فأن له أن يمنع من ذلك
 لأنه لم يتعلق به حق آدمي **قوله** ومن قال نسائه أنتن على كظن
 أمي كان مظاهرا من جميعهن وعليه لكل واحدة كفارة سواء
 كان في مجلس أو في مجلس وليس كذلك إذا آمن نسائه فجامعهن
 فإنه لا تجب إلا كفارة واحدة لأنه أقسم بالله وهو واحد لا شريك له

وأما هنا فالكفارة إنما تجب لرفع التحريم والتحرير في كل واحدة
 منهن غير التحريم في الأخرى ولو ماتت واحدة منهن لم يقط
 التحريم عن الباقيات بخلاف الأيلاء وكذا إذا ظهر من امرأة واحدة
 مرارا في مجلس وفي مجلس فأنه يجب لكل ظاهر كفارة الآن ينوي
 الظاهر الأول فيكون عليه كفارة واحدة فيما بينه وبين الله الآن
 الظاهر الأول ايقاع والله اخبار فأذا نوى الاخبار جدد عليه قال
 في التابيع إذا قال أردت التكرار صدق في القضاء إذا قال ذلك
 في مجلس واحد ولا يصدق في ما إذا قال ذلك في مجالس مختلفة
 بخلاف الطلاق فإنه لا يصدق في العجيين ولو طلق أمه لانه طلاق
 قان جميعا ثم ظاهر منها في عدتها يصح ظهاره لأن زوجه وإن كان
 الطلاق باينا لم يصح ظهاره لأن الظهار لا يكون إلا من زوجة و
 هذه ليست بنزوة بل يدر أنها لا تعود إليه إلا بعد جديد ولأنها
 محرمة الطلاق أكد من طهرم الظهار لأنه يزيد الملك ولا يرتفع
 بالكفارة والظهار لا يزيد الملك ويرتفع بالكفارة **مكرر** وكفارة
 الظهار عتق رقبة يعني كاماله الرق في ملكه مقرونا بنية الكفارة

بالطلاق وتحريم ٩٢

وجنس ما يستغامن المنافع قائم بلا بدل فقولنا كاماله الرق
 حق إذا عتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الآخر قبل أن يجامعها
 تجوز عن كفارتها وبعد ما جامعها التجوز عن كفارتها عند أبو حنيفة
 وعندهما تجوز أن عتق النصف بمنزلة عتق الكل عندهما إذا هو
 لا تجزأ عندهما ولو كان عبيدين اثنين عتق أحدهما نصيبه
 عن كفارتها التجوز عند أبي حنيفة سواء كان موصرا أو معسرا
 لأن العبد لا ينفك عن السعاية في الأحوال كلها عند أبي حنيفة و
 كان عتقا بالبدل وعندهما إن كان المعتق موصرا جاز وإن
 كان معسرا لم تجز لأن يسار المعتق تمنع سعاية العبد عندهما
 وإن اعتق مضاف رقبته وصام شهرا أو أطعم ثلثين مسكينا
 لا تجوز عن كفارتها فهذا معنى قولنا رقبته كاماله الرق في ملكه
 وقولنا مقرونا بالنية فإنه إذا عتق عبدا ولم ينو كفارتها
 وكذا إذا نوى عن كفارتها بعد الاعتاق لا تجوز أيضا ولو دخل
 دور حم محرم منه في ملكه بلا صنع منه كما إذا دخل بالميراث فإنه
 لا تجوز عن كفارتها بالإجماع وإن دخل في ملكه بعتبه إن نوى عن

كفارة وقت وجوب الصنع جان عن كفارة عندنا وقال الشافعي
 لا تجوز وقولنا وجب ما يتبعه من المنافع قايماً فإنه إذا
 اعتق عبداً مقطوع اليدين أو الرجلين أو يابس الشق أو
 مقعراً أو أشل اليدين أو زميماً أو مقطوع يد واحدة ورجل
 واحدة من جانب أو مقطوع إبهام يدي أو مقطوع
 ثلث أصابع من كل يد سوى الإبهامين أو أعمى أو معقوراً
 أو أخرس لا تجوز عن كفارة فإن كان مقطوع يد واحدة
 أو رجل واحدة أو مقطوع يد ورجل من خلاف أو أشل
 يد واحدة أو مقطوع أصبعين من كل يد سوى الإبهامين
 أو أعور أو أعمى أو مقطوع الأذنين أو مقطوع الأنف أو
 عتيماً أو خصباً أو مجنوناً أو غنماً أو أمة رقيقاً أو قريلاً تجوز
 عن كفارة وإن كان أصم تجوز في ظاهر الرواية وقيل إذا
 كان حاله لو أصبح في أذنيه لم يسمع فإنه لا تجوز وقولنا
 بغير بدل فإنه إذا اعتق عبده على بدل ونواه عن كفارة
 لا تجوز وإن أبراه بعد ذلك عن البدل فإنه لا تجوز أيضاً

وكذا

وكذا المريض إذا اعتق عبده عن كفارة وهو لا يخرج من
 ثلث ماله فمات من ذلك المرض لا تجوز عن الكفارة وإن أجاز
 الورثة فإن برئ من مرضه **جائز** **موقوف** لم تجز صام شهرين
 متتابعين من قبل أن يتم أسراً **وحد** عدم الوجوه أن لا يكون
 في ملكه ذلك حتى لو كان له عبد للخدمة لا تجوز له الصوم إلا
 أن يكون زمناً فيجوز ثم إذا أفقر بالصيام وأفطر يوماً
 لعذر من مرض وسفر فإنه يستأنف الصوم وكذا لو جاء
 يوم الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق فإنه يستأنف
 فإن صام هذه الأيام ولم يفطر فإنه يستأنف أيضاً لأن
 الصوم فيها عن ما وجب في ذمته لا تجوز وإن كانت
 امرأة فصامت عن كفارة الإفطار أو عن كفارة التقدير
 فحاضت أو نفست في خلال ذلك فإنه لا يستأنف ولكن تصدق
 القضاء بعد الحيض والنفاس لأنها لا تجز صوم شهرين لا حيض
 فيه ما فات أفطرت يوماً بعد الحيض والنفاس فإنه يستأنف
 وإن كانت تصوم عن كفارة يمين فحاضت أو نفست في خلال

ذلك فانها تستأنف لئلا تحدر صوم ثلثة ايام لا يحض فيها
وان صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب
الشمس في اخر ذلك اليوم تجب لعنق ويكون صومه تطوعا لانه
قدر على المبدل قبل الغروب من البدل كالعتيم اذا وجد الماء
قبل الغروب والافضل له ان يتم صم هذا اليوم فان لم يتم و
افطر لا تجب عليه قضاء وعندنا وقال فرجب قضاء **وهو**
فان لم يستطع فاطعام ستين مكينا ولا يكون الا على هذا
الترتيب **وهو** ذلك قبل الميس هذا في الاعتاق والصوم
ظاهر للنص لان كعبه قال فيها من قبل ان يتمسا وكذا في الاطعام
ايضا عندنا وقال مالك في كانت كفارتها الاطعام جاز ان يطاء
قهر وتجري في العنق الرقبة المسلمة والكافرة والذكر والانثى
والصغير والكبير لان اسم الرقبة ينطلق على هؤلاء والشافعي لهم
تحالفنا في الكافرة ويقول الكفارة حق الله فكذلك لا تجوز صرفها
الى غرة كالزكاة قلنا المنصوص عليه عتق رقبة مطلقا من
غير شرط الايمان والقياس على الزكاة قياسا المنصوص على المنصوص

وهو لا تجوز لان من شرط صحة القياس عدم النقص في المقيس
ولا تجوز عتق المجنين لانه لا يعرف حياته ولا سلامته **وهو** ولا تجوز
العباء ولا المقطوعة اليدين او الرجلين وقدرنا ذلك **وهو**
وتجوز الاثم هذا استحسان والقياس ان تجوز وهذا اذا كان نجس
اذا اصبح عليه يسمع اما اذا كان لا يسمع اصلا وهو الاخرص
باص لا تجزيه وتجوز مقطوع الادين لانها انما تترك ان للنية
والمنفعة قائمة بعد ذهابها وكذا لا تجوز مقطوع الانف لانه
يراد للجمال ومنفعة الشم باقية وتجوز مقطوع الذكر لان فقه
اصلا من غير قطع لا يمنع للجواز بان كان تانثي **وهو** ولا تجوز
مقطوع ابرها من اليدين احترز بذلك عن ابرها من الرجلين فان
ذلك لا يمنع للجواز وانما لا تجوز مقطوع ابرها من اليدين لان قوة
البطش والتناول يفوت بفقدتها فصار فواتها كفوات جميع
الاصابع وكذا لا تجوز مقطوع ثلث اصابع من كل يد لفوات الاكثر
من الاصابع ولا تجزي الداهب الاسنان ولا مقطوع الشفتين اذا
كان لا يقدر على الاكل فان كان يقدر عليه جاز ولا تجوز الاخرص

والحرسان لانه منفعة الكلام انعمت ولجوز ذاهب الشعر
واللحية والحاجبين لان ذلك انما هو الزينة **قوله** ولا المجنون
الذي لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح لا تكون الا بالاعتقاد فكان ثبات
المنافع قائما اذا كان تحسن ويفيق فانه تجزى وان اعتق طفلا
رضيعا اجزاه وان اعتق مريضاً ترجأ له الحياة وتحاف عليه الموت
اجزاه فان كان في حد الموت لم تجزه **قوله** ولا يجوز صق المديرو
ام الولدان رقهما ناقص حق لا يجوز بيعهما **قوله** ولا المكاتب الذي
ادى بعض المال لان عتقه ببذل **قوله** وان اعتق مكاتباً لم يؤد
شيئاً جان لان الرق قائم فيه من كل جانب لانه يقبل الانتفاع
ولم تحصل عنه عوض ويسلم للمكاتب الاولاد والاكساب وتجوز
عتق الابن عن الكفارة لداق شاة **قوله** فان اشتري بابه او
ابنه ينوي بالشر الكفارة جاز عندنا بخلاف الوارثة لانه لا
صنع له فيه **قوله** فان اعتق نصف عبء مشترك وضمن قيمة باقية
واعتقه لم تجز عندنا بى حنيفة وقال ابو يوسف وتجوز اذا كان موسراً
ولا تجوز اذا كان معسراً **قوله** وان افترق نصف عبء عن كفارة

نحو اعتق باقية عن جاز لانه اعتقه بكلامين والنقصان يمكن
على ملكه بسبب الاعتاق بجملة الكفارة وذلك لا يمنع الجواز
بخلاف ما تقدم لان النقصان هناك تملن على ملك الشريك
قوله وان اعتق نصف عبء عن كفارة ثم جامع القظاهر منها
نحو اعتق باقية لم تجز هذا عندنا بى حنيفة لان الاعتاق يتجزى
عنده وشرط الاعتاق ان يكون قبل الميسر بالنص قال
الله فمحرير فيه من قبل ان يتماسا واعتاق النصف حصراً
بعد الميسر وعندنا يجوز ان اعتاق النصف عندهما اعتاق
المكاتب الميسر واذا لم تجز عندنا استأنف عتق رقبة اخرى **قوله**
وان لم تجز المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين متتابعين
ليس فيه ما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم الفروا ايام التشريق
لان التتابع مخصوص عليه وصوم هذه الايام منهي عنه فلا ينوب
عن الواجب **قوله** فان جامع التي هو منها في خلال الشهرين لم يعا مدلاً
او زهراً ناسياً استأنف الصوم عندهما وقال ابو يوسف يكفي على صاحبه
ولا يتأنف لئلا ان الله امر بصيام شهرين متتابعين لا ميسر فيهما

فإذا جامع فيها المراتب بالما موريه ولأن الوطى هنالك تختص
 بالصوم فأنشبه الوطى في الاعتكاف ولا يشبه هذا إذا ووطى
 في كفارة القدرين بأن ناسيا أو ليل عامدا حيث لا يتأنف لأن
 المنع من الوطى فيه المعنى تختص بالصوم ولا يوجب سفوان كل
 ووطى لا يوشى في فساد الصوم لا يبطر التتابع دليله الوطى
 بالنهار وعامدا باليد في كفارة القدرين **وهو** ناسيا قيده لأنه
 لو كان عامدا استأنف أجماعا لعدم التتابع وقيد بخمسة التي
 ظاهر من أنه لو جامع غير ناسيا أو ليل عامدا أو
 ناسيا لم يستأنف أجماعا **وهو** وإن أفطر في يوم من العذر أو غير عذر
 استأنف لفوات التتابع وهو قادر عليه فأن كانت امرأة في صنت
 أو نفست في خلال ذلك لم يستأنف وقربينا ذلك **وهو** وإذا ظاهر
 العبد لم يجزه في الكفارة إلا الصوم لأنه لا مكره وهو من أهل
 الصوم فلزمه وليس للمولى أن يمنع عنه **وهو** وإن أعتق المولى عنه
 أو أطعم عنه لم تجزه وظاهر الذوق عندنا لا يصح لأنه لا يصح منه الصوم
وهو وإذا لم يستطع المظاهر الصيام أطعم اثنين مكيئا المعقب العجز الخالي

في الكفالة في جواز الاستفقال بخلاف الشيخ الثاني حيث يعتبر العجز فيه
 إلى والمعقب في البسار والأعصار في ذلك وقت التكفير لا وقت
 الظهار حتى لو طاهر وهو غني وكان وقت التكفير معجزا اجزأ الصوم
 وإن كان وقت الظهار وهو فقير لم يسر لم يجز الصوم سببا
 مكيئا سواء كانوا مسلمين أو دين عندهما ولا يوجبون
 تجاوز فقره أهل الذمة **وهو** نصف صاع من بر و دقيق البر وسويق
 مثله في اعتبار نصف الصاع **وهو** وصاعا من تمر أو شعير ودقيق الشعير
 وسويقه مثله والصاع أربعة أمنا فأن أعطانا من بر ومنون
 من تمر أو شعير اجزأه لخصه المقصود **وهو** وقيمة ذلك لأن
 القيمة عندنا الجزئ في الزكوات فكذلك الكفارات ولأن المقصود
 سد الحاجة ودفع الحاجة وذلك توجد في القيمة **وهو** فأن عداهم
 وعشاهم جاز قليلا الكلو وكثيرا يعنى بعدان وضع لهم ما يشبعهم
 والمعتبر هو الشبع لا مقدار الطعام ولا بد من الحليتين مشبعين غدا
 وعشاء أو غداين أو عشائين أو سحورين ولا الجزئ في غير البر الآباء الأدام
 فلا في الهداية لا بد من الأيدام في غير الشعير لم يكنه الأيتفاء إلى الشبع

وفي خبز الخنطة لا يشترط الأدام فأن كان فيهم صبي فطعمه لا يجري
 لأنه لا يستوفى الاكل كاملا والمعتبر ان تكون كل واحد منهم يستوفى
 الأكل **فولو** وان اطعم مكينا واحدا ستين يوما اكلتين مشبعتين
 اجزاء وكذا اذا اعطاه ستين يوما كل يوم نصف صاع من بتر او
 صاعا من تمر او شعير **فولو** وان اعطاه في يوم واحد طعام ستين مكينا
 لم تجزه الا في يومه ذلك ولو اطعم مائة وعشرين مكينا دفعة
 واحدة فعليه ان يطعم احدى الفريقين اكلة مشبعة اخرى وكذا
 اذا غدا ستين وعشرين غيرهم فعليه ان يطعم احدى الفريقين
 اكلة مشبعة اخرى **فولو** فأن قرب التي تظاهر بها في خلال الطعام لم
 يستأنف كما اذا اطعم ثلثين مكينا ثم جامع امراته فأنه يطعم ثلثين
 مكينا وللماء لا ينقض الطعام لأن الطعام يذكر فيه من قبل ان
 يتمات الا انه يمنع من الميس قبله لانه يحايقدر على الاعتاق او
 الصوم فيقعدان بعد الميس ولو اعطى اثنين مكينا كل مكين صاعا
 من الخنطة عن طهارين لا يجزيه الا عن احدهما في قولنا وقال محمد بن
 عمرهما فان كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فأنه تجزيه

اجمعا كما اذا اطعم عن افطار **فولو** ومن وجب عليه كفارتان
 فأعتق رقبتين لا ينوي احدهما بعينه جاز عزما وان صام اربعة
 اشهر او اطعم مائة وعشرين مكينا جاز وان اعتق رقبة واحدة
 وصام شهرين جاز ان يلحق ذلك عن امرها مثله وقال في الخبرين عن
 احدهما في جميع ذلك **كتاب اللعان** لقبة باللعان دون
 الغضب وان كان فيه الغضب ايضا لأن اللعن من جانب الرجل
 وهو مقدم وسابق والسبق من اسباب الترجيح ثم اللعان شهادة
 عن ابي يوسف عن محمد بن ايمان فيهما معنى الحرف فائدة اذا غفل الحكم
 بعد اللعان قبل الحكم وانتقلوا الى غيره فعند ابي يوسف يستأنف
 اللعان لأنه شهادة فيها معنى اليقين وعند محمد بن **قال** رحمه الله
 اذا قذف الرجل المرأة بالزنا ومما من اهل الشهادة والمرأة ممن
 قادها او في نسب ولدها فطلبته بموجب القذف فعليه اللعان
 وذلك بأن يقول لها يا زانية او انت زانية او رأيتك تنزني او
 هذا الولد من الزنا وليس هو مني الزنا وليس هو مني فأنه يجب
 اللعان وان قال جومعت جماعا حراما او وطيت وطئا حراما

قوله اللعان شهادة ان ذلك من اختلاص بين الامرين
 وانما هو بيننا وبين الله تعالى قال في الخبرين
 ان اللعان شهادة ان ذلك من اختلاص بين الامرين
 عند ابي يوسف عن محمد بن ايمان فيهما معنى الحرف فائدة اذا غفل الحكم
 بعد اللعان قبل الحكم وانتقلوا الى غيره فعند ابي يوسف يستأنف
 اللعان لأنه شهادة فيها معنى اليقين وعند محمد بن **قال** رحمه الله
 اذا قذف الرجل المرأة بالزنا ومما من اهل الشهادة والمرأة ممن
 قادها او في نسب ولدها فطلبته بموجب القذف فعليه اللعان
 وذلك بأن يقول لها يا زانية او انت زانية او رأيتك تنزني او
 هذا الولد من الزنا وليس هو مني الزنا وليس هو مني فأنه يجب
 اللعان وان قال جومعت جماعا حراما او وطيت وطئا حراما

فلا حد ولا لعان وانما شرط ان يكون من اهل الشهادة لأن اللعان
عندنا شهادات مؤكدة باليمين مقررة باللعن فإيمته مقام
حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها لقوله تعالى ولم تكن لهم
شهداء الا انفسهم فسماهم شهداء وتشكهم من جملة الشهداء وليسوا
انما يكون من الجنس وقوله في الشهادة احدى اربع شهادات بالله
نقض على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين
ثم قرن الركن في جانبه باللعن لو كانت كادبا وهو قديم
مقام حد القذف في جانبه باللعن هو قديم مقام حد الزنا
فاذا ثبت هذا قلنا لا بد ان يكون من اهل الشهادة لأن الركن
فيه الشهادة ولا بد ان تكون هي من تحت قذفها لأنه قديم في
حقه مقام حد القذف فلا بد من احصائها وتجب ايضا بنفي الو
لد لأنه مانع احصائها قاذفا لها ومتى سقط اللعان لمع في الشهادة
ان كان من جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانبها فلا حد
واللعان **هو** فظالمته انما شرط طلبها لأنه حقها ولو لم تطالبه
ونكت لا يبطل حقها ولو طالت المدة لأن طول المدة لا يبطل حد

القذف لا القصاص ولا حقوق العباد ولا لعان بين الحر والأمة
ولا بين العبد والحر لأن العبد والأمة ليسا من اهل الشهادة ولا
بين المسلم والكافر لأن الأمة والكافرة لا يحرقا ذفرها ومن شرط
اللعان ان يكونا حرتين بالغتين عاقلين مسلمين غير محرودين في
قذف وان يكون النكاح بينهما صحيحا سواء دخل بها او لم يدخلها
فان تزوجها نكاحا فاسدا ثم قذفها لم يتبلا عنها لانه قذف ولم يتبلا
الزوجة كقذف الاجنبية لأن للوطوءة بالنكاح فاصد الحد
قذفها فلا تجب عليه اللعان كقذف الصغيرة وقال المجتهد اذا
كان المرأة صغيرة او مجنونة او كتابية او امه او مدبرة او مكنت
او ام ولد او محدودة في قذف او كانت قد وطئت وطئا حراما
في جميع عمرها او حرسا فلا حد ولا لعان لأن اللعان سقط بمع
من جهتها وكذا اذا كانا صبيين او مجنوبين او حرسين او مكنتين
او كافرين فان كانا اعميين او قاسقين تجب اللعان لانهما من اهل
الشهادة في بعض الاحكام ولهذا ينعقد النكاح بشهادتهما ولأن
الاعمام من اهل الشهادة فيما طريقه الانتفاضة كالموء والنكاح والنسب

وان كانا محدودين في قدر فوجب على الزوج الحد لان اللعان سقط
 من جهته او البديلة به وان كانت المرأة حرة عفيفة وكان الزوج
 عبدا او محدودا في قدر فعليه الحد لان قدرها صحيح وقد سقط
 اللعان بمعنى من جهته وهو انه لا يصح منه اللعان ومو كان الزوج
 ممن لا يصح قاده كالصبي والمجنون والزوجة ممدحة قادها
 فلا لعان لان قدره لم يصح وان كان الزوج حرا مسلما عاقلا غير
 محرودا في قدر وهو امة او كافرة او صغيرة او مجنونة او زانية
 فلا حد ولا لعان لان قدرها ليس بقدر صحيح وان كانت حرة مسلمة
 عفيفة الا انما محدودة في قدر فلا حد ولا لعان لان القدر
 صحيح وانما سقط اللعان بمعنى من جهتها وهو انما يست
 من اهل الشهادة فلا يجب اللعان والحد وان كان كلاما محدودا
 في قدر فقدرها فعليه الحد لان اللعان سقط معنى في الزوج لان
 البديلة به **قوله** والمرأة ممن تحد قادهما يحترز مما اذا كان من
 اهل الشهادة الا انه لا تحد قادهما بان كان لاهل ولا يعرف له اب
 فهذه لا يجب بقدرها لعان **قوله** فان امتنع حبه الحاكم حتى يلاعن

ظ
قدر

او يكذب نفسه فيحد لان اللعان حق مستحق عليه وهو قادر على
 ايقاضه فيجب حتى ياتي به او يكذب نفسه لينتفع الشين فان
 الكذب نفسه حد القذف فكأن لاعن وجب عليها اللعان
 فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن او تصدقه فتحد بعوض الزنا
 قالوا هذا غلط من النسخ لان تصديقها آية لا يكون ابلغ من اقرارها
 بالزنا ثم لا تحده مرة واحدة فهذا ولو ان صدقته عند الحاكم اربع
 مرة لا تحد ايضا لانها لم تصح بالزنا والحد لا يجب الا بالتصريح وانما
 يحد في اللعان بالزوج لانه هو المدعى **قوله** واذا كان الزوج عبدا او كافرا
 او محرودا في قدر فقدره لانه فعليه الحد لانه تحذر اللعان بمعنى من
 جهته فيصار العمل الواجب الاصل وهو الثابت بقوله كذا والزنا يرمون
 المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء الاية واللعان خلف عنه وصورة
 كون الزوج كافرا بان كان الزوجان كافرين فاسلمت المرأة فقدرها
 بالزنا فقدره **قوله** الا لم عليه او نفوس ولد فانه تجب عليه طلاق فان
 اقيم عليه بعض الحد ثم اسلم فقدرها ثانيا قال ابو يوسف اقيم عليه
 بقية الحد ثم لا اعنوا قال زفر اللعان بين ما وضعا بناء على ان شهادة

القادر انما يتطرق بعد كمال الحد وعند زفر يتطرق بأول سوط وقد
 بقوله او محدود في قدر اذ لو كان محدود في زنا او حراماً
 يلاعن **مولا** وان كان الزوج من اهل الشهادة وهي امه او كافر
 او محدود في قدر او كانت ممن لا تحرق قدرها بان كانت
 صبيبة او مجنونة او زانية فلا حد عليه في قدرها ولا لعان **لأن**
 القدر في صريح من جهته وانما سقط موجهة بمعنى من جهتها
 لأنها ليست من اهل الشهادة ولا محصنة فصار كالمصدق
 وكذا اذا كانت مرتبة او مكاتبه او ام ولد او غرسا **مولا**
 اللعان ان يستدعى القاضى بالزوج فيشهد اربع شهادات
 بالله فيقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما
 رميتها به من الزنا الى ان قال ويشير اليها انما شرط الاشارة لزوال
 الاحتمال لانه قد يقصد غير ذلك **مولا** ثم تشهد المرأة اربع شها
 دات بالله يعني وهي قائمة وكذا البكر يلاعن وهو قايماً وفي الكرى
 القمام ليس بشرط وانما هو شرطه وابلغ **مولا** يقول في كل مرة اشهد
 بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ويقول في الخامسة

ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين انما ذكر الغضب
 في جانبها لأن النساء يستعملن اللعن كثيرا فيكون ذكر الغضب
 ادعاهن الى الصديق ثم اللعن يقع على لفظ الشهادة عند
 حجة لو قال احلف بالله اني لمن الصادقين او قالت هي ذلك لم
 يصح اللعان **مولا** واذا التعان فرق الحاكم بينهما ولا يقع الفرقة
 حتى يقضى بالفرقة على الزوج فيفارقها بالطلاق فان امتنع من
 ذلك فرق الحاكم بينهما وقيل ان يفرق الحاكم لا يقع الفرقة والزوجة
 قائمة يقع طلاق الزوج عليها وظهارة وايدلاوة وعمرى المتوارث
 بينهما اذ لمات احدهما وقال زفر اذا فرغ من اللعان وقعت الفرقة
 من غير تفريق القاضى ولو انهما امتنعا من اللعان بعد ثبوت
 او امتنع احدهما اجبرهما الحاكم عليه ولو انهما اجتنب بعد ما
 اتعن الزوج قبل ان تلعن هو سقط اللعان ولا حد ولو انهما
 لما فرغا من اللعان سالا القاضى ان لا يفرق بينهما لم يجبهما
 الى ذلك ويفرق بينهما ولو ان القاضى يلاعن المرأة ثم
 بعد ذلك بالزوج فانه ينبغي له ان يامر المرأة تلعن ثانيا

فإن لم يامر بفرق بينهما تنفع الفرقة ولو انهما المتعاقبان
يفرق بينهما حتى مات أو عزل ونصب غيره فأن الحاكم الشئ يستقبل
اللعان بينهما في قور أبي حنيفة وأبي يوسف **مهر** ما وقال محمد لا
يستقبل ولو قدرها الزوج فأن يلتصقا حتى ظمرا ثلثا أو تطليقا
بينة فلاحد واللعان أن اللعان تعذر من طريق الحكم لأن اللعان
موضوع لقطع الغرائش وقد انقطع بالطلاق فلا معنى للعان وإن
كان الطلاق رجعيًا تلاعن لان الزوجية باقية وإن تزوجها
بعد الطلاق فاخذته بذلك القدر فلاحد واللعان لان كل واحد
من النكاحين ينفر من حقوقه عن الآخر واللعان من احكام
النكاح الأول فلم يجز ان يتلاعنا في نكاح آخر قال الخجزي اذا قدرا
ثم ابانها فلاحد واللعان اما سقوط الحد فلان القدر أو
اللعان واما اللعان فلان الزوجية قد زالت وإن قدرها ثم طلقها
طلاق رجعيًا تلاعن لقيام الزوجية وإن طلقها طلاقًا بينة ثم قد
فرا بانها فعلية الحد لأنها اجنبية وإن قال الأمر أنه يانانية أنت طالق
ثلثا فلاحد عليه واللعان لان اللعان سقط بين والملك لأن من

شرط

شرط اللعان الزوجية وقد زالت بالطلاق وإذا سقط اللعان
من طريق الحكم لم ينقل إلى الحد ولو كانت طالق ثلثا يانانية
وجب عليه الحد لأنه قد رها بعد الابانة **مهر** وكانت الفرقة بطيئة
بأينة عند أبي حنيفة ومحمد ما علمها لأنها تنفي القاضي كما في العين
ولها النفقة والسكنى في عدتها وتثبت نسب ولدها إلى سنتين إن
كانت معتدة وإن لم تكن معتدة فالسنة أشهر **مهر** وقال أبو
يوسف تحريم ما مؤبد الفولة عليه الصلاة والسلام المتلاعنان
لا يجتمعان ابدا وهما يقولان معنى الحديث ما إذا ماتا غيبين
فأما إذا الذب نفسه لم يبق للتلاعن بعد الأكر **مهر** فإن كان
القدر بولد نفى القاضي عنه والحقة بأمة بشرط في نفع الولد
ان تكون المرأة من اهل الشهادة من حين العلوق إلى حين
الوضع حتى لو كانت كتابية أو أمة حين العلوق ثم أسلمت أو
اعتقت لا تنفع نفى الولد لأنها لما علفت وليست من اهل اللعان ثبت
نسب ولدها بثبوت الإلحاقية الفسخ فلا يتغير بعد ذلك بتغير حالها لأن
ولد الزوج لا ينفي الأب اللعان ولو نفى ولو لم ينفى فصدقته فلاحد

على الزوج والعان وهي بينهما لا يصدران على نفيه لأن النسب
 حق للولد والامه لان كل اسقاط حقوق ولدهما ولا يجوز ان يلا
 عنهما مع تصديقهما له في القدر الا ترى انه يستحيل ان تشهد بالله
 انه لمن الكاذبين وقد قلنا انه صادق وصورة اللعان بنفي
 الولدان بامر الحاكم الزوج فيقول اربع مرارة اشهد بالله اني لمن
 الصادقين في ما ربيتك به من نفي الولد وكذا في جانب المرأة
 ولو قد فرها بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان الامر بنفي
 القاضي نسب الولد ويحقه بامه فيقول قد زمت الولد امه واخرجه
 من نسب الاب ثم انه بعد ما قطع نسبه من الاب جميع احكام نسبته
 من الاب سوى الميراث والنفقة حتى ان شهادة احدهما لا تقبل
 ودفع زكاة احدهما الى الآخر لا يجوز وان كانت ابنة فتزوج
 لها لا يجوز ولا يجوز تزوج الولد ابنته الزوج ولا يجوز لاحد
 الملاعن ان يدعي الولد المنفي وان صدقه **قوله** فان عاد
 الزوج كما كذب نفسه بان قال كنت كاذبا فيما ربيتها به من
 الزنا حذر القدر وحذر له ان يتزوجها وهذا عندها وقال

ابو يوسف لا تحل له انزها قد حرمت حرمة مؤبدية **قوله** وكذلك
 ان قد فرغها فحذر له خراج بذلك من ان يكون من اهل الشهاده
قوله وكذلك ان زنت فحذر له انزها يخرج بذلك من اهل الشهاده
 وتصير ممن لا يحل قاديها وصورتها ان تكون بكر او وقت اللعان
 او تكون محضه ثم تتردد وتلحق بدار الحرب ثم تسي وتسلم و
 تتردد فحذر في الوجهين الجدر فيكون قول الشيخ اوزنت فحذر
 اي زنت قبل الدخول اما بعده فلا يتصور الجدر الا ان تتردد
 وتلحق وتسي ثم تسلم وتزني ورواية الفقيه ابن دغاس
 زنت بالتشريد اي قدرت **قوله** واداقه فلما راته وهي صغيرة
 او مجنونه فلا لعان بينهما لانها لا تحرق قاديها لو كان اخيا او
 لان الصغيرة يستحيل من الزنا ولذلك المجنونه لان افعالها ليست
 بصحيحة وان قال لامرأته زنت وانت صغيرة او مجنونة فلا حذر
 ولا لعان لانه اضاف الحاله لا تصح منها فافعل ذلك وان قال زنت
 وانت امه او كافرة كان عليه اللعان لانه صار قافلا في الحال
 ينرا يتصور منها وان قال لها زنت قبل ان تزوجك كان عليه

اللعان لأنه يصير قاذفا في الحال من زنا يتصور منها يد له عليها
 أن من قال الرجل زنت من ذخير سنة كان قاذفا ووجب عليه
 وإن كان من القائل عشرين سنة لأنه يصير قاذفا في الحال
 كذلك **هذا** وقد في الآخر من لا يتعلق به لعان لأنه لا يأتي
 بصرح لفظ الزنا وإنما يستدل عليه بالأشارة فهي كالكنية **وهو**
 وإذا قال الزوج ليس بي مني فلا لعان هذا قول أبي حنيفة
 وزفر لأنه لا يتيقن بقيام المحرم بصره قاذفا وعندهما أن جاء
 به الأقل من ستة أشهر فهو قاذف ويلا عن لانا يتقنا وجوده
 عند القدر قلنا إذا لم يكن قاذفا في الحال صار كالمعلق بالشرط
 فكأنه قال إن كان بك حملا فليس مني والقدر لا تقع تعلية
 بالشرط وإن جاءت به ستة أشهر فلا لعان لأنه لا يتيقن
 وجوده عند القدر فلا يلا عن بالشك **وهو** وإن قال
 وهذا المحرم من الزنا تلاعنا ولم ينف القاضى المحرم لأنه قد فيها
 بصرح الزنا فوجب عليه اللعان وأما الولد فلا ينتفى عنه
 لأن الأم لا تأتي بغيره إلا بعد الولادة لتمكن الأختار قبله الأثر

انه لا يحكم بالحقاقه المباشرة والوصية لانه مجهول تجوز ان
 يكون وتجوز ان لا يكون فلا يصح نفيه وأما ما روي انه
 عليه الصلاة والسلام لعن بين هلال وبين امراته وهي
 حامل ولحق المحرم بأمه فهو محمول على انه عرف قيام المحرم
 وخيا ولحق الانعام ذلك **وهو** وإذا نفى الرجل ولدا امراته
 عقيب الولادة في الحال التي يقبل فيها التهنئة وتباعد له الة
 الولادة صح نفيه ولا عن به وإن نقاه بعد ذلك لعن وثبت
 النسب لعلم أن المولد في فراش الزوجة لا ينتفى الآباء اللعان
 والفراش ثلثه قوي ووسط وضعيف والقوى فراش
 المنكوحة يثبت النسب فيه بغير دعوة ولا ينتفى الآباء اللعان
 والضعيف فراش الامه لا يثبت النسب فيه الآباء الدعوة والكوط
 فراش ام الولد يثبت فيه النسب بغير دعوة وينتفى من غير
 لعان وإذا نفى ولدا الزوجة بأن قال ليس هو مني او هو من
 الزنا وسقط اللعان بوجه من الوجوه فإنه لا ينتفى بنسبه
 ابدا وكذا إذا كان من اهل اللعان ولم يتلاعنا فإنه لا ينتفى

فأثبت هذا قلنا إذا نفاها عقيب الولادة صح نفيه ولا
 عن به عند أبي حنيفة يعني ما لم يظهر منه اعتراف أو دلالة ^{عليه}
 الاعتراف ولم يوقت أبو حنيفة في مدة النفي وقتا وإنما
 هو مقتضى الرأى للأمام وذكر أبو الليث أنه نفيه
 إلى ثلاثة أيام وروى الحسن إلى سبعة أيام وهو ما بين الولا
 إلى العقيقة وهذا غير صحيح لأنه تقدير لا دليل عليه **وقال**
 أبو يوسف في محرمهم ^{لما} إن نفيه في مدة النفاس هذا إذا
 كان الزوج حاضرا أما لو ولدت وهو غائب ولم يعلم حتى
 قدم فله النفي عند أبي حنيفة في مقدار ما تقدر فيه التهمة
 بعد قدومه وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد قدومه
 أيضا وقد قالوا في ولد الزوج إذا هتني فكت كان اعترافا
 وإن هتني بول الأمة فكت لم يكن اعترافا لأن نسب ولد الزوجة
 يثبت بالفراش وإنما يترقب النفي من الزوج فإذا سكنت عن التحنية
 صار بذلك معترفا وأما الولد الأمة فلا يثبت بالفراش لأنه لا فراش
 لها وإنما يثبت بالدعوى فالتكليف لا يقوم بمقام الدعوى ولذا لم

الولد كولد الزوجة لأن لها فراشا **وقال** وإذا ولدت ولدين في
 بطن واحد فنفي الأول واعتراف الثاني ثبت نسبا وحق الزوج
 واللعان لأنهما توثقان خلقا من ماء واحد فحق الزوج لأنه
 الكذب نفسه بدعوى كتمان والأصداق للحمد الواحد لا يجوز أن يثبت
 بعض نسبه دون بعض لأنهما حمدا واحد ومنه كولد الواحد **وقال**
 وإن اعترف بالأول ثبت نسبه فلا يصح نفيه كتمان فثبت جميعا ^{عليه}
 اللعان لأنه صار قاذفا للزوجة بنفي كتمان ولأنه ما أقر بالأول
 ونفي الثاني كان نفيه كتمان وجوعا عن إقراره الأول وإن ولدت ^{حدها}
 ميتا فنعاه إلا عن ولزمه الولدان وإن نعاها ثم مات أحدهما قبل
 اللعان فإنه يلعن ويلزمه نسبه لاجتماع ما ثبتت النسب لأن الليث
 منها لا يصح نفيه لأن ذلك حكم عليه والميت لا يحكم عليه إذا لم يخضر له
 خصم والثالث ليس بخصم عنه وأما اللعان فعند أبي يوسف يسقط
 لأن المقصود به نفي النسب وقد تعذر ذلك عوته فلم يكن في
 اللعان فائدة وعند محمد لا تسقط لأن اللعان قد ينفر عن
 نفي النسب كذا في المحجزى وإن جاءت بثلاثة أولاد في بطن

واحد فاقرب بالاول ونفي الثاني واقرب بالتاليث الا عن وان نفى الا قوله
 والتاليث واقرب بالتاليث تحريم بنوه كذا في **الوجيز**
العدو العدة جمع عدة والعدة هي الترتيب الذي يلزم
 المرأة بنزول النكاح او شبهته وهي مدة وضعت شرعا
 للتعرف من براءة الرحم وهي على ثلثة اقسام الحيض والشهر
 ووضع الحمل والحيض يجي بالطلاق والفرقة في النكاح الفاسد
 وبالوطئ شبهة النكاح ويعتق اتم الولد وموت مولاها
 واما الشهور ففعل ضربي ضرب منها يجب بدلا عن الحيض
 في الصغرة والايسة والضرب الثاني هو الذي يلزم المتوفى
 عن زوجه اذ لم يكن حاملا ويستوي فيه المدخول بها
 وغير المدخول بها اذا كان النكاح صحيحا اما الفاسد فعذر
 ترافيه الحيض في الفرقة والموت واما وضع الحمل فستفقه
 به كل عدة عندهما وقال ابو يوسف مثله الا في امرة الصغير
قال لم يسه اذا طلق الرجل امراته طلاقا باينا او رجعا او
 ثلثا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن حيض

فعدتها ثلثة اقراء سواء كانت الحرة مسلمة او كتابية
 وهذا اذا طلقها بعد الدخول اما قبله فلا عدة عليها وقوله
 او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق مثله ان تحرم عليه بعد
 الدخول بان تمكن ابن زوجها من نفسها او ما لم يزل ذلك
 مما يوجب للفرقة بالتحريم **قوله** والاقراء الحيض وقالوا
 لك ان شفع في الاطهار التي يتخلل الحيض فابدرته اذا طلقها
 في طهر لم يجامعها فيه لا تنقض عدتها ما لم تنظر من الحيض
 الثالثة عندنا وعند الشافعي متى شرعت في الحيض الثالثة
 انقضت عدتها والدليل على ان الاقراء هي الحيض قوله عليه
 الصلاة والسلام المستحاضة تلعب الصلاة ايام قمرها وقوله
 عليه السلام لفاطمة اذا نكح قراك فدعى الصلاة **قوله** وان كانت
 الحيض من صغرها وكبر فعدتها ثلثة اشهر ثم العدة بالشهر
 في الطلاق والوفاة اذا انفقا في غرة الشهر اعتبر الشهر بالاهلة
 اجماعا وان نقصت في العدة وان حصر ذلك في بعض الشهر فعذر
 الى حنيفة يعتبر بالايام فيعتبر بالطلاق بتسعين يوما وفي

الوفات بمائيه وثلاثين يوما وكذا قال في صوم الشهرين
المتتابعين اذا ابتداءهما في بعض الشهر وعنه ابي يوسف وروى
احدهما مثل قول ابي حنيفة والثانية تحت بقية الشهر بالايام
وشهرين بالأهلة وتكمل الشهر الأول من الثالث بالايام وهو
قول محمد والذمية اذا كانت تحت حمل فعليها العدة كاللمة
للحر كالحره والأمة كالأمة لأن العدة تجب لحق الله ولحق
الزوج والذمية غير مخاطبة لحق ^{الزوج} ومخاطبة لحق الزوج وان
كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت ولا فرقة عند ابي حنيفة
اذا كان ذلك في ذمهم وعندهما عليها العدة واما اذا كانت
حاملة فلا تجوز فكاخرها حتى تضع حملها اجماعا **قوله** وان كانت حاملا
فقد رزها ان تضع حملها سواء كان ذلك من طلاق او وفاة وسواء
كانت حره او امة وسواء كان الحمل ثابتا بالنسب ام لا وليس
للمعنة بالحمل مدة سواء ولدت بعد الطلاق والموت بيوم
او اقل ولو ولدت والميت على سيره فان عدتها تنقضي فان
ولدت ولدين او ثلثة انقضت العدة بالأخير والمطلقة الرجعية

اذا ظهر منها اكثر الولد بانته فلعن هذا ينبغي ان تنقض العدة
بظهور اكثر الولد وان سقطت سقطان كان مستبين الخلق
او بعضه انقضت به العدة والا فلا وان كانت المعتدة ممن ^{الحيض}
فارتفع حيضها فانت عدتها بالحيض لا بالشهور والم تدرخل في
حد الاياس وكذا اذا كانت صغيرة تعتد بالشهور فخاضت بطل
حكم الشهور واستأنفت العدة بالحيض **قوله** وان كانت امة ما
حيضتان لقوله عليه الصلاة والسلام طلاق الأمة تطلقان وعدتها
حيضتان ولأن الرق منصف والحيض لا يجزأ وكذا المدبرة
وام الولد والمكاتبة لو جاوز الرق فممن والمستعانة كالمكاتبة
عند ابي حنيفة وعندهما كالحره **قوله** وان كانت لا تحيض فعدتها
شهر ونصف لأنه متجزئ فأمكن تنصيفه وسواء كان زوجها
حر او عبدا لأن العدة معتبرة بالنساء وان طلق المرأة فقالت
بعد مدة انقضت عدتي ففي كم تصدق قال ابو حنيفة لا تصدق في
اقل من اثنين يوما اذا كانت حره ممن تحيض وفي غيرهما روايتان
ففي رواية محمد عنه تجعل كأنه طلقها عقيب حيضها فيقدر اقل الظاهر

مدة الحيض من أيام
عشر طهر
عشر طهر
عشر طهر

خمة عشر يوما ونصف وخمة حضا فذلك بستون وفي رواية
الحسن يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر فيقدر أكثر مدة الحيض
عشر ما يام ثم أقل الطهر ثم عشرة حضا وخمة عشر طهر او
عشرة حضا وعندها لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين
يوما وتخرج كائنا طلقت في آخر الطهر فبدرء بأقل الحيض
وأقل الطهر ثم ثلثة ايام حيض وخمة عشر طهر وثلثة
حيض وان كانت حاملا وطلقها عقب الولادة او قالها
وهي حامل اذا ولدت فأنت طالق فائزها لا تصدق عند
ابي حنيفة في أقل من خمة وثمانين يوما وتخرج ان
خمة عشرين يوما نفاسا وخمة عشر طهر ثم عار رواية
محمد يجعل خمة ايام حضا وخمة عشر طهر وخمة حضا
وخمة عشر طهر وخمة حضا فذلك خمة وثمانون
وفي رواية الحسن لا تصدق في أقل من مائة يوم وذلك
انك تجعل الحيض عشرة ايام وقال بعضهم لا تصدق في أقل
من مائة وخمة عشر يوما لأنها يعتبرون النفاس اربعين

يوما

يوما ثم بعده خمة عشر طهر او عشرة حضا وخمة عشر
طهر او عشرة حضا فذلك مائة وخمة عشر وقال ابو يوسف
لا تصدق في أقل من خمة وستين يوما يجعل النفاس احد
عشر يوما وبعد خمة عشر طهر او ثلثة حضا وخمة عشر
طهر او ثلثة حضا وقال محمد تصدق في اربعة وخمسة يوما
وساعتين يجعل النفاس ساعة وخمة عشر طهر او ثلثة حضا
وخمة عشر طهر او ثلثة حضا وخمة عشر طهر او ثلثة حضا
وهذا كله اذا كانت مائة وهي من ذوات الحيض فعند ابي حنيفة
لا تصدق في أقل من اربعين يوما في رواية محمد عنه يجعل كأنه
طلقها عقب الحيض فيعتبر خمة عشر طهر او خمة حضا وخمة
عشر طهر او خمة حضا وفي رواية الحسن تصدق في خمة وثلاثين
تجعل كأنه طلقها في آخر الطهر ثم استقبلتها عشرة ايام حضا
وخمة عشر طهر او عشرة حضا وقال ابو يوسف ومحمد تصدق
في احد وعشرين يوما كأنه طلقها في آخر الطهر ثم استقبلتها
ايام حضا وخمة عشر طهر او ثلثة حضا وان طلق عقب

ط
اذا كانت حرة اما

الولادة لم يصدق في أقل خمسة وسبعين يوما على رواية محمد
تجعل نفاسها خمسة عشر يوما ثم خمسة عشر طهر ثم خمسة
وخمسة عشر طهر أو خمسة حيضا وعلى رواية الحسن لا بد من خمسة
وسبعين يوما لأنه يعتبر النفاس والطهر ابين من خمسة عشر
وخمسة عشر طهر أو عشرة حيضا وعلى قول أبي يوسف لا بد من سبعة
وأربعين يوما لأنه يعتبر النفاس أحد عشر يوما ثم خمسة عشر طهر
وثلاثة حيضا وخمسة عشر طهر أو ثلثه حيضا وعند محمد ستة وثلاثون
يوما وساعة لأنه يعتبر النفاس عاشر خمسة عشر طهر أو ثلثه
حيضا وخمسة عشر طهر أو ثلثه حيضا **قوله** وإذا مات الزوج عن امرأة
للحرة فعدتها أربعة أشهر وعشرة هذه العدة لا تجب إلا في النكاح الصحيح
سواء دخل بها أو لم يدخل والمعبر عشرة أيام وعشرون من الشهر
للحائض وسواء كانت مسلمة أو كنانية أو صغيرة إذا كان زوجها
مسما أو صغيرا أما إذا كانت الكتابية تحت ذمتي ولا عدة عليها
في فراقه ولا موت عند أبي حنيفة إذا كان ذلك في دينهم إلا أن
تكون حاملا فلا تنزع حتى تضع حملا أو عندها عليها العدة في

الفرقة والموت **قوله** وإن كانت أمة فعدتها شهران وخمسة أيام
لأن الرق منصف وام الولد والمدرسة والمكاتبه مثلها **قوله**
وإن كانت حاملا فعدتها أن تضع حملا لقوله تعالى وإلا
الأعمال أجلهن أن يضعن حملهن **قوله** وإذا ورثت المطلقة في
المرض فعدتها بعد الأجلين يعني عدة الوفاة فإنها ثلث حيض
عندهما وقال أبو يوسف ثلث حيض لا غير وصورتها طهرها في
مرضه وهي مدخول بها طلاقا باينا أو ثلثا ومات وهي في العدة
فإنها ترث عندنا وأما إذا كان رجعا فغيرها عدة الوفاة
اجمعا سواء كان في صحة أو مرض فغيرها أربعة أشهر وعشرة
ويبطل عدة الحيض اجمعا إلا أن النكاح باق **قوله** وإن اعتقت
الأمة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها إلى عدة الحائض
لقيام النكاح من كل وجه ويكون ذلك في وقت الطلاق **قوله**
وإن اعتقت وهي متبوتة أو متوفى عنها زوجها لم تستقر عدتها
لنكاح النكاح بالبينونة والموت **قوله** وإذا كانت أيتها فاعتدت
بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وكان عليها

ان تستأنف العدة بالحيض هذا على الرواية التي لم يقدروا إلا بان
 فيها قدر فائزها اذا رأت الدم على العادة يبطل الاياس وظاهر
 ان ما مضى من عدتها لم يكن خلفا وهو الصحيح لأن شرط
 الخليفة تحقق الاياس وذلك باستدامة العجز الى الممات لقما
 على الرواية التي قدروا الاياس من بامتها اذا بلغت شخرات
 الدم بعدة لم يكن حيضا ويكون كما تراه الصغيرة التي لا تحيض
 مثراها وفي المرتبة عن بعضهم ان ما تراه الايسة حيض على
 الروايات اجمع الحكم بالاياس بعد خمس وخمسين سنة بالاجتهاد
 وروية الدم نقص فيبطل به الاجتهاد فعمل هذا الابدان يكون
 الدم احمر على ما هو العادة اما اذا كان اصفر او احضا لا يبطل
 الاياس ثم على هذا الاختيار اذا كان احمر تبطل عدة الأشهر
 ويفسد النكاح وهذا بعيد وقال بعضهم ان كان القاضى قضى بان
 النكاح ثم رأت الدم لا يقضى بفصاء وقال بعضهم يقضى بفصاء
 قضى ولم يقضى وهو الصحيح وذكر الصدر الشهيدان المروي
 بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض ويستقض

الحكم بالاياس ان فيما يتقبل الايام مضى من الاحكام وان كان
 المروي كدرة او خضرة لا يكون حيضا وتعلم على ما المنبت
 وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وبطل شرط حكم الحكم
 بالاياس لعدم بطلان ما مضى او لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس
 ولم ترى الدم فيه اختلافا للشيخ والاولى ان لا يشترط واختلفوا
 في مدة الاياس قال بعضهم ستون سنة وقد يسعون وفي النهاية
 الاعتماد على خمس وخمسين سنة واليه ذهب الشيخ المتأخرين
 وعند الشافعية اثنتان وستون سنة ولو حاضت المرأة حيضة
 او حيضتين ثم انقطع حيضها فأنها تصير الى خمس وخمسين سنة
 ثم تستأنف العدة بالشهر وان حاضت الصغيرة بعد تمام عدتها
 استأنف العدة بالحيض سواء كان الطلاق باينا او رجعيًا
قوله والمنكوحه نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهه عدتها
 للحيض في الفرقة والموت هذا اذا دخل بها اما اذا لم يدخل
 بها حتى مات لم يجز عليها شيء وانما كان عدتها للحيض في الفرقة
 والموت لأن هذه العدة تجب لأجل الوطء لا القضاء حق النكاح

والعدة إذا وجبت لأجل الوطئ كانت ثلث حيض وان لم يكن
من ذوات الحيض كان عليها ثلثة أشهر لان كل شهر يقوم
مقام حيضة وانما استوى الموت والطلاق لأن مدة الو
فاة انما تجب على الزوجة لقوله تعالى ويذرون ازواجهن
ليست بنزوحه وان كانت ثامة فعدتها بالحيض حيضتان
وبالأشهر شهر ونصف **قوله** اذا مات مولد أم الولد عنها
او اعتقها فعدتها ثلث حيض هذا اذا لم تكن معتدة و
لا تحت زوج ولا نفقة في العدة لأنها عدة وطئ كالمعدنة
من نكاح فاسد وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلثة
أشهر كالمعدنة وانما استوى في الموت والعق لأرتها عدة
وطئ وان مات غزامة كان يطاؤا أو مدبرها كان يطاؤا
واعنتها لم يكن عليها شيء لأنها السابقة له واذا زوج
أم ولد ثم مات عنها وهي تحت زوج او في عدة من زوج
فلا عدة عليها بموت المولا لأنها ليست فراش له فان اعتقها ثم
طلها الزوج فعدتها عدة الحرائر وان اعتقها وهي في العدة

ان كانت رجعية تغيرت عدتها وان كانت بائنا لم تتغير
وان كانت عدتها قبل انقضت ثم مات المولا فعليها بموته
ثلث حيض لأنها عادة فراش له فان مات المولا والزوج
وبين موتها الشهرين وخمسة ايام ولا يعلم ايتها
مات او لا فعليها اربعة اشهر وعشر وثلاث حيض بالاجماع
لأنه اذا مات الزوج او لا فقد وجب عليها شهران وخمسة
ايام لأنها ثامة ثم مات المولى بعد انقضاء عدتها فوجب
عليها ثلث حيض عدة المولى فتجمع بينهما احتياطا وان
مات المولا او لا اعتقت بموته ولم تجب عليها عدة بموته
لأنها منكوحة الغير فلم مات الزوج وهي حرة وجب عليها
اربعة اشهر وعشر او الشهرين يدخل اقلها في أكثرها فوجب
عليها على طريق الاحتياط اربعة اشهر وعشر وثلاث
وان كان بين موتها اقل من شهرين وخمسة ايام فعليها
اربعة اشهر وعشر اجماعا وليس عليها حيض لانه لا حالة لوجوب
الحيض هنا لأن المولا ان مات او لا لم تجب عليها شيء لأنها

تحت زوج وتعتق بموته ثم يموت الزوج تجب عليها أربعة أشهر
 وعشر لأنها حرة وإن مات الزوج أو لا وجب عليها شهران
 ونحوه أيام وموت المولى لا تلزم معاملة لأنها تعتد
 من نكاح فيلزمها في حال أربعة أشهر وعشر وفي حال نصفه
 فالنكاح الأكثر احتياطاً وإن لم يعلم كم بين موتيهما ولا
 إيهامات أو لا فعند أبو حنيفة أربعة أشهر وعشر إذا حيض
 فيها لأن كل امرئ من حادثين لا يعلم تاريخ ما بينهما من حكم
 بوقوعهما معاً فالعرقا وإذا حكمنا بموت الزوج مع
 موت المولى وجبت عليها العدة وهي حرة فكان عليها
 عدة الحرة ولو لم يكن لأبواب الحيض معنى فسقط وعندها
 عليها أربعة أشهر وعشر أيضاً ثلث حيض لأن تحتهم أن
 يكون موت الزوج متقدماً وانقضت العدة ثم مات المولى
 وتحتهم أن يكون المولى أولاً ثم مات الزوج والعدة يعتبر
 فيها الاحتياط فتجمع بين الشهر والحيض وإذا اشترى الزوج
 أمه أو أخته أو أخته فاعتقها فعليه ثلث حيض حيضتان

من النكاح تجتنب فيها ما تجتنب الزوجة وحيضه من العتق
 لا تجتنب فيها ذلك لأنه لما اشترى أمة فداها فصارت معتقة
 في حق غيره وإن لم تكن معتقة في حقها بدلالة أنه لا يجوز
 أن يزوجه أمة إذا اعتقها صارت معتقة في حقه وحق غيره
 لأن المعنى المانع من كونها معتقة في حقها إباحة وطؤها
 فزال بالعتق فوجب عليها حيضتان من فساد النكاح
 ومن العتق وعدة النكاح تجب فيها الأحاديث وأما الميضية
 الثالثة فأما تجب لأجل العتق خاصة وعدة العتق لا أحاديث
 فيها فإن كان طلقاً قبل أن يشتريها تطليقة بآئنة ثم اشتريها
 حرة وطؤها لأن الملك سبب في الإباحة فإذا حصل بعد البيعة
 صار كعتق النكاح فإن حاضت في المسئلة الأولى حيضتين قبل
 العتق ثم اعتقها فلا عدة عليها من النكاح حتى إن لم يزوجه
 ولتعد من العتق ثلث حيض أخرى كذا في المخرج **مولا** وإذا
 مات الصغير عن أمه أو أخته فاعتقها فاعتقها أن تضع حملها هذا
 عندهما وقال أبو يوسف عدتها أربعة أشهر وعشر لأن الحمل ليس

بشارة النسب منه فصار كالحادث بعد الموت وإما إطلاق
 قوله وأولات الأنهار أجلهن أن يضعن حملهن **قوله**
 وإن حدث الحمل بعد الموت فعديتها أربعة أشهر وعشرا
 ولا يثبت نسبه في الوجهين جميعا لأن الصغير لا ماء له
 وقوله حدث الحمل بعد الموت معرفة حدوثه أن تضم
 ستة أشهر فصاعدا عند عامة المشايخ وتفسير الحمل يوم
 الموت أن تلد لأقل من ستة أشهر بعد موته وإما امرأة
 الكبيرة إذا حدث بها حمل بعد الموت في العدة استقلت عدتها
 من الشهور والوضع للحمل لأن النسب يثبت منه فكان كما
 لقيام عند الموت حكما كذا في البرهانية وإذامات الحضي عن
 امرأته وهي حامل أو حدث الحمل بعد الموت فعديتها أن
 تضع حملها والولد ثابت بالنسب منه لأنه جامع وإما الجنين
 إذامات عنها وهي حامل أو حدث بعد موته ففي إحدى الروايات
 يتبين هو كالفرد في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بوضع
 الحمل لأنه خبر في الماء وفي الرواية الثانية هو كالصبي حدث

للحمل قبل موته انقضت به العدة وإن حدث بعد موته
 لم تنقض به العدة وإنما تنقض بالشهور ولا يثبت النسب
 منه لأنه لا يولد فاستحال كون الولد منه **قوله** وإذا طلق الرجل
 امرأته في حال الحيض لم يعتد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق
 لأن العدة مقدرة بثلاث حيض كوامر وهذه قد فات بعضها
قوله وإذا وطئت المعتدة بشبهة فبطلت عدة أخرى
 وطوى الشبهة أنواع منه المعتدة إذا زفت إلى غير زوجها
 فقيد له أنها زوجتك فوطئها ثم بان الأمر بخلافه ومنها
 إذا طلقها ثم ثلثا ثم عاد فزوجه في العدة ودخل بها
 ومنها إذا وطئها في العدة وقد طلقها ثم ثلثا وقال ظننت
 أنها تحلى ومنها إذا طلقها دون الثلث بعوض أو بلفظ
 الكناية ووطئها في العدة ومنها إذا وطئت بشبهة ولا
 زوج فطلقها بعد ذلك لو طئ فإن في هذه المواضع يبي
 عليه عدتان ويتداخلان وكذا في مائة واحدة غيرنا
قوله ويتداخلت العدتان فيكون ما تراه من الحيض محسباً

منها جميعا وعند الشافعي لا يترد خلاص وحاصل الخلاف راجع
 الى اصل وهو ان الركن في العدة هو الفاعل ام ترك الفعل
 فعنده هو الفاعل الكونزها ما مورق بالتزويج الذي هو الكف عن التزويج
 وعن التزويج هو فاعله ولا يتصور فاعله في وقت واحد كالصوم
 في يوم واحد وعندنا الركن ترك الفعل وهو ترك التزويج و
 ترك التزويج ويتصور ترك افعال كثيرة في وقت واحد كترك
 مطالبات كثيرة ولهذا تجب على من فعلها اصلاحا للصبيته
 والمجنونة ثم اذا تداخلت عندنا وكانت العدة من طلاق
 رجعي فلا نفقة على واحد منهما وان كانت من باين فنفقة
 على الأول ولو ان الزوجة اذا تزوجت وفرق بينهما وبين
 الله وقد وطئها فاعلها العدة والنفقة لها على زوجها مادامت
 في العدة لأنها منعت نفسها في العدة كذا في العيون وقطرويتا
 خلافتان سواء كانت من جنس واحد كالمطلقة اذا تزو
 جت او من جنسين كالمستوفى في عمرها زوجها اذا وطئت شبهة
 فانهما يتدخلا ولا ينعين ما تراه من الحيض في الأشهر **قوله**

ويكون

ويكون ما تراه من الحيض محسباً به من جميعا يعني بعد التفرق
 من كذا اما اذا كانت قد حاضت حيضة قبل وطئ الله فأنها من
 عدة الأولى خاصة ويكون عليها من تمام عدتها من الأولى حيثما
 ومن الله ثلاث حيض فأذا حاضت حيضتان كانت منهما
 جميعا وانقضت عدة الأولى ونقبت من عدة الله **حيضة قوله**
 فأذا انقضت العدة من الأولى ولم تكمل الثانية فإن عليها تمام
 عدة الله ولهذا لو كان الطلاق رجوعيا كان للأول ان يرجعها
 في الحيضين ولا يرجع في الثالثة لأن عدتها قد انقضت
 في حقه والله ان يتزوجها في الحيضة الثالثة التي هو الرابعة
 في حقها **قوله** وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة
 عقيب الوفاة فإن لم تعلم بالطلاق والوفات حتى مضت
 العدة فقد انقضت عدتها لأن العدة هي مضي الزمان فإذا
 مضت المدة انقضت العدة قال في الهداية ومثلها في
 في الطلاق ان ابتداءها من وقت الاقرار بنفي التهمة الموضوعة
 حتى انه لو اقرانه طلقها منذ سنة فإن كذبته في السناد او قالت

لا ادري فانه تجب العدة من وقت الأقرار وان صدقته
قال محمد تجب العدة من وقت الطلاق والخيار من وقت
الأقرار ولا تجب لها نفقة العدة ولا السكنى لأنها صدقته
ولو ان امرأة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها
ثلاثا او كان غير ثقة واتاه بكتاب من زوجها بالطلاق ولا
تدري انه كتابه ام لا الا ان اكثر رايها انه حق فلا باس ان
تعتز وتزوج وكذا لو قالت امرأة لرجل طلق زوجي
وانقضت عدتي لا باس ان يتزوجها **مولا** والعدة في النكاح
الفاسد عقيب التفريق بينها او عند عزم الوطئ عما ترك
وطئها وقال في من اخر الوطئات فان كانت حاضت ثلاثا
بعد اخر الوطئ قبل التفريق فقد انقضت عدتها عنده ولو فوق
بينهما ثم وطئها وجب عليه الحرة وصورة العزم على ترك الوطئ
ان تقهر تركت وطئها او تركتها او خليت بسببها او ما يقوم مقام
هذا القول اما بحر العزم فلا عبرة به قال في النهاية ولو انكر نكاحها
فليس ذلك بمحكمة انما المحكمة بان يقول تركتك وتركها او

خلت

خلت بسببها وهذا في المدخول بها اما في غير المدخول بها يملك
تفريق الأبدان وهو ان يتركها على قصدان لا يعود اليها او
الطلاق في النكاح الفاسد لا ينقص عدد الطلاق لأنه ليس
بطلاق حقيقة انما هو نسخ كذا في الذخيرة ثم الخلو في
النكاح الفاسد لا توجب العدة وان تزوج منكوجة الغير
ووطئها ان كان لا يعلم انها منكوجة غير تجب العدة وتحرم على
الأول الى ان تنقض العدة وان علم انها منكوجة حتمت العدة
ولا تحرم على الأول لأنه حينئذ زنا محضا **مولا** وعلى المبسوطة
والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة عاقلة مسلمة الأحرار
وعند الشافعي لا احداد على المبسوطة لأن الاحداد واجب اظهار
للتاسف على موت زوج وفاء بعهدته الى مماته وهذا قد اوجشها
بالأبانة فلما تاسف بفواته ولما انه تجب اظهار التاسف على فوات
نعمه النكاح الذي هو سبب لصورتها وكفايته مؤنتها والأبانة اقطع
برها من الموت حتى كان لها ان تغسل ميتا قبل الأبانة لا بعدها
ولا يشبه هذا المطلقة رجعية لأنها لم تفارق زوجها فلا يجب عليها

لا يكون

الأحاديث **قوله** والأحاديث أن ترك الطيب والزينة والكحل و
 الدهن وسواه في ذلك الدهن المطيب وغيره لأن فيه زينة
 الشعر ويقال الحداد والأحاديث لغتان **قوله** إلا من عذر بأن
 كان بها وجع العين فتكحل أو حلة فتلبس للحرير أو تشكلى
 رأسها فتدهن وتمشط بالأسنان الغليظة المتباعدة من
 غير إرادة الزينة لأن هذا تدبير ولا زينة **قوله** ولا تخطب بالحناء
 لقوله عليه السلام الحنأ طيب ولأنه زينة **قوله** ولا تلبس ثوباً مصبوغاً
 بعصر أو زعفران ولا ورث فإن غسل الثوب بالمصبوع حتى صار
 لا ينفض جازان تلبس له والى الطيب منه وكذا لا تلبس الثوب
 المطيب وإما لبس الحرير أن قصرت به الزينة لم تجز وإن
 لبسته لعذر كما إذا كان بها حكة أو لعدم غيرها جاز من غير
 إرادة الزينة وكذا لا تلبس الحرير لأنها تلبس بالزينة **قوله**
 ولا أحاديث على كافتة ولا على صغيرة وقال الشافعي يجب على الصغيرة
 قياساً على العدة قلنا الأحاديث عبادة بدنية كالصوم والصلاة
 أما العدة فليست بعبادة لأنها من الزمان فلو أسلمت الكافرة

في العدة لزومها الأحاديث فيما بقي من العدة **قوله** على الأمة
 الأحاديث وكذا المكاتب والمدرسة وأم الولد لأنها من مخاطبات
 المحرم ولأنها فيما لم يكن فيه إبطال حق المولى بخلاف المانع من
 الخروج لأن فيه إبطال حقه **قوله** وتلبس في عدة النكاح الفاسد
 ولا في عدة أم الولد أحاديث لأن الأحاديث حرمة الزوجية والفا
 لحرمة له وأم الولد عدتها عدة وطى كما المنكوحه نكاحاً حقيقياً
 ومعنى ولا في عدة أم الولد يعني من المولى إذا اعتقها أو مات عنها
 لأنه لا زوجية بينهما أما إذا مات زوجها فعليها الأحاديث **قوله** ولا ينبغي
 أن تخطب بالمعدة ولا بأس بالتعريض في الخطبة وصورة التعريض
 أن يقول أي النكاح أو أحبا امرأة صفها كذا فيصفها بالصفة
 التي هو فيها أو يقول ليت لي مثلك أو رجوا الله بيني وبينك
 أو إن قضى الله لي امرأ كان وهذا في المتوفى عنها زوجها أما المطلقة
 فلا يجوز التعريض في خطبتها لأنها لا تخرج من منزلها فلا يتمكن من
 ذلك **قوله** ولا يجوز للمطلقة الرجوعية والمبتوتة للخروج من بيتها
 ليلا ولا منها أن تحلف أم الولد والمدرسة والمكاتب والأمة والكتا

في العدة

أريد

بينة

حيث يجوز له من الخروج في الوفات والطلاق بآينا كان اوجيها
والصغيرة تخرج في البايين دون الرجعي وكذا المعتدة من نكاح
فاسدها ان تخرج وقيل للخروج ان يمنع الكتابية من الخروج في
عدها كما لو كان النكاح باقيا واصدحه المسئلة قوله في المطلقا
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن الا ان ياتين بفاحشة
مبينة واختلفوا في الفاحشة المبينة قال ابن مسعود هو
ان تخرجي فتخرج لاقامة الحد عليها وقال الشعبي هو نفس الخروج
خلا القولين جيدا الا ان قال أصحابنا الصحيح فتواين حود
لان الغاية لا تكون غاية لنفسها فلما قالوا الا ان ياتين بفاحشة
مبينة دل على ان الفاحشة غير الخروج والمطالبة الرجعية والبيان
والثلاث فيما يلزم المعتدة سواء اما الرجعية فلا نكاح زوجة فله
منها من الخروج وكذا المستوتة والمطلقة ثلاثا منعهما التحصين ما
فان كانت المعتدة امة او مديرة او مكاتبة او ام ولد فلها الخروج
في الوفات لانه لا يلزمها المقام في منزله حال قيام النكاح فلذا في
العدن لان حق المولى في خدمتها والمكاتبة في سعيها فلو منعها

للزوجة لتعذر السعاية ولما المعتق بعضها فهي مكاتبة عندنا
حينئذ يروى عندهما حرة مديونة **قوله** والمتوفى عنها زوجها تخرج
في الوفات وبعض البير ولا تبين عن منزلها لانه لا نفقة لها فتخرج الى
الخروج منها والطلب المعلن وقد يمتد ذلك الى قروم البير ولا ذلك
المطلقة لان نفقتها واجبة على الزوج **قوله** وبعض البير يعني مقدرا
ما يستكمل فيه حوائجها وعن محمد بن ابي ثابت في منزلها البير
قوله وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاق اليها بالسكنى حل
وقوع الفرقة والموت هذا اذا كان الطلاق رجحيا اما اذا كان
الطلاق باينا او ثلثا فلا بد من سترة بينها وبين الزوج الا ان
يكون فاسقا مخاف عليها منه فانها تخرج لان هذا عذر ولا
تخرج عن ما انتقلت اليه والا وحيث ان تخرج هو وبيوتها وان جعل
بينهما امرأة ثقة تقدر على الجلالة بينهما فحسن وان ضاق
بها المنزل خرجت ولا تستقل عما تخرج اليه **قوله** وان كان نصيبها
من دار الميت يكفيها فليس لها ان تخرج الا عذرا بان تفسد البيت
او كانت وزر لستاق فباح التصوص والصيام فلا بأس بالانفكاك

قوله وان كان نصيبها من طالق الميت لا يكفرها فاختبرها الورثة
من نصيبهم انتقلت لان هذا عند **قوله** ولا يجوز الزوج ان
يسافر بالمطلقة الرجعية وقال في ذلك ولو خرج الرجل
بأمراته مسافرا للبحر فطلقها في بعض الطريق وماتت عندها كان
بينها ومصر اقل من ثلثة ايام عادت اليه سواء كان بينها
وبين مقصده ثلثة ايام او اقل لأمرنا بقدر ما يتبعها الى
منزلها من غير ان يشاء سفرهما اذ كان بينها وبين مقصدها
مسيرة ثلثة ايام فصافدا او بينهما وبين مقصدها اقل من ذلك
انها تمضي لمقصدها لأنها تحتاج في عودتها الى ان يشاء سفر وهي
ممنوعة من السفر ولا تحتاج اليه في المضي والكان ليعرها و
بين مصر اقل من ثلثة ايام وبين مقصدها كذلك فهي
بالخيار ان شاءت مضت وان شاءت رجعت بحكم اعراس
الآن الرجوع اولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج وان كان
الى كل واحد منهما سفر وهي في المقارنة فان شاءت مضت وان
شاءت رجعت وان كان نوعها محرم اولى لأن الملك هناك نحو

عليها من الخروج لأنه لا يصلح للأقامة الآن الرجوع اولى لما ذكرنا
ثم اذا مضت وبلغت الى اقرب بقعة فيها الأمن وهي تصلح للأقامة
فيه عند أبي حنيفة وما اذا كان موضع الطلاق او الموت يصلح
للأقامة فانها لا تخرج من احدى تنقضي قدرتها سواء كانت معتمدا
اولا ثم تخرج بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف و
محمد اذا كان معها محرم فلا بأس ان تخرج معها الى اية ما شاءت
لأن نفس الزوج مباح لدفع الضرر العزبة ووحشة الوحدة
وانما الظاهر للسفر وقد ارتفعت بالمحرم ولأبي حنيفة ان المرأة
في السفر تابعة للزوج فاذا مات او طلقها انقطع حكم سفرها التابع
له وصار الحكم يتعلق بنيتها فخرجها انسا سفرها في العدة فلا
يجوز بغير ضرورة ولأن العدة امنع للخروج من عدم المحرم
فإن المرأة ان تخرج الى ما دون السفر بغير محرم وليس للمعدة
ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير محرم ففي العدة اولى
قوله وان طلق الرجل امراته طلاقا باينا ثم تزوجها في عتريتها ثم
طلقها قبل الدخول فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وقال

مهر لها نصف المهر وعليها تمام العدة الأولى وأصله ان الدخول في
النكاح الا قبل هو ودخول في النكاح بمجرد العقد فعندهما نعم وعند
محمد لا فعل هذا اذا تزوجت بغير كفوف ودخل بها فرفع الولي
الامر الى القاضي ففرق بينهما والنزوم المهر والنزوم بالعدة ثم
تزوجها في العدة بغير الولي ثم فرق بينهما قبل الدخول او تزوج
صغيرة ودخل بها ثم بلغت واختارت نفسها ثم تزوجها في
العدة وطلقها قبل الدخول او تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها
بينا ثم تزوجها في العدة ثم بلغت واختارت نفسها قبل الدخول
او تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ثم فرق بينهما ثم
تزوجها في العدة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول ففي هذه
المسايل كلها يجب المهر عندها كاملا خلا فالحمد وقال في الم
عدة عليها اصلا لان العدة الأولى قد سقطت بالتزويج
فلا يعود والثانية لم تجب لانه عقد ورد عليه الطلاق
قبل الدخول فلا يوجب كمال المهر ولا الميثاق والعن **موت** ويثبت
النسب وللمطلقة الرجعية اذا جاءت به لسنتين واكثر مالم

تقرر

تقرر بانقضاء عدتها الاحتمال العلوق في حالة العدة لجوان انها
تكون ممتدة الظهر والاصل في هذا ان اقل مدة للمهر ستة اشهر
بلا خلاف واكثر سستان عندنا فادان ثبت هذا قلنا اذا
جاءت الرجعية بولد لسنتين ولم تكن اقرب بانقضاء
عدتها ثبت نسبه لان العدة باقية ومدة الحمل باقية فان
جاءت به لاكثر من سنتين ثبت ايضا وكان علوقها به رجوعا
اذا لم تكن اقرب بالانقضاء لان الرجعية لا يزيار المالك فادان
جاءت به لاكثر من سنتين علم انه وطئ حادث وهي مباحة الوطئ
فحمل امره على انه وطئها في العدة فصارت راجعا بوطئها فلهذا
النزوم فكان ذلك رجعة واما اذا اقربت بالانقضاء في مدة
تنقض بها العدة ثم جاءت به بسنة اشهر فصاعدا لم يكن
يلزمه لان اقل مدة للمهر ستة اشهر فاذا جاءت به بعد ذلك
قرار بسنة اشهر علم انه حدث بعد ذلك الاقرار فلم يلزمه وان
جاءت به لاقل من ستة اشهر لزم لاننا نيقن كذبها بالاقرار
وعلمنا انها اقربت وهي حيلة فلا يصح اقرارها ولو قال لامرأة

كلما ولدت ولدا فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد
 طلقت بالأول وانقضت العدة بالثاني ولا يقع به طلاق لأن
 الخثالث صادفها وهي اجنبية فلا يقع شيء وإن ولدت ثلثة
 وقع طلقتان وتنقضي العدة بالثالثة لأن كلما تكرر الأفعال
 فقد تكرر الجزاء بتكرار الشرط لأنها ما ولدت الأول وطلقت وحيدة
 وبقية معتدة بقاء الولد في بطنها فإذا ولدت أكثر طلقت
 أخرى لأن عدتها باقية ما لم تضع الثالث فإذا وضعت الثالث
 انقضت عدتها فصادفها الطلاق الثالث وهي اجنبية فلا يقع
 شيء **قوله** فإذا جاءت به لأقل من سنتين بانتهائه بالنسبة
 بوضع منقضية العدة ويثبت نسبه لو جوع العلوق في
 النكاح أو في العدة ولا يصير رجعا لأنها تحتمل العلوق قبل
 الطلاق وتحتمل رجعه فلا يصير رجعا بالشك **قوله** وإن جاءت
 به لأكثر من سنتين يثبت نسبه وكان رجعة لأن العلوق بعد
 الطلاق فالظاهر أنه منه لا انتفاء الزنا منها فيصير بالوطئ رجعا
قوله والمبتوتة يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لأقل من سنتين لأنه

تحتمل أن يكون للمهر قائما وقت الطلاق **قوله** فإذا جاءت به
 لقام سنتين من يوم الفراق لم يثبت نسبه لأن للمهر حادث بعد
 الطلاق فلا يكون منه لأن وطئها حرام قال في شرحه هذا الكلام هو
 لأن في غيره من الكتب أن نسبه يثبت إذا جاءت به لسنتين لأن
 رجما مشغورا بالمهر ومدة سنتان وفي اليمن يبيع إذا خرج رأس
 الولد أقل من سنتين ثم انفصل عنها لأكثر من سنتين لا يلزمه الولد حتى
 يخرج الرأس ونصف البدن لأقل من سنتين أو يخرج من قبل الرجلين
 الأكثر من البدن لأقل من سنتين والباقي لأكثر من سنتين **قوله** إلا أن يبرأ
 لأنه إذا ادعاه فقد الزمه ولده وجها بأن وطئها المشبهة في العدة
 ثم ادعاه هل يحتاج إلى تصديق غيرها فيه وإتيان **قوله** ويثبت نسب
 الولد المتوفى عنها زوجها بين الوفاة وبين السنتين سواء كان
 قبل الدخول أو بعده وقال في آخر إذا جاءت به بعد انقضاء عدة
 الوفاة لستة أشهر لا يثبت النسب وذلك عشرة أشهر وعشرة
 أيام من يوم الوفاة ولو زنا بامرأة فحملت ثم تزوجها فولدت
 إن جاءت به لستة أشهر فصاعدا يثبت نسبه وإن جاءت به لأقل

لم يثبت نسبها لان يدعيه ولم يقل انه من الرنا ان قال
 هو ابني من الرنا لا يوثق منه ولا يثبت نسبه **قوله** واذا اعترفت
 المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر
 يثبت نسبه لانه ظهر كذبها بيقين **قوله** وان جاءت به ستة
 اشهر لا يثبت النسب لاحتمال الخدوت بعد العدة وكذا المتوفى
 عنها زوجها اذا اقرت بانقضاء عدتها اربعة اشهر وعشرون ولدت
 لاقل من ستة اشهر من يوم الاقرار ثبت نسبه وان ولدته
 لستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار لم يثبت **قوله** واذا ولد
 المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند الحي حنفية الا ان يشهد بولادتها
 رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك خبر ظاهر او اعتراف
 من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة سواء كانت معتدة
 من طلاق باين او حي او وفاة قوله خبر ظاهر بان جاءت به لا
 قل من ستة اشهر قوله غير شهادة يعنى تامة لان شهادة القابلة شرط
 معناه اذا كان هناك خبر ظاهر وانكح الزوج الولادة فلا بد ان يشهد
 بولادتها القابلة لجواز ان تكون ولدت ولدا ميتا وولدت الزا

ولريه **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد ثبت في الجميع بشهادة امرأة
 واحدة لان الفلش قايم لقيام العدة والفلش ملزم النسب كما في
 حال قيام النكاح قال في الاسل ولا بد ان يكون المرأة حرة مسلمة
 عدله عن قولها واما شهادة الرجل الواحد فذكر الامام خوهر
 زاده انها لا تقبل في هذا الموضع وفي الخلاصة تغدر على اصح الاقا
 ويد كذلك المستصفي **قوله** واذا تزوج امرأة فجاءت بولد لاقل
 من ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق سبق
 على النكاح فلا يكون منه وينفسخ النكاح لان من تزوج امرأة وهي
 حامل لم يجز نكاحها الا ان يكون للمهر من الزنا عند اي حنفية ومحمد
 ثم اذا وطئها في هذا النكاح يلزم مهر لانه حصل في عقد وقوله لم
 يثبت نسبه يعنى اذا لم يدعيه اما اذا ادعاه ولم يقدر هو ومن
 الزنا يثبت نسبه **قوله** وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا يثبت
 اذا اعترفت يعنى انه لم ينقه في وقت النفي وكذا اذا سكنت ايضا
 يثبت نسبه لان الفلش قايم والمرأة قائمة **قوله** وان محمد
 الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة وكذا برجل

او سبب **قال** الله النفقة واجبة للرجل على زوجته سواء
كانت حرة او مكاتبه اما اذا كانت مديرة قاطنة او ام ولد فلا
نفقة لها الا بالبيتوته وانما تجب في النكاح الصحيح وعدته لما
الفاسد وعدته فالنفقة لها واجبة فيه **قوله** مسلمة كانت او
كافرة يعنى بالكافرة الكتابية والنفقة هي المأكل والمشرب وهي
الطعام من غالب قوت البلد والادام من غالب دام البلد فان
امتنعت من الطحن والعجن ان كانت من ذوات الهبات وجب
عليه ان ياتيها بطعام مهيا والا فلا ولا ينبغي ان تكون النفقة
دراهم ولا ان السحر يغلوا ويرخص وتجب عليها الطحن ونية
الأكل والشرب مثل الكوز والحرق والقدر والمعرفة واشياء ذلك
وتجب النفقة على الانسان بثلاثة اشياء بالزوجية والذب والملك
فنفقة الزوجة ومن في حكمها تجب مع اليسار والاعمار ولا تسقط
ببسر المرأة ولا بكفره لانها تشبه المعاوضة لانها تجب التلحم نفسها
والنفقة ثلثة اضراب منها نفقة الاولاد وهي تجب على الأب وموسر
كان او معسر الا انه يعتبر ان يكون الولد حرا والاب كذا الذوان

يكون

يكون الولد فقيرا اما اذا كان له مال فنفقة في ماله ومنه نفقة
الوالدين فتجب على الولد ان كان موسرا وهما معسران وله
تسقط بكفرها ومنه نفقة ذوي الارحام تجب عليه اذا كان
موسرا وهم معسرون ولا تجب ككفرهم واما نفقة المالك فتجب
عليه نفقة عبيده وامانيه على ما ياتي بيانه ان شاء الله **قوله** اذا
سلمت نفسها في منزله فعليه نفقةها وكسوتها وسكنها بشرط
تسليم نفسها في ظاهر الرطايه بعد صحة العقد تجب لها النفقة و
ان لم تستقل الى بيت الزوج وعن ابى يوسف انه اعتبر لوجوب
النفقة انتقالها الى بيت الزوج فاذا لم يوجد ذلك لا تجب النفقة
ابتداء فاما بعد ما ان تقلت الى بيت الزوج تجب النفقة واختار
القدوري قولا بوجوب نفقة عن ابى يوسف ايضا انهما اذا طلبت
النفقة قبل تحولها الى بيت الزوج فلها النفقة لأن المهر حقها
والمطالبة بأحد الحقين لا تسقط الاخر واما اذا كان قد اعطاها
مهرها او كان مؤجلا فامتنعت فلا نفقة لها لانها ناشئة **قوله**
ويجوز ذلك حالها جميعا موسرا كانا او معسرا هذا اختيار

المضاف عليه الفتوى وتفسيره اذا كانا موثرين في نفقة
 البسار وان كانا معترين في نفقة الاعسار وان كانت معتر
 وهو موثر فدون نفقة الميسرات وفوق نفقة المعسر
 لقوله تعالى لا تنفق ذوا سعة من سعة **قوله** وكسوتها وهي
 درعان وخماران وملحفة وفي الينابيع يفرض عليه في الشتاء
 ذراع وملحفة وخمار وكسي وفي الصيف ذراع وخمار وملحفة
 وان كان موثرا يفرض عليه في الشتاء ذراع هروي وملحفة
 وسورية وخمار ابريسم وكسي وخمار ابريسم واراد كسي
 ويفرض له في الصيف ذراع سابوري وخمار ابريسم وملحفة
 فلو فرض لها الكسوة في مدة ستة اشهر ليس لها غير ذلك حتى
 تمضي المدة فان تفرقت قبل مضيها ان كان الخيول لبسها متقنا
 كما
 لم تنخرق لم تجب عليه والاوجب وان بقي الثوب بعد المدة
 ان كان بقاءه لعدم اللبس او لبس ثوب غير اول لبسه يوما
 دون يوم فانه يفرض له كسوة اخرى والا فلا وكذا اذا
 اذا امسكت نفقتها ولم تنفقها فانه يفرض لها نفقة اخرى

فان لبست كسوتها بالعام اذا تفرقت قبل الوقت جرد
 لها اخرى وان لم تنخرق في المدة لا تجب غيرها قال الخجندی ولو نخرق
 الثوب لا يجزئ ولو تفرقت على نفسها في النفقة وفصل من الثوب
 في المدة وجب غيرها وفي الينابيع اذا ضاعت النفقة والكسوة
 عند فلاح شيء لها وتجب عليه ان يعطيها ما تنفرض على قدر
 حال الزوج فان كان موثرا وجب عليه طنفسة في الشتاء
 ونطع في الصيف وفي الفقيه حصير في الصيف ولياد في الشتاء
 ولا يكون الطنفسة والنطع الا بعد ان فرش حصيرا وتجب لهما
 تنظف به وتنزيل الوسخ كالمنشط والدهن والسدر والحظمي
 والأشنان والصابون على عادة اهل البلد واما الخضا والكحل
 فلا يلزمه بل هو على اختياره واما الطيب فيجب عليه منه ما يقطع
 به السهر ولا غيره وتجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجزئ عليه
 الدوا والمرض ولا اجرت الطبيب ولا الفصاد ولا المجام وعليه
 الماء ما يغسل به ثيابه من الوسخ وليس عليه شراء الماء للغسل
 من الجارية فان كانت معسرة فهو بالخيار ان شاء نقله اليها وان شاء

ادن لها ان تذهب لتنفق لنفسها وان كانت موسرة استاجرت
 من ينقلها اليها وتجب عليه ماء الوضوء ومداس الرجل **وقول** فان
 امتنعت من تسليم نفسها حتى يوفىها مهرها فلا نفقة يغى للمهر
 المعجل اما اذا كان مؤجلا فليس لها ان تمنع نفسها عندها خلافا
 لابي يوسف كذا بعد حلول الاجر في ظاهر الرواية وكذا اذا كان
 بعضه مؤجلا وبعضه حالا واستوفت الحال ليس لها ان تمنع
 نفسها عندها وكذا الواجلة بعد العقد احلاما معلوما ليس
 لها ان تمنع نفسها وقال ابو يوسف لها ان تمنع نفسها والحالة
 فيما اذا كان الدخول برضاها حتى لو كانت مكرهة او صبيبة
 او مجنونة لا يسقط حقها من الحبس بالاتفاق ويبتنى على هذا
 الاحتياط النفقة فعند ابو حنيفة لها النفقة وعندها النفقة لها
 قال في المنظومة لابي حنيفة والامتناع لا يتبع الصدقة بعد الدخول
 لا يزيد النفقة وفيه قال ابو يوسف ان يكون صداقها مؤجلا
 فبعد مهر الدخول لا وصورة تزوجها على الف درهم مؤجلة
 السنة فليس له ان يدخلها عنده ابو يوسف قبل ان ينقدها

ولها ان تمنع نفسها حتى يعطيها جميعه وعندها له ذلك
 وليس لها ان تمنع نفسها **وقول** وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود
 الى منزل النشور وخرجها من بيتها لغير ذنه بغير حق فان
 كان الزوج ساكن في بيته فممنعه من الدخول كانت ناشئة
 الا ان سألته ان تحولها الى منزله او يكسرها ومنعه من الدخول
 كان لها النفقة **وقول** وان كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة
 لها وان سلمت اليه لان عدم الامتناع لم يمنع منها واما المهر فجب
 وان كانت ممن يتنفع بها للاستيناس وللخدمة فامسكها
 في بيته فلا نفقة **وقول** وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على
 الوطى والمرأة كبيرة فلا نفقة من ماله لان العجز جاء من قبله
 فان كانا كلاهما صغيرين لا يطبقان الجماع فلا نفقة لها حتى تبلغ
 حوا التمتع وان كانت المزوجة مريضة مرضا لا يمكنه الوطى
 اليها فطلبت النفقة ولم يمكن نقلها فلا نفقة اذا لم تكن تمنع
 من الانتقال عند طلبه واذا امتنعت من الانتقال فلا نفقة لها
وقول وان طلق الرجل امراته فلا نفقة والسكنى في عترة **حجها**

كان الطلاق وبينا وكذا الكسوة وقال الشافعي لا نفقة للمبتوتة
الا ان تكون حاملا فان كانت حاملا فلها السكن وان امتد
ذلك الى عشرين مالم يبلغ حتى الاياس وتنقضي العدة
بالشهر بعد ذلك فان اتهمها بالشهر بعد ذلك فان اتهمها
حلفها بالله ما انقضت عدتها ولا نفقة المتيوفي عنها زوجها
سواء كانت حاملا او حايلا الا اذا كانت لم ولد وهي حامل
فلها النفقة من جميع المال كذا في الفتاوى وانما لم تجب بالنفقة
المتوفى عنها زوجها لان ملك الميت زال الى العورثة فلو اوضح
لكان في ملك الغير وهذا **ايصح** **مورد** وكذا فرقة جاءت من قبل المرأة
بمحصية فلا نفقة لها مثل الرقة وتقبيل ابن الزوج او تمكينه
من نفسها لأنها صارت مبالغة نفسها بغير حق كالشبهة و
اما اذا مكنت ابن زوجها من نفسها في العدة لم تسقط نفقتها
وان اقرت في العدة سقطت نفقتها فاذا اسلمت عادت النفقة
والسكنه واما اذا جاءت الفرقة بسبب مباح كما اذا اختارت نفسها
للاوراك او للعقاق او لعدم الكفاءة وهي مدخول بها فان لها

النفقة والسكنه ولو خلعها بعد الدخول فلها النفقة والسكنه
الا اذا خلعها بشرط ان تبني من النفقة والسكنه فانه يبرأ
من النفقة دون السكنه لأن السكنه خالص حق لها فلا يصح
الابراء عنه **مورد** وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها سواء
كان الطلاق بينا او رجعا وفي المدايه اذا طلقها ثلثا ثم
ارتدت سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها
بعد الطلاق فلها النفقة والفرق ان المرتدة تحبس حتى تنوب
ولا نفقة للمحبوس والممكنة لا تحبس **مورد** واذا حبست المرأة
في دين او غصبها رجل كره فذهب بها او حبت مع غير محرما
فلا نفقة لها وقال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على
ادائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها لأن المنع با
ختيار والفتوى على ان النفقة لها في الوجهين وان حبسها
بدين له عليها فلها النفقة على الأصح واما اذا غصبها رجل كره
فذهب بها اشهر فلا نفقة لها لأن هذا عزل من جهة آدمي
وعن ابي يوسف لها النفقة لان هذا ليس بسبب مني والفتوى

على الاقوال وقوله اوجبت بغير محرم يعني حجة الاسلام واحترق
 بما اوجبت محرم فان لها النفقة عند ابي يوسف ان كان الزوج نقلها
 الى منزله لان التسليم قد وجد المنع انما هو لاداء فرض على اقساط
 كالصيانة في رمضان وقال محمد لا نفقة لاسيما اوجبت محرم اولاد وهو
 الاظهر لانها مانعة لنفسها ولما اوجبت قبل النكاح فلا نفقة لبالإجماع
 ولو اوجبت محرم ثم اوجبت لها النفقة عند ابي يوسف انما تجب نفقة
 المحض دون السفر لانها هي المستحقة عليه فاذا جاوزت مكة واقامت
 بعد ذلك الحج اقامته لاحتياجها اليها سقطت نفقتها واما اذا حج المحض معها
 فلها النفقة اجماعا لانه متمكن من الائتجاع بها فطريقه واجب عليه نفقة
 المحض دون السفر والحبس الكرى واما اذا حج المتطوع فلا نفقة لها بالاجماع
 اجماع اقاله الزوج معها لان الزوج منعها من ذلك **وقوله** واذا مرضت في بيت
 زوجها فلها النفقة لانها محسنة نفقها والنفق من قبله فلا يشر ذلك
 في سقوط نفقتها ولان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها وسهاو
 حفظ البيت والمنافع انما هو لاداء من كالحبس وعن ابي يوسف ان سلمت
 نفسها ثم مرضت فلها النفقة لصحة التسليم وان مرضت ثم سلمت لا تجب

إذا

يكن

لان التسليم لم يصح وهذا حسن في لفظ الكتاب اشارة الى حيث قال
 وان مرضت في منزل الزوج احترق عما اذا مرضت في بيت ابيها قال ابن
 سمعت ابا يوسف قال في الرق قال لا يلزمه نفقة ما لم ينقلها فاذا نقلها
 فلها النفقة وليس له وروى بعد ذلك لانه يمكنه الائتجاع بها بغير الوطء
 كالحايض **وقوله** ويفرض على الزوج اذا كان موصرا نفقة خادمه **لأن**
 عليهما ان يقيم من يصلح طعامها وشرابها واما شرطه في ذلك كونه موصرا
 فقد روي الحسن عن ابي خيفة وهو الأصح وعنه ايضا يفرض لهادك
 وان كان معسرا وهو قول محمد **وقوله** ولا يفرض الاكثر من خادم واحد
 هذا عندهما وقال ابو يوسف ان كان خادما من فرض لهما الاثر لاحتياج
 الخادمين من اخدمه ما يخدمها في منزله وان ترسله الى زوجها تطالب
 منها النفقة ويبتاع لهما ما يصلح لهما وترسله الى ابيها ونقض حواشيها
 ولان الزوج لو قام بخدمة بنفسه لم يلزمه نفقة خادما واحدا كذلك
 اذا اقام غيره مقام نفسه لم يلزمه ان يقيم اكثر من واحد والخادم
 هو المملوك وقيد ابي خادما من حره كان او مملوكا الغير والمملوكة
 اذا كانت امة لا تسحق نفقة لخادم **وقوله** وعليها ان يسكنها في دار منفردة

ليس فيها احد من اهله لا تها قد تضرع من بين عليها او تخاف منه
على متاعها ووقن منعها من المعاشرة مع زوجها **قوله** الا ان تختار ذلك
لانها رضىت باسقاط حقها **قوله** وان كان له ولد من غير فليس
عليها ان تسكن معها الا انه منعها من المعاشرة مع زوجها وقد تحا
منه على متاعها **قوله** والنزوح ان يمنع والديه او ولده من غير طهرها
الدخول عليها لان لها الخلوة معه في اي وقت شاء ويدخل هو
يتعد ذلك وقيد لا يمنع والديه من الدخول عليها في السبع
مرة وفي غيرها من المحارم التقدير بسنة وهو الاصح **قوله**
بمنعهم من النظر اليها والكلم في اي وقت شاء والحال في ذلك من
الرحم ولان اهلها لا بد لهم من اقتقارها والعلم بحالها ولا يمنعها
من النزوح الى الوالدين **قوله** ومن اعسر نفقة زوجته لم يفرق
بينهما ويقال لها استديني عليه **فائدة** الاذن في الاستدانة انها تجل
الغنى على الزوج فيطالبه بالدين وان لم يرض الزوج وان
استدانت بغير اذنه كانت المطالبة عليها خاصة وان استدانت قبل
ان يامر الحاكم فهي متطوعة ولا شيء من ذلك على الزوج يعني اذا

كانت

كانت قد فرضت لم تكن متطوعة بل يكون ذمنا على الزوج
واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يقرب به بالنزوحية فرض القاض
في ذلك المال نفقة زوجته الغايب واولاده الصغار والديه
وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف فانه يقضي فيه بذلك
سواء كان المال امانة في يده او مضاربة واما اذا جحد احد
مزين فانه لا يقضي عليه **قوله** وياخذ منهم كفيلا بذلك لان القاض
ناظر محتاط وفي اخذ الكفيل نظر للغايب لانه اذا وصرت بما
يقيم البينة على طلاقها او على استيفائها نفقتها فيضمن الكفيل
ايضا بخلفها القاضي بالله ما اعطاه النفقة او لم يكن بينكما
سبب ليسقط النفقة من نشوز او غير **قوله** ولا يقضي بنفقة
في مال الغايب الا لهؤلاء يعني الزوجة والاولاد الصغار والوال
دين ولان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي ولهذا كان
لهم ان ياخذوا ما لقهم فكان قضاء القاضي اعانة لهم اما غيرهم
من المحارم انما تجب نفقتهم بالقضاء والقضاء على الغايب لا يكون
وقال ابو حنيفة تجوز للوالدين ان يبيعا على الولد اذا كان غايبا للعرض

في نفقة ما بقى حاجتها ولا يبيعان العقار وليس للقاضي ان يتعرض
عليها في ذلك والذي يتولى البيع الاب العقار وليس للقاضي ان
يتعرض عليها في ذلك والذي يتولى البيع الاب دون الأم وقال ابو
يوسف ومحمد ليس لها ما ذاك **قوله** وإذا قضى لها القاضي نفقة الا
عسار غير مختصة الى القاضي يتم لان نفقة المومنين لانه
تجدد لها حق بيسان **قوله** وإذا مضت مدة ولم ينفق عليها الزوج
فبها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضي فرض لها
النفقة وصالحات الزوج على مقدار ما فيقضى لها بنفقة ماضى
لان النفقة صلة وليس بغرض عندنا فلا يستحكم الوجوب فيها
الا بالقضاء اما اذا فرض للقاضي لها النفقة فلم ينفق عليها حتى
مضت مدة كان لها المطالبة بذلك لأنها تصير ديناً في ذمتها وكذا
اذا اقر الزوج على نفسه بأصطلاحها لان قرضه اكر من فرض الحاكم
لان واليته على نفقة قوى من ولاية الغير عليه واذا صار ديناً با
نقضاء او بالأصطلاح لم تقط بطول الزمان الا اذا مات احدهما
او وقعت للفرقة حينئذ تقط **قوله** واذا مات الزوج بعد ما قضى

عليه بالنفقة ومضت شهور سقطت وكذا اذا ماتت الزوجة
لان النفقة صلة والصلة تبطل بالموت كالهبة تبطل بالموت
قبل القبض ولو ابرأت زوجها من نفقة في الأوقات المستقبلية لم
لصح البراءة عما يجب فلا تصح ولو فرض لها القاضي النفقة على
الزوج وانفقت من مالها فلا الرجوع في مال الزوج حين ما اذا ما
حيين وتسقط بموت احدهما الا ان يكون ما ان نفقة ديناً بائناً
القاضي فانه لا يقطع **قوله** واذا سلفها نفقة سنة اى عجلها ثم مات
قبل مضها لم يسترجع منها شيء عند ابو حنيفة وابو يوسف وكذا
اذا اعطاه نفقة شهر ويكون النفقة ملكاً لها وتورث عنها **قوله**
وقال محمد يجب لها نفقة ماضى وفي الزوج ماضى مابق الى الزوج
الى ما مضى من المدة ويرث مابق الى الزوج والورثة ان كانت قائمة
او مستهلكة اما اذا ماتت مالكة فلا شيء عليها بالاتفاق وعلى هذا الخلاف
الكسوة عند محمد ويرث الباقي منها وكذا اذا مات الزوج قبل مضى الوقت
لم يكن للورثة الرجوع عليها بشيء عندها لان النفقة صلة انصهر بها
القبض والرجوع في الصلة بعد الموت كما في الهبة ولهذا الوجه كملت من غير

استهلك لم يرجع عليها بشئ بالاجماع ولعمري انها قبضت قبضا مضمونا
لا يستحقه على الزوج في المستقبل فيجب ردّه كالدين قال في المنظومة
لمحمد سر وموتها في المدة يوجب فيما لا يتجمل ردّه وروى ابن سماعة
عن محمد انها اذا قبضت نفقة شهر فمادونه لم يرجع عليها بشئ لأنه
في حكم اليسر وان قبضت اكثر من ذلك دفع عنها نفقة شهر وردت
ما بقي لأن ما زاد على الشهر في حكم **الكثير** وان تزوج
العبد حرقة فنفقة نادين عليه يباع فيها بقدر بالجرة لأنه اذا
تزوج امة فليس على مولاه ان يبيعها معه وبدون البتة
لان نفقة لها وانما يباع فيها اذا تزوج بأحد مولاه والمولى
ان يفديها ان حقها في عين النفقة لا في عين الرقبة فلو
مات العبد سقطت لانها صلت وكذا اذا اقتدر في الصحيح
واما اذا لم يادن له المولى في التزوج فلا نفقة لها لأن
النكاح فاسد ولو بيع في مهرها ولم يف بالثمن يطالب بالكتاب
بعد العتق قال في الوجيز نفقة امرأة العبد والمكاتب والمدرّ
حرقة كانت وامة عليه لا على المولى كالمهر فان كان عبدا

يباع في ذلك لانه لا ان يفديه السيد واما المدرير والمكاتب
فلا يباعان بل يسعيان ولا تجب على العبد نفقة ولله سواء
كان من امرأة او امة وقيل ان كانت امة فنفقة على
مولاه وان كانت حرقة فنفقة على امة وان كان لها
مال فان لم يكن لها فلعن من يرث الولد من القرابة وولد
المكاتب والمستعبد اخل في كتابته امة فيكون نفقة
عليها وهو مكاتب مثلهام والمولى والموتيرة نفقة او
لا دفع على مولاه والمكاتب اذا استولد جارية فنفقة
عليه واذا كان الأبوان مكاتبين فولدهما يدخل في كتابته
ام الأم ونفقة على ابيه **مولى** اذا تزوج الرجلا امة فبها
مولاه معه فنفقة على امة وان لم يزوجها معه فلا نفقة
لها والبتوة التخلية بينه وبينها في منزل الزوج ولا تخدما
المولى فان اتخدها بعد البتوة تسقط النفقة لغو
الاحتباس وان خدمته احب ان من غير ان تخدما بالانقطاع
نفقة والموتيرة وام الولد في هذا كالامة **مولى** ونفقة

الأولاد الصغار على الأب لا يشاركه فيها أحد كما لا يشاركه في نفقة
زوجته أحد ويجب ذلك عليه موصرا كان أو معسرا لأنه يقهر
فيه أن يكون الولد فقيرا لأنه إذا كان له مال فنفقة في ماله وكذا
يجب على الأب نفقة أولاده الإناث إذا كن فقرا والذكور إذا
كانوا زينا أو عيانا أو مجانين لأنهم لا يقدرون على الكسب فإن
كان مال الصغير غايبا أم الأب بالإنفاق عليه ويرجع به في
ماله فإن انفق عليه بغير أمر لم يرجع إلا أن يكون أشهد أنه يرجع
ونسعه فيما بينه وبين كسبه أن يرجع وإن لم يشهد إذا كانت بنته
أن يرجع فأما في القضاء فلا يرجع إلا أن يشهد وإذا كان الصغير
فقيرا معسرا وله أبوان فنفقة على الأب دون الأم فإن
كان الأب معسرا والأم موصرة فإن القاضي يأمر الأم بالأ
نفاق ويكون دينها على الأب ترجع به عليه **وهو** وإن كان
الولد ضيعا فليس على أمه أن ترضعه لأن الرضا عه تجري
مجرى نفقة ونفقة على الأب وقد قيل في قوله لا تضاروا
لدة بولدها أي بالزماها الرضا مع كراهتها وهذا إذا كان

يوجد

يوجد في المراضع من يرصعه غيره أما إذا كان لا يوجد سواها
فإنها تجب على الرضا موصرا صيانة له عن الهلاك وهو على هذا لا أجر
لها **وهو** ويستاجر الأب من ترصعه عنده بعه إذا ارادت ذلك
ثم إذا رضعته الطير له عنده وأرادت أن يغور الطير إلى منزلها
فلا ذلك ولا تجب عليها أن تمكث في بيت الأم إذا لم تشرط ذلك
عليها عند العقد وإن اشترط عليها أن يكون الرضا ببيت الأم
لزمها الوفاء بالشروط قال في الحاشية إذا لم يشرط على الطير الرضا
عند الأم كان لها أن تحمل الصبي إلى منزلها وتقهره أخرجه فأمر
صنعه عندنا الأم ثم يدخل الولد الوالد **وهو** وإن استأجره
هو زوجته أو معتدة لترضع ولدها منه لم تجز لأن الرضا مستحق
عليها ديانة ولم في الحكم قال في الكفا والوالدات يرضعن أولادهن
الأنها اعزرت لاحتمال عجزها فإذا قدمت عليه بالأجرة ظهرت
قدرتها فكان العقد واجبا فلا يجوز أخذ الأجرة عليه **وهو** ومعتدة
يعني من الطلاق الرجعي فإنها زوجة لأن النكاح قائما وأما
المعتدة من البائين ففيه روايتان والصحيحة منها أنه يجوز

لأن النكاح قد زال فهي كالاجنبية فإذا استأجرها وهو منكوف حنة
او معتدة من الرجعي الرضاع ابنه من غير ما جاز سواء ولد
غيره ام لا لأنه غير مستحق عليها وإن انقضت عدتها فاستأ
جرها على الرضاعه جاز لأن النكاح زال بالكلية وصارت
اجنبية وقد قالوا إن الأب إذا التمس من ترضعه فأرادت
الأم أن ترضعه فهي اولا لأنها اقوم به واشفق عليه فإن
أرادت أن تأخذ اجرة مع بقاء النكاح لم تجز **مولا** وإن قال الأب
لا استأجرها وجال غيرها فضيت الأم بالأجرة يعني اجرت المثل
كالاجنبية كانت احق وان التمس زيادة لم تجز الزوج عليها
دفع الضرر عنه واليه الاشارة بقوله تعالى لا تضاروا الية بو
لدها ولا مولود له بولده اى بالزمام لها بالشر من اجرة
اجنبية **مولا** ويجب نفقة الصغير على ابيه يعني اذا لم يكن له
مال **مولا** وإن خالفه في دينه صورته ذمى تزوج ذمية
ثم اسلمت وامنه ولحكمه بأسليم الولد تبعها وانفقته على
الأب الكافر وكذا الصبي اذا ارتد فارتداده صحيح عند ابي حنيفة

ومحمد ونفقته على الأب وكذا يجب عليه نفقة الابوين وان
خالفاه في الدين لقوله وصاحبها في الدنيا معروفا يعني
الكافرين وحسن المصاحبة ان يطعمها اذا اجاعا ويكسوها
ها اذا عريها ويعاشرها معاشرة جميلة وليس من المعروف
بأن يعيش في نعمة كنع ويتركها يموتان جوعا **مولا** واذا و
قت الفرقة بين الزوجين وبينها ولد صغير قاله أم احو به
ماله تزوج لقوله عليه السلام انت احق به ما لم تنكح لأنها اشفق
واقدر على الحضانه من الأب واليه اشارة بقوله ابي بكر لعمر
رضي عنها ابقها حين وقت للفرقة بينه وبين امراته ام ولد
عاصم ونازعها ابقها خير له من شهدها وعسل عندك يا عمر قاله
والصوابه حاضرون ومتواقرون ولم ينكر عليه احد منهم
ورويك ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان له
وعاء وجري له جواو ثدي له سقاء وزعم ابو طان ينزعه مني
فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تزوجي والتجس الأم على الحضانه
لأنها قد تجز عنها **مولا** فإن لم تكن ام او كانت لا لأنها تزوجت فام

الأم أولى من أم الأب يعني أن أم الأم أولى من أم
 الأب لأنها من قبل الأم وهذه الولاية مستفادة منها فحق ادعاء
 أولى **قوله** فإن لم يكن فأم الأب وإن بعدت أولى من الأخوات
 لأن لها ولاداً فهي داخل في الولاية وأكثر شفقة **قوله** فإن لم
 يكن له جدة فالأخوات أولى من العمات والخالات لأنهن أقرب
 لأنهن أولاد الأبوين ولهذا قدم في الميراث وأولاهن من
 كانت لأب وأم ثم الأخت لأم أولى من الأخت لأب واختلف
 الرواية في الأخت من الأب والخالة فروى محمد بن أبي حنيفة
 أن الأخت أولى وهو قول محمد بن زفر وهو عليه السلام الخالة
 ولادة وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الأخت أولى من الخالة بنت
 الأب والخالة بنت الجد والقريب أولى من أولاد الأخوات للأب والأم
 أولى من الخالات والعمات في الروايات كلها وأما أولاد الأخوات
 خوات للأب فالصحيح أن الخالات أولاً منهن والأخت من
 الأم أولى من ولاد الأخت للأب والأم وبنات الأخ أولى من العمات
 والخالات وبنات الأخت أولى من بنات الأخ فأمما بنات العم وبنات

الخال وبنات العم وبنات الخالة فلاحق لهن في الحضنة لأنهن
 رحم فلا يحرم **قوله** وتقدم الأخت من الأب والأم ثم الأخت من
 الأم ثم الأخت من الأب ثم الخالات أولى من العمات ترجح القرابة
 الأم **قوله** وينزل كل ينزل لأخوات أي ترجح ذوات قربتين
مسئلة إذا قبل ما للحكمة في أن الأم أشفق على الولد من الأب
 وخلق من مائتها جميعاً فالجوان ماء الأم من قدامها من
 بين يديها قريباً من القلب لكنه موضع الشفقة ومحل
 المحبة والأب يخرج مماؤه من وراء ظهره من الصلب وهو بعيد
 من القلب الذي هو موضع الشفقة والرحمة فإن قيل ما الحكمة
 في أن الولد ينسب إلى الأب دون الأم قيل لأن ماء الأم تخلق منه
 الحسن في الولد والتمن والهناء والشعر واللحم وهذه الأشياء لا
 تدوم في الولد بل يزول وتتغير وتذهب ماء الرجل تخلق منه
 العظم والعصب والعروق والمفاصل وهذه الأشياء لا تزول منه
 ولا تفارقه إلى أن يموت **قوله** وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها
 أي تزوجت بأجنبي من الصبي فإنه يسقط حضانتها وتصير لمصلحة

لأن القبيح يلحقه الحفا من زوج اقدار كان اجنبيا لأنه ينظر
ابيه سدا ويعطيه بزيلا السر ينظر العصبان بموخر العين و
النزول الشئ القليل رجل او كل من سقط حقا من هو لا بالتزوج
فما تعمرها زوجها او ابنتها عا دحقها النوال مانع **قوله** اذا كانت زو
جها الجحر وصورة ان يتزوج من له اب من لها ام فتاتي بولد
فموت الزوج فحضانة الامها فاذا تزوجت سقط حقا الا
ان يتزوج جد الطفل الذي هو ابوزوج بنتها اذا تزوجت لام
عم الطفل وذا رحم محرم منه ممن له حضانتة لم يسقط حقا
لقيام الشفقة **قوله** فان يكن للقبي امرأة من اهله واختص فيه
الرجال فالأهم اقربهم تعصبا وكذا اذا استغنى بنفسه او بلغت
لجارية فالعصا اولي بهما على الترتيب في القرابة والأقرب اب
ثم الجد ابوالاب ثم الاخ للأبوين ثم الاب كما في الميراث واذا
اجتمع مستحق الحضانة في درجة واحدة فاورعهم اولي ثم اكبرهم
سنا ولا حق لابن لعم وابن الخال في كفالة الجارية ولها حق في
كفالة الغلام لأنها ليس المحرم لها فلا يؤمنان عليها **قوله** والام و

بوكلا

للجد احق بالغلام حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده
ويستنجي وحده قدر الخصال سبع سنين اعتبارا للغالب والمراد
بالتنجي ان يظهر نفسه من الخجاسة لانه يؤمر بالصلاة لسبع
سنين وفي الخجدة قالوا الأم والجد بل يلفظ الجمع احق بالغلام
وهنا بلفظ الواحد لأنهم جنس واحد وفي الكرخي والام والجد
ولات الولد اذا هذا المبلغ استغنى عن قيام النساء واحتاج الى التا
ديب والتخلق بأخلاق الرجال والابا قدر على التاديب والتشقيق
قوله والجارية حتى تحيض ومن محمد حتى تبلغ حد الشهوة قال ابو الليث
ما لم تبلغ سبع سنين وعليه الفتوى ومن بلغ معقوها كان عند
الأم سواء كان ابنا او بنتا قال الخجدي اذا كان المرحل بنت
بالغة وطلبت الانفراد من كانت ثيبا وهي مأمونة على نفسها و
لها رأي فليست له منعها وان كانت غير مأمونة ضمها الي نفسها وان
كرهت واما اذا كانت بكر اقله منعها من الانفراد وان كانت ما
مونة طاعة الاختلاف الام والاب في الولد لم يخير قبل البلوغ عندنا
وقال الشافعي في غير الغلام والجارية ادعوا للتخير لنا مصالح

الصغير لا يرجع فيها الاختيار لمصالح ماله ولا مشيختار من
 تخلي بينه وبين اللعب ويترك تاديبه فلا تحقق النظر الى ما
 روي ان امرأة اتت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان هذا بريدان شترع
 ابنه من ولده قد نفعتني وسقاني من بريد ابني عتبة فقال استهما عليه
 فقال الزوج من يشا ففعل بنى فقال عليه السلام للغلام اخذ اياهما ثبت
 فاختار كما فاعطاهما اياه فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اهد
 فوق الاختيار الى النظر لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم وتحمده على انه بالغ لأنها
 قالت ينفعني اى كتب على ويدران بريد ابني عتبة لا يمكن الاقتداء منها
 قال اصحابنا ليس للأب ان ياخذ الصغير من امه ويسافر به قبل بلوغ
 للحد الذي تجوز له اخذه فيه وعندك ففعله ذلك **مورد** وممن هو
 الأم ولجدة احق بالجارية حتى تبلغ حتى الشهي لأن حق هؤلاء
 لا يستحق بالولادة وانما تثبت لهم مادام الصغير يحتاج الى الحضنة
 فإذا استغنى عنها ذلك المعنى **مورد** والأمة اذا اعتقها مولدا وام الولد
 اذا اعتقت فهي للولد كالحرة يعني في الحضنة **مورد** وليس للأمة وام
 الولد قبل العتق حق في الولد لأن الحضنة ضرب من الولاية والحق

للأماء في الولاية ولأن منافعتها على ملك المولى بالاشتغال بالحضنة
 تنقطع خدمة المولى ثم المولى اذا اعتق ام ولده والامنه ولد فهي
 اولى بالحضنة **مورد** والدمية احق بولد من زوجها المسلم مالم
 يعقد الأديان ويخاف عليه ان يالف الكفر سواء كان الولد ذكرا
 او انثى وصورته ان يسلم الزوج فيقع الفرقة بينها وكل واحد منهما
 يريد ان يكون الولد عنده فهي احق به مالم يعقد الأديان لأنه متى
 ما عقر عودته اخلاص الكفر وفي ذلك ضرر عليه **مورد** واذا ارادت
 المطلقة ان تخرج بولد من المصطفى لا ذلك الا ان تخرجه الى
 وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه لأن الزوج اذا تزوج في بلد
 فالظاهر انه يقيم فيه فقد التزم لها ان يقيم في بلدها واذا ارادت
 ان تنقله الى بلد آخر وقروا في النكاح في غيره ليس لها ذلك لأنه لم
 يلتزم المقام في بلدها فلا تجوز لها التفريق بينه وبين ولده
 من غير التزامه ولا تجوز لها ايضا ان تنقله الى البلد الذي تزوجها
 فيه لأنه دار غيبته هذا كله اذا كان بين البلدين تفاوت اما
 اذا اتقاربا بحيث يمكن للأب ان يطلع على ولده ويبين في بيته

يعني غير بلدها

فلا بأس **قوله** وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداده
 وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينه يعتبر فيهم
 الفقر ولا تعتبر الديانة وسواء كانت الأحداد والحجرات من
 قبل الأب او من قبل الأم فإن كان الأب فقيرا والأب فقيرا
 لأنه صحيح البدن لم تجب الابن على نفقته إلا ان يكون الأب
 زنا لا يقدر على الكسب فإنه يشاركه الابن في نفقته واما الأم
 اذا كانت فقيرة فإنه يلزم الابن نفقتها وان كان معسرا
 وهي غير زمنة لا يقدر على الكسب واذا كان الأب يقدر على نفقة
 احد ابويه ولا يقدر على جميعهما فالأم احق لأنها لا تقدر على
 الكسب قال بعضهم الأب احق لأنه هو الذي تجب عليه نفقة الابن
 في صغيره دون الأم وقيل يقسم ما بينهما وان كان للرجل اب
 صغير وهو لا يقدر إلا على نفقة احدهما فالابن احق وقيل تجدر
 بينهما وان كان له ابوان وهو لا يقدر على احدهما فالأب اكلان
 معه ملاط وان احتاج الأب الى زوجة والابن موسر وجب عليه
 ان يزوجه او يشتري له جارية ويلزمه نفقتها وكسوتها كما

نفقة الأب وكسوته فإن كان الأب ام ولد يلزم الابن ونفقته
 وكسوتها كما تجب نفقة الأب وكسوته ايضا وان كان للأب
 زوجتان او أكثر لم يلزم الابن إلا نفقة واحدة ويدفعها الى
 الأب وهو يوزعها عليهن **قوله** وان خالفوه في دينه يعني
 اذا كانا دمييين اما اذا كانا حرييين لا تجب وان كانا مشاهدين
 لأنه منهي عن بر من يقاتلنا **قوله** ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين
 إلا للزوجة وللأبوين والأجداد والحجرات والولود والاولاد
 ولا تجب على النضر في نفقة اخيه المسلم ولا على نفقة اخيه النضر
 لأن النفقة متعلقة بالأرت قال الكوفي وعلى الوارث مثل ذلك خلا
 للحق عند الملك لأنه متعلق بالقرابة المحرمية قال عليه السلام من
 ملك ذارهم محرم منه عتق عليه **قوله** ولا يشارك الولد في نفقة ابويه
 احد مشران يكون له اب غني وابن غني فنفقته على الابن دون
 الاب لأن مال الأب مضاف الى الاب قال عليه السلام انت وما لك لأبيك
 وهي على الذكور والإناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح
 لأن المعنى ملحقهما ولو كان له ابن وابن ابن فنفقته على الابن لأنه

أقرب وإن كان الأبْن صغيراً أو مجنوناً فنفقة هو الأقرب فماله
قوله والنفقة لكل ذي رحم محرم إذا كان صغيراً فقيراً أو كانت امرأة
 بالغة فقيرة أو كان ذكرنا أو أعمى فقيراً أو مجنوناً فيجب له
 على قدر الميراث وقال الشافعي لا تجب النفقة إلا للوالدين والأولاد
 ثم للأبوين من الحاجة والصغر والافتقار والزمن والعلم الحقيقي العجز
 عن الكسب بخلاف الأبوين لأنه يلحقهما تعب الكسب إلا أن ما ورد في
 الضرر عنها فيجب نفقة لها مع القدرة لها على الكسب واليحب نفقة
 ذوو الأرحام إلا على الغنى لأنها صله فإذا كان فقيراً فهو غير قادر
 على صلة الرحم واختلفوا في حد الغنى في ذلك أبو يوسف هو
 بمقدار النضا وقال محمد ما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهر أو ما يعين
 لأقرب النضا لأن ذلك معتبر في حقوق الله المالية وهذا حواشي
 فلا يعتبر فيه النضا وإنما يعتبر فيه الأماكن **قوله** فيجب ذلك على قدر
 الميراث كما إذا كان له جد وابن ابن فله الجدة من النفقة والباقي
 على ابن الابن ولو كان للرجل ثلاثة أخوة متفرقين وله ابن صغير
 أو ابن زمن فنفقة على أخيه من أبيه أمه وعلى أخيه من أمه أسداً

ونفقة الولد على الأخ من الأب والأم خاصة وإن كان الأب معسر
 زمناً وله ابن صغير وله أخ موسر فرضت نفقته على عمه وإن
 كان الرجل معسراً وله زوجة وللمزوجة أخ موسر أجبر أخوها
 على نفقة لها ويكون ذلك ديناً على الزوج يتبعه به إذا ليسر لأن
 الزوج لا يشارك في نفقة زوجته أحد ولو كان للرجل عم وخال
 فالنفقة على العم لأنه وارث وإن كان له خال وابن عم فالنفقة
 على الخال لأنه ذو رحم محرم ولو كان له عم وخالة وابن عم فعلى الخال
 الثلث وعلى العم الثلثان لأن رحم ابن العم غير كامل وإن كان له
 أخوات متفرقات وابن عم فالنفقة على الأخوات أخماساً على
 قدر الميراث ولو كانوا أخوة متفرقين فالنفقة على الأخ من الأب
 والأم وعلى الأخ من الأم أسداً لأن الأخ من الأب لا يرث مع **قوله**
 وتجب نفقة الابن الزمن والابنة البالغة على الأبوين على الأب الثلثان
 وعلى الأم الثلث اعتبار الميراث وهذه رواية لمضاف في ظاهر الرواية
 كل النفقة على الأب **قوله** ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين لبطلان
 أهلية الأثر والضمير راجع إلى غير الابنة البالغة والابن الزمن كذا

فهو سبب النفقة من المرأة

في المستصحب يدل عليه ما ذكر في شرح القدر وري وتجب الكاوية
 نفقة ابنته المسلمة وتجب لمسلم على نفقة ابنته النصرانية ووجهه
 ان هذا الرجم متاخر فتجب صلتها مع اختلاف الدين **قوله** ولا تجب على
 الفقير لأنها تجب صلتها والفقير يستحقها على غير ما فكيف يستحق عليه
 خلاف نفقة الزوجة والولد الصغير وقد قالوا ان العبد لا يجب
 عليه نفقة ولده الحر لأنه لا ولاية له عليه ولا بد ان كتسابه لمولاه
 كذلك لا تجب على الحر نفقة ولد المملوك لأنه مملوك **قوله** وإذا كان
 للأب الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه لأن له شبهة ملك في ماله
قوله فان باع ابواه متاعه في نفقة ما جاز عند الوحيه وانما يتوكل
 البيع الاب دون الام اذا انفردت لتولاه قال ابو يوسف و
 محمد لا يجوز بيع الأب لأنه لا ولاية له عليه لانقطاعها بالبلوغ و
 قد قال محمد ان القاضى الاب العروس ولكن لا تعتبر فيه بيعها
قوله وان باع العقار لم يجز يعفى بالاجماع **قوله** وان كان للأب الغائب
 مال في يد ابويه فانفق منه لم يضمنه الاثر المتوفى باحقه ما **قوله** وان
 كان له مال في يد اجنبي وانفق عليه ما منه بغير امر القاضى فمن لأنه

تقوى في مال الغير بغير ولاية فلزمه الضمان **قوله** وان قضى القاضى
 للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت
 لأن نفقة لهم تجب كفاية للحاجة حتى لا يجتمع اليأس وقد جعلت
 الكفاية بمعنى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها لأنها تجتمع اليأس
 فلا ينقطع **قوله** الا ان ياذن القاضى في الاستدانة عليه لأن للقاضى ولاية
 عليه فصار دونه كالمغائب فيصير دينه في ذمته فلا يسقط بمضي المدة
 فكان لهم الرجوع به ولو ان عبدا صغيرا اعتقه مولاه ولا شيء له فانه
 ينفق عليه من بيت الممل فانه ليس له قرابة اغنياء **قوله** وعلى المولى ان
 ينفق على عبده وامته لقوله عليه السلام في المماليك انهم اخواتكم جعلهم الله
 تحت ايديكم اطعموهم مما تأكلون وابسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا
 عباد الله وسوا في ذلك لعنق والمدير وام الولد صغيرا كان او كبيرا
 موهونا او ماجورا فتجب على المولى شراء الممل للظمان لرقيقه ولا يجب
 نفقة للكاتبة على سيده واذا كان للرجل عبيد يستجلب ان يسوء عبيدهم
 في الطعام والايدي والكنس وتكون من غالب قوة البلد وقامه واذا
 ولدت امته منه فله ان يتخير ما عارضه من الرضا والخلع والزوجة لان بينها

ومنافعها له فان اراد ان يسلّم الولد غيرها واراد شتره ارضاه
فله ذلك لانها ملكه وقدير بالامتياز بها او خدمتها وقيل ليس له
ذلك لان فيه تغريقا بينها وبين ولدها فان امتنع وكان المالك
الكتبها وانفق على انفسها لان فيه نظر للجانبين بقا المملوك حيا
وتبعه المالك لما لك له وان لم يفكسها فالباقي على المولى واذا امتنع
المولى من الأنفاق على العبد فالعبد ان ياخذ بيده من مال المولى يا
كل اذا لم يكن مكتسبا فان كان مكتسبا ليس له ذلك كذا في المحيط
وان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق كله ورجع عليه
فان لم يكن له ما كتب اجملا لمولى على نفقته او بيعه ما وذكرا بان يكون
زمنه والجارية لا يؤجر مثلها لان في بيعها ابقاء حقها وحق المولى
بالعوض ولا يجوز للمولى تكليف العبد ما لم يطبق من العمل ويستحب
اذا استخذه منها ان يترك ليلا وكذا بالعكس ويستحب ان ياذن له
بالقبولة في ايام الصيف اذا عينا عليه ما جرت به العادة وعلى العبد
بدل الجعوه في الخدمة والنصيحة وترك الكسر ومن ملك بهيمة نس
عليها وسقيتها فاذا امتنع من ذلك لم يجز عليه ليست من اهل الاحتقا

ولا يجز

ولا يجز بيعها الا انه يؤمر به ديانة فيما بينه وبين الله على
طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كتابا الأنفاق واما بالبيع لانه
في الأنفاق تعذيبا لها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان
وعن أبي يوسف وسفاته تجز على الأنفاق عليها والأول اصح ويكره الا
ستقصا في جلب البرية اذا كان يقربها لقلته العلف ويكره ايضا
الجلب لانه يضرب بالعمية ويستحب ان يقص الخيل اطفاله ليلا ويؤ
ذبحها ويستحب ان لا ياخذ من لبنها الا ما فضل عن ولدها ما دام
لاياكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لا يطيقه من شغل الجرد واذا مته
السير وغيره وكذا اذا كان له خدر يستحب ان يقر لها في كوارتها شيئا
من العسل ويستحب ان يكون ذلك في الشتاء لانه يتعذر عليها
الخروج في ايام الشتاء وان قام شئ لعذابه بمقام العسل لم يتعين
عليه ابقاء العسل ولو كانت الدابة بين شركين فامتنع احدهما من
الأنفاق عليها اجبر على ذلك **مسألة** قال في الوقعات رجل طلق
امراة طلاقا بينا فجاء رجل اليها وهو في العدة وقال لها انا انفق
عليك ما دمت في العدة بشرط ان اتزوجك اذا انقضت عدتك فمضى

فأنفق عليها حتى مضت عدتها ثم اثبت ان تتزوج به فله ان يرجع
عليها بما أنفق لانه أنفق بشرط فاسد وهذا أنفق عليها بهذا الشرط
اما اذا أنفق عليها ولم يشط عليها التزوج لكن علمت به عرفا
انه أنفق لذلك فالصحیح انه لا يرجع عليها لأنه متبرع **فكتنا**
العتق العتق في اللغة هو القوة لانه ان الله الصلوة والذكر
واثبات القوة للحكمة وهو الحرية وانما كانت الحرية قوة حكمية لأن
به سلطان المالكية ونفاذ الولاية والشهادة اذا المملوك لا يقدر
على شيء من هذا وفي الشرع عبارة عن استقاط المولى حقه عن مملوكه
بوجه يصير به من الأحرار والاعتاق مندوب اليه قال عليه السلام
المؤمن من اعتق مؤمنا في الدنيا اعتق الله بكل عضو منه عضوا
منه من النار ولهذا حسنوا ان يعتق الرجل العبد والمرأة
الأمه ليحقق مقابلة الأعضاء وعن ابي رز قال قلت يا رسول
الله اي الرقاب خير قال اغلاما ثمنا وانفسها عند اهلها **فقط**
العتق يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه شرط الحرية لأن العتق
لا يصح الا في المالك والمملوك وشرط البلوغ لأن الصبي ليس

اهله لكونه ضرا ظاهرا ولهذا لا يمكنه المولى عليه وشرط العقل
لأن المجنون ليس من اهل التصرف وكذا اذا قال الصبي كل مملوك
ملكته حرا اذا احتل لا يصح لأنه ليس بأهل لقوله ملزوم وانما
شرط ان يكون في ملكه لقوله عليه السلام لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم
فقط وان قال لعبد او لأمته انت حرا او عتق او معتق او محررا
او قد حررتك او اعتقتك فقد عتق بولي المولى العتق اوله
لأن هذه الالفاظ صريح فيه فافهم عن نيته قال الكرخي الصريح
على ثلثة اخبار كقوله قراء عتقتك واخرتك وصفتك لقوله انت
حرا وعتق وفكك لقوله يا حري يا عتيق فان قال نويت انة حرا من العمل
او نويت الكذب لم يصدق في القضا ويصدق ديانته واذا قال يا حري
واسمه حرا لم يعتق لأن مرادة الانحطاط باسم علمه ولو زاحته امرأة
في الطريق فقال يا حري يا حري فبان ثلثه امة لا يعتق ولو قال لعبد قل
من استقبلك يا حري فقال العبد ذلك عتق الا اذا قال له سميتك حري فبشر
لا يعتق قال ابو الليث هذا في القضا فيما بينه وبين الله لا يعتق في الوجهين
اذا اراد به الكذب ولو قال لمن لا يحسن العربية قل لعبدك انت حر فقال ذلك

وهو لا يعلم انه عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين
 الله وكذا في الطلاق ولو اراد الرجل ان يقول شيئا فحري على
 لسان العتق عتق ولو قال مولاه وهو مريض ان احرقك راسه
 انعم لا يعتق وان قال لعبد لنسبك حل او اهلك حر ان كان يعلم
 انه مسبي لا يعتق وان لم يكن مسبيا عتق وفي الواقع لا يعتق
 من غير قصر لما ان قال انت خي او قال لزوجته انت طالق فخرها
 ذلك ان نوى به العتق والطلاق وقع والا فلا ولم يجعله من
قوله وكذا اذا قال راسك حرا او وجهك او رقبته او يدك
 لان هذه الاشياء يعتبرها جميع البدن وان قال راسك راس
 حرا او وجهك وجه حرا او يدك يد حرا لا ضافة وكذا اذا
 قال مثل راسك حرا او مثل يدك حرا لا يعتق وان قال راسك
 راس حرا او وجهك وجه حرا او يدك يد حرا بالتثنية
 عتق لان هذا وصف وليس بتشبيه وكذا اذا قال فرجك فرج
 حرا بالتثنية عتق لما ذكرنا **قوله** وكذا اذا قال لامته فرجك
 حرا عتقت لان الفرج يعين به عن الجماع وفي الدرر والالتزام

والصحيح لا يعتق وان قال لعبد ذكرك حرا او فرجك حرا
 فالصحيح لا يعتق وفي الدم روايتان اصحهما العتق وان
 اضاف العتق الى عضو لا يعتبر به عن جميع البدن لا يعتق مثل
 يدك حرا او رجلك او ساقك او فخرك او شعرك لم يعتق
 وان نوى **قوله** وان قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق
 وان لم ينو لم يعتق وكذلك كذايات العتق مثل خرجت من
 ملكي ولا سبيد لي عليك ولا رقي لي عليك وخليت سبيدك لان
 كل من هذا الختم وجهين فقوله خرجت من ملكي الختم بالبيع
 ولا سبيد لي عليك لانك وفيت بالخدمة فلا سبيد لي عليك با
 اللوم والعقوبة وتحملا لانك معتق وكذا اذا قال لامته قد
 طلقتك ونوى لا يعتق عتقت لان الاطلاق يقتضي روال اليد
 وقد تنزل بين عراها بالعتق وغيره وهو مثل خليت سبيدك
 وان قال طلقتك ونوى العتق لم يعتق لان الطلاق لا ينزل
 اليد وانما يقتضي التحريم والرق تجمع مع التحريم لانه يشترط
 اخته من الرضاة او جارية قد وطأها او ينسها فلم يكن التحريم

دلالة على العتق وإن قال فربك على حرام يبريد العتق لم
يعتق لما ذكرنا **مورد** وإن قال لا سلطان لي عليك ونوى العتق لأن
لم يعتق لأن السلطان له عبارة عن اليد وسمى السلطان به
لقيام يده وقدره في الملك دون اليد كما في المكاتب فكانه قال
لا يد لي عليك بخلاف ما إذا قال لا سيد لي عليك فلهذا التحتم العتق
وإن قال لا سيد لي عليك إلا على سيد الولاء عتق في القضاء ولم يصير
عاصفة عن العتق لأنه انفا السيل عنه وأثبت الولاء والولاء
يقضي الحرية على أنه لو ادرك فلا يصرف على غيره وقديرون
في القضاء قال في الوقعات إذا قال عتقتك على واجب لا يعتق
مورد وإن قال هذا ابني وثبت على ذلك عتق وكذا إذا قال لأمتي
هذه بنتي وأما لو قال لعبد هذا ابني وعني أو خالي فهذه الأ
لفاظ يقع بها العتق ولا يحتاج إلى النية فإن قال نويت به الكفر
صدوق ديانة لا قضاء وقوله ثبت على ذلك معناه إذا كان مثله
يولد مثله ثم إذا لم يكن للعبد نسب معروف وثبت نسبه منه و
يعتق وإن كان له نسب معروف ولا يثبت نسبه منه ويعتق و

قيد معنى قوله ويثبت على ذلك أي لا بد من إنشاء الله متصلا وقيد
أحترز بذلك عن ما لا يولد مثله مثله ولو قال لعبد هذا ابني
ولا يولد مثله مثله عند أبي حنيفة وعندهما لا يعتق ولو قال لعبد
غير هذا ابني من الزنى ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه ولو
اشترى أخاه من الزنى لا يعتق عليه فإن الأخ للأمة عتق ولو اشترى
المملوك ولده لا يعتق عليه فإن اشترى في رحم محرمة من سيد عتق
فإن كان على العبد دين متفرق فاشترى كل من ماله لم يعتق عند
أبي حنيفة ويعتق عندهما فأما المكاتب إذا اشترى من ماله لم يعتق
إجماعا وإن اشترى المكاتب ابنه من سيد عتق ولو قال لعبد هذا
ابني قيد يعتق أبي حنيفة وعندهما لا يعتق وقيد لا يعتق إجماعا
مورد وهذا مولاى وبما مولاى عتق وكذا إذا قال لأمتي هذه مولاى
وإن قال عتيت به الذب صدوق ديانة لا قضاء ثم في قوله هذا مولاى
لا يحتاج إلى نية لأنه الحق بالفتح ولا يحتاج إلى النية لقوله يا حتر
وباعتق ثم الحرية لا تقع بالبراءة في ثلثة ألفاظ يا حتر يا عتق يا
مولاى فإن قال يا سيد يا مالاى لا يعتق **مورد** وإن قال يا بني أو يا

لم يعتق لأن هذا اللفظ في العادة يستعمل للأكرام والشفقة
ولا يراد به التحقيق وإن قال ابن بالضم لم يعتق لأنه كما أخبر
فأنه ابن أبيه **قوله** وإن قال لعلام له لا يولد مثله مثله هذا
عنى عليه عند أبي حنيفة وعندنا لا يعتق والكلام في قوله هذا
أوجدها وهذه أمي كالكلام في قوله هذا أبي على الخلاء وما إذا
كان يولد مثله لمثله إلا أنه معروف بالنسب فإنه يعتق إجماعا
لم يثبت النسب ما وقع العتق فإنه اقتربه بالاشتراك منه لأنه
يحتسب أن يكون مخالفا من مائة دان سرا أو شبهة وإنما لم
يثبت نسبة لأنه مستحق لمن هو منسوب إليه وإن كان مثله
لدمثله ولا يعرف له نسب عتق عليه ويثبت نسبة منه لأنه أقر
لممكن على نفسه وهو المضم فيه فيقدر إقراره وقولنا وهو
المضم فيه احتراز عما إذا قال هذا أخى وإذا قال لعبد وهو
هذا جدي فهو على الخلاف وقيل لا يعتق إجماعا لأن هذا الكلام
لا يوجب له في الملك الأب واسطة وهو الأب وهي غير ثابتة في
كلامه فيحذر أن يحتسب مجازا عن الواجب بخلاف الأبوة والبنوة

لأن له ما وجب في الملك من غير واسطة ولو قال هذا أخى لا يعتق
في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة يعتق ولو قال لعبد هذه شئ قيل
هو على الخلاف وقيل لا يعتق بالأجماع لأن المثار إليه ليس من جنس
المثار فتعلق الحكم بالمتن وهو معدوم فلا يعتق كذا في الهداية
ولو قال لعبد أنت حرة أو قال لأمته أنت حرة عتق كذا في الوا ^{قعات}
ولو قال لأمراته وهو معروفة بالنسب وهو مولد مثله أو أكرسنا
هذه بنتي لم يقع الفرقة بذلك كذا في شرح المنار **قوله** وإن قال لأمته
أنت طالق ينوي طهارة لم يعتق لأن الطلاق صريح في ياب فلم يقع
به العتق لأنه نوى ما لم يحتمل لفظه لأن الاعتاق لغة اثبات القوة
والطلاق رفع العتق وهذا لأن العبد الحق بالجمادات والاعتاق نحو
فقدروا كذا المنكوحة فأنها قادرة إلا أن قيد النكاح مانع وبما
لطلاق برفع المانع فنظير القوة وصفان الأول أقوى لأن ملك
اليمن فوق ملك النكاح فكان استقاطه أقوى واللفظ بصريح مجاز
عن ما يوردون حقيقته لأعن ما هو فوقه فلهذا امتنع في الأ
عتاق **قوله** وإن قال لعبد أنت مثله لم يعتق يعني ولو نوى

كذا في خزانة الفقه ولأن المثل يستعمل في بعض المثلثي عرفا
 فوقها شك في الحرية **مورد** وإن قال ما أنت إلا حر عتق لأن الأنتشا
 من النفي إثبات على وجه التأكيد للإثبات كما في كلمة الشهادة وفي
 إثبات الحر بعتق وإذا قال ما أنت إلا مثل الحر لم يعتق وإن قال
 كل ما هو حر وله عبد لم يعتق ولو قال عبد الدنيا كل ما هو حر ولم
 ينوع عبده لم يعتق عند أبي يوسف وإن قال أولاد آدم كل ما هو حر
 لا يعتق عبده إجماعا كذا في الواقع ولو قال لشوب خطاه مملو
 كة هذه خطاة حر لم يعتق لأنه أراد التشبيه ولو قال لعبد إن
 شئت كنت حرة ثم قال له لا بارك الله فيك لم يعتق لأن هذا
 ليس بشتم بل هو دعاء عليه ولو جمع بين عبد وبين مالا
 يقع على العتق كالبهيمة والحايض والساير فقال عبد حر أو
 هذا أو قال أحد كما حرعتق العبد عند أبي حنيفة وعندها لا يعتق
 ولو قال لعبد أنت حر أو لا لا يعتق إجماعا وإن قال لعبد وعبد غيرها
 أحد كما حر لم يعتق عبده إجماعا إلا بالنية لأن عبد الغير موصوف بالحرية
 من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على إجازة

المولى كذا إذا جمع بين أمة حرة وأمة ممتة فقال أنت حر أو
 هذه أو أحد كما حر لم يعتق أمته لأن الأمة توصف بالحرية فقال
 ما أنت حرة وما أنت أمة فلا تختص الحرية بأمة وإن قال لجوار
 أنت حر أو عبدى عتق العبد عند أبي حنيفة لأنه خير نفسه فيها فلا
 فرق بين تقديم العبد والحايض ولو جمع بين عبده وبين حر فقال
 أحد كما حر لا يعتق عبده إلا بالنية وإن قال لعبد أنت حر اليوم أو غدا
 لا يعتق ما لم يخرج غدا وإن قال اليوم وغدا عتق اليوم والفرق أنه إذا
 قال أو غدا فقد وقع العتق في أحد الوقتين لا فيهما جميعا فلو أقرناه
 في اليوم كان واقعا في الغد وإذا وقع في الغد لا يكون واقعا في اليوم
 ولو قال أنت حر إذا قدم فلان وفلان لا يعتق ما لم يقدم جميعا
 لأن المعلق بالشروط لا يترك إلا عند كماله وكماله آخرها وإن قال إذا
 قدم فلان أو فلان فقدم أحدهما عتق لأنه علقه بأحدهما
 وقد وجدوا إذا قال أنت حر إذا قدم فلان أو إذا جاء غدا فأن
 قدم قبل مجي الغد عتق وإن جاء غدا ولا يعتق حتى يقدم فلان و
 عن أبي يوسف أنه يعتق والأصناف أنه إذا جمع بين فجر ووقت واحد

بينهما حرفا وكان وجدا للفقراء ولا يقع وان وجدا للوقت لا يقع
 حتى يوجدا للفقراء وعن ابن عباس وسفيان بن عيينة يعلق بأسبقها وجودا وإذا قال
 لأمرته أنت طالق اليوم وعذرت طالق في اليوم واحد وانطلق في الغد
 إلا إذا قال عنت في الغد أخرى ولو قال غدا في اليوم طلفت في اليوم واحدة
 وفي الغد أخرى لأن عطف اليوم على الغد لا يصح فكان ذلك الاستباق
قوله وإذا ملك الرجل ذارحم محرم منه عتق عليه ما ملكه بالأرث أو
 بالشراء أو بالهبة أو بغير ذلك وسواء كان المالك صغيرا أو كبيرا أو مجنونا
 لأن عتق هؤلاء بالملك وملكهم صحيح وكذا الذي إذا ملكه ذارحم
 محرم منه عتق عليه لأنه من أحاديث الأئمة وإما إذا ملك للرجل ذار
 رحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق عندهما وقال أبو يوسف يعتق وان
 اعتق للرجل عبد مسلم أو فريسي في دار الحرب عتق إجماعا ولو دخل مسلم
 دار الحرب فاشتري عبد لرجلي فاعتقه هناك لا يعتق عندهما حتى يفر منه
 بخلاف سبيله وعند أبي يوسف يعتق بالقبول وقوله محرم مضطرب ولو اشتري
 المملوك ولده لا يعتق لأنه لا ملك له فإن اشتري ذارحم محرم من مولا
 عتق لأن المولى ملكه فإن كان على العبد دين مستغرق فاشتري من مولا

لم يعتق عندهما أبو حنيفة على أصله لأنه لا يملكه ويعتق عندهما لأنه ملكه
 فأما المكاتب إذا اشتريه مولا لا يعتق إجماعا لأن المولى لا يملك كعتق
 المكاتب **قوله** وإذا اعتق الرجل بعض عبده عتق ذلك البعض وسعي
 في بقية قيمته لمولا عندهما أبو حنيفة وعندهما يعتق كله وصورة أن يقول
 نصفك حر أو ثلثك حر أو ربعك حر فإنه يعتق ذلك القدر عندهما أبو حنيفة
 وسعي في الباقي عندهما يعتق كله ولا سعاية عليه وإن ذكر جزوا
 مجزوءا كما إذا قال بعضك حر أو جزء منك حر فعتقهما يعتق كله
 وعندهما أبو حنيفة يؤمر بالبيان وإن قال سهرم منك حر فإنه يعتق
 كله عندهما وقال أبو حنيفة يعتق سدرسه ثم الأضداد إن الاعتاق
 يتجزأ عنده فيقتصر على ما اعتق وعندهما لا يتجزأ إضافة
 إلى البعض كما ضافته إلى المملوك لأن الاعتاق إثبات العتق وهو قسمة
 وإثباتها بأزالة ضيقها وهو الرق الذي هو ضعف حكمي وبها لا ينجز
 فصار كالطلاق والعفو عن القصاص والإتلاف ولا أبو حنيفة إن الاعتاق
 إثبات العتق بأزالة الملك وهو إزالة الملك لأن الملك حقه والرق حق الشرع
 وحق التصرف ما يخرج تحت ولاية المتصرف وهو إزالة حقه لا حق غيره

وقال في المصنف الاعتراف عند ابي حنيفة ازالة الملك هو عبادة عن
القدرة على التصرفات وهو متجزئ بثبوتها وزوالها في بيع المصنف
وشرائه النصف لكن يتعلق به حكم لا يتجزأ وهو العتق وهو غير متجزئ
لأنه عبادة عن قوة حكمية يظهر بها سلطان المالكية ونفاذ الولاية
والشهادة والقوة لا يتجزأ لانه لا يتصور ان يكون بعض الشخص قويا
وبعضه ضعيفا وهذا كاعضاء الوضوء فأكبرها متجزئة ويتعلق بها
اباحة الصلاة وهي غير متجزئة وكذلك عدد الطلاق للتحريم فإذا
كان كذلك فباعتقاق البعض لا يثبت شيء من العتق فلا يزوي شيء
من الرق لأن سقوط الرق وثبوت العتق حكم بسقوط كل المكارف إذا
سقط بعضه فقد وجد شرط ازالة العتق فلا يكون جرا أصلا في شهادته
وسائر أحكامه وإنما هو مكاتب لا يباع ولا يوهب إلا أنه إذا عجز لا يرد
في الترفنح خلافا للكتابة المقصودة وإنما قلنا ان الاعتراف ازالة الملك
قصد لأن الملك حق العبد والرق حق الشرع لأن حر الرق عليه الجارية
على المكافاة غير الله وعن الانقياد والتعبد لله فجزئ على ذلك بشرط
الرق عليه والجزء حق الله والإنسان لا يمكن من ابطال الحق الغير قصدا

ويمكن منه ضمنا لا ترى ان العبد المشترك إذا اعتق أحدهما
نصيب صاحبه الجوز ولو اعتق بضيبه تعدى إلى نصيب صاحبه
وقال ابو يوسف ومحمد الاعتراف اثبات العتق ازالة الرق كما
لأعلام اثبات العلم ازالة المهر وكلاهما غير متجزئ ولأن الرق عتق
والعتق لا يتصور وجوده على المصنف لأن الذنب لا يتصور من
المصنف ومن النصف وما لا يتجزأ إذا ثبت بعضه ثبت كلهما كالأطراف
فظهر ان الملك متجزئ إجماعا ولا اعتاق مختلف فيه والأختلاف
فيه بناء على انه ازالة الملك أم اثبات العتق فعنده ازالة
الملك قصد ازالة الرق ضمنا تبعا وعندهما اثبات العتق ونزول
الرق قصد ازالة الملك تبعا فاحكم هذا الأصل واحفظه فيه
فقه كبير **وهو** عتق ذلك البعض يعني غير رعاية **وهو** وسعي في
بقية قيمته لمولاه المستع من ماله المكاتب عند ابي حنيفة حتى
يؤدي الرعاية أما إلى المعتق إذا ضمن وأما إلى الآخر إذا اختار
الرعاية لأن الرق باق وإنما يسع لتخليص قيمته من الرق
للمكاتب فلا ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يتزوج وله

بيان
كافة علام

خياران يعتق لهما المكاتبة قابل للاعتاق الا انه يفارق
 المكاتبه وجه واحد وهو انه اذا عجز لا يرد في الرق لأن
 المعنى الموجب للسعاية وقوع الحرية في جزء منه وهذا المعنى
 موجود بعد العجز وقال ابو يوسف في محمد المستع بمنزلة حر
 مديون لأن العتق وقع في جميعه وانما يؤدى دينه مع
 الحرية فهو كسائر الأحرار ثم المستع عند ابو حنيفة على
 ضربين كل من يسه في تخليص رقبته فهو كالمكاتبة وكل من
 يسه في بدل رقبته الذي لم يسه بالعتق فهو كالحر في الحكم
 كالمهون والمادون اذا اعتقا وعلى المادون دين والامنة
 اذا اعتقها مولاها على ان يتزوجها فابت فأنته يسه في قيمتها
 وهو حر **قوله** واذا كان العبد بين شركين فأعتق احدهما
 نصيبه عتق يعني اذا قال نصفك حرا وانت حراما اذا قال
 نصيب صاحبي حرا لا يعتق **قوله** فان كان مولى شركيك
 يكون بالخيار عند ابو حنيفة ان شاء ضمن شركيك قيمته نصيبه
 وان شاء استعاه العبد المعتق اذا كان مولى شركيك

ثلاث خيارات عند ابو حنيفة ان شاء اعتق كما اعتق شركيك
 لقيام ملكه في الباقي اذا الاعتاق عنده يتجزأ ويكون الولاء بينهما
 وان شاء ضمنه قيمته نصيبه لأنه اتلفه عليه لأنه لا يقدر ان
 يتصرف فيه بالبيع والابرة وغير ذلك مما سوى الاعتاق وتوابعه
 ومتى ضمنه فالولاء كله للضامن لأنه عتق على ملكه حينئذ ملكه با
 لضمان وان شاء استعاه العبد لأن يسار المعتق لا يمنع التساقط
 عند ابو حنيفة وافي الوجهين اختار الشريك في العتق والتساقط
 فالولاء بينهما **قوله** وان كان المعتق معسرا فالشريك بالخيار
 عند ابو حنيفة ان شاء استعاه العبد وليس له التضييق والولاء
 بينهما في الوجهين **قوله** وقال ابو يوسف في مولى الألف
 عليه وليس الذي لم يعتق ان يستعاه العبد مع يسار المعتق عندهما
 ثم اذا ضمن المعتق لغيره ان يرجع على العبد عندهما والولاء للمعتق كله
 من جهته لعدم التجزئ عندهما وان كان معسرا فليس له إلا السعاية
 والولاء في الوجهين جميعا على قولهما للمعتق لأن العبد عتق باعتاقه
 وانتقل نصيب شركيك اليه ويعني بالوجهين مولى كان او معسرا

ثم لا يرجع المستع على المعتق بما إذا بالاجماع لأنه سعي لفكاك
 رقبته لا لقضاء دين على المعتق أو لاشي عليه لعبرته بخلاف
 الموهون إذا اعتقه التراهن المعسر فإنه يسعي في الأقل من قيمته
 ومن الدين يرجع على التراهن بذلك لأنه يسعي في رقبته قد فكت
 أو يقضي دينه على التراهن فلا يرجع على التراهن بذلك لأنه يسعي
 في رقبته قد فكت أو يقضي دينه على التراهن فلا يرجع عليه ولو كان
 العبد بين ثلثة فاعتق أحدهما نصيبه ثم اعتق الثاني بعده فالثالث إن
 يضمن الأول إذا كان موثرا عند أبي حنيفة وإن شاء اعتق ليناً أو
 وإن شاء استسعى العبد وليس له إن يضمن الثاني لأنه ثبت له حق
 النقل إلى الأول وذلك بالنقد بتعدي حكم الولاء إلى الحق الفسخ ثم
 إذا اختار يضمن الأول فلا الأول إن يعتق لأن المثلهم أنتقل اليه وإن
 شاء استسعى لأنه قام مقام المضمن وليس له إن يضمن المعتق الثاني
 لأن المالك لم يكن له إن يضمنه وقد قام هذا مقامه وهذا كله
 قول أبي حنيفة أما ما أصح ما اعتق الأول فاعتق جميع العبد فعتق الثاني
 باطل ثم معرفة السار هو أن يكون المعتق مالاً المقدر بقيمة ما بقي

من العبد قلت أكثر ثبوت يعني إذا كان له من المال أو العوض مقدار قيمة
 نصيب شريكه فإنه يضمنه وإن كان يملك أقل من ذلك لا يضمنه وهو
 المعسر المراهن بالخبرة لأنه لا يقدر على تخليص العبد وتعتيق الضمان و
 السعاية يوم العتق لأن العتق بين الضمان وكذلك الحال للمعتق في يده
 وأما إن يوم العتق أيضاً **قوله** وإذا اشترى رجلان أحدهما عتق
 نصيب الأب ولا ضمان عليه **قوله** علم الآخر وقت الشراء أنه ابن شريكه أو
 لم يعلم في ظاهر الرواية **قوله** وكذلك إذا ورثاه يعني يعتق نصيب الأب
 ولا ضمان عليه **قوله** والشريك بالخيار إن شاء اعتق نصيبه وإن شاء
 استسعى العبد وهذا كله عند أبي حنيفة وعندهما في الشراء يضمن الأب
 نصف قيمته إن كان موثراً فإن كان معسراً سعى العبد في نصيبه
 لشريكه أبيه سواء علم أو لم يعلم وأما في الأثر فلا يضمن قولاً واحداً
 وأما الواجب فيه السعاية لغيره على هذا المثل وإذا ملكه بربعة
 أو صدقة أو وصية فعنده لا يضمن من عتق عليه لشريكه شيئاً
 وسعى العبد في نصيبه وعندهما يضمن الذي عتق عليه نصيبه إذا كان
 موثراً **قوله** وكذلك إذا ورثاه صورته امرأة اشترى ابن زوجها

وعن اجزها وكذا اذا كان للرجلين ابن عم ولا ابن العم جارية تزوجها
 احدهما فولدت ولدا ثم مات ابن العم عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه
قوله واذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية سعى العبد
 لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا او معسرين عند ابو حنيفة
 لأن كل واحد منهما لم يزعم ان شريكه اعتقه وان له الضمان او
 السعاية وقد تعذر الضمان حيث لم يصدره صاحبه في ذلك
 فبقيت السعاية ولا فرق عنده بين اليار والأغار في السعاية
 والولاء لهما جميعا لأن كلامهما يقو عتق نصيب صاحبه عليه بأعتاق
 وولاء له وعتق نصيبه بالسعاية وولاءه **قوله** وقال ابو يوسف
 ومحمد اذا كان موسرين فلا سعاية وإن كان معسرين سعى لهما لأن من
 أصلهما ان السعاية تثبت مع اليار فوجود اليار من طوطا حر منهما
 ابراء للعبد من السعاية **قوله** وإن كان احدهما موسرا والاخر معسرا
 سعى للموسر ولم يسع للمعسر لأن الموسر يقو الضمان على شريكه ولو
 معسرا ولو السعاية على العبد فكان له ان يستعيجه اما المعسر فيقو ان
 العتق اوجب للضمان على شريكه واسقط السعاية عن العبد وضمانه

ويعتقد

ويعتقد وجوب الضمان على شريكه فلا يصدر على الشريك ولا
 يرجع على العبد في السعاية لأبواب منها والولاء موقوف في جميع
 ذلك عندهما لأن كلامهما يحيل على صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى مو
 قوفا إلى ان يتفق على اعتاق احدهما وهو عند ابو حنيفة عذر حتى
 يؤدي ما عليه لأن من أصله ان المستع بمنزلة المكاتب وعندهما
 هو حر حين المولى ان وتعذر السعاية عندهما لا تمنع الحرية فإن شهد
 احدهما على صاحبه انه اعتقه ولم يشهد الاخر جازا قرار الشاهد على
 نفسه ولم تجز على صاحبه ولا ضمان على الشاهد لأنه لم يوقع العتق
 في نصيبه وانما اقرب على غيرها واما السعاية فمن أصل ابو حنيفة انهما
 تثبت مع اليار والأغار في زعم الشاهد ان الشريك قد اعتقه
 وان له الضمان او السعاية وقد تعذر الضمان حيث لم يصدره صاحبه في
 السعاية واما المنكر ففي زعمه ان نصيبه على ملكه وقد تعذر تصرفه
 فيه بأقرار شريكه فكان له ان يستعي العبد وهذا كله قول ابو حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد السعاية لا تثبت مع اليار فإن كان المشهود
 عليه موسرا فلا سعاية للشاهد على العبد لأنه يزعم انه عتق بأعتاق

شريكه والاحق له الا لضمان فقدر به العبد من السعاية وان كان للشهود
عليه معسر اقل شاهدان يستعبد العبد لان السعاية تثبت مع الاعمار واما
المشهود عليه فيستعبد بكل حال لان نصيبه على ملكه ولم يعترف بسقوط
حقه من السعاية فكان له ذلك والولاء بينه ما عند الحنفية وقال ابو يوسف
ومحمد والولاء موقوف لان الشاهد لزم ان الولاء كله لشريكه وشريكه
بحر فلماذا وقف **قوله** من اعتق عبد لوجه كسرة او لشيطة او للصنم
عتق الا انه اذا قال لشيطة او للصنم كفر والعباد بالله **قوله** وعتق
المكره والكران واقع كما في الطلاق وجب القيمة على المكره وان قل العبد
انت حر ان شاء الله او ان لم يشاء الله ايمته الله او الا ان يشاء الله
فانه لا يعتق وكذا اذا قال ان شاء هذا الحايط او ان لم يشأ لم يعتق
ولو قرم ايمته فقال ان شاء الله فانت حر لا يعتق وان قال ان شاء
الله انت حر لا يعتق عندهما وقال محمد يعتق وان قال ان شاء الله
وانت حر يعتق بالاجماع **قوله** واذا اضاف العتق الى ملك او شرط
صح كما تصح في الطلاق فالأضافة الى الشرط مثله ان دخلت الدار
فانت حر وان كلمت زيدا فانت حر فانه يعتق عند وجوه الشرط

وتجوز

وتجوز له بيعه واخراجه عن ملكه في ذلك قبل وجوه الشرط لان
تعلق العتق بالشرط لا ينزل ملكه الا في التبدير خاصة واذا قال
المكاتب والعبد كل مملوك املكه فيما سبق له فهو حر يعتق بم ملك
مملوكا لا يعتق عند ابو حنيفة وعندهما يعتق وان قال اذا عتقت
فلكت فهو حر فاعتق ملك عبد لا يعتق اجماعا لانه اضافة للحرية الى
ملك صحيح واذا قال الرجل كل مملوك املكه فهو حر ولا يثبته له فهو
على كل من يملكه يوم قال هذه المقالة ولا يعتق من لا يقبل ملكه بعد
ذلك ولو قال اذا اشريت مملوكا من فها حران فاشترى مائة حاملا
لم يعتق ولو قال لا ائتمه كل مملوك لي غيرك حر لم يعتق حملا لان
اسم المملوك لا يتناول لانه لا يجب عليه صدقة فطرة فرب على انه
ليس من مملوكه ولو ان عبدا قال لله على عتق نسمة او اطعام
عشرة مسكين لزمه ذلك بعد الحرية وان قال ان اشريت هذا
العبد فهو حر او ان اشريت هذه الشاة فهو حر لم يلزمه ذلك
حتى يقول ان اشريت بها بعد العتق عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف
يلزمه **قوله** واذا خرج عبد الحرس يتي من دار الحرب اليها لم يعتق

لأنه حرز نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء ولا ولاء
 عليه بل يكون لعامة المسلمين وإن خرج العبد اليما متامنا في
 نجاة بأذن مولاه فأسلم بأعلاء الإمام وحفظ ثمنه لمولاه ^{لأنه} ^{منه}
 عليه إلا أنه لا يجوز تنقيته على ملك الكافر بل يحقه من ماله ^{لأنه}
 قاق الكافر له ولو كان مولاه حاضر أجبر على بيعه وإذا دخل حر
 دارا بأمان واشترى عبدا مسلما وأدخله دار الحرب عتق عند
 أبو حنيفة وعندهما لا يعتق **وقيل** وإذا اعتق جارية حاملها عتقت لها
 لأنه تابع لها كعضو من أعضائها لا اتصالها بها ولو أن جارية مو
 صى بالرجل وحملها لأخر فاعتق صاحب الجارية الأم عتق للحر
 ومن قيمته يوم الولادة **وقيل** وإن اعتق الحر خاصة عتق ولم
 نعتق الأم يعني إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر لأنها تيقنا وجوده
 وإن جاءت به لأكثر لم يعتق لجهلها أن يكون حملت به بعد هذا
 القول فلا يعتق بالشك إلا أن يكون الأمة في علة زوج وجاءت
 ما بينه وبين ستين فأنه يعتق وإن جاءت بولد من أحدهما لأقل
 من ستة أشهر والأخر لا أثر منها عتقا جميعا لأنهما سدا واحدا إذا قال الأمة

إذا ولدت ولدًا فهو حر فإن جاءت به في ملكه عتق وإن جاءت
 به بعد زوال الملكة مثل أن يلد بعد موته أو يبيعها فتلد في ملكه الميراث
 لا يعتق وإذا قال الأمة إذا ولدت ولدًا فهو حر فولدت ولدًا
 ميتا ثم ولدًا حيًا فإن الكلب يعتق عند أبي حنيفة وعندهما لا يعتق
 لأن شرط اليقين وجوه الأول فالحلت اليقين بوضعه ولا يقع شيء
 على الكلب ولا يبي حنيفة أن يعتق لما لم يقع الأعلى حتى لا يقع وقوعه
 على الميت صارت الحياة مشروطة فيه وإن لم يلفظ بها قال محمد في
 الأصل إذا قال أوه عبدي يدخل على فهو حر فأدخل عليه عبدا
 ثم عبدا حي عتق للحق ولم يذكر فيه خلافاً فمن أصحابنا من قال المسئلة
 على الخلاف فعند أبي حنيفة يعتق الحي وعندهما لا يعتق ومنهم من قال
 ليس فيها خلاف يعتق وهو الصحيح لأن العبد عبادة عما خلق
 الرف والرق يبطل بالموت فليس هو عبدا بعد موته على الحقيقة
 فيعتق الكلب وإن قال إذا ولدت ولدًا فأنك حررة أو فأمر أتوقظا
 فولدت ولدا ميتا اعتقته وطلفت المرأة وكان أبو سعيد البرقي
 يقول الولد الميت ولد في حق غيره وليس بولد في حق نفسه بدليل

ان الامة تعين له ام ولد وتنقض به العدة ولا يرث من الحق الو
 ووقوع العتق عليه قوله فام يكن ولدا في حق نفسه وان
 كان ولدا في حق العبد الذي علق عتقه بولادته ولا يقال فاما
 كان ولدا في حق الكا حتى لا يعتق قلنا لا لأنه ليس من حق الكا ان لا يعتق
 وانما لحقه ان يعتق ولو قال او صيت بثلاث ماله في بطن هذه
 فولد حيا وميتا كان جميع الوصية للحي قال محمد في الجامع الكبير
 اذا قال الامة ان كان ماله في بطنك ذكر اذ انت حرة فولد غلاما
 وحارية لا تعتق ان كلمة ما عامة فيقتضي ان يكون جميع ماله في
 بطنها ذكر **امول** واذا اعتق عبده على مال فقبل العبد صح وصار
 ماله ماله هذا على وجهين ان قال انت حرة على الف الف او على
 ان تعطى الف او على ان لي عليك الف او على الف تحبني فاقبل
 العبد في المجلس صح وعتق في الحال وعليه الفدين في ذمته حتى يقع
 الكفالة به بالحلل يدك الكتابة لأنه يثبت مع المنافي وهو قيام
 الرق ولو كان العبد غريبا فبلغه الجبر فقبل في المجلس فكذاك
 وان قام من المجلس لايصح قبوله واطلاق لفظ الما تينا ول انواعه

من النقد والعروض والمجوان وان كان بغير عينة لانه لانه
 معاوضة الما بغير الما فاشبه النكاح وكذا المكيل والموزون اذا
 كان معلوم الجنس ولا تضر جهالة الوصف لانه ليس به واما اذا
 كثرت الجهالة بان قال انت حرة على ثوب فقبل عتق وعليه قيمته
 والوجه ان ان يعلق عتقه باداء الما فانه يصح ويصير ماله
 ماله ان يقول ان ادبت الي الف فانت حرة او اذا ما ادبت او اد
 او حيث ادبت فانه لا يعتق الا باداء ولا يعتق بنفس القبول لانه
 علق عتقه بشرط الاداء ولا يعتق قبله كما لو علقه بدخول الدار
 وانما صار ماله ماله لانه رغب في الكتاب بطلبه الاداء منه قال
 اصحابنا وما لم يقبل في المسئلة الاولى ويؤد في الثانية فهو مملوك
 والمولى ان يبيعه ولو مات المولى اقبل ان يقبل في الاولى ويؤد في
 ان بطرد ذلك القبول وكان العبد في قبض الما اذا قال ان دخل الدار
 فانت حرة فبات قبل ان يدخل **مولى** فان حرم الما اجر المولى على قبضه
 وعتق العبد هذا راجع الى قوله اذا ادبت الي الف فانت حرة اما
 في قوله انت حرة على الف فيعتق بالقبول قبل اداء الما ومعنى الجبر

في هذه المسئلة وفي غير ثمانية ينزل قابضا بالتخلية بحيث يتمكن
 المولى من قبضه ولو أدى البعض تجر المولى على قبضه الا انه لا يعتق
 ما لم يؤد الكار لعدم الشرط فان ابرأه المولى عن البعض او عن الكل
 لا يبرأ ولا يعتق خلا المكاتب ولو أدى العبد المال من مال اكتسبه قبل
 هذا القهر صتوق وكان المولى ان يرجع عليه بمثله لأن شرط العتق
 وجوه الأذى وقد وجد العتق به وانما يرجع عليه بمثله لأن المال الذي
 اكتسبه قبل العتق لا للمولى فإذا اداه صار كأنه أدى ما لم يغصوبا
 قال في الهداية بحر الأداة في قوله ان أدبت يقتصر على المجلس لا في غيره
 للعبد فكانه قال انت حر ان شئت فقف على المجلس وفي قوله اذا
 أدبت لا يقتصر على المجلس لأن اذا استعمل للوقت بمنزلة متى قال
 في الينابيع اذا قال اد الي الفان حر عتق في الحال اذ لم يود و
 ان قال انت حر عليك الف عتق في الحال ولم يلزمه شيء قبل ولا بعد
 عند البرجيني وقال ابو يوسف ومحمد ان قبل عتق ولزمه الاول وان
 لم يقبل لا يعتق وان قال له انت حر على ان تخدمني اربع سنين فقبل
 عتق وعليه ان تخدمني اربع سنين وان مات المولى قبل الحزمة بطلت

للحزمة وعلى العبد قيمته نفسه عندهما وقال محمد قيمة خدمة اربع
 سنين وان كان قد خدومه سنة ثم مات فعندها عليه ثلثة ارباع
 قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمة ثلث سنين وكذا الوفاة
 العبد وترك ما لا يقض في ماله بقيمة نفسه ولو اداه عندهما وعند
 محمد بقيمة الخدومة واصل المسئلة ان من باع العبد من نفسه تجارية
 ثم استحق فعندهما يرجع عليه المولى بقيمة نفسه وعند محمد
 بقيمة تجارته ولو قال لعبدك انت حر وحررتك ان شاء الله بطلت الاشياء
 وعتق العبد عند البرجيني لأن الحرية وقعت باللفظ الأول وان
 لغو ففصل بين الحرية والاشياء السكوت وعندهما الاشياء جاز
 ولا يعتق لانه كلام واحد ولو قال انت حر لله ان شاء الله ولو كان
 له ثلثة اصبر فقال احد عبدا حر احد عبدا حرا احد عبدا حرا عتقوا
 كلامه لأن احدهم عتق باللفظ الأول ثم وقع العتق الثاني على عبدين
 فعتق احدهما ولم يبق الا واحد فعتق باللفظ الثالث ولو قال احده
 حرا احدهم حرا حرا لم يبق الا واحد ان احدهم عتق باللفظ
 الأول ثم جمع بين حريتين فقال احدهم فلم يتعلق باللفظ الثاني

والثالث حكم لأنه صادق فيه **مسألة** رجل ثلثا عبدا دخل عليه منهم
 اثنان فقال احكم حشر خراج احدهما وثبت الاخر ثم دخل الثالث
 فقال احكم كما خرو ذلك في صحته فمادام حيا يوم بالبيان فأن مات
 قبل البيان فعندهما يعتق ثلثه ارباع الثابت ونصف كل واحد من
 الاخرين وقال محمد كذلك الا في الداخل فإنه يعتق ربعه اما الخارج
 فلأن الجواب الأول ائتمينه وبين الثابت فأوجبعت رقبة
 بينهما فيصيب كل منهما النصف غير ان الثابت استفاد بالاجاب
 ربعا خرا لاني الجواب الثاني داخل بينه وبين الداخل فينصف
 بينهما الا ان الثابت قد كان المستحق نصف للرب الأول
 فنشأ النصف المستحق بالثابت الثاني ونصفه فما اصاب المستحق
 بالاجاب الأول لغا وما اصاب الخارج بقى فيكون له الربع فتس له
 ثلثه ارباع ولأنه لو اريد بالجواب الثاني ان الثابت يعتق نصف الباقي ولو
 اراد به الداخل يعتق هذا النصف فينصف فيعتق منه الربع بالاجاب
 الجواب الثاني والنصف الأول والداخل نصف حريه على اعتبار الاحوال
 ايضا أنه يعتق في حال الاعتق في حال واما محمد فيقول ما دار الاجاب

بين الثابت والداخل فقد اصاب الثابت منه الربع فكذا نصيب
 الداخل وما يقولان انه دائر بينهما وقضية النصف انما نزل الى
 الربع في حق الثابت لتحقيق النصف بالاجاب الأول ولا تحقيق
 للداخل من قبل قبضت فيه النصف ان ثبتت قلت في الاحتجاج لمحمد
 ان الاجاب الثاني دائر بين الصحة والنفذ لأنه ان كان المراد بالاجاب الأول
 الخارج صح الاجاب الثاني لأنه دائر بين عبدا حريه لو كان صحى الاحالة فاد
 لا يصح الاجاب الثاني لأنه دائر بين عبدا حريه لو كان صحى الاحالة فاد
 حريه رقبة كلمة واذا تردد بين الصحة والنفذ فيغير حريه نصف رقبة
 بينهما فاصاب بينهما فاصاب الداخل نصف النصف وهو الربع الا ترى انه
 اصاب الثابت في الاجاب الثاني اربع بالاجماع فكذا يصيب الداخل الربع ^{ان}
 كان القوم منه في المرض ولا مال له غيرهم ضربوا في الثلث بقدر ما تحققوا
 ويقسم الثلث على هذا ومعناه ان يجمع بين سهام العتق وهي سبعة ^{على}
 قولنا لا نأخذ كل رقبة على اربعة طاعتنا الى الثلثة الارباع فيضرب
 الثابت في رقبته ثلثه وكل واحد من الداخل والخارج بسهمين فيعتق
 من الثابت ثلثه ومنهما اربع والعتق في مرض الموت وصية وتنفذ

من الثلث فتكون سهام الورثة ضعف ذلك فتجعل كل رتبة على سبعة
 وجميع المال احد وعشرين فيعتق من الثابت ثلثة وهي ثلثة اسباع
 ويسع في اربعة اسباع ويعتق من كل واحد من الاخر سباعا ويسع
 في خمسة اسباع وعند محمد تجوز كل رتبة على ستة لأنه يعتق عند من
 الاخر سهم ومن الثابت ثلثة ومن الخارج سهمان فذلك ستة ولو
 رثة مثله ذلك فيكون جميع المال ثمانية عشر فتجعل كل رتبة ستة فتصرب
 الثابت فيها ثلثة فيستحق نصف قيمته ويسع في نصف قيمته ويستحق
 الخارج ثلث رتبة ويسع في ثلث قيمته ويستحق الاخر سدس رتبة و
 يسع في خمسة اسدس قيمته **مولد** ولد الأمة من مولاها حرة لأنه ثابت
 النسب للمولى وهذا اذا ادعاه المولى **فولده** ولد من زوجها مملوكا
 لسيده لأن الولد تابع للام وسواء تزوجها الحر والعبد **فولده** ولد للحر
 من العبد حر لأنه تبع له **مسألة** اذا شهد شاهدان على رجل بانه عتق عبده
 والعبد ينكر لم يقبل الشهاده عند ابو حنيفة وعندهما يقبل ولو كان مكان
 العبد امة قبلت الشهاده من غير دعوى اجماعا وكذا الشهاده على طلاق النكاح
 مقبولة من غير دعوى بالاتفاق والخلاف بناء على الاعتق ثم على حوالته

وهو حرمة الاترافاق وعلى حقوق العبد وهو مالكته ورفع القهر
 عنه كمنها قال المملوك فيه حق لئلا يملكه من وجوب الزكوة والا
 ضحية واقامة الجمعة وغيرها والشهادة فيما هو من حوالته يقدر بدون
 الدعوى وابو حنيفة يقول معظم المقصود من العتق يقع فلا يقبل
 بدون الدعوى كما في عموال الأموال بخلاف طلاق المرأة وعتق الأمة لأنه
 يتضمن تخريم الفروج وهو حق الشئ اذا قال العبد اذا دخلت هذه الدار
 فانت حرة فاعه ثم دخلها لا يعتق ولما خلت اليمين فبعد ذلك لو اشترى
 ثم دخل لا يعتق ولو كان بعد البيع لم يخل حتى اشترى ثم دخل
 عتق وكذا اذا قال لأمرأة ان دخلت هذه الدار فانت طالق فطلقاتها
 تعليقه ثم تزوجها فدخلت طلقت **كتاب التدبير**
 وهو ان يتعلق عتقه عبده بموته على الإطلاق وبذكر صريح التدبير
 من غير تعيين مثاله ان مات فانت حرة بموته ويقال التدبير عبارة
 عن تعليق المولى عتق عبده بشرط تحقق كايين الاحالة وهو الموت
 وحكمه حكم الوصية ويقع بلفظ الوصية مثله ان يوصي له برقبته
قال اذا قال المولى لعبده ادامت فانت حرة او انت حرة عن دبر من

اوانت مديرو او قد دبرتك فقد صار مديرا لا يجوز بيعه ولا
هبته ولا تملكه لان هذه الالفاظ صريح في التدبير لانها تقتضي اثبات
العقود عن دبر وكذا اذا قال انت حر بعد موتى واعتقتك بعد موتى
اوانت حر مع موتى او عند موتى او في موتى وكذا اذا ذكر مكان
الموت الوفاة او الهلاك وكذا اذا قال ان مت او متي مت ثم التزم
على ضربين مطلق ومقتضى المطلق ما علقه بموته من غير انضمام شيء
الى شرط دبرتك اوانت مديرو اوانت حر عن دبر منى اوان مت
فانت حر او وصيت لك برقبته او ثلث ما في قدره رقبته فيه
والمقيد ان يعلق علقه بصفة على خط الوجه مثله ان مت من
مرض هذا او في سفر هذا او غرق او قتلت قال ابو حنيفة اذا
قال ان مت ودفت او غسلت او كفت فانت حر فليس مديرو
لانه علقه بموته ومعنى آخر التدبير هو تعليق العتق بالموت
على الاطلاق وان علقه بموته وموت غيره مثله ان يقول انت
حر بعد موتى وموت فلان او بعد موت فلان وموتى وموتى
فان مات فلان او اقل هو مديرو لانه وجد احد الشرطين في ملكه والشرط

الملك المولى على الاطلاق وان مات المولى اولاه لم يكن مديرو لم
يعتق لان الشرط انك وجد بعد انتقاله الى الورثة فلا يعق وان قال
انت حر قبل موتى ثم فليس مديرو اذ امضى ثم قبل موته
وهو في ملكه فهو مديرو عند ابى حنيفة وعند مالك ليس مديرو لانه لم
تعلق الحرية بالموت على الاطلاق وان مات قبل مرضي الشهر
لا يعقوا جميعا **قوله** ولا يجوز بيعه ولا هبته وكذا لا يجوز رهنه
لان فائدة الرهن الاستيفاء عن ثمنه **قوله** ولا مولى ان يستخرمه
ويوجبه لان الحرية لا تمنع الاتحلام والاجابة فكذلك التدبير
والاصدان كل تصرف تجوز ان يقع في الحر تجوز في المديرو كالا
جاءه والاتحلام والوصي في الامة وكل تصرف لا تجوز في الحر
لا تجوز في المديرو الا الكتابة فانه تجوز ان يكاتب المديرو **قوله**
وان كانت الامة وطيرا بالان ملكه قايم فيها **قوله** وله ان يتزوجها
لان منافع بضعها على ملكه فجاز التصرف فيه باحد العوض قالوا
له ان تزوجها بغير رضا لان وطرها على ملكه **قوله** واذا مات المولى
عتق المديرو من ثلث ماله ان خرج من الثلث لان التدبير وصية لانه

تبرع مضافا في وقت الموت ويستوى فيه التدبير المطلق والمقتدر
في انه يعق من الثلث وكذا اذا اراد ملك المولى عبد المديبر غير الموت
فانه يعق مثله ان يرتد ويحق فيحكم بالحاقه لانه كالموت وان لم
يكن له مال غير سعة في ثلثي قيمته لان عتقه من الثلث فاذا اعتق ثلثه
سعة في ثلثيه فان كان على المولى دين سعة في جميع قيمته لان الدين
مقدم على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب له قيمته ولان التدبير
بمنزلة الوصية والدين يمنع الوصية الا ان لا يبره بعرو وقوعه لا
يلحق الفسخ فوجب عليه ضمان قيمته ومن دبر عبدا بينه وبين
اخر فان التدبير يتبع بعض عند ابي حنيفة كالعتق وعندهما لا يتبع بعض
كما في العتق عندهما فاذا ثبت هذا قال ابو حنيفة دبره احدهما و
هو مولى لشريكه من خياره ان شاء اعتق وان شاء دبر
ويكون مديبرهما فاذا مات احدهما عتق نصيبه من الثلث و
في نصف قيمته الباقى الا اذا مات قبل احد السعاية حينئذ تبطل السعاية
لانه عتق بموته وان شاء ضمن المديبر نصف قيمته اذا كان موصيا
ويكون الولاء كله للمديبر والمديبر ان يرجع على العبد ما ضمن لان

الشريك كان له ان يستعيه فلما ضمن شريكه قام مقامه فيها
كان له فان لم يرجع عليه حق مات المولى عتق نصيبه من ثلث
ماله وسع العبد في النصف الا آخر كما ملل الورثة لان ذلك
النصف كان غير مديبر وان شاء استعيع العبد لان نصيبه
على ملكه وقد تغذ ربعه فاذا ادى السعاية عتق ذلك
النصف والمديبر ان يرجع على العبد فيستعيع فاذا
ادى عتق كله وان مات المديبر قبل ان ياخذ السعاية بطلت
السعاية وعتق والنصف من ثلث ماله وان شاء تركه على
حاله فاذا مات يكون نصيبه موروثا لورثته ويكون
لهم الخيار في العتق والسعاية ولخو ذلك وان مات المديبر
عتق ذلك النصف من الثلث وغير المديبر ان يستعيع العبد
نصف قيمته والا يضمنها هذا اذا كان المديبر موصيا فان كان
معسرا فلا شريك اربع خيارات ويقتط الضمان ان شاء دبر
وان شاء عتق وان شاء استعيع وان تركه على حاله هذا كله
قول ابي حنيفة وعندهما قد صار العبد كله مديبرا بتدبير

ويوضان لنصيب شريكه موصرا كان او معسرا لان التدرير
عندما لا يتبعه فقر صار جميعه مديرا وان يتقرر نصيبه
اليه فيضمن قيمة نصيب صاحبه موصرا كان او معسرا ان
النقل لا يختلف باليسار والاعسار فادامات عتق من الثلث والاول
كله له **قوله** ولد المدبرة مدررا ان الولد تابع لأمه يعتق
بعقها ويرق بريقها **قوله** وان علق التدرير بموته على صفة مثل
ان يقول ان مت من مرضي هذا او سفري هذا او من مرضي كذا
فليس بمدبر ولا يجوز بيعه لان السبب لم ينعقد في الحال ليرد
في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق **قوله** فان مات المولى على
صفة التي ذكرنا عتق كما يعتق المدبر يعني من الثلث وان جنى
المدبر على مولاة ان كان عتقا انجب القصاص لانه مع مولاة في ما
يوجب القصاص كالأجنبي فعليه هذا اذا قتل مولاة عمدا وجب
عليه ان يبيع في جميع قيمته لان العتق وصية وهو لا يملك القاتل
الا ان فتح العتق بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم الورثة
بالخير ان شاؤوا جعلوا القصاص وان شاؤوا استوفوا السقاة

ثم

ثم قتل ولا يكون اختيار السقاة مسقطا للقصاص وان شاؤوا
عن الرق للعوض عن المقتول وان قتل مولاة خطأ فالجناية هدر
وكلاهما دون النفس الا انه يبيع في قيمته لان العتق وصية ولا
وصية لقاتل وامان جانيته على عبيد مولاة ان كانت عتقا فلهما
القصاص وكذا احد العبدان اذا قتل الآخر عمدا او هما الواحد
ثبت للمولى القصاص وان كانت جناية المدبر على عبيد مولاة
خطأ فهي هدر لان المولى يثبت له على مديريه ودين وكذا المولى
اذا جنى على مديريه فجانيته هدر لانه على ملكه وامام المولى اذا
قتل مولاة فانها تعتق لان القتل موت فان كان عمدا اقتص
منها وان كان خطأ الاشئ عليها من رعاية ولا فية لان عتقها ليس
بوصية بخلاف المدبرة فانها تعتق من الثلث وتسعى في طبع
قيمتها يبيع اذا قتل مولاة خطأ رقي الوصية لانه لا وصية
للقاتل **كتاب الاستيلاء** طلب المولى لولده
فرع النسب فاذا ثبت الاصل ثبت فرع فكل مملوك ثبت
نسب ولده من مالك لها ولبعضها فهي ام ولده وكذا اذا

ثبت نسب ولد مملوكة من غير سيده بنكاح او بوطى شبهة
ثم ملكها فهي ام ولده حين ملكها وعند الشافعي اذا استولت
في ملك غيره ثم ملكها لم يصير ام ولده قال الله اذا ولدت امة من
مولاة فقد صارت ام ولده سواء كان الولد حراً او متبناً او قفا
قد استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقر به فهو بمنزلة الولد للمولى
الكامل للخلق لان السقط يتعلق به احكام الولادة بدلالة انقضاء
العدة به واما اذا لم يستبين بشئ من خلقه فانه لا يكون به ام
الولد **ولو** لا يجوز بيعها ولا تملكها ولا جبرها يعني لا يجوز بيعها من
غيرها اما الوبا عراها من نفسها جاز وتعتق وكذا لا يجوز رهونها
فائدة الرهن الا بغيره من رقبته بابيعها وذلك لا يصح **فيها** **ولو**
وطؤها ولا تخدامها واجارتها وتزويجها لان الملك فيها قائم **ولو**
ولا يثبت نسب ولد لها ان يعترف به قال الصحابة اذا وطئ امة
ولم يعزل عنها وحضرها فحاضت بولده لم تحل له في ما بينه وبين
لبناتها ان ينفيه وتجهان يعترف به لان الظاهر انه منه وان عزل
عنها ولم تحضرها جاز له نفية عند ابي حنيفة لانه يجوز ان يكون

منه ويجوز ان يكون من غيره فلا يلزمه الاعتراض بالشك
وعند ابو يوسف يستحب له ان يدهيه وعند محمد يستحب ان يعقده
فاذا مات اعتقها لانه لما احتمل الوجهين اوجب له ان يعقده لئلا
يترقب بالشك ومن تزوج مملوكة غيره فاولده ثم ملكها باصا
ام ولده لا يجوز له بيعها واما ولده الذمى حدث بعد استناده وفي
ملك الغير قبل ان يشتريها اذا ملكه فهو مملوك له يجوز بيعه وقال
نضر بن ابي اسلم صار ابن ام ولد واما الولد الذي يجوز له من الغير
بعد ملك المولود اياه فهو ابن ام ولد اجماعا لا يجوز بيعه **ولو**
فان جازت بعد ذلك بولده ثبتت نسبته بغير اقرار منه بعينه
بعد الاعتراض بالولد الاول لانه اذا انفاه انتفى بقوله لان
فراشها ضعيف حتى ان نقله بالتزويج بخلاف المملوكة حيث
لا ينتفى الا باللعان لتأكيد فراشها **ولو** فان زوجها فحاضت بولد
وهو في حكم امه لان حق حرية يسرى الى الولد كالترديد والنسب ثبت
من الزوج لان الفراش له وان كان النكاح فاسدا وان ادعاه المولا
لا يثبت نسبته منه لانه ثابت بالنسب فيه ويعتق به الولد وتصير امه

ام ولد له لا قرارة **قوله** واذا مات المولى عتقت جميع المالا والائتمار بها
 السعاية للغيراء ان كان على المولى بين لانه البيت مال متقوم حتى
 لا يضمن بالغصب عند اى حيفه ولا يتعلق بها حتى الغرماء بخلاف
 المذبر لانه مال متقوم بدليل انه يسع للورثة وللغرماء بعد موت
 مولاه ولما ام المولى لا قيمة لرقها لانه لا تسع للورثة ولهذا اذا
 كانت بين اثنين فاعتقها احدهما لم يضر بشيء ولا تسع في
 نصيبه عند اى حيفه وعندها يضمن قلة في المصفاية ام الولد
 عندها ثلث قيمة القن وقيمة المذبر ثلثا قيمة القن وقيل نصف
 قيمة القن وهو اختيار الصدوق والشهيد وعليه الفتوى وعندها
 حيفه لا قيمة ام الولد قال في النهاية اذا سلمت ام الولد النحراني
 فعملها ان تسع في قيمتها وهي بمنزلة الكاتبة تعتق حتى تؤدى السقا
 وقال في ريعت في لى والسعاية دين عليها وهذا بخلاف فيما اذا عرض
 على المولى الاسلام فابى فان اسلم بقله حالها او اما اذا مات مولاه فاشها
 تعتق بلا سعاية **قوله** واذا وطى الرجل امرته غير مبنكاح فولدت منه
 ثم ملكها صارت ام ولد له هذا عندنا وقال الشافعي لا يغير ام ولد له

ولوزنا بامه غير فولدت منه من الزنا ثم ملكها المولى لا تكون ام
 ولد له لانه لا نسبة فيه للولد الى الزاني وانما يعتق الولد على الزاني
 اذا ملكه لانه جزء من مملوكه اذا اشترى اخاه من الزنا حيث لا يعتق
 عليه لانه جزء غير **قوله** واذا وطى الأب جارية ابنه فجاءت بولدها
 دعاه ثبت نسبته منه وصارت ام ولد له سواء صدقه الابن او كذبه او
 على الابنية او لم يترع وهذا اذا كان الاب حر مسلم او سكت الابن عن
 دعوى الولد اما اذا كان عبدا او كافرا او ابنه مسلما لا تصح دعواه
 وهذا عندنا وقال ابو يوسف لا يثبت الايلاء من الاب فان ادعاه
 الابن مع ابيه فالولد الابن والجارية ام ولد له كذا في النسخ وكرر
 الجارية ليبين انها محل للملك حتى لو كانت ام ولد لابن او مذبذبة
 بحيث لا تستقر الى الاب فدعوته باطله ولا يثبت النسب عليها لزم الاب
 العتق ثم دعوى الاب انما يصح بشرط ان تكون الجارية في ملك الاب من
 وقت العلوق الى وقت الدعوى وان تكون الولاية ثابتة من وقت
 العلوق الى وقت الدعوى حتى لو كان كافرا مسلما او عبدا فاعتق لا
 تصح ولهذا لا تصح دعوى الجدة مع بقا الاب لانه لا يثبت له ولو خرجت الجارية

من ملك الابن ثم جاءت بولر بعد ذلك يوم فادعاء الابن
 عواء باطرا ليعال الولاية عن مال الاثن وكذا العوا كان العلوق في
 ملك اجنبي ثم اشتى ابا الابن فولدت في ملكه فاعاء الابن ذلك
 لانجوز **قوله** عليه قيمتها يعني الابن ادا وطى حارة ابنة فعليه
 قيمتها **موسر** كان او محسرا لان نقلنا اليه ملك الابن فلا ينقتر
 الابن عوضا ويستوى ليعال العار لان ضمان نقل كالبيع ويجب
 قيمتها يوم العلوق لانها انتقلت اليه حينئذ **قوله** وليس عليه عقرها
 ولا قيمة ولدا الا انا ضمانا قيمتها وهو ضمان العار وضمان الجزر
 فيدخل الاقل في الاكثر من قطع يد رجل فمات واما قيمة و
 لهما فلا نقلنا اليه بالعلوق فملكها حينئذ فصار العلوق
 في ملكه ولات الولد في ذلك الوقت لا قيمة له فلم يلزمه ضمان
 والولد حر الا صر لا ولا عليه لانه لما ملك الام بالضمان حضر
 الولد حاد ثاعا على ملكه فكانت استولدا حارية نفسا لعقد اذا
 ذكر في الحراية يراد به مهر المثل واذ ذكر في الايمان فهو عشر
 قيمتها ان كانت بكر وان كانت ثيبا فنصف عقر وقيمتها اذا

ذكره السرخسي واما على قول ابي يوسف اثبت له القتل
 من الاب فانه تجب لعقرا ان الوطى في ملك الغير لا يخلو عن
 حرا او مهر وقد سقط الحد الشبهة فبقوا المهر وعليه قيمة الو
 لر عند ابي يوسف لان نقلنا اليه من ملك الولاية فلا بد
 من ايجاب القيمة ويعتبر قيمته يوم ولدان التملك وفيه لا يصح
 الا بعد الولاية **قوله** واذا وطى ابا اب لم يثبت النسب لانه لا ولاية
 للحد كما ثبت من البيع قيام الاب **قوله** وان كان الاب ميتا ثبت
 النسب للحد كما ثبت من الاب لظهور ولاية عنه عند قول الاب
 وكفر الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية حتى لو كان
 الاب نصرانيا والحد والابن مسلمين صحت دعوة الحد لان النصرانية
 لا ولاية لابنه المسلم فكانت الولاية للحد فصحت دعوته والمراد
 بالحد ابا اب اما اب الام فلا لكونه فاسدا **قوله** وان كانت الحارة
 بين شريكين فجاءت بولر فادعاء احدهما ثبت نسبه منه لانه لما
 ثبت النسب في نصفه لم صار منه ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا
 يتجزى لما ان نسبه لا يتجزى وهو العلوق اذا الولد الواحد لا يخلق

من مائتين **قوله** وصارت ام ولد له لأن الاستيلاء لا يتجرى عند
 وقال ابو حنيفة نصيبه ام ولد له **قوله** نصيب صاحب اذ هو
 قابل للملك كما يضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لأنه وطئ جارية
 مشتركة **قوله** وعليه نصف قيمتها لأنه اتلف على شريكه نصيبه با
 الاستيلاء ويستوى فيه اليار والاعمال لأنه ضمان نقد كضمان
 البيع **قوله** وعليه نصف عقرها لأن الحر لا سقط للشفقة وجب
 العقر **قوله** وليس عليه شيء من قيمة ولده لأن النجب يثبت
 مسنوا إلى وقت العلوق فلم يتعلق منه شيء على مالك الشريك
قوله وان ادعى اية جميعا يثبت نسبه منهما جميعا معناه اذا
 حملت على مكرها ولا فرق عند ابي حنيفة بين ان يدعيه اثنان
 او ثلثة او اربعة او خمسة او اكثر اذ الدعوى معا وقال ابو
 يوسف لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد لا يثبت من اكثر
 من ثلثة **قوله** وكانت الامة ام ولد لهما وعليه كل واحد منهما
 نصف العقر قصاصا بما له على الآخر لأن كل واحد منهما وطئ
 لنصيب شريكه فاذا سقط الحد لزوم العقر ويكون قصاصا لأن

كل واحد منهما وجب على صاحبه مثل ما وجب لصاحبه عليه
 ولو كانا اشترياها وهما حامل فولدت فادعياها فهو ابنتهما
 ولا عقرا لحد منهما على صاحبه لأن وطئ كل واحد منهما في
 غير ملك الآخر ولو كانت الجارية بين مسلم وذمي فجاءت بولد
 فادعياها فالسلم او الذمي ان كانت بين كتابي ومجوسي فاد
 الكتابي او الذمي ان كانت بين عبدي ومكاتب فالمكاتب ولي
 ولو سيقا احدهما بالردوى فالسابق او لوكاينا من كان
 كذا في اليتامى **قوله** ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث
 ابن كامل لأنه اقرب بميل شدة كله **قوله** ويرثان منه ميراث
 اب واحد استواءهما في النسب **مسألة** اذا اقر المولى في الصحة
 انها ام ولد صح اقراره وصارت ام ولد له سواء كان معها
 لدا ولم يكن وان اقر بذلك في مرض موته ان كان معها ولد
 فكذلك وان لم يكن معها ولد فله ميراث ام ولد ايضا الا انها تعتق
 من الثلث كما يعتق الميراث كذا في اليتامى وانه وطئ المولى
 جارية مكاتبته فجاءت بولد فادعياها فان صدقه المكاتب ثبت

نسب الولد منه وكان عليه عقر وقيمة ولداه وعن ابي
يوسف انه لا يحتاج في صحة دعوى ان تصديق المكاتب لان
حق المولى في جارية مكاتبه اقوى من حقه جارية ابنه واذا
ثبت السبب في جارية ابنه من غير تصديق فهذا اول دليلنا
ان المولى لا يملك التصرف في حال مكاتبه والاب يملك ذلك
وقد يجازى مكاتبه احتراما عن المكاتبه نفسها فاذا جاز
فادعاء يثبت صدقته او كذبته ولا عقر عليه اذا كان له
قل من شتا شهر من يوم الكتابة وان كان اكثر فعليه العقر
اذا اختار المصطفى على المكاتبه وان شئت عجز نفسها او
وصارت ام ولد ولا عقر عليه وهذا اذا لم يكن للولد نسب
معروف وقيمة ولداه يعني قيمته يوم الخصومة
ولا تعتبر ام الولد له لانه لا ملك له فيها حقيقة ولجوز المكاتب
بيعه كذا في النبايع وان كذب المكاتب في نفسه لم يثبت
لانما في يد المكاتب في حق المولى كما يد الاجنبي فلو ملكه
يوم ما ثبت نسبهم منه لنزول حق المكاتب لانه هو المانع

كتاب المكاتب الكتاب في اللغة الضم اي ضم كان
ومنى الكتابة وفي الشرع عبارة عن ضم مخصوص وهو ضم حرية
اليده المكاتب الى حرية الرقبة في المال باء بدل الكتابة
والمكاتب في بعض الاحوال بمنزلة الاحرار وفي بعضها بمنزلة
الارقاء ولهذا قال شيخنا المكاتب طار عن قيد العبودية ولم
ينزل بشاحه الحرية فصار كالنعام اذا استطاع تبايع وان
استعمل نظاير والكتابة مستحبة اذا طلبها العبد وليست
بواجب وقوله وكاتبوههم ان علمتم فيهم خيرا امر نزل
واستجاب لامر حتم واجاب وقوله وان علمتم فيهم خيرا
قيد اراد به اقامة الصلوة واداء الفريضة وقيد اراد به ان كان
بعد العتق لا يضرب بالمسلمين لانه ما دام عبدا يكون تحت يد
مولاة فيمنعه من ذلك فان علم به انه يضرب بالمسلمين بعد العتق
فلا فضر ان لا يكاتبه فان كاتبه جاز وقيل معناه ان علمتم فيهم
رشدا وامانة ووقا وقدرة على السب وقوله وكاتبوههم من
مال الله الذي تاكم قيد اراد به ان تحط عنه مال بعض الكتابة

عائيل النرب لا على سبيل الختم وقيل ان له صفة الصدقة
اليه وهذا قريب الى ظاهر الآية لا لآتياء هو الاعطادون لخط
وبدل عليه قوله تعالى والرقاب قال في سائر ما كان للمولى
عنده وامته على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صارت متكاثرة
ومكانها شرط المال احراز ان المينة والدم فان الكتابة
لا تصح علمها ولا يعتق با دأيرها الا ان يكون قال اذا
اديت الى ذلك فانت حرة فيعتق بالشرط ولا شيء عليه بخلاف
ما اذا كانت على خمر او خنزير او فادى الخمر او قيمتها فانه يعتق عند
ابن يوسف وعند غيره لا يعتق بأدأيرها الا ان يكون قال اذا
اديت الى ذلك فانت حرة فيعتق بالاداء ويعتق في قيمته وشرط
قبول العبد لانه قال لمزقه فلا يبر من التزامه والمولى ان يرجع
قبل قبوله بخلاف ما اذا اعتقه على مال لانه لا يضمن الفسخ ولا يعتق
المكاتب الا بالاداء الكل لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه
درهم قال الخجندی المكاتب رقي ما بقي عليه درهم ولا يعتق بالقبول
وهو قول زيد بن ثابت وبه قال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه انه يعتق

بقدر ما ادى وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يعتق بالقبول
ويكون غرضه الما الغناء وقال ابن مسعود اذا ادى قدر القيمة يعتق
والباقي دين عليه وتجوز بشرط الخيار للمولى والعبد في الكتابة
لانها معاوضة يلحقها الفسخ اذا شرط ثلثة ايام ولا تجوز اكثر منها
عند ابن حنيفة وعندهما تجوز اذا استامدة معلومة **وهو** وتجوز
ان يشترط المال حاله وتجوز وجلاء ومجنى وقال الشافعي لا تجوز
جلاء ولا بذر من الجنين **وهو** وتجوز كتابة العبد الصغير اذا كان
يعتق البيع والشراء لان العاقل من اهل القبول والقصر نافع
في حقه والشافعي مخالف فيه واما اذا كان لا يعتق البيع والشراء
لا تجوز اجماعا حتى لو قبل عنه غيره لا يعتق ويسترد ما دفع كذا في
الهداية وفي الخجندی اذا قبل عنه انسان جاز يتوقف المحاذير
فان ادى هذا القابل يعتق وليس له ان يشترط استجابا وقال
زفر له ان يشترط **وهو** فاذا اصبحت الكتابة خرج المكاتب من يد
المولى ولم يخرج من ملكه هذا قول المشايخ وقيل بعضهم يخرج
عن ملك المولى لكن لا يملكها العبد كما يشترط الخيار **وهو**

خرج من يد المولى حتى لا يجن عليه وجب لأش ولو كانت
 أمة فوطئها وجب العقد ثم الكتابة في الحال فكذلك المهر بعد
 إذا عتقه وعتق أولاده وكذا إذا أبرأ مولا من بدل الكتابة
 أو وهبه له فبدل أو لم يقبل فإنه يعتق **قوله** ولا يجوز له البيع و
 الشراء والتفريط عقد الكتابة يوجب الأذن في الاكتساب لا
 يحل الاكتساب إلا بدرك وعلى هذا قالوا لا يجوز أن يشتري من
 المولى ولا يبيع على المولى لأن المولى معك لا جنى وليس لأحد
 حرمها أن يبيع ما اشتراه من آخر من أمة على اجنبى ولا يجوز
 للمولى أن يشتري من مكاتبه درهمين بدرهم لأنه معك
 لأجنبى فأن شرط عليه مولا لا أن لا يخرج من الكوفة فله
 أن يخرج لأن هذا شرط مخالف يقتضى العقد وهو ما أكتبه اليد
 على وجه الاستيلاء وثبوت الاختصاص فبطل الشرط وجب
 العقد **قوله** ولا يجوز له التزويج إلا بأذن المولى يعنى لا يزوجه نفسه
 وللعبد وله أن يزوجه أمة لأن المولى لا يملك رقبته وهو يتزوج
 له التحصيل مهر كما خلاف تزوجه عبده لأنه يلحقه الدين من

غير تحصيل منفعة وكذا تزويج نفسه لأنه يلزمه نفسه
 فلا يجوز وكذا المكاتب لا يجوز له أن يزوجه بغير إذن
 المولى لأن بضعتها باقية على ملك المولى وإنما يمنع من التصرف
 فيه لعقد الكتابة ولا يجوز للمكاتب عتق عبده لا يبرأ ولا
 يغير بدله ولا يجوز أن يقول له إذا أدبت إلى الغاوانت
 حر لأنه لا يملك التحقيق فلا يمكن التعليق إلا الكتابة فأنها
 تجوز منه لأنها عقد مبادلة والعتق ينزل بالأداء حكما
 الاترى أن الأب والوصى والمفاوض لا يملكون العتق على
 مال ومالكوا الكتابة كذلك مكاتب وتجوز للمكاتب لهوى لاء الله
 تزويج الأمة وليس لهم تزويج العبد **قوله** ولا يهب ولا تصدق
 إلا بالشئ اليسير يعنى كالرقيقه ونحوه والبصر والملح ونحوه
 ذلك وإنما لم تجز هبته لأنه ممنوع من التبرع فأن وجب على عوص
 لم تصح أيضا لأنه تبرع ابتداء **قوله** ولا تكفل لأن الكفالة تبرع فلا
 يملكه بتوعيه نفسا ومالا ولا يقرض لأنه تبرع فأن أذن له مولا
 في الكفالة فكفر أخذه بعد العتق ولا يملك العتق عن القصاص ولا

فهو زله البيع ولا الشراء إلا على المعروف في قولها وتجاوز في قول
 أبو حنيفة كيف كان وتجاوز أقراره بالدين والنفقة **قوله** فإن
 ولد له ولد من أمة له دخل في كتابته وكان حكمه حكمه وكسبه
 فإن قيل استيلاء المكاتب جارية نفسه لا يجوز فكيف يتصور
 هذا قلنا يمكن أنه وطئ مع أنه حرام ونقول صورته أن يتزوج
 أمة قبل الكتابة فإذا كوتب اشتراؤه فقتله ولدا وكذا إذا ولدت
 المكاتب ولدان من زوجها دخل في كتابتها أيضا كذا في الصلاة
 وإذا اشترى مكاتب زوجته لم يفسخ النكاح لأن له حق الملك
 وليس له حقيقة الملك وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع
 البقاء عليه بانه إذا اشترى زوجته لا يفسد النكاح وإذا اطلقها
 ظلالا جعلا له أن يراجعها وإذا اطلقها اطلاقا بغيره أن
 يتزوج بها بعد ذلك ثم إذا اشترى زوجته إن كان معها ولده
 دخل في الكتابة وتصير الجارية أم ولده لا تجوز له بيعها وإن
 اشتراها بغير الولد فعلى قولها صارت أم ولده فلا تجوز له بيعها
 وعند أبي حنيفة تجوز وإن اشتراها ولم تكن ولدت منه فله بيعها

كالحرة إذا اشترى زوجها ولم تكن ولدت منه ولو اشترى المكاتبه
 زوجها لا يكتسب بالاجماع **قوله** فإن زوج المولا عبده من أمة ثم
 كاتبها فولدت منه ولدا دخل في كتابته وإن كان كسبه إلا أن تبعه
 الأم أن يزوج ولدها يتبعها في الترق والحرية ونفقة الولد عليها ونفقة
 على الزوج **قوله** وإذا وطئ المولى مكاتبته لنزله العقر لأن المولى
 عقدها عقدا منع به نفسه من التصرف فيها وفي منافعها والوطئ
 من منافعها ولهذا قالوا أن المكاتب حرام على مولاة ما دامت
 مكاتبته لأنها خارجة عن يده **قوله** وإن جنى عليها أو على ولدها
 لنزله الجنابة بينا في الوطئ يعني جنائيه خطأ فإن جنى
 عليها عمدًا سقطت القصاص الشبهة **قوله** وإن اتلفها بالغمس
 لأن المولى في كتب المكاتب كالأجنبي **قوله** وإذا اشترى المكاتب
 أباه أو ابنه دخل في كتابته يعني أنه يعتق بعقده ويرق برقه
 ولا يملكه ببيعه وعلى هذا كل من ملكه من قرابة الولادة كالأجداد
 والجدات وأولاد الأولاد ثم إذا اشترى المكاتب أباه أو ابنه ليس
 له أن يريه بالعيب ولا يزوج بالنقصان إلا إذا عجز حينئذ

له نكح **قوله** واذا اشترى ام ولد دخل ولده في الكتاب وتجزئها
 يريه بماله اشترى ام ولد او اشترى ام ولد بغيره ثم اشترى الولد بغيره
 وان لم يكن معها ولد فلك ذلك عندهما لا يجوز له بيعها لأنها ام
 ولد وعندها حنفية له بيعها واما اذا ولدت في ملكه لم تجزئ بيعها
 سواء كان ولده باقيا او ميتا **قوله** واذا اشترى ام ولد حر
 منه لا ولده لم يدرى في كتابته عندها حنفية حتى انه يجوز له
 بيعه وعندها يدرى وليس له بيعه ثم عندها حنفية اذا ادعى الكتاب
 مال الكتاب وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم ولو اشترى زوجته
 لم يفسخ النكاح لأنه ليس له ملك وانما له حق الملك لا يمنع بقاء
 النكاح واستدامته ويمنع بقاء النكاح واستدامته ويمنع ابتداء النكاح
 كالعدة وصورتها مسلم تزوج معتدة من مسلم لا يجوز له تزوج
 امرأة ثم وطئت بشبهة حتى وجبت العدة يبق النكاح بينهما وصورة
 في العدة اذا تزوج مولا ثم كاتبته فليس له ان يتزوج في حال الكتاب
 ولا يبطل النكاح المتقدم **قوله** واذا عجز المكاتب عن نفقته في حاله
 فان كان له دين يقتضيه او مال يقدم عليه لم يعجز بتجزئه وانما

عليه يومين والثلاثة ولا يزيد على ذلك لان الثلاثة ايام هي
 المدة التي ضربت لانيلا الاعذار كما هو المصنف المدفوع والمدرسون
 للقضاء فلا يزوج عليها **قوله** فان لم يكن له وجه وطلب المولى
 تجزئه وفسخ الكتاب هلا قولها لا قدر تبين عجز **قوله**
 قل لا يجوز بيع العجز يتوالى عليه بثمان تيسر عليه واذا عجز
 المكاتب عاد الى حكم الرق انما لم يقل عاد الى الرق لأن
 الرق فيه ثبات الا ان الكتابه منعت المولى عن بعض الأحكام
 فاذا عجز عاد الى حكمه **قوله** وكان ما في يده من الأكتساب
 لمولاه لأنه ظهر انه كسب عبده واذا ادعى المكاتب من الصدقة
 لمولاه ثم عجز فهو طيب المولى ليتبرر الملك فان العجز بملكه
 صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه وقعت الاشارة النبوية
 في حديث ابو هريرة رضي الله عنه لا صدقة ولا هدية وهذا الخلف
 ما اذا اباح للغة او العاشية لأن المباح له يتناول من ملك البيع
 وان عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى فلكذلك الجواز لأنه بالعجز
 يتبرر الملك **قوله** فان مات المكاتب وله مال لم يفسخ الكتاب

وقضى ما عليه من الكسبه وحكم بعثته في آخر جزء من اجزاء حياته
 وما بقي فهو ميراث لورثته ويعتق اولاده وقال الشافعي
 ينقسم الكتابه ويموت عبداً وما تركه لمولاه **قوله** وان
 لم يترك وفاء وترك ولد مولوداً في الكتابه سعي في كتابه
 ابيه على نجومه صورته مكانه شترى جاريه فوطئها فجا
 بولدها عتق فيه ثم مات عنه لانه داخل في كتابته وكسبه
 مشتركه فيخلفه في الاداء فان ترمعه ابويه وولد اخر
 شترى في الكتابه فهو موقوف ثلثه على اداء مال الكتابه من
 ولد المولود في الكتابه وليس للمولى بيعهم ولا له ان
 يستسيحهم فاذا ادرك المولود بدل الكتابه عتق وعتقوا
 جميعا وان عجز ورث في الرق رد هؤلاء معه الا ان يقولوا
 نحن نؤذيكم ما الساعية فيقبل ذلك منهم قبل قضاء القاص
 بعجز الولد المولود في الكتابه **قوله** فاذا ادرك كسبه عتق
 ابيه قبل مولود لانه الولد داخل في كتابته فيخلفه في الاداء
 وصار كما اذا ترك وفاء **قوله** وان ترك ولداً مشتركاً قبله

وعتق

اما ان تؤدى الكتابه حاله والارذوت في الرق هذا عندنا في
 حقيقه اما عندنا فلا فرق بين المولود في كتابته والمشتري في
 انه يبيع بعد موته ابيه على نجومه **قوله** ولذا اذا كتب المملوك عبداً
 على خمر او خنزير او على قيمه نفسه فالكتابته فاسده لان المملوك
 المختص ليس بمال في حقه فيصير كأنه كاتبه على غير بدل وانما
 قيمه نفسه فهو مجهولة قدره او وصفه او جنسه فاحسن للماله
 فصار كما اذا كاتبه على ثوب او دابة **قوله** فان ادرك المملوك عتق
 ولزمه ان يبيع في قيمته لا ينقص من المسماء مبراً عليه رد قيمه
 لفساد العقد وقد تعذر ذلك بالعتق فيجبر رد قيمته كما في
 البيع الفاسد اذا تلف المبيع وتعتبر قيمته يوم الكتابه ثم اذا
 كاتبه على قيمه نفسه يعتق بأداء القيمة لانها هي البدل بخلاف
 ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق بأداء ثوب لانه لا يقف
 فيه على مراد العاقد لا اختلافاً جناسه فلا يثبت العتق بدون
 ارادته وكذا اذا كاتبه على الفه رطل من خمر فاذا ادرك عتق
 فحسب الاكثر ان كانت القيمة اكثر تلزمه القيمة وان كان بدل

الكتابة أكثر لا يسترد الفضل وإن كاتبه على ميتة أو دم فالكتابة
 فاسدة فإن أدى ذلك لا يعتق إلا أن يقول إذا أدى ذلك فأن
 حر فإنه يعتق لأجل الإيماء بالأجل الكتابة ولا يلزمه شيء والفرق
 بين الكتابة الفاسدة والمجايزة أن في الفاسدة المولى أن يردّه
 في الفرق ويصح الكتابة بغير رضا العبد وفي المجازية ليس له أن يفسخ
 الأبرطياء العبد والعبدان يفسخ في المجازية والفاسدة بغير رضا
 المولى قال في المتابع إذا كاتبه على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة فإن
 أدام اعتق لا شيء عليه غير ثمن القيمة تثبت بتصادقهما فإن
 اختلفا يرجع إلى تقويم المقومين فإن اتفقا اثنان على شيء لم يجر
 ذلك قيمة وإن اختلفا فقوم أحدهما بالف والآخر بالف وعشرة لا يعتق
 ما لم يؤد الا **فصاعود** وإن كاتبه على ثوب لم تسم جنسه لم تجز
 وإن أدام لم يعتق لتفاحش الجاهل بخلافه إذا قال له إن أدّى
 إلى ثوب فأنت حر فأدى إليه ثوباً يعتق لأجل الشرط **قوله** وإن
 كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة يعنى أنه بين
 جنس الحيوان ولم يبين نوعه وصفته مثلاً أن يقول فرس

أو بغلاً أو بقراً أو غيره وينصرف إلى الأوسط منه وتجبر المولى على
 قبول القيمة أما إذا قال أبة أو حيوان لا تجوز وإن قال كاتبك
 على عبد جاز له عبد جاز له عبد وسقط فإن أخضر عبد
 دون الأوسط لم تجز على قصده وفي المجزى إذا قال كاتبك
 عبد لا تجوز ولو أدام لا يعتق كما في الثوب والدرية وإن
 قال كاتبك على دراهم فالكتابة فاسدة فأدّى ثلثه
 دراهم لا يعتق لأن الجاهل في ذلك متفاحشة وليس للدرهم
 وسطحة يقع عليه وليس هذا إذا اعتق عبده على درهم
 فقبل العبد فإنه يعتق ويلزمه قيمة نفسه لأن العتق هنا
 يقع بالقبول والجاهل فاحشة فوجبته قيمة نفسه **قوله** وإن
 كاتب عبده كتابة واحدة على الف درهم إن أدى عتقا وإن
 عجز أدّى في الرق على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر جاز
 الكتابة ولتأدى عتقا وسجج على شريكه بنصف ما أدى و
 ويشترط في ذلك قبولهما جميعاً فإن قبل أحدهما ولم يقبل
 الآخر بطل لأنهما صفقة واحدة فلا يصح إلا بقبولهما كالبيع

ثم اذا اديا معا عتقا وان عجزا ردة في الرق وان عجزا حرة
 يلتفت الى عجزه حتى اذا ادى الاخر مال عتقا جميعا ويرجع
 على شريكه بالنصف في المولى ان يطالب كل واحد منهما بالجمع
 نصفه نطق الاصل ونصفه نطق الكفالة واليهما ادى شيئا
 يرجع على صاحبه بنصفه قليلا كان او كثيرا لانها متساويان
 وضمان المال فان اعتق المولى احدهما عتق وسقطت حصته
 لاجل الاصل والمعتق لاجل الكفالة فاذا اداء المعتق رجع
 بها على صاحبه وان اداء المكاتب لا يرجع على صاحبه شي لانها
 مستحقة عليه **وقول** واذا اعتق المولى مكاتبه عتق بعقده وسقط
 عنه مال الكتابه **يعني** مع سلامة الكتاب والاولاد له لانه بعقده
 صار مبريا له منه لانه ما التزمه الا مقابلا بالعتق وقد حصل له
 دونه فلا يلزمه **وقول** واذا مات مولى المكاتب لم تفسخ الكتابة
 وقيل له اذ المال الى ورثة المولى على الجومة لانهم قاموا مقام الميت
 ولو كان المكاتب مترد خابث المولى لم يفسخ النكاح لانها لم تنكح
 رقبته وانما ملكت دينها واذ لا يمنع بقاء النكاح **وقول** فان اعتقه

احد الورثة لم يعتق هذا يدل على انه لم ينتقل اليهم بالارث
 وانما ينتقل اليهم ما في ذمتهم من المال **وقول** وان اعتق جميع عتق
 وسقط عنه مال الكتابه معناه يعتق بجهة الميت حتى ان الولا يكون
 للذكور من عصبته دون الاناث وانما عتق استحقا واما
 في القياس لا يعتق لانهم لم ير ثوار قبته وانما ورثوا دينها
 وجه الاحتسان ان عتقهم تميم للكتابة فصار كالاداء او الأبراء
 ولانهم بعفهم اياه مبركون له من المال وبرائه من المال الكتابه
 توجب عتقه كمالواستوفوا منه ولا يشبه هذا اذا اعتقه
 احدهم فانه لا يعتق لان ابراء له انما يصادف حصته لا
 ولو يرى من حصته بالاداء لم يعتق كذا هذا ولو دفع
 المكاتب الى وصي الميت عتق سواء كان على الميت دين او
 لا ان الوصي قائم مقام الميت فصار كالاداء ودفعه اليه وان
 دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه
 الى من لا يستحق القبض منه فصار كالاداء الى اجنب وان لم يكن
 عليه دين لم يعتق ايضا حتى يود الى كل واحد من الورثة حصته

ويدفع الى الوصي حصته الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه
 لو يدفع الى المستحق كذا في شرحه **مولا** واذا كاتب المولى ام ولده
 حان لانها على حكم ملكه لانه لا وطوقا واجارتها فملك مكاتبها
 كالمذنب فان مات المولى اعتقت بالاستيلاء وسقط عنها
 مال الكتابة ويسلم لها الاولاد والاكتساب فان مات المولى
 سقط عنها مال الكتابة لان موته توجب عتقها **مولا** وان
 ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار ان شاءت مضت على
 الكتابة **مولا** وان شاءت عجزه نفسا او صارت ام ولد له
 لانه ثبت جهتها حرية عاجل بديل واجد بغير بديل فيخرج
 بينهما ونسب ولدها ثابت من المولا وهو حر فان اختار المضي
 على الكتابة اخذت العقر من مولا واستعانت به في كتابتها
 فاذا ادعت عتقت وان لم تود حتى مات المولى عتقت بموته
 بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة وان ماتت هي تركت
 مالا يؤدي منه كتابتها وما بقي ميراث لانها وان لم تنس ك
 مالا فلا تسعانية على الولد لانه حر فان ولدت ولدا اخر لم يلزم

المولى الا ان يدفع له حرمة وطهرها عليه فان لم يدفع ومات
 من غير وفاء سعى هذا الولد لا مكاتب تبعا لها فلو مات المولى
 بعد ذلك عتق وبطلت عنه التسعانية لانه بمنزلة ام الولد اذ هو
 ولدها فيتعبر بها كذا في الهداية **مولا** وان كانت مديونة جاز
 فان مات المولى ولا مال له كانت بالخيار بين ان يسعى في ثلثي
 قيمتها او في جميع مال الكتابة عنها وان لم يكن له مال فمضى بالخيار
 ان شاءت سعت في مال الكتابة وان شاءت في ثلثي قيمتها وهذا
 قول ابي حنيفة لان عقد الكتابة انعقد على ما بقى من الرق ولم
 ينعقد على ما فات منه بالتدبير وقال ابو يوسف تسع في الاقل
 منها ولا تخبر لانها تعتق بازاء الاقل ولا يقف عتقها على الأكثر
 وقال محمد ان شاءت سعت في ثلثي قيمتها وان شاءت في ثلثي
 الكتابة لانه قابل البذل بالكل وقدر سلم لها الثلث بالتدبير
 واصل الخلاف ان عند ابي حنيفة تسع في جميع الكتابة او ثلثي
 القيمة اذا كان لا مال له غير ولها الخيار في ذلك فان اختارت
 الكتابة سعت على النجوم وان اختارت التسعانية في ثلثي القيمة

ومن ثلثي الكتابة بلا خيار فاتفق ابو حنيفة وابو يوسف
في المقدار في خالفهما محمد واتفق ابو يوسف ومحمد في نفق الجناح
وخالفهما ابو حنيفة **فوق** تسع في ثلثي قيمتها بعين مدبرة لا
قنة لأن الكتابة عقدت حال كونها مدبرة قال في الخيار
دبر عند ثم كاتبه على ما به وقيمتها ثلثمائة وذلك في محنة ثم
مات المولى ولامال له غيره قال ابو حنيفة ان شاء تسع ثلثي القيمة
ما بين وان شاء تسع في جميع مال الكتابة ما به وابو يوسف
لا خيار له بل تسع في الأقدار وهو ما به وقال محمد تسع في الأقدار
من ثلثي القيمة ومن ثلثي الكتابة وذلك ستة وستون وثلثان
فوق واذا دبر مكاتبة صح التبرير والخيار ان شاءت محنت
على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة وانما
صح تبرير الكتابة لأن فيه زيادة ايجاب عتق بدليل ان الكتابة
بالحق الفسخ والتبرير لا يلحقه الفسخ ولأنه بالتبرير يعتق بموته
والعتق ابراء من الكتابة فان مات مولاك وهي الخرج من الثلث
فان شاءت سعت في ثلثي الكتابة وان شاءت في ثلثي القيمة وهذا

عند ابو حنيفة وعندهما في الأقدار من ثلثي القيمة ومن ثلثي
الكتابة بالخيار وفي هذا الفصل في الخيار والاختلاف في المقدار
وانما قال ابو حنيفة في هذه المسئلة انها تسع في ثلثي الكتابة
خلاف المسئلة الأولى لأن التدبير ابراء من الكتابة والابراء
في المرض لا يتجاوز الثلث فصح في ثلث الكتابة وبقي ثلثاها
فتسع في ذلك وعلى قولهما انها تبرأ بالأقدار فلا يلزم بها الأكثر
فان مضت على كتابتها ومات المولى ولامال له فهي بالخيار ان
شاءت تسع في ثلثي مال الكتابة وان شاءت سعت في ثلثي
قيمتها عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تسع في الأقدار
والاختلاف في هذا الفصل في الخيار اما المقدار فاتفق عليه قال
في المصنف الاختلاف في هذه المسئلة بناء على تجزئ الاعتناق وعند
فقد ابو حنيفة بقي الثلثان عبدا وقد تلقاه جهات حرية بدين
موجب بالتدبير ومجرب بالكتابة فتخير لأن لكل واحد من هاتين
فائدة متفاوت الناس فيه فعسى يختار الكثير المؤجل على القليل
المجرب وعندهما لما عتق بعضه يعتق كله فهو حر وجب عليه احد

المالين فهو بالخيار الأقل لا محالة فلا معنى للتخبر **مورد** وإذا
اعتق المالك عبد على مال لم تجز لانه تبرع **مورد** وان وهب
على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء فلم يكن له ذلك **مورد** وان
كاتب عبده جاز هذا استحسانا والقياس ان لا تجوز لأن التجار
عتق بغير وجه الاستحسان ان هذا عقد معاوضة باحقة
ليصح فلما جاز له بيع عبده جاز له مكابته **مورد** فان ادعى
قبلا ان يعتق الأول قولاً أو لاه للمولى لأن فيه نوع ملك كذا
اذا اذيا معالانه ليس هناك من يصح الولاء منه فانتقد الولاء
الى اقرب الناس اليه واقربهم اليه مولا فان ادعى المالك
قول بعد ذلك فعتق لم يرجع الولا اليه لأن الولاء كالنسب و
النسب اذا ثبت من واحد لا يتقلد غيره **مورد** وان ادعى
بعد عتق الأول عتق وولاه أن العاقد من اهل ثبوت
الولاء لأن المكاتب الأول لما ادعى صار حراً فإذا ادعى بعد
كونه حراً عتق من جهته فكا ولأوله **مورد** اذا كاتب نصف
عبده على مال جاز وكان نصفه مكاتباً والنصف الآخر مادونا

له في التجارة فإذا ادعى عتق نصفه وما فضل في يده من الكسب
نصفه له ونصفه للمولى وصار النصف الآخر مستع فان شأ
اعتقه وان شأ استعاه وهذا عندنا حنفية لأن الكتابة خرج
الى العتق والعتق عندنا يخرج أفلاذ الكتابة واما عند جما فالعتق
لا يخرج أفلاذ الكتابة فيصير كله مكاتباً عندها فإذا ادعى عتق
كله وما اكتسب فهو كله للمالك **كتاب الوكلاء** الولاء
نوعان ولأولهما ولأولهما ولأولهما ولأولهما ولأولهما
الصحيح حتى لو عتق عليه قريب بالوراثة كان ولأوله و
اخرى بقوله في الصحيح عن ما قال بعضهم ان سببه الاعناق
فعندهم اذا ملك قريبه وعتق عليه لا يثبت الولاء منه لعدم
الاعناق والى ولأولهما ولأولهما ولأولهما ولأولهما
رجع على يد رجل فيقول له واليك على ابني ان مت فأرثني
لك وان جنيت فعقار عليك وعلى عاقلتك وقبل الآخر فهو
كما قال فان جنى الأسفد بعقله الأعلا وان مات يرثه الا
علا ولا يرث الا من الاعلى ولا يثبت هذه الأحكام بمجرد الالام

على يد برون عقد المولاة وفي المبسوط تجري التوارث من
الجائزين كذا في المصنف **قال** رحمه الله إذا اعتق الرقيق مملوكه
فولاه له لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق **قوله** وكذلك المرأة
تعتق ويستوي فيهما الاعتاق بماله وبغيره **قال** واعتق بالقرابة
أو بالأدب أو بالكتابة أو اعتق بعد الوفاة بالتبدير أو بالتبليد
وسواء كان العتق واجبا أو غير واجب كما في كفارة القتل أو
الظهار أو الإفطار أو اليمين أو النذر وسواء شرط الولاء أو لم
يشترط أو تبرأ من الولاء ولو قال اعتق عبدك عتق على الف فاعتقه
يكون العتق للأمر استحسانا والولاء له وقال زفر يكون عن
المأمور وإن قال اعتق عبدك عتق ولم يذكر البذل فاعتقه يكون
عن المأمور والولاء له عندهما **وقال** أبو يوسف عن الأمر والولاء
له **قوله** فإن شرط أنه سايه فالشرط باطل والولاء لمن اعتق
لأن الشرط مخالف للنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام الولاء
لمن أعتقه وللسايه إن يعتقه على أن لا ولأ عليه أو على أن ولأه
بجماعة المسلمين **قوله** وإذا أملكه أعتق وولأ للمولى وإن

اعتق

اعتق بعد المولاة أي ولو أعتق بعد موت مولاة وكذا العبد
الموصى بعتقه أو بشرائه وعند برون موتته وعتق المملوك
الذي والمجوس في استحقاق الولاء بالعتق سواء ولو كان
العبد ميا والمعتق له مسلم أثبت الولاء منه وإكراه كان المعتق
ذميا لا يمنع ثبوت الولاء لأن الولاء كالنسب والكفر لا يمنع
ثبوت النسب فلذا لا يمنع ثبوت الولاء الآية لا يرث منه
لأن المملوك لا يرثه الكافر إذا أسلم المعتق قبل الموت **قوله**
وإذا مات المولى عتق ماله وأمهات أولاده وولأؤه
هم له لأنهم عتقوا من جرمته **قوله** ومن ملك ذراعا محرم منه
عتق عليه وولأؤه له صورته اختار أن يشرى أحداهما بألف غمات
منها وتركه مالا فلها الثلثان بالفرضية والثلث بالمشترية بالولاء
وهذا إذا لم تكن له عصبة من النسب لأن مولى العتاقة بعد
من العصبة **قوله** وإذا تزوج عبد حرامة الآخر فاعتق مولى
الامة الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها وولأه لحمل
لمولى الأم لا يستقل عنه أبدا لأن المولى يشار لحمل بالعتق لأنه جزء

من الامة فلهذا لم ينتقل الولاء عنه وهذا اذا ولد له الاقل من
 من ستة اشهر للتيقن بلحرق وقت الاعتاق وكذا اذا ولدت ولدين
 احدهما الاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر لاكثر لهما توأمان حملوا
فولدت ولدت بعد عتقها الاكثر من ستة اشهر ولدتا فولدتا ولدتا
 الام لان عتق نبحا لاله اتصالها بعتقها في الولاء **فولدت** وان عتق
 العبد جردا لاه ابنه وانقل عن مولاه لاه الى مولد الاب لان الحق
 مناشيت في الولد تبعا لاه الاول **فولدت** ومن تزوج من العجم بعتق
 العرب فولدت له اولاد فاولاد اولاد فاولاد فاولاد فاولاد فاولاد
 ومحمد وقال ابو يوسف حكمهم في هذا حكم ابيهم لان النسب الى الاب
 كما اذا كان الاب عربيا خلافا لما اذا كان الاب عبدا **فولدت** فان العبد
 اذا تزوج بعتقه فولدت له اولاد فاولاد فاولاد فاولاد فاولاد
 لاه ان الاب مجهول النسب لانه ليس له نسب معروف ولا اولاد
 عتاقه وليس له عاقله فكان ولادته لمولاه موصوفة رجلا
 حر الاصل يجهل من غير العرب ليس بعتق احد تزوج بعتقه
 العرب فولدت له اولاد فاولاد فاولاد فاولاد فاولاد فاولاد لان

غير العرب لا ينصرون بالعتاق فصار كعتقه تزوجت عبدا
 وقال ابو يوسف ولا وهم لمولاه ابيهم قال في شامان الوضع
 في معتقة العرب وقع اتفاقا حتى لو كان التزوج بمعتقة غير
 العرب يكون الحكم فيه كذلك فان كانت الام حرة لا اولاد عليها
 لاحد والاب مولا فالولد حر لاه عليه لان الولد يتبع الام
 في حكمها **فولدت** ولدت العتاقه تعصبها لاه واجب للعصبة اعلم
 ان مولد العتاقه ابعد من العصبة ومقدم على دور حلو
 يرث ذكر دون الاناث حتى لو ترك ابن مولد بنت مولد
 فالمراث لابن دورتها وان ترك ابن مولا واب مولد فالمراث
 للابن وان ترك حرم مولا واخا مولا فالمراث للجد عند ابي حنيفة
 وعند ما هو بينهما نصفان سواء كان الاخ لاب وام لولاب
 والمراد بالحرة ابوالاب **فولدت** فان كان للمعتق عصبة من النسب
 فهم اولوية لان مولد العتاقه اخرا للعصبة وانما يرث اذا لم يكن
 عصبة من النسب **فولدت** وان لم يكن له عصبة من النسب فالمراث
 للمعتق بغيره اذا لم يكن هناك صاحب فرض في حارة اما ان كان

فلما الباقي بعد فرضه لانه عصية ومخى قولنا في حال اى
صاحب فرض له حالة واحدة كالبنات بخلاف الاب فان
لبحال فرض وحوال يعصب فلا يرثا لمعتق في هذه الحالة **قوله**
فان مات المولى ثم مات المعتق فيرثه ابني المولى دون بناته
لان الولاء تعصب ولا تعصب للمرأة **قوله** وليس للنساء من الولاء
الا من اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب من كاتبين
بهذا اللفظ ورد الحديث وفي اخره او جرحه لا معتقه وصورة
المجان المرأة اذا زوجت عبدا امرأة جرحه فولدت ولدا فان الولد
حر تبع لأمه وولاءه ومطوا الى امه دون موالى ابيه حتى لو مات
الولد يكون ميراثه الموالى لامه ولا يكون للمرأة ولو ان المرأة اعتقت
عبدا جرحه لا ولد الى نفسه والى مولاته والامرات جرحت ولا معتقها
الى نفسها فبعد ذلك لو مات الابن ولا ميراث له فيرثه الابيه فان لم
يكن له اب فيرثه المرأة التي اعتقت اباها كذا في التجدي في باب الفراء **قوله**
قوله او اعتق من اعتقن يعني ان معتقها اذا اشترى عبدا فاعتقه
ثم مات الاول وبقي الثاني ولا وارث له فان ميراثه لها لانها اعتقت

من اعتقه ولو ترك المعتق مات الاول وبقي الثاني ولا وارث له
فان ميراثه لها اعتقت من اعتقه ولو ترك المعتق ابن مولاه
واخاهما فالولاء لابنه دون اخيه لانه اقرب عصوبة الا ان عقل
جنايتهما على اخيه لانه من قول ابيه **قوله** او دبرن صورته امرأة
دبرت عبدا ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب وقضى بلحقها
حتى يعتق مديبره وما ثم جاءت مسلمة اليها ثم مات المديبر
وترك مديبرته هذه فولاءها **قوله** ودبرن من دبرن
صورته ان هذا المديبر بعد ما اعتق دبر عبده ومات ثم
مات الثاني فولاءه لمديبره مديبره **قوله** فان ترك المولى
ابنا واولاد ابن اخر فيرثه المعتق الابن دون ابن الابن
قوله والولاء للكبير اى لا اقرب عصبة المعتق ومعناه اى كان
اقرب الى الميت كالولاء له **قوله** واداسم رجلا على بدر رجلا ووالاه
على ان يرثه ويعقد عنه او اسم على يد غيره ووالاه فالولاء
صحيح وعقله على مولاه صورته مجهول النسب قال اللذي اسم
على يده او غيره واليتك على اني ان مات فيرثك وان جنيت
فعقله عليك فقبل الاخرى ذلك عندنا ويكون القائل مولاه

اذا مات يرثه ويعقل عنه اذا جنى ولكن بشرط ان لا يكون
 له وارث حتى لو كان له وارث لا تصح المولاة لان فيه ابطال حق
 الوارث وان شرط من الجانبين فعلى ما شرط فان جنى المفلتر
 يعقله الاعلاء وان مات يرثه الاعلى ولا يرث المفلتر من الاعلى
 وفي المبسوط ان التوارث تجرى من الجانبين اذا شرط لا وكذا
 في المحندى ثم ولا المولاة له شرايط منها ان يكون المولا الاسفل
 من غير العرب لان العرب يتناسرون بالقبائل فاعني عن المولا
 لاة ومنها ان لا تكون معتقا لان ولاد العتاقة لا يحتمل النقص
 ومنها ان يشترط الميراث والعقل والمرأة اذا عقدت مع رجل
 عقد الولاء فانه يصح ويثبت ولاؤها وولادها الصغار ايضا
 عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يثبت ذلك واما الرجل اذا
 والا احدا يثبت ووالاؤها اولاد الصغار ولا يثبت ولادها اولاد
 اكهار لانه لا ولاية له عليهم **قوله** فان مات ولا وارث له فيميراثه للمولا
 يعني الذي عقده **قوله** وان كان له وارث فهو اولى منه قال في الهراية و
 لو كانت عمة او خالة او غيرهما من ذوي الارحام **قوله** والمولى
 ان يستقل عنه بولاية الى غيره مالم يعقل عنه بيع المفلتر ان يستقل

مالم يعقل عنه الاعلى لانه فتح حكمي بمنزلة العزل الحكم في الوكالة و
 ليس للاعلى ولا للاسفل ان يفسخ عقد الولاء قصد اغير محضر من جنى
 كما في الوكيل ثم الفسخ على ضربين فتح من طريق القول وهو ان يقول
 ففسخت الولاء معك وانما صح لحضرة وفتح من طريق الفعل وهو
 ان يعقد المفلتر مع اخر لحضرة الاول او بغير حضرة **قوله** فاذ اعقل
 عنه لم يكن له ان يتحول بولاية الى غيره لانه تعلق به حق الغير **قوله**
 وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا لان ولاد العتق فرع النسب
 والنسب ثابت من واحد لا ينتقل الى غيره قال في المستصفى
 ولا المولاة بخلاف ولاد العتاقة في قصور احدها ان في ولاد المولاة
 يتوارثان من الجانبين اذا انفعا في ذلك بخلاف ولاد العتاقة وان
 ان ولاد المولاة يحتمل النقص ولاد العتاقة لا يحتملها والثالث ان
 ولا المولاة مؤخر عن ذوي الارحام وولاد العتاقة مقدم عليه
كتاب الجنائيات الجنائية في اللغة التعدي وفي الشرع
 عبادة عن فعل واقع في النفوس والاطراف يقال الجنائية ما
 يفعلها الانسان بغرض الى غيره على وجه التعدي هي نعم النفس

والاموال الا ان اسمها اختص بالانفس في تعاريفها للشرع و
 لهذا سما الفقهاء التعدي في النفس جنابة والتعدي في الاموال
 غصبا واتلوا **قال الله** القتل على خمسة اوجه عذوبة عمد وخطا
 وانما الشيخ هذين القسمين الاخرين لبيان حكمهما وان
 دخلا في حكم الخطا وقوله على خمسة اوجه يعني القتل بغير حق
 والآفانواع اشركا القتل الذي هو وجوبه وقلل الحزب والقتل
 قصاصا والقتل صلبا لقطاع الطريق واعلم ان قتال النفس بغير حق
 من اكبر الكبائر بعد الكفر بالله وتقبل التوبة منه فان قتل مسلما
 ثم مات قبل التوبة منه لا ينجم دخوله النار بل هو في مشيئة
 الله كما يترى اصحاب الكبائر فان دخلوا النار فمعدنهم **وقال**
 العدم ما يتعمد ضربه بالسلاح او ما جرى مجرى السلاح في تفريق
 الاجزاء كالمحذ من الخشب والحج والنار العدم ما عمد قتله
 بالحديد كالسيف والكين والرمح والحج والنشاب والابرة
 والآفانواع جميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع او يضع
 او يضر كالسيف ومطرق الحديد والزبرة وغير ذلك سواء

كان الغالب منه الهلاك ام لا ولا يشترط الحذف في الحديد في ظا
 لانه وضع القتل قال الله وانزلنا الحديد فيه باس شديد و
 لذلك كل شيء الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة
 سواء كان يبضع او يضر حتى لو قتله بالثقل منها تجب
 عليه القصاص كما اذا ضرب به بعمود من صفر او رصاص **قوله**
 وما جرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالنخاع والليط و
 الحجر المحرود وكل ما كان يقع به الزكاة اذا قتله به ففيه القصاص
 وان ضربه بمرة فقتله ان اصابه العود ففيه الدية وان اصابه الحديد
 ففيه القصاص وان احرقه بالنار فعليه القصاص وان اقاها
 في الماء فغرق فمات فلا قصاص فيه عند ابي حنيفة وتجب
 الدية له العاقله وعند ما عليه القصاص اذا كان اماء لا يخلص
 منه في الغالب لانه كالقتل بالنار قال في البيان اذ اقرط رجل
 والقال في البحر فغرق فمات فماتت الدية عند ابي حنيفة وان سب سبعة
 ثم غرق بعد ذلك لم تجب الدية ولو هلك على حربة او طينه عليه
 فمات جوعا او عطشا لم يضمن عند ابي حنيفة لانه سبب لا يورث

هر الرواية

الى التلف وانما مات بسبب خسرو وهو فقد الطعام والماء فلم
 اله اليد والحمل يضمن باليد وقال ابو يوسف محمد عليه الدية لانه سبب
 اذ اء الى التلف كسقي السم وان تسفر رجلاه سماء واطعمه اياه فمات
 فان كان الميت اكله بنفسه فلا ضمان على الذي لكن يعزرو
 يضرب وان او جرما ياء او كلفه اكله فعليه الدية لانه اذا اكله
 بنفسه فهو القاتل لها والذي قدمه اليه انما عثره والغور لا يتعلق
 به ضمان النفس وان القاء من سطح او من جدار على راسه فمات
 فلا قصاص عليه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه
 القصاص اذا كان لا يتخلص منه في الغالب **قوله** ما تعرضه
 سواء نعمة القتل او غيره حتى لو تعدد موضع من جسده فا
 حطاه فوقع في غير فمات منه فهو عمد ويجب به القصاص
 وموجب ذلك لما تم والقول ولا كفارة في قتل العمد عندنا
 لان كذا ذكر العمد فقال ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاء جهنم
 ولم يذكر الكفارة وذكر الخطا وحكمه في الكفارة في الخطا فلو
 كانت واجبة في العمد وجوباً في الخطا لبينها ومن حكم القتل

وحكمه

ان تحرم الميراث **قوله** الا ان يعفو الاولياء لان الحق لهم وكذا
 لهم ان يصالحوا عنه على مال فاذا صالحوا سقط حقهم عن القصاص
 كما لو عفووا ولا كفارة فيه وقال الشافعي تجب الكفارة وقد ذكرنا
 ذلك ثم اذا صالح الاولياء على مال جان قليلا كان او كثيرا من جنس
 الدية او من غير جنسها جالا كان او مؤجلا صالحا او ولكن عفا
 بعضهم بطر القصاص ولا ينقلب نصيبا لعاف ما لا وينقلب
 نصيب الباقيين ما لا لان القصاص متى تعذر استيفاء من
 له القصاص لا ينقلب نصيبه ما لا ومتى تعذر من جرته من عليه
 القصاص ينقلب نصيبه ما لا ثم نصيب العاف لا ينقلب ما لا لان الاستيفاء
 تعذر من جرته ونصيب الذي لم يعف ما لا لانه تعذر الاستيفاء من
 جهة غير **قوله** ثم العمد عند ابي حنيفة ان يتعمد ضرب به اليدين
 بسلاح ولا اجري مجرى السلاح بل يصير به بشي الغالب منه الهلاك
 كدقة القصارين والحجر الكبير والعصا الكبيرة ولو ذكرا فاذا قتله
 بذلك فهو شبه العمد عنده وقال ابو عمرو واما اذا ضرب به بعضا صغيرا
 اولاه عمدا فمات او ضرب به بسوط فمات فهو شبه العمد اجماعا وان

ضربه بسوط صغير ووالى الضرب حتى قتله فعليه القصاص عندهما
خلافه لا يوجب **قوله** وشبه العمد عندهما ان يتعمد ضربه بما لا يقتل
غالباً لأن أكثر ذلك يقصد التاديب **قوله** وموجب ذلك على
القولين المأثم والكفارة فأنت قلت لم يرجع في هذين المأثم و
الكفارة وهي مسئلة قلت جاز ان يكون عليه الكفارة والأثم
ابتداء ثم يسقط الأثم بأداء الكفارة **قوله** على القولين أي على
اختلاف القولين **قوله** ولا قول فيه لأنهم يعمدون بمحض وإذا التقا
الصفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلماً ظنه كافراً لا
قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية أيضاً إذا كانا مختلطين
أما إذا كان في صف الكفار لا تجب الدية لأنه اسقط عصمته بتكثيره
قال عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو منهم كذا في
الرياء **قوله** وفيه الدية المغلظة على العاقلة وتحرم الميراث أيضاً
وتجب الدية في ثلاث سنين ويدخل القاتل معهم في الدية فيكون
كأحدهم **قوله** والخطأ على وجهين خطأ في القصد وهو ان يرمى
شخصاً ينظره صيداً فإذا هو آدمي أو ظنه حياً فإذا هو مسلم أو

رمى الى حجر فأصاب غيره فهذا كله خطأ في القصد ولما إذا
قصد عضواً من شخص فأصاب عضواً آخر من ذلك الشخص فهو
عمد تجب القصاص **قوله** وخطأ في الفعل وهو ان يرمى عرضاً
فيصيب دميلاً لأن كل واحد من المقيمين خطأ إلا ان أحدهما
في الفعل والأخر في القصد **قوله** وموجب ذلك الكفارة والدية على
العاقلة وتحرم الميراث وتجب الدية في ثلاث سنين وسواء قتل مسلماً
أو دميلاً في وجوب الدية والكفارة كقوله تعالى وان كان من قوم بينكم
وبينهم يشاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة وان لم
لحرب في دار الحرب فقتله مسلم هناك فبدل ان يهاجر اليها فلا شيء
عليه من الكفارة لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن
من فتحرير رقبة مؤمنة فأوجب الكفارة لغيره ولم يقد فيه فدية
مسلمة لأنه لم يحرره منه في دار الإسلام فلم تكن له قيمة ولا يشبه ذلك
إذا أسلم هناك وعاجل اليها ثم عاد اليهم ان الدية قيمة لا قدر آخره
بدلاً **قوله** ولما ثم فيه يعني لا اثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ
في القصد أو خطأ في الفعل لأنه لم يقصد الفعل والمراثم القتل ما نفس

الاثر لا يجري عنه لانه ترك التثبيت في حالة الرمي وتحريم الميراث
 لانه يجوز ان يقتل القتل ويظهر الخطاء فائتهم فقط ميراثه والأصل
 ان كل قتل يتعلق به القصاص والكفارة فانه يمنع الميراث وما
 فلا اما الذي يتعلق به القصاص فقد بيناه واما الذي يتعلق به
 الكفارة فهو القتل بالمباشرة او نكاح دابته وموراكبها اكبها او
 انقلاب في النوم عليه فيقتله او سقط عليه من سطح او سقط من يده
 نحو اوليته او حشيتة احديده فهذا كله قتل بالمباشرة يوجب الكفارة
 وتحريم الميراث ان كان وارثا والوصية ان كان اجنبيا واما الذي
 لا يتعلق به قصاص ولا كفارة فهو ان يقتل الصبي او المجنون او
 رثه ما فانه لا يمنع الميراث عندنا وكذا اقتدر مورثه بالسبب كما اذا
 اشترع جناحا في الطريق فسقط عن مورثه او حفر بئر على الطريق
 فوقع فيها مورثه فمات لا يمنع الميراث وكذا اذا قتله قصاصا او
 رجما او شهد عليه بالزنا فخرج فانه لا يمنع الميراث وكذا اذا وضع
 حجر على الطريق فتعثر به مورثه او ساق دابة او قارعا فوطات
 مورثه فمات لا يمنع الميراث وكذا اذا اوجده مورثه قتيلا في دار

٢٥٥
 يجب القصاص والدية ولا يمنع الميراث وكذا العادل اذا قتل الباطل
 لا يمنع الارث لانه لا يجب قصاص ولا كفارة في هذه المواضع كلها
 واما اذا قتل الباطل على العادل فهو على وجهين ان قال قتلته وانا
 على الباطل وانا الآن ايضا على الباطل لا يرثه اجماعا وان قال قتلته
 وانا على الحق والآن ايضا على الحق ورثته عندنا لان هذا اقتدر لا
 يوجب قصاصا ولا كفارة وعندنا يورثه لا يرثه لانه قتلته بغير
 حق والاكب اذا قتل دابته عمدا لا يجب له قصاص ولا كفارة ومع
 ذلك لا يرثه ويشكر هذا على اصلنا لا انا نقول وقد وجب القصاص
 من ثلث سقط للشبهة وقال ان يقع لا يرث من وقع عليه اسم
 القتل من صغير وكبير وعاقل ومجنون ومتأول ومورث دم
 المقتول كسائر امواله ويستحق من يرثه ماله ويدخل فيه
 الزوجان خلافا لما لك لا يدخل فيه الموصي وليس للبعض
 ان يقبض حتى يجمعوا كلهم فان كان المقتول اولاد وصغار
 وكبار والعبار ان يقتضوا عند المقتول قبل بلوغ الصغار
 طاروا لك الحسن بن علي رضي الله عنهما اقتص من ابن لحم وفي ورثته علي

ربيع صغار قد وصى اليه على بذاك وقال اضره ضربة
 واحدة وقال ابو يوسف محمد ليس الكبار ان يقتصوا حتى
 يبلغ الصغار وكان ابو بكر الرازي يقول محمد مع ابو حنيفة
 في هذه المسئلة ودية المقتول خطأ يكون ميراثا عنه كسائر
 امواله لجميع ورثته وقال مالك لا يرث منها الزوجان لأن و
 خونها بعد الموت والروحية ترتفع بالموت بخلاف القرابة
 ولنا حديث الضحاك بن سفيان قال امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان اوارث امرأة اشيم الضبابي من عقد زوجه
 اشيم واذا اوصى رجل ثلث ماله دخلت دية في تلك الحالة
 لأن الوصية احث الميراث ولأن الدية مال الميت حتى يقضى منها
 ديونه وتنقذ منها وصاياه كسائر امواله **قوله** وما جرى مجرى
 الخطأ مثل النائم ينقلب على رجليه فيقتل فحكمه حكم الخطأ يعني
 من سقطت القصاص وجوب الدية وحرمان الميراث املقو ط
 القصاص فلا يرث لم يتعمد واما وجوب الدية فلا يرث ماته بفعله
 واما وجوب الكفان فلا يرث ماته بثقله واما حرمان الميراث فلان

ان يكون اعتمر قتله واظهر النوم وانما جرى ذلك مجرى الخطأ
 وان تعلق به حكم الخطأ لان النائم لا قصده فلا يوصف فعله
 بعمر ولا خطأ فلم يزل يطلق عليه اسم الخطأ **قوله** واما
 القدر بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه لانه ليس
 بمعمد للقدر ولا خطأ فيه وانما هو بسبب فيه لتعديده **قوله**
 وموجب ذلك اذا تلف فيه ادمى الدية على العاقلة لانه
 سبب لتلف **قوله** والا كفان فيه لانه لم يباشر القدر بنفسه لا وقع
 بثقله يشبه الركب على الدابة اذا وطأت ادميان فيه الكفارة
 لأن القتل حصري بوطئها وتقدر الركب لهذا قالوا الكفارة على التا
 والقابض لانها لم يباشر القدر ولا مات بثقلها والتحرر الميراث
 بسبب الحفر ووضع الحجر لانه غير متعمد في ذلك وهذا كله اذا
 حفر في ممر الناس في غير ممرهم لا ضمان عليه **قوله** ووضع الحجر
 انما تضمن بذلك اذا لم يتعمد المشي على الحجر اما اذا تعمدا ما رذلك
 لا يضمن لانه هو الذي جنى على نفسه بتعمده المسير عليه ولو وضع حجرا
 فتحاه غيره عن موضعه فالضمان على الذي لحاه واذا اختلفوا في

والخاف فقال الخاف هو الذي استقام نفسه بالقوة وهو الخاف ستمنا
 وفي الحديث هذا قول محمد **قول** والقصاص واجب يقتل كل محقون
 الدم على التابيد احترى بقوله على التابيد عن المستامن لأن دمه
 انما هو محقون في دارنا اما اذا رجع الى حارة صار مباح الدم و
 المحقق هو المانع يقال حقن دمه اي ضعه ان يسفك والمحقق ايضا
 المحقق ويقتل الحر بالحر والعبد بالعبد ويكون القصاص بسببه وقال
 الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لانه مبني القصاص على المساواة وهي متينة
 بينهما ولهذا لا يقطع طرف الحر بطرفه ولنا قوله تعالى ولما علمهم
 ان النفس بالنفس وذلك يتناول الجميع **قول** والعبد بالحر وهذا
 لا خلاف فيه لانه ناقص عن المقتول فاذا جاز ان يستوفى بالحر
 هو الحر فهذا أولى **قول** والعبد بالعبد ولو قتل احدهما العبد من
 الآخر ومما رجع واحد ثبت للمولى القصاص وكذا المديون اذا
 قتل عبدا للمولى **قول** ويقتل المسلم بالذمي وقال الشعبي لا يقتل به
 ولا خلاف ان المسلم اذا سرق من الذمي انه يقطع ولا يقتل بالمستامن
 لانه غير محقون الدم على التابيد ولا يقتل الذمي بالمستامن و

ويقتل المستامن قياسا للمساواة ولا يقتل استمنا القيد المبيع و
 موال القوم **قول** ويقتل الرشد بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالأعمى و
 الزمن وكذا المجنون وناقص الاطراف لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها
 ان النفس بالنفس ولأن المماثلة في النفس غير معتبرة حتى لو قتل
 رجل مقلوع اليد والرجلين والادنين والمداكر ومقووه العيس
 فانه تجب له قصاص اذا كان هذا كذا في الحديث ولا يعبد لقوله صلى الله
 عليه وآله لا يقاتل الربوا ولا السيد عبدا ولا الحر ذمية في ماله في
 قتل الابن لأن هذا عمرا والعاقلة لا تعقد العمد وتجب في ثلاث سنين
 وكذا القصاص على الاب في ما جنى على الابن فيما دون النفس ايضا و
 كذا القصاص على الاب في ما جنى على الابن وكذا حكم الحر وان علا
 لا يقتل بابن الابن وكذا المجد من قبل الام وان على المجد وسقط
 الولد وكذا الام وعملت وكذا المولات من قبل الاب والام وان
 علون فأما الابن اذا قتل الاب او الام والمجدة وان علا فإنه
 يجزى القصاص في النفس وفي ذنوبها اذا كان عمدا وان كان
 خطأ تجب الذمية على العاقلة والفران الابن في حكم الجاني من

من الأب والأبوان لا يحب عليهما القصاص في بعض اجزائه والما لأب
فليس في معنى الجز من الولد فكان معه كالأجنبي ولو اشترى رجلان
وقتل انسانا احدهما يحب عليه القصاص لو انفرد والاخر لا يحب عليه
القصاص كالأجنبي والأب والمخاطي والعامد او احدهما بالسيوف
والاخر بالعصا فإنه لا يحب عليهما القصاص وتجب الدية والدية لا يحب
عليه القصاص لو انفرد وتجب الدية على عاقلة كالمخاطي والذي يجب
عليه القصاص لو انفرد وتجب الدية في ماله وهذا غير شر يكالاب و
الاجنبي اذا اشترى عتق الدية في ماله الا أن الأب لو انفرد تجب الدية
في ماله **وهو** لا بعينه لأنه ماله والأبوان لا يحب عليهما بائنا في ماله
شيء ولأنه هو المستحق للمطالبة بدمه ومحال ان يستحق ذكر على
عائنه **وهو** ولا يمد تركة ولا يمد تركة لأن الميراث مملوك للمالك
رق ما يقع عليه درهم وكذا لا يقتدر بغير ملك بعضه لأن القصاص
لا يتجزأ **وهو** لا بعينه ولد لأنه في حكم ملكه قال عليه السلام انت وما
لك لأبيك ولأنه لا يحب عليه الجذب وطى جارية ابنه فكذلك لا يحب القصاص
بقتلها ما تمت وتجب الكفالة على المولى بقتل عبده ومدرته ومكاتبه

وعبد

٢٥٨
وعبد ولد فإن قتل المكاتبة مولاة عمدا اقتصر منه **وهو** ومن
ورث قصاصا على ابيه سقطت حرمة الأبوة اذا سقطت وجبت
الدية وصورتها بأن قتل ام ابنه عمدا او قتل اخا وولد من امه
وهو وارثه وعلى هذا كل من قتل الأب وولد وارثه فإن قيل
كيف يصح قوله ورث والقصاص للوارث يثبت ابتداء بغيره
يصح عفو الوارث قبل موت المورث والمورث يملك القصاص
بعد الموت وهو ليس بأهل لاقتليك في ذلك الوقت فيثبت
للمورث ابتداء قلنا يثبت عند البعض بطريق الارث او نقول
نعين صولة تحقق فيها الارث بأن قتل رجل ابا امراته يكون
ولاية الأنسقاء للمرأة ثم ماتت المرأة ولها ولديها القاتلة فإنه
يرث القصاص الواجب على ابيه كذا في المشرك قال في الكرخي
اذا هلك المخرج ثم مات والقياس وان لا يصح عفو لانه القصاص
يثبت ابتداء للوارث لو لا ذلك لم يثبت لهم بعد الموت فكما
ابرا من حق غيره ولا يخفى ان يجوز عفو لأن الحق له وانما يقوم
الوارث مقامه فحاشي نفاية فاذا سقط جاز ويكون من جميع المار

لأنه حق ليس بمالك الطلاق وقالوا في الوارث إذا عفا عن الخارج
 قبل موت المخرج القياس أن لا يصح عفو لانه عفا عن حق غيره
 الا ترى ان المخرج لو عفا في هذه الحالة جاز وانما ثبت الوارث للحق
 بعد موته فأذا عفا قبل ثبوت حقه لم تجز **والأخت** ان تجوز عفو
 لأن الحق يثبت للوارث عند المخرج لو اذ كان لم يثبت لهم عند الموت
 فأذا ابراء عنه عند ثبوت سبب الموت وهو طراحة **جان** **اول**
 يستوفي القصاص إلا بالسيوف سواء قتله به او غيره من المحرور
 او النار وقال الشافعي يقتل بمثل الآلة التي قتله بها ويغدر به ما
 فعله ان كان فعلا مشروعا فان مات والآخرة فيه لأن مبنى
 القصاص على المساوات وفعله عليه الله الا قوله الا بالسيوف وقال
 عليه السلام واليه لا تعذبوا عباد الله **قوله** واذا قتل المالك بغير
 وليس له وارث الا المولى فله القصاص هذا على ثلثة اوجه ان لم
 يترك وفاء فله المولى القصاص اجماعا لانه مات وهو ملكه لأنه مات
 عبدا والمتريق بالعبد وان ترك وفاء ووارثه غير المولى فلا قصاص
 فيه اجماعا لأن الجراحة وقعت والمستحق المولى البقاء الرق فيه وحصل

الموت والمستحق غير المولى فلما تغير المستحق صار ذلك شبهة في سقوط
 القصاص كمن جرح عبدا وباعه ومات في يد المشتري لا يثبت للمشتري
 قصاص لانه لم يكن له حق عند الجراحة وان ترك وفاء وليس له وارث
 رث الله المولى فله المولى القصاص عندهما وقال محمد لا قصاص له ولأن
 المولى يستحق عند الجراحة بسبب الملك وعند الموت بسبب الولاء
 فلما اختلف جهات الاستحقاق صار الاختلاف المستحق فيمنع القصاص
 ولها ان المولى هو المستحق لحق المالك بانه في الحالين فوجب له
 القصاص كما لو مات من غير وفاء **قوله** وان ترك وفاء ووارث
 رث غير المولى فلا قصاص لهم ولان اجتماعهم مع المولى لأن
 المولى سقط حقه بالعقب فاجتماعهم مع الوارث لا يعتد به
 فيبقى الوارث وحده وقد بينا انه لا قصاص له **قوله** واذا قتل
 عبدا الرهن في يد المرتبة لم يجز للقصاص حتى يقطع الرهن و
 المرتبة من الاملاك له فلا يلزم والراهن لو تولاه ليطلق حق المرتبة
 في الدين فشرط اجتماعهما يسقط حق المرتبة برصاه وهذا قولها
 وقال محمد لا قصاص وان اجتمعا وعن ابي يوسف مثله وقيل باجتماعهما

حتى لو اختلفا فلها البقعة تكون رهنها مكانه ولو قدر عبد الاجارة
 تجب له قصاص الموهوب او ما المبيع اذا اقتدر في يد البائع قبل القبض
 فان اختار المشتري اجارة المبيع فله القصاص لانه ملكه وان
 اختار رد البيع فالبايع القصاص عند الوحيث ان المشتري اذا
 رد الفسخ العقد من اصله فكأنه لم يكن وقال ابو يوسف القصاص
 للبائع لم يثبت له القصاص عند الجراحة لان الملك كان للمشتري فلا
 يثبت له بعد ذلك **فصل** ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب
 حتى مات فعليه القصاص الموهوب او ما المبيع اذا اقتدر في يد البائع
 قبل القبض فان اختار المشتري اجارة البيع فلا قصاص لانه ملكه و
 ان اختار رد البيع فالبايع القصاص عند الوحيث ان المشتري
 اذا رد الفسخ العقد من اصله فكأنه لم يكن وقال ابو يوسف القصاص
 للبائع البقعة لان البائع لم يثبت له القصاص عند الجراحة لان
 الملك كان للمشتري فلا يثبت له بعد ذلك **فصل** ومن جرح رجلا عمدا
 فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص لان سبب مقتله
 منه واتصل بالموت ولم يوجد بينهما ما يقطع القصاص لو شق

بطن رجلا واخرج امعاك ثم ضرب اخر عنقه بالسيف عمدا فالتاثر
 الذي ضرب العنق قد يعيش بعد شق بطنه ولا يعيش بعد ضرب
 العنق فان كان ضرب رقبته خطأ فعليه الدية وعلى الذي شق
 البطن ثلث الدية ارش جايعة فان كان الشق نغز من جانب
 الاخر وجب ثلثا الدية هذا اذا كان الشق يتوهم معه الحياة
 بان كان يعيش معه يوما او بعض يوم اما اذا كان لا يتوهم
 معه الحياة وانما اضطرب المقنن فالتاثر الذي شق البطن فيقتض
 منه في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العنق يعزر لانه
 ارتكب منكرا لا ضمان عليه لانه ذبح المفروع منه وكذا اذا جرحه
 جراحة لا يعيش معها وجرحه اخرى فالتاثر هو الاول وهذا
 اذا كانت للجرحان على التعاقب اما اذا كانت معا فالتاثران
 ولو قطع يدا انسان ورجليه ان مات من ذلك اقتض منه وحق
 رقبته ولا يقطع يده ورجلاه وعندنا لا يقع بغيره مشر ما فعيل
 فان مات والاقتدر بالسيف **فصل** ومن قطع يد غيره من المفصل
 عمدا قطعت يده ولو كانت اكبر من يد المقطوع وهذا اذا كان

بعد البرء ولا قصاص قبل البرء **وقوله** وكذلك الرجل وما من الأنف
 والأذن يعني أنه يجب قطع ذلك القصاص لما الرجل فغناه إذا
 قطعها من مفصل القدم أو من مفصل الركبة وإما الأنف فإن
 قطع منه الحارن وجب القصاص لأنه يمكن فيه المماثلة وهو ما
 لا يمت منه وإما إذا قطع بعض النخبة أو كلها فلا قصاص لأنه عظم
 ولا قصاص في عظم لعدم المماثلة إلا السن وإما الأذن إن قطعها
 من أصلها وجب القصاص لأن المماثلة وإن قطع بغيرها إن
 كان ذلك البعض يمكن فيه المماثلة وجب القصاص بقدره والافتلار
وقوله ومن ضرب عين رجل فقلعها فلا قصاص فيها لأنه لا يمكن استيفاء
 القصاص لعدم المماثلة **وقوله** فإن كانت قائمة وذهب ضوءها فعليه
 القصاص وإما إذا انخسفت أو قورت فلا قصاص وكيفية القصاص
 فيها إذا كانت قائمة ما ذكر الشيخ **وقوله** الحمى إلى المرأة ولجهر
 على وجهه قطن رطباً يبلول ويرط على عينه الأخرى يقطن
 رطباً أيضاً وتغلب عليه المرأة حتى يذهب ضوءها فبذلك
 على **قوله** الله وجهه نخرة الصلابة لله أن الله علمهم من غير

خلاف واجمع المملون على أنه تؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا
 يسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا أصابعهما ويؤخذ
 إبهام اليمن باليمن والبنابة بالبنابه والوسط بالوسط ولا
 يؤخذ شيء من أعظا اليمن باليمن ولا اليسر إلا باليسر **وقوله**
 وفي السن القصاص لقوله يعكوان السن بالسن وسواء كانت سن
 المقتصر منه أكبر أو أصغر لأن منفعتهما لا يتفاوت وكذا اليدون
 نزع سن رجل فانتزع المنزوعة سنة وسن النازع فنبئت
 سن الأول فعلى الأول الخمس ما به درهم لأنه يمين أنه يتوفى
 بغير حق لأن الغالب فيها أنها لا تثبت والناذر لا عبرة به كذا
 في المبسوط لكن هذه الرواية في القلع إما في التحريك يستأ
 حوله صغيراً كان أو كبيراً ولو قلعهما من أصلها عذابه يقطع
 سن القالع بل تؤخذ بالمبرد إلى أن يستهي إلى اللحم ويسقط ما
 سوا ذلك **وقوله** وفي كل شجرة يمكن فيها المماثلة القصاص لقوله
 يعكوان الجرح قصاص **وقوله** ولا قصاص في عظم إلا السن ولا تؤخذ
 اليمن باليسرى واليسرى باليمن وتؤخذ الشئ بالثنية والثا

بالتأنيب والضرب بالضرر ولا يؤخذ إلا على بالأسفل ولا الأسفل
لا على ولو كسر بعض السن يؤخذ من سن الكاسر بقدر ذلك بالمبر
ولا قصاص في السن الزائدة وإنما تجب حكومة عدل ولا قصاص في
الطمية والمكبة والوجأة والرقعة **وقول** وليس فيما دون النفس
شبه عمد وإنما هو عمد وخطأ سواء كانت الجناية فيما دون
النفس بسلاح أو غيره ففيه القصاص وإذا آلت الضربة إلى
النفس فإن كانت خفيفة أو خشية محرومة ففيه القصاص
إجماعاً وإن كانت بشيء لا يعمر على السلاح ففيه الدية على العاقلة
لأن السراية تتبع الجناية **وقول** ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما
دون النفس حق لو قطع يده أو أعمده لا يجب القصاص لأن الارش
مختلف المقدار والتكافؤ معتبر فيما دون النفس بدليل أنه لا يقطع
اليمين باليسار ولا اليد اليمنى باليسار وإن قصص الأصابع
خلاف القصاص في الأنف فإن التكافؤ لا يعتبر فيه ولهذا
يقدر الصحيح بالزمن والجماعة بالواحد فإذا كان التكافؤ
معتبراً فيما دون النفس فلا تكافؤ بين يده الرجل والمرأة لأن يده

تصلح

تصلح
لما لا يصلح له يده كالطحن والحزن والغزل وإذا سقط القصاص
وجب الارش في ماله حالاً أو قال الشافعي تجزئ القصاص بينهما
اعتباراً بالأنفس ولا بين الحر والعبد لأن يده العبد لا
تكافؤ يده الحر لأن ارشهما مختلف فان يده العبد قيمتها **وقول**
وقول ولا بين العبدتين لأن اتفاقهما لا يعرف إلا بالحر والظن
وفي الجنايات قصاص في الأطراف بين المسلم والكافر بين
الزمن وكذا بين المراتين والمسلم والكتابية ولو زنى مسلم المسلم فقيد
ان يقع السهم فيه ارتد إلى المهرى اليه فوقع به فقتله فإنه تجب الدية على
عاقلة الرامي في الخطأ وفي ماله في العمد وسقط القصاص الشهيرة
وهذا عند أبي حنيفة فاعتبر حاله خروج السهم وعندهما الاضمان عليه
لأنه قتل نفساً مباحة الدم ولو رمى الرجل من يده فاسلم قتل وقوع
السهم فيه ثم وقع به وهو مسلم فلا شيء عليه وقال فرط بن الربيع لأنه
يعتبر حال الأضمان **وقول** ومن قطع يده رجل من نصف السعد أو
جرحه جأيفة في امرئها فلا قصاص عليه لأنه لا يمكن اعتبار الجنايات
ثلاثة في ذلك لأن السعد وعظم ولا قصاص في عظم ولأن هذا

كسر ولا يمكن يكسر ساعن مثل وكسر وكذا اذا قطع نصف
 الشاق وكذا اذا جرحه جايقة لا قصاص فيها لأنه لا يمكن ان يماثلة
 وتجب ان يش **قوله** وان كانت يدا المقطوع صحيحة ويد القاطع
 شلاء او ناقصة الا اصبع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد
 المعينة ولا شيء له وان شاء اخذ الارش كاملا ولا يشبه هذا
 اذا قطع له اصبعين وليس القاطع الا اصبع واحدة فانه
 يقطعها ويأخذ ارش الاخرى ومن قطع اصبعاً زائداً و
 يد مثلاً فلا قصاص عليه عند ابو حنيفة وابو يوسف لانها
 تجري مجرى الثولول وذلك لا قصاص فيه ومن قطع يد رجل
 عمداً فاقص منه ثم مات المقتص منه من ذلك فدية على
 المقتصل عند ابو حنيفة لأنه استوفى غير حقه لأن حقه
 اليد وقد استوفى النفس وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه
 لأنه كان مادوناً له في القطع فلا يجب عليه ضمان ما يحد
 منه **مسألة** اذا قل لرجل قطع يدي وذلك لعلاج كما
 اذا وقعت فيها الكالة فلا بأس به وان كان من غير علاج

لا تحل له قطعها في الخالين ثم سري الى النفس لا يضمن لان
 الجنابة كانت بالامر وان قال له اقبل لا يحل له قتله فان
 قتله لا قصاص عليه للشبهة وتجب الدية في ماله وان قال له
 اقتل عذري فقتله لا يجب عليه شيء ولا يجب اثم ولا تخان و
 النزاع والفظا ولا ضمان عليه فيهما لم يحد من ذلك في
 النفس اذا كان في النفس اذا كان بالاذن **قوله** ومن
 رجل الشجة فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه **قوله** لا يستو
 عب ما بين قرني الشاج فالمشجوع بالخيار ان شاء اقتص
 بمقدار شجته يتدري من اي جانبين شاء وان شاء اخذ
 الارش كاملاً يعني ياخذ مقدار ما طولا وعرضا وكذا اذا
 كانت الشجة لا تاخذ ما بين قرني المشجوع وهي تاخذ ما
 بين قرني الشاج فانه تلحق المشجوع ايضا ان شاء اخذ
 الارش وان شاء اقتص قدر ما بين قرني الشاج لا يزيد عليه
 ضياء لانه يتعذر الاستيفاء كما لا يتعذر المغيث حقه وان
 شج في مقدم الرأس ليس له ان الشجة في مؤخر **قوله** ولا قصاص

شج

في اللسان هذا اذا قطع بعضه اما اذا قطع من اصله فذكر
في الاصل انه لا قصاص ايضا وعن ابي يوسف فيه القصاص
مسألة ولا في الذكرا اذا قطع لانه ينقبض وينبسط فلا يكمل المساواة
وعن ابي يوسف اذا قطع من اصله تجب القصاص **مسألة** الا
ان يقطع الخشعة لانه موضع معلوم كالمفصل وان قطع
بعضها فلا قصاص لانه لا يعلم مقدار ذاك والشفة اذا انتقصت
بالقطع تجب لقصاص لكان المتماثلة لغيرها ما اذا قطع بعضها
لانه تتعدر المساواة واذا اصاب القاتل واولياء المقتول
على مال سقط القصاص وجب للمال قليلا كان او كثيرا ثم
ثم اذا لم يذكر واحدا او موحدا فهو حال الا ان يشترط فيه
الاخذ **مسألة** وان عفا احد الشركاء في الدوم او صالح من نصيبه على
عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من
الدية لان القصاص لا يتبع بعض فاذا سقط بعض سقط
كله بخلاف ما اذا قتل رجلين وعفا احد الاوليين فانه تجب
القصاص للآخر لان الواجب هناك قصاص واحد وانما انقلب

حق الباقيين ما الا ان القصاص لما تعذر بغير فعلهم انتقل
الى المال واما العاقبة فلا شيء له من المال لانه اسقط حقه بفعله
ورضاه ثم ما تجب للباقي من المال في مال القاتل لانه عمر والعمر
لا يتعلق له العاقلة وتجب في مال القاتل في ثلث سنين ولو عفا احد
الشركيين عن القصاص فقتله الآخر ولم يعلم بالعفو او علم ولكن
لم يعلم انه سقط القصاص فلا قوة عليه وتجب عليه في ماله نصف الدية
وقال زفر عليه القوة لان القصاص قد سقط بالعفو فصار كمن
ظن ان رجلا قتل اباة فقتله ثم تبين انه لم يقتل اباة واما اذا كان
عالمًا بعفو صاحبه ويعلم ان دمه صار حيا عليه فانه يجب القصاص
اجمعا وله على المقتول نصف الدية **مسألة** رجل قتل رجلين وولياهما
واحد فعفا الولي عن القصاص في احد هما ليس له ان يقتل بالآخر
لانه لا يتحقق الانسية واحدة في الاثنين فاذا عفا في احدهما فكان
اسقط القصاص في نفسه وهو لا يتبع بعض وليس لبعض الورثة
ان يقتضدوا بعض حتى تلحقوا فان كان بعضهم غيبا لم
يقتل حتى تلحقوا جميعا لجران ان يكون الغائب قد عفا وليس للغائب

ان يترك في القصاص لأن الوكيل لو استوفى مع غيبته اتفاه
مع قيام الشبهة لجواز ان يكون الموكل قد عفا بخلاف ما
اذا وكله وهو حاضر فانه يجوز لأنه لا شبهة فيه لانه لو عفا
لاظهر العفو ومن عفا من ورثة المقتول عن القصاص رجل
او امرأة او ام او حبة او كان المقتول امرأة فعفا زوجها
فلا سبيل الى القصاص لأن الدم موروث على فرايض كذا
قوله واذا قتل جماعة واحد اقتضى من جميعهم لما روى
ان سبعة من اهل صنعاء قتلوا ابدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وقالوا
تمالي عليها اهل صنعاء فقتلتهم به **قوله** واذا قتل واحد جماعة
فحضر وليا المقتول قتل الجماعة ولا شيء لهم غير ذلك وان
حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقي لان القصاص
لا يتبعض فاذا قتل الجماعة صا كان كل واحد منهم قتله على
الأنفراد **قوله** ومن وجب عليه القصاص فمات سقط القصاص
لقوات المحل **قوله** واذا قطع رجلان يدرى جرحه او اقصاه
على واحد منهما لأن اليد يتبعض فيصير كل واحد منهما اخرا

لبعض وذاك لأجيب القصاص بخلاف النفس لأن الأثر في
لا يتجرأ **قوله** وعليها نصف الدين يعني نصف دينه جميع الأنثى
لأن دينه اليد نصف دينه النفس ويكون ذلك عليه ما نصين
قوله واذا قطع واحد يميني رجلين فحضر افلها ان
يقطعا يمينه وياخذ منه نصف الدين يقسمان بها
نصين لأن كل واحد منهما اخذ بعض حقه وبقي له
النصف فخرج في ذلك القدر الى الأرض **قوله** وان حفر
واحد منها قطع يده والاخر عليه نصف الدين يعني
نصف دينه جميع الإنسان وانما ثبت له قطع يده مع
غيبته الآخر لأن حقه ثابت في جميع اليد وانما سقط حقه
عن بعضهما بالمرأحة فأذا غاب الآخر فلا مراحة فجاز
له ان يقتصر ولا يلزمه انتظار الغائب لأن الغائب
يجوز ان يطالب ويجوز ان يعفو فاذا حضر الغائب
كان لمديه يده واذا عفا احدهما بطل حقه وكان
للشأن ان يقطع يده وان ذهبت يده بأفة سماوية

لا شيء عليه لأن ما تعين فيه القصاص فأت بغير فعله ومن
قطع يد رجل عمداً ثم قتلته عمداً قبل أن يبرأ فإن شاء إلا
مأم قال اقطعوا ثم اقتلوه وإن شاء قال اقتلوه وهذا عند
أبي حنيفة وعندهما يقتل ولا يقطع إن عند أبي حنيفة لو لم
أن يقطع يده ثم يقتله وعندهما يقتله ويسقط حكم اليد
قوله وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القود وقال زفر لا يصح
اقراره لأنه لا يلاقي حق المولا بالأفصار كما إذا أقر بالمأزول
أنه غير متهم فيه لأنه مصتر بنفسه فقيد اقراره على نفسه
أما إذا أقر بقتل الخطأ لم يلزم المولا وكان في رقبة العبد
الذي ان يعنق **قوله** ومن ركب رجلاً عمداً فنفر منه السهم إلى
آخر فماتنا فعليه القصاص الأول والدية للثاني على عاقلة
لأنها جنايتان أحدهما عمداً وموجبها الدية وما أوجب
الدية كان على العاقلة **كتاب الدية**
الدية بدل النفس والأرش اسم للأجيب بالجناية على ما
دون النفس والدية عبارة عن ما يؤدى في بدل الأسباب

دون غيره والقيمة اسم لما يقوم مقام الغائت ولم يسم
الدية قيمة لأن في قيام الغائت قصور العدم المماثلة بينهما
ثم الدية في قتل الخطأ وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي
القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون لأن عدمهما
خطأ وهذه الديات كلها على العاقلة لا اقتدر إلا ابن عمداً
فإنها في ماله في ثلث سنين ولا تجب على العاقلة **قال رحمه الله**
إذا اقتدر رجل شبه عمداً فعلى عاقلة دية مغلظة وعليه الكفارة
يسمى هذا القدر شبه عمداً لأنه شبه العمل حين قصد به القدر
وشابه للخطأ حين لم يضرب به سلاح ولا بما جرى مجراه وضار
عمداً خطأ **قوله** ودية شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف مائة
من الأبرار باعاً إلى آخره وقال محمد ثلاثا ثلاثون حقة وثلاثون
جدره وأربعون تينة كلها حاملات في بطونها أو لاد فابيع
الأربعين **قوله** ولا يشبه التغليظ الأقل الأبرار خاصة لأن الصبي
لا يضمن لم يشبهه الأبرار **قوله** فإن قضى بالدية من غير الأبرار لم
تغلظ حتى أنه لا يزاح في الفضة على عشرة الأفر ولا في الذهب على

الفدينار **فقط** وقتل الخطاء تجب فيه الدية على العاقلة والكفان
على القاتل لقوله ومن قتل مؤمنا خطأ فتمت بريته مؤمنة
ودية مسلمة الى اهله **فقط** والدية في الخطاء مائة من الأبدان
الآخر وكذا عند مالك والشافعي إلا أنهما جعلتا بدل ابن المحرم
ابن لبون **فقط** ومن العين الفدينار وهذا خلاف فيه **فقط** ومن
الورق عشرة آلاف درهم يعني وزن سبعة وقال مالك إذا فجع
اثناعشر الف **فقط** **فقط** ولا يشب الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ومن البقرة ما يتأبقره ومن
الغنم الفاشاة ومن الخمر ما تئاكله ثوبان إذا رزق إهنية
كل حلية خمسون درهما وقيمة كل بقره خمسون درهما وقيمة
كل شاة خمسة دراهم **فقط** ودية المسلم والذمي سواء قال في النهاية
ولا دية في المتامن هو الصحيح وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني
أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وأما المرأة
فدية نصف دية الرجل بغير اختلاف لأن المرأة جعلت على النصف
من الرجل في ميراثها وشهادتها فكذلك في ديتها وما دون النفس

٢٦٨
من المرأة معتبر بديتها وقال سعيد بن المسيب تعاقب المرأة الرجل
إلى ثلاث دية بمعناه إن ما كان أقل من ثلث الدية فالرجل والمرأة
فيه سواء وقد روي أن ربيعة بن عبد الرحمن سأل ابن المسيب
عن رجل قطع أصبع امرأة فقال في عشرة من الأبدان قال فإن قطع
أصبعين قال في عشرة من الأبدان قال فإن قطع ثلثة أصابع قال في
ثلثون قال فإن قطع أربعة قال في عشرة من الأبدان ربيعة لما
عظم ألمها وزادت مصيبتها فآثر أن يشترها فقال له أفرأيت أنت قال
بل جاهدت تعلم قال هكذا السنة أرا سنة زيد بن ثابت **فقط** وفي
النفس الدية وفي المارن الدية وهو مالان من الألف يسما الأربعة
ولو قطع المارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لأنه عضو
واحد **فقط** وفي اللسان الدية يبيع لسان الفصيح أما لسان
الأخرى ففيه حكومة وكذا في قطع بعض اللسان إذا منع الكلام
تجب الدية كاملة لتقويتها لمنفعة المقصودة منه فإن قدر
على الكلام ببعض الحروف دون بعض فسميت الدية على عدد الحروف
وهي ثمانية وعشرون حرفا فقدر عليه من الحروف على شيء ومالا يقدّر

عليه فيه الدية بقسطه الصحيح انه يقسم على حروف اللسان وهي ثمانية
عشر حرفا التاء والهمزة والذال والذال والراء والراء والتين
والشين والصاد والضاد والطاء والطاء والقاف والقاف واللام
والنون والياء واللام والهمزة والاولا هي **حروف** وفي
الذكر الدية يعني الذكر الصحيح اما ذكر العينين والخصيتين ففيه
حكومة وانما وجبت الدية بقطع الذكر لانه يفوت بذلك منفعة
الوطئ والابلاج والرمي بالسور ودفع الماء الذي هو طريق الأ
علاق وكذا في الخشفة الدية كاملة لأنها اصل في منفعة الابلاج
والدفع والقصبة كالتابع لها وهذا كله اذا قطع الذكر والانشاء
باقيتان اما اذا قطع وقد كانتا قطعنا ففيه حكومة لأن
يقطع ما يصير خصيا وفي الذكر للخصي حكومة عدل لانه
لا منفعة للذكر مع فقدهما وان قطع الانثيين والذكرين
بدفعة واحدة ان قطعها عرضا لجبت ديتان وان قطعها
طولا ان قطع الذكر أو الأنثى ليجب ديتان وان بدا
بالانثيين أو لا ثم بالذكر ففي الانثيين الدية كاملة وفي الذكر حكومة

لانه لا منفعة للذكر مع فقدهما فاقابو الحسن الاعصا التي
تجب في كل دية كاملة ثلثة اللسان والانف في الذكر **معدوم**
وفي العقر اذا ضرب راسه فدمب عقله الدية لان بؤنا
العقد تنلف منفعة الأعضاء فصار كتنلف النفس لان فعال
المجنون مجرى مجرى فعال البهائم وكذا اذا ذهب كعبه
وبصره وشبهه ودوقه او كلامه وقدره عن ان عمره ضل
فرضي في رجل واحد بالربع ديات ضرب عيار راسه فذهب
عقله وكلامه وبصره **معدوم** وفي الحية اذا حلفت فلم
تنبت الدية يعني الحية الرجل اما الحية المرأة فلا شيء فيها الا
منها نقص وحكي عن ابن جعفر الهندواني ان الحية على ثلثة
اوجه ان كانت طافرة تجبل لدية كاملة وان كانت شعرات
قليلة بمجموعة لا يقع بها جمال كامل ففيها حكومة وان كانت شعرا
متفرقات يشبهن فلا شيء فيها لانه زال عنه الشين فان ثبتت بيضا
فعن ابن حنيفة لا تجب فيها شيء في الحر وفي العبد تجب حكومة لانها
منقص قيمة وعند ما تجب حكومة في الحر ايضا يستوى العبد ^{للخطأ}

في ذلك على المشهور وفي الشارح حكومة والاصح لانه تابع
 للحجة فصلا لبعض اطرافها وفي حجة العبد واثبات في رواية
 الاصح حكومة وفي رواية للحرس عن ابي حنيفة قيمة لان القيمة
 فيها كالدية في الحر كذا في الكرخي وفي الحاجبين الدية وفي احدهما
 نصف الدية **وهو** في شعر الراس الدية يعني اذا لم ينبت سواء
 حلقه او تنعم ويستوي ذلك الرجل والمرأة لانها يستويان
 في التهم به واما شعر الصدر والتاق ففيه حكومة لانه لا يمتلئ
 للرجال الكامل وقصاص في الشعر لانه لا يمكن المماثلة فيه وان حلق
 راس رجل فثبتت ابصر فعند ابي حنيفة لا شيء فيه وعند ابي يوسف
 فيه حكومة وان كان عبدا ففيه ارش النقصان **وهو** في العينين
 الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين والشفتين
 الدية وفي الاثنتين الدية وفي تدريس المرأة الدية وفي كل واحد من
 هذه الاشياء نصف الدية وفي عين النحر المبصرة نصف الدية و
 كذا في عين النحر والاعمش **وهو** وفي تدريس المرأة الدية يعني دية
 المرأة ونصف دية الرجل وفي احدهما نصف دية المرأة وفي حلق

تدريسها

تدريسها الدية كاملة لغوات الارضاع وامساك اللبن وفي
 احدهما نصف الدية وفي تدريس الخنثى عند ابي حنيفة ما في تدريس المرأة
 وعندهما نصف ما في تدريس الرجل ونصف ما في تدريس المرأة على
 الاثنتين في الميراث وفي يد الخنثى ما في يد المرأة عند ابي حنيفة و
 عندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة فان قدر عمدا
 ففيه القصاص وفي تدريس الرجل حكومة **وهو** وفي اشعار العين
 الدية وفي احدهما ربع الدية هذا اذا لم ينبت فلا شيء عليه ولا قصاص
 فيه اذا لم ينبت لانه شعر ولا قصاص في الشعر ولو قطع الحفون
 بأحداهما ففيه دية واحدة لان الكل شيء واحد وصار كالما زن
 مع القصة **وهو** وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية
 لقوله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع عشرين الاكبر **وهو** والاصابع كلها سواء
 يعني صغيرة وكبيرة ولو قطع الاصابع دون الكف ففيه الاصابع
 وكذا القدم مع الاصابع ولو قطع الكف من الزند ففيه الاصابع فعليه
 دية الاصابع ويدخل الكف فيها تبعا لان الكف لا منفعة فيه الا بها و
 ان قطع اليد من نصف الساعد ففي الاصابع ديةها وفي الساعد حكومة

ظ
 فان ثبت

عندهما وقال ابو يوسف يرخل اشر الساعد في دية الأصابع وان
 قطع الذراع من المفصل خطأ وفي الكفو الأصابع نصف الدية وفي
 الذراع حكومة عندهما وقال ابو يوسف فيه نصف الدية والذراع
 تبع وكذا لو قطع اليد مع العضد والرجل مع الفخذ فيه نصف وما
 فوق القدم عند تبع وما فوق الكف تبع وقال ابو حنيفة لا تتبع
 الأصابع غير الكف كذا اصابع الرجل لا تتبع الرجل لا تتبعها غير القدم
 وكذا اصبع فيه ثلث مفصل في احد ثلث دية الاصبع لأن ما في
 الاصبع ينقسم فاصلا كما تنقسم ما في اليد على عدد الاصابع والقطع
 واكثر سواء اذا ذهبت منفعة بالخيانة عليه **قوله** وفي كل سن
 خمس من الأبرار اذا كان خطأ اما في العمد لجهل لقصاص ودية
 المرأة نصف دية سن الرجل وقوله خمس من الأبرار وهو نصف عشر
 الدية وان كان من الدراهم فخمسة دراهم وهذا اذا سقطت او
 اسودت او اخضرت او احمرت ولم تسقط فان فيها الارش تاما
 ولا قصاص فيها اجماعا لأنه لا يمكن ان يضرب سنة فتسود او تحمر
 فتجبالا لارش في ماله واما اذا اصغرت فعن ابي حنيفة رويان في

رواية تجب حكومة وفي رواية ان كان مملوكا فحكومة وان كان
 حرا فلا شيء فيها وفي الخنزير اذا احمرت او اصغرت فعن ابي حنيفة
 ان كاجر فلا شيء وان كان عبدا فحكومة وفي الحر والعبد وعند
 زفر نجيار شها تامة **قوله** والأسنان والأضراس كلها سواء لا
 يهاو به في المعنى لأن الطواحين وان كان فيها منفعة الطحن ففي الضوا
 زينة ياب ويخلك ولو ضرب رجل على فمه حتى سقط أسنانه كلها وهي
 اثنا وثلاثون منها عشرون ضرسا واربعه انياب واربع نيا واربع
 ضو حك كان عليه دية وثلثة اخماس دية وهي من الدراهم ستة
 عشر الف درهم في السنة الأولى ثلثا الدية ثلث مائة الكاملة
 وثلث من ثلثة اخماسها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من
 الثلثة الاخماس وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية
 الكاملة **قوله** ومن ضرب عضوا فادب منفعة فدية كاملة
 كما لو قطع كاليد او اشلكت والعين اذا ذهب ضوئها لأن المقصود
 من العضو المنفعة فزنا ب منفعة كذا بعينه ومن ضرب صلبه جرح
 فانقطع ماؤه تجب للدية وكذا الواحد به لأنه فوت جمالا على الكمال وهو

استواء القائمة فإن زالت الخروبة لأشئ عليه **قوله** والشجاج عشرين
 التي تحتض بالوجه والرأس لأن ما سوى ذلك مما يقع في البدن
 لا يقال له شجة وإنما يقال له جراحة **قوله** الحارضة والرامعة والدامية
 والباضعة والمتلاحمة فالحارضة التي تحرض للبلد والحمية منه دم والدا
 التي تخرج منه دم والرامعة التي تخرج منها ما يشبه الدم وقيل الذي
 تظم الدم ولا تسيله والدامية التي تخرج منها الدم ويسير والباضعة
 التي تبضع اللحم أي تقطع وتملاحه هي التي تذهب في اللحم أكثر من الباضعة
قوله والسمحاق والموضحة والهاشمية والمنقلة والأمة فالسمحاق الذي
 تصد إلى خلق رقيقه فوق العظم يسمى بالجلدة السحاق وتحتها ورقتها
 ومنه قيل للغير الرقيق سماحيق والموضحة هي التي تنقل العظم بعد
 الكسر فتقوله والأمة هي التي تصد إلى أم الدماغ وهو جلد تحت العظم
 فوق الدماغ وقيل هي التي تصد إلى أم الرأس وهي التي فيها الدماغ وبعد
 الدماغ وهي التي تصد إلى الدماغ وإنما لم يذكرها الشيخ لأن الأئمة لم يذكروا
 معها في الغالب لا مع ذكرها **قوله** ففم الموضحة القصاص إذا كانت عمدا
 لأن المماثلة فيما يمكنه بأن ينتهي إلى السالكين إلى العظم قساويان ولا تكون

الموضحة إلا في الرأس وإنما حصر الموضحة لأن ما فوقها من الشجاج
 لا قصاص فيه بالأجماع وإن كان عمدا كما هو المشهور والمنقولة
 والأمة لأنه لا يمكن المماثلة فيها لأن الهاشمية تكسر العظم ولا
 قصاص في عظم وكذا المنقلة والأمة تنغرز في المماثلة
 وأما ما قبل الموضحة ففيه خلاف ويحسن عن أبي حنيفة
 أنه لا قصاص فيها لأنه لا حرق فيه تنتهي التكلين إليه وذكر
 محرق في الأصل وهو ظاهر الرواية أن فيه القصاص الآتي
 السحاق فإنه لا قصاص فيها إجماعا ووجه ذلك أنه يمكن
 المساواة فيها إذ ليس فيها كسر عظم ولا خوف هلاك غالبها
 عنور الجراحة بمشار ثم بعد حديد بقدر ذلك وينفرد
 في الحكم إلى آخره فيستوفى منه مثل ما فعل وأما السحاق
 فلا يمكن المماثلة فيها لأنه لا يقدر أن يشق جلد حتى ينتهي
 التكلين إلى خلق رقيقه فوق العظم فينظر إلى التفتاف فقط
 القصاص ويرجع إلى الأرض **قوله** والقصاص في بقية الشجاج
 هذا يعومها بما هو على رايه الحسن عن أبي حنيفة وأما ما ذكره

محمد فمحمول على ما فوق الموضحة **وهو** وما دون الموضحة فيها
 حكومة عدل تفسير الحكومة على ما قاله الطحاوي ان يقوم لو كان
 مملوكا وليس به هذه الشجة ويقوم وهي ثم ينظر كم نقص
 ذلك من قيمة العبد فيجب ذلك القدر من دية الخرفان كان
 نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان ربع عشر وكان
 ابوالحسن ينكر هذا ويقول الاعتبار يؤدي الى ان تلج فيما
 دون الموضحة اكثر مما في الموضحة لانه يجوز ان يكون نقصا
 الشجة التي هي السحاق في العبد اكثر من نصف عشر قيمته فاذا
 اوجبنا مثله ذلك من دية الخرفان وجنا في السحاق اكثر مما يجب في
 الموضحة وهذا لا يصح وقال ابوالحسن تفسير الحكومة العدل ان
 ينظر الى ان في شجة لها اربش مقدرة هي الموضحة فان كان
 هذا نصف ذلك وجب نصف اربش الموضحة وعلى هذا الاعتبار
 قال شيخ الاسلام وهذا هو الاصح لكن هذا انما يستقيم اذا
 كانت الجناية على الوجه اقل من اربش الموضحة وان
 كانت الجناية على غيرهما كانت الفتوى على قول الطحاوي و

قال بعضهم تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة وانجرة
 الطبيب والادوية الى ان يبدا وعن علي كرم الله وجهه انه
 اوجب في السقي اربعا من الأبل وهو محمول عندنا على وجه الحكومة
 اعلى التقدير وعنه جماعة من العلماء انهم قدروا السقي اربعا من مثقالا
 قيمة اربع من الأبل وفي الملاحظة ثلثين مثقالا قيمة ثلث من الأبل
 وفي الباصعة عشرين مثقالا قيمة بعشرين وفي الدامية الكبرى التي
 يسيل منها الدم اثني عشر مثقالا ونصف قيمة بعير وربع وفي الدامة
 الصغرى وهي التي يلتحم فيها الدم ولا يسيل ستة مثاقير وفي
 الحارضة خمسة مثاقير وفي مادونها اربعة مثاقير **وهو** وفي
 الموضحة اذا كانت حفاة نصف عشر الدية وفي الكس ختمادهم
 في الرجل ومايتان وخمسون في المرأة ولجب ذلك على العاقلة
 وان ادى من الأبل ادى في موضحة الرجل ختماد من الأبل وفي
 المرأة نصف ذلك **وهو** وفي الياشمة عشر الدية وهو من الدراهم
 الف درهم ومن الأبل عشر وفي المرأة نصف ذلك وفي المنقولة
 عشر ونصف عشر وهو من الدراهم الف وختماد من الأبل عشرة

قوله وفي الامة ثلاث الدية وفي ثلاث امام دية كاملة وفي اربع
دية وثلاث **قوله** وفي الخائفة ثلاث الدية وهي من المراحة وليت
من الشجاج والخائفة ما يصل الى الجوف من البطن او الظهر او
الصدر او ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه
الشراب كان مفطرا فان كانت المراحة بين الاثنين والذكر
حتى تصل الى الجوف فهي خائفة ثم كان ارشها خمسمائة درهم منها
فوقها في الخطاء فهو على العاقلة اجماعا وما كان دون ذلك
ففي مال الخاني وهذا في الرجل اما في المرأة فتقدر العاقلة من الخايه
عليها مائتين وخمسين مضاعفاً الآن الذي يعتبر في ذلك نصف
عشر الدية **قوله** فانفدت فيها جائفتان ففيها ثلاثا الدية ففي
بذلك ابو بكر الصديق **قوله** وفي اصابع اليد نصف الدية
لان في كل اصبع عشر الدية فكان في الخمس نصف الدية **قوله**
فان قطرها مع الكف ففيها نصف الدية لان الكف تبع لها
اذا البطش انما هو بها ولو قطعت اليد وفيها اصبع واحدة
فعليه دية الاصبع وليس عليه في الكف شيء وكذا اذا كان فيها

اصبعان او ثلاث ففيه دية الاصابع الا غير ولو قطع كفا الاصابع
لا اصابع فيه قال ابو يوسف فيه حكمة لا يبلغ بها الرثن اصبع
لان الاصبع ينهضها الكف والتبع لا يساوي المتبوع **قوله** وان قطع
مع نصف الساعد ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي الساعد
حكومة هذا عندهما وقال ابو يوسف ما فوق الكف في القدم تبع
وعلى هذا اذا قطع اليد من العضد والرجل من الفخذ فعندهما
فيه الدية وما فوق الكف في القدم فيه حكومة وعند ابو يوسف
ما فوق الكف في القدم تبع للاصابع وكذا اذا قطع اليد من المكب
وهو على هذا **قوله** وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل تشريفا
للأدمى لأنها جزء من يده لكن لا منفعة فيها ولا زينة وكذا السن
الزائدة على هذا **قوله** وفي عين الصبي ولسانه وذكر اذا لم يعلم
صحة ذلك حكومة عدل في معرفة الصحة في اللسان بالكلام وفي
الذكر بالحركة وفي العين ما يستدل به على النظر وقيل في معرفة عين
الصبي اذا قوبل بها الشمس مفتوحة ان دمعت فهي صحيحة والا
فلا واستهمل العين ليس بكلم وانما هو مخرج صوت وفي ذكر العين

ولمختص حكومة الآن كاليد الشلاء وفي سن الصغير إذا لم
يتغير إذا نبت لاشئ فيها عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف فيها
حكومة وإذا لم تنبت فغير دية السن كاملة وفي إذن الصغير
وأنفه الدية كاملة وفيه رجله حكومة يعني إذا لم يمش ولم
يقدر ولم تحركها أما إذا وجد ذلك منه وجبت الدية كاملة
وفي ثنونه وتجر حكومة وفي أحدهما نصف ذلك وفي حكمته
تنزوت حكومة دون ذلك في سان الأخرس والعين الناعمة
الذاهب نوركا والسن السوء القائمة واليد الشلاء والرجل الشلاء
الزكر المقطوع الخشفة والأنف المقطوع الأربعة حكومة وكذا
ثوى المرأة المقطوع الحمة والكف المقطوع الأصابع والحفي الذي
لا شعر عليه فيه حكومة ويوقع سن غيره فرح فاصحها في ملكها
ونبت اللحم فعلى القالع الأرض كاملة لأن العروق لا تعود إلى
ما كانت عليه وكذا إذا قطع أدنه فألصقها فالجنت وفي الظفر
إذا نبت كما كان لاشئ عليه **قوله** ومن شج رجله موضحة فذهب
عقله أو شعر رأسه فلم ينبت **دخلى** الأرض موضحة في الدية ولا يدخل

أرض المولى المحقة في غيره **قوله** قال الحسن بن زياد لا يدخل أرض الموضحة
إلا في الشعر خاصة وقال غيره لا يدخل أرضها في شئ من ذلك أو
شعر رأسه يعني جميعه أما إذا قفاش بعضه أو شئ يسير منه فعليه
أرض الموضحة ودخل فيه الشعر وذلك تنظر إلى أرض الموضحة
والحكومة في الشعر فإذا كان أسوا تجب أرض الموضحة وإن
كان أحدهما أكثر من الآخر دخل الأقل في الأكثر وهذا إذا
لم ينبت شعر رأسه أما إذا نبت ورجع كما كان لم يلزمه
شئ **قوله** وإن ذهب سمعه أو بصرها أو كلامه فعليه أرض الموضحة
مع الدية هذا إذا لم يحصر من الجناية موت أما إذا
حصر سقط الأرض ويكون على الجاني الدية إن كانت الجناية
خطأ فعلى عاقلته وإن كانت عمدا ففي ماله ولمل ذلك في ثلثة
سينن سول وجبت على العاقلة أو في ماله **قوله** ومن قطع أصبع
رجل فثلث أخرى إلى جانبها في غير الأرض ولا قصاص عليه عند
أبي حنيفة وعندهما عليه القصاص في الأولى والأرض في الأخرى
وعلى هذا إذا شج موضحة عمدا فذهب بها عقلا أو شعرا

ولا قصاص فيها وعليه دية العقل والشعر اذا لم يثبت ويدخل
الارض موضعها فيها لان الجنابة حصلت في عضو واحد بفعل واحد
والاصداران للجنابة اذا حصلت في عضو واحد وتلفت شيئين دخل
الارض لا قدر في الاكثر ومتى وقعت في عضوين وكانت خطا لا بد
وان كانت عمدا تجب المالة في الجميع ولا قصاص في شيء من ذلك
عند ابو حنيفة وعند مالك تجب لقصاص في الأول والأرض في الكس كما
اذا قطع اصبعاف شلت اخرى **قوله** ومن قلع سن رجل فثبت في
موضعها اخرى سقط الارش هذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد عليه الارش كاملا لان الجنابة قد تحققت والحادث نعمة
مبتدأة من الله ولا ابو حنيفة ان الجنابة انعمت معه فصار كما
اذا قلع سن صغير فثبت لا تجب الارش اجماعا **قوله** ومن شج رجلا
شجرة فالتفت ولم يبق لها اثر وثبت الشعر سقط الارش عند
ابي حنيفة لرواى الشين والارض شما لجبا الشين فاذا زال لم
يبق الا بحر الالم وبحره الالم لان الجنب به الارش كالوطيم فآله **قوله**
وقال ابو يوسف عليه الارش الالم وهو حكمة عدل **قوله** وقال محمد عليه

اجرة الطبيب لانه انما الزمه اجرة الطبيب ومن الدلاء بقوله
فصار كأنه اخذ ذلك من ماله **قوله** ومن جرح رجلا جراحة لم يقتض
منه حتى يبرأ لان الجرح معتبر بما يؤل اليه فربما يسرى الى النفس
فيوجب حكمها فوجب ان يستظهر به ذلك **قوله** ومن قطع يد
رجل خطأ ثم قتله قبل البر فعليه الدية وسقط ارش اليد
معناه قتله خطأ لان الجنابة من جنس واحد فدخل الظرف
في النفس ولو قطع يده عمدا ثم قتله عمدا بالسيف فالولي ان يقطع
يده ثم يقتله عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان فعل ذلك قبل
البراء فعليه القصاص في النفس وسقط حكم اليد وان قطعت
يده فاقتصر له بها ثم مات فأنه يقتل المقتضى منه لانه تبين
ان الجنابة كانت قتل عمدا وحق المقتضى القول ومن انى لو
يسقط حقه في القصاص لانه لما اقدم على القطع فقد ابرأه
عما وراء قلنا انما اقدم على القطع ظنا منه ان حقه فيه وبصر
السراية تبين لانه في القول فلم يكن مبرا كعنه بدون العلم به
ومن له القصاص في الطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس مات

ضمن دية النفس عند أبي حنيفة لأنه قتل بغير حق لأنه حقه في
 وهذا وقع قتلا إلا أن القصاص سقط للشبهة فوجب للملوك
 عندهما لا يجن لأن استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد
 بوصف السلامة لما فيه من سوابق القصاص إذا احتراز عن
 السراية فيه وسعه ومن قطع يدرج عموماً فمات من ذلك
 فالولي أن يقتل وليس له أن يقطع يده وقال الشافعي يقطع
 يده فإن مات والأقله **قوله** وكل من سقط فيه القصاص بشبهة
 فالديه في مال القاتل يعني في ثلث سنين كما إذا قتل ولد أو ولد
 وله أو عشرة قتلوا رجلاً واحداً منهم أبوه فإن القصاص سقط
 عنهم جميعاً عندنا وتجب عليهم دية واحدة على كل واحد عشر
 وذلك العشرة ثلث سنين وتجب في مالهم إذا كان عمداً وعلى كل
 واحد كفارة إن كان القتل خطأ كذا في البنايع **قوله** وكل من ارتكب
 وجب بالصلح فهو في مال القاتل وتجب حاله لأنه مكلف تحقيق
 بالعقد وكل مال وجب بالعقد فهو حال حتى يشترط فيه الأجر
 كالحمان البياعات وأصله قوله عليه السلام لا يعقل العاقل عمداً

ولا عذر ولا صلح ولا افتراء قوله ولا عذر أي إذا جنى على العبد
 فيما دون النفس لا تجب على العاقلة لأنه يسلك فيه ممالك الأموال
 وكذا العبد إذا جنى تجب على مولاه الدفع أو الفداء ولا تجب على
 العاقلة فأما إذا قتل الرجل عبداً خطأ تجب قيمته على العاقلة
 وذلك غير مراد بالخبر **قوله** ولا صلح أي إذا ادعى على رجل قصاصاً
 في النفس وفيما دونها أو خطأ فصالحه من ذلك على ما رغبنا
 صلحاً على نفسه ولا يجوز على غيره **قوله** ولا افتراء أي ولا إقرار
 إذا اقترن بخباية توجب المال فإنها تجب في ماله دون العاقلة **قوله**
 وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالديه في ماله في ثلث سنين ولو شتر
 الأب والاجنبى في قتل الابن فلا قصاص على الاجنبى وقال الشافعي
 عليه القصاص وإذا اشترى عامداً في قتل رجل فغفاه عن أحدهما
 فالشهور أن الأخت تجب عليه القصاص وعن أبي يوسف لا قصاص
 عليه لأنه لما سقط عن أحدهما صار كأن جميع النفس مستوفى
 بفعله كذا في الكرخي **قوله** وكل جنابة اعترف بها الجاني ففي ماله
 ولا يصرف على عاقلة ويكون في ماله حالاً لأنه ماله التزمه بالإقرار
 فلا يشبه التاجيد فيها لا بشرط **قوله** وعمر الصبي والمجنون خطأ

وفيه الدية على العاقلة ولا تحرم الميراث لأن حرمان الميراث عقوبة
 وهما ليسا من أهل العقوبة والمعتوق كالمجنون **ممن** ومن حفر
 بئر فخر طريق المسلمين أو وضع حجرا قلف بذلك إنسان فدية
 على عاقلته وإن تلف في بهيمة فضايرها فماله لأن ذلك ضمان
 مال وضمن أمان لا يتحمل العاقلة وليس على كفارة لأنها تتعلق بالقدر
 وحافر البئر يقاتل لأنه قد يقع في البئر بعد موت الحافر فيستجير
 يكون قاتلا بعد موته ولا يحرم الميراث لما بينا أنه ليس بقاتل وحرمان
 الميراث يتعلق بالقدر ولو دفع رجل في إنسان أو الضمان على الداء
 لأنه مباشر والتزجيج للمباشرة ولو حفر بئر فغمرها بالجل أخفا
 لضمان عليها التحسان والقياس على الأول ولو لم يغمرها ولكن وضع
 رأسها فالضمان عليها قياسا والتحسان ولو وضع رجل حجرا في
 فخر بئر فسقط فيها إنسان فمات فلا ضمان على الحافر ولو حفر بئر ثم
 سقى رأسه بالحقاء رجل وفتح رأسه إن كان الأول كبسها بالتراب أو
 الحجارة فالضمان على الكفاية وإن كبسها بالخطم أو الدقيق فالضمان
 على الأول ولو وقع فيه إنسان فمات غما وجوعا فلا ضمان على الحافر
 هذا ابن حنبل وقال أبو يوسف إن مات جوعا فلا ضمان عليه وإما أن

مات غماضن وقال محمد بن فضال في الوجهين لأن ذلك إنما حدث
 بسبب الواقع ولو وضع حجرا على الطريق فغمره آخر إلى موضع آخر
 فغطب به إنسان فالضمان على الناحي لأن المقر الأول قد زال
 بفعل الكفاية والقاء الخشب والتراب والطين في الطريق بمنزلة القاء
 الحج ولو استاجر من حفر له بئر فحفره في غير ملكه فالضمان على
 المستاجر دون الحافر إذا لم يعلم الحافر أنه في غير ملكه لا يفترون
 وإن علم ضمن لأن المستاجر لا يصح أمره في ملك غيره ولا عزوف فيه
 فبقي الفطر مضافا إلى الحافر ولو استأجر رجل عدة لحفر فوقع
 عليهم من حفرهم فمات واحد منهم ففطر كل واحد من الثلاثة ربع
 الدية وسقط الربع لأنه مات من جنابة وجنابة أصحابه بفعله وهذا
 إذا كانت البئر في الطريق أما إذا كانت في ملك المستاجر فينبغي أن
 لا يجب شيء لأن الفطر مباح فبطلت دعوى من غير مضمون **ممن** فإن
 شرع في الطريق رؤسنا وميزابا فقطع على إنسان فمات فالدية
 على عاقلته هذا على وجهين إن أصابه الظرف الداخل الذي هو
 في المحيط لم يضمن لأنه لا غير متعذر لأنه وضعه في ملكه وإن أصابه الظرف

المخرج ضمن ولا كفارة ولا تحريم الميراث وان اصابه الطرفان جميعا
 ضمن النصف وان لم يعلم اي الطرفين اصابه فالقياس ان لا يضمن
 الشك وفي الاحتياط يضمن النصف ان وضع في حرق فاحرق شيئا منه
 فان حركته الرشح الى موضع اخر ثم احرق شيئا لا يضمن لنفسه للرشح
 فعليه وقيل اذا كان يوم تبحر يضمن لانه فعلة مع علمه يعاقبته فحرق
 كجائر ثم اذا استاحب احب الدار الاخر الاخراج للمخارج ووقع فقتل
 انسانا قبل ان يفرغوا من العمل والضمان عليهم ما لم يكن العمل
 مسلما الى صاحب الدار وعليهم الكفارة وان سقط بعد فزغهم
 فالضمان على صاحب الدار الاحتياط وان سقط من ايديهم اجزأ
 او حجارة او خشب فاصاب انسانا فقتله وجبت الدية على قاتله
 من سقط ذلك يده وعليه الكفارة لانه مباشر **وقوله** ولا كفارة
 على حافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه لا بالكفارة سعلوق بالقتل
 وهذا ليس بقاتل لانه يستجير ان يكون قاتلا بدليل انه قد يقع في
 البئر ويتعثر بالحجر بعد موت الفاعل لذلك وهو ممن لا يصح
 منه القدر ولهذا قالوا انه لا يحرم الميراث لهذه العلة **وقوله** ومن

حفر بئرا في ملكه فعطب فيها انسان لم يضمن لانه غير متعدي في
 ذلك **وقوله** والركب ضامن لما وطأت الدابة بيده او كرمته
 بغمرها وكذا ما صرمت به براسها او صدرها دون دبرها فيجب الدية
 عليه وعلى عاقلة وتجب عليه الكفارة وتحريم الميراث والوصية
 وهو قاتل بالمباشرة لان الدية صارت له كالهلة فان كان العاقب
 يترك عبدا وجبت قيمته على العاقلة ايضا لان دية قيمته
 وان اصابته مالا فأتلفتته وجبت قيمته في ماله وان اصابته
 ما دون النفس ان كان ارثه من نصف عشر الدية ففي ماله
 وان كان نصف العشر فصاعدا فهو على العاقلة **وقوله** ولا يضمن
 ما نفعت برجلها او بذنبه لهذا اذا كانت تسيير لانه لا يمكنه الا
 حتى أعنه مع التسيير اما اذا اوقفها في الطريق فهو ضامن في ذلك
 كله في النخبة بالرجل والذنب لانه متعدي بالاتفاق وشغل الطريق
 وان اثارته بيده او رجلا خاصة او غبارا او فقاخات عين
 انسان لم يضمن وان كان حجر كبير اضمن لان في الوجه الاول
 لا يمكنه التحرز عنه لانه تسيير الدابة لا يعري عنه وفي الثاني انما هو

انما هو بتعريف الركاب الدابة وشدة ضربها والمرد في
ما ذكرنا كالركاب وكل شيء ضمن السابق والقائد الا ان
على الركاب الكفارة فيما لو طأته بيد او رجلها ولا كفارة على
السابق والقائد لانهما مسببان وللتخوف من الميراث والوصية
لانهما غير مباشرين للقتل ولا يتصل منهما الى المحدث شي وكذا
لا كفارة على الركاب في ما ورا لا يطا واما في الايطا فالركاب
مباشرون فيه لان التلف يتقبله وتقبل الدابة تبع له لان سير الدابة
مضاف اليه وهو التله وتحرم الركاب الميراث والوصية لانه
مباشر بخلاف السابق والقائد **قوله** فان راى ثوبا وبات في
الطريق وهو سير فعطب به انسان لم يضمن لانه من ضرورات
السير لا يمكنه الاحتراز عن كذا اذا وقف فذلك لان من الزلا
من لا يفعل ذلك الا بالابقاف فان وقف بالغير ذلك فعطب انسان
بروثها او ببولها ضمن لانه متعذر في هذا الايقاف لانه ليس
من ضرورات السير ولو ان رجلا خسر دابة وعيلها ركابا غير
امر فوثبت فالقتل الركاب فالناخس ضامن وان لم تلقه

ولكن

ولكن جمعت به فما اصابته في طورها ضمنه الناخس فان نجت
الناخس فقتلته فدمه هو لان الجاني على نفسه والناخس
اذا كان عبدا فالضمان في رقبته وان كان حبيبا ففي ماله
قوله السابق ضامن لما اصابته بيد او رجلها والقائد
ضامن لما اصابته بيد او رجلها والملاح النخبة قال في
الهلاية هكذا ذكر القدر في مختصره طه اليه ماله بغض
مشايخ ووجهه ان النخبة يراى من غير السابق فيمكنه
الاختراز عنه وفما يرب عنه بصير القائل فلا يمكنه الاحتراز
عنه وقال اكثر المشايخ ان السابق لا يضمن النخبة ايضا وان
كان يراها لانه لا يمكنه التحرز عنه وهو الاصح **قوله** واذا قاد
قطارا فهو ضامن لما او طأ لانه مقرب له الى الجنابة و
يستوى فيه اول القطار واخره فان وطئ يعبر انسانا
ضمن دية وتكون على العاقل **قوله** وان كان معه سابق
فالضامن عليها لا يثبت كذا في ذلك وان يربط رجل يعبر الى
القطار والقائد لا يعلم فوطئ المربوط انسانا فقتله فعلى

عاقلة القاييد الدابة لأنه يمكنه صيانة القطان عن ربط غيره ثم
يرجعون على عاقلة الرباط لأنه هو الذي وقعهم في هذه
العهد وهذا إذا ربط والقطان يسير أما إذا ربط والابن قيام
ثم قاد كما ضمن القاييد لأنه قاد بغير غيره بظن امره لا صرا
ولا دلالة فلا يرجع ما لحقه عليه كذا في الهداية ومن ساق دابة
فوقع السج أو الحمام أو سائر الأدوات والممل على رجل فقتله
ضمن لأن الواقع لتقصير بترك الربط والأحكام فيه ومن أسر
بهيمة وكان لها سائق فأصابته في فورها أناسا أو شيئا ضمنه
وان أسر طائرا أو أصاب شيئا في بوره لم يضمن والفرق أن بين
البهيمة تحملا السوق فأعتبر سوقه والطير لا تحملا السوق فقتلها
وجوه السوق وعدمه سواء ولولن رجلا جرح رجلا جراحة
واحدة وجرحه آخر عشر جراحات فمات من ذلك فالدم علىهما
نصفان لأن الإنسان قد يموت من جراحة واحدة ولا يموت
من عشر جراحات فاحتمل أن يكون الموت من جراحة واحدة
واحتمل أن يكون من الجراحات الباقية وإن جرحه رجلا وعظمه

سبع ونهشته حية وأصابه حجر رمته به الرمح فمات من
ذلك كله فعلى الرجل نصف الدية ولجعل الباقي كله بجراحة
واحدة فكان مات جنايتين أحدهما هدر والآخر مضمون
وكذا الوجرحه رجل جراحة وجرحه آخر ثم انضم إلى ذلك
مادكرناه فإن على كل واحد ثلث الدية ويهدر الثلث
قال في الهداية شاة لقصاب فقيت عنها ففهرها ما نقصها
لأن المقصود هو اللحم لا يعتبر إلا النقصان وفي عين بقر
الجزار وجزوره ربع القيمة وكذا في عين البغرة والحمار والغنم
لأن فيها مقاصد كالحمل والركوب والمراثة ولأنه إنما يمكن
إقامة العمر بها بأربعة أعين عيناك وعين المستعمل فكانها
خات أربعة عيون فيجب الربع بقوات **أحد** **مسألة** **قال**
الرجل اقتلني فقتله عمدا لا قصاص عليه للشبهة وقال زفر
عليه القصاص وأما الدية فروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا دية
عليه قال الكرخي وهو الصحيح وفي التولية الثانية عليه الدية
وهو قول أبي حنيفة ومحمد وإن قالوا قطع يدي وأفق عيني ففعل

لا شيء عليه وان قال قتل عدي واقطع يده ففعل لم يضمن
وان قال قتل اخي وهو ارثه قتلته وجبت له فيه في كل القاتل
قوله واذا جنى العبد جنابة خطاء قتل مولاه اما تدفع بها او
تقدر **قوله** بالخطاء الا انه اذا قتل رجلا عمدا وجب عليه القصاص ثم الواجب
الاصل في قتل الخطاء هو الوقوع دون الفداء ولهذا سقط الموت
لموت العبد لغوات محله الواجب كذا في الهداية وكذا في الاصل
الصحيح ان الواجب الاصل هو الفداء ثم المولى اذا اختار الفداء
فوات العبد بعد اختياره الفداء لم يسقط الفداء لانه باختياره
نقل الحق من رتبة العبد الى ذمته وان مات قبل ان يختار شيئا
سقط حق المجوف عليه لان حقه كان متعلقا برتبة العبد فان
لم يمت ولكن قتله صار مختارا الارش فان قتله اجنبا ان كان
عمدا بطلت الجنابة والمولى ان يقتص وان كان خطا اخذ المولى
القيمة ودفعها الى ولي الجنابة ولا يخرج حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير
مختارا الارش ثم اذا اختار المولى الفداء او بشر بعد ذلك بالسيد للمولى
على العبد ويكون في ذمة المولى الى ان يجد ذلك عند ابويه وعندهما

اذا لم يكن في يد المولى وقت الاختيار مقدار الارش كان اختياره
باطلا وحق ولي الجنابة في رتبة العبد **قوله** فان دفعه ملكه ولى
الجنابة وان فداء بارشها وطرد ذلك يلزمه حاله فان لم يختار
المولى شيئا من الدفع والفداء حتى مات العبد بطل حق المجني
عليه **قوله** فان عاد مجني كان حكم الجنابة الثانية حكم الاولى
معناه بعد الفداء لان المولى لما افداه فقد اسقط الجنابة عن
رقبته فكانت الم تكم **قوله** فان جنى جنابتين قتل للمولى اما
ان تدفع الروح الى الجنابتين بقتلها على قدر حقها واما
ان يفديه بارش كل واحدة منهما لان تعلق الاول برقبته
لا يمنع تعلق الثانية واذا قتل واحدا وفقاعين الاخر قتله
اثلاثا لان ارش العين نصف ارش النفس وكذا اذا كانوا
جماعة اقسموها على قدر ارشهم فان اختار المولى الفداء
فداه بجميع ارشهم **قوله** فان اعتقه المولى وهو لا يعلم با
الجنابة ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها لانه لما لم يعلم لم يكن
مختارا للفداء الا انه استهلك رقبته تعلق بها حق ولي الجنابة

فلزمه الضمان وانما لزمه الاقل لان الارش لن كان اقل
 فليس عليه سواه وان كان قيمة العبد اقل فلم يتلف بالعق
 سواه وكذا اذا كانت جارية فاستولوا او ذبرا فهي على
 هذا **قوله** وان باعه او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش
 وكذا اذا وهبه او ذبرا او اقربه لغيره فأنه باعه من المجنى عليه
 فهو مختار للفداء وكذا اذا امر المجنى عليه بعتقه صار مختارا
 للفداء اذا كان عالما بالجناية لأن المجنى عليه قام مقامه في
 العتق وان استخدمه المولى بعد العلم بالجناية فعطب
 بالخزنة فلا ضمان عليه ولا يكون هذا اختيارا فان امر
 نقض الحاكم الأجرة وقال للمولى ادفعه او افدهم والائمان
 والرهين ليست بأختيار ولو كانتا بعد العلم بالجناية
 فعليه الارش غنطاي حنيفة وابي يوسف وان كان يعلم بها
 قبله ادفع او افده والتزويج لا يكون اختيارا **قوله** وان
 جنى المدبر او ام الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمته
 ومن ارش جناتها اعلم ان جناية المولى تكون على سبعة

ثم عجز فان بعدد

في ماله دون عاقلته وكذا ام الولد فان قتل المدبر فميتلا
 خطاء او جنى عليه فمباحون النفس فذلك كله على المولى
 ويكون عليه الاقل من قيمة المدبر ومن ارش الجناية لأنه
 لاحق لو طع الجناية في اكثر من الارش ولا منع من الولى في
 اكثر من القيمة ويعتبر قيمة المدبر يوم الجناية لا قيمة يوم
 التدبير **قوله** ضمن المولى الاقل من قيمتها وذلك في ام الولد
 ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان فان جنى جناية اخرى وقد
 دفع المولى القيمة الاولى بقضا قاض فلا شيء عليه لانه مجبور
 على الدفع ويتبع وفي الجناية الثانية وفي الجناية الاولى فيشاركه
 فيما اخذ **قوله** وان كان المولى دفع القيمة الاولى بغير قضا قاض
 قالولى بالخيار ان شاء اتبع وفي الجناية الاولى وهذا قول اب
 حنيفة وعندهما الدفع بقضا وغير قضا واحد ويتبع كما
 الاو ولا سبيل له على المولى لأن المولى دفع الى الاو ولا حق لولى
 للجناية الثانية فلم يكن متعديا بالدفع فلا يضمن ولا يبي حنيفة ان
 جناية المدبر يسند ضمانها الى التدبير السابق الذي صار المولى

ما عا فان دفعها بقضا وفقدت بدو عن باغير اختيار فلا يقضي
وان دفعها بغير قضا وفقدت بدو لا اول ما يتعلق به حق الكفا كان
بالجنان في تضييع امرها شأنا ويعتبر فيه المديون جانا اليوم المظا
ولا يوم التدبير واما جناية المكاتب فهي على نفسه ودون سيده
ودون العاقلة لان اكتسابه لنفسه فيحكم عليه بالاعقل من قيمته
ومن ارش جناية **مور** وان مال الحايض الى طريق المسلمين فطلب
صاحبه بنقصه واشهر عليه فلم ينقصه في مدة تقدر على نقصه
فيما حتى سقط ضمن ما تلف فيه من نفس او مال وان لم يطالب
بنقصه حتى تلف انسان او مال لم يضمن وهذا اذا كان بناؤه
من اقله مستويا لان اصل البناء ملكه فلم يكن متعديا والمبني
حصرا بغير فعله فلا يضمن واما اذا بناه ابتداء ما يلا ضمن ما
تلف بسقوطه سواء طالب به ربه ام لا لانه متعديا لبنا في هذا
غيره فالتلف من نفس فهو على العاقلة وما تلف من مال فهو في
ماله **مور** فطلب صاحبه فيه اشارة الى ان التقدم الى الميراث
والمستاجر والمستعير والتاكن لا يصح لانه لا يمكن من نقصه لانه غير

مالك

مالك فان تقدم اليهم واشهر عليهم فذلك باطل ولا يلزمهم
شيء لانهم لا يمكن ان يكون نقص الحايض ويصح التقدم الى الميراث
والموثر لان الراهن يمكنه ان يعرض الدين ويهدمه وكذا
الموثر لان الاجارة تفسخ بالاعذار وهذا عذر ويصح التقدم
الى الاب والوصي وام اليتيم في هدم حايض الصغير ويكون الضمان
في مال اليتيم بعينه اذا لم ينقصه حتى انه هدم وحصلت منه جناية
فهو لان متالصغير فما كان منها يلزم في مال البالغ وهو لازم في مال
الصغير وما كان على عاقلة البالغ فهو على عاقلة الصغير ويصح
التقدم الى المطالب لان الولاية له والى العبد التاجر سواء كان
مريونا او لا لان النقص اليه ثم التالف بالسقوط ان كان مالا
فهو في رقبته العبد وان كان نقضا فهو على عاقلة المولى وصورة
الطلب ان يقول المتقدم ان حايضك هذا ما يلا او محوفا او
منصرم فانقصه قبل ان يسقط ويتلف شيئا وصورة اللها
ان يقول المتقدم اشهدوا اني قد تقدمت الى هذا في هدم حايض
هذا وانما يصح اللها اذا كان الحايض ما يلا او واحيا او محوفا

وقيل للأشهاد ليس بشرط وإنما الشرط المطالبة بالنقض والتقدم
إليه حتى لو تقدم إليه لم يفعل حتى انقضى لزمه ما تلفضيم فيما
بينه وبين الكفاية وإنما ذكر ذلك لبيان أن الحق لا يوجب كفاية طلب
المنفعة وتعتبر شهادة بحد وإمران يوجب التقدم لأنها ليست
بشهادة على التقدم ولو باع الدار بعد ما شهد عليه وقبضها المشتري
برى من ضمانه بخلاف اشتراح الجنان لأنه كان جانيا بالوضع و
لم ينفسخ ذلك بالبيع فلا يبرأ ولا ضمان على المشتري لأنه لم يشهد عليه
فإن اشهد عليه بعد ما اشتراه فهو ضمان من **قول** ضمن ما تلفواى
ما تلف من النفوس على العاقلة ولا كفارة عليه لأنه فيهما تش
والجرح المبرأ وإن كان ما دون النفس إن بلغ أرتبه من
الرجل مثل عشر دينه ومن المداق عشر دينها فهو على العاقلة
أيضا وإن كان أقتر في ماله وأما ما تلف من الدواب أو
العروض ففي ماله خاصة لأن العاقلة لا يعقل الأموال وإن
أنكرت العاقلة أن الدار لا يعقل عليها حتى شهد اشهدوا
على ثلاثة أشياء على التقدم إليه وعلى أنه مات من سقوطه على

أن الدار له وإن أقتر صاحب الدار بهذه الأشياء الثلاثة لزمه الضمان
في ماله دون العاقلة **قول** فلم ينقضه في مدة يقدر فيها على نقضه
ضمن لأنه فرضا وأما إذا لم يقدر ولكن ذهب يطلب من يهرمه
فكان في طلبه ذلك فسقطوا تلف نفقا أو مالا فله أن عليه لأنه
لم يتمكن من إنزاله ولو لم يشهد على الحايط فسقط فاشهد على
البعض فتعقل به إنسان ضمن إجماعا وإن اشهد على الحايط
المال فسقط بعد الأشهاد فتعقل بنقضه أو يتراد إنسان
فذلك ضمن عنده مما لأن الأشهاد على الحايط اشهاد على النفس
وعند الجرح وسفلا يضمن إلا إذا اشهد على النفس ولو سقط **طحا**
المال على إنسان بعد الأشهاد فعتري القتل غير ما فعتط كذا يظن
لأن رفع الميت ليس على صاحب الحايط وإنما هو إلى ولياء
وإن عطب نجرة أو خشبة كانت على الحايط فسقطت **لست**
وهي في ملكه ضمنه لأن التفريق إليه وإن كانت في ملك غيره
لم يضمن لأن التفريق هو مالكها قال في الهداية وإذا كان الحايط
بين خمسة اشهد على أحدهم فقتل إنسانا ضمن خمس الدية ويكون

على عاقلة وهذا عند أبي حنيفة وعند من انصف الرب على عاقلة
لأنه مات من جنائيتين بعضهما متعين وهو يضيق ما أشهر عليه
وبعضها هدر وهو نصيب الم يشهد عليه فكان قسمين فيض النصف
كما إذا جرحه انسانا ولذغته عقرية وسعته حية وعقر أسد فمات
من الكفر فأنه يضمن النصف وهذا ولا أبو حنيفة أنه مات من فعل طائفة
فيجب على قدر الملك **قوله** ويستوفى لمن يطالبه بنقصة مسلم أو ذمى
لأن الناس كلهم شركاء في المرو فيصح التقدم اليه من كل واحد منهم
رجل كان أو امرأة حرة كان أو عبدا مكاتباً أو مدبراً مسلماً كان أو
دنيا **قوله** وإن مال الرجل ربح جرفاً بالمطالبة إلى مال الكلدان خاصة لأن
الحق له وإن كان فيه ساكناً فلم ينطالبوه سواء سكنوا بأجالة
أو عارية **قوله** وإذا اصطبر فارسان فمات فاعلى عاقلة كل واحد منهما
دية الآخر هذا إذا كان الاضطرام خطاً أما إذا كان عمداً فعلى عاقلة
كل واحد منهما نصف دية الآخر والفرق أن في الخط كل واحد منهما
مات من صدمة صاحبه فالموت مضاف إلى فعل صاحبه لأن فعله
في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يصح سبب الضمان ويكون

ما نرهم

ما نرهم كل واحد على عاقلة في ثلث سنين وإما إذا اضطر ما
عمداً فماتاً فأنزها ما تابفعلين محضونين وقدمات كل واحد
منها بفعله وفعل غيره ولو أن رجلين من أجبلا وحده كل
واحد منهما إلى نفسه فانقطع بينهما فمات فمات فمات على ثلثة
أوجه إن سقطا جميعاً على طرورها فلا ضمان فيهما ويكونان
هدراً لأن كل واحد منهما مات لجنايته على نفسه إن لو اشر
فقد صاحبه فيه لجريته إلى نفسه فكان سقطاً على وجهه فإن
كان جميعاً على وجهه فماتت كل واحد منهما على عاقلة الآخر
لأن كل واحد مات لجريته الآخر وقوته فإن سقطا أحدهما
على قفاه والآخر على وجهه فدية الساقط على وجهه على عاقلة
الآخر وأما الذي سقط على قفاه فدمه هدر لأنه مات من فعل
نفسه وإن قطع الجبل بينهما فقاطع غيرهما فسقطا فماتا فماتا
على القاطع لأن الاتلاف منه ويكون على عاقلة ولو كان صبي
في يد أبيه جريته ربح من يده والأب تمسكه حتى مات فدية
على الجارب ويرثه أبوه لأن الأب تمسكه له بحق والجارب

متعدون لجان الضمان عليه ولو غادب رجلان صبيلا واحدا يدعي
انه ابنه والاخر يدعي انه عبده فمات من جدرهما فاعل الذي يدعي انه
عبده دية لان المتنازعين في الولد اذا زعم احدهما انه ابوه او ولي
من الذي يدعي انه عبده فصلا مسكه لحق وجدها بشيخ حتى ولو
ان رجلا في يده ثوب وتشبهه اخرا فخر به صاحب الثوب من يده
فتخرق ضمن الممسك نصف الخرق ولو ان رجلا اعضاء راع رجل فخر
دراعه من فيه فسقطت اسنانه وذهب لحم دراغ الاخر فالأسنان
هدر ويضمن العاضل ريش الدراغ لان العض ضرر فله ان يرفعها
عن نفسه بالجرب فيما تحرك منه من سقوط الأسنان لا يضمنه وان
جلس رجل بجانب رجل فجلس على ثوبه وهو لا يعلم فقام صاحب
الثوب فانشق ثوبه من جلوس هذا ضمن نصف الشق لانه ليس له
ان تجلس عليه وضار ذلك تغديا وقد حصر التلف بالجلوس و
الجرب وانقسم الضمان ولو ان رجلا اخذ يدر رجل فخر به الاخر به
فقط الجادب فمات ان كان اخذها لتصافحه فلا شيء عليه وان اخذها
ليعصرها فاداه فخر بها ضمن الممسك لها عن نفسه فان لم يمسك الضمان

وان انكسرت يده الممسك لم يضمن الجادب هذا كله من الكرخي **مسألة**
روى عن علي بن ابي قحطبة عن القارصة والواقصة والقامصة بالدية
اثلاثا وذلك ان ثلث جوارك يلعبن فركبت احدها من الاخرى
فمات الثالثة ففرصت المكموبة فسقطت الراكبة فاندرق
عنقها فجعل علي بن ابي قحطبة القارصة ثلث الدية وعلى القامصة
الثلث واسقط الثلث لان الواقصة علمت عن نفسها وروى ان
عشرة مدوا خلة فسقطت على احدهم فمات فمضى على يده على كل
واحد منهم بعشر الدية واسقط العشرة لان المقتولا اعان على نفسه **قوله**
واذا قدر رجل عبد اخطا فعليه قيمته لا يزداد على عشرة الاف درهم
فان كانت قيمته عشرة الاف درهم او اكثر قضى عليه بعشرة الاف
الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلث سنين وهذا
قولهما وقال ابو يوسف يجب قيمته بالغاما بلغت لانها جناية
على مال فوجببت القيمة وانما انما جناية على نفس ادمي فلا يزداد
على الدية كالجناية على الحر وجب الكفارة بقتل العبد في قوله جميعا
قوله الا عشرة دراهم انما قدر النقصان بها لان لها اصلا في السرع

من تقدير بضاب السرق والمهر **وقوله** وفي الأمانة اذا زدت قيمتها على
الدية خمس الاو درهم وفي الهلاية الا عشرة دراهم وهو ظاهر
الرواية لأن هذه دية الحر فينقص منها عشرة كما ينقص من دية
الرجل والمركوب في القدر في رواية عن ابي حنيفة وجهها ان
دية الرجل فاعتبر في الأمانة ان لا يزيد على دية الحر فان كانت
دية بائنة الاو كان اعتبار النقصان خمسة **وقوله** وفي يد الجدر
نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاو الا خمسة دراهم لأن اليد من
الأدنى نصفه فيعتبر بماله وهذا اذا كانت قيمته عشرة الاو
او اكثر اما اذا كانت خمسة الاو فأنه تجب لفان وخمسة من
غير نقصان ولو غصب عبد قيمته عشرون الفا فهلك في يده
وجبت القيمة به بالغة ما بلغت اجماعا وكذا اذا غصب ثمانية
قيمتها عشرون الفا فماتت في يده فعليه قيمتها اجماعا لأن ضمان
الغصب ضمان المالية الاضمان الادمية لأن الغصب لا يرد الا على
امال الا ترى ان الحر لا يضمن بالغصب لأن الغصب يقتضي التملك
ومن غصب بيتا حرق فماتت في يده نجما او فجأة فلا شيء عليه

وان مات من صاعقة او نكسة حية او اكله سبع ففعل عاقلة
الغاصب لدية استحقاقا وان قتل نفسه او وقع في بئر او سقط
عليه حارب فان الغاصب ضامن دية على عاقلة وان قتل
رجل عمدا فاولياؤه بالخيار ان شاؤا اتبعوا القاتل فقتلوه وان
شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة ويرجع عاقلة الغاصب
في مال القاتل وان قتل رجلا في يد الغاصب خطأ فلا وليا ان
يتبعوا اليها شاؤا بالدية اما الغاصب ولا القاتل فان اتبعوا
الغاصب رجع على القاتل وان اتبعوا القاتل لم يرجع على الغاصب
لأن حاصلا الضمان عليه **وقوله** وكلما تقدر من دية الحر فهو مقدار من
قيمة العبد يعني ان ما وجب فيه من الحر الدية فهو من العبد قيمة القيمة
وما وجب في الحر منه نصف الدية ففي العبد نصف القيمة وعلى هذا
القياس ثم الجناية على العبد فيما دون النفس لانعدام العاقلة لأنه
اجرى مجرى ضمان المال واما اذا قتل العبد خطأ فقيمة على العاقلة
عندها وقلا ابو يوسف في مال القاتل لقول عمر لا العاقلة عمدا ولا
عبد اقلنا هو محمول على ما جناه العبد لا ما جنى عليه فان ما جناه

العبد لا تحمله العاقلة لأن المولى أقرب إليه منهم **قوله** وإن خرب
 بطن أمراة فألفت جنينا ميتا فعليه غرة عبد أو أمة
 قيمتهما نصف عشر الدية أي نصف عشر دية الرجل سواء كان
 المجنون ذكرا أو أنثى بعد ما استبان خلقه أو بعض خلقه لما
 روي أن امرأة ضربت بطن أمراة فألفت جنينا ميتا فقص
 النبي صلى الله عليه وسلم على عاقلة الضاربة بغرة عبد أو أمة قيمتهما
 نعمتهما درهم ولم يستفسرهم أنه ذكر أو أنثى فدل على أن حكمها
 سواء وختم ما هو بنصف عشر دية الرجل وعشر دية المرأة وهو
 على عاقلة الضارب عندنا في سنة وقال مالك في ماله في الجنين للرجل
 وهو أن يكون المرأة حرة أو أمة فلفت من مبرء أو من يعمر مور
 فيكون الولد حرا فيستحب ما ذكرنا ويكون مور وتاعته ولا يكون
 للأم خاصة وعند مالك للأم ولو كان الضارب وارثا لا يرث هذا
 إذا أخرج ميتا فإن أخرج حيا ثم مات من ذلك الضرب تجب الدية كاملة
 والكفارة **قوله** وإن ألقته حيا ثم مات ففيه الدية كاملة وتجب على
 العاقلة **قوله** وإن ألقته ميتا ثم ماتت ففيه دية وغرة الدية بقدر

وهو غرة دية المرأة
 ٩

الأم والغرة بأثله والمجنون وإن أخرج حيا ثم مات ثم ماتت الأم تجب
 ديتان وتترث الأم من دية **قوله** وإن ماتت ثم ألقته ميتا فلا شيء
 في المجنون وتجب دية الأم وإن ماتت الأم ثم أخرج حيا ومات
 وجب ديتان **قوله** وما وجب في المجنون يورث عنه لأنه يدل
 نفسه والبديل عن المقتول لو رثته ثم أخرج حيا
 يرث ويورث وإن أخرج ميتا لا يرث ولا يورث وفي خزانة
 أبو الليث أربعة أبرثون المكاتب والمتردد والمجنون والقائل
 وإن ألفت جنينين تجب غرتان فإن أخرج أحدهما حيا
 ثم مات والأخر أخرج ميتا تجب غرة ودية وعلى القائل
 الكفارة وإن ماتت الأم ثم أخرج ميتين تجب دية الأم
 وحدهما وإن أخرج حيين ثم ماتت لحيث ثلاث دية وميت
 غرة لأنها أول مقدر وجب الجنانية على الولد وأول كل شيء
 غرة كما يقال لا والله الشهر غرة الشهر **قوله** وفي جنين الأمة
 إذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته إن
 كان أنثى وصورتها إن كانت قيمة المجنون الذكر لو كان حيا

عشرة دينار فائمة تجب نصف دينار وان كان انثى قيمتها
عشرة يجب دينار كامل فان قيل في هذا تفضيل الانثى على
الذكر في الارش وذلك لا يجوز قلنا كما لا يجوز التفضيل فكذا
لا يجوز التسوية ايضا وقد جاز التسوية هنا بالاتفاق فكذا
التفضيل وهذا الان الوجوب باعتبار قطع التسوية اعتبار
صفة المالكية اذ لا مالكية في الجمع والانثى في معنى الشواهي
الذكر واما تكون اسرع لسوا لا بعد الانفصال فلا يجوزنا
تفضيل الانثى على الذكر **قوله** في جنس الامة يعني المملوكة والمعتقة
اما جنس ام الولد تجب في ما تجب في جنس الحر وكذا اذا قال الامة
المملوكة ما في بطنك حر فضره بالحر فالتفت حينها قال في ما في
جنس الحر قال في الهداية اذا ضرب بطن الامة فاعتق المولى ما في
بطنها ثم القته جثا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات
بعد العتق لانه قتله بالضرب السابق وقد كان ذلك في حال الرق
فلما تجب القيمة دون اللوية وتجب قيمته حيا قال في الكرخي
وما وجب في جنس الامة فهو في مال الضارب يؤخذ به حالا

من ساعته لأن ما دون النفس من الرقيق ضمانه ضمان الاله
موال بدلالة انه لا يتعلق به قصاص لحال ولا كفارة **قوله** ولا
كفارة في الجنين لأنها عرفت في النفس الكاملة والجنين ناقص
بدليل نقصان دية ولا الكفارة انما تجب بالقتل والجنين لا يعلم
حياته فان تظوع بها جاز وقال الشافعي لم فيه الكفارة **قوله**
والكفارة في شبه العمد والمخاطة رقة مؤمنة والجنين
المدرج والام الولد لان قهها ناقص وان اعتق مكاتبه لم
يؤد شيئا جاز وان كان قد ادى شيئا لم يجز ولا الجنين في
البطن لانه لا يبصر فهو كالا على **قوله** فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين ولا يجزي منهما الاطعام لأن كسبه لم يتركس في كفارة
القتل وانما ذكر العتق والصوم لغير **باب القسامة** قال
وان وجد القتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف خمسة
رجال منهم يتخيرهم الولي فحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا
له فانه لو قال الشافع اذا كان هناك الوث استخلف الولي خمسة
يحيى ويقضي بالدية على المدعى عليه عما كانت الدعوى او خطأ

واللوث ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر
يشهد له مدعى من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدو
ان اهل المحلة قتلوه **قوله** ما قتلناه هذا بالنسبة الى حالهم وانما
يخلف كل واحد بالله ما قتلنا ولا يخلف ما قتلنا لجوان انه باشر
القتل بنفسه فان قيل يجوز ان لا يقتل مع غيره فيجزي على اليمين
بالله ما قتلنا فاما من حلف بالله ما قتلنا وكان قتل مع غيره
يجزى في يمينه فان الجماعة اذا قتلوا واحدا يكون كل واحد
منهم قاتلا ولهذا تجب الكفارة على كل واحد منهم وتجب القصاص
عليهم ومن ابى ان يخلف من اهل المحلة خبسة الحية حتى تخلف كذا في
الهداية وقال في شاهان هذا في العبد اما في الحرة اذا انكحوا قضي
عليهم بالدية ولو اختار الولي عينا او محرودين في قد وجاز
لانه يمين وليس بشهادة **قوله** فاذا حلفوا قضي على اهل المحلة بالدية
وقال الشافعي لا يجب الدية مع اليمين لان اليمين عمدة في الشرع مبنية
على المدعى عليه لا ملزمة ولنا ان رجالا جاءوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ان اخي قتل بين قريتين فقال صلى الله عليه وسلم تخلف منهم خمسون رجلا

فقال

فقال ليس لي من اخي غير هذا قال يلزم لكن مائة من الابل وروي
ان عملا تخلف خمسين وغنمهم الدية فقال الحارث بن الازهم انهم
ايما نساوا موالنا قال نعم فيما يطردم هذا فان امتنعوا ان يرد
الدية حبسهم الامام حتى يردفوا **قوله** ولا يستخلف الولي ثم يقضي
له بالجناية لقوله عليه السلام اعطى الناس يدعواهم لادعائهم
فما دعوا قومهم واموالهم كن اليمنه البيعة على المدعى وليس على
من اكره **قوله** وان لم يكمل اهل المحلة خمسين كسرت الايمان عليهم
حتى يتم خمسين يمينا لان الخمين واجبة باليمين فوجب الكمال
ولا يدخل في القامة صبي ولا محنون ولا امرأة ولا عبد
ولا مدبر ولا مكاتب امرأة والعبد قلب من اهل النصرة ويدخل
في القامة الا نكح المحرور في القدر لانها يستخلفان في الحقوق
قوله وان وجد ميتا لاثر به فلا رقاه ولا دية لانه ليس بقيد و
الاثر ان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق او كان الزم تلج
من عينيه او اذنيه وان وجد اكثر من القتل والنضرة معه
الراس في محله فعليه القتل والدية وان وجد اقل من النضرة معه

الرائس فلا شيء عليه **قوله** وكذا إذا كان الدم يسيل من انفه ودبره
أو فمه أن حرجه من انفه وعاف من دبره علقته ومن فمه قى
وسودا فلا يدرك على القدر **قوله** وإن كان يخرج من عينيه أو أذنيه
وهو قتيلا لأن الظاهر أن هذا يكون من ضرب شريد **قوله** وإن وجب
القيد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون أهلكة
لأن دابة في يد كفا وكذا إذا كان قابلا أو راكبا قال الإمام
خواهر زاده هذا إذا كان يسوقها سرامسخرها أما إذا سافرها
بها راجعا فلا شيء عليه **قوله** وإن وجب في دابة إنسان فالقائمة
والدية عليه وعلى عاقلة قال في الهداية والفتاوى عليه لأن الركب في
الدية على عاقلة لانه نعمة منهم وقوته بهم فتكفل الأيمان عليه
ومن اختار دارا لم يقبضها فوجد فيها قتيلا فالدية على عاقلة
البائع **قوله** ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عندها وقال
ابن يوسف هي عليها جميعا لأن ولاية التدبير يكون بالسكنى كما تكون
بالملاك ولها أن الله يبلوهم فيتحقق التقدير منهم **قوله** وهي على أهل
الخطه دون المشركين ولو بقي منهم واحد وهذا قولهم وقال أبو يوسف

الكل مشتركون لأن الضمان يجب بترك الخطه وقراستوا
فيه ولها أن صاحب الخطه أصيل والمشتري خبير ولاية الله
على الأصير **قوله** وإن لم يبق واحد منهم بأن باعوا الكلهم فهي على
المشتري للملاك دون السكان عندها لأن الولاية انتقلت إليهم
وزالت عن تقديمهم **قوله** وإن وجد القتيلا في دار القسامة
على الدار وقومه ويدخل العاقلة في القسامة إن كانوا
حضورا فإن كانوا غيبا فعلى صاحب الدار يكر عليه وهذا
عندها وقال أبو يوسف القسامة على العاقلة ومن وجد قتيلا
في دار نفسه فعند أبي حنيفة يجب دية على عاقلة لو رثته وعند
هو هدر لا شيء فيه **قوله** وإن وجد القتيلا في بيته فالقسامة
على من فيها من الركاب والملاحين لأنها في أيديهم والملاك غير
في ذلك سواء **قوله** وإن وجد في مسجد محلة فالقسامة على أهلها
لأنهم اختص بمسجدهم من غيرهم **قوله** وإن وجد في الجامع أو
الشارع فالقسامة فيه ولم يعلم قاتله فالدية في بيت المال لأنه
للعام لا يختص به واحد منهم **قوله** وإن وجد في السجى ولم يعرف

قاتله فالدية في بيت المال عندهما وقال ابو يوسف الدية و
القصاص على اهل التجر لانهم سكان **قريه** وان وجد في بريه
ليس قريه بامارة فهو هدر هذا اذا كانت البريه تحت
صاح فربا صاحب لم يسمع احد من اهل المصر ولا من اهل
القرى اما اذا كان يسمع منها الصوت فالقصاص والدية على
على اقرب القرى اليها **قريه** وان وجد بين قريتين كان على اقربها
القصاص والدية هذا اذا كان يسمع الصوت منها اما اذا لم يسمع
فهو هدر وان كانا في القرى سواء فهو على جميعا **قريه** وان وجد
في وسط القرى يدره الماء فهو هدر لان القرى ليس في حد
فهو كالمفاز المنقطعة **قريه** وان كان محتسبا في الشاطى فهو
على اقرب القرى من ذلك المكان لانهم يستقون ويوردون دوابهم
اليه **قريه** وان ادعى على القتل على واحد من اهل المحلة بعيته كقط
القصاص عزه والقتل والدية على اهلها وعن محمد ان القصاص سقط لان
دعواه على واحد ابراهيم **قريه** وان ادعى على واحد من غيرهم
سقط عزه والقتل والدية لانصارهم **قريه** وان قال المستلف قتل

فلان

فلان اتخلف بالله ما قتله ولا عرفت له قاتلا غير فلان لانه يريد
استقاط المصومه عن نفسه بقوله فلا يقبل وحده على ما ذكرنا
قريه وان شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتلهم
يقبل شهادتهما وهذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يقبل وان ادعى الولى القتل على واحد من اهل المحلة بعيته
فشهد شاهدان من اهل المحلة عليه لم يقبل اجماعا لان المصومه
قائمة مع الكفر والشاهد يريد ان يقطع المصومه عن نفسه
بشهادته فكان متبعا **قريه** ومن شهد على رجل سلاح ليل
او نهار او شهر عليه بعصا في مصر او نهارا في الطريق فقتله
المشروع عليه عدا فلا شيء عليه لان السلاح لا يثبت فيحتاج اليه دفعه
بالتفويض والعصا وان كان يثبت في الليل لا يلحقه الغوث فيضطر
اليه دفعه وكذا في النهار في الطريق لانه لا يلحقه الغوث فان قتله
كان دمه هدر **كتاب المعاقلة** هي جمع معقله وهي الدية
وسميت لدية عقلا لانها تعقل الدما من ان يسفل المعاقلة هم
الذين يقومون بنصرة القاتل **قريه** والدية في شبه العمد والخطاء

وكل دية وجبت بنفس لقتل على العاقلة احتوت بقوله بنفس
القتل على يجب بالصالح او بالشبه **مورد** والعاقلة اهل الديوان
ان كان القاتل من اهل الديوان وهم الجيش الدين كتب اسماءهم
في الديوان وقال الشافعي هم العشرة **مورد** يؤخذ من عطائهم
في ثلث سنين من وقت القضاء بالدية لا من يوم يوم القتل و
العطاء اسم لما يخرج للجندى من بيت المال في السنة مرة او مرتين
والريف يخرج لهم في كل شهر وقيل يوم واذا كان الواجب ثلث
دية القتل او اقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى
تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في
السنة الثالثة يعني اذا كان الواجب كثر الدية كان ذلك في ثلث
سنين وما تجب في الأئمة فهو على العاقلة في سنتين كذا
في نخرجه في باب الرجوع عن الشهادات **مورد** فان خرج العطايا
في اكثر من ثلث سنين او اقل اخذ منها معناه ان كانت العطايا
للسنين المستقبلة بعد القضاء بالدية حتى لو اجتمعت في السنين
الماضية قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ من اكل الدية

اذا كان جميع الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة واحدة
كان الواجب ثلث دية النفس او اقل كان في سنة واحدة ولو
قتل عشرة رجال خطأ فكل واحد عشر الدية في ثلث سنين اعتبارا
للجزء بالكل **مورد** من لم يكن من اهل الديوان فعاقلته في سنتين وتسقط
عليهم ثلث سنين لا يبرأ الواحد منهم على اربعة دراهم في كل
سنة وينقص منها في هذا اشارة الى انه يبرأ على اربعة من جميع الدية
وقد ينقض بحد على انه لا يبرأ على واحد من جميع الدية في ثلث سنين
على ثلاث دراهم او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد ادرهم او
دراهم وثلث وهو الاصح **مورد** فان لم يتبع القسمة لذلك ضم اليها
اقرب القبايل اليها يعني نسبا ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب
العصبات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وامالاباؤ
البنون فقد قيل يدخلون لقرىهم وقيل لا يدخلون **مورد**
ويدخل في العاقلة القاتل فيكون فيما يؤدى كاحدهم لانه هو
القاتل فلا معنى لاجراجه ومواخذه غيره وقال الشافعي لا يجب
على القاتل شيء من الدية وليس على النساء من الدية شيء لانها انما

تجب على اهل النصرة لتزكيتهم مراقبته والناس لا يفتخرون با
لنساء والصبيان وعلى هذا لو كان القاتل الفاعل صبيًا او امرأة
لا شغلها من الدية **وهو** عاقلة المعتوق قبيلة مولاة من نصرته
وكانت من اهل عقله **والعلم** السامع مولا القوم **وهو** ومولى المولا
يعقل عليه مولا وقبيلته لانهم يرتفعون بعد موته **وهو** ولا يتهم
العاقلة اقل من نصف عشر الدية ويتهم نصف العشر فصاعدًا لان المولى
على العاقلة للتحريم عن الاحبا والاحبا في القليل ثم العاقلة اذا
حملت نصف العشر كان ذلك في سنة واما لم يكن للقاتل قبيلة ولا
هو من اهل الديوان فعاقلته انصاره فان كانت نصرته بالحرقة
فعلى المتحررين الذين هم انصاره كالقتارين والصفارين
بسم قنبر والانس اكفه بسمي وفي الهداية اذا لم يكن له عاقلة فا
لدية في بيت المال ولهذا اذا كان ميراثه لبيت المال فكل ما يلزمه
من الغرامة يلزم بيت المال وابن الملا عنه تعقله قبيلته امة فأن
عقلوا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما ادت عاقلة على
الاب **وهو** ما نقص من ذلك ففي مال الجاني يعني ما نقص ارشيه

ماتع

عن

عن نصف عشر الدية كان على الجارون العاقلة **وهو** ولا يعقل
العاقلة جناتية العبد على الحر او على غير الحر **وهو** ولا تعقل الجنات
التي اعترف بها للجاني الا ان يصدر قوه فان قلت قى ذكر
هذا في الديات فلم اعاده هنا قلت ذكر هناك كل ارش
وجب بالاقرار والصلح فهو في مال القاتل وهنا قال ولا
يعقل ما يلزم بالصلح او باعتراف الجاني فلا تكسر اربع ان في
هذا فايده زائدة لانه ذكر التصديق هنا بقوله الا ان يصدر قوه
ولم يذكر هناك **وهو** ومن اقر بقتل خطأ ولم يرتفعوا الى
القاضي الا بعد سنتين قضى عليه بالدية في ماله في ثلث سنين
من يوم يقضى عليه لان التاجيل من وقت القتل في الثابت
بالبينة ففي الثابت بالاقرار والصلح ولا يفعل ما يلزمه بالصلح
وقد بيناه **وهو** ولا جناح على العبد فقتله خطأ فكانت
جنايته على عاقلته يعني عاقلة الجاني وما دون النفس على
العبد لا يتحمل العاقلة لانه يسلك مسلك الاموال **خبرنا**
الحارث الحر في اللغة هو المنع ومنه سمي التواب حذرا

لأنه يمنع الناس عن الدخول وكذا يسمى حد الدار الذي ينتهي إليه
حد الدار لأنه يمنع من دخول ما حد إليه في البيع فلما أريد بهذا العقوبة
المنع من الغدر يسمى ذلك حدا وفي الشرع هو طر عقوقه مقدرة
يستوفى حق الله تعالى ولهذا لا يسمى القصاص حدا وإن كان عقوبة
لأنه حق آدمي ملك إسقاطه ولا اعتبار عنه وكذا لا تعتبر بالشأ
حد لعدم التقرير فيه **قال** الزنا يشبه بالآثار المراد بثبوته
عند الإمام وصفه الزنا هو الوطء في فرج المرأة العاري عن نكاح
أو ملك أو شبهتهما وتجاوز الختان هذا هو الزنا الموجب للحد
وما سواه ليس بزنا وإنما شرط تجاوز الختان لا مادونه ملا
مسته لا يتعلق به أحكام الوطء من الغدر وفجاء الحج وكفان رمضا
وفي النكاح الزنا الموجب للحد الوطء الحرام الخالي عن حقيقة الملك
وحقيقة النكاح وملك المهر وعن شبهة الملك شبهة النكاح
وشبهة الاشتباه وأما الوطء في الملك كوطء الجارية المجوسية
وجارية التي هي أخت من الرضاعة ووطء الملك بعضا وإن كان
حرما فليس بزنا وكذا ووطء امرأته خايف والنساء والمتزوجة

بغير شهود أو تزوج أمة بغير اد مولاة أو تزوج العبد بغير إذن
سيده أو ووطء جارية ابنه أو مكاتبه ولجارية من المغنم في دار
الحرب بعد ما أحرزت قبل القسمة وتزوج أمة على حرة أو تزوج بمجوسية
أو خمر في عقد واحد أو جمع بين أختين أو تزوج بمحاربة فوطئها
وقال علمت أنها حرام فأنه لا يحد عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
ومحمد بن يحيى في كل ووطء حرام على التأييد لو ووطئ محاربه أو تزوج
لا يوجب شبهة فيه ومالك بن نزم على التأييد فعقد النكاح
يوجب شبهة كالنكاح بغير شهود وفي عدة الغير شبهة ذلك
وسببه الاشتباه أن يقول فلننت أنها خال لم فأنه لا يحد **قوله**
فالمبينة يشهد أربعة من الشهود على رجل أو امرأة بالزنا فإن
قيل القتل أعظم من الزنا لم يشترط فيه أربعة قلنا لأن الزنا
لا يتم إلا بأثنين وفعله كل واحد لا يشبه إلا بشاهدين
والقتل يكون من واحد ويشترط في الأربعة أن يكونوا
ذكورا حرا لا عروا ولا مسلمين ولا يقبل فيه شهادة النساء
مع الرجال ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلى

القاضي وان شهد اقل من اربعة لا تقبل شهادتهم وهم قد فُتِحُوا
 جميعا حد القذف اطلب المشهود عليه ذاك لما روي عن ابي بكر
 وشبل بن معبد ونافع بن الحارث شهدوا على مغيرة بن شعبه
 بالنزاع عن عمر بن الخطاب فقال رايته قد امارا
 بادية ونفسا عاليا ولم يفكر او رايته بجلبها على عاتقه كما
 روي عن ابي ادرى ماوراء ذلك فقال عمر بن الخطاب الحمد لله الذي لم يفصل بيني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فخر الثلاثة وكذا اذا جاءوا متفرقين بشهود واحد
 بعد واحد لم يقبل شهادتهم وهم قد فُتِحُوا حد القذف ولما اذا
 حضر في مجلس واحد جلسوا بمجلس الشهود وقاموا الى القاضي واحدا
 بعد واحد فشهدوا قبلت شهادتهم لانه لا يمكن الشهادة دفعة واحدة
 وقد روي ان عمر رضي الله عنه قبل الشهادة على هذا الوجه لانه اجلس المعتز
 فلما شهد عليه الاول قال ذهب به ربك يا معزة فلما شهد الثاني قال
 ذهب نصفك فلما شهد الثالث قال ذهب ثلثنا رباعك وكان عمر رضي الله عنه
 في كل مرة يقتل شاربه من شدة الغضب فلما قام زياد وكان الرابع
 فقال عمر رضي الله عنه يا شيخ العتاب وانما قال ذلك لان لونه كان يضرب الى

السواد فشيء به وقد وصفه بالشجاعة لان العقاب اذا سلم على
 طائر اخر فجنحه وانحدر عن الطير ان وكذا كان زياد في مقابلة اقرانه
 وهذا مخرج الاول قدم وهو على وجه الانكار عليه في هتك شتر صاحبه و
 تحريضه على الاخفاء فقال زياد لا ادري ما قالوا لكني رايتهم ما يضر بان في
 الحافوا واحد كاضطراب الامواج ورايت نفسا عاليا وامرا منكرا ولا ادري
 ما وراء ذلك فدرى عمر عنه الحد لانه لم يصرح بالقذف وضرب الثلاث حد
 القذف ولو شهدوا انه زنا بامرأة وقالوا لا نعرفها لم يجر شهادتهم قال في
 الكرخي اذا شهد على امرأة اربعة بالنزاع احدهم الزوج لم يكن من الزوج
 قذف قبل ذلك اقيم عليها الحد وقال الشافعي لا يقبل شهادة الزوج عليها
 وان قذفها الزوج وجاء بثلاثة سواه يشهدون فمهم قذوفه فخلعون
 ويلعن الزوج وان جاءه وثلاثة فشهدوا بها فزنت ولم يعزلوا
 دوى عنها وعنهم الحدود ودعى عن الزوج اللعان لانه شاهد وليس
 بقاذف وذكر في الميزان الخامس من الكرخي في القذف في باب رجوع الشهود
 ان الزوج يلعن وتحد الثلاثة ولو جاء بأربعة فلم يعزلوا فهو قاذف
 وعليه اللعان لان الشهادة اذا سقطت تعلق بقاذفه اللعان **قوله**

فيسألهم الإمام عن الزنا ما هو وكيف هو لأنه يختلف وفيه الحقيقة
والجهان قال عليه والسلم العيان يزيان واليدان تزيان والفرج
يحقق ذلك ومكره وإنما يسألهم كيف الزنا لأنه قد يكون مكره
ولا تجب عليه الحق **قوله** وابن الزنا لا حتم أن يكون الزنا في دار
الحرب وفي عسكر البغاة وذلك لا يوجب الحق لأنه لم يكن للأمام
عليه يد فصار ذلك شبهة فيه **قوله** ومضى الزنا لجوان أن يكونوا
شهودا عليه بزنا متقادما فلا يقبل شهادتهم ولجوان أن يكون
زنا وهو صبي أو مجنون واختلفوا في حد القذف الذي يستقط الحذر
فكان أبو حنيفة لا يقدر فيه وقتا وفوضه إلى رأي القاضى وعندها
إذا شهدوا بعد مضي شهر من وقت عاينوا لا تقبل شهادتهم
لأن الشهر في حكم البعيد وما دونه قريب فتقبل شهادتهم فيما
دون الشهر وفي الجامع الصغير قدره بستمه **قوله** ومن زنا
لجوان أن يكون امرأته أو أمته وبناتها إذا سئلوا قالوا لا نعرفها
فيصير ذلك شبهة وقد يكون جارية ابنه **قوله** فإذا تبينوا ذلك
وقالوا رأينا رأينا وطيرها في فرجها كالمير في المحلة أو كالقلم

الشقاق

في المحبرة أو كالشاة في البيرج ذلك فأن قالوا تعد النظر لا
يبطل الشهادة إلا إذا قالوا تعد بنا لا تلزد مجتهد بتبطل **قوله**
سأل القاضى عنهم فأن عدلوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم
ولم يكتف بظاهر العدالة احتياطا لدرى قال عليه السلام اذرو
الحرد ولا تطعت قال في الأصل مجلس الإمام حتى يسأل عن الشهود
فأن قيل كيف تجلسه وقد قيل ادروا الحرد وليس في جلسه
ذلك قيل إنما جلسه تحذيرا لأنه صار منها بأمر تكاب الفاحشة فأن
شهادتهم فوجدوا فاقا وهم أحرار مسلمون فلا حد على الرجل
لأن شهادتهم لم يقبل ولا عليهم لجوان أن يكونوا صادقين فأن با
نوا عيدا أو محدودين في قدره وعيانا فعليهم حد القذف لأن العيان
لا يرون ما شهدوا عليهم فتعقبنا كذبهم فكانوا قد فوه وأما العبد
والمحدودون فليسوا من أهل الشهادة فكانوا قد فوه فوجب عليهم
حد القذف **قوله** في السر والعلانية التزكية نوعان والعلانية أن يجمع
القاضى بين العدل والشاهد فيقول المعلن هو الذي عدلته والسر أن
يبعث القاضى إلى الزكوة يكتب إليه كتابا فيه اسم الشهود وأسابهم حتى

يعرفهم المنكر فمن عرفه بالعدالة كتب اسمه عدل جائز الشهادة
ومن عرفه بالفسق لا يكتب تحت اسمه شيء احترازاً عن هتك
السر ويقول الله يعلم الله إذا كان عدله غيراً أو خاف أن يصح به
قضى القاضى بشهادته فحينئذ يصح بذلك من لم يعرفه عدالة ولا
فوق كتب تحت اسمه مستوفى إلا بوجيفه أقبل في تركية السر المرأة
والعبد والمخدوم في القدر إذا كانوا عداً ولا أقبل في تركية العلانية
الامن أقبل شهادته لأن تركية السر من باب الاخبار والمخبر امر ديني
وقوله هو في الأمور الدينية مقبول إذا كانوا عداً ولا يرى
أنهم يقبلون رعايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وخياره بقوله
راينا الهلال من مجالس وتركية العلانية نظير الشهادة وعلى هذا
تركية الوالد لولده في السجاية لأنها من باب الاخبار ذكره في
النهاية وعناه إلى الدرجة **قوله** والأقراران بقدر البالغ العاقل على
نفسه بالخلاف في أربعة مجالس المقر كلما أقرده القاضى يعني أنه لا يواخذه
بأقراره حتى يقر أربع مرة من مجالس مختلفة كلما أقرده حتى يتو
منه وينبغي للقاضى بأن يترجم عن الأقرار ويظهر له كراهته ذلك

ويامر بتخيمته عنه فإن عاد ثانياً فعليه كذلك فإن عاد ثالثاً
فعليه كذلك فإن أقر أربع مرة في مجلس واحد فهو بمنزلة
أقرار واحد وإن أقر بالزنا ثم رجع صح رجوعه وكذا في السرقة
وشرب الخمر إلا أن في السرقة يصح رجوعه في حق القطع ولا
يصح في حق المال ولا يصح رجوعه عن الأقرار بالقذف و
القصاص لأنها في حقوق العباد ولو شهد عليه أربعة بالزنا
وهو ينكر ثم أقر بطلت شهادتهم بنفس الأقرار وقال محمد
مالم يقر أربع مرات لا تبطل الشهادة فأخطأ أقرارها بطلت
اجتماعاً ويؤخذ بحكم الأقرار حتى لو رجع صح رجوعه ولو أقر
أنه زنا بأمرأة فمحدث لا حد عليه عند أبي حنيفة وعندهما الحد
لما روى أن رجلاً أقر أنه زنا بأمرأة فبعث النبي صلى الله عليه وآله
إليها فمحدث فحد الرجل وهو محمول عند أبي حنيفة أنه حد
القذف للمرأة ولا يحد حنيفة إن العذر لا يتصور بدون محله
والزنا لا يتصور بدون المرأة وإنكاراً حجة لنفي المحل في حتمها
فاقتضى النفي عن الرجل ضرورة فعارض النفي الأقرار فسقط الحد

ولا ناصدقنا ما حين يحدت وحكمنا بطلان قوله في سقوط الحد
 عنها وان الفحل الذي وجد من المهر هو قدرها وهو قدر واحد فاذا
 بطل ان يكون زنا في حقها كان ذلك شبهة في سقوط الحد منه وان كانت
 المرأة التي اقربا الزنا غائبة فالقياس ان لا يخرج لوان ان تخضر فتجرح
 فتدعى حد القذف او تدعى نكاحا فتطلب المهر وفي حده ابطال حقرها و
 التثبت ان الحد لان ما عثر احدث مع غيبة المرأة فان جاءت المرأة بعد
 ما اقيم عليه الحد فادعت التزوج وطلبت المهر لم يكن لها مهر لا يقد
 حكمنا بان هذا الفحل زنا وفي الجواب المهر جمع بين الحد والمهر وذلك
 لا يجوز عندنا **قوله** فاذا اتم اقراره ابيع امرأة سالة القاضى عن الزنا
 ما هو وكيف هو وابن زنا ومن زنا وله يدكر الشيخ متى زنا لان تقا دم
 الزمان لا يمنع من قبوله الاقرار **قوله** فان كان الزنا على محصنة با
 لجماعة حتى يموت المحصن من اجتمع فيه شرائط الاحصان وهي سعة
 البلوغ والعقل والاسلم والطهر والنكاح الصحيح والدخول بها وهما على
 صفة الاحصان والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجه يوجب
 الغسل ولا يشترط فيه الانزال ولا اعتبار بالوطى في الدبر عن ابي يوسف

ان الاسلام والدخول بها وهي صفة الاحصان ليس بشرط لنا قوله
 عليه السلام من اشرك بالله فليس بمحصن ولما الدخول بها وهما
 على صفة الاحصان فمضى شرط عندهما وقال ابو يوسف ليس بشرط
 ان عنده اذا حضر الوطى قبل الحرية ثم اعتقا صار محصنين
 بالوطى وكذا المسلم اذا وطى الكافرة صار بها محصنا عند ولما
 الوطى في النكاح الفاسد فاسد فلا يكون به محصنا كالزنا ولو تزوج
 فدخل بها ثم اعتقها مولاة فبالم يدر خبرها بعد العتق الا يكون
 محصنا وكذا اذا دخل بها وهو صغير ثم ادركت فلم يدر
 خبرها بعد الا دركت لا يكون محصنا **قوله** حتى يموت يعنى اذا بقى
 المرحوم كذا لكما اذا اهرق بعد اخذوا في رحمه ان كان
 يثبت الزنا باقراره لا يتبع ويكون ذلك جوعا منه فمخلا
 سبيله وان كان بالبينة اتبع ولا تخلل بسببه لانه بعد الشهادة
 لا يصح ان كان **قوله** تلحق الى ارض فضاله انه امكن لرحمه وليا لا يصيب
 بعضهم بعضا ولهذا قالوا انهم يصطفون كصفو والصلاة
 اذا ارادوا رحمه وكما رحمه قوم يتخفوا ويقدم اخرون وزموا

والخفلة اذا كان رجلا ولا يربط ولكنه يقوم قائما وينتصب
لناس واما المرأة فان شاء الامام حفرها لان النبي صلى الله عليه وسلم
حفر العامة ولان الحفر استراها مخافة ان تنكشف وان شاء لم
تحفرها لانه يتوقع منها الرجوع بالهرب **قوله** يستدعي الشهود
بالرجم ثم الامام ثم الناس يعني اذا ثبت الزنا بالبينة يدرى هم
امتحانهم فربما استعظموا القتل وجعوا عن الشهادة **قوله** ثم الامام
استنظرها في حقها فربما يسي في الشهادة ما يوجب **قوله** رجم
فان امتنع الشهود من الابتداء اسقط الحد ولم تجب عليهم حد
القدف لعدم التصريح بالقدف وكذا اذا امتنع بعضهم سقط ايضا
وكذا اذا غابوا او ماتوا او مات بعضهم او غاب بعضهم او عوى او
خرس او جن او ارتد او قد فُضِب الحد بطول الحد عن المشهود
عليه عندهما لان بدايتهم شرط وقال ابو يوسف اذا امتنعوا او فارقوا
رجم الامام ثم الناس وكذا اذا عموا او جنوا او ارتدوا وهذا كلما اذا
امتنعوا من غير عذر اما اذا كانوا مرضى او مقطوع الايدي فعلى الامام
ان يرميهم بغير علم الناس بالرمي وان شهد اربعة على ايهم بالزنا

وجب

301
وجب عليهم ان يستدوا بالرجم وكذا الاخوة وددى الرحم يستحب
ان لا يتحدوا له معتدا وكذا دوى الرحم المحرم اما ابن العم فلا يبا
ان يتحد قنبله لان رجمه لم يكفر فاشبه الاجنبي وقد قالوا ان الابن
اذا شهد على ابيه بالنزاهة لم يحرم الميراث بهذا الشهادة لان الميراث
يجب بالموت والشهادة انما وقعت على الزنا وذلك غير الموت
وكذا اذا شهد عليه بالقصاص فقبل لم يحرم الميراث لهذا
العلة **قوله** وان كان مقرا بيدا الامام ثم الناس لان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم رمى العامة بخصاة مثل الحمضة وقال ابو حنيفة والتقوا وجه
وكانت اعترفت بالزنا فان كانت المرأة حامل لم ترحم حتى تضع
وتفطم الولد لان رجمها يتلف الولد وذلك غير مستحق فان ادعت
انها حبل اشكلام وانظر اليها النساء فان قلن انها حبل تريض
بها لمة التي ذكرناها فيما تقدم ولما شهدوا على امرأة بالزنا فقالت
انا بكر او رتقا نظر اليها النساء فان قلن هي كذلك لم تجز لانه بان
كذبهم والحد الشهود ايضا لانوا وجبنا عليهم اوجبنا بقول
النساء والحد لا يجب بقول النساء وان كان الزاني مريضا وقرو

عليهم الرجم رجم ولا ينظر برونه لانه لا فائدة في انتظاره ان
 الرجم به هكذا صحيح كان او لم يكن وان كان حوله الانتظار حتى
 يبرى لانه اذا كان مريضا لحقة الضرر بالضرر اكثر من المسحوق عليه
 وكذا اذا كان الحرس شديدا او البر وشديدا انتظر وان ذكر ولا
 يقام للحد على النفس حتى تتعلم من شغل نفاسها لان النفس من
 وروى ابن العامرية لما اقرت بالزنا وهي حامل قال ايا النبي صلى الله عليه
 اذ هي حتى تضعي فلما وضعت انتبه بالولد في خرقة فقالت هو هذا
 ولدت فقال اذهبي فارضي حتى تغطيه فلما فطمته انتبه وفي يده
 كسرة من خبز فقالت هو هذا فطمته وقد اكلا الطعام فرفع
 الصبي الى رجل من المسلمين ثم امره بالخفر الى صدره فمولى الناس
 برجمه فاقتدر خالد بن الوليد على فريسه راسها فانتزع الدم
 على وجهه خالدهمها فقال عليه السلام يا خالد فوالذي نفسي بيده
 لقد تابت توبتا لو تاب بها صاحب مكس لعقر له ثم امر بها ففصلت
 ودفنت وفي رواية فصلت عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو الذي تصلي على
 وقد ريت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من اهل المدينة لو لم

وهو وجدت توبة افضل من ان جاءت بنفسي بالله تعالى ولو
 شهد الشهادة على رجل بالزنا الموجب للرجم فقتله انسان
 خطاء او عدوا قبل ان يقضى الامام عليه بذلك وجب في العمد
 القصاص وجب في الخطا الدية وان كان الامام قد قضى بجمه
 فقتله انسان او قطع يده او فعا عينه فلا ضمان عليه لانه
 قد ابرج دمه **وهو** يغسل ويكفن ويصل عليه لانه قتل مظلوم
 فلا يستقط الغسل كما لمقتول قصاصا وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم
 على العامرية وقال لهما فز لقرتاب توبة لو قسمت بين امة لو
 سعتهم ولقد تابت بنعمتي انما راح الجنة ولا باس للناس في حالة
 الرجم ان ينعموا ومقتله لان المقصود قتله فما كان اسرع كان
 اولى **وهو** وان لم يكن محصنا وكان حرا فحده مائة جلدة يامر الا
 بضربه بسوط الاثمة له اى لا شوك ولا عقد ولا شمان **وهو** ضربا
 متوسطا اي بين المبرج وخير المولم لان المبرج يهلك وغير المولم
 لا يحصل له النجس **وهو** وينزع عنه ثيابه يعني ما خلا الازار لان
 الثياب تمنع وصول الالم اليه قالوا ولا تاخذكم بهما رافة فين الله

مام

قوله ويفرق الضرب على اعضاءه لأن الجمع في عضو واحد بهلكه
 والجذر اجزاء مهلك ولا ينبغي جبان بوصول الكل اعضاءه
 كما وصلت اليها الذن **قوله** الرأس ورأسه ووجهه وفرجه لقوله
 السلام للجلاء اتق الوجه والرأس والمزكبر والفرج مقتل والرأس
 يجمع للمواس في تمام الجدل بالضرب سمعه او بصره او شمه او ذ
 قته يمتدب الصدر البطن ايضا لأنه مقدر وقال ابو يوسف
 يضرب الرأس سوطا واحدا لأن فيه شيطاناً ولا شوطاً
 واحداً لا يخاف منه التلف ويضرب الرجل في الجدره كلها قائما
 غير مهرد ولا يلق على وجهه في الأرض ولا تشدين واما
 المرأة فتحرق عادة لأنه استر لها ويلق ثيابها عليها ويربط اثني
 ويتولى لف ثيابها على امرأة ويتوالى بين المضرب ولا يجوز
 ان يفرقه في كل يوم سوطا او سوطين لأنه لا يخلصه الايلة
 ولو جلده في يوم خمسين متواليه ومثلها في اليوم اثنا عشرة
 على الأصح ولا يقام الحد في المسجد عندنا لأنه لم يؤمن ان يتفصل
 من المجاود نجاسة **قوله** فإن كان عبداً جلد خمسين كذا كانت على

الصفة

الصفة التي جلد عليها الحرم من شرع ثيابه وابقا وجهه ورأسه
 وفرجه **قوله** فإن رج المجرم اقراره قبل اقامة الحد عليه او في
 وسطه قبل رجوعه وخلق سبيل خلاف ما فيه حق العبد وهو
 القصاص والتعريف فإنه لا يقدر رجوعه فيها **قوله** ويستحب الا
 مام ان يلقن المجرم الرجوع ويقول له لعنك المست او قبلت او
 لعنك وطهرنا بالشبهة او يقول له اباك خذ اوبك جنون ولو
 شدد عليه اربعة فاقرب ذلك ثم رجع عن اقراره قبله سقا
 الحد لأنه حظ الشهادة مع الأقارب **قوله** والرجل والمرأة في ذلك
 نسوا بعت في صفة الحد والرجوع **قوله** فإن المرأة لا ينزع عنها
 من ثيابها الا الفرو والخشوان في جدره لا تشفع عورتها وتقر
 جالسة لأنه استر لها **قوله** وان حفر لها في الرجم حال ان النبي صلى الله عليه
 حفر للعامرية التي شربها وحفر لها احسن لأنه استر وحفر لها الى
 الصدر ولا يحفر للرجل لأن النبي صلى الله عليه حفر لها غير **قوله**
 ولا يقيم الحد على عبد الاباوت الامام لقوله عليه السلام
 اربعه الى الولاء للجمعة والعقوبة والصدقات ولأن المولى

لا يلى ذلك على نفسه ولا يلية على عبده واما التعزير فله ان يقسم
 على عبده لانه حق الجحد **قوله** وان رجع احد الشهود بعد الحكم قبل التوجه
 ضربوه بالخروج وسقط الرجوع عن المشهور عليه هذا قوله وقال عمر بن الخطاب
 الرجوع وحده لان الشهادة قد صحت بحكم الحاكم وتاكيد القضا
 فلا ينقض الا في حق الرجوع لان الامضاء من القضا فصار كما اذا
 رجع واحد قبل القضا وهذا يسقط الحد عنه المشهور عليه ولو
 رجع احدهم قبل الحكم حده واجبعا فكذلك هذا وانما يسقط الحد
 عن المشهور عليه في قولهم جميعا لان الشهادة لم تكمل في حقه
 فسقطت ولو رجع احد الشهود قبل الحكم بها حده واجبعا عندنا
 وقال في فتر الحد للرجوع وحده لانه لا يصدق على غيره قلنا كما امرهم
 قرو في الحرة خاصة اجماعا ولا ضمان على الرجوع في مثل السبيل وعند
 ابو حنيفة وكذا اذا مات من الجحد وعندهما يضمن قال في المنطوية
 في باب ابو حنيفة والجحد ان الجرح فقال واحد كذبت لا يضمن هذا اذا
 صورته بربعة شهود واعلى غير محض الجحد القاضى في حده الجحد ثم رجع
 احدهم لا يضمن الرجوع ان شئ الجرح وكذا اذا مات من الجحد لا ضمان عليه

عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف في محمد يضمن المراجع **قوله** فان رجع
 بعد الرجوع جلد المراجع وحده وضمن ربيع الدين وقال زفر لا
 يحد الرجوع لانه صار قاذفا عند رجوعه له في حلة الحياة ومن
 قرف حيا ثم مات المقر وسقط الحد عن القاذف لانه لا يورث
 ولنا ان الرجوع صار قاذفا عند رجوعه بالشهادة السابقة
 ولم يصر قاذفا ومن قرف ميتا وجب عليه الحد وانما ضمن ربيع الدين
 لان المقر وفلن يشهدان وشهادة قد يقوى من ثبت بشها **د**
 ثلثة ارباع الحق ولو كان الشهود خمسة او اكثر فرجع واحد
 منهم لم يضمن شيئا لانه يقوى من يقوم بقطع جميع الحق بشهادتهم
 وان رجع اثنان وهم خمسة ضمن الرجوعان ربع الدية ما بيننا انه
 بقى من يثبت بهم ثلثة ارباع الحق واذا شهد اربعة فزكوا فزيم
 فاداهم عبيد فالدية على الرئيس عند ابو حنيفة معناه اذا رجعوا
 عن التزكية بان قالوا علمنا بانهم عبيد ومع ذلك ركبناهم وقال
 ابو يوسف ومحمد الدية في ميت المار وشئ على الرئيس لانهم اثنوا
 على الشهود خيرا واكفرهم بعزوين عندهما ولا يضمن حنيفة ان الشهادة

انما تصير حجة وعامله بالتدكية فيضاً والحكم اليها والحلا فيهما
اذا قالوا علمنا انهم عبيد وزكناهم اما اذا اشتوا على التوكيد و
زعموا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود بل على بيت المال
اجماعاً ولو قال المنزكي اخطأت في التزكية لا يضمن اجماعاً كذلك في المصنع
وانما الخلاف اذا قال علمت انهم عبيد وتعمدت ذلك **قوله** وان نقص
عدة الشهود عن اربعة حدى والا نهم قدوة **قوله** واحصان الرجيم
ان يكون حراً بالغاً قالا لا سيما قد تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً وولد
بها وبها على صفة الاحصان فان كانت المنكوجة امة او صغيرة او
مجنونة او كتابية وقد دخل بها لا يكون محصناً وكذلك لو دخل بها
لامته ثم اعتقته واسلمت الكتابية ولم يوجد بعد ذلك طلاق حتى زنى
فلا يكون محصناً وقديراً احصان الرجيم احتراناً عن احصان
المقدور فانه هناك عبارة عن اجتماع خصال لا غير وهي البلوغ
والعقل والاسلام والحرية والعفة عن فعل الزنا وينقص عن احصان
الرجيم شيئين النكاح والدخول **قوله** ^{مسألة} الشهادة على الاحصان تثبت
بشهادة رجل وامرأتين وبالشهادة كالشهادة على الاموال وقال زفر

لا يثبت

لا يثبت بشهادة النساء الا انهما شهادة لا يثبت بها القدر قلنا القدر
يثبت بالزنا فاما الاحصان فانهما هو سبب فيه فلو وجب اعتباراً
لذكون فيه كما وجب في الزنا ولو وجب اعتبار العذر الذي يثبت به الزنا
وهذا لم يقدر به احداً لان الاحصان هو النكاح والبلوغ والعقل و
الاسلام والدخول في كل واحد من هذه الاشياء يثبت بشهادة النساء
مع الرجال عند الافراد فكذا عند الاجتماع **قوله** ولا يجمع في المحصن
بين الجلد والرجيم ولا يجمع في البكر والولد والتفريق الا ان يرى الامام
في ذلك مصلحة فيعزبه على مقدار ما يرى من ذلك وان رأى الامام
ذلك فعليه على طريق التعزير لا على طريق الحد وقال الشافعي
يجمع بينهما على طريق الحد لان لنا قولاً يعز الزانية والزاني
فاجلوا كل واحد منهما مائة جلدة وهذا بيان لجميع الحد
فلا يزداد عليه فلو كان التعزير معه حداً لمكانت له عاقبة بعد
الحدود معلومة المقادير وليس للنفي مقدار في مسافة البلد
قوله وان زنا المريض وحده الرجيم رجيم لان التألف مستحق عليه
فلا معنى للامتناع بسبب المرض **قوله** ولك ان كان حده الجلد لم يجلد

حتى يبرئ من حق يقضي اليه الهلاك وهو غير مستحق عليه ولهذا اذا
 كان المحتر شريدا والبريد شريدا انتظر به زوال ذلك **قوله** واذا
 زفت الحامل لم تحدر حتى تضع حملها كى لا يولد كى الهلاك الولد هو
 نفس محترمة **قوله** وان كان حدره الجلد فحتى تغلى من نفاسها و
 لبعض النسخ تنفعا وهو سهو والضوان تنفعا بعير الفاعل يرفع
 تربية يخرج منه لان النفاس نوع من مرض وتجلد الحيض في
 حال الحيض لان الحيض ليس بمرض **قوله** وان كان حدره الرحم جرت
 في النفاس لان التأخير انما كان الاجد الولد وقد انقطر وعن ابن
 حنيفة تؤخر المولود حتى يتغنى ولدها عنها اذا لم يكن احد يقوم بترو
 بيته ثم الجبل تحبس اليه ان تلدا اذا كان الزنا ثابتا بالبينة ولم يمنعهم
 كى لا يهرب اليه الاقرار لان الرجوع عنه منقول فلا يفيد الحبس
قوله واذا شهدوا المحرم متقاد ولم يقطعهم عن اقامته بعدهم
 عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حدر القدو خاصة يعنى اذا شهدوا
 بسرقة او شرب خمر او زنا بعد حين لم يؤخذ به ويضمن في السرقة
 المال ولما حذر القذف والقصاص فانه لا يبطل بالتقادم لانها من حقوق

الفصل

العباد

العباد لا يبطل بالتقادم ولو ثبت هذا كله بالاقرار فانه
 يصح ولا يثبت بالتقادم الا في شرب الخمر فان وجوه الراتحة من
 شرطه عنوها وقال محمد ليس من شرطه في البينة والاقرار جميعا
 وان جاءوا به من مكان بعيد يذهب الراتحة في مثل ذلك الوقت
 يقبل بالاتفاق **قوله** لم يقبل شهادتهم وهو المحرمون حذر
 القذف قال ابو الحسن الكرخي لم الظاهر انه لا حذر عليهم لان
 الشهادة كاملة العدد وانما ينقط المحرم عن المشهود عليه للشبهة
 فلا يكون ذلك سببا في انحجاب المحرم على الشهود ثم التقادم
 كما يمنع قبول الشهادة فلا يكون سببا في انحجاب المحرم على الشهود
 ثم التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء فكذلك يمنع الاقامة
 بعد القضاة وقال زفر لا يمنع وفائدة اقامته بعد ما ضرب
 بعض المحرم ثم اخبر بعد ما نقلد الزنا فانه لا يقيم عليه الحد
 لان الامضاء من القضاة باب الحدود وعند زفر يقيم عليه الحد
قوله ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج غير لائنا تا منكر **قوله**
 ولا حذر على من وطئ جارية ولده او ولد ولد وان قال علمت

٣٥

تسمى

انها حرام لان الشبهة فيه حكمية وهي نكاحات على وليه قال عليه
السلام انت وما لك الا بيك واعلم ان الشبهة نوعان شبهة في المحرم
تسمى شبهة حكمية وشبهة اشتباه فالشبهة في المحرم في شبهة موا
ضع جارية ابنة والمطلقة باينا بالكنائيات والبيعة في حق البائع قبل
التسليم والمهور في حق الزوج قبل القبض والجارية المشتركة بينه
وبين غيره والمرهونة في حق المرتها في رواية كتاب الرهن ففي
هذه المواضع لا يجب الحد وان علمت انها حرام وتجب المهر ^{تثبت}
النسب اذا ادعاه ويشترط تصديق المالك اذا كان المدعى جمل مع
وجوب الأب ولا يجب الحد على حد قاذفها ولا على ما لا شبهة في القدر
ففي ثمانية مواضع جارية ابنة وزوجته المطلقة تلتا وهي في العدة
وبايضا بالطلاق على ما في العدة وام الولد اذا اعتقر المولى وهي
في العدة وجارية المولى في حق العبد والجارية المرهونة في
حق المرتها في رواية كتاب الحدود وهو الاصح كذا في الهداية
والمستعير الرهن في هذا بمنزلة المرتها ففي هذا المواضع
لا حد عليه اذا ظننت انها حلالى واذا قال علمت انها حرام حد

ثم

ثم في كل موضع كانت الشبهة في القدر لا تثبت نسب اولد
منه وان ادعاه وفي كل مواضع كانت الشبهة في المحرم تثبت
النسب منه اذا ادعاه ومن طلق زوجته تلتا ثم وطئها في
العدة وقال علمت انها حرام تحذر لولا الملك في المحرم من كل
وجه فيكون الشبهة متفية وان قال ظننت انها حرام لي
لم تحذر لان الظن في موضعين ان المالك قائم في حق النسب
والجس والنفقة وام الولد اذا اعتقرها مولاها والمختلعة و
المطقة على مال بمنزلة المطلقة تلتا تثبت الحرمة بالاجماع
وقيام بعض الامار في العدة وان قال انت خلية او برية او
امرأة بيدك فاخترت نفسك ثم وطئها في العدة وقال علمت
انها حرام على لم تحذر واما الجارية العارية والمستعارة المحرمة
والودعة فيجب الحد فيهن مطلقا وان وطئ جارية ابنة او
جارية مكاتبه او وطئ امراته في النكاح الفاسد من افعليه
مهر واحد لانه شبه ملك وان وطئ الابن جارية ابنة او
جارية امه مرارا فاعليه مهر لان وطئ في ملك الغير وان

ثم

كانت الجارية بين شركين فوطرها أحدهما من أفعليه لكل
وطئ نصفه كذا في الوقعات **قوله** وإن وطئ جارية أبيه
أو أمه أو زوجته أو وطي العبد جارية مولاه فإن قال علمت
أنها حرام حتى لأنه لا شبهة لهما في الموطوءة **قوله** وإن قال
ظننت أنها حلال فلا حد عليه ولا على قاذفه أيضا لأن ظنه
استبرأ إلى ظاهر لأن له تبسطا في مال أبيه وزوجته وكذا
العبد في مال مولاه تأكل منه عند حاجته فيجوز أن تشبه عليه
الائتماع فكان شبهة اشتباه لا إلهنا حقيقة فلا حد قاذفه
وكذا إذا قالت الجارية ظننت أنه حلال في الفحل لم يوجع الحار
لأن الفحل واحد فأما قال ظننت أنها حلال في ذري عنها حتى
يقرب جميعا أنهما قد علمنا أن ذلك حرام عليهما قال في الوقعات
رجل زنى بجارية أبيه أو أمه أو جده وقال ظننت أنها حلال
وقالت الجارية أنه عليه حرام ذري الحد عنها إجماعا ولو كان
على العكس بأن قالت الأم ظننت أنها حلال وقال هو علمت
أنه حرام ذري الحد أيضا فنها عند أبي يوسف ومحمد وعند أبي

حينئذ يجب عليه الحد وذري عنها **قوله** وإن قال ظننت أنها
حلال لم يحد ولا يثبت النسب إذا ادعى أنه ابنه من هذا
الوطئ فإن ملكا لصبي عتق عليه وإن أمه لم تصر أم ولد له
وكان لبيعها وإن وطئ جارية من المغنم قبل القسمة وهو
من الغنائم فلا حد عليه وإن قال علمت أنها حرام لأن القيمة
مشتركة بين الغنمين فله حكم المالك ولا يثبت نسب الولد
وإن وطئ جارية أخته أو عمه وقال ظننت أنها حلال في حد لأنه
لا انبساط بينهما في المال وكذا سائر المحارم سوى الأولاد
قوله ومن زفت إليه فإمراته وقال النسابة أنها زوجتك فوطئها
فلا حد عليه وعليه المهر يعني مهر المثل وعليها العدة و
لا حد قاذفه لأن وطئها في غير ملك ويثبت نسب ولد **قوله**
ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد لأنه استسناه
بعد طهر الصحة ولا يشبه مسألة الرقا لأن هناك جاهر
بها لأن الأنثى لا يفرق بين إمراته وغيرها في إقرار المهر
لهذا يثبت النسب بمسألة الرقا ولا يثبت في غيرها

وكذا اذا كان اعشى لانه يمكنه التميز بالسؤال الا اذا وعاء فاجابته
اجنبية وقالت انا زوجتك فوطها لم تحدد وثبت نسب ولدا
منه وهو كالمرفوفة العز زوجها **قوله** ومن تزوج امرأة
لا تحل له نكاحها فوطها لم تحدد ويعز ذلك كان يعلم ذلك
وهذا عند ابي حنيفة وعندهما تجد اذا كان عالما بذلك لانه عقد
له بصادف محله فيلغو ولا يوجب حنيفة انه ليس بزنا لان النكاح
لم ينج الزنا في شريعة اهل من الانبياء وقد راي نكاح وفوات
المحارم في شريعة بعض الانبياء وانما عزر لانه اتى منكرا **قوله**
ومن اتى امرأة في الموضع المكروه او على قوم لوط فلاحته
عليه عند ابي حنيفة ويعز ويورد في الصحيح وقال ابو يوسف
ومحمد هو كالزنا وعليه الحد هذا على وجهين ان كان فعله في
زوجته او مته فلا حد عليه ويعز وان فعله في اجنبية او في
فلا حد عليه عند ابي حنيفة لانه لا يسمي زنا ويعز لانه اتى منكرا وقيل
لخلا في الغلام اما اذا اتى اجنبية في دبر فاحدها جماعا ولو فعل
في عبدة او مته او زوجته لا حد به لاختلافه ويعز كذا في الفتاوى والله اعلم

حرام وفيه التعزير امراته يكن او امه من اللعش بركه فانزل
فانه مكروه ولا شيء عليه ثم على قولهما اذا اتى اجنبية في دبر
او عمل على قوم لوط فانهما يجحدان جميعا ان كانا محصنين
رجاوان لم يكونا محصنين جلولا لانه في معنى الزنا ثم الشهادة
على اللواط لا بد منها من اربعة عندهما كالزنا وعند الشافعي من
عمل على قوم قتل الفاعل والمفعول به على كل حال محصنين كانا
او غير محصنين **قوله** ومن وطى بهيمة فلا حد عليه لانه ليس
قوله ويعز لانه منكر ويقدر في ذلك شاهدان لانه ليس بزنا ولو
ملكث امرأة قد امن نفسها فوطيها كان حكمها كاثنيان الرجل
البهيمه **قوله** ومن زنا في دار الحرب او في دار البغي ثم رجع اليها
لم نقم عليه الحد وهذا عندهما وقال ابو يوسف تحدرنا انه زنا
في موضع لا يدرى امام فيه فلم تحدر ولا يقام بعد ما اتانا لانه
لا ينعقد موجبا الا صل عن ابي حنيفة ان المحرمي المستامن والمحرمة
المستامنة بمنزلة الغائب والغائب وعند محمد بمنزلة المجنون
والمجنون والصبي والصبيته وعند ابو يوسف بمنزلة الزمي والذمية

لوط ص

بيانه ان المسلم والذمي اذا زنا خيرية مستامنة فانه تحرر المسلم و
 لا يحرر المستامنة عند ابو حنيفة ومحمد اما قول ابو حنيفة فلا زناها كما
 لغلبة ومن زنا باسرة ثم غابت تحرر الرجل وعند محمد هي كما
 لمجنونة فانه تحرر وعلم قول ابو يوسف تحرر جميعا كالزمني اذا
 زنا بدمية ولو زنا حريمي مستامن بمسامة او ذمية لان الحر حريمي
 وهو كفاية عند ابو حنيفة وكذا الذمية والمسلمة وعند محمد لا يحرر
 جميعا كجنون زنا باسرة وعند ابو يوسف تحرر جميعا كزمني
 زنا بدمية فانه ما تحرر ان جميعا بالاجماع ثم الاصل ان الحر متى
 سقط عن احد سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى احدهما النكاح
 والاخر ينكر ومتى سقط لقصور العذر فان كان القصور من جهتها
 سقط للحر عنها ولم يقطع عن الرجل كما اذا كانت صغيرة او
 مجنونة مكرهة او نائمة وان كان القصور من جهته سقط
 عنها جميعا كما اذا كانا مجنونا او صبييا او مكرها ثم حرر الشرة
 والزنا لا يقيم على المستامن عندها وقال ابو يوسف يقيم عليه
 وحرر الشرب لا يقيم عليه بالاجماع وحرر القدر في القصاص يقام

عليه بالاجماع واما الذمي فهو من سوي الشرب كالمسلم اجماعا ولا
 يجب عليه حرر الشرب واذا زنا الصبي والمجنون باسرة مطاوعة
 فلا حرر عليه ولا عليه وقال ابو حنيفة الحر وان زني صحيح مجنونة
 او صغيرة حر الرجل خاصة اجماعا لئلا ان فعل الزنا يتحقق
 منه وانما هو محل للعذر ولهذا يسمى هو واطبا وهي موطوءة
 ومن زنا بها الا انهما سميت زانية مجازا لكونها مسبية بالتمكين
 فتعلق الحر في حقها بالتمكين فتعلق الحر في حقها بالتمكين من قبح
 الزنا وهو قذر من هو مخاطب بالكف عنه ثم بمباشرة وفعل
 القبي ليس بهذه الصفة واذا زنا بجارية فقتلها بفعل الزنا حر
 وعليه القيمة وعن ابو يوسف لا يحرر ان يقر صانع القيمة سبب ملكها
 فكانت اشراها بعد ما زنا بها ومن زنا باسرة ثم اشترىها او وهبها
 وقبضها او ورثها او اوصى بها او ملك شيئا منها ذري عنه الحر
 عند ابو حنيفة وعند ابو يوسف عليه الحر ولو غصب امة فزنا بها فما
 من ذلك او غصب حرة ثيبا فزنا بها فماتت من ذلك فان ابى حنيفة
 قال عليه الحر في الوجهين وعليه مع ذلك ذرية الحر وقيمة الامة اما

لا بالحرمة فلا اشكال في ان لا يملك بدفع الدين واما الامة فانهما تملك
 بالقيمة الا انه قال ان الضمان واجب بعد الموت والميت لا يصح تملكه ولو
 لم تمت ولكن ذهب بصره فاعزم القيمة على قولي من حيث ولا حذر عليه
 وهذا بمنزلة الشراء وقال ابو يوسف ليس عليه حذر في الوجهين جميعا
 لانه ملكها بالضمان فتصير ملكها بالشراء قال ابن سماعه سمعت ابا
 يوسف قال في رجل فخر بامرأة ثم تزوجها قال لا حذر عليه وروى عنه ايضا
 ان عليه الحذر وهو قول ابو حنيفة ومحمد لان المرأة لا يملك عصها بالطلاق
 وكذا يجب عليها الحذر ايضا اذ ان نكاحها ثم تزوجها ومن اقراها زنا بامرأة
 وهي تنكر لم تحر عند ابو حنيفة وزفر وعندهما الحذر **باب حذر الشرب**
قال في من شرب الخمر فاحذر من تحمها وجوارحه وادبها
 فشره وعلية الشهوة بذلك فعليه الحذر وكذا اذا قام فشره وتحرها
 وجوارحه وسواء شرب من الخمر قليلا او كثيرا وانما شرط
 وجوارحه تحمها معه وقت الشهادة لان من شهد على رجل بربنا
 متقلام او شرب خمر متقلام او سرقه قدومه لم تقبل شهادته
قوله وان اقر بعد ذهاب زجرها لم تحرها عن ذهابها وقال محمد بن حذر

وكذا

وكذا اذا شهدوا عليه بعد ذهاب زجرها لم تحرها عن ذهابها
 وقال محمد بن حذر وكذا اذا شهدوا عليه بعد ذهاب زجرها والسكران
 لم تحرها عن ذهابها وقال محمد بن حذر فالتقادم يمنع من قبول الشهادة
 بالاتفاق غير انه قد روي بالنزاع اعتبار الخو الزنا وعندهما
 مقدرين والرائحة واما الاقرار بالتقادم لا يبطله عند محمد كما
 في حذ الزنا وعندهما لا يحذر الا عند قيام الرائحة فان اخذ الشهود
 وزجرها معه او سكران فزجرها به الى المصرا الذي فيها الامام فانقطعت
 الرائحة قبل ان يصلوا به حقا جماعا وروى ان رجلا جاء بابن اخيه
 الى ابن مسعود فاقر فقال لعمه بئس كافر اليتيم انك لم تحسن ولا سرت
 عليه خزيته ثم قال تترره من مزوم فاجدتم تخافوا والترره
 ان تحرك ويستمكنه وهذا يدل على ان بقاء الرائحة شرط في اقامه الحذر
 وقوله مزوم بالرائحة حركوه واقبلوه وادبروا **قوله** ومن
 سكر من الشبذ انما شرط السكالة شربه من غير سكر لا يوجب
 خلاف الخمر فان الحذر يجب بشرب قليلها من غير اشتراط السكر **قوله**
 ولا حذر على من وجد منه نكاح الخمر وتبعا باها لانه ذاك لا يدل

على شرها باختياره لجواز ان يكون اكراه او شر شرها في حال
 العطش مضطرا لعدم الماء فلا يخرج مع الشك **قوله** ولا تحذر السكر
 حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا لانه تحذر انه سكر من غير
 النبيذ كالبنج والبن الرماك او شرب النبيذ مكرها فلا تحذر بالشك
قوله ولا تحذر حتى ينزل عنه السكر ليحصر الاثر جارا لانه زائل العقور
 كالمجنون والسكران الذي تحذر هو الذي لا يعثر منطقا ولا جوا
 ولا يعرف الرجل من المرأة ولا الارض من السماء وهذا عند اهل
 وعندهما هو الذي يهوى ويخلط كلامه والى هذا ما اكثر
 المشايخ وعند ابي يوسف يستقر اقل بابها الكافرون فان
 امكنه قرائتها والا حتى ولا تحذر السكران باقراره على نفسه
 في حال سكره لاحتمال الكذب في اقراره فتخالف الدرر لانه خالص
 الله بخلاف حتى القدر لان فيه حوال العبد والشكران فيه كالصالح
 عقوبة له ولو اراد السكران لا تبين منه امراته لان الكفر من
 الافتقار لا يستحو مع الشك **قوله** وحذر لكم السكر من النبيذ
 في الحرث فان سوطا لجر في السكر ضم السنين وفيه من سكون

الكاف ويفتح السنين وحرث الكاف واذا قال بفتحين يكون
 العصر فاذا قال بالسكون وضع السنين يكون حتى لجر بحر
 الشرب وحذر سائر الاشربة لجر حصول السكر والشيخ رحمه
 مال الى السكون والضم **قوله** يفرقه لضرب على بدنه كما ذكرنا
 في حرث الزنا ونحوه الوجه والراس وتحذر من المشهور
 وعن محمد لا تجرد **قوله** وان كان غيبا فخذ اربعون سوطا
 لان الرق منصف **قوله** ومن اقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع
 لم تحذر لانه خالص حواله فيقيد فيه الرجوع كحرث الزنا
 السرقة والسكر هاهنا بفتحين متوليتين ويثبت حتى
 الشرب بشهادة شاهدين او باقراره مرة واحدة وعن
 ابو يوسف يشترط الاقرار مرتين **قوله** لا يقيد فيه شهادة
 النساء مع الرجال لانه حر ولا يدخل الشهادة النساء في الحرود
كتاب القذف الاصل فيه قوله والذين يرمون
 المحصنات لم ياتوا بأربعة شهود الاية والمراد بالرمي الرمي
 بالاجماع دون الرمي بغيره من الفسوق والكفر وسائر المعاصي

وفي النص اشارة اليه وهو اشتراط اربعة من الشهود وذلك
مختص بالنزاع قال **الشيخ** اذا قرف الرجل رجلا محصنا وامراة
محصنة **لم يصرح** الزنا بان قال **انك** وانت زنت او انت زنت
اما اذا قال انت انك لست بالناس فانه لا تخفى لان معناه انت اقر
الناس على الزنا وانما قال يصرح الزنا لانه لا يجب بالكفاية حتى
لو قرف رجلا بالنزاع فقال له اخر صدقت لا حذر على الذي قال
صدقت لانه ليس يصرح في القرف **مورد** وطالبه المقرف وفي الخبر
يشترط مطالبته لانه حقه ولا بد ان يكون المقرف ممن يتصور
منه فعل الزنا حتى لو كان مجبوا او خنثى الخرقاؤه ويسقط
الحرم عن القادف بتصديق المقرف او بان يقيم اربعة
على زنا المقرف وسواء اقامها قبل الحيا او في خلافه على احد
الروايتين فان اقامها بعد الحيا قال في الكرخي اطلقت شهادته
واخبرت لان بهذه البينة ثبت زناه فتبين بانه قرف غير محص
والضرب الذي ليس له حذر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرحه اذا
اقام البينة بعد استغفار الحذر على الكمال لم يقدر ببينته فيجوز ان

يكون

يكون فيه اختلاف المشايخ فان قيل النص ورد في قرف المحصنا
فكيف اشركتم المحصنين معهن قلنا النص وان ورد فيهن
فالحكم يثبت في المحصنين بدلالة النص لان الوجوب لرفع
العار وهو بيع الجميع وانما خصهن لان القرف في الاعم
لهن **مورد** تحدد الحكم ثمانين موطا ان كان حرا قال في الهداية
لا خلاف ان فيه حق الشرع وحق العبد لانه شرع لرفع العار
عن المقرف ومن هذا الوجه هو حق العبد ثم انه شرع زنا
ومنه شتم حرا وهذا انه حق الشرع حتى انه اذا ادعاه ثم عفا
فعفوه باطل عند ابو حنيفة ومحمد لان الذي يستوفيه الامام
دون المقرف وفيان لنا انه حق الله مختلط بحقوق العبد واذا
تعارضت الجهتان فاصحابنا مالوا الى تغليب الشرع لان ما
للغير يتولاه مولاه ولانه حري يتضمن عددا لا يجوز الزيادة
عليه ولا النقصان منه فكان حقا تغلبا كحز الزنا والسرقة ولانه
يتنصف بالرق فاذا ثبت انه حق الله لم يورث ولا يجوز العفو
فيه والثافعي رحمه الله في مال فيه الى تغليب حق العبد باعتبار حاجته وغنا

الشرع حتى ان من قذف رجلا فمات المقر وف بطل الحق عندنا
 وقال الشافعي لا يبطل وان مات بعد ما اقيم بعض الحد بطل الباقي
 عندنا وعند لا يبطل بنا على انه يورث عندنا لانه حق العبره
 لا يورث لان الغلب فيه حق الله ولو قذف رجلا فطالب المقر
 بالحد فقال القادف انا عبد محض حق العبيد وقال المقر وان انت
 حر فالقول قولي القادف حتى يقيم المقر وفيه وكذا اذا قال
 القادف للمقر وان انت عبد فلا تجب علي وقد فك حد وقال
 المقر وان انا حر فالقول قولي القادف ايضا ولو كتب المقر بعد
 الحق لا حد على القادف كره في الهداية في باب السرقة و اشار
 اليه في الكرخي ايضا في باب اللعان حيث قال والملاعن اذا كثر
 لفظ القذف لم يلزمه حتى ولو قذف جماعة بكلمة واحدة او
 قذف كل واحد منهم بكلام على حد او في ايام متفرقة فخاصوا
 ضرب له حرا واحدا وكذا اذا خاص بعضهم دون بعض
 فحر فالحد يكون لهم جميعا وكذا اذا حضر واحد منهم قائما على
 القادف حد واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاص في قذفه

بطل الحد في حقه ولم يحد لهم مرة اخرى وقال الشافعي ان
 قذفهم بكلمة واحدة وجب حد واحد وان كثر القذف فلكل
 واحد منهم الحد ثم عندنا اذا حد القادف في فرع من حده ثم
 قذف رجلا اخر فانه يحد لكلا حد اخر ولو قذف رجلا فمات
 وشيعين سوطا ثم قذف اخر ضرب الشوط الباقي ولم يكن عليه حد
 لكلا والاصل انه متى بقى من الحد الاول شيء فقد فاضل بعد تمام
 ضرب بقية الاول ولم يحد لكلا ولو قذف رجلا ولم يكن مع المقر
 بيعة على انه قذفه والاصل استحلافه بالله واقذفه فان الحاكم لا يستحلفه
 عندنا لانه دعوى حد كحد الزنا وقال الشافعي يستحلف ويجوز
 في الشهادة رجلين ولا يجوز شهادة رجل وامرأتين ولا شهادة
 على شهادة ولا كتاب القاضى الى القاضى فان اقام القادف على المقر
 انه صدقه على قذفه رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادة
 شاهدين او اتي بكتاب قاضى الى قاضى **فوق** يفرق الضرب على
 اعضائه لان جمعه في موضع واحد يؤدى الى التلف وليس
 التلف مستحق عليه فيبقى الوجه والراس **فوق** ولا يحد من ثيابه

بخلاف حذر الزنا كما في الهداية قال المحمدي يضرب في الحدود كلها
 في الزنا واحد الا في حد القذف فانه لا ينزع عنه الثياب وانما
 ينزع الفرو والحشور **وعنه** ان ينزع عنه الفرو والحشور لان بقا
 ذلك يمنع حصول الالم اما اذا كان عليه قميص او حبة فانه يضرب على
 ذلك حد القذف ويلقى على الرداء **ولم** وان كان القاذف عبدا جلد
 اربعين لان حد العبد على النصف من حد الحر فان قلت الآية
 مطلقة فاجلدوهم ثمانين جلدة في ابن حنبل حد العبد اربعين
 قلنا مراد الآية الاحرار بدليل قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً
 العبد لا يقبل شهادته وان لم يقرب **وهو** والاخصان ان يكونا مقروفي
 حر باثنا عاقلان مسلمان عفيفان فعلى الزنا هذه خمس ابطال لئلا يجرى
 في اخصان القذف العفيف هو الذي لم يكن وطئ امرأه بالزنى
 ولا بالشبهة ولا ابتلاخ فاسد في عمره فان وجد ذلك منه في عمره مرة
 واحدة لا يكون محصنا ولا تحرق **وهو** من نفى نسب غيره فقال لست
 لابيك او يا ابن الزانية وانه مائة محصنه فطالبه الابن بخلاف القاذف
 هذا اذا كانت امه حرة مسلمة فان كانت سبية محصنة كالأب المطالبة

بالحد لان الحق لها وان كانت غايبة لم يكن الاحرار يتولاه غيره
 لان الحد لا يجوز النيبه فيه وانما قال ليس هذا ابك فان قال في
 رضا فليس بقاذف لانه تحميد المنح وان قال له في غضب حتى لا يقدر
 في نفسه عنه وان قال لست لابيك ولست لأمك لم يحد لانه كلام
 موصوف وان قال لست لأمك فليس بقاذف لانه كذب فكانه قال لم
 تلدك أمك وكذا قال لست لابوك لم يكن قاذفا وان قال لست بابن
 فلان يعني حده ولا يحد لانه صادق ولو نسبته الى غيره لم يحد ايضا وان
 قال لست لابيك وامه حرة وابوه عبد نزل به الحد لانه وان كانت امه
 وابوه حرا لم يحد لانه امه ليست ويعزرو ويقد بقوله وهي ميتة لانه اذا
 قذفها وهي حية ثم ماتت قبل اقامة الحد بطل الحد لانه لا يورث عندنا
 خلافا لشافعية ولو قال يا ابن الزانية وكانت امه مسلمة فعليه حد
 ولا يبالى ان كانت للحد مسلمة ام لا وان كانت للحد مسلمة والام
 كافره لا حد عليه ولو قال يا ولد الزنا او يا ابن الزنا الا قد اياه وامه
 وانما قال يا ابن الفرس لئلا يفر الام ومن قورها من الامهات وقذف
 الام يكفى في اوجاب الحد ولو قال يا ابن الفحبة لم يحد ويعذر لان الفحبة

استد

لا حد

قد تكون المعصية الزنا وان لم تفعل فلم يكن هذا صريح قد عرف
 وكذا اذا قال يا ابن الفاجرة او يا ابن الفاسقة ولو قال قولا فليس
 بقادف لانه تخم قود الدواب وفيها **مور** ولا يطالب بخدر وقد عرف
 الميت الا من يقع القرح في نسبه **بقدره** وهو الوالد والولد لان
 العار يلحقه به لما كان المجزى وعند الشافعي ثبت للكوثر لان عنده
 يورث وعندنا ولاية المطالبة ليست بطريق الارث بل بما ذكرنا و
 لهذا ثبت عننا المحرم عن الميراث بالقتل ويثبت لولد البنت خلافا
 لمحمد ويثبت لولد الولد حال قيام الولد كذا في الهداية ولما الاخوة
 والاعمام والاخوان واولادهم فليس لهم حق الخصومة ولو قال رجل
 لم يلوك ابوك فلا حذر عليه لانه صادق لان حال ما طرحه الاب في
 رحم امه انما كان نطفة ولم يكن ولدا وانما ولدته امه **مور** وان كان
 المقدر في محضنا جازا لانه الكافر والعبدان يطالبان بالخدر وقال زفر
 ليس لها ذلك لان القدر يثبت لها الرجوع العار اليها ولنا انه عبر
 قد عرف **مور** وليس للعبدان يطالب مولا ايضا لانه ما لم يثبت
 له المطالبة في الحال لم يثبت له بعد ذلك وكذا الولد ليس له ان يطالب اباه

بقدر

بقدر امه الميتة لانه لا يمكن له ان يطالبه لنفسه لا يمكن له ان يطالبها
 من غيره او كان لادم المملوك ولحقه غير المملوك كان لها المطالبة انها
 كالاجنبي **مور** وان اقر بالقدر ثم رجع لم يقبل رجوعه لانه قد تعلق به
 حق الادنى **مور** ومن قال العزيت يا بنطي لا تحذر لانه اذا به النسبه في الا
 خلاق وعدم الفصاحة فلا يكون قولا والبنط جدير من الناس
 بسواد العراق وكذا اذا قال لست بعزيت او يا ابن الخياط
 او يا ابن الامور وليس ابو كذا لم يكن قد فاء ولو قال لست
 بابن ادم او لست بانياس او لست ببرجد او ما انت بانك
 لم يكن قد فاء وان قال لست لاب او لست ولد رجل فهو قرف
 ولو قال لرجل يا زانية لم تحذرها وقال محمد لرجل ان الهاء
 يدخل في الكلام اللهم الغفر في الصفة يقال رجل علامه ولها انه احل
 كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة ولو قال لامرأة يا زانية تصيرا
 لها فانه تحذر اجماعا لان الاصل في الكلام التذكير وان قال لرجل
 زانية في الجبر حواضها وقال محمد لا يحذر لان المهموز
 منه الصغور حقيقة قال المرأة من العرب وهي ترقص انما النسبه انما تمك

مطلق
 ان الزنا لا يدخل في الصفة
 في الكلام لانه لا يثبت به عار

او شبه علو لا تكون كملوف في كل واق الى الخيرات نافي
 الجبل هل اسم اى لا يتجاوز نافي الشبهة والهلوف التقييل الحافى و
 العظيم الحية والوكيل العجز الذي يكل امره الى غيره ولان ذكر
 الجبل يقرر مراد اولهما ان يستعمل في الفاحشة مهمولا ايضا
 وحالة الغضب والمثامة تعين الفاحشة مراد بمنزلة ما اذا قال
 يا زنا لمهن او قال زنا ب ولم يذكر الجبل وذكر الجبل انما يعين
 الصعوبة مراد اذا كان مقرونا بكلمة على لانه هو المستعمل فيه
 ولو قال زنا ب على الجبل لم تحذف ما ذكرنا وقيل تحذف كذا في الهداية
 ولو قرف جلا بغير ثا العرب اى لسان كافر هو قاف ولو قال لا
 مراة يا زنا ب فقالت زينا بك حديث المرأة ولم تحذف الجبل لانه
 حين قالت زينا وقرفته بقولها بكر سقط حكم قرفه ويقو حكم
 قرفها ولو قال يا زنا ب فقالت لا بد انت الزنا من تحت اجماع لان كل
 واحد منها قرف الاخر ولم يوجد من القرف وتصريق ولو قال
 يا زنا ب فقالت زينا معك فلا حرج على واحد منهما لان قولها زينا
 تصديق وقولها معك تحميد ان يكون وانت حاضر او شاهد فلم

يكن

يكن قد فاء ولو قال يا زنا ب فقالت انت الزنا من تحت الرجل
 لانه قد فاء وليست هي بقادفة لانه تحميد انت اعلم مني بالزنا
 ولو قال لرجل ما رايت الزنا خيرا منك او قال ذلك لامرأة فلا
 حرج عليه لانه جعل مخاطبين خيرا من الزنا وهذا لا يختص بالزنا
 فالزنا ولو قال لامرأة زنا بك رجلك فبدان يتزوجك
 فهو قاف لان الزنا يصح منه بعد النكاح ولو قال زنا ب فحرك
 او ظهر ك فليس بقاف وان قال زنا فحرك فهو قاف وان
 قال زنا بك فلان ناصحه فليس بقاف وان قال زينا وانت
 صغير او مكرهة او نائمة او مجنونة لم تحذف وكذا اذا قال و
 طيت وطيا حراما قد يكون بالزنا وغيره ولو قال لامة قد
 اعتقت او لكافرة قد اسلمت زينا وانتامة او كافرة فعليه
 الحن لانه قاف في يوم تكلم بزناها والمعتبر عندنا في القرف حال
 ظهوره دون حال الاضافة ولو قال لرجل اذهب فقل فلان
 ما زنا او يا ابن الزانية فلا حرج على المرسل لانه امره بالقرف ولم
 يقدف في الامر ليس بقاف كما ان الامر بالزنا ليس بزنا وما

الرسول فان قد فقام مطلقا حذروا ان قاله ان فلانا ان
 سئل اليك بقولك كذا فلا حرج عليه لانه حاكى المقرف عن غيره
 وان قال زنت وولان معك فهو قاذو وليها فان قل اعنيت
 فلان معك شاهد لم ينفذ الى ذلك عليه الحول لانه عطف فلا
 على الضمير في زنت فاقضى اشتركتها في الفعل وان قال امراة زنت
 بغير او بشور او بخمار او بغير من فلا حرج عليه لانه اضاف الزنا
 الى من يكون منه الوطى فكلمة وطئك حمار او ثور وان قال زنت
 ببقرة او بشاة او بثوب او ببدراهم فهو قاذو فلان الانثى لا
 يكون منها فحرج الزنا لانثى فحرج ذلك على العوض وان تعال الرجل
 زنت ببقرة او ببقاة فلا حرج عليه لانه لا يكون ذلك زنا وان
 قال زنت بائمة حكي وان قال زنت بشور او بغير لم يكن قاذوا
فمن قال له جلي ابن عماء السباء فليس بقاذو لانه تخم المرح
 تحسن الخلق والكرم والصفاء لان ابن سباء السباء القبيح فكيف
 وسخاؤه وهم لجند النعمان **ومن** المند **ومن** وان نسب الى قصبة
 او خاله امه زوج امه فليس بقاذو لان كل واحد من هؤلاء

٢
 قال

اسم

يسما ابا

يسما ابا قال النبي واله ابايك ابراهيم واسماعيل واسحاق
 واسماعيل كان عموا وفي الحديث الخال اب وزوج الام يسما ابا
 للترقية **ومن** وطئ وطئا حراما في غير ملكه لم تحرقا فيه
 قيم غير الملك احتراز عن وطئ امراته الحايض وامته المحبوسة
 فانه حرام في الملك وانما لا تحرقا فيه الوطى في غير الملك لان
 الوطى في غير الملك يشبه الزنا وهو يكون وطئ المعتنة منه
 طلاق بابين او ثلاث فزنا وطئ حرام في غير ملك وكذا اذا
 طئ امته وهو اخته من الرضاغة او امه من الرضاغة لم تحرقا
 دونه لانها حرام حرمة موابدة خلا وطئ امراته الحايض وامته
 المحبوسة لانها حرة موقفة وكذا اذا وطئ امته ابنة او
 جارية ابنة او امه او ممة فوطئها ابوه او وطئ هو امها فلا
 حرجا قاذو وان وطئ مكاتبته فعندها تخاذ قاذو لانها
 ملكة وتحرمها عارض فهي كالحايض والمحبوسة وقال ابو يوسف
 وزفر لا تحرقا فيه لان ملكه قال عنه وطئها بدلالة وجوب المهر عليه
 وان تزوج امرأة بغير شهود او امرأة وهو يعلم ان لا زوج او

في عدة من زوج او ذات رحم محرم منه وهو علم فوطها فلا حرج
 على قاذفه وان اتى بشئ من ذلك بغير علم فالخبر قاذفه وان تزوج
 امه على حرة فوطها بالخبر قاذفه وان لمس امرأة بشرق او قبلها
 او نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بنتها ودخل بها او تزوج امرأتها
 ودخل بها يسقط احصائه عند اي حنيف حتى انه طهر قاذفه عنده
 وقال ابو يوسف ومحمد يسقط احصائه حتى انه لا يكره قاذفه **محمد**
 والملاءمة بولد لا خير قاذفها لان ولدها غير ثابت النسب من احد
 فان ادعى الابا لو ولد بعد القذف فلا خير قاذفها وان قذفها قاذف
 بغير ما ادعى الابا لو ولد حرد وان كانت ملاءمة بغير ولد فقذفها قاذف
 دفحروا ان دخل حردا لم يثبت بآمان فقذفه مسلما حتى ان فيه حق
 العبد وحده الشرب لا يقيم عليه كالزنى وحق السرقة والزنا لا يقيم
 عليه عندهما وقال ابو يوسف يقيم عليه واما الزنى فانه يقيم عليه **الذهب**
 والسرقة بالاجماع **محمد** ومن قذف امه او غدا او ام ولد او كافرا بالزنا
 او قذف مسلما بغير الزنا عتروا ببيع بالتعزير غاية في هذا بل يكون
 الراي فيه الى الامام فيعززه على قدر ما يرى **محمد** وكذا اذا قال لمسلم يا قاذف

او يا نفراني

او يا نفراني او يا جوسيا او يا كافر او يا مخنث او يا فاسق او
 يا ابن الفاجرة او يا ابن الفجعة او يا ابن الفاسق او يا ابن الخبيثة او
 يا لص او سارق فانه يعز في جميع ذلك اما اذا قال يا فاسق او يا
 لص او يا سارق وهو كذلك لم يعز ذلك اذا قال يا كلبا او يا قرد
 او يا ثورا او يا ابن الكلب او يا ابن الحمار لم يعز لانه كاذب ولان
 العرب تسمي به فقال سفيان الثوري ودرجته الكلب في قيل في
 عرفنا يعز في جميع ذلك لانه يعد سببا وقيل ان كان المسمو
 من الفقهاء والعلماء يعز في الاقلام هذا حسن ولو قال يا لاهي او
 يا مسخرة او يا ضحكة او يا مقامر فالظاهر انه يعز وان قال يا بليه
 يعز كذلك في الوقعات وان قال يا سفلة عزروا خلفوا في السفلة
 قال ابو حنيفة هو الكافر وقال ابو يوسف هو الذي لا يبالي بما قال
 وما قيل له وقال محمد هو المقامر واللاعب بالطيور وقال محمد بن
 سلمه هو الذي ياتي الافعال الدنية وقال نصير ابن يحيى هو الذي
 اذا دعى الى الطعام اكله **محمد** والتعزير اكثر من تسعة وثلاثون
 سوطا واقله ثلث جلدات لان اقل من ذلك لا يقع به الا نجر

وهذا قولها ولا يبلغ به الخاريجين لقوله عليه السلام من اتى حرا
في غير حده فهو من المعتدين والاربعون حدة العبد في القدر
فينقص منه سوط ويستوى في التعزير للحرة والعبد والمرأة
والرجل لأن المقصود به الزجر **قوله** وقال ابو يوسف يبلغ
بالتعزير خمسة وسبعون سوطا اعتبارا بـ **قوله** ابو يوسف اقل الجلب في
الاحرار اذا اضره هو الحرية واقل الحرة في الحر ثمانون فينقص
منه سوط في ولاية عنه وهو قول رافعي في رواية الكتاب
ينقص منه خمسة اسواط وهو ما قورع على رضي وناو به
ان عليا كرم الله وجهه كان يعقل لكل خمسة عقدة فلما بلغ خم
وسبعين عقدة وذلك خمسة عشرة عقدة ثم لم يعقد في الباقي وهو
اربع جلدات لانها لم تبلغ خم افطن الراوي انه اقصر على خمس
وسبعين فاما العبد فيعزى على قول ابو يوسف خم وثلاثين لأن
ادنى حده اربعون فنقص خمسة قياسا على الحر ولذا ايضا عند
ابن حنيفة يعذر العبد ما بين ثلثة اسواط الى تسعة وثلثين على
ما يراه القاضي في التعزير على اربع مراتب تعزير الاشراق كالدهاقنة

والقواد وتعزير اشراق الاشراق كالفقهاء والعلوية وتعزير
الاسواط وتعزير الحساس فتعزير الاشراق الجبر الى باب القاض
وتعزير اشراق الاشراق الاعلام لا غير وهذا ان يقول له القاضي
انك تفعل كذا وتعزير الاسواط كالسوقة الاعلام والجبر الى باب
القاض والحس وتعزير الحساس للحر والضرب والحس ولا
يقدر في التعزير شهادة النساء مع الرجال لأنه حق ادى كالمدين
لأنه يصح العقوبة عنه **قوله** وان رأى الامام ان يضم الى الضرب في
التعزير للحس فعلا لأن التعزير موقوف على رأى الامام والمقصود
منه الرجع والزجر فان رأى الشاتم لا يرتدع بالضرب حبه ايضا
وان كان يرتدع لا يحسبه واشتد الضرب التعزير لأنه مخفف من حيث
العدد فلا تخفف من حيث الوصف كى لا يودى الى تفويت المقصود
ولهذا لم تخفف من حيث التفويق على الاعضاء **قوله** ثم حد الزنا لأنه ثاب
بالكتاب مؤكدا بقوله تعالى ولا ياخذكم بهما رافة في دين الله **قوله** ثم حد
الشرب لأن سببه متيقن **قوله** ثم حد القذف لأنه سببه محتمل لاحتمال
كونه صادقا لأنه قد جرى فيه التعليل من حيث ردة الشهادة فلا

يغلط من حيث الوصف قال في الفوائد اختلاف في كيفية شدة التعزير
قال بعضهم يجمع في موضع واحد وقال بعضهم الشدة من حيث
الضرب وفي حدود الأصل يفرق بين الأعضاء وفي الشدة الأصل
يضرب في موضع وقيد بما اختلف الجواب لاختلاف الموضع فهو
ضع الأول إذا بلغ التعزير اقصى وهو في الكا إذا لم يبلغ به ^{عضوا}
فإن اجتمعت الحدود الأربع حد القروح حد السرقة وحد الزنا وحد
الشرب قال ابو حنيفة يبدأ بحد السرقة ثم تجلس فأذا برى قال
مام بالخيار إن شاء قدم حد الزنا على حد السرقة وإن شاء
قدم حد السرقة عليه ثم تجلس فأذا برى حد في الآخر ثم تجلس
حق برى فأذا برى أقام عليه حد الشرب فإن معا برى يبدأ
بحد القروح ويضرب المال في السرقة ثم يرجع ويبطل ما عداها وإن كان
كان فيهما قصاص في النفس وفيما دونها يبدأ بحد القروح ثم يقتض
فيما دون النفس ثم يقتض في النفس ويلغو ما عدا ذلك من الحدود
كذا في الينابيع **وهو** من حد الإمام أو غيره فأت قدمه هدر
لأنه قوله بالمر الشرب وقدر المأمورية لا يتغير بشرط السلام **وهو** إذا

حتم المسلم في القروح سقطت شهادته وإن تاب لقوله تعالى ولا
تقبلوا لهم شهادة أبدا ولا إنه المقروح فبطلان فليس الله تعالى
لأنه يجاز له وثمره اللسان نفاذا لأقوال غلو قبله بعد
التوبة أنتوهم إن قرحه كان صادقا فيه فك عرض المسلم وعند
اختافه يقبل شهادته إذا تاب لقوله تعالى إلا الذين تابوا
فلنا هذا الاستثناء راجع إلى ما يليه من الفسوق ومن المنع من
قبول الشهادة ولأنه أقرب إلى الاستثناء ولأنه ذكر شيئين
الفسق وسقوط الشهادة فالتوبة يزيل عنه اسم الفسوق
يبقى المنع من قبول الشهادة لأن الله الذي يسقط الشهادة
ما لا يبرء ولو كانت شهادته مائة تقبل بالتوبة لم يكن الكرا
لتأبيد مائة فإن ارتد بعد إقامة الحد عليه ثم أسلم لم يقبل شهادته
لأنه حد في الإسلام حد كامل وإن كان القروح كافرا محمدا في حال
كفره ثم أسلم بعد ذلك جازت شهادته لقوله عليه السلام الأسلم
تجب مائة قبله وإن كان المحروح عبدا فاعتق لم تجز شهادته
أبدا وإن تاب لأنه له مائة شهادة بغير ليل لانه لو شهد برؤيه

هال رمضان قبلت شهادته ولو قد العبد حلال في حال
الرق ثم اعتق يقيم عليه حد العبيد وإن حذر الكافر في
القدوم ثم أسلم قبلت شهادته أعلم أن الكافر إذا حذر في قد
ولم يقبل شهادته على أهل الذمة لأن له شهادة على جنسية
الحدود فإن أسلم قبلت عليهم وعلى المسلمين لأنه بالإسلام
حديث له عدالة لم يخرج وهي عدالة الإسلام بخلاف العبد
إذا حذر ثم اعتق حيث لا يقبل شهادته وإن كان القدر
في حال الكفر فحذر بعض الحذر في حال الكفر وبعضه في حال الإسلام
ففي ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التابيد حتى لو تابعت
لأن المبطر كماله وكماله لم يوجد في حالة الإسلام وفي رواية إذا
وجد الشرط الأخير في حالة الإسلام بطلت شهادته على التابيد لأن
المبطل للشهادة هو التوسط الأخير لأنه لو أقيم عليه بعض الحذر ثم
قروا خرافة يغير الساع وتبطل الشهادة وفي رواية اعتبر أكثر
الحذر فإن وجد أكثره في حالة الإسلام بطلت شهادته على التابيد
وإن وجد أكثره في حالة الكفر لا تبطل شهادته والأقل ارتفاع الأكثر

والأول أصح ولو قد فسخ أسلم ثم حذر كالحذر بعد الإسلام لا يقبل
شهادته بالإجماع ولو ضرب المسلم بعض الحذر ثم هرب قبل تمامه
ففي ظاهر الرواية أنه يقبل شهادته وفي رواية إذا حذر بالشهر
سقطت شهادته وإن حذر لأقل من شهر سقط قال في المنظومة
لا يبيح شهادة الراعي بسوط يجر حماره أو يقيم الأ
كثر وحاشية الردح من ماله وذلك قوله صاحب جيبه فأعلم
كتاب السق وقطاع الطريق السرقة في اللغة
عبارة عن أخذ مال الغير خفية ومنه استراق السمع وقد
زبدت عليه أوصاف في الشريعة والمعنى اللغوي مراعاة فيه
ابتداء وانتهاء أو ابتداء لا غير كما إذا قبل البيت على الحقيقة
وأخذ المالك من المالك بحايصة على الجوارح يعني ليله وأما إذا كان
منه رابش في الابتداء والانتهاء أو ما شرط الآخر على الحقيقة لأن
الأخذ على غير الحقيقة يكون مفسدا وخلسه وعصا وأما قطع
الطريق فهو الخروج لأخذ المال على وجه الجاهل في موضع
لا يلحقه الماخوذ منه العوت واليه له إذا سرق البالغ العاقل

عشرة دراهم يعني دفعة واحدة وسواء كانت العشرة مائة
واحدة او جماعة اذا كانت في حرز واحد فانه يقطع ويشتط
في ثبوت القطع ان يكون السارق من اهل العقوبة بان يكون
بالغا وان يكون نضابا كاملا او هو ومقدر عشرة دراهم عندنا
وقال الشافعي ربع دينار وقال مالك ثلثة دراهم **وقوله** او باقمة
عشرة دراهم فيه اشارة الى ان غير الدراهم يعتبر قيمته بها وان
كان ذهبا ويعتبر ان يكون قيمة المسروق عشرة من حين السرقة
الى حين القطع فان نقص السعر عما بينه الم يقطع وهذا عندنا
وقال محمد لا عبرة بالنقصان بعد الاخذ واذا سرق مال في بلد
ترفع الى حاكم في بلد اخر فلا بد ان يكون قيمة المسروق مضابا
في البلدين **وقوله** مضروبة او غير مضروبة اختلف الرواية في
ذلك وظاهر الرواية في ذلك انه يشترط المضروبة وبه قال ابو يوسف
ومحمد وهو الاصح ان اسم الدراهم يطلق على المصير عندنا حتى لو
سرق عشرة دراهم تعتبر قيمتها اقل من عشرة مضروبة لم يقطع
وروي عن ابي حنيفة انه سوي بين المضروبة وغيره كقصة الزكاة

ثم المعتبر في الدراهم ان يكون العشرة منها دون سبعة مثاقيل
بدل مقدار الديار وان سرق دراهم زيوف او نهر حة او
ستوفة لم يقطع حتى يساوي عشرة دراهم جيا او لا عبرة بالوزن
فيها وكذا اذا سرق نفقة وزنها عشرة وقيمتها اقل لم يقطع ولو
سرق نصف دينار قيمته عشرة دراهم جيا قطع وان كانت اقل
لم يقطع ولا قطع على محن ولا يصح انهما غير محاطين ولكن
يضمان المال وان كان تجن ويفيق فسرق في حال افاقة قطع كذا
في **المجندى** **وقوله** ومن حرز لا يشترط فيه وجب لقطع الحرز بشرط
لوجوب القطع حتى لو انتهت او اختلس او سرق ما لا ظاهرا
كالثمار على الاشجار والحيوان في المزرعة لا تجب لقطع والمزرعة
ومحس من احد بها المبنى لحفظ المال والامتنع وسوى في ذلك
ان يكون دارا او كانا او خيمة او فسطاطا او صندوقا او
لحرز اثنان ان يكون محرزا بخاصة له لان النقصان يقطع
سارق ردا فان دخل السارق الدار وعلم به المالك والسارق
يعلم ذلك لا يقطع لانه جهر وليس بخفية وان لم يعلم المالك قطع

وان دخل الدار ليلا وصاحب الدار فيها ان علم كل واحد منهما
بصاحبه لم يقطع وان لم يعلم او علم احدهما دون الآخر قطع
ولا قطع على من سرق في دار الاسلام من حربي مستامن وان سرق
المسلم من الذمي قطع **قوله** الاشبهة فيه اي في الحر لان الشبهة
فيه نسقط القطع على ما نرى ان الله **قوله** وللحر والعبد في القطع
سواء لاطلاق الالاه من غير ضرورة لان القطع لا يتنصف وكذا
الرجل والمرأة فيه سواء الالاه **قوله** ويجب لقطع بأقراره مرة
واحدة هذا عند جما وقال ابو يوسف لا يقطع الا بأقراره مرتين
في مجلسين مختلفين وروى عنه الرجوع الى قولهما **قوله** وبشرهما
شاهدين ولا يجوز بشهادة رجل وامرئين لانه خلافان
شهد رجل وامرأتان لم يقطع ويجب لكل ان يشهدا الشاهد
مع الرجل حجة في الاموال وينبغي للقاضي ان يثبت الشاهد
عن كيفية السرقة وما هيتهما وزمانها ومكانها وقدرها والار
حيث كان في الحدود ويعتبر في اقامة القطع في السرقة بالاقرار
حضور المسرق قاضيه ومطالبته بأقلته عندهما وقال ابو

يوسف

يوسف لا يعتبر ذلك وامام في ثبوتها بالشهادة فلا بد من
حضور الجماعة **قوله** وان اشترك جماعة في سرقة واصاب كل
واحد منهم عشرة دراهم قطع وان اصابه اقل لم يقطع واذا
لم يجب القطع ضمن ما اصابه من ذلك كان سرق واحد من
جماعة عشرة دراهم قطع ويكون القطع لهم جميعا واذا
دخل دارا فسرقت من بيتها درهما فخرجت الى صبيها ثم
عاد فسرق درهما اخر ولم يزل يفعل هكذا حتى سرق عشرة
فهو سرقة واحدة فاذا اخرج العشرة من الدار قطع وان
اخرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشرة مرات لم
يقطع لانها سرقات ولو سرق ثوبا لاسا وعشرة دراهم في
طوف دراهم معروضة تزيد على العشرة فعن ابو حنيفة اذا
لم يعلم بالدرهم لم يقطع وان علم بها قطع وعن ابو يوسف
عليه القطع علم او لم يعلم **قوله** ولا قطع فيما يؤخذ نافعها مباحا
في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد
والطيور وكذا الزرع والبر والفاكهة والتمار والبقول والحب والذرة

في الطير الزجاج والأوز والمام وعن ابي يوسف يقطع
 في كل شيء الا الطين والتراب والسرقة قال ابو حنيفة
 ولا يقطع في شيء من الحجارة والملح والقدر والبقار وكذا
 اللبن والاشجار الزجاج وعن ابي حنيفة في الزجاج يقطع و
 قال ابو يوسف يقطع في ذلك كله وعن ابي حنيفة يقطع
 في الجواهر كلها واللؤلؤ والياقوت والزمره والغير ونحو
 لانه لا يوجد فيها فصل كالذهب والفضة **قوله** كالخشب
 يعني ما سوى الساج والقنا والانبوس والصنبر **قوله**
 فيما يسرع اليه الفتاكا الفتواكه الرطبة واللبن والحم والبطيخ
 لقوله عليه السلام لا يقطع في ثمر ولا ثمر ولا ثمر هو الجمال وقيل هو
 الردي وهو الخمل الصغير وقال ابو يوسف يقطع في ذلك
 كله ولو سرق شاة مدبوحة او ذبحها بنفسه ثم اخرجها
 لا يقطع لانها صارت لحما ولا يقطع في الفتواكه الرطبة مثل العنب
 والسرجل والتفاح والرمان واشباه ذلك لا يقطع فيها و
 لو كانت محدورة في حظيرة عليها باب مقفل واما الفتواكه

اليابسة كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محدورة
 وكذا لا يقطع في بقل ولا زحان ويقطع في الحنا والوسم
 لانه لا يسرع اليها الفتا **قوله** الفتاكة على الشجر والزرع الذي لم
 تحصد يعني لا يقطع فيها لعدم الاحرار واما اذا قطعت الفتاكة
 بعد استحكامها وحصد الزرع وجعل في حظيرة وعليها باب
 يعلق قطع ولا يقطع في سرقة الشاة التي بسطت للتحفيف وان
 سرق شاة من المرعى او بقرة او بعير لم يقطع وان كان هناك
 راع فان او اها باليد الى حائط فدينى له عليه باب مغلق او
 معها حافظ فكسر الباب ودخل وسرق بقرة او شاة تسمى
 عشرة دراهم ويقوله ايسوقها او راكب عليها قطع وقيل
 بقوله باب مغلق لانه يعتبر فلا يقطع في هذه المواضع
 لان من طبعها التفور واما المنعطة في الحظيرة ومناير الا
 متعة لا يعتبر فيها الاغلاق ويقطع في الجوز كلها والادقان و
 الطيب والعود والمسك لانه لا يسرع اليه الفتا ويقطع في الخمر
 لانه لا يسرع اليه الفتا ويقطع سرقة القطن والكثبان والصوف

والدقيق والسمين والتمر والتربيب والعسل والملبوس و
المغروس والادوية من الحديد والصفرة والرياح والادوية
والقراطين والسكاكين والمقارص والموانين والارسان
ولا يقطع في الاشياء الاله يوجب ما فيها **ما حاقط** ولا يقطع في
الاشربة المطربة اى المسكر والطرب والنشاط ولا يقطع في سرقة
الفقاع والزبيب والمخلل ولا يقطع في الخبز والشريد **قوله** ولا في
الطنبور وكذا الدف والبنمار لانه **ملا** **قوله** ولا في سرقة المصحف
وان كانت عليه حلية تساوي الف درهم **وعن** ابي يوسف يقطع
فيه مطلقا وعنه يقطع اذا بلغت قيمة الحلية عشرة لنان
المقصود من تناول القرعة وذلك ما دون فيه عادة والحلية
انما هي تابعة ولا عبرة بالتبع الا ترى ان من سرق انية فربما خسر
وفيمة الأنية يزيد على النصاب لا يقطع وكذا لا يقطع في كتب الفقه
والنحو واللغة والشعر لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال ولو
سرق انا فضة قيمته مائة فيه نبيذ او ماء او طعام لا يبيع او لبن لا يقطع
وانما ينظر الى ما فيه الاناء وعند ابي يوسف ان كانت قيمة عشرة

درهم

درهم قطع **قوله** ولا في صليب الذهب والفضة لانه ما دون الف
كسر وكذا الصنم من الذهب والفضة فاما الدراهم التي عليها
التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معتلة للعبادة ولو سرق
دمنى دمنى خمر لم يقطع لان معنى المال به خمرها ناقص **قوله**
ولا في السطرنج ولا النرد وان كان من ذهب وفضة لانها **لله**
قوله لا يقطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية لان الحر
ليس بمال والحلية تتبع له وقال ابو يوسف يقطع اذا كانت للحلية
نصابا والمخلاف في الصبي الذي يمشى ولا يتكلم اما اذا كان يمشى
ويتكلم فلا يقطع فيه اجماعا على ان كان عليه حلية كبيرة لان
له على نفسه وعلى ما عليه وان سرق حرا بابا فيه مال كثير او جوق
فيه مال قطع لانها اوعية للمال والمقصود بالسرقه المال دون
الوعاء **قوله** ولا في السرقة العبد الكبير لانه في يد نفسه فكأنه عصبه **قوله**
قوله ولا يقطع في سرقة العبد الصغير حتى اذا كان لا يعبر عن نفسه
ولا يتكلم لانه مال ولا يدره على نفسه كالربهة واما اذا كان يعبر عن
نفسه فهو كالبالغ وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يتكلم

لأنه مال ولا يدر له على نفسه ولا يعقل لأنه آدمي من وجه مال
من وجه كذا في الهداية **قوله** ولا قطع في التقاتر كلها إلا دفاتر الخسائر
لأن ما فيها لا يقصد بالآخر وإن كانت كتب النحو والفقه والشعر
لأن المقصود استيفاء ما فيها وهو ليس بمال وإنما دفاتر الخسائر
وهو من أهل الديوان فالمقصود منها الورق دون ما فيها
والورق مال وما يحرق فيه القطع لأن عرضه ما فيها وذلك
غير مال وإنما دفاتر الخسائر فيها القطع لأن المقصود منها الورق
قوله ولا قطع في سرقة كلب ولا فهد لأنها ليس بمال على الإطلاق
إذ في البتة فصول لأنه لا يجوز بيعه عندنا شافعي وللهذا لو
سرق كلباً في عنقه طوق ذهباً يقطع لأن المقصود سرقة
الكلب وهو تابع له إذ لو أربد سرقة الطوق لقطع من عنق
الكلب وأخذ **قوله** ولا دف ولا طير ولا من ماله لأن هذه معارف
قد نزلت إلى كسرها والمراد بالطير طير الله وهو ما طير العزاة
ففيه اختلاف والمختار أنه لا قطع فيه أيضاً **قوله** ويقطع في
المتاع والأنبوب والصنوبر لأنها أموال عزيزة محرقة

وإذا

وإذا أخذ من الخشب والنواوير أبواب قطع فيها لأنها بابا
بالصنعة التحقت بالأموال لنفسه ويقطع في أبواب
المساجد لأنها غير محرقة وتشرق قسطاً كما شأن كل من كان
متصوراً لم يقطع وإن كان ملفوفاً قطع ولا قطع في سرقة
الحصير وبغار القصب لأن الصنعة فيها لم تغلب على الخشب
لأنها تبسط في غير حجر **قوله** ولا قطع على خابن ولا خائنة وما
الذنان ياخذان في أيديهما من الشيء المأمون **قوله** ولا ينابش
هذا عندهما وقال أبو يوسف عليه القطع لأنه مال متقوم
محرر حرز ولنا أن الشبهة تمكينة في الملك لأنه لا ملك للميت
حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت وإن كان القبر
في بيت يقفل فهو على الخلاف في الصحيح لأنه يتناول الدخول
فيه لزارة القبر وكذا السرقة من تابوت في القافلة و
فيه ميت ولو سرق من القبر راحه أو دنانير لم يقطع إجماعاً
قوله ولا منتهب ولا مختلس الانتهاب هو لا أحد على شيء قهراً
والاختلاس أن تخطف الشيء بسرعة على غفلة وأما الطرار

اذا طر من خارج الكم المصنوع وبيانه اذا كانت الدراهم مشرو
 من داخل الكم يده في الكم وحده العقدة واخذ من الخارج لا
 يقطع واذا كانت العقدة مشرودة من خارج فحله واحد
 خريد فيها واخرجه قطع وقال ابو يوسف يقطع سواء
 طر من الخارج او من الداخل ومن اصحابنا من قال ينظر ان
 كان من حيث اذا قطعت سقطت في الكم قطع لانها اخذت
 من الجوروات كان بحيث اذا قطعت ليسقط على الأرض لم
 يقطع **قوله** ولا يقطع السارق من بيتا لما لا مال الكافة المتكلمين
 وهو منهم **قوله** ولا من مال السارق فيه شركة لأنه ثبت في
 ملكه في بعض المال شبهة ولما وصى له بشي سرقه قبل موت
 الموصي قطع وان سرقه بعد موته وقبل القبض ومن له على
 غيره درهم فسرقة منه مثله والموجب فيه سواء وان
 سرق منه عروضا يساوي عشرة دراهم قطع لأنه ليس له ولاية
 الاستيفاء منه وعن ابو يوسف لا يقطع لأن له ان يأخذه عند
 بعض العلماء وقضاء عن حقه واما اذا اقال احدته رهنا وقضاء

فدخل

تلحق

تلحق ورعي القطع بالاجماع وان كان حقه دراهم فسرقة
 دنائير او على العكس قبل يقطع لأنه ليس حق الاخذ قبل لا
 يقطع لأن النقول جنس واحد والتوفيق بينهما ان على القوم
 الا وهو تلحق على ان السارق لا يعرف الخلاف الذي يقوله
 الشافعي ان العريم تجوز له ان يأخذ من غير جنس حقه و
 على القول الكتل تلحق على انه يعرف الخلاف ويعتد به ذلك يورث
 شبهة ليسقط القطع وان سرق حليا من فضة وعليه
 دراهم او حليا من ذهب وعليه دنائير قطع لأنه لا يكون
 قضا عن حقه الا على وجه البيع والمعاوضة فصار كالعروض
 كذا في الكرخي وان سرق العبد من عريم مولاه او الرجل
 من عريم ابيه قطع وان سرق من عريم ولده الكثير قطع وان
 كان الولد صغيرا لم يقطع لاحق قبض ديونه اليه وان سرق
 من عريم مكاتبه او من عريم عبد لم يورث قطع لأنه ليس له
 حق القبض في ديونه ما فاق يكن على عبده دين وسرق من
 عريم من جنس ومن وسرق من عريم من جنس دين

قوله

عنه لم يقطع لأن دين عبده ماله **فقط** ومن سرق من ابويه او
ولده او ذي رحم محرم منه لم يقطع وان سرق من بيت ذي
الرحم المحرم متاع غيره لم يقطع وان سرق ماله من بيت غيره
قطع اعتبار الحر وعده كذا في الهداية وان سرق من امة من
الرضاع قطع وعن ابو يوسف لا يقطع لان له الدخول عليها من
غير اسنيدان ولا وحشة بخلاف ما اذا سرق من اخيه من الرضا
فانه يقطع اجماعا **فقط** وكذا اذا سرق احد الزوجين من الآخر لأن
بينهما سببا يوجب التوارث ولو سرق من اجنبية ثم تزوجها
قد ان يقضى عليه بالقطع لم يقطع وان تزوجها بعد القضا
بالقطع فكذلك لم يقطع عندهما وقا ابو يوسف يقطع ولو كانت
المرأة من زوجها او سرقه ومهرها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت
بغير عدة لم يقطع واحدها لأن اصله غير موجب للقطع وان
سرق من امراته المبتوتة او المختلعة ان كانت في العدة لم يقطع سواء
كانت مطلقة اثنين او ثلثا وكذا اذا سرقته هي من زوجها
وهي في العدة لم يقطع **فقط** والعبد من سيده او امراه من سيده او زوج

سيده والمولى من مكاتبه فانه لا يقطع ولا فرق ان يكون
العبد مدبر او مكاتب او ماذونا او ام ولد وسرق من مولا
وكذا اذا سرق المولى من مكاتبه لا يقطع لان له في كسبه حقا
وكذا السارق من الغنم لا قطع عليه لأن له فيه نصيبا **فقط** ولا يقطع
على ضربين حرز يجمع كالحبيوت والدرر ويسمى هذا حرزا للمكان
وكذا القساطط والحوانيت فهذه كلها حرز وان لم يكن فيها
حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب او الاباب
لأن البناقص الاحرار الآله لا يجب القطع الا بالخراج لقيام
يد مالكة عليه بخلاف الحرز بالحفاظ حيث تجب القطع فيه
بمجرد الاحرار لزوال يد المالك بذلك **فقط** وحرز بالحفاظ لمن
جلس في الطريق او في المسجد وعنده متاعه فهو حرز به وقد
قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقا دصقوا ان من تحت راسه و
هو نائم في المسجد ولا فرق بين ان يكون الحافظ متيقضا
او نائما او متاعا تحت اوكفه هو الصحيح لانه بعد النائم عند
متاعه حافظا له في العادة ولهذا لا يضمن المودع والمستعير

مثله انه ليس بضييع وقوله بالحفاظ هذا اذا كان قريبا منه
 بحيث يراه اما اذا بعد بحيث لا يراه فليس بالحفاظ قالوا
 تحت كل شيء معتبر حرز مثله كما اذا سرق الدابة من الطريق او الثاة
 من الحضرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم او الخيل من هذه الموا
 ضع لا يقطع وفي الكرخي ما كان حرز النوع فهو حرز بكل نوع
 حتى جعلوا شبكة شتر تحت البقال وقواصر النمر حرز الدراهم
 والذنانير والدولوق قال هو الصحيح السرتجة للحرا والوسعة ولو
 سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها
 اولاهن هذا مال ظاهر حرز ولذا اذا سرق الجوالموقع يمينها اما
 اذا سرق الجوالموقع فخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع وانه
 فلا ولو سرق من القطار يجره حمله لم يقطع **وقوله** وان سرق شيئا
 من حرز او غير حرز وصاحبه عنده تحفظه **وجب** عليه القطع يعني
 من حرز واحد حتى لو سرق من حرز ليرحل تسعة دراهم ثم منزلا
 اخر سرق درهمه لم يقطع **وقوله** ولا قطع على من سرق من حمام او من
 بيت اذن الناس في دخوله ويدخل في ذلك حوائط التجار و

والحانات الا اذا سرق منها لافانه يقطع بيت الاحرار الا
 موال وانما الاذن تختص بالنهار **وقوله** ومن سرق من المجرم
 وصاحبه عنده قطع لانه محرز بالحفظ **وقوله** ولا قطع على الضيف
 اذا سرق من اضافة لان البيت لم يبق حرزا في حقه لكونه ما
 دوناله في دخوله فيكون فعله خيانة لا سرقة وكذا لا قطع
 على خادم الغوم اذا سرق متاعهم ولا اجير سرق من موضع
 اذن له في دخوله واذا اجرداه على رجل سرق الموجه من المستأجر
 او المتاجر من الموجه وكل واحد منهما في منزله من الدار على
 حده قطع التامر ما عند ابو حنيفة لان المتاجر قد صار اخص
 بالحرز من المالك لا تترك له المنفعة من دخوله اذا سرق الموجه
 من المتاجر لا يقطع عند ابو حنيفة وعندهما يقطع وان سرق
 المتاجر من الموجه قطع بالاجماع اذا كان في بيت مفرد لانه
 لا شبهة له في الحرز ولا في المال وان سرق من بيت الاضياع
 او الاختان لم يقطع عند ابو حنيفة وعندهما يقطع والملاوقع
 اذا كان البيت لا يقطع **وقوله** اما اذا كان البيت لا يقطع بالاجماع ولو سرق

الراهن رهنة من بيت المرتبه او بيت العدل لم يقطع لأنه
ملكه وكذا اذا سرق المرتبه من بيت العدل لم يقطع لان
قائمة مقام يده **وهو** واذا نقب للفقير البيت ودخل فاختار المال
وتناول اخر خارج البيت فلا قطع على واحد منهما عند ابو حنيفة
لان الاول لم يوجد منه الاخراج وكذا الخارج لم يوجد منه هتك
الحرم وعندهما يقطع الداخل لأنه لما تناولته قامت يداك مقام
يده فكانت خرج والشئ في يده وعن ابو يوسف اذا دخل الخارج
يده فتناول يده الداخل قطع على جميعا ولو ان الداخل رمى به
الى صاحب له خارج الحرم غير مأوله فأخذ الخارج فلا قطع
على واحد منهما والاصل ان من سرق سرقه ولم يخرجها من الدور
لم يقطع **وهو** وان انقلب في الطريق ثم خرج فأخذ قطع هذا اذا
رمى به في الطريق بحيث يراه اما اذا رمى به بحيث لا يراه فلا قطع
عليه وان خرج واخذ لأنه صار مستهلكا له قبل خروجه بدليل
الضمان عليه فإذا وجب عليه الضمان باستهلاكه قبل خروجه لم
يجب عليه قطع كالودع الشاة في الحرم وليس كذلك اذا رمى به بحيث

يراه لانه باق في يده فأذا خرج واخذ صار كانه خرج وهو
معه وقيد بقوله فأخذ لأنه اذا خرج ولم يأخذ لم يقطع لانه لما
لم يأخذ علم انه قصد التصنيع لا السرقة فكان مضيقا لاسارق
وهو وكذلك ان حمل على حمار وساقه فأخرج به يده انه يقطع لأن
مأله البهيمه يده ثابتة عليه لأن سير الدابة مضيقا اليه بسوقه
وقيد بقوله وساقه ادلوله يده حتى خرج الحمار بنفسه لا يقطع
وكذا لو جعل المولود على جناح طير وطيره قطع وان طار بنفسه
لا قطع عليه ولو انقلب المال في الحرم كالأحراق قبل اخراج
لم يقطع وان سرق دراهم او دنانير او لؤلؤا فابتلعه في الحرم
ثم خرج لم يقطع ويضمن مثله او قيمته ان لم يكن مثليا ولا يستقر
حتى يضعها مع الغائب ولو نقب لبيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا
ثم جاء في ليلة اخرى فدخل واخذ شيئا ان كان صاحبا لبيت قد
علم بالنقب لم يستر او كان النقب ظاهرا يراه المارةون ويقت
كذلك فلا قطع عليه الا قطع وان اخرج شاة من الحرم فبعثها
اخرى ولم تكن الأولى نصيبا لم يقطع وان كان في الحرم نهر جار

فوضع المتاع فيه خرج به الماء بقوة نفسه لم يقطع وان لم يكن
له قوة ولكن اخرج به بتحركه قطع ولو سرق ما لأمس حرز قد خسر
اخر فخذ السارق والمال مع السارق قطع المحرم خاصة لانه لا عبرة
لحاملا الا ترى ان من حلف لا يلمس طبقا فمهر رجل حامل الطبق
لم يلمس لم يلمس ولو اخرج نصابا من الحرز ففقد في نصابه ان تحلل بينهما
اطلاع الهالك فاعلق او سرق النقب فالخراج الشئ سرقه اخرى
فلا تجب القطع اذا كان المخرج فكل دفعه دون النصاب وان
لم يتخذ ذلك قطع ولو شق الثوب في الحرز ثم اخرج ان شقه
نصفين عرضا قطع اذا كان بعد الشق يساوي نصابا وان شقه
طولا فكلما يقطع عندهما ايضا وقال ابو يوسف لا يقطع لأن الشق
بالطول استعمالا فيكون لصاحبه الخيار ان شاء ضمنه قيمته
وان شاء اخذ وصلة النقصان فلما كان له خيار الترك عليه كان
له فيه شبهة المالك بالصان فلا يقطع على قوله ما انما تجب القطع
اذا اراد المالك اخرج الثوب فانه اذا اخذه فليس له ان يضمنه النقصا
واما اذا ترك الثوب له وضمنه قيمته محض استوطا القطع وهذا كله

اذا كان للخرق فاحشا اما اذا كان يسيرا قطع اجماعا لانعدام سبب
الملك اذ ليس له اختيار تضمين كذا القيمة **قوله** وان دخل الحرز حيا
فتولى بعضهم الاخر قطعوا جميعا يعني اذا اصاب كل واحد منهم
عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم وقال ابو يوسف يقطع الاخر وحده
قوله ومن نقتل بسيف واحد خريده فيه فأخذ شيئا لم يقطع هذا
عندهما وقال ابو يوسف يقطع لانه اخذ المال من الحرز فلا يشترط
الدخول فيه كما اذا دخل يده في صندوق الصير فيرهبان هك
لحرز يشترط فيه الكمال والكلفة في الدخول والدخول هو المعتاد
بخلاف الصندوق فالملك فيه ادخال اليد **قوله** وان ادخل يده
في صندوق الصير في او في كم غيره فأخذ المال قطع لانه يمكن هك
الصندوق والكم الاعلى من الصفة ولو ان السارق اخذ في الحرز
لم يقطع لأن السرقة لم تتم الا بالخراج **قوله** ويقطع يمين السارق
من الزنود وهو المعصم وكان القياس يتناول اليد كلها الى المنيك
بقوله فاقطعوا ايديهما الا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقطع يد
السارق من الزنود فغلبه بيان **قوله** ولحم لأنها اذا لم تحسم

اذى الى التلف وصوره للثمن ان تجعله بعد القطع في هن
 قد اعلى النار لينقطع الدم قال في الرجزة واحدة القطع ومن
 الدهن على التارق لان منه سبب ذلك وهو السرقه قالوا ولا يقطع
 في الحرث يري ولا في البرث يري بل خمس حتى يتوسط الأمر في
 ذلك **وقال** بئر ثانيا قطعت رجله اليسرى لأنه لو قطعت يده
 اليسرى ذهب جنس منقعة البطش **وقال** ان سرق ثلثا وكذا ان كان
 التارق كنان في معصم واحد قال بعضهم يقطعان جميعا وقال
 بعضهم اسم الاصله وامكن الا فصل على قطعه لم يقطع
 الزائدة وان لم يمكن قطعا جميعا وهذا هو المختار فان كان
 يبطش باحدهما قطعت الباطشة ولا يقطع هذه الزائدة **وله**
 وان كان التارق مثل اليد اليسرى او اقطع مقطوع الرجل اليمنى
 لم يقطع وكذا اذا كانت رجله اليمنى شللا ويضمن المال كله وان كان
 يده اليمنى شللا او مقطوعة الاصابع او مقطوعة الأبرام او اصبع
 سوى الأبرام فأنها تقطع من الزند لأنها اذا كانت صحيحة قطعت
 فكذا اذا كانت شللا وان كان اليمنى مقطوعة قبل ذلك قطعت رجله

اليسرى

اليسرى من الفصل فان كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك
 لم يقطع ويضمن السرقه والخمس حتى يتوب واذا قال الحاكم للحذر
 اقطع يمين هذا في سرقه فقطع يمين هذا الاشئ عليه عند اى
 حنيفه لأنه اتلفها ببدل وهو اليمنى فأنكف واخلفه من جنسه ما هو
 خير منه فلا يعيد اتلافه وعندهما يضمن القاطع في العمد والاشئ
 عليه في الخطأ وقال في يمين في الخطأ ايضا لأنه قطع يدا
 معصومة والخطأ في حق العبد اى غير معفوعة قلنا انه اخط
 في اجتهاده اذ ليس في النص تعيين اليمنى والخطأ في الاجتهاد
 معفوعة ولها انه قطع طرفا معصوما بغير حق ولا تا
 ويل الا انه تعمد الظالم فلا يعفى وكان ينبغي ان تجل القصاص
 الا انه سقط الشبهة وعندها حنيفه هل يكون هذا القطع
 للسرقه ام لا قال بعضهم يكون عنهما حتى لا تجل القصاص على القاتل
 وقال الطحاوى لا يكون عنهما حتى انه اذا كان عمدا تجل القصاص
 وان كان خطأ تجل لانه وان كان للحرار قطع يده خطأ لم
 يضمن عندنا خلافا والمراد بالخطأ في الاجتهاد بان اجترأ وقال

القطع في النسخ مطلق اما الخط في معرف اليمين واليمين لا يجعل عفو
وفي المصفا اذا قطعها خطأ لا يضمن سواء اخطأ في الاتجاه او
في معرفة اليمين والشمال قال وهو الصحيح ولو اخرج التارق يار
فقال هذا يعني فقطعها لم يضمن بالاتفاق لأنه قطعها بأمرها وان
قطع احد يد التارق اليسرى بغير إذن الحاكم ففي الخطأ تجب اليدين
وفي العمل تجب لفصاص ويسقط عنه القطع في اليمنى ويضمن التارق
المال ولا يقطع التارق الا ان تحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة
لان الخصوصية شرط في ذلك وانما قال الا ان تحضر المسروق ولم
يقال الا ان تحضر المالك لان عندنا يقطع بخصوصية المستورع و
المستعير والمستاجر والمرتهن والمضارب والمنصنع وكل
من كانت له يد حافظة سواء كان المالك حاضرا او غائبا و
خصوصية المالك وان حضر المالك وغاب الموثق فأنه يقطع
بخصوصية في ظاهر الرواية وان سرق من التارق سارق اخر بعد
ما قطعت يمينه او قبل فأنه لا يقطع لان يده ليست بيد صحيحة
لانها ليست بيد مالك ولا أمين ولا صديق وانما هي يد صالفة

لاحافظه

لاحافظه فصار لا يأخذ منه كالأخذ من الطريق فلا يقطع بخصوصية
المالك ايضا لان التارق لم يكن له يد صحيحة على المال ولو درى
القطع عن التارق ثم سرق منه سارق قطع لان القطع لان
القطع اذا درى عنه تعلق بأخذ الضمان وبإد الضمان يد صحيحة
فان التارما وجب لقطع ويصير التارق الأول كالفاصلة قد
قال هل للتارق ان يطالبه ببرد العين المسروقة المصلحة ففي رواية
ليس له ذلك لان يده ليست بيد صحيحة وفي رواية له ذلك لانه
ان تخلى المالك الضمان ويترك القطع فيخلص التارق ببرد العين
من الضمان اما بعد القطع فلا يلزمه ضمان فلاحق له في المطالبة
و يجوز ان يقال ثبت له ايضا المطالبة بعد القطع لانه يتخلص ببرد
العين من الضمان الواجب عليه فيما بينه وبين الكاذب في الكسوف
واذا هلك الرهن في يد التارق من المرتهن فلا رهن ان يقطع
التارق ولا سبيل للرهن لانه لم يبق له يده ولاحق في العين لانه
يسقط عنه الدين به لانه فاقم يثبت له المطالبة **وهو** وان وهبها
من التارق او باعها منه او نقصت قيمتها عن النصف لم يقطع وكذا اذا

ملكها بميراث سقط القطع المعين في الهبة بعدما اسلمت وسواء
كان ذلك قبله قبل الترافع او بعده وقال ابو يوسف اذا وهبها له
او باعها منه او نقصت قيمتها بعد الترافع لم يسقط ولورد التار
السرقة قبل الترافع الى الحاكم فلا قطع عليه وان ردّها بعد ذلك
قطع ولو امر الحاكم بقطع التار ففعلها عنه المروق منه كان عفو
باطلا لأن القطع حق الله فالايصح العفو عنه وان قال شريك شريك
بسرقة او لم يسرق مني او العين المرسوقة له لم يقطع فان سرقة من
رجل ما لا يثبت له اليه قبل المرافعة ثم اقام عليه البينة لم يقطع لانه
اذا رد المال سقطت الخصومة والمطالبة فان لم يردّه الى المالك
ولكن دفعه الى غيره او اخيه او عمه خاله ان كانوا في عياله لم يقطع
لأن يدهم يده وان لم يكونوا في عياله قطع وقيل ان دفعها الى
والديه او جديهم لم يقطع وان لم يكونوا في عياله في النبايع و
كذا الى الامراته او عبيده سواء كانوا في عياله ام لا وان دفعها الى
مكانه لم يقطع ايضا وان دفعها الى من في عياله لم يسقط عنه
القطع **وقد** ومن سرقة عينا قطع عليها وفي ثمن عاد فسرقها وهي

بحالها

بحالها لم يقطع وقال زفر يقطع واذا لم يقطع عندنا وجب لصان
لخلافه اذ ان ثابا لمرة فخر ثم عاد فزنا بها احدا فثابا ثانيا والفرق
ان في السرقة اذا سقط القطع وجب ضمان المال عوضا عنه وفي الزنا
اذا سقط الحد لم يضمن عين المرأة **قطعة** وان تغيرت عن حالها مثل
ان كانت غزلا فسرقته فقطع فيه فردة ثم تسج فعاد فسرقه قطع
فيه فردة وهذا لا خلاف فيه لانه العين قد تبدلت ولهذا اذا
عذب غزلا وسجده ثوبا انقطع حقه صاحبه عنه وماله الغاصب
ولزمه قيمته الغزل ولو سرق نفقة فضرها ادرام او دنانير فانه
يقطع والدرهم والدنانير يتردد الى صاحبها عند اوجبه ولو سرق
ثوبا فقطعه وخاطه يكون التار بغيره فطعت يده ولا ضمان
عليه لأن العين زالت عن ملكه المرسوق منه والتأمين يتعدى لا
حد قطع يده اذا قطع والضمان لا يجتمعان ولو سرق ثوبا فصبغه
احم او اصفر فوطعت يده فعندها يكون التار وقد يقطع حق
صاحبه عنه وقال محمد بن حنبل لو خذ الثوب منه وبعط ما اذا الصبح
فيه اختيار ابل الغضب لو صبغه اسود اخذ منه ثوبا عند ابي حنيفة

لأن العين لم يتغير عنه وقال أنها تغيرت عندها **فوقه** وان
قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها وكذا
إذا كان السارق قد باعها أو وهبها أو تزوج عليها وهي قائمة
في يده من يده فأنه يتردد إلى صاحبها لأنها على ملكه وتصرف
السارق فيها باطلا وكذا إذا فاعل هذا بعد القطع لأن القطع لا
يزيل ملك الغير **فوقه** وان كانت مالكة لم يضرها وكذا إذا كانت
مستهلكة في المشهور لأن الاجتماع الضمان والقطع عندنا وعن
الجمهور يضمن بالاستهلاك وقال الشافعي يضمن في الوجهين
وعن مهران قال يلزمه الضمان فيما بينه وبين الله ولا يلزمه في
القضاء ولو قطعت يد السارق ثم استهلك المال غيره كان لصاحبه أن
يضمن المستهلك وان أودع السارق عنده غيره فله أن يضمن المودع
ومن سرق سرقا فقطع لأحد فهو لجبره ولا يضمن شيئا عندهما
لأن الواجب لكل قطع واحد لأن مبنى الخروج على الداخل عندهما يضمن
كلها إلا التي قطع لها ومعه المال إذا حضر صاحب أحدها فإن حضرا
جميعا وقطعت يده بخضرتهم لا يضمن شيئا لجماعا في السرقة **فوقه**

وان

عنه

وان ادعى السارق وان الغين المسروق ماله سقط القطع
عنه وان لم يقيم بدنه معناه بعدما شهر عليه بالسرقة وقال الشافعي
لا يقطع بمجرد الدعوى لأنه لا يجر عنه سارق فيؤدي إلى سرقة
باب الحد ولما ان الشبهة دارية وهو تحقق بمجرد الدعوى
للاحتيال لأنه يصح الرجوع بعد الإقرار وان ادعى على رجل سرقة
فأنكر يستخلف فإن أبوان تخلف لم يقطع ويضمن المال لأن المال يستخلف
فيه والقطع لا يستخلف فيه ولو أقر بذلك أقر بالتمتع رجوع عن
أقراره وأنكر لم يقطع ويضمن المال لأن الرجوع يقدر في الخارج
ولا يقدر في المال الذي هو حق الأدمى ولو قال سرقت هذه الدراهم
لا أدري لمن هي لم يقطع لأن الإقرار لغير معين لا يتعلق به حكم
فبقيت الدراهم على حكم مالكة ولو شهدوا على رجل سرقة بعد حين
لم يقطع ويضمن المال **فوقه** وإذا خرج جماعة ممسكون أو أحد يقدر
على الامتناع فقصروا قطع الطريق فأخذوا قبل أن يحدوا مالا
ولا قتلوا أنفسا حبسهم الأمام حتى تخرجوا أو يوه ويعزلون أيضا
لمباشرتهم منكرا ولو اشترك الرجال والنساء في قطع الطريق ذكر

الطحاوي ان الحلم في النساء كالحكم في الرجال قياسا على التسمية
الا ان في ظاهر الرواية لا قطع على النساء لان هذا القطع انما
شرع فيهم لكونهم حربا والنساء ليسوا من اهل الحرب الا ترى
انهم في الحرب تقبلت فكذا هذا ثم اذا لم يقطع ايديهم ولا
ارجلهم هل يسقط القطع عن الرجال فيه رويان في رواية يسقط
وفي رواية لا يسقط **قوله** فان احدى ايمانك او ذمى والمأخوذ
اذا قسم على جماعة اصاب كل واحد عشرة دراهم فصاعدا وما
فيمنه ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وانما وجب
قطع اليد والرجل لانه صم الى اخذ المال ايا الطريق فتعطل حكمه
بزيادة قطع رجله وانما قطع من خلاف لان القطع من جانب
واحد يودي الى تفويت حسن المنفعة والمراد قطع اليد اليمنى والرجل
اليسرى ومن شرط قطع الطريق ان يكون في موضع لا يلحقه الغوث
اما اذا كان يلحقه فيه الغوث لم يكن قطعها الا انهم يوحّدون
بسر المال الى صاحبه ويوديون ويحبسون لانك لا اله الا الله
قتلوا فالأمر فيه الى الأولياء **قوله** وان قتلوا ولم ياخذوا ما لاقتلهم الا

مام حذاي سباسة لاقتصاصا وانما كان القتل حدا لانهم اضافوا
الى القتل خافة الطريق فان حتم القتل عليهم حتى لو عفي عنهم الا
ولما لم يلتفت الى عفوهم لان ذلك حق لله تعالى وحده الله
لا يجوز العفو عنهم **قوله** وان قتلوا سوا كان القتل بعصا او
عجر او خشية او سيف **قوله** وان قتلوا اخذوا المال فالامام با
الخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف في قتلهم صلبا او
ان شاء قتلهم وهذا قول ابي حنيفة وعندنا يقتصر على القلب وحده
ولا يقطع الايدي والارجل لان ما دون النفس يدخل في النفس
وعن ابي يوسف انه قال لا لعقبة من الصلابة منصوص عليه
في القرآن فلا يجوز استقاطه وفي الكرخي ابو يوسف مع ابي حنيفة
وفي المنقومة ابي حنيفة وحده **قوله** وان شاء صلبهم يعني بعد القتل
او قبله على اختلاف الرواية في ذلك **قوله** ويصلبون احياء ثم يبع
بطونهم بالرمح الى ان يموتوا وكيفية الصليب ان تغرز خشبة
ثم تشرط عليها يديهم ثم يطعن بالرمح بدمه الايسر وتخصض
بطنه بالرمح الحان يموت وفي هذه المسألة اختلاف رواية فروقا

فروي أنه يصلب حيا وروي الطحاوي أنه يقتل ولا يتم بصلب بعد
 القتل لأن الصلب جيا مثله ولأنه يؤدي إلى تعذيبه والأول أوضح
 لأن صلبه حيا يبلغ في الردع والزجر من صلبه بعد الموت
 ولا يصلبون أكثر من ثلثه أيام لأنه بعد ثلثه تنادي الناس
 بتركه فإذا صلب ثلثه أيام حلي بينه وبين أهله ليدفنوه و
 أبي يوسف يترك على خشبة حتى يموت ويتمرق حتى يعبر به قلنا
 قد حصر الاعتبار بما ذكرناه **فإن** كان فيه صبي أو مجنون أو ذو
 رحم محرم من المقتول عليه سقط الحد عن الباقيين وهذا عند أبي
 حنيفة وزفر وقال أبو يوسف إن باشر الأخذ الصبي والمجنون فلا
 حد عليهم جميعا وإن باشره العقل لا بالعون حدوا وإن لم يحدوا
 والمجنون إذا باشرهم المتبوعون والباقيون تبع فأذا سقط
 الحد عن المتبوع فسقطه عن التبعية أولى ولهما أن الجناية واحدة
 قامت بالكل فأذا لم يقع فعلى بعضهم موجباً كان فعلى الباقي
 بعض العدة وبه لا يثبت الحكم لا المخطئ والعامة إذا اشتركا في القتل
 وأما إذا كان فيهم ذو رحم محرم من المقتول عليه فإنه يسقط الحد

عن

عن الباقيين لأن لدى الرحم شبهة في مال ذي الرحم بدلالة
 سقوط القطع عنه في السرقة وإذا سقط الحد صار الحد القتل
 إلى الأولياء إن شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفووا وإن كان فيهم
 امرأة إن وليت القتل فقتلت وأخذت المال ولم يفعل ذلك
 الرجال قال أبو يوسف أقتل الرجال فافعل بهم ما افعل بالرجال
 ولا تقتل المرأة وقال محمد أقتلها إن قتلت وأضمنها المال إن
 أهدت ولا تقتل الرجال ولكن أوجعهم ضرباً وأحبسهم عن
 أبي حنيفة مثله قول محمد وعنه أبي حنيفة أيضاً أنه قال لا حد لغيرهم
 لأنه اشترك في القتل من تلج عليه الحد ومن اللج عليه فصار
 كاللجائي والعامة قال في المتابع من باشر من لم يباشر **سواء قال**
بهم ابن مقاتل لو أن عشرة قطعوا الطريق والسبعة منهم
 قيام والواحد منهم يقتل وباخذ المال فأنهم يقتلون فإن تابوا ثم
 أهدوا يقتلوا **بهم** وصار القتل إلى الأولياء إن شاءوا عفووا
 يعني إن شاءوا قتلوا من قتلوه وهو رجل ليس بمجنون وقد فكر في ذلك
 أما إذا اقتل رجلان فاحرق كان عاقلة المدية المقتولة وإن كان الذي

لورثته

بها

ولو القتل الصواب المجنون كان على عاقلتها الذرية وإن كانا أخذ
المال ضنا **قوله** وإن باشر الفعل واحد منهم أخرى المحرر عليهم
يعني من باشر القتل منهم واحد المال ومن لم يباشر كان ذرا
لهم بالحكم فيهم كلهم سواء والنزاع المباشر فهو لزم لغيره ممن
كان معينا لهم ومن قطع الطريق وأخذ المال ومن لم يباشر
كان ذرا لهم بالحكم فيهم كلهم سواء وطالبوا الإمام فلم يقدر
عليه حتى جاء تائباً سقط عنه الحد بالتوبة قبل القدرة دفع
إلى أولياء المقتول إن كان قتلوا واقتصر منه إن كان جرح ورد
أموال إن كان قائماً وضمان إن كان هالكا لأن التوبة لا تسقط
حق الأدميين ثم إذا سقط الحد في قطع الطريق وقد كان قبل
اعتبرت الألف عند أبي حنيفة في وجوب القصاص على أصله والمحرر
والعبد في حد قطع الطريق سواء كالتوبة **كتاب**
الأشربة جمع شراب قال في الأشربة المحررة البقرة المحررة
عصير العنب التي منها إذا غلا واشتد وقدرت التبريد والطلاء
طبخ من عصير العنب وشمس حتى ذهب ثلثاه وهو الطلاء

المذكور ولكن يجب فيه من الماء مقدار ما ذهب منه بالطبخ
ثم يطبخ بعد ذلك حتى يطبخ ويصل منكر أو حكمه حكم الباقى ثم
الحرم حرام قليلها وكثيرها ومن شرب منها قليلاً وجب عليه الحد ولا
يجوز التواضع بها ويكفر سحاً بها ومن شرب منها مقدار ما
ما يصدر إلى الجوف وجب عليه الحد ولو خلط الخمر بالماء وشربها إن
كان الخمر غالباً أو مثله حد في القليل منه إذا وصل جوفه وإن كان
الماء غالباً لم يحد حتى يسكر وشرب ذلك حرام قتلوا وشرباً لها
والنجاسة إذا خالطها الماء لم تجز شربه ولو طبخ الخمر وغيره
للأشربة بعد الانتزاع حتى ذهب ثلثاه لم يحد شربه لأن الحرمة
قد تقررت فيه فلا يبرأ بها الطبخ فالشرع إنسان حد لأن الطبخ
حصل في غير حرمة فلا يبرأ شربه أباحت الطبخ المحرر وليس
كذلك والعصير إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه لأن الطبخ حصل
في غير مباحية فيغير عن هيئة العصير فحدث الشدة فيه
وهو ليس بعصير فأنكر ولو طبخ العنب كما هو ثم عصار
فقرر في الحسن عن أبي حنيفة طهر بالطبخ وروى أبو يوسف عن

ابن حنيفة انه لا تخرج حتى يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح لان العنب
اذا طبخ والعصير قائم فيه لم يتغير وطبخه قبل العصير كطبخه بعد
العصير فلا تخرج حتى يذهب ثلثاه ولو جمع في الطبخ بين العنب
والتمر وبين العنب والزبيب لا تخرج حتى يذهب ثلثاه لان التمر
وان كان يكتفي بأدنى طبخ فعصير العنب لا يرفيه من ذهاب
ثلثه فعصر فيه جانب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عصير
العنب ونقيع التمر لما قلنا **قوله** وينبذ التمر والشبيب اذا
طبخ كل واحد منهما أدنى طبخ اي حتى يبيض فهو حلال وان شئت
اذا شرب منه ما لم يظب على فله انه لا يسكره من غير لهو ولا
طرب هذا عندهما وقال محمد هو حرام والخلاف فيما اذا شرب
للتقوى في الطاعة او لاستمرار الطعام او لتداوي في الافر
حرام بالاجماع **قوله** ولا يابس بالخليطين وهو ان يجمع صم التمر وماء
الزبيب ويطبخ **قوله** ادنى طبخ وقيل هما المجمع بين التمر والعنب او
التمر والزبيب يعتبر في طبخها او غاب الثلثين ولو سقى ثلثه حرام
ونحوها ان دخلها من ساعته خل مع الكراهة وبعد يوم فصاعدا

تخل من غير كراهة ولو بدل الخلطة بالخمر فأنشأها تغسل فافاجفت
وطختان لم يوجد فيها طعم الخمر ولا راتحتها حلالا وان وجد
ذلك لا **قوله** وينبذ العسل والحنطة والشعير والذرة حلالا وان
لم يبق **قوله** حنيفة وابن يوسف اشربه من غير لهو ولا طرب وكذا التمر
من الدخن والاحاص والمشمش ونحوه لقوله عليه السلام الخمر من هاتين ^{الشجرتين}
الى الكرم والتمر ثم قيد بشرط الطبخ لا بأجته وقيد لا يشترط وهو المذكور
في الكتاب وهو محل في شرب المتخذ من الخبث اذا اسكر منه كل المتخذ
لاخذ وصح في الهلاية استدل ان الفاسق يجمعون اليه كاجتماعهم
على سائر الاشربة بل يفرق ذلك اذا اسكر من الاشربة المتخذ من الخبث
لا يقع طلاقه عندها وعند ابن حنيفة بمنزلة الناييم وذهب العقلي بالبيع
وقال محمد يقع طلاقه كما في سائر الاشربة المحرمة وهذا الخلاف فيما اذا
شربه ابتداء او لما اذا شربه للهو والطرقة فانه يقع طلاقه بالاجماع
قوله وعصير العنب اذا طبخ حتى يذهب منه ثلثاه **قوله** يلقى ثلثه حلالا وان
اشتد هذا عندهما وقال محمد حرام والخلاف فيما اذا قصده التقوى
اما اذا قصده التلذذ لا محذور جاعا وهو حلال وان اشتد هذا اذا

كما هو عصارها اذا غلا واشتد وقدر الزبد من غير طبع لم يخلو فاذا
 شربه انسان حرام **قوله** ولا يابس بالانتباد في الدنيا والجنة والرفق
 والنقرة والمقير الدبال القرم والخنثى بفتح الحاء والتاوي سكرها لقان هو
 جزار خضر والمنزفة لان المطر بالرفق وهو وقيل بالشمع وقيل بالصفا
 والنقرة منقورة منقورة والمقير المطر بالنقرة وانما يابس ذلك لان الظروف
 لا تجرد شيئا ولا تحرمه **قوله** واذا خللت الخمر حلت سواء صارت خللا
 بنفسها او شيء طرح فيها مثل ان يطرح فيها الملح او يصب فيه الماء
 الحار او ما اشبه ذلك خلافا للشافعية ثم اذا صارت خللا يطرأ ما يوا
 زيه من الأثاء فاما اعلاه وهو الذي نقص منه الخمر فدان ينظر
 تحتها وقيل لا يطرأ لانه خمر يابس لا او افسد بالخر فحل من ساعته فيطرأ
 كذا في المصنف اذ لم يابس في باب مقالات الشافعية **قوله** ولا يكره تخليدها وقال
 الشافعية يكره ولا يجوز اكل البنج والخبثيشة والأقيون وذاك كله
 حرام لانه يفسد العقل حتى يصير الرجل فيه خلاعة وفساد وبصر
 حكر الله وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيء من
 ذلك لا حد عليه وان سكر منه كما اذا شرب بغيره او اكل الغايظ فانه حرام

ولا حد

ولا حد عليه فذلك بل يعذر بما دون ذلك **كتاب الصيد**
والدواب الصيد في اللغة اسم لما يصطاد ما كولا كان او غير
 ما كولا قال الشافعية صيد ما كولا ان يرب وتعالب واذا ركبته فصيد
 الا باطلا الا انه في الشرع له احكام وشرايط كما ذكر في المشن والدبابح
 جمع دبيعة قال الله وتجاوز الاصطيا د بالكلية معلوم والعهد للمعلم
 والبارز سائر الجوارح المعلمة مثل الاسد والنمر والذئب والفهد
 ولا يجوز بالخنزير لانه جنس العين وعن بعض اصحابنا انه لا يطور
 بل ذئب الاسد لان الاسد لا يعمل الفرس لما فيه من الكبر والذئب
 لا يتصور منه التعليم لجهالة ولهذا يقال من التعذيب تهذيب
 الذئب وانما شرح التعليم لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكائين
 اي مسطين والتكليب عبر السبع على الصيد ثم الاصطيا د سبع
 شرايط اربع في المرسل وهو ان يكون معلما وان يكون ذاهبا
 غير جنس العين وان تجرحه الكلبة والباري وان يمسك على ضيق
 وثلاث في المرسل احدهما ان يكون مسلما او كتابيا يعقد الارسل
 والثاني ان يكون التسمية في حال الارسل عند الذكر والثالث ان يلحق

المرسل من تمام مقامه قبل انقطاع الطلب والتواري **قوله** وتعلم
 الكلبان يشرك الاكل ثلث مرة هذا عندهما وهي ما ينعت الى
 حنيفة وقال ابو حنيفة لا يثبت التعليم ما لم يغلب على ظن الصايد
 انه تعلم ولا يقدر على ذلك بالثلاث بل يفوض الى رأي الصايد ثم
 على الرواية الاولى عنده طرما اصطادة ثانيا وعندهما الاكل لانه
 انما يصير معلما بعد تمام الثلث حتى ان عندهما لا يوكلا الا الرابع
 وعنده يوكلا الثالث وانما قدره بالثلاث لانها مدة صبرت
 للاختيار كما في مدة الجوار وقد قال موسى عليه السلام للحضر في المثلث
 ان سالتك في شئ بعد ما فلا تصاحبني وقال عمر بن الخطاب من اكل من شئ
 ثلث مرات فلم يبرح فليست له غيرة ثم اذا صار الكلب معلما
 في الظاهر فصاد به صاحبه صوره اثم اكل بعد ذلك مما اصطاد
 بطل تعليمه ولا يوكلا ما صاده بعد هذا حتى يعلم تعليمه ثانيا فيصير
 معلما وما كان قد صاده قبل من الصيغ الاكل اكلها عند ابو حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن **قوله** تعلم البازي ان يرجع اذا دعوته
 وتترك الاكل فيه ليس بشرط وفي البازي لقنان تشديد الباء وتخفيفها

وجعه بزيادة والباء ايضا لغة فيه وجمعه ابوان **قوله** فان ارسل
 كلبه المحم او بانه واسقمه وذكر اسم الله عليه عند رآه فاخذ الصيد
 وجرحه فمات حل اكله ولا بد من التسمية وقت الرمي والارسال
 فان رمي لم يسم عامدا او ارسل كلبه ولم يسم عامدا فالصيد ميتة
 لا تاكل كلبه عندنا خلافا للشافعي وان ترك التسمية عند ذلك ناسيا ثم
 سمى بعد ذلك وارسل كلبه ثم سمى بعد ذلك لا تاكل كلبه لان المعبر وقت
 الرمي وقت الارسال هذا بالاتفاق وقوله وجرحه لم يبرح شرط لا بد
 منه في ظاهر الرواية ويكتفي به في موضع كان من بدن الصيد **قوله**
 فان اكل منه الكلب او انه لم يوكلا لانه انما امسك على نفسه وذلك
 يدل على فقد التعليم فان شرب الكلب من دم الصيد ولم ياكل منه او
 اكل لانه امسك الصيد على صاحبه وهذا يدل على غايته علمه حيث
 شرب ما لا يصح لصاحبه وامسك عليه ما يصح له وان اكل الصيد
 الصيدا الصيد من الكلب ثم قطع منه قطعة والقلها في كلبها
 جاز اكل الباقي وكذا اذا اكل الكلب على الصيد وقد صار في يد
 صاحبه فامتنع لقمته فانه يوكلا الباقي بخلاف ما اذا افعل ذلك

قبل ان تجزئ صاحبه وكذا اذا اسرق الكلب الصيد بعد دفعه الى
 صاحبه فانه يؤكل الباقي وان ارسل الكلب على صيد فخطاه الكلب واخذ
 صيد اخر فقتله فانه يؤكل وكذا اذا ارسله على صيد بعينه فخطاه
 واخذ غيره المأكل وكذا اذا ارسله على طير فخطاه او على طير فخطاه
 المأكل والطير في هذا كله بمنزلة الكلب وان انفلت كلب على صيد ولا من
 سله فاعراه سلم وسلم فان انزل من رجل من رجل المأكل والا فلا وان ارسل
 كلبا على صيد وسماه اخذ في ذلك الفور من الصيد فقتله المأكل
 وان اخذ صيدا فقتله وجثم عليه طويل ثم مر به صيد اخر فقتله
 لم يؤكل لانه قد خرج عن ارسل الاول ولو كان الكلب قد مر على الصيد
 فوثب عليه واخذ وقتله المأكل لان كونه يتمكن من الصيد من ارسل
 الاصطبا فلا ينقطع حكم الارسل وكذا البازي اذا ارسل سقط
 على شيء ثم طار فاحد الصيد المأكل لانه انما سقط على الشيء ليمكن من
 الصيد وهذا اذا لم يملك طويل وكذا الراعي اذا رعى سمره فاصابها
 في شهره ذلك المأكل حتى لو اصاب صيدا ثم نفق منه الى اخر المأكل جميعا
 فانما لا يتدخ السهم الى ناحية اخرى كمنه او ليس فاقا صيدا

لم يؤكل **وقال** وان المأكل منه البازي المأكل لانه ليس من شرط تعليمه
 ترك المأكل **وقال** وان ادرك المأكل من الصيد جثا وجب عليه ان يذكره
 فان ترك تركته حتى مات لم يؤكل لانه مقدور على دخله ولم يدح
 فصار كالبيته وهذا اذا تمكن من دخله اما اذا لم يتمكن وفيه من الجثا
 فوق ما يكون من المدح لم يؤكل ايضا في ظاهر رواية وعن ابن
 ابي حنيفة تحل وذكر بعضهم فيه تفصيلا وهو انه اذا لم يتمكن لفقد يكون
 لم يؤكل وان لم يتمكن لضيق الوقت فكذلك ايضا لا يؤكل عن ابن ابي
 اذا وقع في يده لم يبق صيدا فطر حكم زيادة الاصطبار وما
 عقر السبع او جرح السهم من الانعام فان كان الجرح مما لا يعيش
 الا قدره يعيش المذبذب فذلك لم يؤكل وان كان يعيش
 مثله يوما او يومين او يقرضه وكما هو قودة والمتروكة فعن ابن ابي
 حنيفة تحل بالذبح وعن ابن ابي يوسف ان كانت الجراحة يعيش من مثله اكثر
 اليوم تحل بالذبح وقال محمد ان كان يبقى اكثر من بقا المدح فذبح
 المأكل في المنظومة لو ذبح المذبذب حذر ان علم حياته يوما والذبح
 عدم واكثر اليوم لذالك ولقد لا خير فوق بالحي الزكي

وقد حقاقتا الذين للخرج في هذا بان يقر الدبيب بطيه ولو قطع شاة
 نصفين ثم دغها اخرها الراس يتحرك او شق جوفها واخرج ما
 فيها ثم دغها اخر لم توكل لان الاكل قتلها **وقد** ان خقه الكلب لم
 يخرج لحمه يوكله ولا الوصوم بصدره او يخبثه فقتله ولم يخرج
 بناب ولا يخبث لان للخرج شرا في ظاهر الرواية وفي هذا دليل على
 انه لا يخر بالكل لانه لا يخر الدم فصار كالحق وعن ابي حنيفة اذا
 كسر عظم امته اكل لانه جراحة باطنة ولو اصاب السهم ظلف
 الصيد او قرن فلان وصل الى اللحم فادماه اكله **والا فلا** وان
 شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه
 يعني عبد الله يوكله لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك
 المعلم وذكر اسم الله عليه فكل وان شاركه كلب غير فكل فانك
 انما سميت على كلبك ولو ارسل كلبه الى ظبي موثق فاصاب صيدا
 لم يوكل لان ثقل لا يجوز صيده بالكل فهو كالشاة ولو ارسل كلبه
 على فير فاصاب صيدا لم يوكل لان في الكرخ وان سمع حياضه
 صيدا فارسل كلبه او ياربه او لا ياربه فما اصاب صيدا ثم علم انه

كان

كان حبس شاة او ادمى لم يوكل وان علم انه حبس صيدا ما كوله
 او غير ما كوله اصطاده وقال زهير ان كان حبس صيدا لا يوكله
 لستاع ولو علم يوكله لان ربه لم يتعلق به اكله فاذا اصاب
 غيره لم يوكله كما لو كان حرة مسمى عن ابي يوسف ان كان حبس
 خنزير لا يوكله لانه متعلق بالخنزير وان كان حبس سح اكله لانه
 السباع وان كانت محرمة الاكل فانه يجوز الاستفاد بها بخلاف الخنزير فانه
 للشغل الاستفاد به حاله وما اذا لم يعلم ان الحبس صيدا او غيره لم يوكله
 اصابه لان للحفظ والامانة ما وما كان الحكم للحفظ قال في النابح اذا
 ارسل كلبه الى بغير فاصاب صيدا لم يوكله وان ارسل الى كلب او خنزير
 فاصاب صيدا **والا فلا** وان ادركه حيوانا وان ترك تركته باحتي
 مات لم يوكله لانه قد ركه الاصل قبل حصول المقصود باليد فلو حكم
 البطل وهذا اذا تمكن من دغحه اما اذا وقع فيه ولم يتمكن وفيه من
 الحياة فوق ما يكون من المذبوح لم يوكله في ظاهر الرواية **وقد** اذا
 وقع سهم بالصيد فتعطل حتى غاب عنه ولم ينزل فطلبه حتى اصابه
 ميتا اكله استحقاقا والتمس لا يوكله لانه يجوز ان يكون مات من

ربيته وحيوان ان يكون من غيرا وحده لا تحت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 بالروح الحمار وحش عفيف فنادى اليها صحابه فقال دعوه حتى ياتي ضا
 فجا من جابر من نصر فقال هذه ربيته وانا فطلبها وقد جعلها الكلب رسول
 الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر ان يقسم بين الرفاق **فوق** ولم ينزل
 في طلبه حتى اصابه الحمار هذا اذا لم يجد به حرجا اخر سوى جرح
 سره اما اذا وجد به ذلك لا يוכלل لانه موهوم فعليه مات حمارا
 وان فقد عن طلبه فاصابه ميتا لم يוכלل حمارا وكان رجلا اهدى للنبي
 صلى الله عليه وسلم صيدا فقال له من اين لك هذا قال ربيته بالأسفل فلبثت
 في طلبه حتى هجم على اليل فقطع منه ثم وجدته اليوم ومروا في
 فقال عليه السلام انه غاب عنك ولا ادري لعل هو ام الأرض عاتك
 عليه فقتله لا حاجة لي فيه وقد روى ابن عباس انه قال كلما اصب
 ودع ما امنت والآن ما اتوارعك وفي المصفا الاضمان يرفقه
 بين يديه سر بجاء الايمان ان يغيب عنه بعد وقوع السهم فيه ثم يموت
فوق وان رمى صيدا فوقع في الماء لم يוכלل لانه تحت الماء مات من
 الغرق **فوق** وان وقع على سطح او جلد ثم ردى منه الى الأرض فمات

لم يוכלل لانه تحت الموت من السقوط **فوق** وان وقع على الأرض
 ابتدا الحلال لانه لا يمكن الاحتراز عنه وقيل بان سدا باب الاصطفا
 بخلاف ما تقدم فانه يمكن الاحتراز عنه ولو وقع على صخرة فانطلق
 راسه لم يוכלل لاحتمال الموت بذلك كذا في المستنقاع قال الحاكم الشهيد
 وهذا خلاف جواب الاصطفا فمحمدا ان يكون فيه روايتان **فوق** وما
 اصاب المعراض بعرضه لم يוכלل وان جرحه الحلال لانه لا بد من الجرح
 ليتحقق معنى الذكاة والمعراض عصا محدودة وليس فيها هو السهم
 المموت من الطرفين **فوق** ولا يוכלل ما اصاب البندقية اذا ما
 منها الا انها ترق وتكسر ولا يخرج حولا لورما لا يخرج ولو جرحه اذا كان
 ثقلا لاحتمال انه قد يشقله وان لم يخرج فمات به حدة حلالا
 ثم البندقية اذا كان له حدة يخرج بها الحرق في النبايع ولو روى
 طائرا ثم اوعى فليس جناحه ولم يخرقه لم يוכלل وان خرق الحمار
 واصاب راسه فقطعوا بانه لم يוכלل لانه ابانة بالثقل والقوة
 وان ابانة لم يجدوه الحمار وان رماه بسيف او بسكين فاصابه بخل
 فجرحه الحمار وان اصابه بقفا السكين او بمقبض السيف لا يוכלل لانه

قتله وقا والمريد وغيره فيه سواء كذا في الهداية ولو رماه فخره
 فمات بالخرج ان كان الخرج مدميا الحار بالانغلاق وان لم يكن مدميا
 فكل ذلك ايضا عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة
 او كبيرة لان الدم قد يغيب لضيق المنفذ وغلظ الدم وعند بعضهم
 يشترط الادما وعند بعضهم ان كانت كبيرة حديدون الا اذا كان
 صغيرة لا بد من الادوية **وان** من صيداف قطع عضو منه اكل الحيدر
 ولا ياكل العضو لقوله عليه السلام ما بين من يلقى فهو ميت والعضو الذي
 انقطع لان المبان منه حتى حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكمه لانه يتوهم
 سلامته بعد هذه الجراحة **وان** قطع ثلاثة اوتار الاكثر مما يلي العجز الحار
 للمرج لان الاوداج متصلة بالقلب والدماغ فاذا قطع الثلث مما يلي الراس
 صاد قاطعا للعدوى كما لو دخله وان كان الاكثر مما يلي الراس لا يؤ
 كل ما صادف العجز لان الخرج لم يصادف والعروق قصار مبان من الخرج
 فلا يؤكل ويؤكل المبان منه وان قطع نصفين الحار للجمع ولو ضرب عنق
 شاة فابان راسها لم يقطع الاوداج ويكره **وان** لا يؤكل صيد الجحوش
 والمرند والوثى والحمر واما العنبي اذا كان يعقل الذبح والسمية فلا يابس

يصيد

بصيده ودخله وان كان لا يعقل الاكل صيده ولا دخله لان الخرج
 لم يصادف والعروق قصار مبان من الخرج فلا يؤكل ويؤكل المبان منه
 وان قطع نصفين الحار للجمع ولو ضرب عنق شاة فابان راسها
 لم يقطع الاوداج ويكره **وان** لا يؤكل صيد الجحوش والمرند والوثى
 والحمر واما العنبي اذا كان يعقل الذبح والسمية فلا يابس صيده
 ودخله وان كان لا يعقل الاكل صيده ولا دخله من حين الامتناع فراه
 اخر فقتله فهو كشاة ويؤكل لان الشاة هو الذي عداق واحد وان
 كان الاوتار الحية فراه الشاة فقتله فهو الاوتار ولم يؤكل لاحتمال الموت الثاني
 والسيب ذكاة للقدرة على ذكاة الاختيار بخلاف الاوتار وهذا اذا كانت
 الرمية الاولى بحيث يخومها الصيد لانه حينئذ يكون الموت مضافا الى
 رمي الشاة اما اذا كان الاوتار بحيث لا يسلم منه الصيد بان الموت
 لا يضاف الى رمي الشاة لا وجوده وعلمه سواء **وان** الشاة ضامن
 لقيمة الاوتار غير ما يقضه جرحه لانه بالرمي تلف صيد املوكا
 لانه ماله بالرمي المشق وهو متعسر بخراجه وقيمة المتلف غير يوم
 الاوتار وهذا الماله في وجوهان ما تم رمية الاوتار بعد رمية الشاة اكل

والنجس من الدماء ومن رمي صيد فاحل
 لم يتنجس ولم يتجرس من حين الامتناع

وعلى الكتاب ما نقصته جراحته لأن جانيته صادقة بمحروجا
 وإن مات من الجراحة الثانية لم يؤكل لأن الكتاب روي إليه وهو غير
 ممنوع فضاكن زمانا إلى اشتهاء ويضمن الكتاب أيضا ما نقصته جراحته
 لأنه قتل حيوان مملوكا فلا أول منقوصا بالجراحة كما إذا قتل عبدا
 مريضا وإن مات من الجرحين جميعا لم يؤكل لأنه يتعلق بالحضر والأ
 باحة فكان الحكم للحضر والصيد الأول لأنه هو الذي جرحه من حيوان
 متناع وعلى الكتاب الأول نصف قيمته بجرحه الجرحين وما نقصته
 الجراحة الثانية لأنه مات بقوله ما منقط عنه نصف الضمان وثبت نصف
 وانما ضمن ما نقصته الجراحة الثانية لأنه حصل في ما كثر في قال في
 الزيادة يضمن ما نقصته الجراحة فأمثلة عبارة الزيادات فأنها مخرج
 ثم يضمن نصف قيمته بجرحه الجرحين ثم يضمن قيمة لحمه اما الضمان
 الأول فلا يوجب حيوانا مملوكا لا غير وقد نقصه فيضمن ما نقصته
 أولا وأما الثالث فلأن الموت أيضا حصل بالجرحين فيكون هو متلف
 نصفه وهو مملوك غير فيضمن نصف قيمته بجرحه الجرحين لأن
 الأول لم يكن بصنعه والثانية منه بأمرة فلا يضمن الثاني وأما الثالث

فلان

فلان بالرواية ولما صار بحال جرحه بكافة الاختيار ولو لم يمت
 فهذا بالرواية التي افترق عليه نصف اللحم فيضمنه **قوله** ويجوز أصليا
 ما يؤكل لحمة من الحيوان وما لا يؤكل لأنه لم يضر ضاح في غير المأكول بأن
 ينتفع بجلده أو شعره أو قرنيه أو لاستدقاع شحمه **قوله** وديعة
 المسلم والكتابي خلال قال في المستضعف هذا إذا كان الكتابي يعتقد
 المسيح إلا أن ما إذا اعتقد الرافضون كالمجوس لا يخلو دية بدمه بشرط
 أن يكون الفلاح صاحبه ملة التوحيد ما اعتقادا كالمسلم أو دعوى
 كالكتابي وإن يكون حلاله خارج الحرم وهذا الشرط في حق الصيد لا في
 حق الأنعام وإطلاق دية المسلم والكتابي يريد به أن كان الكتابي
 يعتقد التسمية ويضبطها ذكر كان أو أنثى كبير كان أو صغيرا وإن كان
 كان لا يقدّر على الذبح ولا يضبط التسمية فديعته ميتة لا تؤكل ولا يؤكل
 دية الضيق الذي لا يعتقد والمجنون والسكران الذي لا يعتقد ويجوز دية
 المجوس **قوله** ولا يؤكل دية المجوس والمرتب والوثني لأن المرتب
 لا ملة له والوثني مثله وأما المجوس فلقوله عليه السلام في المجوس سنوهم
 ستة أهل الكتاب غير ناكح نسائهم ولا ملوك بائعهم وأما دية ^{النساء} يمين

وهم مرفقة من النصارى فعند أبي سفيان إذا كانوا يؤمنون
بشيء ويقررون بكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا يقررون
بشيء عيسى عليه السلام يؤكل **كل** **شئ** المحرم يعني في الصيد خاصة واطلاق
المحرم ينظم حرمة ذنبه في الحرام والمحرمة وكذا لا يجوز ما دح في الحرم
من الصيد سواء ذنبه حلال أو محرم وجوز ذنبه من يعقل الذبح
والسمية ويطلب ذكرا وإن كانت امرأة أو صبا ومعنى ضبط الذبح
أن يعذر على فري الأوداج والأقلف والمجنوب والعبيد والنقود
المختلجوز ذنبهم على ما ذكرنا **قوله** وإن ترك الذابح السمية
عذرا الذبيحة ميتة لا يحل أكلها وإن تركها ناسيا الحلو وقال
أنفع ربه يؤكل في الوجوهين وقال مالك لا يؤكل في الوجوهين
والسالم والذمي في ترك السمية سواء وعلى هذا الخلاف إذا ترك
السمية عند إرسال الكلب والبازي والرمي ثم السمية في دابة
الاختيار تشترط عند الذبح وهو على المذبح وفي الصيد يشترط عند
الأرسال والرمي وهو على الآلة حتى لو أضحى شاة وسمى فذبح غيرها
بتلك السمية لجوز ولورمي الصيد وسمى وأصاب غيره حرام وكذا في

الأرسال ولو أضحى شاة وسمى كلمة إنسان أو أسد في ماء فشرب
أو شرب السكين قبل لا شرب على تلك السمية الأولى اجزاء وأما إذا
طال الحديث أو أخذ في عمدا أو اشتغل به ثم ذبح بتلك السمية
الأولى لم يؤكل وأما استقبال القبلة بالذبيحة فليس بواجب بالأ
تفاق وإنما هو سنة وصورة السمية بسم الله والله أكبر وقال
الحلواني بسم الله الله أكبر يدون الواو وإن قال بسم الله الرحمن
من وجس والشروط هو الذكر الخالص للمجرد على ما قلنا من معوج ذوا
السمية حتى لو قال كان السمية اللهم اغفر لي لم يؤكل لأنه دعا وسأل
ولو قال سبحان الله والحمد لله والاله إلا الله يبرئ السمية اجزاء لأن
الأمور به ذكر استعاضة وجه التعظيم ولو عطس عند الذبح وقال الحمد
الله لا يجزئ عن السمية وكذا إذا قال الحمد لله يبرئ الشكر دون السمية
لا يؤكل ولا يبيع إن يذكر مع اسم الله شيئا غير مثل أن يقول بسم الله
محمد رسول الله والكلام فيه على ثلاثة أوجه أحدها أن يذكر موصولا
به لا معطوفا كما ذكرنا فهذا يكبر ولا يحرم الذبيحة وإن يذكر
معطوفا مثل أن يقول بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الهمزة والفتح

لانه احل به لغير الله والثالث ان يقول مقصولا عنه صورة ومعنى
 بان يقول قبل التسمية او بعدا وقبل ان يضحج الدبجة فانه لا باس
 وقد قال عليه السلام موضعان لا اذكر فيها عند ذكر بجمعة وعند العا
 وان قال بسم وصلى على محمد واكثر الاول ان لا يقول ذلك في
 المشرك الذي عنده من الضيق تعظيما له لا تحل اكلها وكذا عند قروم
 الامير او غيره تعظيما له لانه احل به لغير الله واما اذا نكح عند غيبة
 الضيف اكل الضيف فانه لا باس به ولو سمي بالفارسية او الرومية
 وهو لحم العريضة او لا تحسب اجزاء **وهو** والذبح بين المخلوق والله
 وهو اكل الصدر وهو لحم العرو في الذبح والذكاة في الذبحة فما فوق
 ذلك الى الجنتين وفي الجامع الصغير لا باس بالذبح في المخلوق كله ورو
 واعلاء ومعنى كلام الشيخ بين معنى في اي ذبح في المخلوق والله **وهو**
 والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الملقوم والمرى والودجان الملقوم
 مجرى النفس والمرى مجرى الطعام والرجحان مجرى الدم وهما العرقان
 اللذان بينهما الملقوم والمرى **فان** قطع احد الاكل لانه اكل الذكاة
 ووجوب شرطها في محرابها **وان** قطع اكثرها وكذلك عند الحيوان لا

كثير

كثير يقوم مقام الكلى في كثير من الاحكام **وهو** وقال ابو يوسف
 محمد لا بد من قطع الملقوم والمرى واحد لودجان قال في القدر
 والمشهور ان هذا قول ابو يوسف وحده معناه اذا قطع ثلثة وترك
 واحد اجاز ان ياكل ثلثة كانت عند اي حنيفه وعند اي يوسف ان قطع
 الملقوم والمرى واحد الودجين جاز والا فلا حتى لو قطع الملقوم
 والمرى واقتصر على احدهما مع الودجين لم تجز عند ابو يوسف
 وقال محمد لا يجوز حتى يقطع من كل واحد من العروق الاربعة الشرة
وهو ويجوز الذبح بالليطة والمرونة وبكاشي النهر الدم الا السن القائم
 والظفر القائم الليطة قشرة الفصص والمرونة واحدة المرونة هي الحلة
 بيض براققة يقدر منها النار وقدر بالظفر القائم والسن القائم لانها
 اذا كانت منزوعة جاز الذبح بها ولا باس بالكلية قال الشافعي في المذبح
 بها ميتة لا يجوز اكلها واما الذبح بالسن القائم والظفر القائم فانه لا يجوز
 بالاجماع فان ذبح بها كان ميتة لانه يقتدر بالتفكر لانه يعتمد عليه ولو
 ذبح الشاة ولم يسل منها دم قال ابو القاسم الصفار لا يوكل وقال ابو
 بكر الاسكافي للمذبح وان يوكل لان ذبحه لا يوجب ذبحه وهذا اذا

جاز الذبح في شاة قائم بالذبة

يكون في انة اذا علفت العناب **وهو** يستحب ان تحرق الراج مشقة
 لغوره على النار واذا دلتهم فاحسنو النخلة ويجوز احكام شفرته وان
 تحديدها اسرع للرجع على الحيوان ويكره الرجع بالسكين الكليله طما
 فيه من تعذيب الحيوان وهو منهي عنه ويكره ان يجمع اشاة
 ثم تحرق الشفرة بعد ما اصحها ويرى ان النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلا قد
 اجمع اشاة وهو كثر شفرته فقال لقد اردت ان تميتها ميتتين الى
 حدودها قد ان تصحها وراى عمر بن الخطاب رجلا قد اجمع اشاة وحرق
 رجله على صفحة وجهها وهو كثر الشفرة ففرضه بالدرية فهرب وشدة
 الشاة فقال لا اجد ردتها قد ان تضع رجلك موضع وضعها الان التها
 بحسن المخرج منه فاذا فعل ذلك اذ المها وذلك لا يجوز ويكره ايضا
 ان تحرق رجلها ان اراى ذلها ويستحب ان يسوقها برفق ويضعها برفق
وهو ومن بلغ بلاسكين النخاع او قطع الرأس كره له ان ويؤكل ذلحة
 النخاع عرقا يبيض في عظم الرقبة ويكره ايضا ان يكسر العنق قد ان تموت
 وان اكله جلد قد ان تبس **وهو** فاذا دح اشاة من قفلة فان
 بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره لانه خلاف المسنون **وهو** وان مات

قبر قطع العروق لم يؤكل لانها ماتت قبل وجع الذكاة في عملها كما
 لو ماتت جردا وانها راجد دح شاة مريضه فلم يتحرك فيها غير الا
 فوه ان فتحت فاما لا تؤكل وان ضمت اكلت وان فتحت عنها لا تؤكل
 كل وان غمضتها اكلت وان مدت رجلا لا تؤكل وان قبضتها
 اكلت وان لم يغمض شفرة لا تؤكل وان اقام اكلت هذا كله اذا لم يعلم
 انها حية وقت الذبح اما اذا علمت يقينا اكلت بكل حال كذا في الوا
 قعات وفي ابن ببع اشاة اذا مرضت او شق الدبيب بطنها ولم يبق
 من الحيات الا مقدار ما يعيش المذبح ففعل بربوبه يحرق بالكل
 الزكاة والمختار ان كل شيء دح وهو حي حار اكله ولا توقيت فيه و
 عليه الفتوى لقوله تعالى اما ذكيت من غير فطر وان دح شاة شاة
 او بقرة وفركت وخرج منها الدم اكلت وان خرج منها الدم ولم تتحرك
 وخرج جثثها المخرج من الحية اكلت عن امر من جسد وبه فاحذر كذا في الشاة
وهو ومن اسيا من الصيد فزكاة الذبح مقدور على ذلحة كاشاة **وهو**
 وما يتوحيش من النعم فزكاة العقر والمج والأصا في هذا ان الزكاة
 على ضربين اختيارية واضطرارية ومتى قدر على الاختيارية لا تجزئ زكاة

الاضطرابية ومتى عجز من اجلت له الاضطرابية فالاختيارية ما بين الله
 والحيين والاضطرابية الطعن والجرح وانما بالدم في الصيد وكل
 ما كان في علة الصيد من الاهل كالاندر اذا نبت او وقع منها شيء في
 بيت فلم يقد على الخبز فانه تطعن في موضع قدر عليه فيملا الخلاء وكذا
 اذا نبتت بقرة في بيت فلم يقد على دجها فانه ذكاتها بالعقرو والجرح
 ما لم يصاد والعروق على هذا اجمع العلماء لان الذبح فيه متعذر واما
 اشارة فانها اذا نبتت في الصواء ذكاتها بالعقر لانه لا عليها وان نبتت
 في المصراع لم تجز عقر لانها لا ترفع عن نفسها فيمكن اخذها في المصراع
 البعير والبقر فانها اذا نبتت في المصراع والصواء ذكاتها بالعقر
 لانها لا تدفعان عن نفسها بقوتها فلا يقد على علمها **قوله** والمسيح في البقر
 والغنم الذبح قال الشيخان الله يامركم ان تدبحوا بقرة وقار في الغنم وقد
 بينا بذكر عظيم **قوله** والخمر ما يجز ويكره اما الجوار فلقوله عليه السلام
 انما الدم مما شئت واما الكراهة فلم يلق الله السنة المتواترة فان قيل
 روى جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان البقرة من سبع
 ولو يقد ودخنا البقرة قبل العرب لدرت في القدر اذا كان في اللفظ دليل

عليه قال الشافعي علفها بنباتها وماء بارد حتى شبت حاله حينئذ ايسر سقمها
 ماء بارد فاض من العقر كذا هذا معناه ودخنا البقرة **قوله** وللمسيح في
 الايل النحر لقوله تعالى فصر ليك والحري عن البدين ولان البنية من البنية
 ليس فيها لحم فلذلك لم يوجب فيها النحر لانه اسهل على الحيوان لخلاف الغنم والبقر
 فان حلقها على وجه واحد **قوله** فان دخلها جاز وبكره وقال الجوز فان
 دخلها لم يولد وهذا عند اهل الحاشاة والبقرة لا يولد لان نافع علم
 اللهم انما الدم مما شئت والسنة في البعير ان يحرقا بما معقول البكر الذي
 فان اصحبه جاز والا فاضر والسنة في الشاة في الشاة والبقرة ان
 تدبح مضطجعة لانه امكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الذبح
 قال في الوقعات رجاء من شاة وقطر المقوم والادراج الا ان
 للحياة فيها باقية فقطع انسان منها قطعة جاز الخ المقتطوع لان المختص
 بعدم الحرام ما بين من الحي وهذا لا يسبح حيا مطلقا قال في التفسير في قوله
 تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها يعني الا بالادراج فقطعت بعد
 النحر فوقع جنوبها على الارض وخرجت روحها فكلوا منها ولا
 تحوز الاكل من البدين الا بعد خروج الروح **قوله** ومن لحزنا قته او

دمع بقرته او شاة فو حذفي لظننا جينا ميتا لم يوكل اشعرا ولم يشعر
 هذا قول ابو حنيفة وزفر وعندهما ان تم تخلقه الحار والافلا لقوله عليه
 السلام ذكاة امه لانه في حكم جرس من اجزائه با بدليل انه يدرخ في بيعها و
 يعق بعقها فلهذا كسايه امضاؤها ولا ابو حنيفة فعلا حرمت عليكم
 الميتة وهي اسم مما ماتت حنفا لانه وهذا موجود في الجنين لانه لا يموت
 بموت امه لانه ما قدرت ويبقى للجنين حيا في بطنها وموت وهي حية فحيات
 غير متعلقة بغيرها فلا يكون ذكاته ذكاة له فصار كالثاني لا يكون ذكاة
 احدهما ذكاة للآخرى ولانه اصل في الحياة والدم لانه يتصور حياته بغير
 موته اوله دم على حدة غير دمها والدم يخرج من تحتها من اللحم الطاهر
 ودخولها لا يكون سببا لخروج الدم منه وما روي من الحديث فروي
 ذكاة امه بالنصب ينزع لما قضى ذكاة امه ولما اخرج الجنين حيا و
 مات لم يوكل بالاجماع وانما الخلاف فيما اخرج ميتا وانما شرط ان يكون
 كاملا للخلق لانه اذا لم يكمل فهو كالمصفت والدم فلا يدر كنه ومعنى قوله
 اشعرا ولم يشعراى تم خلقة او لم يتم **قوله** ولا يجوز اكل كل ثاب من السباع ولا
 ولا غلب من الطير المراد من ذى الناب ان يكون له ناب بصياديه وكذا

من والمخلب **قوله** فالحل له لا يحلب البعير له ناب وذلك لاننا نرى له فذره
 الثابت من السباع الهنود والدم والنفوس والضعف والقطب والكلب والسنور البري
 والاهم والغيد والفرد وكل البري يبيع وابن عرس من سباع الهوام
 وذو الناب من الطير السقر والباز والسر والعقاب والرخم والغراب
 اسود والحرة والشاهين وكما يصطاد بمخلبه وقرر روى ان النبي صلى
 الله عليه وآله لعن يوم الجنب عشرة وحرمت خمسة لعن كل الربا وموكله و
 كاتبه وشاهن ومعلمه والواشمة والموشمة وطواصلة والموصلة وما منع
 الصدقة وحرمت الخاطفة والمنتهمة والمجعة والمهار الالهة وكل ذى ناب
 من السباع وقال الكل كل ذى ناب من السباع حرام فالخاطفة هو ما تحطف
 من القواشير ابازى والحدرات والمنتهمة هي ما تنتهب من الارض مثل الذئب
 ولخن والمجعة يروى بفتح التاء وكسرة فمى بالفتح كل صير جثم عليه الكلب
 حتى مات فما وبالكسر هو كل شئ عادية ان ينجم على الصير مثل الكلب والذئب
قوله ولا باس بخراب الزرع لانه بالكل الحب وليس هو من سباع الطير ولا ياكل
 الجيف وكذا كل غراب يخلط للبيد والحب لا يور اما الرجاء فلا باس به اكله باجماع
 العلماء وكذا البط الكسرى في حكم الرجاء **قوله** ويكره اكل الضب والضبع والحشرات

كما يبيع الحامي والهي كالبطفرع وغيره وكذا السلق الأثر من
المشبات وكذا الفيران والأوزاع والعصانية والتفاد والميتا وجميع
الذئب والزناير والعقارب والذباب والمعلان لأن هذه الأشياء
مستحبة قال الله تعالى وتعلم عليهم الثبات وأما الوبر فقال أبو يوسف
مثل الأرنب لأنه يضاف البقوع والنبث ولا يأكل الحنيفة ويحوز كل
الضبا وبقر الوحش وحمل الوحش والأبهر وجوارحه **قوله** لا يجوز الكحل
حرم الأهل والبغال لأن النبي عليه السلام حرم لحوم حمر الأهلية يوم خيبر وأمر
بطلحها إن ينادى أن رسول الله عليه السلام لم يترككم عن حمر الأهلية وأنها
رجس فاروقوا القدر في تغلي وأما البغرة فلا أنه متولد من الحمار فكأن
مثله **قوله** ويكره الملاحمة الفرس هذا موضع حنيفة يعني كراهة تحريم الأثر
تثنية وقال أبو يوسف لا بأس بكلمة ماروي جابر قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر وادن في الخيل يوم الجندرية لا يحرمة
فوقه والمخير والبغال التركيب ما خرج مخرج الأمتنا فلو جاز أكلها لكان
كره لأن النعمة بالأكل أكثر من النعمة بالكوب إلا أنه لا بد لما كانت
تؤكل وتتركب جمع بينهما قال الله تعالى فنهالوا بهن ومنها ياكلون ولأن الخيل

التارطاب العدو وفكره أكلها احترامها لها ولهذا يضرب الفرس سهرها
في القسمة ولأن في إباحتها تعجيل الجهاد وأما لبنها فلا بأس به
لأنه ليس من شربه تعجيل الجهاد **قوله** ولا بأس بأكل الأرانب
لأنها ليست من التبع ولا من كلمة الحيف فأشبه الضبا **مسألة**
إذا نزعك معزاة فوكت ولذا راسه راس الكلب وما سو
ذلك الأعطى شبه المعز فإنه يقدم اليه اللحم والعلف فإن
تناول اللحم دون العلف لم يؤكل لأنه كلب وإن تناول
العلف ونال اللحم يرمى بالراس ويؤكل ما سواه فأشبه
حما جيعا يضرب فإن ينجس لا يؤكل وإن تغرس من راسه بعد
الذبح ويؤكل ما سواه وإن نبح وتغرس من اليد لما فإن
ولغ فهو كلب لا يؤكل وإن مشرب يرمى بالراس ويؤكل
ما سواه وقيل إن خرجت منه الكرش يؤكل ما سواه الراس
وإن خرجت منه الأمعاء لا يؤكل **قوله** وإذا دبح ما لا يؤكل
لحمه طهر لحمه وجلده إلا الأدمى والمختبر فإن الزكاة لا يهرقها
شيئا قال الأدمى لحم ميتة والمختبر له الخماسة كما في الزكاة لقوله

دباغ الأدمم وكانه فكما يظهر بالزكاة على ما دلت عليه المجوس
 لأن دلتهم أمانة في الشرع فلا بد من الزباغ وكما يظهر لحمه
 يظهر شحمه حتى لو وقع في الماء الماء قليل لا يفسد وهذا يجوز
 الانتفاع به في غير الأكل فيلزم الجوز وقيل يجوز كالزيت إذا خالط
 الميتة والزيت غالب لا يؤكل ويستفاد به في غير الأكل كذا في الهداية
 واختلفوا في الموجب لطهارة ما لا يؤكل لحمه هل هو مجرد الذبح أو
 الذبح مع التسمية والظاهر أنه لا يطهر إلا بالذبح مع التسمية والافطر
 يظهر ما دلت عليه المجوس ويكره أكل لحوم الأبدن الجلالة ويشرب لبنها
 وكذا البقرة والشاة والجلال هي التي تأكل العذرة والنجاسة لا غير
 أما إذا اخلطت فليس بجلالة وقيل هي التي أغلب من أكلها النجاسة
 وكذا هي النبي عليه السلام أن تلج عليها وإن يعزى عليها أو يستفاد بها
 في العمل إلا أن نجس أيا ما وتعلق هذا المحمول على أنها ملقن في
 منع من استعمالها حتى لا يتبادر للناس كمن يدهنها وكان أبو حنيفة
 لا يوقت حبرها وإنما قال حتى نجسها حتى يطيب لحمها وروى أنها نجس
 ثلثة أيام وقيل سبعة أيام وذلك موقوف على زوال الشئ ولا جرم

بالأيام

بالأيام وموقوف أيضا في ثمان مائة ولم يوقت غيرها وقتا
 آخر كانه متى يطيب لحمها والثانية الكلب متى يصير معالما والثالثة
 متى وقت الحنا والرابع المختل بالكل والخامسة سور الجوار والتاسعة
 الدهر منكر والسابعة هذا الملائكة ثم الأنبياء والثامن الظهار
 المشترك توقف في هذه المائتين العينة وروى وأما الرجاء والارثاء
 لم تكن وإن تناولت النجاسة لأنها لا يشئ كاستي الأبرق إذا أراد
 ذبح الجلالة خست ثلثة أيام أو نحوها ويعلف وهو نجس البعوضة
 إذا ربه دغها قال أبو يوسف لا وروى نجس ثلثة أيام لأن
 النبي عليه السلام كان نجس الرجاجة ثلثة أيام ثم يأمه قلنا
 هذا على طريق التسمية لا على طريق الوجوب ولو ارتفع جدي
 بلس كلب أو خنزير حتى لا يكون أكله لأن لحمه لا يتغير بركه
 وهو لا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك ويكره الطاع منه أي
 من السمك وأدواته من شئ للحرق والبرق فيه روايتان أحدهما يؤكل
 لأنه مات خذ فأنقه ولو أن سمكة ابتلعت سمكة أكلت سمكة أكلت
 المبلوغة ماتت بسبب حادث وأما إذا خرجت من دبر السمكة

كل

لا تؤكل لأنها قد احتلته عذرة **وقال** لا بأس بأكل الحديث و
المانع لأنه من أنواع السمك فالحديث البكاس والمارماج
العزى وقيل القرن فحجوز الكل الجراد ولادكاه لقول
عليه السلام أحلت لنا ميتتان ودمان فالميتان السمك والطي
والدمان الكبد والطحال وعذرون عن أبي وفاق العزونا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عذرات فاكل الجراد واكل على
رضي الله عنه عن الجراد يا حبه الرجل وقيل أميت فقال كلفه وهذا
لعدم فصاحته ودون ذلك إباحته **مسألة** كرسو له صلى
عليه وآله من الدجاجة سبعه أشياء الذكر والأنثى والعذر والعرد
والمرارة والمثان والدم وزاد في السباع الذرق واليوسجيم
أم الدم فحرام بالنظر وأما السنة فكلوهة لأن النفس تحتها
ونكرها **كتاب الأصحية** راقية الدم من النعم دون
سائر الحيوان والدليل على أنها الأراقه لو تصدق بغير الحيوان
لم تجز والصدقة بلعها بعد الدخ مستحب وليس بواجب حتى لو
لم تصدحاز قال في الواقعات شراء الأصحية بعشرة دراهم خير

من الصدق بالغت زهم لأن القرية التي حصل بها راقية الدم
لا تحصل بالصدقة **والرحمة** الأصحية أي النضحية لأن الوجوه
من صفات الفعلا لأن الشيخ قال ذلك توسعة ومجازا يعني
بقوله واجبة عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحدا وعن أبي
يوسف أنها سنة مؤكدة وبه قال الشافعي وذكر الطحاوي قوله
محمد بن أبي يوسف **قوله** على كل مسلم مقيم موبى في يومه الا
ضحية بشرط الحرية لأن العبد لا يملك شيئا وبشرط الإسلام لأنها عبادة
والكافر ليس بها أهلا وبشرط الإقامة لا لو وجبت على المأمر
لتشافها عن سفره ولأنه قد سقط عنه ما هو الدم منها كالجمجمة
وتجعت الغرض حتى لا يتشافها عن سفره وتجب على أهل المص والقرى
والبراري وبشرط في وجوبها اليسار لأنها حق ما تجب على
وجه القرية كالزكوة واحترن بقوله على وجه القرية عن النفقة و
أشترط يوم الاضحية لأن اليوم مضاف إليها ولا يامر الأصحية
يوم النحر ويومان بعده وأولها أفضلها والمستحب غيرها بالنهار
دون الليل لأنه يمكن لأسمائها العروق وان دخلها بالليل راجع

مع الكراهية ولا يجب على الحاج المسافر ما هلكه تحب عليهم و
 حجوا وقال في الجندى لا يجب على الحاج اذا كان محروما وان كان
 من اهل ملكه واما العيش فهو منسوخة وهي شاة كانت تقلم في
 عن نفسه وعن اولاده (الصغار اعتبارا) بالفطرة هذه رواية للحسين بن ابي
 حنيفة وفي ظاهر الرواية لا يجب الا على نفسه خاصة بخلاف صدقة الفولان
 السبب هناك ان يكون له مال عليه هذه قرية محضة والاصدق القرب ان
 لا يجب على الغير سبب الغيرة لهذا قالوا لا يجب على عبد بالاجماع وان كان له عليه
 قرية فان كان الصغير يملكه ابيه او وصيه من مال الصغير عندهما وقال
 محمد بن زكريا يرضى عنه ابيه من مال نفسه لا من مال الصغير وهذا كله على رواية الحسن
 والخلاف في هذا المالك في صدقة الفطر وقيل لا يجوز التصحية من مال الصغير اجماعا
 لأن القرينة تأذي بالاراقة والصدقة بعد ان تطلع فالنحو ذلك في مال الصغير ولا
 يمكن الصغير ان يملكه كله والاصح انه يرضى عنه من ماله وبما كرمه الصغير ما
 امكنه ويدخله قدر حاجته ويتبع له ما بقى ما يستغنى به عنه كما يجوز ان يستغنى
 ابا الف رجل الاضحية وقال شاذان يشترى له به ما يولد كالحنطة والخبر وفيه قال
 في النبايع ولو كان المحنون مؤسرا يرضى عنه وليه من ماله في الدار المشهورة

وروى انه لا يجب الاضحية في مال المحنون ولا يجب عليه ان يرضى عن اولاده
 الكبار لانه لا ولاية له عليهم واما ابن ابنه الصغير فرضي الحسن بن ابي حنيفة
 انه يرضى عنه اذا كان ابوه ميتا وان كان حيا لا يجب عليه لانه لا ولاية
 له عليه كالأخ وان ولد له رجل ولد له هو وموسى في ايام النسخ قال الحسن
 بن ابي حنيفة لم يأتنا عليه ان يرضى عنه لانه حدث في وقت الوجوب وان مات
 ابن له صغير في ايام الخرق لم يرض عنه فليس ان يرضى عنه لان العبادات
 الموقفة تجب اخير وقتها فمن مات قبل الوجوب لم تبين في حقه وقد قال
 ابو حنيفة ليس على المسافر ان يرضى عنه نفسه وعليه ان يرضى عن اولاد
 ان كانوا يقيمون فان كانوا مسافرين معه لم يرض عنهم كذا في الكرخي
 وان كان مقيما واولاده مسافرين على نفسه خاصة ومن مات في وسط
 ايام الخرق فلا ضحية عليه ولو كان بالغ او وصيا **كذلك** يرضى عن كل واحد
 شاة شرط الرجوع حتى لو تصدق به لحيته في ايام الخرق لا يجوز لأن الاضحية الا
 بلاه **وقال** ابو يزدج بدنة او بقرة عن سبعة والبدنة والبقرة تجزئ كل واحد
 منهن سبعة اذا كانوا كلهم يريدون بها وجه الكعبة وان اختلفت وجوه
 القرية بأن يريد احدهم الهدي والاخر جزاء الصيد والاخر هدي المتعة

والأخر الأصحية والآلة التطوع وقال رضي الله عنه لا يجوز إلا إذا اتفقت القرية
كانوا وإن كان أحدهم يرى بغير نصيبه اللحم فإنه لا يجوز عن الكل إذا
وكذا إذا كان نصيب أحدهم أقل من السبع فإنه لا يجوز عن الكل أيضا
لأنهم وصفوا القرية في البعض وكذا لا يجوز عن خمسة أو
ثلاثة ولا يجوز عن ثمانية وقال مالك رحمه الله لا يجوز أن كانوا
أكثر من سبعة ولا يجوز عن أهل بيتين وإن كانوا أقل من سبعة ثم
إذا جازت الشركة فالقسمة للحكم بالوزن اجزأ اللحم لجزأ إذا كان
مع شيء من الأكارع والجلد اعتبارا ببيع وإذا اشترى سبعة
في بئر فمات أحدهم قبل الذبح فصر ورثته إن يذبح عن
الميت جازل سحلا وقال رضي الله عنه لا يجوز لأن الميت قد سقط عنه
الذبح وفعل الوارث لا يقوم مقام فعله فصارت نصيبه اللحم
فلم يجز ولنا أن الوارث إن يتقرب عن الميت بدل لئلا لا يجوز
أن تلج عنه وتبصرق عنه وصار نصيب الميت القرية فيجوز
عن الباقيين فإن كان ذميا أن أراح القرية لم تجز عنه ولا عن
غيره لأنه لا قرية له فصارت لحم نصيبه اللحم **قوله** وليس

على

على الفقير والمساكين الأصحية أما الفقير فظاهر وأما المسكين فلما روي عن
علي رضي الله عنه أنه قال ليس على المسكين جمع ولا أصحية **قوله** وو
قت الأصحية بدخل بطول الفجر من يوم النحر ولو جليو
للخزولة ما يتأدروهم أو أكثر فسقطت أو هلكت ونقصت
فلا أصحية عليه ولو جاء يوم الأصحية والأمال له ثم استفاد
ماتين في أيام النحر فعليه الأصحية إذا لم يكن عليه دين
إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار الذبح حتى يصلح الأمام العبد
لقوله عليه السلام إن سكتنا في يومنا هذا للصلاة ثم الذبح وقال عليه السلام
من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبيحته ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم
شكه وأصاب سنة المسلمين فإن أخر الأمام الصلاة فليس له أن يذبح
حتى ينقضي النهار وكذا إذا ترك الصلاة معتمدا حتى ينقضي النهار
فقد حل الذبح من غير صلاة في الأيام كلها فإذا ذبح بعد ما قعد
الأمام مقدار الشهر جاز ولو ذبح بعد ما صلى أهل المسجد ولم
يصل أهل الجماعة اجزأه التحننا وإذا ذبح بعد ما صلى الإمام ثم
علم أنه صلى بهم وهو محذور اجزأه ويعتبر في الذبح مكان الرجل

فإن كان التجل في مصر وانشاء في السواد فزجوا عنه بعد طلوع
 الفجر بامر جاز وان كان في السواد وانشاء في مصر لا يجوز الدخ
 الا بعد صلاة العيد وجب له المصري اذا ادان يتعذر فانه يبعث
 بها الى خارج مصر فيضحي بها بعد طلوع الفجر قال في الهداية وهذا
 لأنها نسبة الزكاة من حيث انهما تسقط بهلاك المال قبل مضى
 ايام النحر كالزكاة يسقط بهلاك النصاب فيعتبر في القرب مكان النحر
 الفطر لا مكان الفاعل اعتبارا به بالخلاف صدقة الفطر لأنها لا تسقط
 بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر وان كان لا يخرج من
 اهل السواد مسكنه فيه دخل مصر لصلاة الأضحية وامرهم ان يضحي
 عنه جاز ان يدعوا عنه بعد طلوع الفجر لان المعبر مكان الفطر
 دون مكان المعبر عنه وان صلى الامام ولم يخطب اجزاء من
 دوح لأن خطبة العيد ليست بواجبة **فقروا** ما اهل السواد فيد
 يحون بعد طلوع الفجر لان صلاة العيد ليست بواجبة عليهم ولا
 يجوز لهم ان يدعوا قبل طلوع الفجر لان وقت الدخ لا يدخل الا
 بطلوع الفجر **وهي** جازية في ثلث ايام يوم الفطر ويومان بعده

ولو

ولو اعقر الضحية حتى مضى ايام النحر وضاعت فاحصا بها
 بعد ايام النحر فليس عليه ان يدعها ولكن يتصدق بها
 ولا يترك منها شيئا وان اشترى شاة للأضحية فضلت فلتري
 غير ثم وجد الأول فالأفضل ان يدع الكل وان دح الأول
 لا غير اجزاء سواء كانت قيمة الأول أكثر من قيمة الثانية
 او أقل وان دح الثانية لا غير ان كانت مثل الأولى وأفضل
 جاز وان كانت دونها يضمن الزيادة ويتصدق بها ولا
 يلزمه ان يدعها جميعا سواء كان مؤسرا أو معسرا وقال
 بعض اصحابنا ان مؤسرا فذلك وان كان معسرا يلزمه دحها
 لأن الواجب على الغنى بالشرع فلم يتعين به وعلى الفقير
 بشراية بنية الأضحية فتعينت عليه وكذلك اذا اشترى
 شاة سليمة ثم تعينت بعيب مانع ان كانت غنيا عليه غيرها
 وان كان فقيرا فجزية هذه مما ذكرنا ان الواجب على الغنى
 بالشرع ابتداء لا بالشراء وعلى هذا قالوا اذا ماتت المشتراة
 للضحية فعلى المؤسس مكانها اخرى ولا شيء على الفقير وان

تحت

ولدا الأصحية ولد له معهما لأن الوجوب تعين فيهما فيسرى
 إلى ولده ومن أصحابنا من قال هذا في الأصحية الموحدة
 لأن الواجب تعين فيهما بالثبوت وإما إذا كانتا المشترية الموصية
 ليضحي بها إذا ولدت لم يتبعها ولدها وكان أصحابنا يقولون
 لا يجب دفع الولد ولو تصدق به جاز لأن الملق لم يسر إليه ولكنه
 متعلق بها فهو كولدها وخطامها فإن باعه أو اكله تصدق
 بقيمته في الأكل وثمانه في البيع وإذا مسك الولد حق مضت أيام
 النحر تصدق به قال في المجتدي إذا ولد الأصحية فدفع الولد
 الأصحية بعد الأثر اجراءه ويكون حكمه حكم أمه وإن دخله قبل
 دبرها بالجماع كله وتصدق به **تور** ولا يضحى بالعجاء ولا العوراء
 ولا العجاء التي لا تمشي إلى المنك وهو المدح ولا العجاء القوم عليه
 البه لا تجزى في الضحى بالربع العوراء البتة عوراء والعجاء البتة
 عوراء والمرضي البين مرضها والعجاء التي لا تنقي أي لا تنقي لها وهو المدح
 لشدة الهزال **عول** ولا يجوز مقطوعه الأذن والذنب قال عليه السلام
 استسرقوا العين والأذن أي أطبوا إسلامتهما وإما الذنب فهو

عضو

عضو مقطوع كالأذن والأذن ذهب أكثر أدنها فإن بقى
 أثر الأذن أو الذنب جاز وكذا حكم اللحية واختلفت الروايات
 عن أبي حنيفة في ذلك فروي عنه أن كان الذاهب من
 الأذن أو الذنب الثلث فما ذوت أو طلد أجزأه وإن كان
 أكثر من الثلث لم تجزئه فحذف الثلث في حد القليل لأنه تنقذ فيه
 الوصية من غير رض الوارثة وروي عنه أن كان الذاهب
 الثلث لم تجزأه وإن كان أقل جاز فحذف الثلث في حد الكثير
 لقوله عليه السلام والثلث كثير وروي عنه أن كان الذاهب الربع
 لم يجز إلا الربع في حكم الكافر في كثير من الأحكام الاسترى إنهم قد روي
 مع الراس ووجوه الدم في الملق وعند أبي يوسف إذا بقى
 أكثر من النصف أجزأه وإن ذهب النثر منه لم وإن كان الذاهب
 النصف منه روي أن أحدهما لا يجوز الاجتماع للحضر والأبنة
 فقلب الحضر وفي الثانية يجوز وقوله محمد بن قيس مع أبي حنيفة
 وفي الرواية مع أبي يوسف والأظهر أن عند أبي حنيفة أن الثلث
 في حد القليل وما زاد عليه في حد الكثير **عول** ولا يجوز أن بالجواهر

وهي التي لا قرن لها خلقه ويسمى للحيا ايضا وكذلك للقضا وهي التي
 انكسر غلاف القر بها **قوله** وللخصي لانه اطيب لحما من غير الخصي قل
 ابو حنيفة نعم ما نزل في لحمه انفع مما ذهب من خصيته **قوله**
 والنولاء وهي الحسونة لان العقل غير مفسود في العلم وهذا اذا
 كانت تعقل اما اذا كانت لا تعقل لا تعزبه واما الصلابة وهي
 التي لا اذن لها خلقه المجوز ان يضحي لانه فات بالاذن بحق العقر
 واما اذا كانت لها اذن صغير فخلقها جاز لان العضو موجود
 وصغير وغير مانع **قوله** واما الحبراء ان كانت سمينة جاز ان يطرأ
 انما هو في الحذر ولا نقصان في اللحم واما الهتمن وهي التي اثنان
 لها فغيرها واثنان عن ابي يوسف احدهما اعتبر بالاذن فقال
 ان بقية اشرة اجزائه والآقا وقتل واية اخرى ان بقية ما تعقلت
 اجزاء لان المقصود منها الاكل **قوله** والا صحنه من الابل والبقر
 والغنم والنجوز في راسي من الوحش فان كان متولد من
 الأكل والوحش والمعتبر الام لانها هي الأصل في السبع حتى اذا اشترى
 الذئب في الشاة يضحي بالولد اذا كانت البقرة اهلية نرى عليه ثور

الوحشي

الوحشي فان كان على العكس لم يجز ان يضحي بالولد **قوله** ويضحي
 في ذلك كله التي فصاعدا الا الضان فان الجدر منه تجزي يعني
 اذا كان عظيم بحيث اذا خلط بالثنايا تشبهته على الناظر من
 بعد فالجدر من الضان ما شمله ستة اشهر وقيل سبعة التي منها
 ومن المعز ماله ستة وطعن في الثانية ومن البقر ماله سنتان و
 طعن في الثالثة ومن الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة
 ويدخل في البقر الجواميس لانها من جنسها والذكر من الضان
 افضل من الانثى اذا التويا والانثى من البقر افضل من الذكر اذا
 استويا **قوله** ويؤكل من لحم الأضحية قال النبي فكلوا منها واطعموا
 البائس الفقير الذي صابه ضرر الجوع ويبس عليه اثر البوس بأن
 يمد يده اليك قبل هو الزمن المحتاج **قوله** ويدخل قوله عليه السلام
 فكلوا وادخروا قال المحقق لا يفيدها ان يتصدق منها بالثلث
 ضيافة للأقارب والثلث لنفسه فان لم يتصدق قام بها بشي جاز
قوله ويحب ان لا ينقص الصرقة من الثلث لقوله تعالى منها و
 واطعموا الفقير والمعتر والقانع هو الذي يأل والمعتر هو

هو الذي يتعوض ويرك نفسه واليسألك وقال عليه السلام كلوا
 منها واذا خروا فصاروا للجهاز اثلاثا الاكل والاطعام والاد خا
 فان تصدق بجميعها فهو افضل وان لم تصدق شيئا من اجزاء
 لأن المراد منها الدم **قوله** وتصدق بجلده لأنه جزء منها **قوله** ويحمل
 منه التبريد في البيت كالنطح والجواب والغراب والباس ان يتخذ
 فروا النف في قدر ويأتى غايته رض على من اير بالحدت جلد
 اضحية بالأنه يجوز ان يستفع بغيرها فكذا جلد الباس ان يشترى
 به ما تنفع بعينه في البيت مع بقائه مثل المنخل والجواب وغير ذلك
 ولا يشترى ما يسهل عنه كالملاح والمخلو والابزار والمنطة واللبس
 وليس له ان يعطيه اجرة الجزارة واللحم في هذا بمنزلة الجلد على
 فان باع الجلد واللحم بالقلوس والدرهم او المنطة تصدق منه
 لأن القرية انتقلت الى يده **قوله** والا فضل ان يذبح اضحية
 بيده ان كان لحسن الذبح لأنه عبادة فاذا اوليه بنفسه
 فهو افضل وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ما بدنة
 ففخر بها بيده نيفا وستين واعطى الجزية على ما فتح الباقى

سبقا

واما

واما اذا كان لا يحسن الذبح استعان بغيره وينبغي ان
 يشهد بالقول عليه السلام لفا يا فاطمة بنت محمد قومي
 فاشترى اضحية فأنه يغفر لك اول قطرة تقطر من دمها
 كل ذنب علمته وقولي انك صلاتي وشكلي ومجاري ومما
 لله رب العالمين لا شريك له اما ان تجاء بغيرها ودمي فوض
 في ميراثك ويسعون ضعفا قال ابو عبد الله الخزاز ياتي الله
 هذا الا ان يحد خاصا من اسم والمسلمين عامة فقال للانحر
 خاصة والمسلمين عامة **قوله** ويلزم ان يذبحها الكتابي
 لأنه يهيم به وهو ليس من اهل الذبح فاذا ذبحها المسلم بامر
 اجزاء ويكره **قوله** وان غلط رجلان فذبح كل واحد منهما
 اضحية الاثر اجزاء عنهما ولا ضمان عليهما لأنها قد تعينت
 الذبح فصار المالك متعينا بكونه كان اهل الذبح او ناله دلالة
 وقال في بعضه ولا يجوز عن الاضحية لأنه ذبح شاة غير ما يذبح
 احد كل واحد منهما مسلوحة من صاحبه ويجزها لا يضمن الله

الله

وكيله دلالة فإكان قدرا كلاهما فيلحق كل واحد منهما صاحبه
 وتجنهما وان عصب شاة فضحي بها ضمن قيمتها وجارته
 الأضحية لانه ملكها بسابق الغصب بخلاف ما اذا اودع شاة
 فضحي بها المودع فانه لا يجزيه لانه يضمها بالدرج فلم تثبت
 الملك لا بعد الدرع وعند زفر لا يجوز في الوجهين **كتاب**
الائمان الايمان جمع يمين واليمين في اللغة ما ركع الاخرنا منه
 باليمين اي بالقوة ومنه قول الشاعر اذا ما رايت رفعت
 لمجر يلقاها غير ان باليمين اي بالقوة وغيره من جملته وهو
 من الصواب وفي الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم المالك
 على الفعل او تركه وسمى هذا العقد به لان العزيمة تنفوي
 بها قاصد الصبر الايمان على ثلثه ضرب يمين غموس ويمين متعقد
 ويمين الغموس والغموس هو الخلف على امر ما صرت به فيه
 الكذب مثله ان تخلف على شيء قد فعله ما فعله مع علمه
 بذلك او على شيء لم يفعله لقد فعله مع علمه انه لم يفعله
 وقد يقع على الحال ايضا ولا يختص بالماضي مثله ان يقول والله

ما هذا

ما هذا على دين وهو كاذب او يدعي عليه حق فيحلف بالله ما تحق
 على مع علمه بالتحقق فلهذا كل يمين الغموس لا تنقطع لاحق
 المسلم والتجوي على الله تعالى وسيت غموسا لانها يغس صاحبها في
 النار **قوله** فلهذا يمين يا شمر بها صاحبها بالقول عليه السلام من حلف بالله كاذبا
 ادخله الله النار **قوله** ولا كفارة لها الا الاستغفار يجمع مع التوبة لقوله تعالى
 ان الذين يشترون بعهد الله وابيمانهم ثمنا قليلا اولئك لا خلاق لهم في
 الآخرة الا السم ولهم بيكر العقاب وقال عليه السلام ثلث من الكبائر اليمين الغموس
 وعقوق الوالدين والفرار من الزحف لانها كبائر من الكبائر فلا
 يوشرفها الكفارة ولان كسبا او جبا لكفارة في اليمين المنعقدة والعقد
 ما يصور فيه الحال والعقد وذلك لا يتصور في الغموس لانه لا يصح
 التفاعل عقد لان المعنى الموجب لها وهو الحث يقارن بها فلا
 يتعقد كالبيع الذي يقارن العتق والصلوات التي يقارن الحذر و
 صورة البيع الذي يقارن العتق ان يوكل رجل ببيع عبده ويوكل
 اخر بعقبة فباع الوكيل واعتق الاخر وخرج كلامهما معا فان البيع
 لا يتعقد **قوله** لا الاستغفار وذلك على ثلاث حالات التردد والاقلاع والعزم

على ان لا يعول **وقد** واليمين المنعقدة الحالف على الامر المستقبلي ان يفعل
 او لا يفعل فادانت في ذلك منته الكفارة ثم المنعقدة ثلثه اقنا
 من سر وموقت وقعله فالمرسل هو الخالي عن الوقت في الفعل ^{تقريبه}
 وذلك قد يكون اثباتا وقد يكون نفيا فالاثبات قوله والله لا
 ضربين زيد والنفي والله لا ضرب زيد في الاصل مادام الحالف
 والمحالوف عليه قائمين لا يحنث وان هلك احدهما حنث وفي كونه
 لا يحنث ابدا فان فعل المحالوف عليه من واحدة حنث ولزمته الكفارة
 ولا يحنث اليمين ثانيا والموقت لا يشربين الذي في هذا الاكل اليوم
 وفيه ما في الاكل ما لم مضى اليوم فاذا مضى لو يفعل لم يحنث ولزمه
 منه الكفارة فان مات قبل مضى اليوم لا يحنث بالاجماع وان حنث
 الماء الذي فيه قبل مضى اليوم لم يحنث عندها وقال ابو بوبن يحنث
 عند مضى اليوم وما صله انه اقام الحلف والمحالوف عليه قائمين في الوقت
 لا يحنث فاذا فات الوقت وحده والحالف في المحلوف عليه قائمان
 حنث بالاجماع وان مات الحالف والوقت قائم لا يحنث بالاجماع فان
 فات المحلوف عليه وبقى الوقت والحالف بطلت اليمين عندها ان قما

المحلوف

المحلوف عليه شرط الانعقاد اليمين ففواته يرفع اليمين وعند
 ابو يوسف ليس بشرط وذلك بان يقول والله لا اشرب الماء الذي في
 هذا الكون واذا هو ليس فيه ماء فانه لا يحنث عندها وعند محمد
 من ساعته فان كان يعلم انه الماء فيه حنث بالاتفاق وعند ابي حنيفة
 لا يحنث علم او لم يعلم وهو قول من قال يمين القنور وهو ان يكون
 ليمينه سبب فدالة الحال يوجب قصده يمينه على ذلك السبب وذلك
 كان يمين خرجت جوابا للكلام او بنا على امر فتقيد به بدلالة
 الحال بخوان تنهيا المرأة للخروج فقال ان خرجت فالت طالق
 فقعدت ساعة ثم خرجت لا تطلق وكذا الولد ان يضرب عبده
 فقال رجل ان ضربته فجدد حنثي فالت ساعة ثم ضرب بعد ذلك لم
 يحنث لان رفع على قوله ذلك ولم يوجد شرط حنثه في قوله وكذا
 اذا قال له تغد معي فقال والله لا تغد علي وان تغدني فجدد حنثي
 فلم تغد معه وذهب اليمينه وتغدى فانه لا يحنث في هذا الوجه
 كما لا يخفى انا والقياس ان يحنث ولو قال الرجل لا افعل كذا
 فلم افعل كذا فجدد حنثي قال ابو حنيفة هو على الفور فان لم يفعل

فإن السابح **هو** ويمن والغب ان تحلف على امر ما فحق هو منية كما هو

المخلوف عليه على ان ترك فعله حنت قلنا قال ثم لم اقدر كذا فقلت
على الابد وقال ابو يوسف طاهما على الفور وقال عمران قال بعد ان
مت فلم اضربك فانت حرانة على الفور ولو وهب السكران لآثرت
درهما فقالت انك تسترده مني ان صحوت فقال ان استردته منك
فانت طالق فاسترحه منها في ساعته وهو سكران لم تحت وبكوت
بيمينه جوابا بالكلامها ولو حلف غيره لا يخرج من البلد الا بآذنه فقط
دينه ثم خرج بغير آذنه لم تحت كذا قلوا الامر بخلافه مثله والله لقد
فعلت كذا وهو يفتنه انه صادق او والله ما فعلت وهو لا يعلم
انه قد فعل وقد يكون على الحال مثل ان شخصا من بعد فحلف
انه زيد فاذا هو عمرو او يدرك ظاير فيحلف انه غراب فاذا هو
غيره او والله ما اكلت اليوم وقد اكل فهذا كله لغو لا حنت فيه
وقيل ان يمين اللغو ما يجزئ على الائمة من قولهم لا والله او
يلع والله من غير اعتقاد في ذلك اللغو ما يجزئ على في هو الكلام السا
قط **قوله** فهذا اليميني شرحي ان لا يواخذ الله بها صاحبها فان قيل
قد اخبرنا ان لا يواخذ بها على القطع فلم علقه بالرجاء والكف قلنا

البحر

للجواب عنه من وجهين احدهما اللغو الذي فسرناه لم يعلم
 قطعا انه هو الذي اراده الله ام لا الاختلاف في تفسيره وعدم
 العلم بالتوصل الى الحقيقة فلهذا قال نرجو وانما ان الترجيح على
 ضرب من رجاء طمع ورجاء تواضع فيجوز ان يكون هذا الرجاء
 تواضعا لله تعالى قال ابن رستم عن محمد ولا يكون اللغو الا في
 اليمين بالله اما اذا حلف بالطلاق والعقاق على امر ماض وهو
 يظن انه صادق فاذا هو كاذب وقع الطلاق والعقاق وكذا اذا
 حلف بقدر لزمه **وهو العاقل** في اليمين والناسخ المكر سواء بقوله
 عليه السلام ثلث جده من جد وهن جد والطلاق والعقاق واليمين
 وكذا لك مخاطبة كما اذا اراد ان يبيع فحرق على لسانه اليمين فهو كالعامد
وهو من فعل المحلوف عليه عامدا او ناسبا او مكرها فهو سواء لان
 الفعل الحقيقي لا ينعدم بالاكراه وهو الشرط وكذا ان فعله وهو
 معا عليه او يحنون لتحقيق الشرط فان قيل الكفاية شرعت لا
 جدس الزنب والذنب للمجنون فينبغي ان لا يجبل الكفاية اذا
 فعل المحلوف عليه حالة الجنون قلنا الحكم وهو وجوب الكفاية

وادبر في دليل الذنب وهو الحنت لامع حقيقة الذنب كوجوب الاستبراء
 فانه ذاب في دليل شغل الرحم وهو اختارات الملك لامع حقيقة الشغل
 حقانية تجب ولا تجر ان تغل اصابا في شغل جارية بكر او اشترى ما من
 امرأة **من** واليمين بالله تعا او باسم من اسمائه كالرحمن الرحيم لأن تعظيم
 اسم ربك واجب ومن اصحابنا من قال اسم الله على ضربين منها ما يشتهل به
 فيه مثل والله والرحمن والمخلص فيعقد به بكل حال ومنها ما هو مشترك
 فيه مثل البيرة والعزير والقادر فان اريد به اليمين كان يمينا وان
 لم يرد به اليمين لم يكن يمينا وذكر ابو الحسن الفسيفسي في جعلها يمينا
 ولم يقصر لان الظاهر ان الحلف في قصده يمينا صحيح او بصفة
 من صفاته لقوله وعزة الله وجلال الله وكبريائه اعلم ان صفات
 الله على ضربين صفات الذات وصفات الافعال فما كان من صفات
 ذاته كان خالفا وما كان من صفات فعله لا يكون به خالفا والفرق
 بينهما ان كل ما وصف الله به ولم يجز ان يوصف لغيره فهو من صفات
 ذاته كالعلم والقدرة والقوة وما جاز ان يوصف به ولم يجز ان يوصف
 بغيره فهو من صفات ذاته ويصده فهو من صفات فعله كرحمته وعظمته

ولا يوجد

فاذا

فاذا ثبت ذلك في صفات ذاته كان به خالفا كالحلف باسمه واذا
 قال وقدره الله صار كانه قال والله القادر **عظم** الاقوله وعلم
 الله فانه لا يكون يمينا وكان القائلان ان يكون يمينا لانه صفا
 ذاته الا انه انحسوا ان لا يكون يمينا لأن العلم قد يراد به المعلوم
 يقال اللهم اغفر لنا علمك فينا اي معلومك ومعلوم الله غيره
 فلا يكون يمينا قالوا الا ان يراد به العلم الذي هو الصفة فانه
 يكون يمينا كسر والاحمال وان قال ووجه الله فهو يمينا
 لأن الوجه يراد به الذات قال الله وسيق وجه ربك قال المجتهد
 اذا قال وجه الله لا يكون يمينا فها عبد الله حنيف وقال ابو ثوبان
 يكون يمينا وقال محمد بن وهب وجه الله لا يكون يمينا لأن حنيفة
 عبادة طاعة ولم ير وجه الله شيء وروى الكرخي عن
 ابن حنيفة في وجه الله يكون يمينا ولو قال لا اله الا الله لا يفعل
 لا يكون يمينا الا ان ينوي بها وكذا سبحان الله والله اكبر لا يفعل
 وكذا بسم الله اذا عوفي اليمين كان يمينا وعن محمد بن اسمعيل
 بسم الله على كل لوجود حرف القسم ولو قال في ما كوت الله وحبره

علم

الله فهو يمين الله من صفات الذات وان قل الله على ان لا اكل
 فلانا فليس يميني لان ينوي اليمين ثم كلمة حنت وعلا
 اللغاة **الله** وان حلف بصفة من صفات الفعل كغضب الله و
 سخط له يكون حلفا لان الغضب والسخط هو العقاب والنار
 وذلك ليس بيمين وكذلك قوله وجه الله لان الوجهة بعينها
 الجنة قال الله في رحمة الله هم فيها خالدون وقد يراد بالرحمة
 ايضا وذلك كلمة يمين **الله** ومن حلف بغير الله لا يكون حلفا كما
 ينبغي ان يكون **الله** والقران والكعبة اما اذا قال هو يميني من النبي او من
 القران ان كان حلفا لان التبر منه كفر والمخوف من القسم في
 الواو كقول الله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله فالياء
 اعم من الواو والتاء لانها تدخل على المظهر والمضمر فيقول حلفت
 وحلفت به والواو اعم من التاء لانها تدخل على جميع اسماء الله
 وصفاته والتاء مختصة باسم التعادون ما يزل اسمه يقال تالله
 ولا يقال تالرحمن **الله** وقد تضرع لغيره يكون حلفا كقوله الله لا فعل
 كذا وتعالى واخلفه في القسم فهو على ثلاثة اقسام ان سكن حرف الاعراب

لا يكون

لا يكون يمينان
 نسيبته ان يلفظ فيه
 ان يكون يمينان

لا يكون يمينان قالوا بالله وبالله فهو يمين سواء نصبا و
 كسرا وسكن لانه اتى في القسم وان قال لا الله كان يميناً لان الله
 قد يقام مقام الباء وتبدل بها قال تعالى قالوا لئن لم ينته
 امرهم به والمعه واحد **الله** قال ابو حنيفة اذا قال وحق الله فليس
 بخالف وهو قول محمد لان حق الله على عباده ان يعبدوه ولا
 يشركوه شيئا واذا كان الحق عبارة عن الطاعة والعبادة وتصار
 كانه قالوا والعبادة لا فعلن وذلك لا يميناً ومن ابو يوسف ان قوله
 وحق الله يمين لانه يوصف بأنه حق فكانه قالوا والله للحق ولو قال
 والحق لا فعلن قال ابن ابي عمير يكون يميناً لان الحق هو الله تعالى
 قال النعمان لو اتبع الحق اهلهم لعقل السموات والارض وقال النعمان
 ويعلمون ان الله هو الحق المبين وقال ابو النضر لا يكون يميناً
 لان الحق يعرف به الحق وفي الهداية هو يمين واذا قال اقسم
 او اقسم بالله او اخلف بالله او اشهد بالله فهو حلف لان هذا
 لقام مستعمل في الحلف هذه الصيغة للحال حقيقة وبتة لا اعتبار
 بقرينة فيكون حلفا في الحال والشهادة يمين قال النعمان لو اشهد بانك

لا يكون يمينان
 نسيبته ان يلفظ فيه
 ان يكون يمينان

حلفا فاعلم ان يكون يميناً لان الحق هو الله تعالى
 واذا قال اقسم

لرسول الله ثم قال اتخروا ايمانهم حنة ولخلف بالله هو المعهود
 المشروع وبغيره محظور فيمنه فاليه ولهذا قيل الاحتياج اليه
 وقيل لا بد منها الاحتمال العدة واليمين بغير الله وان قال الميت افعلن
 كذا فهو يمين لان الاله هو يمين قال الشاعر الا يا حفيظا ليمينه
 اذا منه الاله منه الاله نزلت **قوله** وكذا اذا قال اهل بيعة عهد الله او ميثاقه
 فهو يمين لعقده تعا ووفى بعهد الله اذا عاهدتم ولا تقضوا الا
 بيمان فجعل العهد ميثاقا والميثاق عهدا عن العهد وكذا اذا قال
 على ذمة الله فهو يمين لانها كالعهدة اما اذا قال وعهد الله ولم يقل على
 عهد الله قال ابو يوسف هو يمين كما في قوله وحق الله وعندها
 لا يكون ميثاقا لان عهد الله هو امره قال الله الم اعهد اليكم وقال
 ولقد عهدنا الى ادم فصا كانه قال وامر الله كذا في شرحه **قوله** على نذر
 ونذر الله على لقوله عليه السلام من نذر نذرا سمى فعلية الوفاء
 ومن نذر نذرا لم يسمه فعلية كفالة يمين وكذا اذا قال على يمين
 او يمين الله على من حلف لانه صرح بأيجاب اليمين على نفسه واليمين
 لا يكون بالله تعا **قوله** واذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني

او مجوسي او كافرا او مشركا كان يميننا احتياجا حنت في ذلك
 لزمه كفارة يمين وكذا اذا قال هو يمين من القران او من
 الاسلام ان فعلت كذا فهو يمين وكذا اذا قال هو يمين من هذه
 القبلة او من الصلاة او من الصوم شهر رمضان فهو يمين
 وهذا كله اذا حلف على المستفبد اذا حلف على الماضى يجوز ان
 يقول هو يهودي او نصراني او كافرا ان كان فعله كذا او
 هو يعلم انه قد فعله قال محمد بن سجاج يسأله عن ذلك
 فقال لا يكفر بالا اعتقاد وهو لم يعتقدا الكفر وانما قصر في ان
 يصرف في مقالته وهذا هو الصحيح **قوله** وان قال ان فعلت كذا
 فعليه غضب الله او سخطه ^{بلسن} الخالف وكذا اذا قال لعنة الله او
 غضبه **قوله** وكذا اذا قال ان فعلت كذا فانا شارب خمر او
 كار يا او ميتة فليس بخالف لانها معصية ومن تكلم بها لا يكون كافرا
 ولأن الميتة ابيحت عند الضرورة واما اذا قال ان فعلت كذا
 فانا مستحل للخمر او لاميتا او لارباقا فانه يكون خالفا لان معتقدا
 ذلك كافرا فهو كما قال فانما يهودي ومن ادخل بين يمينه حرف

عطف كان يمينين مثل والله والله والرحمن وان كان بغير عطف
مثل والله الله او والله الرحمن فهي من واحد قال ابو يوسف
اذا قال والله لا اله الا الله لا اله الا الله فبها يمينين وعن محمد اذا
قال هو يهودي ان فعل كذا او محموسي ان فعل كذا الشيء واحد
فعليه لكل شيء من ذلك يمين وان قال هو يهودي هو نصراني
هو محموسي ان فعل كذا فهو يمين واحد وان قال هو يهودي من الله
ورسوله يمين واحد وان قال سري من الله ورسوله من رسول
فها يمينان وفيها كفارتان قال في الدرر الخمين على نية الخالف
اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المتخالف قال عليه السلام من
قطع حق مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة ووجب له النار قيل وان
كان شيئا يسيرا قال وان كان قصبيا من ارك قال في الوقعات اما
اذا كان اليمين بالطلاق او بالعناق فعلى نية الخالف سواء كان ظالما
او مظلوما **قوله** وكفاوة عتق رقبة بخير ما يابى لجزء في الظهار يعني
بخير ما عتق الرقبة المقيمة والكافرة والصغيرة والكبيرة وقيل
في الصغيرة الامناع في اعطايه وهو كالزمن قلنا منافع اعطاه كاملة

وانما فيها ضعف فهو كاليمين الضعيفة وان اعتق حلالا نجوز
وان ولد بعد يوم حيا لا لنا قرض الحلقه ما لم ينفصل الا لانه
يُبصر فهو كالاعمى وان اعتق مولا او ام ولد لم تجز لانه
رقبة ناقصة بل لا تمتنع به حرمة واما المكاتب اذا كان
قديرا في شئ لم تجز وان كان لم يولد في شئ لم يجز وتكون
عتق الابن والاعور ومقطوع احدى اليدين او احدى
الرجلين او اليد والرجل من خلاف في الحرة مقطوع اليدين
والرجلين ولا مقطوع اليد والرجل من جانب واحد وكذا
النجوز عتق المجنون الذي لا يعقل فان كان يمين ويقيم
اجزاه وتكون الاصل اذا كان نجوا اذا أصبح في ارضه سبع
او الاقل ولا يجوز المعتق ولا يبرأ من عتق ولا التزمن ولا اشتر
اليدين ولا مقطوع الاربعة يمين ولا الايمن ولا الاخرى بل عتق
مباح للدم اجزاء الا المردة وان اشترى اياه او امه او ابنة بنوى
بالشرع العتق عن يمينه اجزاء وتكون مقطوع الاذنين والانف
الآن منفعة السمع والشم باقية قلنا فان كانت الزينة وتكون مقطوع

الذكر لأن عدمه أصلا لا يمنع الجواز بأن كانت انتفى وجوبه
 للحنث وللخصي والعين والرق والاحواز والذاهب الأسنان ولا
 مقطوع الثقلين إذا كان لا يقدر على الإكراه فإن قدر أجزاء
منه وإن شاء أكسب عشرة مساكن ملو وأحد ثوباً فأناد وأدناه
 ما يجوز فيه الصلاة ولا الجزية العامة والفتنق والمخمس لأنها
 لا يسهان كسوق وإما السبل ويد فالصحيح أنه لا يجزئ ما يرد من ثوب
 يستعونه وسائر بدنه وعن محمد تجزئه لأن الصلاة يجوز فيه
 وهذا ملأ إذا كسار جلا ما إذا كسب المرأة فلا بد من أن يرد عن ثوب
 لأن رأسها عورة لا يجوز بها الصلاة مع كشفه ولو عظم عشرة مساكن
 ثوباً واحد وهو يساوي عشرة أثواب للجزية الأعداء بها الرباس
 وإن كانت قيمته مثل طعام عشرة مساكن أجزاء عن الطعام عندها
 وقال أبو يوسف الجزية ما لم ينوع عن الطعام كذا في السابغ وإما إذا
 أعطاهم دراهم لا تبلغ قيمة الكسوة جاز في الكسوة ولو كانت خمسة
 خمسة أجزاء **منه** وإن شاء أطلع عشرة مساكن وتجزي في الطعام
 التملك والتكسب أن يعطى كل مسكين صاع من برود دقيق أو سويقاً

وصاعاً
 أو عشرة

وصاعاً من شعير أو دقيق أو سويقاً أو صاع من تمر وأما التزيب
 في الصحيح أنه كالخطة تجزي منه نصف صاع وفي رواية كالشعير وأما
 ما عدى هذه الملبوب كالأرز والدون والدخن فلا تجزيه إلا على
 طريق القيمة أي يخرج منها قيمة نصف صاع من برود قيمة صاع من
 تمر أو شعير ولا يعتبر في سائر الملبوب تمام كيله لأن النقل لم ينفذ
 وله وإنما المعتبر في القيمة وأما التمكن فهو أن يغذيهم ويعيشهم
 ويحرمهم فيحصل لهم الملتان مشبعان أو يعثرهم عشائين أو يفرهم
 غذاءين أو يعثرهم ويحرمهم فإذا أطعمهم بغير إدام لا تجزيه
 إلا في حين الخطة لا غير فإن أطعمهم خبزاً وتمرًا وسويقاً لا غير ذلك
 إذا كان ذلك من طعام أهلهم وإن أطعم مسكناً واحداً عشرة أيام غذاءً
 وعشاء أجزاء وإن لم يأكل الخلة إلا رغيفاً واحداً لأن المقصود إشباعه
 وإنما يعتبر التقدير في التملك فإن غذاه عشرة وعشاء عشرة غيرهم
 لم تجز وكذا إذا غداً مسكناً وقتاً غير عشرة أيام لم تجز لأنه فرق
 طعام العشرة على عشرين فلم تحصر من المقتدر المقدر كما إذا فرق
 حصته المسكين على مسكينين ولو غداً مسكناً وأعطاه قيمة عشائهم

فلوسا او دراهم قال هشام عن محمد بن لو غدا مسكينا وعشرين
ليلة في رمضان عشرين ليلة اجزاء لان سبعة لمجموعة في ايام واحد
كسب المجموعة في يوم واحد لحاجة كذا في الكرخ وان اعطى مسكينا
واحد اطعام عشرة ساكنين في يوم واحد لم تجزه لان تكرار الرفع
مستحق كما اذا كانت خمسة تسبع حصاة دفعة واحدة لم تجزه الا في
واحد كذا هذا ولو صام عن كفارة بمبعدة وفي ملكه طعام قدسية
ثم تذكر بعد ذلك لم تجزه الصوم بالاجماع لان الكفاية في ذلك بعد الوجوه
وهذا واحد ولا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين
والمولودين وغيرهم الا انه يجوز للفقير اهل الدمة عندها بخلاف الزكاة
وقال ابو يوسف لا يجوز فيها الهمة كالزكاة ولا يجوز صرفها في كفن
الموتى وبناء المسجد **وقال** لم يقدر على احدى هذه الثلاث صام
ثلاثة ايام متتابعة هذه كفارة المحصر والاول كفارة الموسر فحذر
البيان في كفارة اليمين ان يكون في ملكه عين المنصوص عليه اما
اذا كان في ملكه ذلك التجزئة الصوم وهو ان يكون في ملكه عبدا
او كسوة او طعام عشرة ساكنين سواء كان عليه دين ام لا ولما

اذا

اذا لم يكن ذلك في ملكه ولا يعتبر الياسر والاعمار ولا في شربة
اذا ملك عبدا وهو محتاج اليه لم تجزه الصوم ووجب عليه فدية
لانه واحد للرقبة فلا تجزئ الصوم والمعتبر عندنا في الياسر والاعمار
بوقت الاذى لا بوقت الوجوب ثم اعسر جاز له الصوم ولو كان
معسرا وقت الوجوب ثم اعسر لا يجوز له الصوم عندنا خلافا للشافعي
وقال متتابعة التسابع شرط عندنا حتى لو فترق الصوم لا يجوز
وعند الشافعي ان شاء ففرق وان شاء تابع ومن شرط هذا الصوم
النية من التبرع واذا شرع فيه ثم ايسر فالأفضل ان يتم صوم ذلك
اليوم فان افطر لا يجب عليه القضاء عندنا وقال فريلز من القضاء
والمرأة اذا كانت معسرة فلزوجه ما منعها من الصوم لان كل صوم
وجب عليها بما يجابرها وله منعها منه ولذلك في العبد الا اذا ظاه
من امراته ليس للمولى منعه لانه تعلق به حواملة فلا يصلح لها الا
بالكفارة **وقال** وان قدم الكفارة لم تجز هذا عندنا وقال الشافعي
تجزئ الا اذا كفر بالصوم فانه لا تجوز عنده ايضا **وقال** ومن حلف
على معصية مثل ان لا يصلي ولا يتكلم اباء او يقتلن فلا رافق فينبغ

انما تحت نفسه ويكفر عن يمينه لقوله عليه السلام من حلف على يمين
فراى غير ما خيرا منها فاليات الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه ولا
فيه تغوية البر الى الجابر وهو الكفارة والاجاب للمعصية في ضرره
وحكى ان ابا حنيفة لم يسأل الشيخ عن هذا المألة فقال الكفارة
عليه لان هذه يمين في معصية فقال ليس جعل النظر منكرا من
القول وزوا وجب فيه الكفارة فقال ليات في انت من الارايين
ومن يقول بالبري فينتفع ان تحت نفسه اي يكلم اياه ويصلح
ويعزى ترك القتل ويكفر عن يمينه فان تركه القصة ولم يكلم
اياء وقتل فلانا فهو عاص وعليه التوبة والاستغفار وامر الى الله
والكفارة عليه لانه لم يباشر المحل وعليه وهذا كله اذا كانت اليمين
موقفة اما عند الاطلاق فلا تحت الا في اخر جزء من اجزائها
واما النذر لله اذا كان في المباح او في المعصية لا يلزمه كما اذا
قال لله علي ان اذهب الى السوق واعود مريضا واطلاق امراتي
او اضرب او اشتم او غير ذلك وان نذر في محرم وله لزمه
دفع شاة استحسننا عندها وقال ابو يوسف لا يلزمه شيء لقوله

صلى الله عليه وسلم لان نذر في معصية واما ان دعى الولد في الشرع عبارة عن
دفع الشاة بدليل ان النبي امر ابراهيم عليه السلام حين نذر في محرم
لده ان يقرضه ثم امر بدفع شاة وقال قد صدقت الربى فذل
عكاز الامر بالدفع يتناول ما يقوم مقامه وقوله الله بالافتداء
بأمر ابيه وان نذر في محرم عندهما لا يلزمه شيء وعند محمد يلزمه
شاة لانه املاك عبده من ابنة وان نذر في محرم نفسه فكلما عندها
لا يلزمه شيء وعند محمد يلزمه شاة في الولد خاصة وولد الابن
في هذا بمنزلة الولد واما في الاب والام والجد لا يلزمه شيء الجماعا
قال المحمدي هذا كله اذا لم يرد به تنفير اليمين اما اذا اراد تنفير
الفعل في اليمين لا يلزمه شيء لانه نذر في معصية **مور** وان حلف
الكافر ثم حنث في حال الكفر وجعل الاثم فلا تحت عليه لانه ليس
بأحد اليمين لانها ينقضي تعظيم الله وهو مع الكفر لا يكون
معظما ولا هو احد الكفارة لانها عبارة من شرط اليمين فلا تصح
منه كالصلاة والصوم واما اذا حلف بطلاق وعناق لزمه وان
الن من امراته صح ايلاها حتى لو لم يقربها اربعة اشهر بلنت منه عند

عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف وعبد الله بن أحمد لا يصح إيلاف **من** ومن ثم
ثبنا مما عاك لم يصح ما عليه وعليه ان استباحه كفاية يمين بأنه
يقول هذا الطعام على حرام أو حرام على طه فان اكله حث
ونزوه الكفاية وصار كما ان احرم امرته او زوجته فان قيل قوله
ان استباحه يناقض قوله لم يصح محرما لان الاستباحة تقتضي الحرمة
قلنا لم يصح محرما بعينه والمراد من الاستباحة ان يعامل معاملة
المباح لان المباح يوكل وقد اكله بعد ما حلف فيكون معاملة
معاملة المباح لان المراد صار حلالا بعد ان كان حراما ثم
اذا فعله مما حرمه على نفسه قليلا او كثيرا حث ووجبت عليه
الكفاية وهو المراد من الاستباحة المذكورة لان التحريم اذا ثبت
تناول كل جز منه بخلاف ما اذا حلف لا يأكل هذا الطعام فان
تفصيله ان كان طعاما يقدر على اكله مرة واحدة كالرغيف
ولحوى لم تحث بأكل بعضه وان كان لا يستطيع اكله من حث
بأكل بعضه وذكر في الأصا اذا حلف لا يأكل هذه الرمانة فأ
كلها الا حبة او حبتين حث تحتنا لان القدر لا يعتبر به وان

ترك

وان ترك نصفها او ثلثها لم تحث لانه ليس بأكل لجميعها ولو حلف
لا يبيع لحم هذا الجوز ولا يبيع هذه الخابية الزيت فباع نصفها
لم تحث لان البيع يمكن ان ياتى على الكثرة بخلافه الميسر على الحقيقة
من وان قال كل حلل على حرام فهو على الطعام والشراب
الا ان ينوي غير ذلك فان امرته لا تدخل في يمينه الا ان ينوي
فأذا نوى ان كان ايلاف ولا يصدق الى المأكول والمشروب وكذلك
اللباس لا يدخل في يمينه الا ان ينوي وان قال كل حلل على
حرام ينوي امرته كان عليها وعلى الطعام والشراب لان
الطعام والشراب يانزه بظاهر اللفظ والتحريم المرة يانزه
واذا قال الامر اني ما اتعا على حرام ينوي في احدهما الطلاق وفي
الآخر لا يلد ان كانتا طائفتين جميعا لان اللفظ الواحد لا يحرم
على امرتين فان اراد احدهما جرد على الألفظ منها وهو الطلاق
وكذا اذا قال لهما اني ما اتعا على حرام ينوي في احدهما ثلثا وفي الآخر
واحدة تطلقان ثلثا لما ذكرنا ان اللفظ الواحد لا يحرم على معينين
فيحرم على اشدهما كذا في **من** ومن نذر نذر مطلقا فعليه

الوفاء به بأن قال الله على أن تصدق بمائة درهم أو الله على
 عشر حج رواية واحدة وإن قال الله على صوم سنة فكذا أيضا
 يلزم الوفاء به ولا تجزئه كفارة يمين في ظاهر الرواية وفي رواية
 تجزئه ويرى أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول وقوله فعليه
 الوفاء به لقوله عليه السلام من نذر نذرا سميا فعليه الوفاء به
 ومن نذر نذرا لم يسمه فعليه كفارة يمين قال في المستصفى
 هنا أربع مسائل أحدها أن يطلق النذر فيقول الله على نذر
 أو نذر الله على فعليه كفارة يمين الثانية أن يقول الله على
 صوم يوم الجمعة فعليه الوفاء به وهو مسئلة الكتاب فهو مطلق
 من حيث أنه لم يعلق بشرط الثالثة أن يعلق نذره بشرط وهي
 وهو مذكورة في الكتاب بعد هذه والرابعة أن يقول على نذر أن
 إن فعلت كذا ففعل تنعقد كينا وموجبا وموجب اليمين **قوله**
 وإن علق نذره بشرط فوجب الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر
 وعن أبي حنيفة رحمه الله رجع عن ذلك كله وإذا قال إن فعلت
 ذلك كفارة يمين وهو قول محمد وأخرج عن العجلة بكسها أيضا

وهذا

وهذا إذا كان شرطا لا يريد كونه بأن قال إن كملت زيد كذا فمال
 صدقه أو على حجة لأن فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظا
 من نذر فيمنع ويحيل إلى اليمينين **قوله** إذا كان شرطا
 يريد كونه لقوله إن سأل الله مريض أو غائب في شفا الله
 مريضه أو رد غايبه فأت عليه الوفاء بالنذر لا خلا ولا انعدام
 معنى اليمين فيه وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية قال
 في النبايع إذا قال الله على صدقة بنصف صاع وإن قال أطعم
 عشرة مسكين ولم ينو شيئا الزم أطعم عشرة مسكين لكل
 مسكين نصف صاع **قوله** ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة
 أو المسجد أو البيعة أو الكنيسة لم تحنث لأن هذه لا تسمى بيوتا
 في العادة والمعتبر في الأيمان الأسم والعادة ولأن البيت هو
 ما أعد للبيوتة وهذه البقاع ما ثبت لها ولا يقال إن الله تعالى
 سمي بها جد بيوتا فقال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وإن
 المعبر هو المعتاد دون تسمية القران **قوله** من حلف لا يكلم
 فقراء القران في الصلاة لا تحنث لأن القران في الصلاة ليست

بكلام لقوله عليه السلام ان هذه صلاتنا لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس ولا نماها التبع والتقليد وقراءة القرآن فدل
على ان ما يؤتى في الصلاة من الاركان ليس بكلام ولا يحدث
كما اذا سبح في الصلاة او هلا او كبر لم يحدث وان قرأ القرآن
في غير الصلاة او هلا او كبر او سبح في غير الصلاة حدث لانه متكلم
وقيل في عرفنا لا يحدث بذلك لانه لا متكلم بل هو قارئ
مسيح فان حلف لا يتكلم فليس له حدث لانه لا يتكلم الا في غير ما يليه
وان حلف لا يتكلم فلانا فصل خلفه فسرى الامام جميع به الخالف
او فتح عليه بالقرآن لم يحدث لان هذه لا يسمي كلاما على الاطلاق
لان الكلام يبطل الصلاة وهذا لا يبطلها واذا افتح عليه في
غير الصلاة حدث لانه كلام ولو كان الامام هو الخالف والمخالف
عليه خلفه فليس له حدث لان سلام الصلاة ليس بكلام كبير
والقراءة فيها وان حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظريه وفيه ولم
ينطق به لم يحدث عند ابي يوسف لان القراءة فعل اللسان و
قال حدث لانه مجاز متعارف والامان يقع على العرف والحو

ط
بسمي

فما حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظريه ما حدث على
اخره لا يحدث بالاتفاق فابن يوسف سوى بين حدث وبين
ما اذا حلف لا يقرأ فلان ومحمد فرق بينهما فحلف المقصود منها
غير القراءة اذا تعرض من قراءة القرآن الثواب وذلك انما يكون بتحرك
اللسان ولو حلف لا يقرأ سورة فترك منها كلمة حدث وان كان
ايه كاملة لا يحدث وان حلف لا يقرأ الكتاب فلان فقراءة الاسطر
وكانه قراءه كلمة لان الغرض منه الوقوف على ما فيه فان قراءه
لم يحدث وكأنه امر يقرأه قال في الهداية ولو قال يوم الحلم فلانا
فأمراته طالق فهو على الليل والنهار لان اسم اليوم اذا قرأ
بقدر الامتنان يرد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد وان عني به النهار
خاصه دين في القضاء وعن ابي يوسف لا يدين في القضاء لانه
خلاف المتعارف وان قال ليلة الحلم فلانا فهو على الليل خاصة لانه
حقيقة في سواد الليل **قوله** ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه
في الحال لم يحدث وقال في حديثه انه لا يلبس ثوبا وقت اليمين الى ان
نزعها ولنا ان اليمين على العرف والعادة وقصر الانسان في العادة ان يخلعها

لأن الإنسان إنما يحلف لغير اليمين ومعلوم أن ما بين اليمين والنزع
 لا يمكن الاحتراز عنه فكانت اليمين على ما سواه وكذلك إذا حلف
 لا يركب هذه الذنبة وهو ركبها فنزل من ساعته لم تخف وإن
 ليس ساعة حنت لأن البقاء على البس والركوب ليس ركوب فإذا
 ترك النزع والنزول بعد ميمته جعد ركبا ولا يفتحن وإن حلف
 لا يكسو ولا ناشئا ولا نية له فكساة فلسوة أو خفين أو تعالين
 حنت لأن هذه الأشياء مما تكسا ولأنه حلف على نفى الفعل فحنت
 بوجوبه ليس منه كما لو حلف لا يأكل ولا يشرب وعن محمد لا تخف
 لأن الكسوة عبارة عن ما يجرى في كفارة اليمين وإن حلف لا
 يكسو فلا تأثر بأعطائه درهم يشترى بها ثوبا لم تخف لأنه لم
 يكسبه وإنما وهب له درهم وشاور فيما يفكر كذا في الكسوة
فروا وإن حلف لا يدخل هذا الدار وهو قائم تخف بالقول حتى
 يخرج ثم يدخل لأن الدخول لا دوام له وإنما هو انفصال
 من الخارج إلى الداخل وليس المكس دخولاً لأن من دخل
 داره يوم الخميس ومكث إلى يوم الجمعة لا يقول دخلها يوم الجمعة

وسواء

وسواء دخلها ركبا أو ماشيا أو محمولا بأمره فإنه تخف
 لأن اسم الدخول يتناول الجميع فإن دخلها مكروها لا تخف
 لأنه ليس بدخول وإنما هو مدخل فإن ادخل أحدى رجله
 ولم يدخل الأخرى لا تخف لأننا لو جعلناه دخلا بأحدى
 رجله جعلناه خارجا بالأخرى فلا يكون في وقت واحد
 دخلا وخارجا وإن ادخل رأسه ولم يدخل قدميه لم تخف
 ولو حلف لا يدخل على فلان فدخل في المسجد لا تخف لأن هذا
 ليس بدخول عليه عان وإنما الدخول المعتاد في البيوت فخا
 ولو حلف لا يخرج من المسجد فامرأسا فخرجه لم تخف
 وإن أخرجه مكروها لا تخف وإن حلف لا يخرج إلى مكة فخرج
 من بلده بغير إذن ثم رجع حنت لوجه الخروج على قصد مكة
 ولو حلف لا يأتي مكة لم تخف حتى يدخلها لأن الاتيان عبادة
 عن الوصو قال الله فأتينا فرعون وإن حلف لا يذهب إلى مكة
 فهو كالإتيان وقال بعضهم كالحروج وهو الأصح لأن الزيادة
فروا ومن حلف لا يدخل دارا أخرى لم تخف لأنه لما لم يعين

فدخلة أروا بابا

وهي ذات الشاة
الدار كان المعبر في حينه دارا معتادا دخولها وسكنها اذا الايمان
محمول على العادة ولهذا لو حلف لا يلبس قميصا فارتداه لم
يحتسب لأن المقصود اللبس المعتاد **وقول** وان حلف لا يدخل هذه
الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت صحرا حيث لا تلبس ثيابا
تعلق ذلك ببقاء اسمها **وقول** فربما بقا كما لو انهدمت سقوفها
وبقيت حيطانها وعلى هذا اذا حلف لا يلبس هذا القميص
بعينه فارتدبه حيث لان اليمين وقعت على الاسم لا على المعتاد من
اللبس والأصل في هذا ان الصفة في الحاضر لغو وفي الغائب شرط وقيام
الشرط فيها جاعبا لانه اذا حلف لا يدخل هذه الدار اشار اليها
او دارا بعينها فدخلها بعد ما انهدمت وصارت صحرا حيث لا تلبس
ثيابا فادار اسم الساحة والبناء وصف فيها والصفة في
الحاضر لغو وان جعلت سجدة او حاما او ستانا فدخله لم تحتسب لأن
الاسم قد زال فلو سئل دار الغري بعد ما جعلها سجدة لم تحتسب لأنها غير
لدار الاولى وان سئل دارا بعد ما صارت صحرا فدخلها حشر لو حلف
لا يدخل الدار غير غيرها فدخل دارا قد هدمت وصارت صحرا لم تحتسب لأن

لا يحل الصفة

الصفة

في الغائب شرط الا اذا كانت حيطانها قابضة تحت واما اذا
حلف لا يدخل هذه البيت فدخله بعد ما انهدمت سقفه
حتسب لأنه لم يزل له عز الوصف وان زالت حيطانه لم تحتسب
لأنه زال الاسم ولا يسمها بيتا بعد زوال الحيطان بخلاف الدار
قال الشافعي الدار دار ولو زالت حوايطها والبيت ليس بيت
بعد انهدم **وقول** وان حلف لا يدخل هذه البيت فدخله
بعد ما انهدم لم لأن البيت اسم للمبنى فاذا زال البناء لم يسم
بيتا وان كان انهدم سقفه وبقيت فدخله حثلا لانه بيتا
والسقف وصف فيه والانه يهدم السقف لم يزل عنه
اسم البيت مادامت الحيطان باقية وانما يقال بيت خراب
وان حلف لا يدخل هذه البيت فانهدم وبني بيتا اخر
فدخله لم تحتسب لأن الاسم لم يبق بعد الانهدام **وقول**
حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان اي طلاقا ينافي
كلها حيث هذا اذا كانت اليمين على زوجة معينة مشار
اليها بان قال زوجة فلان هذه وكذا اذا حلف لا يكلم صديق

حيطان

فلان وعينه فعاداه فلان ثم كلمة حنت واما اذا لم يكونا
معينين لم تحنت عندهما وقال محمد تحنت واما العبد اذا لم يكن
معينا لم تحنت بالاجماع فان كان معينا قلنا ايضا لا تحنت عندهما
وقال محمد تحنت **مسألة** وان حلف لا يكلم عبدا فلان او لا يدخل
دار فلان فباع فلان عبده او داره فكلم العبد ودخل الدار
لم تحنت هذا قولنا محمد تحنت قاسه على صديق فلان وزوجه
فلان وانما ان امتناعه من كلام العبد لا جرم ولا اه
العبد بعينه لم يصفه الى المولى واذا اضاف للملك فيه المولى
زالت يمينه عنه بزوال ملكه وكذا الدار لا تعلد والى
فاذا حلف على دخولها مع الاضافة صار الامتناع باليمين الاجر
صاحبها فاذا زال الملك زالت اليمين وكذا اذا حلف لا يلبس
ثوب فلان ولا يركب دابة فلان فباعها فلان فلبس الثوب
وركب الدابة لم تحنت لانه لم يجمع بينهما الا مخرج في المال فصار
كأنه قال ما دام ملكا فلان وكذا العبد لا يعادى ولا يوالى
لخساسته وسقوط قدرته وانما يمتنع منه الاجر ومولاه

وقال

ليس

ليس كذلك الصديق والزوجة والزوج لان هؤلاء يعادون
ويوالون لانفسهم فعلم انه قصدهم باليمين ولو حلف لا
يدخل دار فلان فدخل دار يسكنها فلان يملك او اجاره
او اعارة حنت وان حلف لا يتزوج بنت فلان فوالت
له بنت بعد اليمين فترجم اليه باليمين حنت لان قوله بنت فلان
يقضى بتمام وجوده في الحال وان قال بنت فلان او بنت فلان
بنات فلان ولا بنات له وقت اليمين ثم ولد له بعد اليمين بنت
فترجم بها حنت عند ابو حنيفة ولو حلف لا ياكل من طعام فلان
فاكل من طعام مشترك بيمينه وبين اخر او بيمينه وبين الخالف حنت
لان كل حر منه ليس طعاما فقد اكل من طعام الحالف عليه
وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنت لان
هذه الاضافة لا تعتمد الا التعريف لان الامانة لا يعادى ولا
في الطيلسان فصار كما اذا اشار اليه **مسألة** وكذا اذا حلف لا يكلم هذا
الشاب فكلمه وقد صار شيخا حنت لان الحكم يتعلق بالثابت لا بالمتغير
للصغر في الحاضر لغو وان قال لا اكلم شابا او شيخا او صبيا بلفظ

النكر في تقديره **قوله** وكذا وحلف لا يأكل لحم هذا المخلد صار كمن شاف
 كله حنت الارحنية تعلقت بالمشا طلبة **قوله** وان حلف لا يأكل من المخلد
 فهو على تمره لانه لا يتاثر الاكل بها فكانت اليمين على ما لم يحدث منها فان
 اكل من غير المخلد حنت وقال محمد ان اكل من ثمره حنت او حماره
 او طعمها او دبرها حنت لان هذه الاشياء منها والمراد بالدمى
 الذي لم يطبخ اما اذا طبخ لم تحنت بالكله فان شرب من خلها او
 تبيده لم تحنت لان هذا قد تغير بصبغه حديد وان حلف لا يأكل
 من هذا اللحم شاة فهو على عنبه وزبيب وعصير والكرم ممنولة
 المخلد وان حلف لا يأكل من هذه الشاة فهو على لحمها خاصه دون
 ما يتجر من اللبن والزبد والسمين والخبز والاقط وغيره لان
 الشاة مأكولة في نفسها تحملت اليمين على لحمها دون غيره بخلاف
 المخلد فانها غير مأكولة في نفسها تحملت اليمين على ما يحدث منها
 ولو نظر الى عنب حلف لا يأكل منه فهو على العنب في نفسه دون زبيب
 لان العنب مأكول في نفسه فانصرفت يمينه اليه كالشاة **قوله** وان
 حلف لا يأكل من هذا البسر فصار طبا فكله لم تحنت لان اليمين اذا

تعلقت

تعلقت

بعين بقية بقاء اسمها وزالت بغيره معلوم ان انتقاله
 الى الرطب بغيره عن اسم البسر وكذا اذا حلف لا يأكل
 من هذا اللبن فاكل من حبه صنع منه او مصدر
 او اقط او شربان لا يحنت المصلي المواه والشربان الحرايه و
 كذا اذا حلف لا يأكل من هذه البيضة فاكل من فرخ خرج
 منها او لا يذوق هذه الخمر فصار له خلا فشرب منه لم تحنت
 فان نوى ما يكون من ذلك حنت لانه شربها لنفسه
 وان حلف لا يأكل رطبا فاكل بسرا من رطبها حنت عند ابي
 ووافقه محمد فخرج **قوله** قال ابو يوسف لا يحنت لانه اختص بكم
 الرطب ولهما ان المنع يبينه اكل الرطب والبسر المذبذب فيه
 الرطب كذا لو حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا فيه بسرا ليس حنت
 عندهما لما ذكرنا وعند ابو يوسف لا يحنت لان الذي في الرطب لا يسرا
 في الغالب ابو يوسف اعتبر الغلبة فان كانت الغلبة للحماوف عليه
 حنت وان كانت لغيره لم تحنت فصار هنا بيع مسايل اذا
 حلف لا يأكل بسرا حنت او حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا فيه

بغيره من غيرهما تحت وعند الله يوسف لا تحت ولو حلف لا يا كل
 بعد ما صار تحت لا تحت لأنه زال اللطم وكذا إذا حلف لا يا كل هذا ليس
 فأكله بعد ما صار تحت لا تحت لهذا المعنى هذا كله في اليمين
 على الأكل إما في الشراء إذا حلف لا يشتري بشرًا أو طبيا فاشترى بشرًا
 مربيًا فإنه يعتبر الغلبة لجماعا فإن كانت الغلبة للمربي أو غلبته
 اجماعا فالنوب يوسف سوا يمينها وهما قايدين الأكل والشراء فقال
 إن الشراء يضار في الجملة والمعلوب تابع فيتبع القيد فيه الكثير في
 الأكل يضار في شيئا فكان كل واحد منهما مقصودا قال في النهاية إذا
 حلف لا يشتري فاشترى كفاية بشرها وطب لا تحت لأن البشر
 أيضا في الجملة والمعلوب تابع وكذا إذا حلف لا يشتري بشرا أو
 لا يا كل فاشترى حنطة فمباحات شدة أو أكلها فإنه تحت في الأكل
 دون الشراء لما قلنا ولو حلف لا يا كل ثم أكل لا يمين له فأكله قسبا أو طبيا
 لا تحت لأن يمينه في ذلك كذا في المتن ومن حلف لا يا كل لم يمينه فأكله
 التمسك لم يمينه لأن إطلاق اسم اللحم لا يتناول في العرف والعادة ولا اعتبار
 بتسميته لحما في القرآن لأن الأيمان لم يجر على الفاظ القرآن التي هي

حلف

حلف لا تحت بيتا فحزب بيتا لعنك بيتا أو لا يركب دابة فركب
 كافر التمسك تحت وإن كان قد سمع الكافر دابة وقوله كان شتر
 الدواب عند الله الذين كفروا وكذا جميع ما في البحر حكمه حكم السمك وإن
 حلف لا يا كل لحاف أو لحاف أو لحاف من سائر الحيوانات غير السمك فإنه تحت
 بحرمة ومباحة ومطبوخة ومستوية وعلى أي حال أكله فإن أكله
 ميتة أو لحم خنزير أو لحم إنسان حنت في جميع ذلك لأنه يمين
 لحما وهذا في اليمين على الأكل أما إذا كانت يمينه على البشري فإنه
 يقع على اللحم الذي يجوز شراؤه كذا في المتن وإن حلف لا يا
 كل لحما فأكلم كلبا أو كرسيا أو راسا أو دكلا أو ربه أو الفشاء
 أو الأمعاء أو الطحال حنت في هذا كله وأما شحم البطن فليس يحكم
 ولا تحت بأكله الآن ينويه وكذا الآية حكمها حكم الشحم
 وأن أكل شحم الظهر أو ما على اللحم حنت لأنه يقال لحم يمين فإن
 أكل لحم طيور السم حنت وكذا المرويس لأن الرأس عضو من الجوار
 بخلافه إذا حلف لا يشتري لحما فاشترى راسا فإنه لا تحت لأنه
 لا يقال اشتري لحما وإنما يقال اشتري ولو حلف لا يشتري لحما ولا

فاشترى اليه لم تحث لأنها ليست بعلوم ولا شئ وإنما هي نوع ثالث **قوله**
 ومن حلف لا يشرب من دجلة يشرب منها باقاً لم تحث بغيره منها
 كره عند أبي حنيفة وهو ان يشرب الماء بغيره فان اخذه بيده
 او باثنا لم تحث وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب بالكسوف والاعتراف
 باليد والاثنا والاعتراف باليمين عنده اذا كانت له حقيقة
 مستعملة ومجاز متعارف مستعمل جله على الحقيقة دون المجاز
 وعندهما الجمل على علم ما جردا ومعلوم ان الكسر في الدجلة هو
 الحقيقة وهي مستعمل بغيرها كثير من الناس والمجاز ايضا متعارف
 وهو ان يأخذ منها باثنا لم تحث عنده على الحقيقة وعندهما على
 الأمرين فان شرب من نهر يأخذ من دجلة لم تحث اجماعا سواء
 كسر فيه او شرب منه باثنا لأنه لم يشرب من دجلة وإنما شرب من
 غيره لكن حلف لا يشرب من هذا الأنا فحرم ماؤه والكسر اعرف منه
 اخذ فانه لم تحث بشرب ذلك وما اذا حلف لا يشرب ماء دجلة فلكسر
 في نهر يأخذ منه لم تحث اجماعا لأن ماء دجلة موجود في النهر الذي
 يأخذ منها لم تحث اجماعا لأن ماؤه وان حلف لا يشرب من دجلة

فشر

فشرب منها باثنا لم تحث لأنه شرب ماؤه وان حلف لم تحث ولو
 حلف لا يشرب من ماء دجلة ولا يشرب منه فشرب منها باثنا لم
 تحث حتى يضع في الدجلة لأنه لما ذكر من وجهي التعريض
 صارت اليمين على النهر ولم تحث الا بالكسر وان حلف لا يشرب
 من هذا الجبل فان كان ملوفا فهو على الكسر لا على غير ذلك
 وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب بالكسر والاعتراف وان كان غير ملوفا
 فعلى الاعتراف بالاجماع وان حلف لا يشرب من هذا البئر او من
 هذه البئر فهو على الاعتراف لأن الحقيقة غير متعارفة فمالت
 على المجاز فان تكلف وكسر من سألها اختلفوا فيه والصحيح انه
 لا تحث **قوله** ومن حلف لا يأكل من هذه الحطة فأكل من حبوبها
 لم تحث عند أبي حنيفة وإنما لم تحث اذا اقضمها لأن لها حقيقة مستقلة
 فانها تاكل وتقل وتوكل وقضا والحقيقة مقدمة المجاز وعندهما
 لم تحث اذا أكلها خبز او قضا وهو الصحيح لعموم المجاز والملاو
 فهاذا البئر يكن له بنية لما اذا أكل من حبوبها فأكل من حبوبها لم تحث
 اجماعا وان حلف لا يأكل من الحطة فأكل من سويقها لم تحث عند

التي هي على أصله ان اليمين تجزى على الحقيقة وحققتها ان يكون كل
حتم وقال محمد بن الحسن كما في الخبر على أصله واما ابو يوسف فمنهم من
قال هو مع محمد كما في الخبر وذكر في الأصل مع ابن حنبل وقرئ
بين الخبر والسويق لان الخبر يسمى حنطة مجاز يقال خبر حنطه
والسويق يسمى بذلك ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة فز
رعيها واكل من غلتها لم تحت **قوله** وان حلف لا يأكل من هذا
فأكل حنطه حث لان العادة اكله هكذا وليس له حقيقة غير
غير ذلك وهذا اذا لم يكن له نية فاذا نوى ان يأكل رعيته لم
يحتسب اذا اكل من حنطه لانه نوى حقيقة كلامه **قوله** ولو استقر
لأنه لم تجز العادة باستعماله كذلك لانه مجاز استعمل
وليس له حقيقة مستعملة تناول اليمين المجاز انما الاجماع والريق
من هذه المنزلة وكذا اذا حلف لا يلبس هذا العسل فتعزم به ان يلبس
لم تحت لما ذكرنا وان حلف لا يأكل هذا اللبن او هذا العسل
او هذا القدر او تمر حث فان شربه لم تحت لان الشر لا يبيح الاكلا
ولو حلف لا يأكل هذا اللبن فحلفه وذر وشربه لم تحت لان هذا

شرب

وليس بالكل وانما هو بضر ولو حلف لا يأكل سكر فحلف فيه
سكره يستلزم ما يربح حتى اذا ثبت لم تحت لانه خبر او صلا الى حنطه
وصلت وهي على التباين في المصنع ولو حلف لا يذوق الماء فمضمض
لوضوء لم تحت لان المقصود به التطهير دون معرفة الطعم ولو
حلف لا يأكل طعاما فأكلم حنطا او لحما او تمر او فاكهة حث لان الطعم
كلما يتطعم وتوكل بنفسه او مع غيره والا دام يسمع طعاما فحت
وان اكله اهل بيته او محبوبة لم تحت لانه لا يسمع طعاما وان
حلف لا يأكل طعاما من طعام فان اكل من خله او زنته او
احد من شيا فأكلم بطعام نفسه حث وان اخذ من بيده
او ماله فأكلم به خبر لم تحت وان حلف لا يأكل سينا فأكلم سينا
ملتقيا يسمي ولا يسمي فان كان السويق يسمي اذا عرس بال
السم حث والآفة **قوله** وان حلف لا يكلم فلانا فأكلمه وهو تحت
يسمع الا انه نائم حث لانه قد كلمه ووصل الى سمعه بحيث يسمع
الا انه لم يسمع له وكما لو كلمه وهو غاف ولا اذا ناداه وهو تحت
يسمع الا انه تغفلت وكذا الودق عليه الباب فقال الخالف من هذا

او من انت فانه تحت الاله مكلهم ولو ناداه المخلوق عليه فقل
 له لييك حنت كذا في النهاية وان حلف اليوم احدا فافتح الصلاة
 لنفسه فجاه قوم فاقطع طيبه حنت قضاء الادبانه لانه في ظاهر
 اتم حنت قضاء الكونه لم يقصد ايامهم فلم تحت ديانته و
 اذا اتمهم في صلاة الختان او في سجدة التلاوة لم تحت لقضاء
 ولا ديانته في كل الوجوه لان اليمين عند الائمة تصرف في الصلاة
 المعهودة الفريضة والنافلة **قوله** وان حلف الائمة الا بآذان
 فاذن له ولم يعلم بآذنه حتى كلمه حنت عندهما وقال ابو يوسف
 لا تحت ولو حلف الائمة فلا ناحي بان له فانت قبل ان ياد
 له فعند هاتين قضا يمينه فان كلمه بعد ذلك لا تحت وعند ابى
 يوسف متى كلمه حنت ولو قال ان ضربتك فبدي حرقضه بعد
 موته لا تحت وكذا اذا حلف لا يكسوه فهو على الحياة ايضا حتى
 لو كفته لا تحت الا ان ينوي بالكسوة الشتر وان قال ان غسلتك
 فبدي حرقضه بعد موته حنت ولو حلف لا يكلمه او لا يدخل
 عليه ففعله بعد موته لا تحت **قوله** وان حلف الوالي رجله

كل داعر

كل داعر **قوله** دخل التلبه وهو على حال ولايته خاصة لان المقصود
 منه دفع شره بيزجره فلا يفيد فائدة بعد ولايته والنزول بالمو
 وكذا بالعتل في ظاهر الرواية فان عزل ثم عاد والى لم تعد
 اليمين ويبقى اليمين مالم تمت الوالي او يعزل وصورة التحلف
 ليرفع عن اليه كل من علم به من فاسق او سارق في محكمته فلم
 يعلم شيئا من ذلك حتى عزل المعامل من علمه ثم علم فليس عليه ان
 يرفعه وقرضه من كنهه وبطلت عنه اليمين فان عاد
 المعامل عاملا بعد عزله لم يكن عليه ايضا ان يرفعه اليه وقد
 بطلت يمينه الداعر بالعين المهملة الفاجر الخبيث **قوله** وان
 حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة علمه لم تحت المراجع
 المادون سواء كان مديونا ام لا وهو قولها وقال محمد
 تحت لان الدابة ملك الوالي وان اضيف للمعبد لان العبد
 وما في يده لمولاه **قوله** ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف
 على سطحها او دخل دهليزها حنت لان سطحها من باب الاثر
 ان المعتكف لا يفيد اعتكافه بصوله الى سطح المسجد وكذا

الرهالين من الدار والتمت عليه العارية، وقيل فعرفنا ان تحت
 بالصعود الى السطح كذا في الهداية **قوله** فأتى وقف على طاق لبنا
 تحت اذا غلق الباب فان كان خارجا وان كان داخل تحت وان
 دخل احد رجليه ولم يدخل الاخر لا تحت ان كانت الدار منقطة
 تحت وان كانت مستوية لا تحت وهو الصحيح لأن هذا ليس
 بدخول الاتريمان التاك ولو فعله لم يقطع **قوله** ومن حلف لا يا
 كذا الشوا فهو على العم دون البادحان والمجر لأن الشوا
 يرد به العم حق لو اكل التمسك شيئا لا تحت فان قوى كل
 ما يشوى من بيض وغيره فهو على ما نوى لأنه شرد على نفسه
قوله وان حلف لا يا كذا السطح فهو على ما طبع من العم اعتبارا
 للعرف فان كان سميلا مطبوخا لم تحت وان اكل حيا مقلبا
 لا مرق فيه لم تحت فان طبع لم ياله مرق فاكال من مرق تحت
 لأن المرق فيه جزء اللحم وفي الشايع اذا حلف لا يا كذا من هذا اللحم
 شيئا فاكال من مرق لم تحت الا ان ينوى المرق وان حلف لا يا كذا
 الطين فاكال شيئا مطبوخا تحت فان طبع عديا او شحا او

اليه

اليه فهو طين وان طين بسمن او زيت لم يكن طين ولا يكون
 الارض طين **قوله** ومن حلف لا يا كذا السطح فيمينه على من يكس
 في الثمانين وسباع في المصركيس هو الطعم وكان قوله ابي حنيفة
 الاطرو على راس الابر والبقرة والغنم ثم يرجع على راس الابر وجعل
 على راس البقرة والغنم خاصة وقال ابو بكر ومحمد هو على راس
 الغنم خاصة والمخزول اذا حلف لا يشرب ماء فهو عند ابي حنيفة
 على راس الغنم لا غير ولا يقع على راس الابر بالاجماع وهذا في
 الشراء اما في الاكل يقع على الكا ولا يدخل في اليمين راس الخرد
 والتمك والعصافير اجماعا لا في الاكل ولا في الشراء وكذا راس الابر
 لا تدخل في الاجماع وان حلف لا يا كذا بيضا ولا بيضاء فهو على بيض
 الطير كله الاوز والدرجاء وغيره لا تحت في بيض التمسك الا ان ينوى
قوله وان حلف لا يا كذا خبز فيمينه على ما اعتاد اهل المصركا
 خبز مثل الخنطة والشعير والذرة والرجن وكل ما تجز عادة
 في البلاد **قوله** فان اكل خبز القطايف وخبز الارز بالعراق لم تحت
 لأنه غير معتاد عندهم وان اكله في طبرستان او في بلادهم

يا كلون الارض حينئذ **قوله** ومن حلف لا يبيع ولا يشتري ولا
يوجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا ان ينوي ذلك ان
حقوق هذه الاشياء يرجع الى العاقد من الامر فلما اذا نوى
ذلك حنث لانه شدد على نفسه وان الوكيل هو الحالف لانه التزم
حقوق هذا العقد وان كان الحالف ممن جرت على عادته ان لا
يتولى ذلك بنفسه مثل السلطان والقاضي والنجار فامر غير ان يفعل
ذلك حنث لان يمينه على الامر فان نوى ان لا يتولاه بنفسه
دين في القضاء لا حقيقة **قوله** وان حلف لا يتزوج او لا يطلق
او لا يعتق فوكل من فعل ذلك حنث وكذا الخلع والكتابة و
الصلح من دم العمد والقضية والصدقة والكسوة والمنفعة لان
الوكيل في هذه الاشياء هو جبر ولهذا البصيف الى نفسه لا يقول تزوج
وانما يقول زوجت فلانا وطلقت امرأه فلانا وحقوق العقد لا
الى الامر اليه فان قال الامر ان الخ لث بنفسه ابدين في القضاء ويد
فما يمينه وبينه ولو حلف لا يضرب عبده ولا يهدم شاة فحلف ان سانا
ففعل ذلك حنث وان قال يبيت اليه بنفسه وجن في القضاء والصلح

اذا حلف لا يضرب ولده فامر انسانا فضرب لم يحنث لان
منفعة ضرب الولد عائد الى الولد وهو التاديت فلم ينسب
فعله الى امرئ خلا والعبد لان العبد منفعته لا يمتار بامر فضا
اليه وان حلف لا يتزوج ابنته الصغيرة فامر رجل ان يزوجها
او يزوجها رجلا غير امر فاجاز فانه لم يحنث لان حقوق العقد
لا تتعلق بانما العاقد فعلت بل بخبر ولو حلف لا يوجر عن
فلان حقه شهر اقليم يوجر شهر ابل سكت عن تقاضيه حتى
مضى الشهر لم يحنث لان الخارج هو العاقد وترك التقاضي
ليس بتأجيل وان امره بكسر لانا ذن في تروجرها و
بكسر فزوجها ابوها فكت فأنزها لا حنث والكلح لازم لانا
التكوت ليس بادن وانما اقيم مقامه الاذن بالسنة ولو حلف
لا يهب لشيء او لا يصرف عليه فوجب ان يصرف عليه فلم يقدر
وكذا اذا حلف لا يعيره ثم قال اعتركت حنث سواء قبل ام لا لان
الملك هنا من جانب واحد من جابئين بخلافه اذا حلف
لا يبيع او لا يوجر او لا يعطى يكتب ففعل لا يحنث حتى يقدر الا

حر لأن المقصود بذلك حصول العوضين وذلك لا يكون إلا
 بالجاب وقبوله فإن باع ببيعائه خيار البيع أو المشتري
 حث عند مجرد الوعد لا شرط وهو البيع ولم يثبت عند أبي يوسف
 وأما القرص فيه روايتان عن أبي حنيفة في رواية كالباع وفي
 رواية كالمشتري والطحاوي جعله كالباع ولو حلف لا يتزوج ولا
 يملك منوعا الصالح من ذلك دون الفاسدان النكاح الملك
 بفاسد بخلاف البيع لأن الغرض منه الملك وهو يقع بفاسد وكذا
 الصلاة والغرض من التقرب إلى الله تعالى لا يوجد بالفاسد ولو
 حلف لا يصلي فكتبه ودخل في الصلاة لم يثبت حتى يكبر ويحبران قال
 والله لا أصلي صلاة لم يثبت حتى يصلي ركعتين وإن حلف لا يصلي فصلى
 صلاة لم يثبت ولو حلف لا يصلي الظهر لم يثبت حتى يشهر
 في الرابعة ومن حلف لا يصوم فأصبح ناول للصوم وصام ساعة
 ثم أفطرت لم يثبت وإن قال لا أصوم صوما لم يثبت حتى يصوم يوما
 كاملا **والقول** ومن حلف لا يجلس على الأرض فجلس على باطن وحصر
 لا يثبت لأنه لا يسع خالصا على الاختلاف ما إذا حل بمنه وبغيره بالنسبة

لأنه تبع له فلا يعتبر حايلا لأن الجالس على الأرض هو من با
 شرا ولم يثبت بينه وبينه حايلا منفصلا عنه **والقول** ومن حلف
 لا يجلس على سرير أعني على هذا السرير فجلس على سريره فوقه
 بساطا وحصر حث لأنه يعلم جالس عليه ومعنى قوله على
 سريره أعني على هذا السرير لهذا قال بعد ذلك فجعل فوقه سريره
 آخر إذا لا يتصور آخر من غير أن يسبقه مثله **والقول** وإن جعل
 فوقه سريرا آخر فجلس عليه لم يثبت هذا إذا كانت يمينه على
 سريره معروف فإن قلنا على هذا السرير فإنه لا يثبت لأنه لم يعقد
 على السرير فإنه لا يثبت لأنه المحل عليه وإنما قدر على غير
 فلا يثبت أما إذا كانت يمينه على سريره فمكث فانه يثبت وعلى
 هذا إذا حلف لا ينام على السطح فبنى عليه سطح آخر فجلس على
 السطح لا يثبت لما بيننا ولو حلف لا يجلس لو هذه الحايطة فهدم
 ثم بنى بنقضة لم يثبت بالحواشي إليه لأنه لما انهدم ذلك الأسس
 عنه وهذا حايطة آخر لم يثبت عليه وكذا إذا حلف لا يكتب بهذا القلم
 فكتب من المواضع براءة ثم براه تانيا لم يثبت إذا كتب به **والقول**

وان حلف لا ينضم على فرائض فنام عليه وفوقه للفرائض فيعتد بها
عليه والقلم المحلوس **قوله** فان جعل فوقه فرائضا اخر لم تحت هذا
اذا حلف لا يجلس على هذا الفراش وانما لا تحت لان مثل هذا الشيء
لا يكون تبعاله وهذا قوله يخرج وهو الصحيح وعن ابي يوسف تحت
لان ذلك يفعل لزيادة التواطيف وضمان انما على الفراش المحلوس
كما لو حلف لا يلبس هذا القميص فلبس فوق قميص اخر اتم تحت
كذلك هذا القميص **قوله** وخلف يحلف وقال ان شاء الله متصلا
بيمينه فلا تحت عليه سواء كان الاثنان مقدما او مؤخر بعد ان يكون
موضلا وكذا اذا قال ان شاء الله او الا ان شاء الله او بقضاء الله
الله او بقدرت الله او بحساب الله او اراد الله وان اعانني الله
او بمعرفة الله يريد الاثنان فهو مشتت فيما بينه وبين الله **قوله**
وان حلف الا ينضم ان استطاع فروع استطاعة الصبي دون طحال
المريض القدرت فروع استطاعة ومما اذا لم مرض ولم تخشى امرا
من احيائه فلم يات به تحت فان نوى استطاعة القضاء وقيل
والقدر من قبل الله دين فيما بينه وبين الله ولا يدين في القضاء

وقيل يدين في القضاء ايضا لانه نوى حقيقة كلامه وكيفية في
الاثنان ان يصير المحضر له ليقبضه ام لا وكذا عيادة المريض اذا حلف
ان يعود فعاده ولم ياد ان له برى في يمينه **قوله** وان حلف
لا يكلمه حينا او زمانا الحين والزمان فهو على ستة اشهر هذا
اذا لم يكن له نية اما اذا نوى شيئا فهو على ما نوى وان قال دهر
او الدهر قال ابو حنيفة ان كانت له نية فهو على ما نوى وان
لم يكن له نية فما ادرى ما الدهر وعندها اذا قال دهر فهو ستة
اشهر وان قال الرفعة والهدوء من قال الا خلا في الدهر انه الا
بدوه والصباح اما الحين والزمان فتارة يكون اقلا او قاطنا
كقوله تعالى فسيحان حين يسون وحين تصبحون واراد
به صلاة العصر وصلاة الصبح ولا يكون ذلك مراد بالخلاف
اذا لو اراده لا تمنع من كلامه بتغيره من وتارة على اربعين
سنة قال ابو حنيفة انما على الانسان حين من الدهر ربع اربعين
سنة والحنوفان يكون ذلك مراد بالخلاف ايضا اذا لو اراده فقال
ابدأ متارة يقع على ستة اشهر قال ابو حنيفة في التخلية فوات الحرام

كل حين اربعة اشهر لان من وقت انقطاع وقت المطر الى وقت
خروج الطلع ستة اشهر وهذا اوسط ما قيل في العين فكان
اولي قال عليه السلام خير الامور اوسطها وكذا الزمان يستعمل
استعمال الحين فقال ما رايت من زمان ومن حين بمعنى آخر
وهو وكذا الدهر عند ابي يوسف وعمر بن الخطاب اذا حلف لا يكلمه
دهرا فعندهما يقع على ستة اشهر واما ابو حنيفة فلم يقرر
فيه تقدير او هذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح اما المعروف
بالالف في الله فالمراد به الابد في قولهم المشهور يقع على جميع
عمره وعن ابي حنيفة ان الدهر وهو سوا الابد في تفسير ولو
حلف لا يكلمه حقا فهو على ثمانين وان قال الى بعيد فهو على شهر
فصاعدا وان قال الى قريب فملا دون الشهر ولو قال لا اكلمه عطلا
فهو على اقل من شهر **وهو** وان حلف لا يكلمه اياما فهو على ثلثة ايام
اعتبار الاقل للجمع وان قال اياما كثيرا قال ابو حنيفة فهو على عشرة
ايام وعندهما هو ايام الاسبوع وان قال بضعة وعشرة ايام فهو على
ثلثة عشر لان البضع من ثلثة الى ثمانية فيقول على اقلها **وهو** وان حلف

لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة وعندهما على ايام
الاسبوع وان حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة اشهر عند ابي
حنيفة وعندهما اثني عشر شهرا وان حلف لا يكلمه بالجمع او
السين فهو على عشر جميع وعشرين فصاعدا عند ابي حنيفة
وعندهما على جميع السن وان قال لا اكلمه سنين فهو على ثلث بالاجماع
وان قال ثلثا فهو على ثلث بالاجماع ثم اذا حلف لا يكلمه
بالجمع او جعافه ان يكلمه في غير يوم للجمع في قوامه جميعا و
كذا اذا نذر صوم للجمع ولم يلزمه صوم ما بينه **وهو** وان
حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة اشهر عند ابي حنيفة
وعندهما على اثني عشر شهرا وقد يستدل في الواقع اذا
قال للمرأة والله لا اكلمك ما ابوكي حين فيما احدهما ثم كلمها
لا تخش ولا حلف لا يكلم فلانا فكتب اليه كتابا او ارسل اليه
رسولا فكلما الرسول او من اليه او اشار اليه لا تخش والكلام
يقع على النطق دون هذه الايات وكذا اذا حلف لا تخش فلانا
فهو على هذا **وهو** وان حلف لا يفعل كذا تركه ابد لان بينه

وقعت على النفل لا يتخصص بزمان دون زمان فحرامه التابيد
قوله وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة بريء بحمينه لان
 المقصود الحاد الفعل ومقدرا وحده وانما يجب بوقوع الناس منه و
 ذلك بموته او بفوت المحل **الفعل** **قوله** ومن حلف لا يخرج امراته الا
 بآذنه فاذن امراته واحدة فخرجت ورجعت ثم خرجت من اخرى
 بغير اذنه حنت ولا بد من الاذن في كل خروج فان نوى الاذن مرة واحدة
 صدق ديانته لا قضاء وفي كل خرج يصدق دينه وقضاه
 الحيلة في عدم الحنت ان يقول ادنت لك كل مخرج في كل مرة او
 ادنت لك كل مخرج وان حلف لا يخرج امراته الا بآذنه فاذن لها
 من حيث لا تشع فخرجت بعد الاذن حنت عند ما وقال ابو يوسف
 لا تحنت ولا بد من الاذن في كل خروج او يقول ادنت لك كل مخرج
 ثم خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم تحنت وكذا اذا قال حتى ارضى
 او الا ان ارضى فان نوى الاذن في كل مرة فهو حلف ما نوى في قوله
 اللهم جميعا لانه شرح على نفسه **قوله** **والسجود** من نفل الليل
 وان حلف لا يتعدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر

الشرع جنته **قوله** وان قال ان اذن لك فاذن لها من تعدد مخرج

والغشاء

والغشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل لانه ما خرو من
 اكل العشي قال المجتري هذا في غيرهم اما في عرفنا فوقت العشاء
 من صلاة العصر ثم الغدا والعشاء عبادة عن الكل الذي يقصر
 الشيع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم حتى ان اهل الحضر اذا
 حلفوا على ترك الغدا فشرعوا اللبن ثم حنثوا الا انهم لا يقصرون
 الشيع من ذلك في العادة ولو كان هذا في البادية حنثوا لانه غدا
 عندهم ولو حلف لا يتعدى فاكل فأكفه او تفرغ ليم تحنت وكذا
 لما بغير خبر لان الغداء في غير البوادي لا تكون الا على المجتري وعن ابي
 يوسف في الحلال في الهريس تحنت وعنه ايضا في الهريس
 والحلوا تحنت وعند الحار بل لم ينعرفونه ويشترط في الغدا
 ان يكون اكثر من نصف ولو حلف لا يتصبح قال محمد التنصيص
 ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الاكثر **قوله** **والسجود** من
 نصف الليل الى طلوع الفجر وفي الكرخ من نصف الليل ولو حلف
 لا يندم فالا دام كل شيء يضع به المجتري ويؤكد مع مختلف طائفة
 كاللبن والحل والزيت والمرق والعسل ولما لا تضع فليس باطام

عند الي حنيفة والي يوسف الا ان ينويه مثل الشوا والجن
 والبطيخ والحم غير مطبوخ وقال محمد هو ادم وان لم ينويه
 والملاح ادم بالاجماع لانه لا يוכל ما فراده خلا اللحم وما يضاهيه
 فانه يוכל وجهه الا ان ينويه وان نذر طين سماوي لم
 يكن اداما لانه خلا والعرف واما السمن فذكر الخنجر لانه ليس
 باليدام والتمر والجوز ليس باليدام لان التمر يفرج بالاكل في الغالب
 وعن النبي يوسف ومهرات التمر ادم لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ
 لقمة بيده وتمره بين الاخرى وقال هذه ادم كذا في الاخرى وان حلف
 لا ياكل فاكهة فهو على ثلثة اوجه في وجه تحت اجماعا وهو اكل
 التمر والعريكة والسفرجل والاحاص والبتن والبطيخ او طخوا
 وكذا قضيت السكر وفي وجه الثالث بالاجماع وهو اكل القثاء و
 الخيار والجوز وحبون وحبون ذلك وفي وجه اختلفوا فيه وهو الرمان
 والعنب والرطب وعند اي حنيفة لا تحت به لان الفاكهة عندهما
 يقصر ما كمله التقله دون الشبع والرطب يוכל للشبع والرمان
 لا يقصر وانما محض وكذا العنب وعندهما كذا ان فاكهة الله من

اعتر

اعتر الفاكهة والنعيم به يفوق النعيم بغيره والاي حنيفة قوله
 فيها فاكهة وخلق رمان فغطها على الفاكهة وقال في اية اخرى
 حيا وعينا وقصبا وزيوتا وطلاقا فاكهة فغطت الفاكهة
 على العنب والرطب والمعطوف غير معطوف عليه فان نوى
 لغيره الاكل فاكهة العنب والرطب والرمان حيث اجماعا لانه
 شره على نفسه وان حلف لا ياكل المحلوي فهو على كل شيء حلو
 وليس حنيفة حامض الحامض كالحنظل والعسل والسكر
 فان اكل عينا حلوا او رمانا حلوا او بطيخا لم تحت لان في
 حنظل العنب والرمان ما هو حامض فان اكل رمانا ورطبا
 فعندهم تحت لانه ليس في حنيفة حامض وان حلف لا يلبس
 حليما فليس حامضا من القصة لم تحت لانه في العرو ليس على
 حتى ابيض اسجل وان كان من الذهب تحت لانه حلي لا يباح للرجال
 وان كان من الدبس غير لولو غير رصع لا يحسنه الي
 حنيفة وعندهما تحت والفتوى على قولها لانه حلي قال الله تعالى
 تملكون فيها من اساور وذهب ولؤلؤة **قوله** واخلف ليقصيه دمنه

القريب وهو ما دون الشهر هذا اذا لم يكن له نيت
 فهو على ما نوى عالم يكن به الظاهر ولذا لا قضيتك عاجلاً
 ولو حلف ليعطينه حقه اذا ضاع الظاهر فله وقت المظن الى اخره
 ولو حلف ليعطينه في الشهر الداخل فله ان يعطيه قبل ان
 يمضي نصفه فان مضى نصفه قبل ان يعطيه حلت **بذمة** وان
 قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر لأن ما دونه قسراً **بذمة** ومن
 حلف لا يسكن هذا الدار فخرج منها بنفسه وترك اهله وماله
 فيها حلت لأنه يعد سكتاً بقاء اهله وماله فيها عرفاً ومن حلف
 لا يسكن في بلد فخرج منه وترك اهله لم تحل لأنه لا يقابل بالضرورة
 انه ساكن في الكوفة بخلاف الدار قال الكرخي اذا حلف لا يسكن هذه
 فأنه لا يسكن حتى ينتقل عن نفسه واهله قال في الدرر اذا حلف
 لا يسكن هذه الدار فأنه لا يسكن حتى يسكن واو الاله الذي معه
 متاعه فان لم يفعل ذلك لم ياحذ في النقلة من ساعته وهو مكنته
 حلت قال في الهداية ولا بد من نقل كل المتاع عند اي حنث حتى لو
 بقى وتر حنث وقال ابو يوسف يعتبر بنقل الاكثر لأن نقل المالك قد

يتعذر

يتعذر وقال محمد يعتبر بنقل ما يقوم به كأخذ ائمة او بائنة
 لأن ما وراء ذلك ليس من السلعة وهذا رفق بالناس وينبغي
 ان ينتقل الى موضع اخر بلا تاخير حتى يسرف فان انتقل الى السلعة
 او الى المسجد قالوا لا يسرف فالتفت المرة الانتقال معه فخرج هو
 ولم يعد له حنث وكذا اذا وجد البيت مغلو فاولم يقدر على
 فتحه فخرج وترك متاعه لم تحل وكذا لو كانت الامين في حوزة
 اللير فام يملكه للمخرج حتى يصبح او كانت امته كثيرة فخرج وهو
 هو ينقلها بنفسه وممكنه يتجول الدواب والمالين فلم يفعل لم
 تحل وكذا اذا خرج لزيارة يطلبها لينقل عليها المتاع لم تحل
بذمة ومن حلف ليصعدن السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهباً **بذمة**
 بمينه لأنه مستحيل عادة فأشبه المستحيل حقيقاً ولما ان البر
 متصور حقيقاً لأن الصعود الى السماء غير مستحيل وقد صدر
 الانبياء والملائكة عليهم السلام السما وانما ينقص قدره غيرهم
 وهذا اذا اطلق اليقين ما اذا وقع الا حنث حتى يمضي الوقت
 كما اذا قال لأصعدن السماء اليوم فأنه لم يحل حنث عند غروب

الشمس عندهما وقال ابو يوسف لم يثبت في الحال انه اذا لم يتروك
 في اليمن بر حنث في الحال يشرب الماء الذي في هذه الكوز ولا
 ماء فيه لم يثبت عند ابو حنيفة ومحمد وروافد انه ليس هناك ماء
 معقول عليه الامور ولا متوهم فام ينعقد كمنه وليس هذا
 كمن حلف ليصعد في السماء او ليقلب هذا الحجر ذهبا لان هذه الا
 فعلى متوهم وجودها لانها قدرت على خرق قدره قادر لان الاملا
 يكثر يصعدون في السماء في كل وقت وانما ينقص قدره غيرهم فلا
 كانت متوهم او وجوده انقدرت على خلاف ما قلنا وقال ابو يوسف
 في الحال لان عدم الماء يؤكد شره لحنث هذا اذا لم يتركها اذا قال
 لا شرب من الماء الذي في هذا الكوز اليوم والماء فيه فهو كذا كذا ايضا
 عندهم لا يثبت وعند ابو يوسف لم يثبت في الحال لان من اصله ان النبي
 الموقت اذا لم يتروكها لم ينعقد في الحال فانه قال لا شرب من الماء
 الباردة والماء فيه لم يثبت في الحال هذا كله اذا حلف لم يكن في الكوز ماء
 اما اذا قال لا شرب من الماء الذي في هذا الكوز وفيه ماء فابعد
 حنثا سيما لان اليمن تناولت معقوله عليه موجودا فانه قد

يمينه ثم عدم الشرط البر فحنث فان وقت فقال الا شرب من الماء الذي
 في هذا الكوز اليوم وفيه ماء انصب قبل الغروب لم يثبت عندهما
 لان اليمن لم ينعقد لان الوقت يتعلق انعقادها باخر الوقت
 عندهما فكانه قال عند الغروب لا شرب من الماء الذي في هذا
 الكوز والماء فيه فان يمينه لا ينعقد عندهما وقال ابو يوسف
 لحنث عند الغروب واما الواجب بعد الغروب لحنثا سيما لان
 اليمن انقدرت بالاتفاق ثم عدم شر البر فحنث **مورد** ومن حلف
 ليقتضين فلانا دينه اليوم فعضاه ثم وجد فلانا بعضه زوفا
 او نهر حرجه او مستحقه لم يثبت لان الزيادة غيب وللعيب لا يعدم
 النفس ولهذا الوجهون بالصار مستوفيا وقبض المستحقه صحيح
 ولا يرفع بردها البر المتحقوق الزوفا في بيتها ما روي
 دراهم فيها غش والنيهر حرجه ما ضرب في عذار الضرب **مورد** وان
 وجدوا مستوفية او رصاصه حنث لانها ليس من جنس الدراهم
 المستوفية صفر مسموم بالقضه وهي الشبهه قال في الهرايه وان با
 يد يمينه عبد او قبضه بيمينه لان قضاء الدين طريقه للقايض

وقد حقت بجر البيع وان وهب الدين لم يبرء العدم المقتضى
 لأن القضاء فعله والهبه استقاط من صاحب الدين فلم يبرء
 شرط البرء **ومن** حلف لا يقبض دينه درهم دون درهم
 فقبض بعضه لم تخنث حتى يقبض جميعه متفرقا لأن الشرط قبض
 المال كله بوصف التفريق الاتري انه اضاف القبض الى دينه فهو
 مضاف اليه فيتم في الكل فلا تخنث وان اخذ بقية وقدر
 كان قد كان قد اخذ بعضه ومضى حنث لأن من التبعض فكانه
 قال اخذ بعضه درهم دون درهم وقد فعل فحنث ولو جرد
 او افا ولا يحنث لأن هذا لا يقدر ففرقا لأن هكذا يستوفي الديون
 ولو حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي منه ماله عليه ففرقا وقاله على
 نفسه او منعه انسان منه او جان بينه وبينه لم يحنث لأن يحنث و
 على قدر نفسه ولم يجر منه مفارقة بنفسه فان قال لا يفارق
 حمله استوفى منه حتى فوجد ذلك منه حنث لأنه حلف على فعل غير
 وقد وجد شرط الحنث فحنث كذا في مشرحه **وان** قبض دينه
 في وقتين لم ينشأ علي بينهما الا بعلم الوزن لم يحنث وليس

وليس ذلك بتفريق لأنه قد يتعذر قبض المال دفعة واحدة
 فيصير هذا القدر مستحق منه ولأن الديون هكذا يقبض
ومن حلف ليا تين البصرة فلم ياترها حتى مات حنث
 في اخر جز من اجز حياته لأن البرء قبل ذلك مرجو قال في البنا
 بيع حتى انه اذا حلف بطلاق امراته فلا يرثها اذا لم يدخل بها
 طاعة عدة عليها وان كان قد دخل بها الميراث وعليها العدة ابعد
 الاجلين بمنزلة الفار ولو ماتت لم تطلق لأن شرط البرء يتعذر
 بموته قال في الكرخي اذا قال لا انت طالق اذا لم تاحي البصرة
 ومات الزوج قبل ان تاتيه لم تطلق وان ماتت قبل الزوج
 طلقت في اخر جز من اجزاء حياتها ولم يرث الزوج منها لأنه لم يقط
 حقه بالطلاق **كتاب الدعوى** هو جمع دعوى
 والدعوى في اللغة يقصر اليه الانسان الحاجب حق على غيره
 وفي الشريعة عبارة عن قول لاجته ملء عليه على دعواه حتى ان
 من كان له حجة يثبتها بحقا لا مدعى او يصح ان يقال لم يملك الكذا
 مدعى للثبوت لأنه لا دلالة معناه ولا يقال انه صلي عليه ولم مدعى للثبوت

لأن القرآن دل على صدقه وكذا الحاكم إذا قامت عنده البينة
لا يقال المطالبة مدعى وإنما يقال له ذلك قبل إقامتها ويقال كل
من شهد على ما في يد مدعى عن نفسه فهو مدعى وكل من شهد على
ما في يد نفسه لنفسه فهو منكرو وكل من شهد أن في يد غيره لغيره
فهو شاهد وكل من شهد أن ما في يد نفسه لغيره فهو مقر
فإن حمله المدعى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدة
عليه من يجبر عليها إذا تركها ويقال المدعى هو كل من ادعى بابطنا
ليزيله ظاهراً والمدعى عليه هو من ادعى ظاهراً وقرائن
الشيء على ما هو عليه ويسمى المنكر **دله** ولا يقبل الدعوى حتى
يذكر شيئاً معلوماً في جنسه وقدره فجنه أن يقع ذهابها
أو فسخه وقدره عشرة دراهم أو خمسة دنانير لأنه إذا لم يثبت
ذلك كان محمولا والمحمول لا يصح إقامة البينة عليه ولو نكر المحم
فيه عن اليمين لا تقضى عليه شيء **قوله** فإن كان عينا في يد مدعى
المدعى عليه كلف إحصاءه وإثباتها بالدعوى وكذا في الشهادة
والاستحالة حتى يقوى الشاهدات فهذا العين حق كذا في الاستحالة

لأن

لأن الأعلام بأوصافها يمكن شرط وذلك بالأساطير في المنقول لأن
التقدير يمكن والأشياء تبلغ في التعريف **قوله** وإن لم تكن حاضرة
ذكر قيمتها لأن العين لا تعرف بالوصف وقد تعذر شاهد العين
وشرط مع بيان القيمة ذكر الزكوة والابوة **قوله** وإن ادعى
عقاراً حله وذكر أنه في يد المدعى عليه وأنه يطالب به الجوار
أن يكون من هو في يده أو يحوي سائر الممن في يده وبالمطالبة
تتضمن الاحتمال يذكر كل الجوار الأربع ويذكر اسمها وأصنافها
المحروقة واسماهم ولا بد من ذكر المحرقين بحقيقة هو الصحيح و
فيلزم في بذكر الألف في هذا الموضع وإن كان الزجر مشهوراً لم يقع
بذكره فإن ذكر ثلث حروقه يكتب به عندنا الوجوه الألف خلافاً
لنفر وكما شرط التجريد في الدعوى بشرط في الشهادة **قوله** وإن
كان حقا في الزمة ذكر له المطالبة به لأن صاحب الزمة قد حضر
فلم يبق إلا المطالبة لكن لا بد من تعريف بالوصف ليعرف به **قوله**
فإذا صحت الدعوى مثلاً المدعى عليه منها فإن المدعى عليه لا يقر ولا
فهو منكرو عندنا فيستحق لأن اليمين إنما يتوجه على المذكر أو المقتل

صريح وان نكرى المدعى البيعة لان من اضل الى حليم ان
 لا يحلف المذنب اذا قال المدعى البيعة **حاضر** فان احضره قطع
 بها وان عجز عن ذلك وطالب بحبس حده **الحلف** على اولا
 يتحلف على الا يخطا البيعة لان الالتحاق في حقه لانه يجوز ان
 يختار تأخير اليمين الى ان يقدر على البيعة فانه يتحلف لم يأت
 ان يرفعه الى قاضي اخر الا بعد استماع البيعة بخلافه من فكل ذلك
 وقت اليمين على مطالبة ثم اذا قطع القاضي للخصومة يمين
 المدعى عليه فالمدعى على دعواه بحرفه ان يحلف اقام البيعة بعد
 ذلك قبلت هل يظهر كذبه ام لا فعند محمد لا يظهر كذبه وعند
 يوسف يظهر والفتوى انه ادعى المال من غير سب فحلف ثم اقام
 البيعة لا يظهر كذبه بالبيعة لجواز انه وجد القرض ثم الابرار
 وفي الجامع رجل قال لامرأته انت طالق ان كان لفلان على
 شيء فشهد شاهدان ان فلان اقضته للفاقد اليمين فقضا
 للقاضي بمال لا يثبت لجواز انه وجد القرض ثم الابرار ولو شهدا
 ان فلان عليه وقضى القاضي بذلك ثبت كذا في النهاية **مورد**

وان قال لحي بيعة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف عند ابي حنيفة
 معناه حاضرة في المصرو وقال ابو يوسف يستحلف وعن محمد رويت
 ذلك للنصا انه مع ابي يوسف وذكر الطحاوي انه مع ابي حنيفة
 واما اذا كانت البيعة في مجلس الحكم لم يستحلف اجماعا وان كانت
 خارج المصير يستحلف اجماعا وان قال لحي بيعة فحلفه فان حلف
 حيث بالبيعة حلف اجماعا فان حضر بيعة بعد ما حلف قبلت
 بيعة وان قال لا بيعة لم يحلف على دعوى فحلف الحاكم ثم جاء بها
 لبيعة ذكر محمد بن ابراهيم بن ابي حنيفة وقال محمد لا تقبل
 وفي شرحه تقبل ولو قال لا بيعة لم يحلف على دعوى وكل البيعة
 فمورد روي بهتان ثم اقام بيعة قبلت عندها وقال محمد
 لا تقبل لانه مكذب لبيعة بأقراره المتقدم واما يقولان
 يجوز ان يكون له بيعة قد نسيها او يكون له وهو لا يعرفها
 بان يكون المدعى عليه قد اقر عند رجلين عدلين بغير
 علم المدعى ثم علم المدعى وقال الشافعي نسيها فقول عليه السلام
 البيعة على من ادعى اليمين على من **انكر** ولا تقبل بيعة صاحب

اليد في الملك المطلق والمطلق ان يدعى ان هذا ملك ولا يزيد
عليه وان قال اشتريته او ورثته لا يكون دعوى ملك مطلق
قال في الهبة وسنة الخارج او لم قال الشافعي يقضي بينة ذي
اليدين لا عقدا باليد فيتقوى الظهور ولنا ان بينة ذي اليد لا
يقهرنا اكثر مما يقهرنا يده فلا معنى لسأله وان يده قد دلت
على الملك فكانت بينة الخارج اكثر ثباتا واظهارا **وقوله** وان نكل
المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول ولزمه ما ادعى عليه وعند
ان دفعه لا يقض عليه بل يدعى اليمين على المدعى فاذا حلف يقضيه
ثم النكول قد يكون حقيقة لقوله لا احلف وحكما بان يسكت و
حكمه حكم الأول اذا لم يكن اخر من ولا اضم ثم ان النكول عند
ابي حنيفة قائم مقام البدل وعندهما مقام الاقرار لان النكول
ثبت حكمه من المكاتب والمادون والوكلاء وهو لا يسمع بدله فلو
كان بدلا لم يصح منهم قدره انه قائم مقام الاقرار وله ان المدعى
كان بريئا في الظاهر من الدعوى جعل له الجنان بين اسقاطها عن نفسه
باليمين او بالتزام الحق وبدله فلما اختار احدها كان بادلا لما

اختار

اختاره احد هما كان بادلا لما اختاره ولان الواهب لما كان مختارا
بين ان لا يهب فاذا اوجب كان بادلا لوجب ولا كذلك الاقرار
لانه اذا كان حقا وجب عليه ان يقرب ولا يحد له تركه وان لم
يكن حقا لم يحد له ان يقربه لانه يكون كاد باو لا يجوز ان يتعد
الكذب **وقوله** وينبغي للقاضي ان يقول له انا اعرض عليك اليمين
ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك كما ادعاه فاذا اكره عليه العرض
ثلاث مرات قضى عليه بالنكول هذا احتياط فلو قضى عليه بالنكول
بعد العرض مرة واحدة جان وصورة العرض ان يقول له القاض
احلف بالله ما الهذا عليك هذا الما فان ابي ان تحلف يقول له
ذلك في المرة الثانية فان ابي فيقول له بقيت لثالثه فان لم
تحلف قضيت عليك بالنكول فان حلف والا قضى عليه قالوا
فاذا حلف فاقام المدعى البيعة قضى بها لما روي عن عمر بن الخطاب
شرح وطاوس بن ابراهيم قالوا اليمين الحق ان تترك من البيعة العادة
وقوله وان كانت الدعوى كما حاله يستحلف المنكر عند ابي حنيفة
لان النكول عند منزلة البدل والنكول لا يصح بدله وفائدة

اليمين النكول فلهذا لم يستخلف فيه ولا نفقة لها في مدة المناسله عن
الشهره قال في الكرخي اذا قلت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لأن
هذا زوجي وقد انكر النكاح فاليطلق لا تزوج والنكاح لا يمكنه ان
يطلقها لأن بالطلاق يصير مقرا بالنكاح فما يصنع قال في المحرر
يقول القاضي للزوج قد رأت ان كنت امرأتى فانت طالق ثلثا فان
كان على هذا التقدير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شيء **قوله** ولا يستخلف
في النكاح والرجعه والفق في الايلاء والرقا لا يتبلا ووالولاء و
النسب والحدود وهذا عند ابي حنيفة لما بينت ان فائدة اليمين
النكول والرجعه والفق في الايلاء وهو نكول قائم مقام البذل عند
هذه الاشياء لا يصح بدلها وصورة هذه المايل اذا قال اياي بلغ النكاح
فكنت فقال تاروت فاقول قواها ولا يمين عليها وكذا اذا دعت
في النكاح وانكر لم يستخلف وصورة الرجعه ادعت عليه بعد انقضاء
عدها انه راجعها في العدة وادعى هو ذلك عليها وصورة الفق ادعى
المولى عليه بعد انقضاء المدة انه قائم اليها في المدة او هو ادعت ذلك عليه
وصورة الرق ادعى على مجرعه النسب انه عبده وادعى المجعوه انه مولا

وانكر

وانكر الآخر وصورة الاستيلاء ان تقول الجارية اني ام ولد لمولى ابي
وهذا بنى منه وانكر المولى وادعت انها ولدت منه ولدا فقامت
وانكر المولى فاما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت
الى انكاره وفي المايل يتصور الدعوى من الجانبين الآخر الاستيلاء خاصة
وصورة الولاء ادعى مجعوه على مجعوه فانه لا نفقة او ادعى للمعروف
عليه ذلك وكان ذلك في ولاء الموالاة وصورتها في النسب ادعى على
مجعوه انه ولد بان قال هذا ابني وهو ينكر ويدعى هو عليه واما
الحدود فاجمعوا انه لا يستخلف فيها الا في السرقة فانه يستخلف فيها اجر
المال في صورته ادعى على اخر سرقة فانكر فانه يستخلف فيه بالاجماع
لأنه في معنى الحد وصورة ادعت على زوجها انه قد فرها ولدت له تحل فيه
فانه لا يستخلف شيء معنى قوله لا يستخلف في النكاح يعني اذا لم يقصر به المال
اما اذا قصر به ذلك وجب الاستخلاف بان ادعت انه تزوجها على كذا
وانه طلقها قبل الدخول فليس له نصف مهرها فانه يستخلف لاتباء الاجماع
وكذا اذا قصر الارث والنفقة كذا في المصطف **قوله** وقال ابو يوسف
ويحمد يستخلف في ذلك كله الا في الحدود والعان والفتوى على قولها

ذكره في الكنز وذكره لأن النكول عندهما اقرار تجري في هذه الأشياء
لكنه اقرار في شبهة والحرة تنزير بالشبهة واللعان في معنى الحرة
دعوى القصاص فتخالف في الحق لأن النبي صلى الله عليه وسلم اختلف في القصاص
فإن كانت دعوى القصاص في النفس فامتنع المدعي عليه من اليمين
حق بخلافه يقر بأن حرمة النفس مستعظمة فلم يحكم فيها بالنكول يعني
إذا حلف فأنه براء وإن نكل لا يقضي عليه بالقصاص وإن كان القصاص
فيما دون النفس فإن حلفه فبإيرك وإن نكل اقتص منه عند أبي
حنيفة وعندهما يقضي عليه بالارش قال في المنظومة يقضي بالنكول
في الاطراف وفي النفوس الحكم بالحال الحبس كيقتر أو كيقسم والنكول
الماضي لا فيها **قوله** وإن ادعى اثنان عينا في يد رجل واحد لم يرفع
انزاله واقام البينة قضى بينهما عينا إذا ادعى في كره يقضي بينهما المصنفين
عند أبي حنيفة ولا عبرة بالوقت وقال أبو يوسف يقضي به بالصاحب ^{التابع}
وقال محمد يقضي للذي لم يورث وهذا إذا كانت العين في الثأما إذا
كانت في يد واحد قضى به للخارج إلا أن تذكر أن النكاح وانما صاحب
اليد سبق جسد يكون صاحب اليد أولى بالخارج **قوله** وإن ادعى كل واحد

منها

منها نكاح امرأة واقام البينة لم يقض بطرحه من البينة لتعذر العمل
بهما لأن المحل لا يقبل التراك **قوله** ويرجع إلى تصديق المرأة لأحدهما
فإن لم تصدق أحدهما فارق بينهما وبينها فإن دخلها ففعل
كل واحد منهما نصف المهر فإن ماتت فلهما نصف المهر ونصف ميراث
كل واحد منهما فإن ماتت هي قبل الدخول فعلى كل واحد منهما
نصف المهر وإن ماتت أحدهما فقالت المرأة هو الأول فله المهر
والميراث قال في شرحه انما يرجع إلى تصديقها إذا لم يكن في بيت
أحدهما أو لم يدخلها أو لم يكن وقت أحدهما سابقا فإن أحدهما
الأمم فصاحبه **قوله** وإن ادعى اثنان على رجل واحد منها
ينزع عنه ثلثي منه هذا العهد معناه من صاحب اليد واقام البينة
فكل واحد منهما بالخيار لثأه (أحد نصف العبد بنصف الثمن وإن
شاء ترك لأن كل واحد منهما أقام البينة على المملوك وقد سلم له
نصفها ولم يسلم الباقي فكان له الخيار بين الأخذ والترك هذا
إذا لم يورثا فإن ورثا سبق ما تارخا أو لم يورثا فإن ورثا أحدهما
ولم يورث الآخر قضى به لصاحب التارخ بخلافه إذا ادعى كل واحد

الملك من اجلين فان هناك اذا اخرج احدها ولم يورث الآخر فهو
 بينهما نصفان **قوله** وان قضى به القاضى بينهما فوالاحد ما اختار
 النصفين نصف الثمن لا يكون للاخر ان ياخذ جميعه هذا اذا كان
 بعد القضا اما اذا اختار احدها للترك قبل ان يقضى القاضى فلا
 حران ياخذ الجميع بجميع الثمن **قوله** وان ذكر كل واحد منهما تاريخا
 فهو المأثور منها لانه اثبت الشراء في زمان لا ينافى فيه احد ويرد
 البايع على الثمن الذي دفعه اليه لا يدفع ذلك اليه ليعلم المبيع فاذا
 لم يسلم له كان له الرجوع **قوله** واذا لم يذكر تاريخا ومعه احدها
 قبض فهو اولى بمعناه انه لا يمكن من قبضه دليل على سبق شرايه
 فان ذكر صاحبه بعد ذلك وقتا لم يلتفت اليه الا ان يشهد بان
 شراؤه كان قبل شراء الذي هو في يد الآخر لان المبيع يفوق المثل **قوله**
 فان ادعى احدهما لشراؤه والاخر هبة وقبضا معناه من واحد لما
 اذا كان من اثنين يقبل البيئات وتنصفهما ان اقاما البيئتين لانا
 نرجح معهما فالشراء والا لانا اذا لم نعلم تاريخها حكمنا بوقوع العقد
 معا واذا حكمنا من معا قلنا عقد الشراء بوجه الملك نفسه وعقد الهبة

لا يوجب الملك الا بالانضمام القبض الى الملك فتوى في البيع الملك
 في مكان او **قوله** وان ادعى احدهما الشراء واقعت امره انه
 تزوجها عليه فهو سواء وهذا قول ابو يوسف قال محمد الشراء
 او لم ينالك والبايع الزوج القيمة لان من اصله تصحيح البيئتين
 ما امكن ويمكن تصحيحهما بان يقال النكاح لا يحتاج الى
 تسمية عوض في صحته والبيع لا بد من تسمية العوض في صحته
 فصار عقد البيع منعقدا على المستم والنكاح منعقدا على غير المستم
 وترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج لان سبب التحقاق قائم
 وهو النكاح وقد تعذر تسليمه فرجع الوقيته ولا يبي يوسف
 ان النكاح والبيع يتساويان في وقوع الملك بنفس العقد فهو
 كالبيعتين فعلى هذا تاخذ المرأة من الزوج نصف القيمة **قوله**
 وان ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا فالرهن
 اولى من الهبة بعينه لغير عوض واما اذا كانت بشرا العوض فهو
 اولى لأنها بيع انتهى والبيع اولى من الرهن **قوله** فالرهن اولى
 هذا اذا كان دعواه من واحد اما اذا كان من اثنين فهو سواء

قوله وان اقام الخارج البيعة على الملك والتاريخ فصاحب
التاريخ لا بعدد اولائه اثبت انه اول المالكين فان كان المالك
حائز اولاه فوفق سائر التاريخين كان اوله لان سائر التواريخ
مكذبة لاحد هما فان من صدقه **قوله** وان ادعى الشراء من
واحد معناه من غير صاحب اليد واقام البيعة على تاريخين فالقول
اولا لانه اثبت في وقت الامانة له فيه **قوله** وان اقام كل واحد
منها البيعة على الشراء من آخر وذكر تاريخها فلهما سوا الاثرهما اثبتا
المالك لبايعهما فيصير كائنا احضر واقام البيعة على المالك غير تاريخ
قوله وذكر تاريخها فلهما سوا يعني تاريخ واحد او كان احدهما هو
اول تاريخ احدهما ولم يوضح الاخر **قوله** فلهما سوا وتخير كل واحد منهما
ان شاء احدهما بنصف الثمن وان شاء تركه وان مضى وقت
احد البيعتين وقتا ولم يوقت الاخرى قضى بها بين المضيفين
لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم المالك لكونه الاخر اقدم
بخلاف ما اذا كان البيع واحدا الاثرهما اتفقا ان المالك لا يبيع
الا من جهته فاذا اثبت احدهما تاريخه ساقى بغيره تقدمه في البيع

قوله

الثلث

قوله وان اقام الخارج البيعة على ملك قوتج وصاحب اليد على ملك
ا قدم تاريخا كان اوله هذا عندهما وقال محمد لا يقبل بيعة ذي
اليدين كائنا اقاما البيعة على المالك فيكون بينهما **قوله** وان اقام
الخارج وصاحب اليد كل منهما بيعة على التاريخ فصاحب اليد او
وهذا هو الصحيح خلافا لما يقوله عيسى ابن ابيان انه تنهاتر
البيعتان ويترك في يد لاعل طريق القضاء وفائدة انه اذا
اقام الخارج بيعة بعد ذلك يقبل عند ابن ابيان لانه لم يصر
مقتضيا عليه عند وعندنا لا يقبل **قوله** وكذا الفسخ في الثياب التي
لا تفسخ الا مرة واحدة كغزل العطن وكما سبب الملك لا يتكرر
كالكاهن ولو تكررت لا تعود واما التي تتكرر مرة بعد اخرى فانه
يقضى بالخارج بمنزلة الملك المطلق وذلك مثل الثوب المنسوج
من الشعر والبناء والغرس فان اشكرا به يتكرر اولا فانه يرجع
فيه الى اهل الخبرة فان اشكرا عليهم قضى بالخارج بمنزلة الملك المطلق
وذلك مثل الثوب وكما يصنع من الذهب والفضة والحديد
والصفر والزجاج فانه يتكرر ولا يكون بمنزلة النسيج وان كان

حلياً وقضيه للخارج لأن الخلق يصاع مرة بعد أخرى **قوله** فإن
 أقام الخارج بينة على الملك المطلق والصلاح بينة على الشراء
 منه كان صاحب اليد واللائق البينة الأولى كان ثابتت
 أولية الملك فمعدلاً ببلغ منه **قوله** وإن أقام كل واحد من البينة على
 الشراء من الآخر لا تخرج معها تراترت البينة أي تساقطتا وبطلت
 وتركيت الدار في يد ذي اليد وهذا عندهما وقال محمد اقتضى بالبينة
 وجعل الخارج هو الذي اشتراه آخر فيكون له **قوله** وإن أقام أحد
 المدعين شاهدين والآخر أربع فمهما سواه لأن شهادة الأربع
 ك شهادة الاثنين **قوله** ومن ادعى قضاء صاعاً على غيره في حقه اختلف
 فإن نكح عن الميمين فمما دون النفس لغيره القصاص وإن نكح
 عن النفس خمس حتى يقرأ ويخلف وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يلزم
 الأرض فيها لأن النكاح اقرار فيه شفعة عندهما فلا يثبت به القصاص
 ويثبت به الأرض ولا يبي حنيفة إن الأطراف يسلك بها مسلك الأموات
قوله وإن قال لم يمينه حاضرة قبل الخصم اعطيه كفيلاً بنفسك
 ثلثة أيام فإن فعل ولا امره لا زمة كي لا يرد به حق **قوله** حاضرة

أي في المصحة لو قال لا بينة لي أو شهوة لا يكفل والتقدير
 بثلثة أيام مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح ولا فرق بين الحاضر
 والرجينة والمقر من المال والخير ولا بد من قوله لم يمينه حاضرة
 والتقدير قال في شرحه يؤمر بأعطاء الكفيل لأنه أحق عليه من الملازمة
 عليه **قوله** إلا أن يكون غير سباع الطير بقدر المجلس وكذا لا
 يكفل إلا آخر المجلس والتمتثال من غير ما لا يأخذ الكفيل والملازمة
 لأن في الملازمة وأخذ الكفيل أكثر من ذلك زيادة ضرورية بمنعه
 من السفر ولا ضرر في هذا المقدر **قوله** ملازمة ليس تفسر الملازمة
 المنع من الذهاب لكن يذهب الطالب معه ويدور معه أينما دار
 فإذا انتفع بالباب داره وأراد الدخول يستأذن الطالب في الدخول
 فإن أذن له دخل معه وإن لم يذن له جلس على باب داره و
 بمنعه من الدخول كذا في القواعد ثم إذا لازم المدعى غيره بأذن
 القاضي ليس له أن يلازمه بعلامه ولا غيره وإنما يلازمه بنفسه
 إذا لم ير من المدعى عليه أنه هو الخصم وحده هذا في الفتاوى
قوله فإن قال المدعى عليه هذا الشيء أو غيره فلان الغاية لو أنه

عندى وقصبت منه واقابته على ذلك فلا خصوصية بينه وبين
المدعى وكذا اذا قال اعلى فيه او اجار فيه واقام بينه لأنه اثبت
ان يده ليست بخصومة ولا يندفع عنه الخصومة بحجج دعواه
الا اذا اقام البينة وقال ابن ابى شيبة يندفع بقوله مع بينه وقال ابن
مسيكة لا يندفع عنه ولو اقام البينة وقال ابو يوسف ان كان
الرجل صالحا واقابته اندفعت الخصومة وان كان معروفا بالجر
لا يندفع عنه لان المحتمل قد يدفع ماله مسافرا بعد اياه ويشهد عليه
في الحال لا بطلان حتى غيره فاذا اتهم القاص لا يقبله لأنه قد يعضد
مالا انسان ويدفعه في السر الى من يريد السفر ويأمن ان يدفعه
ايادى علانية ويشهد عليه الشهود حتى اذا ادعاه المالك لم يعضد وبينه
يقم ذوال اليد البينة انه مولى فلان الغائب لا يدفع الخصومة عن
نفسه فاذا اتهم القاص لا يقبل منه اما اذا كان عدلا فانه يقبل
منه ولو ان المدعى اذا كان يدعى الغافل صاحب اليد اذا قال
غصبت من هذا الشيء او سرقته فانه لا يقبل بينة المدعى عليه ولا
يذفع الخصومة عن نفسه بالاجماع وان اقام ذوال اليد بينة على الوديع

وان

وان قال غصبت مني ما لم يسمى فاعله اندفعت بالاجماع **قوله**
وان قال اتبعته من فلان الغائب فهو خصم لانه كان عمره ان
يده يد ملك اعترف بكونه خصما بخلاف المسئلة **قوله** وان
المدعى سرق مني واقام بينة وقال صاحب اليد او دعني فلا
واقام البينة لم تدرفع الخصومة هذا قولهما وقال محمد تدرفع
لأنه لم يدع الفعل عليه فصار كما اذا قال غصبت مني على ما يشيخ
فاعله واما اذا ذكر الفعل تدرعى الفاعل لا محالة فالظاهر انه
هو الذي في يد الا انه لم تعيينه في الحد شفقة عليه واقامه
لحسبه السن فصار كما اذا قال سرق مني فلان الغاصب لانه لا يحرفه
فلا يحترز عن كشفه **قوله** وان قال المدعى اتبعته من فلان اى من
زيد وقال صاحب اليد او دعني فلان ذلك بعينه دفع الخصومة
بغير بينة لأنها توافقا على اصل الملك فيه لغيره فيكون وصولها
الى اليد من جهته فلم يكن يده بخصومة الا ان يقيم بينة
ان فلانا وكله بقبضه لأنه اثبت بينة كونه احق بما سأل **قوله**
واليمين بالله كعادون غير لقوله عليه السلام من كان خالفا فليخلف

بالله اولين **قوله** ويؤكد بذكر اوصافه يعنى بدون حرف العطف
 مثله والله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
 ما فلان عليك وقبلك هذا الما الذى ادعاه وهو كذا وكذا ولا
 شئ منه واملح في العطف فان اليمين تتلوه عليه والمتحقق عليه
 يمين واحد فانه لو قال والله الرحمن الرحيم كان ايماننا ثلثا وان
 شاء القاضي لم يغلط فيقول والله وبالله وقيل لا يغلط على المدعى
 بالصالح ويغلط على غيره وقيل يغلط في الخط من الما دون الحق **قوله**
 ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق وفي زماننا اذا اخرج الخصم من سائر القبا
 ان تخلفه بذلك لظن ما لا المدعى عليه باليمين بالله وان تخلفه
 الطلاق فنكلا لا يقضى عليه بالنكاح لانه نكاحا هو انهي عليه شرعا
 وان قال المدعى عليه الشاهد كاذب وان اراد ان تخلف المدعى
 ما يعلم انه كاذب لا تخلفه وكذا لا تخلف الشاهد لان امرنا باكرام
 الشهود وليس من الكرام ان يخلفهم **قوله** ويستخلف اليهود بالله
 الذى نزل انزل التوراة على موسى والنصارى بالذى نزل الانجيل
 على عيسى والمجوس بالله الذى خلق النار عن ابي حنيفة لا يستخلف

احدا لا بالله خالصا وذكر الخصان لا يستخلف غير اليهودي
 والنصارى الا بالله لان ذكر النار مع اسم الله تعظيما لها فلا ينبغي
 ان تذكر بخلاف الكتابيين لان كتب الله معظمة ويستخلف الوثني
 بالله كخالصا ولا يستخلف بالله الذى خلق الوثني **قوله** ولا يستخلف
 في بيوت عباداتهم لان القاضي منوع من ان يحضر **قوله** ولا
 يجب تغليب اليمين على المسم بزمان ولا مكان لان المقصود تعظيم
 القسم به وهو حاصل بدون ذلك **قوله** ومن ادعى انه ابتاع من هذا
 عبد بالف فخذ الخلف بالله ما بينه ما بين قايما في الحال ولا يستخلف ما
 بعث الله قديرا في الشئ يقال فيه ويرد بالعيب **قوله** ويستخلف
 في الغصب بالله ما يستحق عليك رد هذا العين ولا رد قيمتها ولا
 يستخلف بالله ما غصبت لانه يجوز ان يكون غصبه ثم رد اليه
 او هبته منه او اشتراه منه وكذا ادعى الوديع والعارية لا تخلف
 بالله ما ودعك ولا اعارك ولكن ما يستحق رد هذا العين ولا رد
 قيمتها وانما ذكرنا القيمة لجواز ان يكون تلفت عند المودع له والمستعير
 ينعدم منها **قوله** وفي النكاح بالله ما بينه ما بين قايما في الحال هذا على قول

من يتخلف في النكاح وانما يتخلف على هذه لصفة الجواز ان
تزوجها ثم طلقها وابتنت منها وخالعها فاذا اختلف الحكم يقول
فرقت بينهما هكذا روى عن ابي يوسف وقال بعضهم يقولون انما
ان كانت من اهلك في طالق فيقول الزوج نعم والحيلة في دفع العين
في دعوى النكاح على قولها ان تتزوج بزوج اخر فان بعد ما تزوجت
لا يتخلف المدعى كذا في الدخيرة ولا نفقة لها في هذه المسألة عن الشافعي
ولو كان الزوج هو المدعى واقام البينة لانفقة لها ايضا لان انكارها
للمنكوح اكثر من النشوز **قوله** ولا يتخلف بالله ما طلقها الجواز ان يكون
طلقا واحدا ثم استرجعها او طلقها ثلثا ثم رجعت اليه بعد رجوع اخر
قوله وان كانت دائره يد رجلا او دائره اثنتان احدهما حيها و
الاخر نصفها واقاما البينة فله صاحب النصف لا ينزل لغير صاحب الجميع في
النصف كذا فان فرج به صاحب الجميع والنصف التي استوت منها
عزها فيه فكان بينهما نصفين وهذه القسمة على طريق المنازعة
وقال ابو يوسف في مدعيها بينهما الثلثان لان صاحب الجميع مدعى
الجميع وصاحب النصف مدعى سهمها فلهما واحد واحد ما يدعى

جميع ملائذ رباها
ولصاحب النصف
سهمها عند الخلع
لان صاحبها

وذلك

وذلك ثلثة اسهم وهذه القسمة على طريق العول **قوله** ولو كان
في ايديهم ما سلم لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء وهو الذي
في يد شريكه ونصفها الاخر وجه القضاء وهو الذي في يده
قضاء ترك لاقضاء الزام وقيل قضاء الزام وذلك لان في يد كل
واحد منهما نصفها فبينتة صاحب الجميع غير مقبول على النصف الذي
في يده وقبلت على النصف الذي في يدهما جميعه وبينتة صاحب النصف
غير مقبول اذ النصف في يده فحكمنا لصاحب الجميع بالنصف الذي
في يد صاحبه وبقي نصف الاخر في يده على ما كان عليه فلما قلنا
ان صاحب الجميع يأخذ نصفها على وجه القضاء والنصف الذي يترك في
يده على وجه القضاء وهذا كله اذا اقاما البينة فاما اذا لم تكن
بينه فلا يمين على مدعى الجميع لان مدعى الجميع لان مدعى النصف
اقر له بنصف الدار ويدعى ان النصف الذي كان في يد نفسه فلا
يمين على مدعى الجميع لان صاحب الجميع لا يدعى ذلك النصف الذي في
يده وتختلف مدعى النصف فان حلف بقدر الدار في ايديها نصفين وان
نكح قضي له دار في يد ثلثة احدهم يدعى جميعها والآخر ثلثها والآخر ثلث

نصفها واقام كل واحد منهن السبعة على ما اذاعه فعند اي نصف
 يقسم بينهم على طريق المنازعة فيكون من اربعة وعشرين نصيبا
 للمجموع خمسة عشر نصيبا الثلثين ستة ونصف الثلث وطريق
 ذلك انما يسمى مدعى الكمال الكامل ومدعى الثلثين الثلث ومدعى
 النصف النصف فيجعل الدار على ستة حاجتنا الى الثلثين والنصف فيكون
 في يد كل واحد منهن سهران ثم تجمع من دعوى الكامل والثلث على ما
 في يد نصف الكامل يدعى كله والثلث يدعى نصفه لانه يقول حق الثلثان
 وبيد الثلث بقى الثلث نصفه وفي يد الكامل ونصف في يد نصف
 ومخرج النصف اثنان فالنصف الكامل لا منازعة والنصف الآخر اثنان
 منازعة ما فيه فيقسم بينهم النصفين وهو منكسر فاضرب الاثنين
 في ستة يكون اثنان عشر فالكمال يدعى كله ونصف في الثلث وهو
 اربعة من اثنان عشر فالكمال يدعى كله ونصف يدعى ربعه لانه يقول حق
 النصف ستة مع منه الثلث اربعة بقى الى السبعة سهران في يد الثلث
 وسهران في يد الكامل فسلم الكامل وتنازع سهران فانكسر فاضرب الاثنين
 في اثنان تكون اربعة وعشرون فيجعل في يد كل واحد ثمانية ثم يجمع

بين دعوى الكامل والثلث على الثمانية التي في يد نصف اربعة في
 يد نصف اربعة في الكامل ونصبت الاربعة الاخرى بينهم نصفين
 لا تنوأمها في المنازعة فيحصل الكامل ستة والثلث سهران ثم يجمع
 بين دعوى الكامل ونصف ما في يد الثلث فنصير يد ربع ما في
 يد سهران فالسبعة سلمت الكامل ولا ستوت منازعة ما في سهران
 فلكل واحد سهران فيحصل الكامل سبعة ونصف سهران فيجمع بين دعوى
 الثلث ونصف ما في يد الكامل فالثلث يدعى نصف ما في يد اربعة
 ونصف يد ربع ما في يد سهران وفي الما السبعة فاخذ الثلث اربعة
 ونصف سهران وبقى الكامل سهران فاذا حصل الكامل ما في يد نصف
 ستة وما في يد الثلث سبعة ومعه سهران صار ذلك ستة عشر
 هي ستة اثمان الدار وحصل الثلث من نصير سهران ومن الكامل
 اربعة فذلك ستة وهو ربع الدار وحصل لنصير من الثلث سهران
 ومن الكامل سهران فذلك ثلثه وهو ثمن الدار بالاختصار
 يكون من ثمانية ثمانية اثمانا الكامل ربعا للثلث وثلثا للنصير
 وهذا قول ابي حنيفة وعلى قوله انقسم الدار بينهم على طريق القول

من مائة وثمانين سهرا ووجهه ان يجمع بين دعوى الكامل والليث
على الكامل يدعى كله والليث نصفه واقل النصف اثنان والكامل
يضرب بكاهمين والليث بنصفه سهم وعالت الثلثة ثم يجمع
بين دعوى الكامل ونصرها الليث فالكامل يدعى كله ونصر يدعى
ربعه ومخرج الربع اربعة يضرب هذا بربعة وهذا بكاهم فعالت
خمس ويجمع بين دعوى الليث ونصرها الكامل فالليث يدعى
نصفه ما في يده ونصر يدعى ربعة وذلك من اربعة فيجعل ما في يده على
اربعة وفيه ربعة فنصفه سهرا من الليث واربعة سهم لنصر بقول الربع
الكامل فحصل ثلثة واربعة وخمس وكلاهما متباينة فاضرب الثلثة
في الاربعة ثم في الخمسة يكون ستين والدار بينهم على ثلثة فاضرب
الستين في الثلثة يكون مائة وثمانين يكون بيد كل واحد منهم
ستون فما في يد نصر ثلث الليث عشرون وثلثاه الكامل وذلك
ثمانية واربعون والذي في يد الكامل نصفه الليث وذلك ثلثون
وربعة لنصر وذلك خمسة عشر ويبقى في يده الربع خمسة عشر
فجمع ما حصل الليث عشرون مرة عشرون مرة ثلثون وجميع

ما حصل

الكامل لنصر سبعة وعشرون مرة واثنى عشر مرة خمسة عشر وجميع
ما حصل الكامل مائة وثلثة مرة اربعون ومائة ثمانية واربعون
وبقى في يد خمسة عشر هذا كله اذا كانت الدار في ايديهم اما
اذا كانت في يد غيرهم فالسهم يتقسم بينهم عند ابي حنيفة على
اثناعشر سهرا لصاحب الجميع سبعة ولصاحب الثلثين ثلثة و
لصاحب النصف اثنان ووجهه انك تحتاج الى اربعة اربعة ثلثان
ونصف اقله ستة فالليث يدعى ربعة ونصر يدعى ثلثة ولا
منارعة اما في الباقي وذلك سهرا من الكامل ونصر لا يدعى
الثلثة فلا عن منارعة سهم استوت فيه منارعة الكامل والليث
فيكون بينهم ما فانكسر فخرنا اثنين في ستة يكون اثنى عشر فال
ليث لا يدعى اكثر من ستة واربعة سلمت الكامل وسهرا من بين الليث
والكامل لكل واحد منهم سهم ويبقى ستة استوت منارعة منهم فها فكا
لكل واحد سهرا من فاصاب الكامل سبعة من اثنى عشر مرة اربعة
ومرة سهم ومرة سهرا من فاصاب الليث ثلثة مرة سهرا من ومرة
سهم واصاب النصر ثمانية فاولا ما يقسم بينهم على ثلثة عشر

بطريق العود الكامل ستة واليثة اربعة والنصف ثلثة ووجهه
 ان الكامل يضرب بالثلاث وهو ستة لأن الدال قسمت على ستة على
 حتمنا الى ثلثين والنصف فالليث يضرب بأربعة وهو الثلثان
 والنصف يضرب بالنصف ثلثة والكامل يضرب بستة ثلثة عشر واما
 معرفة ما يخص كل واحد منهم من ثمن الفلوقل ان يكون ثمنها
 القافان على كل واحد منهم من الثمن بقدر ما اضاف فعلى قول أبي
 حنيفة سبعة اجزاء من اثني عشر من الف في ذلك خمسة وثلثة وثما
 نون وثلث درهم وطريقه ان يقسم الف على اثنا عشر يخرج
 القسم ثلثة وثمانون وثلث درهم فاضرب ذلك في سبع تصير
 خمسة وثلثة وثمانين وثلث وان شئت قلت سبعة من اثني عشر
 نصفها ويضرب في ثلث تلك النسبة من الف فجدد كذلك وعلى
 الليث مائتان وخمسون ووجهه ان تضرب ثلثة وثمانين
 وثلثان وهو التي خرجت من القسم فيما في يده وهو ثلثة تصح
 مائتان وخمسون وان شئت قلت بيده ثلث من اثنا عشر
 وهو ربعها فخذ تلك النسبة من الف وعلى نصرا مائة وتون

وثلثان

وثلثان ووجهه ان تضرب الاثنين الذين بيده في ثلثة وثما
 نون وثلث وان شئت قلت بيده سدين اثني عشر فخذ من الف سدسها
 تجد كذلك وعلى قولهما قسم الف على ثلثة عشر تصح ستة وبعون
 واثنا عشر جزءا من ثلث عشر فتضرب سهام الكامل والنصف في ذلك
 فيكون على الكامل اربعة اجزاء واحدى وتون وسبعة اجزاء من
 ثلثة عشر وعلى نصفه مائتان وثلثون وعشرة اجزاء من ثلثة
 عشر وكذلك يضرب سهام الليث وهي اربعة في ذلك ايضا يكون ثلثا
 وسبعة وتسعة اجزاء من ثلثة عشر **وقوله** وان تنازع اذ ائمة واقام
 كل واحد منها ببيعة التي ائمت عندة وذكر ان تنازعنا وسن الدابة
 يوافق احدا الثاويين فهو اولى لأن الحال يشهد له في ترجيح ولا
 فرق في هذا بين ان تكون الدابة في يدها او في يد غيرها واما
 اذا كان سنها على الف الوقتين بطلت البينات لانه ظهر كذب
 الفريقين وتترك في يد من كانت في يده كذا ذكره الحاكم وهو
 الصحيح وفي رعاية الاصل يقضى بالبينتين **وقوله** وان
 اشكر عليه ذلك كانت بينهما لانه سقط التوقيت وصار كأنهما لم

لم يذكر اتمانجا قال في شرحه وهذا اذا ادعى في يد غيره
 لأن كل واحد من البينتين محكوم بها وليس احدهما اول من
 الاخرى فتساويا فيا فكانت بينهما نصفين واما اذا كانت في
 يد احدهما فصاحب اليد واللائحة محكوم بمبينة ومعه اليد
 فهو **اولى** وان تنازع اداة احدهما في اليد والاخر معلق
 بهما فالحاكم واللائحة تصرفه اظهر وكذا اذا كان احدهما
 في اليد في الشرح والاخر في يد غيره فالركب في الشرح اول لان الغالب
 ان مالكة الدابة يركب على الشرح ويرد وغيره معه فكان اولي
 لأن الغالب قال للمخندق هذا قول اولي يوسف عندهما سواء
 واما اذا كانا جميعا في كسب على الشرح فها سواء **فوق** واذا تنازع
 في يد غير او عليه من الاحد ففصاحب اليد اول وكذا اذا كان للاحد
 من الاخر كونه معلق فصاحب اليد اول لانه هو المتصرف **فوق**
 واذا تنازع في اقميصا احدهما لابس والاخر معلق بكفه فاللابس اولي
 لانه اظهر تصرفا ولو تنازع في ساط احدهما جالس عليه والاخر
 متعلق به فهو بينهما لأن العقول ليس بيد عليه فاستويا فيه وكذا

لا أحد

إذا

إذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فها سواء **فوق** وإذا
 اختلف المتبايعان في البيع فادعى المشتري ثمنه وادعى البائع ثمنه او
 اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام
 احدهما البينة قضى ما وان اقام كل واحد منهما بينة كانت البينة
 للبينة الزيادة او لولا ان مثبت الزيادة متدع وفاها منكر البينة
 بينة المدعى البينة المنكرة لأن البينات للاثبات **فوق** فإن لم
 يكن لكل واحد منهما بينة قيد للمشتري على ما ان ترضى بالتمن الذي
 ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيد للبائع اقامات ما ادعاه
 المشتري المبيع والافسخنا البيع فإن لم يتراضيا حلف الحاكم كل
 واحد منهما على دعوى الاخر لأن كل واحد منهما مدعى ما ادعاه صاحبه
 والاخر منكر **فوق** فبإدعاء جميع المشتري هذا قول محمد وهو الصحيح
 لأن المشتري لا يثبت له انكار الائمة يطالب ولا بالتمن **فوق** فإذا
 حلف في القاضى المبيع بينه ما يدعى اذا طلب ذلك ما يدون
 الطلب فلا يفتح فإن نكلا احدهما عن اليمين لزمه دعوى الاخر
 لانه يحل له ان لا اقام يبق دعواه معارضة لدعوى الاخر **فوق**

البائع

وان اختلف في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء البعض
التمن فلا يخالف لان هذا اختلاف في المعقود عليه والمعقود به
قوله والقول قول من ينكر الخيار ولا اجل مع يمينه انهما
يتثبتان بجارض والقول منكرا العوارض ولان الاجل
اجنبي عن العقد لانه يجوز ان يخلق العقد منه والخيار مثله في
قول البر حنفية وقال ابو يوسف كان في مجلس العقد والقول
مدعى الخيار وان كانا قد اقرقا فالقول قول من ينفقه وقال محمد
القول قول من يدعى الخيار في الحالين هذا كله اذا اختلفا في البيع
فان **قوله** فان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن فلا يخالف عند
ابن حنيفة وابو يوسف والقول قول المشتري مع اليقين فلا يخالف
معناه هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه **قوله** مع يمينه يعني
اذا اطلب البائع يمينه على ذلك فان حلف سلم ما قال وان نكل
لزمه ما قال البائع **قوله** وقال محمد يتحالفان ويقسح البيع على
قيمة الرهاك المتجبر بيمينه فان اختلفا في مقدار القيمة
بعد التحالف والقول قول المشتري مع يمينه **قوله** فان هلك احد

العبدون ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند ابن حنيفة والقول
قول المشتري مع يمينه **قوله** الا ان يرضى البائع ان يترك حصة
الرهاك فتح التحالف ويتروكان للموت والاشي البائع غير ذلك
قوله وقال ابو يوسف يتحالفان ويقسح البيع في الحتي وقيمة
الرهاك وهو قول محمد اذا اختلفا في قيمة الرهاك قال في شرحه
القول قول البائع عند ابن يوسف وقال محمد القول قول المشتري
وايضا ما قام البينة قبلت بيمينته وان اقاما معا فبينة البائع اولى
قوله واذا اختلفا الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها
بألف وقالت باليقين فليزها اقام البينة قبلت بيمينته وان
اقاما جميعا البينة والبينة بيمينته المرأة الا انها تثبت الزيادة وبينة
الزوج تنفع ذلك فالمثبة او **قوله** وان لم يكن لها بينة تحالفها
عند ابن حنيفة ومحمد ولم يقسح النكاح وان لحكم مهر المتزوجة كان
مثلا اعترف به الزوج او اقر قضي بما قال الزوج يعني مع يمينه لان
الظاهر شاهد **قوله** وان كان مثلا ادعى المرأة او انكر قضي بما ادعى
عنه المرأة اي مع يمينها ايضا **قوله** وان كان مهر المتزوجة

اعترفت الزوج واقل مما ادعت المرأة قضى لها مهر المثل لأن
موجب العقد المثل وهو قيمة البضع وإنما سقط ذلك بنا
لتسمية فإذا اختلفا في المهر لم يكن مع أحدهما ظاهر يشهد له
رجع إلى موجب العقد وهو مهر المثل وقال أبو يوسف القول
قول الزوج مع يمينه فالم يأت بشئ مستنكر واختلفوا في
المستنكر فبدهوان يدعى ما دون عشرة دراهم لأن ذلك مستنكر
في الشرع وقال الإمام حواهر زاد هوان يدعى مهر الاتزوج
مثلا عليها عادة كالوادعي النكاح على مائة درهم ومهر مثلها الفرو
قال بعضهم المستنكر ما دون نصف المهر فإذا جاوز نصف المهر لم يكن
مستنكرا **وقال** إذا اختلفا في الإجابة قبل استيفاء المعقود عليه
تحالفا وتساوا معناه اختلفا في البذل أو في المبرل فإن وقع
الاختلاف في الأجرة يبرأ بهمين المستاجر لأنه منكروا وجوب الأ
جرة وإن وقع في المنفعة فيمينه المستاجر أولى وإن كان غيرها
يبرأ بهمين الموجه وأما نكاح الزمير دعوى صاحبه وإبرها أقام
اليمينه قبلت بيمينه فإن أقام البينة جميعا فيمينه الموجه أولى

إن كان

لأن كان الاختلاف في الأجرة وإن كان في المنافع فيمينه الم
المستاجر أولى إن كان فيها قبلت بيمينه كل واحد منهما يدعي
من المعقود بخلاف يدعي هذا شهر بعشرة والمستاجر شهرين
لخمسة يقضى بشهرين بعشرة **وقال** وإن اختلفا بعد استيفاء
المعقود عليه لم يتحالفا ويكون القول قول المستاجر مع
يمينه ولا يتحالفا فيه لأن العقد ينعقد ساعة ضاعة فبصير كل
جزء من المنفعة كأنه ابتداء العقد **وقال** وإن اختلفا المولى
والمكاتب في مال الكتاب لم يتحالفا عند أبي حنيفة فإذا لم يتحالفا
لقول قول المكاتب في مال الكتاب مع يمينه **وقال** أبو يوسف
ومحمد يبرأ يتحالفان ثم يفسخ الكتاب **وقال** إذا اختلفا الزوجان
في متاع البيت فبصلح للرجل وهو الرجل كالعامة والمفرد والكتب
القوس والفرس والسلاح **وقال** وما يصلح للنساء هو المرأة كاللواقية
والخمار والدماغ والرزق وشباب الحريم **وقال** وما يصلح لها فهو
للرجل كالسري والحصى والأنثى لأن الظاهر الرجل يتولى البيت
ويشترى ما كان لغيره من أهله وأولادهم وإن كان الاختلاف

في حال قيام النكاح او بعد الفراق **قوله** فان مات احدهما واختلف
 ورشته مع الآخر فما يصلح الرجل والنساء فهو الباقي منه لان يترك
 دون الميت وهذا قول ابن حنيفة **قوله** وقال ابو يوسف يرفع المرأة
 ما تجهز به مثلاً والباقي للرجل مع كمينه لان الظاهر ان المرأة ذات بللها
 من بيت اهلها ثم ما عدا لا معارض له لظاهره عليه والطلاق الموت
 سواء لقيام الوارث مقام المورث هذا كله اذا كان اجرين املاذا
 كان احدهما مملوكا فالمناع للحرج في الحياة لا يرد اقوال الحنفي
 بعد الموت لانه لا يرد الميت فحمله يرد على المعارض وهذا على ابن حنيفة
 وعندها المكاتب والمأدون بمنزلة الحر لا يرد معتبرة في النصوص
 قال في المنظومة زوجان مادون وحرج خصما في متاع البيت قد
 تكلمنا في ذلك المحرور **قوله** والباقي باع الرجل جارية فماتت بولد
 قاده البائع فان جاءت به لا قبل من ستة اشهر من يوم باعها
 فهو ابن البائع وللمة ام ولد له ويفسخ البيع ونبرة الثمن هذا
 احتجنا وقال في ردعوتيه باطله لان البيع اعترف منه انه عبد فكان
 في دعواه مناقض ولنا ان انصار العلوق بمالكه شرها في طاهرته

على كونه منه لان الظاهر عدم الزنا فاذا اصبحت الدعوى كالموت
 في وقت العلوق فتبين انه باع ام ولده فيفسخ البيع لان
 بيع ام الولد لا يجوز ويرى الثمن هذا لاحتسابه لانه قبضه بغير
 حق **قوله** فان ادعاه المشتري مع دعوة البائع او بعده فدر
 دعوة البائع او لانه اسبق للاستناد الى وقت العلوق
 وهذه دعوة استلاد وان جاءت به اكثر من ستين من وقت
 البيع لم يصح دعوة البائع لانه لم يوجد ايضا العلوق في
 ملكه الا اذا صدقه المشتري مع دعوة البائع في يثبت النسب
 ويجوز على الاستلاد بالنكاح ولا يبطل البيع الا بعد ان العلوق
 لم يكن في ملكه فلا يثبت بحقيقته العتق والحقه وهذه دعوة
 تحجره وغيره المالك ليس من اهله وان كان المشتري ادعاه
 قبل دعوة البائع في المسألة الأولى صحت دعوته ويثبت نسبه
 منه لانه اقرب ممكن على نفسه لانه لا يجوز ان يكون تزوجها في
 ملك غيره واحبها ثم اشترى اقام مع العبد فاذا ادعاه وهو في
 قبل منه فان ادعاه البائع بعد ذلك لم يصح دعوته لانه قد يعلق

به مع لا يلحق الفسخ وهو ثبوت النسب من المشتري وان
 جاءت به لأكثر من ستة أشهر ولأقل من سنتين لم يقبل دعوى
 البائع فيه إلا أن يصدق المشتري بأن دعوى البائع هنا دعوى
 الملك لا دعوى استيلاء لأننا لا نعلم أن العلق كان في ملكه
 وإذا كانت دعوى ملك فدهوى الملك كعتاق موقع وعتقه
 في هذه الحالة لا ينفرد لأن الولد ليس في ملكه ولا تقبلت دعوى
 إذا صدقة المشتري لولا أن يكون الأمر كما قال وإذا صدقة
 المشتري ثبت نسب الولد وتبطل البيع والولد حر والامام
 الولد فإن دعاه المشتري بعد التصديق لم يقبل لأن النسب ثبت
 من البائع بتصديق المشتري والملك المشتري ولا يقبل دعوى
 في إزالة نسب ثابت من غيره **قوله** وإن مات الولد فدعاه البائع
 وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت الاستيلاء من الأم لأنها تا
 بعة الولد ولم يثبت نسبها لموت لعدم الحاجة إلى ذلك فلا
 تتبعها استيلاء الأم **قوله** فإن مات الأم فدعاه البائع وقد
 جاءت به لأقل من ستة أشهر ثبت النسب في الولد واحد البائع

ويرد كل الثمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يرد
 حصته الولد والامام حصته الأم أما ثبوت النسب فلا أن الولد
 هو الأصل لأن الأم تضاف إليه فيقال أم الولد وتستفرد هي
 الحرة من جرمته لقوله عليه السلام عتقتها وولدها والثابت لها
 حق الحرية وله حقيقة الحرية والآد في تتبع الأعلى وأما رد الثمن
 كله عند أبي حنيفة فإنه يظهر أن الحرة أم ولد ومن باع أم ولد
 فهاكك عند المشتري فإنها لا تكون مضمونة عليه عند أن ما
 ليسها غير متقومة عند في العقد والعصب فلذلك يرد جميع
 الثمن وعندهما تكون مضمونة لأنها متقومة عندها فورد
 من الثمن مقدار قيمة الولد فيعتبر القيمان وقسم الثمن على
 مقدار قيمته ما إذا كان ثمنه الأم سقط وما إذا كان ثمنه الولد
 يرد هذا إذا ماتت ما إذا اقتلها بحد فأخذ المشتري قيمتها
 ثم ادعى البائع الولد فإنه يرد قيمة الولد دون الأم بالاجماع **قوله**
 ومن ادعى النسب حد التوأمين ثبت نسبهما منه لأنها من ماء
 والحمل الواحد لا يثبت نسب بعضه دون بعض وعلى هذا لو باع

المولى الجارية واخر التوامين فادعى المولى الباقي في يد حسن
 دعونه في البيع وفتح البيع وكان تلام ام ولد **كتاب**
الشهادات الشهادة موضوعة لتوقيض صيانة للديون
 والعقود عن المحو قال لبيك واشهدوا اذا تباعدتم وقال في
 الطلاق واشهدوا في عدل بكم والشهادة عبارة عن الاخبار
 بصحة الشيء عن مشاهد العيان فعلى هذا هو مشتقة من المشاهدة
 تنبئ عن المعاينة وقيل مشتقة من الشهد وهو المحصور الا ان
 عندنا في مجلس القاضى الاداء في الحاضر شاهد او اداء شهادة
 وفي الشرع عبارة عن اخبار شرط في مجلس القاضى ولقد اشهد
 ثم الشهادة لها شرطان وركن وحكم فبشرط طلب المدعى
 من ان شاهد اداء وشرط العقل الكامل والاضيق والاهلية
 وركنها لفظ الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضى ما يقتضيه
 الشهادة الشاهدة قال رحمه الله الشهادة فرض بعين اداء وهذا اذا تم لها او
 التزم حكمها اما انما هي في معنى بين التماس وتركه لانه التزم للتو
 فهو كما يوجب على نفسه من الفرض لا ان يتحول عن قبول الشهادة

وتحليها

وتحليها وفي الواقعات رجل طلب منه ان يثبت شهادة او
 يشهد على عقد فابى ذلك فان كان الطالب يتحضره جاز له ان
 يمتنع والا فلا يبعه الامتناع **قوله** ويلزم الشهود اداؤا كما كبر
 لقوله فرض **قوله** ولا يبعه كملتها قال في النهاية الا اذا علم
 ان القاضى لا يقبل شهادة فاداءه فاذ اتروا ان يبعه ذلك او
 كان في الصك جماعة يسولة من يقبل شهادة منهم واجابوه فانه
 يبعه الامتناع وان لم يكن سواه او كانوا السبع قولا لا يبعه الامتناع وعند
 محمد اذا كان له شهود كثير فزعا بعضهم للاداء وهو غير
 يبعه الامتناع وعن محمد ايضا لو ادعى الى الاداء والقاضى ممن
 يقضى شهادته لكنه خلاف من ذهب الى هذا اداله ان يشهد فان
 شهد لا بأس بذلك قال خلف بن ايوب لو رفعت الخصومة
 الى قاض غير عدل فله ان يكتم الشهادة حتى يرفعها الى قاض
 عدل وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان جابر او غيره
 او لم يذلل الشهادة على وجهها وبعه الامتناع وكذا لو شهد
 على باطل مشران يكون رجل من اهل السوق جرس سوق النجاشي

مقاطعة كل شهر يكلفه في الجلاء الشهادة عليه لم تجز له الا
 داء حتى لو قال لو شهد بذلك استوجب اللعنة وكذا لو اقر
 رجل عند بداهتهم وعرف ان شاهداً سبه من جهة باطلا فانه
 يمنع من ادائهما **قوله** واذا اطا البرهم المدعى هذا بيا وقت لفرضه
قوله والشهادة في الحدود تجزى بها الا ان بين حبيبتين اقامة للحد
 والتوقي عن الهتك فاداستر فقد احسن وان طهر اطرز حق
 كنه فذلك خير في **قوله** والستر افضل لقوله عليه السلام من ستر عا مسلم
 ستره الله في الدنيا والاخرة والان الاظهار حق لكونه وهو غوغى عنه
 والستر ترك كشف الاذى وهو محتاج اليه فكان اولى **قوله** الا
 ان يحتاج ان يشهد بالمال في السرقة لان المال حق للأذى فلا يستر
 كتمان **قوله** فيقول اخذوا لاسرق لان قوله اخذ يوجب الضمان
 وقوله سرق يوجب القطع وقد نذب الى الستر فيما يوجب
 القطع ويجب عليه الشهادة فيما يوجب الضمان ولان في قوله
 اخذ اخبار حق المسروق عنه الاثر ان لو قال سرق وجب القطع
 والضمان لا الجامع القطع فلا يحصل في قوله سرق اخبار **قوله**

والشهاد

والشهادة على امرأتين الشهادة في الزنا يعتبر فيه اربعة من
 الرجال قال الله واشهدوا عليهم اربعة منكم واختلقوا في الشهادة
 على الواطع عند البر حقيقه يقبل فيه رجلان عدلان لانه موجب
 للمعنى سر عنده وعندهما الا بر فيه من اربعة كالزنا واما اتيان
 البهمة والاصح عند اصحابنا جميعا انه يقبل في شاهدين عدلان
قوله ولا يقبل في شهادة النساء لان الحدود نزلت فيها الشبهة و
 النساء شهدات ترم شبهة لانها قائمت مقام شهادة الرجال في
 كمال الشهادة على الشهادة **قوله** ومنها الشهادة ببقية الحدود و
 القصاص يقبل في شهادة رجلين ولا يقبل في شهادة النساء
 لما روي عن الزهري انه قال مضت السنة من لكون رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بعده انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود والقصاص
 وقد قالوا ان شهادة النساء مع الرجال تقبل في الاحصان وعند
 زفر لا يقبل الا الرجال وكذلك قال ابو يوسف في محرق يقبل شهادة
 النساء مع الرجال في تركية مشهود النساء وعند ابو حنيفة لا يجوز واما
 الشهادة في السرقة يقبل في حق المال رجل وامرأتان ولا يقبل

في حق القطع الارجلين ولو شهد رجل وامرأتان ثبت المال
 دون القطع **وقد** وما سوى ذلك من الحقوق يقبل رجلان او رجل
 وامرأتان سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح والطلاق
 والعناق والوكالة والوصية وغير ذلك والمراد بالوصية ههنا الا
 يضاهي الله قال او غير مال ولو كان المراد الوصية لكان **والا** ويقبل في
 الولادة والبهان والعيوب **باب** في موضع لا يطلع عليه **باب** شهادة امرأة
 واحدة الا اثبتت احوط **قول** والعيوب بالتأخير اذا ادعى العيب بالمارة
 فان حلف من متبوعه وحلف ابنايع ايضا او ما شهادة النساء وخرجن
 على استهلاك فلا يقبل عند ابو حنيفة في حق الارث ويكفي في ذلك مرة
 واحدة عندها لانه صوت قعد الولادة وتلك الحالة لا تحضرها الرجال
 واما في حق الصلاة عليه فمقبولة بالاجماع لانه من امور الدنيا و
 الرضا فلا يقبل فيه **باب** شهادة رجلين او رجل وامرأتين عند الله
 مما يطلع عليه الرجال **باب** ان الذي الرسم المحرم من ان ينظر الى يديها
 وشاهد رضاء **وقد** لا يرد في ذلك من العدالة ولفظ الشهادة
 هذا انما الى جميع ما يقدم حتى بشرط العدالة ولفظ الشهادة في

شهادة

شهادة النساء في الولادة وغيره هو الصحيح لانها شهادة
 طائفة من معنى الزام حتى اختص مجلس القاص وشرط فيه الحسنة
 والامانة كذا في الهداية واما لفظ الشهادة فلا يرد منه لان لفظه بزيادة
 تأكيد فان قوله شهد من الفاظ اليقين فكان الامتناع من الكذب به من
 اللفظ اشترط واما شرط العدالة لقوله **باب** ممن ترصون من الشهداء
 قال في الوجوه احسن ما قيل في تفسير العدل ان يكون مجتبا للكماتير
 ولا يكون مضرا على الصغار ويكون صلاحه اكثر من فساد وصلاحه اكثر
 من خطيئه وقال في البنايع العدل من لم يطعن عليه في بطن وفتح اي
 لا يقال له يا كذا الربا ولا الغصب واشياء ذلك لا يقال له ان كان موضع
 الطعن في البطن لانه يخرج منه **وقد** فان تذكر الشاهد لفظ الشهادة
 وقال اعلم او اتيقن لم يقبل شهادته لان يهونه اللفظ لم يكن شاهدا
 لان كونه الشهادة بقوله فتشهادة احدهم اربع شهادات **وقد** وقال
 ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم يعني لا يبال عنه حتى يطعن
 المحصر فيه لقوله عليه السلام المسلمون عذرة بعضهم على بعض الا في
 في **وقد** في الآفة للعدو والقصاص فانه يقال عن الشهادة لانه جاز

فيشرط القطع فيها **فان** طعن الخصم فيهم شال عنهم وكذا اذا
القاضي في شهادتهم الشك والارتياب فلا يردان عدالتهم لتزوي
التهمة ولا تزويها بالتركية **فان** وقال ابو يوسف ومحمد ابران
عنهم في الشر والعلاية يعنى في جميع الحقوق وسائر الخواص سواء
طعن الخصم فيهم او لم يطعن والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في
الهداية وكيفية السؤال عنهم في الشر والعلاية ان يكتب الحاكم اسماء الشهود
وانسابهم حتى يعرفهم المنكر ويأخذ عن جلانهم واصدقائهم ويسأل
بالكتاب اليهم فيكتب المنكرون العين تحت لم العدل ولا يكتب القاضي
اسم القاء هيئته لغير الملم وفي النهاية تركية السراييع القاضي
رسولا الى المنكر ويكتب اليه كتابا في اسماء الشهود حتى يعرفهم ويأخذ
المكتوب اليه عدالة خيرة بالناس ولا يكون متزويا غير خلائق الناس
لانه اذا لم يخاطبهم لم يعرف العدل من غير ما ويرد المكتوب اليه الجواب
فمن عرفه عدالة كتب تحت اسمه هو عدل جائز الشهادة ومن عرفه
بالفوق لا يكتب شيئا تحت اسم احراز عن هتك السر ويقول الله اعلم
الا اذا عدل عنهم وخاف ان لم يقرب بذلك قضى القاضي شهادته ثم يصرح

بذلك

بذلك من لم يعرفه بعدالة ولا فوق يكتب تحت اسم مستور
ويكتب جميع ذلك في السري للظهر عليه فحرج العدل ويتهرب
او يستمال بالمال ولما تركية العلانية فان القاضي يخرج بين العدل
والشاهدان هما في تركية العلانية يتبع شهرة تعذر بل عنهم فيقول
القاضي للعدل هذا الذي عدلته في الشر فان قال خضرة المدعى عليه
نعم قضى عليه وقبل صفة التركية في العلانية ان يقول للعدل
عند الحاكم انه عدل مرضي بقول جابر الشهادة قال ابن سبلة لا
ابران يقول هو جابر الشهادة لان العبد قد يكون
عدلا وشهادة لا تجوز وقيل يكتب بقوله هو عدل لان الحرية ثابته
بالدار وهذا صحيح كذا في النهاية وقال ابو يوسف يقول في
تعذيله ما اعلم منه الاخير ولو قال لا باس به فقد عدل
وزكاه والتركية كانت في عصر الصحابة علانية ولم يكن
في الشر تركية لانهم كانوا صليحا وكان العدل الخواص والادوية
من الشهود اذا جرحهم وفي زماننا تركت تركية العلانية
والكفر بتركية الشر فخرنا عن المتنة والادوية لان الشهود

يودون الخارج وعن محمد بنه قال العلانية بلاء وقتنة كذا
 في الهداية واذا ارى المترك رجلا حافظا للجماعة ولم يبر منه
 رتبة قال ابو يلى ما يسهل ان يعدله وان كان لا يعرفه فجاه
 شاهدان عدلان فعدلاه عنده وسعدان يعدلها كذا في النبا
 وتعدل الواحد رجائين عندهما والاثنان احوط وقال محمد بن
 من اثنى واعتبارا بالشهادة وعلى هذا الخلاف المترجم على الشاهد
 ورسو القاضى المحمدي يعنى اذا كان رسو القاضى الى المعدل
 واحدا والمترجم عن الشهود جابر عندهما والاثنان احوط وعند
 محمد بن من اثنى لان التزكية في السريسية في معنا الشهادة ولهذا
 لا يشترط لفظ الشهادة وكذا العدد بالاجماع ما قال المختص باختصاصها
 بمجلس القاضى ويشترط اربعة في تزكية شهود الزنا عند محمد كذا في الهداية
 وقد قال ابو حنيفة قبل في تزكية السمرات والعبد للمحرور وفي العرف
 اذا كانوا عدولا اقبل في تزكية العلانية الا تزكية من اقبل شرها
 لان تزكية السمر من باب الاخبار والمخبر امر ديني وقوه هو لاء
 في امور الدينية مقبول اذا كانوا عدولا الا ترى ان يقبلوا فيهم

في الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجب الصوم بقولهم
 وتزكية العلانية نظير للشهادات فليشترط فيها اهلية الشهادة
 وكذا العدد بالاجماع على ما قال المختص وعلى هذا تزكية الوالد لولده
 في السراجين لانها من باب الاخبار كذا في النهاية وكذا تعدل الاع
 والمملوك عندهما خلافا لمحمد كذا في النبا **وعلى** ما حمله الشاهد
 على ضربين احدهما ما ثبت بنفسه مثل البيع والاجارة والتكليف
 والاقرار والعصب والقتل والحكم فاذا سمع ذلك الشاهد لواء
 وسعدان يشهد به وان لم يشهد عليه ولما اذا سمع الحاكم يقول قد
 حكمت فلان على فلان بالفدية راع ان سمع يقول ذلك في موضع يجوز
 حكمه فيه لا يجوز له ان يشهد بذلك **وقوله** وتقوه اشهرانه باع هذا
 في البيع الصريح ظاهر لعله اذا كان البيع بالتعاطى فانه يشهد على
 الاخذ والعطى ولا يشهد على البيع وفي الدخيرة لو شهد على البيع جاز
 وفي الاقرار يقوه اشهد ان فلان اقرب بكرا وكذا ولو فسر القاضى
 بان اشهد بالسمع لا يقبل كذا في النهاية **وقوله** ولا يقوه اشهد به لان
 كذب ولو سمعه من وراء حجاب لا يجوز له ان يشهد ولو فسر للقاضى

٢٤٥

حكم

لا يقبله القاضي لأن النغمة تشبه النغمة إلا إذا كان دخل البيت
وعلم أنه ليس فيه أحد ثم جلس على الباب وليس فيه ملك
غيره فسمع أقرار الزجر ولا يبرأ لأنه حصل العلم في هذه الصورة
وذكر كتب على نفسه صكاً بحق وقال لقومه اشهدوا على بما
في هذا الصك جاز لهم أن يشهدوا عليه وإذا كتبه غيره و
قال لهم ذلك لم تجز حتى يقرأه عليهم ومنه ما لا يشك
حكمه مثل الشهادة على الشهادة فأداسع شاهد يشهد
بشيء لم تجز له أن يشهد على شهادته إلا أن يشهد لأن الشهاد
غير موجهة بنفسها وإنما تصير موجهة بالنقل إلى مجلس القاضي
فلا بد فيها من الأمانة والتحمل ولم يوجد الا ترى أنه لو رجع
عن الشهادة بعد ما شهد بها عند الحاكم لم يلزمه الحاكم شيئا ولم يقطع
بشهادته حقا فأداسع هذا قلنا من سمع شاهدا يشهد على جرح
بشيء لم تجز له أن يشهد بذلك لأنه شهد بما لم يثبت به حق على المشهود
عليه قال في النهاية هذا إذا سمع في مجلس القاضي غير جائز له أن
يشهد على شهادته وإن لم يشهد وكذا لو سمع شهودا شاهدا

على شهادته لم يسمع السامع أن يشهد على ذلك لأنه إن سئل
غيره ولم يتحمل ولو قال الشاهد لرجل أن اشهد فلان على فلان بأ
لفظ رهم فاشهد عليه بذلك لم يلتفت إلى ذلك وكذا لو قال فاشهد
بما شهدت به أو اشهد على كذا شيء به فذلك كله باطل حتى يقول
اشهد على شهادتي لأن جميع هذه الألفاظ من الشهادة لا على
طريق التمسيد وهذا المأمور لم يعاين أقرار المشهود عليه ولا
اشهدات شاهد على نفسه بخلاف إذا قال لا أشهد على شهادتي لأن
استئنافه نقار شهادته واشهادته على نفسه بذلك ~~مطلوب~~ المحرر الشاهد
إذا رأى خطه ان يشهد إلا أن يذكر الشهادة لأن الخط يشبه الخط
فلم يحصل له العلم بيقين وهذا قولهما وقال أبو يوسف تحلل
أن يشهد وفي الهداية محرم أن يشهد في قول لا خلاف بينهم في
هذه المسئلة وإنما منفقون على أنه لا تحلل أن يشهد في قولها ^{بنا}
جميعا إلا أن يذكر الشهادة وإنما الخلاف بينهم فيما إذا وجد القاضي
شهادة في يومه أنه لأن ما في قطرة حتى ختمه يؤمن عليه من الزيادة
والنقصان فحصل له العلم ولا لذلك الشهاد في الصك لأنها في غير

وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة او اخبر قوم
 ممن يثق بهم انما شهدنا لخن وانك كذا في الهداية وفي الرد
 دوى لصغير اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يزد فيه شيء بان
 كان محبوا عنه وعلم به ليدل اخر لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما سمع ^{فقط}
 لا يسه ان يشهد به عند ابوي يوسف ^{في} وما قاله ابو يوسف والمحمود
 وقال في انفقوم قولها هو الصحيح ^{ولا} ولا تقبل شهادة الا في وكذا
 فضا في الجور في شهادة ^{على} ^{ويبين} احدهما ان كان يظن بها
 وهو بصير ثم اذا امكن وهو اني لم تجز عندنا وقال ابو يوسف تجوز
 لم يفقد منه في حال الاداء الامعانية المشهورة عليه فاذا صح تحمله
 جاز اذا كان كما لو شهد بصيرا على ميتا وفي غايبه وانما العاين
 التهم في منع الا اذا الجنون ولان حالة الاداء الدوم حالة التجرير ليدل
 ان التهم يصح في حال البصير فيه الا اذا امكن ان يكون فاسقا او عبدا
 او صبيا وقت التهم فان تحمله صحيح فان كان العاين منع التهم فاولي
 واخر لا يمنع الاداء او انما اذا ادى الشهادة عند الحاكم وهو بصير ثم
 على قبح الحكم بها لم يجز الحكم ان تحكم بها عندنا لان من شرط صحة الحكم بانها

عننا بقاء الشهود على حال اهلية الشهادة الى ان تحكم بها الحاكم
 حتى اذا ارتدوا او فسقوا او خرسوا او رجعوا قبل الحكم فان
 ذلك يمنع الحكم لان الاهلية بالموت انتهت وبالعيب بطلت
 يعني في الملوك وكذا في المحدثين الا في الرجم خاصة فانه يسقط اذا
 غابت الشهادة او ماتوا بعد نقضاء الفتوات الهداية بهم وعن
 ابو يوسف لا يبطل الرجم ايضا بموتهم ولا بغيبتهم وقد قالوا
 ان شهادة الاعمي لا يقبل في شيء اصلا وقال في الرجم فيما طرأ به
 الاستفاضة كالنسيان والموت والحرف ذلك لان الاعمي
 يقع له العلم بمطريقة الاستفاضة كما يقع للبصير ^{ولا} ^{ولا} المملوك
 لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يملك نفسه فاولي انه لا
 يملك على غيره قال الشيخ عبد المملوك لا يقدر على شيء وقاله والاباب
 الشهادة اذا ما دعوا فلا يدخل العبد تحت هذا لان عليه حرمة
 مولاه يمنع بها عن الحضور الى مجلس الحاكم ولانه ليس من اهل
 الصحن بل رجوع عن الشهادة ^{ولا} ^{ولا} المحدث في القدر وان تأ
 ولا تقبلوا الحكم شهادة ابدوا لان رد شهادته من تمام الحرف

المحرم وغير القدر لأن رد الفسق وقدر تنفع بالتوبة وعند
 انفع يقبل شهادته اذا تاب بقوله لا الا الذين تابوا قلنا
 لا تشايضروا في طائفة وهو الفسق وقولنا انما يقبل ما لم
 يتم عليه الحد لأن الشرط في بطلانها اقامه الحد عليه فمال يوجد
 الشرط بقى على ما كان عليه ولو ضرب بعض الحد فرب قبل تمام الحد
 ففي ظاهر الرواية يقبل شهادته ما لم يضرب جميعه وفي رواية اذا
 ضرب سوطا واحدا لا يقبل شهادته وفي رواية اذا ضرب اكثر من السوط
 سقطت شهادته وان ضرب الاقل لا يسقط ولو جحد الكافر في
 قدر ثم اسلم يقبل شهادته لأن الكافر شهادة فكان رد ما
 من تمام الحد وبالألم حدثت له شهادة اخرى بخلاف العبد اذا
 حذر ثم اعتق لأنه لا شهادة له اصلا فتمام حذره وشهادته بغير
 العتق واما اذا كان القدر في حالة الكفر وبعضه في حالة الإسلام
 ففيه ثلث روايات في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته عما التايد
 حتى لو تاب يقبل لأن المبطل كمال الحد وكما لا يوجد في حالة الإسلام
 وفي رواية اذا وجد السوط الأخير في حالة الإسلام بطلت شهادته عما

التايد

التايد لأن المبطل لها هو الشرط الآخر وفي رواية اعتبر أكثر
 الحد فإذا وجد أكثره في حالة الإسلام يبطل شهادته وان وجد
 أكثره في حالة الكفر لا يبطل **قوله** ولا يشهادة العبد لو ولد
 له ولد لأن مال الابن منسوب الى الاب قال عليه السلام انت وما
 لك لا يبكي فان كان كذلك كان شهادته لنفسه فلا يقبل وولد
 الولد ويجوز شهادته عليه الانتفاء التهمة **قوله** ولا يشهادة
 الولد لابويه واجدادهم لأنه منسوب اليهم بالولادة والمنافع
 بين الاباء والاولاد متصلة ولهذا لا يجوز اداء الزكاة اليهم
 وتمكنت فيهم التهمة **قوله** ولا يقبل شهادة احد الزوجين للآخر
 لأن الانتفاع بينهما متصلة عادة فيكون مترهما **قوله** ولا يشهادة
 المولى لعمله لأنه شهادة لنفسه من كل وجه اذا لم يكن على العبد
 دين او من وجه ان كان عليه دين لأن الحال موقوف ومراعى
قوله ولا مكانية لأنه على حكم ملكه قال عليه السلام المكاتب يرق
 ما بقى عليه دينهم وكذا لا يجوز شهادة الأجير لمن استأجره والملا
 بالاجير الشاهد الخاص الذي بعد ضرورة استادة ضرر نفسه وقيل

المراد به الاجير شافرة او شاهدة **وقوله** ولا شهادة الشريك
لشريكه فيما هو من شركتها لانه شهادة لنفسه وجه الشك كرها
في المال فان شهد بما ليس في شركتها يقبل لانفساء التهمة والا
ان كل شهادة جرت الشاهد مغنا او دفعت عنه مغرا لا يقبل
وشهادة الشريك فيما هو من شركتها تجلب له مغنا فلا تجوز ولو
اودع رجل رجلا دين ودبعة فجاء مدعى فلا فاء فشده المدعى
جازت شهادته لانها لم تجز الا لو انفسها بشهادته ما مغنا و
لا دفعا بها مغرا وكذا اذا شهد امرئ بغيره فان كان له رجل غير
الراهن جازت شهادته لانه ليس له ما في هذه نفع بغيرها ابطال
حقها من الوثيقة بخلاف ما اذا باع عن نفسه اثني فادعى مدعى
تلك العين شهدا به لانه فائه التجوز بشهادته لانها تدفع مغرا
وهو ابطال الثمن عنهما فمما يشهد ان لانفسها فلا يقبل **وقوله**
يقبل شهادة الرجل لاجنه وعنه لان الاملاك متميزة لانه ليس
لاحد من اثنين في مال الاخر **وقوله** ولا يقبل شهادة محنت يعني
اذا كان ردي الأفعال لانه قالوا اما الذي في كلامه ليس وفي

وفي اعطائه تكبير ولم يفعل الفوا حش فهو مقبول الشهادة
وقوله ولا نايحة يعني التي تنوح في مصيبة غير امانا التي تنوح في
مصيبةها فشهادتها مقبولة قال بعضهم لا خير في النايحة لان
نهاياتها من الجحيم وتنهى عن الصبر وتبكي على شجوة غير ما وتأخذ
الاجرة على معها وتحن وتوحى الميت **وقوله** ولا مغنية لانها
من تكيته حرام فان النبي عليه السلام نهى عن الصوتين ^{حقين} الا
النايحة والمغنية **وقوله** ومن الشرب على الله ويعني شرب غير
الحل من الاثنية واما الخمر فشربها يقطع العدالة وان كان بغير لهو
والادمان المتواصلة والملازمة ومن نيت ان يشرب بعد
ذلك اذا وجد ما وانما شرط الادمان فيكون ذلك ظاهرا لعمته
فلهذا من يتهم بالشرب ولم يظهر ذلك منه لم يخرج من العدالة
قبل ظهور ذلك منه وكذا من جلس الخمر والشرب لا يقبل
شهادته وان لم يشرب **وقوله** ولا من يلعب بالطنبور وهو المغني
وكذا من يلعب بالبيان والحمام لا يقبل شهادته لانه يورث غفلة
وقد يفت على العورات بصعور سطحه اذا كان تطيب للحمام

واما اذا كان يبيعها ولا يطيرك ولا يعرفها بقمار قبلت شهاده
قول ولا من يفع الناس لا يقال هذا كرا لانه قد ذكر المغنية
 قلنا ذلك مخصوص بالمرأة وهذا عام ولأن الأول في النفع
 مطلقا وهذا في النفع للناس وقيد بالنفع للناس لانه اذا كان
 لا يفع لغيره ولكن يفع لنفسه لأزلة الوحشة فلا داس به ذلك كذا
 في المستصفى وروى ان عبد الرحمن بن عوف جاء الى عمر بن الخطاب
 فسمع عمر يقول في بيته فدعا فخرج اليه فحجلا فقال له لمعتني
 يا عبد الرحمن قال نعم قال اما اذا خلوت قلنا ايقول الناس
 انك ترى ما كنت اقول قال لا اني قلت لم يبق من شر والعلال
 التعرض ^{للمخوف} للمخوف لا من محبة بين الله والسيوف **قول**
 ومن يأتي بابا من ابواب الكباير التي تعلق بها المحدثان
 انواعها والكيرة ما كانت حراما محض شرع عليها عقوبة محضة
 ينقض طاعة قال عبد الله بن عمر الكباير سبع الاشرار بالله وعقوب
 الوالد بن والقتل واكل الربا واكل مال اليتيم ظموا وقدوا المحضوا
 اليمين العسوى وقال ابن مسعود ولعلنا زادوا شهادة الزور والآيات

من روح الله او شهادة الزور والزنا وسيلان بن عباس عن
 الكباير سبع قال هي السبعين اقرب وقيد هي سبعة عشر
 النسخ في القلب لكفر بالله والاصرار على معصية الله والقنوط
 من رحمة الله والامن من مكر الله والسبع في الشا التلغظ بالكفر
 وشهادة الزور وقدوا المحضوا واليمين الغموس وثلاثة في البطن
 اكل الربا واكل مال اليتيم وشرب الخمر واثنان في الفرج الزنا واللواط
 واثنان في اليد القدر والسرقة وواحدة في الرجل الفرار من الزحف
 وواحدة في سائر البدن عقوب الوالد بن ومن الكباير ايضا السرقة
 وكتمان الشهادة من غير عذر والأفطار في رمضان من غير عذر وقطع
 الرحم وترك الصلاة متعمدا ومنع الزكاة ونسيان القلب واللب
 الصحابة وفيهم السبعين والخيانة في الكيد والوزن واخذ الرشوة
 وضرب المسلم بغير حق وامتناع المرأة عن زوجها بالاسبب والوقية
 في اهل العلم واكل الميتة ولحم الخنزير بغير اضطرار والوطي
 في الميضي والتمهية والخيانة والذب والنياحة والمفسد والكبير
 وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة وقتل الولد

خشية ان ياكل منه والحيف في الوصية وتحقير المسلمين والطهار
 قال سعيد بن جبير كل ذنب او عدل الله عليه النار فهو كبيرة والصديق النظار الى
 محل والامر والقبلة وهجران المسلم فوق ثلثة ايام والبيع والشراء
 في البحر والعبث في الصلاة وتخطي الرقاب يوم الجمعة والكلام في محل الخطبة
 والتغوط مستقبلا القبلة وفي طريق المسلمين والاعتناء بالخلق بالاء
 جنسية ومناورة المرأة بغير محرم ولا زوجه والنجس والتسوم على
 سوم اخيه وتلفع الركاب وبيع الحاضر للبادي والاحتكار وبيع
 المغنم من غزيران والخطبة على خطبة اخيه والتبخر في المشي
 والصلاة في الاوقات المنهية والتكوت عند سماع الخطبة ووطئ الزوجة
 المظلم من اقبل التفكير **وهو** ولا من يدخل الحمام بغير ازار النكشاف
 العورة حرام مستفح بين الناس وكذا من في الطريق يسري الى
 ليس عليه غيره كذا في النهاية ولا اكل الربا لانه متاكر التحريم وشروط
 في الاصل الشهرة في اكل الربا وكذا كل من استمر باكل الحرام فهو
 فاسق وهو الشهادة **وهو** والمقام بالنرد والشطرنج بشرط
 القمار لا مجرد اللعب بالشطرنج من غير قمار لا يقرح في العدالة اما القمار

محرام وفاعله فاسق وفي شرحه من لعب بالشطرنج من غير
 قمار والادكر فاحشة ولا ترك صلاة فشهاده مقبولة وان كان
 ذلك يقطع عن الصلاة او يدكر عليه غنما او يخلف عليه لم يقبل
 شهادته ولما اللعب بالنرد وسائر ما يلعبه فانه محرمة يمنع
 قبول الشهادة لاجماع الناس على تحريم ذلك بخلاف اللعب بالشطرنج
 فان فيه اختلاف بين الناس **وهو** ولا من يفعل الافعال المنهية
 كالسوء على الطريق والاكل على الطريق لانه تارك للهرة فاذا
 كان لا يستحق عن مثل ذلك لا يمنع عن الكذب وكذا من ياكل في
 السوق بين الناس قال في النهاية اما اذا شرب الماء او اكل
 الفوفل على الطريق لا يقرح في عدالته لان الناس لا يستفح
 ذلك المشرع بالسوء على الطريق اذا كانت تحت يراه الناس وكذا
 لا يقبل شهادة الخامس وهو الذي لا اذا اكله لا ياكله ولا يخلف
وهو لا يقبل شهادة من يظهر سب السلف الصالحين المشهورين
 فسقهم والمراد بالسلف الصالحين الصحابة والتابعون وكذا لا
 يقبل شهادة من ظهر تركه كراهة ماله ولا شهادة من هو معروف بالكذب

الفاحش اما اذا كان له يعرف به وانما يتلى بشي منه والمخبر فيه
 اغلب وشهادته مقبولة في يديهم ولا يبرهانون الرشيد
 عند ابن يوسف فلم يقبله فقال هارون ما منعكم من قبول
 شهادته ما علم منه الا خيرا قال سمعته يوما قال لك في مجلسك
 انا عبدك فان كان صادقا فشهادته العبر غير مقبولة وان
 كان كاذبا فالكذب يقرح في العدالة **قوله** ويقبل شهادته اهل الا
 هو الاله الخطابية وهم قوم من الروافض يشهد بعضهم لبعض
 بتصديق المشهور يعتقدون بانه صادق في دعواه نسبوا الى
 الخطا وهور جارا الكوفة يعتقدون ان عليا هو الاله الاله
 يحيى وجعفر الصادق الاله الاصغر وقد قتلهم الايرغبي بن سبي
 وصليبه **قوله** ويقبل شهادته اهل الذمة بعضهم على بعض ان كانوا
 عدولا في دينهم **قوله** وان اختلفوا ملتزم وهم اليهود والنصارى
 والمجوس اذا صرحت عليهم بالخبر واعطوا الذمة ولا يقبل شهادتهم
قوله ولا يقبل شهادته الخريج على الذي يعني بالخريج المتما من قبيل
 شهادته الذي علمه ويقبل شهادته المتما من بعضهم على بعض اذا

على المسلمين

كانوا

كانوا من اهل الذمار واحدا فان كانوا من اهل دارين كالروا الترك
 لا يقبلون على هذا الارشاد لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ويمنع
 التوارث بينها بخلاف الدارين لانهم من اهل دارين لا يقبل شهادته
 المسلم على الذي لان المسلم محقق في عدلته الذي قبلت شهادته
 عليه والذي مبطل في عدلته المسلم فلا يقبل عليه **قوله** وان كانت الحسنة
 اقل من السيئات والرجل يحسب الكباير قبلت شهادته وان اتم المعصية
 هذا هو العدالة المعبرة اذا لم يبق في الكباير كلها وبعد توقيها
 يعتبر الغالب فمن كثرت معصيته اشر ذلك في شهادته لتردت منه
 المعصية قبلت شهادته لان اعتبار اختيار المراسد باب الشهادة
 وهو مفتوح احياء الحقوق **قوله** وان اتم المعصية لان كل واحد
 من دون الانبياء عليهم السلام لا يخلوا من ارتكاب خطيئة ولو وقعت
 الشهادة على من لا ذنب له اصلا تعذر وجود ذلك في الدنيا فموج
 في ذلك واعتبر الاغلب **قوله** وان كانت الحسنة اغلب من السيئات يعني
 الصغائر وحاصله ان كل من ارتكب كبيرة واصر على صغير فانه يسقط
 عدله **قوله** ويقبل شهادته الاقل وهو الذي لم تحسب من وعظير الذكر

والله اعلم بالصواب فان شهدته
 وان لم يمتنع عليه عدله
 والعدالة المقترنة

ومن

للشبهة الواردة من قول ابن عباس انه لا يقبل شهادته وانما يقبل
 اذا ترك الاحتياط من عذر اما اذا تركه لاختلاف الدين واهلها
 بالسنة لم يقبل شهادته **قوله** وللمقص لا فقه منه عضو ظمنا
 فصار كما اذا قطت يد فلان **قوله** والولد الزنا يعني اذا كان عدلا
 لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرها وقال مالك لا يقبل
 شهادته في الزنا لانه ثبت ان يكون غير مكمل فيتم العدل لا يجب ذلك
 والكلام انما هو في العدل **قوله** وشهادة الخشي جائزة المراء المشرك
 في الشهادة حكم المراء **قوله** واذا اوقعت الشهادة الدعوى قبلت وان
 خالفها لم يقبل كما اذا ادعى الغدر وهم وشهد بحايه دينار او بكر
 حنطة لأن من حكم الشهادة ان يطالب الدعوى في المعنى واللفظ **قوله**
 ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى في الاموال والطلاق حتى
 لو شهدا احدهما انه قال انت جليته وشهد الاخر انه قال انت برييت لا
 يثبت شيء من ذلك وان اتفقا للمعنى **قوله** فان شهدا احدهما بالف
 والاخر بالغير لا يقبل شهادتهما عندنا لانهما اختلفا في المعنى
 لأن ألف لا تعبر عن الالفين وقول ابو يوسف وعمر يقبل بالف

لانها

لانها داخله في الالفين فقد اتفقا عليها وهذا اذا كان المدعى يدعى
 الفين اما اذا ادعى الف لا يقبل بالاجماع وعلى هذا المايه والمائتان
 والالقة والطلقتان واذا شهد واحد بطلقه وواحد بطلاقين وشاهد
 بثلاث وقد دخل بها فصح طلاق ثلث وان لم يدخل بها يقع ثلثا
 كذا في النهاية لأن الأولى اتفقوا فيها جميعا والثاني اتفقوا فيها شاهدهما
 وشاهد الثالث فصاروا ثلثا **قوله** فان شهدا احدهما بالف والاخر بالغير
 ونحوهما والمدعى يدعى الف او خمسة قبلت الشهادة بالف يعني بالاجماع
 لاتفاق الشاهدين على الالف **قوله** ومثلا لأن الالف خمسة حملتان والا
 لقب حمله والخمسة حمله اخى والمدعى يدعى الف او خمسة فقد اتفقا
 على احد الحملتين مع دعوى المدعى لما ثبت ما اتفقا عليه ولم يثبت
 ما اختلفا فيه وليس يثبت عندنا شيء من شهادته احدهما بالف
 والاخر بالالفين لأن ذلك حمله واحدة وقد اختلفا فيها فلا يقبل
 ولو كان المدعى انما ادعى الف لا غير لم يقبل بالاجماع لأن شهادة الذي
 شهد بالف ونحوها باطلة لانه كذب المدعى في ذلك ونظر مسئلة
 الالف ونحوها الطلقة والطلقت والنصف والمائة والمائتين

بخلاف العشرة وحمة عشر لا تليس بينهما حر وعطف فهو ينظر
 الالف والالفين قال المجتهد هنا كلمة اذا كان دعوى في مال
 كالقرض وطور اما لو كان على دعوى في مال كالقرض وطور اما
 لو كان على دعوى عقرا لا يقبل بالاجماع في الفصول كلها كما اذا
 انه باع عبدا بالالف والمشتري نكح فشهد شاهد بالالف والاخر بالالفين
 شهد احدهما بالالف والاخر بالالفين ونحوه لا يقبل بالاجماع **قوله** وان
 شهد بالالف في قال الاخر قضاء من اجماعا قبلت بالالف لاتفاقها عليه
 لم يقبل وقوله انه قضاء لانها شهادة فرد الا ان يشهد معه اخرون
 ابو يوسف انه يقضي حكمه لان شاهد القضا مضموه وشهادة
 انه لادين اجماعا وجوابه ما قلنا كذا في الهداية **قوله** وينبغي للشاهد
 اذا علم ذلك ان لا يشهد بالف حتى يقر المترعي انه قبض حتما كي
 لا يصير معينا له الظالم ومعنى قوله ينبغي تحجب **قوله** فلا يشهد شا
 هدا ان زيد قدي يوم النحر بمكة وشهد اخر ان انقضى يوم
 النحر بالكوفا واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل شهادتين لان احدهما
 كاذب وليس احدهما اولي من الاخر ولان القدر فخر والقدر لا يباع

شهادتهما

ولا يكر

ولا يكر وفائدة ذلك فيما اذا قال ان لم ارجع العام فعبدي حر
 فاقام العبد شاهدا ان انقضى يوم النحر بالكوفا واقام الورثة
 شاهدين ان انقضى بمكة وان شهدوا على اقرار القاتل بذلك في
 وقتين او في مكانين قبلت الشهادة لان الأقرف هو والا قول
 تعا وتكر في يجوز ان يكون اقر بذلك في واحد من الوقتين فيقبل
 وعلى هذا اذا شهد شاهدان ان باع عبدا القوت اسرى شهرا الاخر
 ان باعه اليوقبلت الشهادة لان المشتري هو به مع طاهر وهو القوت
 والا قول يجوز ان تعا وتكر وليس هذا من شرط صحة ثبوت
 حضور شاهدين بخلاف النكاح فانه اذا شهد احدهما ان تزوجها
 اسرى شهرا الاخر انه تزوجها اليوم فانه شهادتهما لا تقبل لان
 النكاح لا يصح الا بحضور شاهدين ولم يشهد احدهما بالنكاح
 انه وقع بشهادة اثنين وانما شهد كل واحد منهما ان العقد وقع
 بشاهد واحد **قوله** ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح وانفوا
 تحاكم بذلك وهو ان يخرج المترعي عليه الشهود فيقول انهم فرقة
 او متاجران على الشهادة واقام على ذلك بيته فأي القاضي لا يسمع

بينته ولا يلتفت اليها ولكن يسأل عن شهود المدعى في الشر
 ويزكهم في العلانية واذا ثبت عدالتهم قبلت شهادتهم **فان**
 ولا يفي الشهادة على النفع مقبولة اذا كان النفع مقبولا مقرونا
 بالاثبات وكان ذلك يدخل تحت القضاء كما اذا شهدوا ان
 هذا طرث فلان لا وارث له فيه او لان علم له وارث غيره يقبل
 هذه الشهادة حتى سلم اليه كل المال كذا اذا قال لعبد له ان تدر
 الدار اليوم فانت محترق فشهد شاهدان انه لم يدخل فقبلت شهادتهما
 وترها ويقضى بعقبة لان الشهادة على الشروط في النفي مسبوقة
 وانما قال اذا كان يدخل تحت القضاء لان الترحيل اذا قال ان
 لم ارج هذا العام فعبدى محترق فشهد شاهدان انه حتى الكوفة لم
 يعرق عندهما لانها قامت على النفي والتفحيط مما لا يدخل تحت
 القضاء وقال محمد يعقوب لانها قامت على امر معلوم والالحكم
 بذلك فان قيل لا حاجة الى هذا فانه اذا لم يسمع فاعلم انه
 لا يحكم قلنا يمكن ان لا يسمع ولكن جاز ان تحكم فان القاضي يجوز
 ان يسمع البينة في بيع المدبر فاما اذا حكم بجور يبيع صح لانه مختلف

فيه

فيه فان عدل الشاهد وجرحه اخر فسال القاضي اخر فان عدله
 قضى بذلك وان جرحه اثنان لا يقض به وان عدله بعد ذلك
فانه ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يعاينه الا النسب والموت
 والنكاح والدخول والولاية القاضي فانه يسعه ان يشهد بهذه الاشياء
 اذا اجزم بها من ثقبه وهذا لا يشترط ان يخبر بذلك جاران
 عدلان او رجل واحد ان ممن يثق بهم ويقع في قلبه صدقهم
 ويشترط ايضا ان يكون الاخبار بلفظ الشهادة كذا ذكر المختص وقد
 في الموت بكتبة باخبار واحد اما رجل وامراة واحدة لانه قد ما
 يشاهد حاله غير الواحد الا ان يراه به ويكرهه ولا كذلك النكاح والنسب
 وينبغي ان يطلق ادا الشهادة ولا يفرقا اما اذا شهد للقاضي
 ان قال ان قال ان اشهد بالسمع يقبل شهادته ثم ان الشيخ قصر الشهادته
 بالسمع على خمسة اشياء ولم يذكر غيرها وهذا ينبغي اعتباره بالسمع في
 في الولاء والوقف عن البين ومقتضى يجوز في الولاية ان ينعزل النسب
 وعن محمدا انه يجوز في الوقف لانه يقع على من العصور والذهور
 وقال الامام طبري الرزين المرفوع اني لا بد في الشهادة على الوقف

من بيان البرية بان يشهدوا انه وقف على المجدد والمقبلة حق
 لولم يذكر واحد لك في شهادتهم لا يقبل **قوله** والشهادة على الشهاد
 جائز في كل حق لا يقطع بالشبهة احتراز عن الحدود و
 القصاص **قوله** ولا يقبل في الحدود والقصاص لأنها توشى
 الشبهة فلا يثبت بمقام مقام الغير **قوله** وتكون شهادته
 صديق وقال الشافعي لم لا يجوز الا اربعة على كل اصل شاهد
 لأن كل شاهد من قائمان مقام واحد وصورته شاهدان
 يشهد على شهادة رجل ثم انهما يشهدان ايضا على شهادة رجل اخر
 فإنه جائز فإنه وجد على شهادته واحد شاهدان وعند الشافعي لا
 يجوز الا ان يشهد على شهادة الاوّل شاهدان والاخر شاهدان
 غيرهما وتكون عندنا رجلا واحدان على شهادة رجلين **قوله**
 ولا يقبل شهادة واحد على شهادة واحد لأن شهادة الواحد
 لا يقوم بها حجة فلا بد من شهادة رجلين على شهادة ولا يشبه
 هذا اذا شهدا شئان على اثنين ان الشاهد من جميعا يشهد
 على كل واحد منهما فقد قبلت شهادته كل واحد شهادة شاهدين

قوله

فوصف الشهادان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع اشهد على
 شهادتي اني اشهد بان فلانا ابن فلان اقر عني بكذا وكذا
 في حق نفسه انما يقولوا وشهدت اني اذا كان للمقر ان يشهد على نفسه
 اما اذا كان سمعه ولم يشهد به على نفسه فانه يقول اقر عني
 ولا يقول اشهد بكذا يكون كاد باولو قاله في التمهيد اشهد بان
 فلان على فلان كذا فاشهد على شهادتي فذلك كفي وان قال
 واشهد على ما شهدت به او كما شهدت او على ما شهدت لا تصح
 يقول فاشهد على شهادتي **قوله** وان لم يقدر الشاهد على نفسه
 جان ولما قولنا اشهد على شهادتي فلا بد منه وهو شرط عندنا
 وقال ابو يوسف يجوز وان لم يذكر ذلك ولا بد من عدالة الاصل
 والناقل ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد
 على شهادته انه يشهد بان فلانا اقر عني بكذا وقال الحلي اشهد على
 شهادتي بذلك لانه لا بد من شهادة من ذكر شهادة الاصل ولقد
 التمسوا بشرط بقا الشهود الاصل على اهلية الشهادة حتى
 لو غفا او عيا او خرس لم يقبل شهادة الفرع **قوله** ولا يقبل شهادة

شهوة الفروع الآلهة كونه شهوة الأصل ويغيبوا مرة ثلثة
 أيام أو خمس أو سبعة لا يستطيعون معه حضور مجلس الحكم
 لأن شهوة الفروع كالبدل في شهوة الأصل والبدل لا يثبت حكمه
 مع القدرة على الأصل بدلالة المفعول التراب وعن ابن بكير
 إن كان في مكان لو غدا ذاء الشهادة لا يستطيع أن يثبت
 فاحله مع الشهادة أحيا الحقوق للناس والأول أحسن وإن
 الرقوبه أخذوا بالثبوت فان عدل شهوة الأصل شهوة الفروع
 هم المكون للأصول وذلك لأن نقلهم بشهادتهم لا تمنع صحة
 تعديلاتهم فلا فرق بين تعديلاتهم وتعديلات غيرهم ولا يجوز أن يقول
 في ذلك تصحيح شهادتهم لأن تصحيح شهادة الشاهد يؤثر في
 شهادة الأتكرانه يظهر في نفسه الصلاح والعدالة ولا يؤثر ذلك
 في شهادته وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر صح تعديله
 لما قلنا كذا في الهداية **وهو** وإن سكتوا عن تعديلاتهم جاز وينظر للحاكم
 في حالهم لأن التعديل لا يلزمهم وهذا قول أبو يوسف لأن المأخوذ
 عليهم النقودون التعديل لأنه قد يقع عليهم عند التزم وقال محمد بن

عليهم

لم يعيدوا شهوة الفروع شهوة الأصل لم يلتفت إلى شهادتهم لأن
 لا شهادتهم إلا بالعدالة فإذا لم يعرفوا قيمهم لم ينقلوا الشهادة
 فلا يقدر عند أبي يوسف إذا شهدوا وهم عدول وسكتوا عن
 تعديل أصولهم سأل الحاكم عن تعديلاتهم فإن عدلوا حكم بشهادة
 الفروع والأفلاوان لم يعلم للحاكم بخلاف الأصول والفروع سأل
 عن جميعهم في السرور كما هم في العلانية كذا في البيانج وإذا كان
 هذا الأصول محبوسا في المصروفات شهد على شهادته هذا يجوز للفروع
 أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي على حكم بها قال في
 في الرجوع ^{اختلاف} احتياطه مشايخنا متاقل بعضهم إن كان محبوسا في
 مسج هذا القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من مسجته حتى يشهد ثم
 يعيد إلى السجن وإن كان في مسج العالم يعني على ما تقدم من ذلك لا وفي
 يجوز **وهو** وينظر للحاكم في حالهم يعني على ما تقدم من ذلك لا وفي
 تعديلات الشاهد قبل طعن الخصم عليه قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 الواحد في التعديل والمخرج لأن التعديل ليس بشهادة وإنما هو خبر
 تروي أنه لا يحتاج إلى هذا الشأن ويثبت بالرسالة فيتعديل الأول

والولد لو ولد ولا احتياج الى حضور ختم ولا يفتقر تعذيب الشا
 دة على الزنا الى الشريعة وقال محمد لا يقدر فيه اقل من اثنين ولا خلاف في
 تعذيب المرأة بتعذيب العلانية فلا بد فيه من اثنين ولفظ الشا
 دة بالاجماع وفي النهاية قالوا بشرط في تركية شهوة الزنا اربعة
 عند محمد وكذا اختلافهم في الترجيح اذا لم يفهم القاضي كلام الختم
 على هذا يقبل فيه عندهما قول الواحد وعند محمد لا بد من اثنين
 هذا يقبل بتعذيب المرأة عندهما وقال محمد لا يجوز شتم عندها حنيفه
 انما يقبل بتعذيب في غير العقوبة اما في العقوبة فيشرط الذكورة
 على اصله ان التركية علة العلة والعلة هو الشهادة وعلة العلة
 التركية ويقول المالك هو عدل رضى والاحتياج الى عدل على ما لا يثبت
 اذا قال هو عدل حتى هو عدل عليه وله قال في التنايع اذا احتاج
 المدعى الى اخراج الشهود الى موضع فاستاجر لهم دوابا للركوب
 لم يقبل شهادتهم عند محمد وسفره ان اكلوا من طعامه في الطريق
 قبلت وقال محمد لا يقبل شهادتهم في الوجهين جميعا وقال يضر من
 لمحي لا باس المشهور انه ان يتكلم الشاهد دابة اذا كان شيئا لا

يقدر على المشي وقال الفقيه ابو الليث ان كان له قوة على المشي
 او ما يستكروا به دابة قال ابو وهو كما قال ابو يوسف **وهو** وان انكر
 شهوة الاصل الشهادة بشرط الفرع بان قالوا ليس لنا في شهادة
 هذه الحادثة شهادة او قابوا او ماتوا ثم جاء الفروع بشهادات
 على شهادتهم في هذه الحادثة او قالوا لم يشهدوا على شهادتنا
 فان شهادة الفرع لا يقبل لان التحديد لم يثبت وهو شرط
مسألة اذا لم تقبل الاثرها انما ردت شهادتها التهمة وهي باقية
 لجواز ان يكونا توصلا باطراف التوبة الى تصحيح شهادتهما و
 كلا اذا شهد الزوج للمسلمة بوجته شهادة فردت شهادتها وتزوجت
 غير شتم شهادتها بتلك الشهادة لم يقبل لجواز ان يكون توصلا بطلانها
 الى تصحيح شهادتها وكذا اذا شهدت لنزوحها ثم ابانها ثم شهدت له
 ولو شهد العبد والكافر والمجنون او الصبي شهادة فردت شهادتهم
 العبد واسم الكافر او افاق المجنون او بلغ الصبي ثم عادوا فشهدوا
 بها قبلت شهادتهم لانهم لم يكونوا من اهل الشهادة خلا دابرها ولا
 ردت شهادتهم لانهم لم يكونوا من اهل الشهادة

لم تقبل شهادتهم

ثم صاروا من اهلها فقالوا لا معنى لهذا اجله ردت شهادتهم قلنا
قلوا **وقال ابو حنيفة** في شاهد الزور الشهادة في السوق ولا اعتر
اي ولا اضربه وتفسير الشرح ما ذكره في المبسوط ان شرا كان يبعث ش
الزور الى اهل سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان لم يكن سوقيا بعد
الاعتراض ما يكون ويقولون ان شرا ما يقر بكم العلم ويقولون لكم انا وجدنا
هذه شاهد زور فاحذروا وحذروا الناس منه والرجل والمرأة في ش
الزور سواء ثم اذا تاب شاهد الزور وشهد بعد ذلك في حادثة هدية ش
ليقول فيه على وجهين ان كان فاسقا ثم تاب قبلت شهادته لان فسقة
تلك بتوبة ولم يبين في الكتاب مدة ظهور التوبة فخذ بعظم مقدار
سنة اشرى وعند بعضهم سنة والقصاص يفوض الى رأي القاضى وان
ان كان مستورا لا يقبل شهادته ابداف الحكم وعلى من يوجب يقبله عليه
الفتوى وشاهد الزور هو المقر بذلك اذا لم يبق الاثبات بالبينة
لانه نفي للشهادة والبينة للاثبات وقيل هو ان يشهد بقتل رجل ثم
يجى المشرع يقتله حيا حتى ثبت كذبه بيقين املا وقال طحا في الش
او غلط لا يعز **وقال ابو يوسف** في محرر جلد هو جمع من اهل

لا عمر صوابا في هذا الزور حتى عزروا ونكحهم وجهه وطعن
وحسن وقلنا هذا محمول على انه كان مضطرا على ذلك وعند ابو حنيفة
اذا كان من هذه الصفة يعزروا ولا يراجع عليه التعزير والتعظيم الشهرة
والجبر **كتاب الرجوع عن الشهادة** هذا الباب له ركن
وشروط ان يكون عند القاضى وحكمه استحباب التعزير على كل حال
سواء رجع قبل القضا او بعده او بعد القضا اليها والضمان مع
التعزير ان رجع بعد القضا وكان المشرع به مالا وقد رآه الغير
عوض كذا في المستطاع قال في الرجوع اذ رجع المشرع بعد القضا وكان المشرع
مالا عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان عليهم لانهم لم يتلفوا
بها شيئا **وقال ابو حنيفة** في شهادتهم ثم رجعوا المشرع الحكم ووجب عليهم
ضمان ما تلفوا بشهادتهم لانهم اعترفوا بالتعدي فليس لهم الضمان
وقال ابو حنيفة الرجوع الاخصى لانه نسخ للشهادة فيخص بما تختص به
الشهادة من مجلس القاضى والمراد اى حاكم كان فلا يشترط الذى حكم وفا
يد قوله لا يصح الرجوع الاخصى الحكم انه لو ادعى المشرع عليه رجوعه لم
لم يقبل خصومه وان ادعى المشرع ما لا يخلو من كذا لا يقبل بنية عليه

انه ادعى رجوعا بطلان **قوله** وان شهد شاهدان بما حكى به الحكم ثم رجعا
صنعا المال المشهور به لان البيعة على وجه التعدي بسبب الضمان كما في اليد
وقد بسبب الائلاف بعديا وانما يضمن اذا قبض المسمى المال لان الائلاف
به يتحقق **قوله** واذا جع احدهما ضمن النصف والاصلان المعتبر بقا
من بقى لا رجوع كل من رجع وقدر بقى من يبقى بشهادته نصف الحق
قوله وان شهد بالمال ثلثه فرجع احدهم فلا ضمان عليه لانه بقى
من يبقى بشهادته كل الحق فلا يلتفت الى الرجوع **قوله** وان رجع
اخر من الرجوعان نصف المال لانه قريب من عا الشهادة من يقطع
بشهادته نصف الحق بقاء ثلثه اربع المال بقاء من يبقى **قوله** وان
رجعنا ضمنا نصف المال لان بشهادة الرجل بقى نصف الحق **قوله** وان
شهد رجل وعشرون فرجع ثمان فلا ضمان عليه لانه بقى من يقطع شها
دته كل الحق **قوله** فان رجعت احدى كان على النسوة ربع الحق بقاء ثلثه اربع
المال بقاء من يبقى **قوله** وان رجعتا ضمنا لان بشهادة الرجل بقى نصف الحق
قوله وان شهد رجل وعشرون فرجع ثمان نسوة فلا ضمان عليهن لانه بقى
من يقطع بشهادته كل الحق **قوله** وان رجعت احدى كان على النسوة ربع

الحق لانه بقى النصف شهادة الرجل والربع بشهادة الباقية **قوله**
فان رجع الرجل والنساء كان الرجل سبب الحق وعلى النسوة ثمة
اسداس عند ابي حنيفة لانه يقطع بشهادة رجل وضار كالمو كان ستة رجال
فرجعوا ضمان المال اسداسا **قوله** وقال ابو يوسف فرجع عمر على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف لانه وان كثرن بمنزله واخذوا ان رجع النسوة
العشر دون الرجل فعليه من نصف الحق على القولين لما قلنا ان الاعتبار
بقا من يبقى وان شهد رجلان وامرأة ثم رجعا جميعا فلا ضمان على الرجلين
دونها الا انما يجوز ضمان شهادة امرأة واحدة فوجردا وعدمها سواء
لانها بعض شهادة ولو شهد رجل وثلاث نسوة فرجع الرجل وامرأة ضمن
الرجل النصف ولم تضمن المرأة شيئا عندهما وعلى قياس قضا ابي حنيفة
يضمن النصف ثلاثا عليها ثلثان وعليها الثلث وان رجعا جميعا
كان عليها النصف وعليهن النصف عندهما وعند ابي حنيفة عليه ثمة
المال وعليهن ثلث الخماس المال فان رجع رجلان وبقي المال امرأتان
فان امرأتان قلنا وان شهد شاهدان على امرأين بالتمكاح بمقدار ما رجعتا
او اكثر بنصف المال وعلى الرجلين نصف المال وان رجع رجل واحد وامرأة

وعليه من ثلثه اربع المال وان شهد رجل وامرأة ثم رجعا جميعا فلا ضمان على الرجلين
وامرأتان فلا ضمان عليهما لان الرجلين يضمنان المال

عليه فان رجلا و امرأة و بقى رجل و امرأة ففعل الرجل و المرأة ربع
 المالا اثلاثا و ان رجلا و امرأة و باقى المالا كان الضمان الثلثا ثلثاه على الرجلين
 و الثلث على المرأة **قوله** وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار
 مهر مثلها او اكثر ثم رجعا فلا ضمان عليهما الا انهما التفتتا عليه عى ماله
 بعوض لان البضع عند حقه في ماله متقومة عند الاتلاف صورة
 انه يشهد انه تزوجها على خمسين ومهر مثلها الف ثم رجعا فانها لا يضمنان
 شيئا الا انهما لم يخرجا عن ملكه ماله قيمة و المهر لم يخرجا عن ملكه لان
 لما ادعى ذلك لم يرد باقراره قال في المصنف اذا ادعى نكاح امرأة على
 مائة و قالت هي على الف و مهر مثلها الف فاقام شاهدين على مائة
 وقف ثم رجعا بعد الدخول بها الا ضمان اما شيئا عند أبي يوسف
 و عندهما ضمان لان اسماء بناء عندهما على ان القو قوليها تمام
 مهر مثلها فكان يقضى لها بالف و لو اشترى اذ تزوجها ففقدت الف فاعلها تمام
 و عند أبي يوسف القو قولي الزوج فلم يلتفتا عليه شي **قوله** وان
 شهدا على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها او اقل ثم رجعا لم يضمن
 لانها حصلت له بشرا لا تدرى مقدار المهر الا عن ملكه وهذا اذا كان المشتري

سوى
 لان هذا

لان هذا اتلاف بعوض لان البضع متقوم حال الدخول في الملك
 و الاتلاف بعوض كالاتلاف **قوله** وان شهدا بالزمن مهر مثلها
 ثم رجعا منها الزيادة لانها اتلفاها بعوض ثم هذا النكاح
 جائز عند أبي حنيفة في الظاهر و الباطن و عندهما يجوز في الظاهر
 و لا يجوز في الباطن و فايدته انه يجوز له و طوما عند أبي حنيفة
 في الظاهر و الباطن و عندهما يجوز في الظاهر و لا يجوز في الباطن
 و فايدته انه يجوز له و طوما عند أبي حنيفة و عندهما لا يجوز **قوله** وان
 شهدا ابيح بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمن الا انهما حصلوا له
 بشرا و تهما مثلما اطلاق عن ماله و هذا اذا كان المشتري يدعى و البائع
 ينكر اما اذا كان البائع يدعى و المشتري ينكر يضمنان الزيادة
 كذا في المصنف **قوله** وان كان باقلا من القيمة ضمنا بالنقصان
 لانها اتلفاها بعوض بلا عوض **قوله** وان شهد على رجل انه طلق امرأته
 قبل الدخول بها ثم رجعا ضمنا نصف المهر لانها اكدت عليه ضمان كان
 على شرف الزوال و السقوط الا ترى انها لو طاعت ابن الزوج او
 ارتدت سقط المهر اصلا و ان كان لم يسم لامرأته او ضمن المتعة ربح

بها أيضا عليه ما **قوله** وان كان بعد الدخول لم يضمن لان خروج
 البضع من ملكه الزوج لا يضمن له واطهر المهر يضمنه بالدخول فلم
 يتلفا عليه شيئا له قيمة **قوله** فان شهدا انه اعتق عبد ثم رجعا
 ضمنا قيمته لانهما اتفقا ما ليقا العبد عليه من غير عوض والولاء
 للمعتق لان العتق لا يتصور اليهما بهذا الضمان فلا يتصور الولاء
 ان شهدا انه استولى لرجل عليه هذه فقط القاضى بذلك ثم رجعا
 ما نقصها الاستلاد والمجارية باقية على ملكه فان مات المولى بعد
 ذلك عتقت وضمن ما قيمتها لانها بلغت بشهادتهما المقدمة
 فيجب ضمها للورثة **قوله** وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل
 ضمنا للدية ولم يقتصر منهما الاثرهما لم يباشرا القتل ولم تحصر اهما
 الكراهة عليه وعند الشافعي يقتصر منهما ثم عندنا يكون ضمان الدية
 في ما لا يخلو ثلث سنين لانها معترفان والعاقلة لا يعقد الاعتراف
 ولا تجب عليها الكفان والظفران الميراث بان كان ولي الشهود
 عليه فانها يشان **قوله** وان رجع شهود الفروع ضمنوا لان الشهادة في
 محال القضاء صدرت منهم فكان تلف مضاف اليهم **قوله** وان رجع

شهود الاصل في غير ما يخص القاضى شهادة الفرع وقالوا
 لم يشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم اي على الاصول
 انهم انكروا الاشهاد ولا يبطل القضاء **قوله** وان قالوا شهدنا
 هم وعلقتنا ضمنا وهذا عند محمد لان الفرع يعاون شهادة الاصول
 اذ ارجعوا لان القضاء وقع بهذه الفروع وان رجع الاصول
 الفروع جميعا فعندها الضمان على الفروع لان القضاء وقع بها **قوله**
 وهذا محرم وبالحج ان شاع من الفرع والاصول **قوله** وان
 قال شهود الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا وشهادتهم
 لم يلتفت الي ذلك لان ما اوصى من القضاء لا ينقص بقولهم
 ولا تجب ضمان عليهم لانهم ما ارجعوا عن شهادتهم اعم
 شهودا على غيرهم بالرجوع **قوله** وان شهدا اربعة بالزنا وشا
 هذان بالاخصان فرجع شهود الاخصان لم يضمنوا الا ان
 شهود الاخصان غير موجبين للرجم وانما الاخصان شرط
 كالبلوغ والعقد لان الرجم عقوبة والاخصان لا يجوز العقاب
 عليه ان هو بالبلوغ والاسلم والتزوج وهذه معان لا يعاقب

عليها وانما يستحق العقاب بالنزاع لا بخبره وانما لا يحضان كان موجودا
فيه قبل النزاع في موجب الرجم فلما وجدنا بعد الاحصان وجب الرجم
واذا لم يجب بشهادة شهوة الاحصان لم يضمنوا الرجوع
وان رجع المكون عن التزكية ضمنوا هذا عندنا بحقيقة لا جعلوا
جعلوا شهادة الشهوة وشهادة التزكية انما كانت قبل التزكية
لا تتعلق بها حكم وانما تتعلق بالتزكية وعندنا الاضمان عليهم
لانهم اثنوا على الشهوة فصارت شهوة الاحصان وصورة
الزينة شهوة على رجل بالنزاع فزكوا فزحم فاذا الشبهة
عبد والدية على المكونين عندنا بحقيقة ومعللة اذ رجعوا
عن التزكية بان قالوا علمنا انهم عبد ومع ذلك لم يضمنوا
اما اذا تبينوا على التزكية وزعموا انهم احرار فلا ضمان
عليهم ولا على الشهوة لانه لم يتبين كذب الشهوة لجواز ان
يكونوا صدقوا في ذلك ولا يجد الشهوة خيرا للقلوب لانهم
قد فوا حبا وقدمات فلا يورث عندنا وقال ابو يوسف
ومحمد والدية علمت انما وقيد الخلاف فيهما اذا خبر المكون

بالحرية

بالحرية بان قالوا هم احرار اما اذا قالوا هم عبد فبأنوا
عبد الا يضمنوا الجماعا لان العبد قد يكون عبدا واذا
شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجوه الشرط ثم رجعوا
فالا ضمان على شهوة اليمين خاصة لان الحكم يتعاضد باليمين و
خبر الدار شرط في ذلك فهو كشهوة الاحصان مع شهوة
الزينة ومعنا ان المكونين بالعتق والطلاق قبل الدخول اما بعده
فلا يظهر فيه فائدة لان شهوة الطلاق بعد الدخول اذ رجعوا
لا ضمان عليهم وانما يظهر الفائد في الطلاق قبل الدخول او فيما
اذا شهد شاهدان حلف يعق عبده لا يدخله الدار وشهد
اخران انه دخل فحكم بعق العبد ثم رجعوا جميعا فلا ضمان
على شاهد اليمين بالعتق دون شاهدي الدخول لان العبد
اذا دخل الدار عتق باليمين لا بالدخول فاذا كان هكذا
فالضمان على شاهد اليمين الا ان ترى ان رجلا لو قال لعبد ان ضربك
فلان يعق العبد ولا يضمن الضارب لانه عتق بيمين مولا له
بالضرب فكذا ان هذا **كتاب ادب القاضي** الادب

اسم يقع على كل رياضة يتخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل
واعلم ان القضا امر من امور الدين ومصلحة من مصالح المسلمين
تجلب العناية به لأن بالناس اليه حاجة عظيمة قال الرزبه لا يصح ولاية
القاضي حتى يجمع في الموال شرابط الشهادة وهي الحجة والعقد
والبلوغ والعقل والاعتدال وانما ذكر المولى بلفظ اسم المفعول ولم يقل
ليكون فيه دلالة على التولية غير بدون طلبه وهو الاولى للقاضي
وانما اعتبر فيه شرابط الشهادة لأن الحكم لما كان فيه يعود الحكم
على الغير شبه الشهادة لتوجب الحق على الغير قال في شرحه لا ينبغي
ان يولي القضاء الا الموثوق بعفافه وصلاحه ودينه **قوله**
يكون من اهل الاجتهاد وهو ان يكون عارفا بالسنة والاحاديث
ويعرف ناسخها ومنسوخها وعامها وخاصها وما اجمع عليه
المسلمون من ذلك **قوله** لا بأس بالدخول في القضاء لمن يتق
من نفسه انه يودي فرضه وقد دخل في القضاء قوم صالحون
واجتنب قوم صالحون وترك الدخول فيه اخو طواسم
للدن والدنيا لما فيه من الخطر العظيم والامر المحور **قوله** يمكن

الدخول

الدخول فيه لمن تخاف العجز عنه ولا يامن على نفسه الخيفة قال
عليه السلام قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم علمه ففقدى كما
علمه وفي الجنة ورجل جهل ففقدى عاجله وفي النار ورجل علم
فقدى بغيره وعلم في النار **قوله** لا ينبغي ان يطلب الولاية ولا
يسألها الا يطلبها بقلبه ولا يئامها باللسان وفي البناء مع ان
يقول للأمام ولو في السؤال ان يقول للناس لو قلنا ان
مام قضا ملين كذا الاجابة التي هو يطبع ان يبلغ ذلك الى الامام
فيقلد القضاء وكل ذلك على قوله عليه السلام من طلب القضاء وكل
الى نفسه ومن اجر عليه نزل عليه ملك سرده **قوله** ومن قلد
القضاء سلم اليه ديون القاضي المولى قبله وهي الخرابط التي
فيها التجارات ونصيب الاوصياء والقوام باموال الوقف **قوله**
وينظر في حال المشجورين لانه نصب ناظر في امور المسلمين
قوله فمن اعترف منهم بحق الزهراء اياه ومن انكر لم يقبل
المعروف عليه الابينة يعني اذا قال المعروف ان جسته خلق
لم يلتفت الى قوله بدون البيعة لانه بالعزل تحقق من الناس

وشهادة الفرج غير مقبول لا سيما اذا كانت على فعل نفسه
قوله فان لم يقيم بيته لم يجد بتخليته حتى ينادى عليه ^{تظهر}
فامر و صولة النداء ان ينادى في مجلس اياما من كان يطلب
فلان ابن فلان المحبوس فلنجد فاذا لم يظهره خصم اخر
منه كفيلا بنفسه واطلقه وانما اخذ الكفيل لحواله ان يكون له
خصم غائب فالتحق ان يتوثق في ذلك باخذ الكفيل **قوله** وينظر
في الودائع وفي ارتفاع الوقف على غلات الوقف فيعبر عما حسب
ما يقوم به البيعة او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المعزول
في ذلك **قوله** ويجلس الحاكم جلوسا ظاهرا في المسجد كما لا تشبه مكانه
على الغبار ويستقبل القبلة في جلوسه ويدعو الله ان يوفقه
ويسرده ويقبل على الخصوم متفردا بنفسه لهم فان دخله
هم او يخرجوا نعالا وغضب كفة عن الحكم لانه اذا كان بهذه الصفة
اشتغل قلبه ولا يقض وهو او ما شئ ولا يرشي لقوله عليه السلام لعن
الله المرشون ينبغي ان يتخذ كاتبان احدهما العفا والاصلاح ويقدر
نحوه يري ما يكتب ليلا يليس عليه وينبغي ان يكون الكاتب من اهل

الشهاد

الشهادة لانه قد تحتاج الشهادة **قوله** حريه الا من ذى رحم محرم منه
او بمن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته وهذا اذا لم يكن للقريب
خصومة اما اذا انت لا تقبل وكذا المهرى اذا اراد على المعتاد او
كانت له خصومة لا يقبل هديته **قوله** ولا تحضر دعوة الا ان يكون
عامة وهي التي عالم علم المضيفات القاضى لا تحضر الا ليعلمها ثم الشيخ لم
يفضل في الخاصة **قوله** بين يكون الاجنبى و لرى رحم محرم و
في الهداية للجسيم الا اذا كانت لذي رحم محرم **قوله** ويشهد لنا ينز
ويجوز المرضي وهو اخصر بالحكام **قوله** ولا يضيف احد للخصم
دون خصمه ان فيه قرن التسوية وفيه اشارة الا انه لا بأس ان
يضيفها جميعا لوجوه التسوية فاذا حضر ايساوي بينهما في
المجلس والاقبال وكذا في النظر اليهما والكلام معهما وينبغي لمن
يرحل مجلس القاضى ان لا يسلم على القاضى فان سلم لا يجب عليه
رد سلامه فان اراد جوابه لا يسلم على قوله وعليه السلام و
يسلم الشاهد على القاضى ويرد عليه ثم اذا سمع القاضى البيعة و
لم تحكم بها حتى غلب المدعى عليه حكم بها ولا ينتظر عوده عندي

٢٣٤

يوسف وقال محمد لا بد من احضار كذا في النسخ **اولا** بيان
احدهما ولا يشترطه ولا يلحقه حجة لأن فيه تلبس الاخر واصفا
قوله وكذا لا يرفع صوته على احدهما ما لم يرفع على الآخر لأن
ذلك يدهشه ويرجأه حتى وترك حقه وكذا لا يصحك في وجهه احد
ما لم يرفع على الآخر لأن ذلك يدهشه ويرجأه حتى ويترك
دون صاحبه **قوله** فإذا ثبت الحق عنه فطالب صاحب الحق حسو
غيره لم يجعل حجة وامر يرفع ما عليه لأن الحبس انما هو
المماثلة فلا بد من ظهورها وهذا ثابت للحق بأقران لأنه لا
يعرف كونه مما ظاهري او لا لوجهه فاعلم طبع في الأمر فلم يستحي
المال فإذا امتنع بعد ذلك حجه واما إذا ثبت الحق بالبيته حجه
حين ثبت لظهور المطالب أنكار كذا في الشهادة وإذا طمع الحاكم في
ان يصطاح الخصمان فلا بأس ان يردهما ولا ينفرد الحكم بينهما العلماء
يصطاحان ويعلم ما ان الصلح خير قال عمر بن عبد العزيز ردوا الخصومة كي
يصطاحا ان فان فصل القضاء يورث الضغائن ولا ينبغي ان يرد
اكثر من مرتين **قوله** فان امتنع حجه في كل دين لزمه بدل الغن مال

حاصل

١٤٣٧
حصل في يدكم من المبيع وبدا القصر والتزمه بعقد كلهم
والكفالة لانه اذا حصل المال في يد ثبتت عناه وانما تحبس اذا كان
موسرا اما اذا كان معسرا لا تحبس ولما اظهر فالمراد المعسر دون
الموحد **قوله** ولا تحبس فيما سوى ذلك كعوضا لمغصوب وارو
للقبلة اذا قال الذي قير الا ان ثبتت غرضه ان له ما لا يحبس حشر
قوله وتحبس شهرين او ثلثه ثم يسال عنه فان لم يظهر له مال خلا
سبيله لانه استحق الانتظار الى الميسرة فيكون حجه بعد ذلك ظاهرا
وليس بقدر مدة حبه شهرين او ثلثه بل لازم بدل التقدير فيه
مفوض الى رأي القاضى للاختلاف احوال الناس فيه فمن الناس
من يصحرون الحس القليل ومنهم من لا يصح الكثير ففوض ذلك الى رأي
الحاكم فان قامت البيعة على افلاسه قبل المدة يقدر في رايه ولا يقدر
في اخرى وهي المختار لأن البيعة لا تطاع على اعيانه ولا يسان لجوان
ان يكون له مال محض ولا يطاع عليه الشهود فلا بد من حبس القاضى
المدة المذكورة ويسال عنه فاحذر بأعيانه اخرج من المسرة المحتاج
الى لفظ الشهادة بل اذا اخرج بذلك فمعه يرد ولا شأن احوط وهذا

إذا لم يكن الحال المناصرة أما إذا كان بأن ادعى المطلوب إلا
عبارة وقال الطالب هو موسى فلا بد من إقامة البينة **فصل في الجوارح**
وبين غيرها به بعد خروجه من الحبس فإذا دخل داره جاز
لا يتبعونه بل ينتظرونه حتى يخرج فإن كان الدين لرجل
على امرأه لا يلازمها فيه من الخلو بها ولكن يبعث امرأه
أمينه تلأزمها وتحبس الرجل في نفقة زوجته لأنه ظالم بالآ
متناع عنها وتحبس أيضا في دين مكاتبه وعبد المادون
المديون ولا تحبس المكاتب لمولاه بدين الكتابة لأنه لا يصير
ظالما بذلك والحبس إنما هو جزاء الظلم **فصل في الحبس والدين**
في دين ولد يعنى لا تحبس الولد دون علو لأجددين الولد لان
لأن الحبس نفع عقوبة فلا يستحقها الولد على والديه كالحرد
والعصا ص قال ليغا فلا تغلها ف ولا تهرها والحبس اشتر
من ذلك **فصل في الحبس إذا امتنع من الاتفاق عليه** إذا كان
صغيرا فغير لان في ذلك احياء الولد والنفع لا يستدرك بمضى الزمان
بخلاف دين الولد فإنه انما تحبس به لانه لا يسقط بمضى الزمان

قال

قال المحمدي إذا كان المديون صغيرا وله ولي تجوز له
قضاء ديونه وللصغير مال حبس القاضى الولي إذا امتنع عن قضاء
ديونه **فصل في تجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقضا**
اعتبار الشهادتها كتاب القاضى الى القاضى قوله
ويقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحقوق إذا شهد بها عنده
ويرد به من قاض مع القاضى اخر ومن قاض مصر الى قاض
رستاق ولا يقبل كتاب قاض رستاقا خاورا على قاض مصر
في المباحين وأما شرط الشهادة فلا ان القاضى المكتوب اليه لا
يعلم انه كتاب القاضى الا بها **فصل في الشهادتها عن الحقوق**
ويرد به عنده أى بالكتاب وانما يقبل القاضى الى القاضى إذا كان
بينهما مسير سفر ثلثة ايام فصاعدا أما إذا كان اقرب من
لا يقبل بين دار هاشم إذا كان في مصر واحد قاضيان جاز
كتاب احدهما الى الآخر في الأحكام كذا في المباحين ولو مات القاضى
الكاتب وعزل قبل وصول كتابه الى المكتوب اليه لا يعمر به لأن
كتابته يقوم مقام خطابه وخطابه بعد العزل لا يثبت به حكم

وبعد الموت تخرج من ان يكون كتابه بمنزلة خطابه ان خطابه
مبطل فان وصل اليه الكتاب فقرأه ثم مات الكاتب بعد ذلك
او عزل فذلك جائز وان مات المكتوب او لا او عزل وولي غيره
القضاء لم ينبغي له ان يقبل الكتاب لانه كتب الى غيره وان كان ما
للخصم ينقد الكتاب على ورثته لقيام مقامه **قوله** فان شهدوا
على خصم حكم بالشهادة وتحت يده صورة رجل ادعى على رجل
الفاواقام على ذلك بيعة او اقرب ذلك فاصطحا على ان ياخذ منه
في بلد اخر يكتب هذا القاضي كتابا الى ذلك القاضي مخافة ان ينكره
فيأخذه بالكتاب **قوله** وان شهد بغير حصة خصم لم يحكم اى ان
شهدوا عند القاضي الكاتب **قوله** وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب
اليه بالان القضاء على الغائب لا يجوز عندنا ما لم يكن عنه حصة حاص
وادا لم تجز القضاء كان كتابته بمنزلة الشهادة عليه في اثبات الحق
فكانه شهد بذلك عليه **قوله** ولا يقبل الكتاب بالاشهاد رجلين او
رجل وامرأتين لان الكتاب يشبه الكتاب فلا يثبت الا بجملة تامة
قوله ويجب ان يقرأ عليهم ليعرفوا ما فيه ويعلمهم به لانه لا شهادة

بدون

بدون العلم ثم تحتمل حضرةهم وسلم اليهم لا يتوهم التغير
هذا عندنا وحده وعمد لان علم ما في الكتاب والحق تحتملهم
شرط عندهما ولا حقا فاما في الكتاب ايضا عندهما شرط وقال
ابويوسف ليس بشئ من ذلك شرط او الشرط ان يشهدوا
ان هذا كتابه وحقه واختار السرخسي قول ابويوسف والافخمي
حتى سالهم عندنا عن ما في الكتاب ويقولون قد قرأه عليكم
وهنا ختمه بختمكم فان قالوا لا او قرأ علينا ولم تختمه بختمنا
او ختمه بختمنا ولم يقرأ علينا الا بفتح وان قالوا نعم قرأه
علينا وختمه بختمنا ففتح جدي **قوله** وان وصل الى القاضي لم يقبل
الاخضر للخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره ولا بد
ايضا من حضور الشهود لانه لا يشهد الا بالاشهاد الا اصرع
وخصم **قوله** فاذا سلم الشهود اليه نظر الى ختمه فان شهدوا
انه كتابه فلان القاضي سلم اليه في مجلس حكم وقرأه علينا و
ختمه ففتح جدي وقرأ على الخصم والزعم ما فيه ومعنى قوله في
مجلس حكم اى في مجلس يجمع حكم فيه حتى لو سلم في غير ذلك المجلس

لا يصح ذلك في شاهان **قوله** وقراه علينا فلا بد ان يقولوا ذلك
 عندها وقال ابو يوسف اذا شهدوا ان هذا كتاب فلان القاضي
 قبله وان لم يقولوا قراه علينا **قوله** ولا يقبل كتاب القاضى في
 الحروود والقصاص الا انهما لا يقطان بالشبهة وفي كتاب القاضي في
 الشهادة لان الخط شبه الخط فيمكن ان لم يكن من القاضي والحروود تدرك
 بالشبهة **قوله** وليس للقاضي ان يختلف على القضاة الا ان يفوض اليه ذلك
 لانه قلد القضاة دون التقليد عليه فصار كوكيل الوكيل ولا الشئ لا يفتن
 مثله كالوكيل لا يجوز له ان يهدم الا اذ اقره امره برأى كسوهنا ان قال له
 الامام ولت من شئت فانه يتمكن من الاختلاف في الدلالة على
 ان القاضي في مع الوكيل انه لا يجوز له ان يحكم في غير البلد الذي
 جعل اليه كما لا يجوز ان يحكم في غير البلد الذي جعل اليه كما لا يجوز
 للوكيل ان يفر في الاما جع اليه فان قضى المستخلف محض من الاول
 او قضى المستخلف فلان الاول جاز كما في الوكالة لانه حضور في
 الاول وهو الشرط واعلم ان القضاة لا ينعزلوا بموت الامير ولا
 الامراء والقضاة بموت الخليفة لانهم نواب عن جماعة المسلمين

وهم باقون ولا ينعزل السلطان بموت الخليفة كذا في النهاية **قوله**
 اذا رفع الى القاضي حكم حاكم امضاة الا ان يخالف الكتاب والسنة
 والاجماع ويكون قول الادب عليه مخالفة الكتاب مثل الحكم بحر
 متروك التسمية عمدا والحكم بشاهد وعين لقوله تعالى فاستشهدوا
 شهيدين ومن مخالفة السنة على المطلقة ثلثا بنفس العقير فاحو
 ومن هين الميسب **قوله** والاجماع مثل تجويز بيع امرها قبل الاولاد
قوله ولا يقضى القاضي على غائب لانه يحكم الاقرار والانكار من الخصم
 فيشبه وجه القضاة ولان الغائب لا يحوز القضاة فلذلك لا
 يجوز القضاة عليه **قوله** الا ان يحضر من يقوم مقامه كالو
 كيل او من نصبه القاضي **قوله** وان حكم رجلان رجلا بينهما
 ورصينا لحكمه جاز اذا كان نصبه الحاكم بان لم يكن كافرا
 ولا عبدا ولا صيما ويشترط ان يكون من اهل الشرا وقت التحكيم و
 الحاكم حتى لو كان وقت التحكيم عبدا خا اعتق او صيما قبل او كافرا
 فانساه وحكم لا يفسد حكمه ويسر وعلمه كان بين عمر وابي بن كعب
 رضي الله عنهما خاصة فحكم بينهما بنو ابي ثابت فاتياه فخرج اليهما فقام

لعمر هذا بعثت اليك يا امير المؤمنين فقال ع وبيته يؤيد
 الحكم فالتقى لعمر وسادة فقال عمر هذا اول الجور وكاننا ليمين على عمر
 فقال زيد لا تبي لو عفت عن امر المؤمنين فقال عمر يمين المؤمنين
 بدرا حلف فقال ابو بكر لعمر المؤمنين ويصدقوه وهذا ليدل على
 جواز التحكيم ودليل على ان الامام لا يكون قاضيا في حق نفسه و
 انما احكامه لنفسه في قريكان معروفا بالفتنة فهم حتى روي ان ابن
 عباس كان يختلف اليه وياخذ بركابها اذا اراد ان يركب وقال هكذا
 امرنا ان نضع بفتننا فقبل زيد ريدله ويقول هكذا امرنا ان
 نضع بانشر افئنا واما وضع زيد الوصاية لعمر فامثال القول
 عليه السلام اذا انكم كنتم قوم فاكروا وواظموا بستم عمر صلا
 في هذا الوقت وفي قوله هذا اول الجور دليل على وجوب التوبة
 بين الخصمين ولم يكن ذلك خلفه على زيد اكن وقع عنده ان الحكم
 في هذا ليس كالقاضي فيمن له عمر لا انه في حق الخصمين كالقاضي
قوله ولا يجوز ان تحكم للكافر والعبد والذمي والمجذوم وفي القرف
 والفاسق والصبي لانعدام اهلية القضاء منهم اعتبارا باهلية الشا

قوله

قوله ولكل واحد من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه الا انه
 مقلد من جهة ما فلا يحكم الا برضاها **قوله** فاذا احكم لزمها
 يعني اذا احكم عليه ما قبل الرجوع لصدر حكمه عن ولاية عليها
قوله واذا رفع الحكم الى القاضي فوافق مذهب امضاء لانه لا فائدة
 في نقضه ثم ابراهمه على ذلك الوجه وفائدة امضائه ههنا انه لو
 رفع الوقاضى اختل الفقه من ههنا ليس كذلك القاضى النقض فيما
 امضاء هذا القاضى **قوله** وان خالفه ابطله لانه حكم لم يصدر
 من ولاية الامام وان حكما رجلين فلا يتر من اجتماعهما **قوله**
 ولا يجوز التحكيم في المجزوءة والقصاص لانه لا ولاية لهما على ذمها و
 لهذا لا يمكن ابا حته ولان المجزوءة والقصاص يقتطعان بالشبهة
 ونقصان ولاية الحكم شبهة في المنع منه كشهادة السامع الرجال وفي
 الدخيلة المجزوءة القصاص لانه حقوق العباد **قوله** واذا احكم في حيز
 الخطا فقص الحكم بالدية على العاقلة ثم ينفذ حكمه لانه لا ولاية له
 عليهم اذا التحكيم من جهتهم **قوله** ولا يجوز ان يسمع البينة ويقضي
 بالنكوه وكذا بالاقرار لانه حكم موافق للشرع **قوله** وحكم الحاكم

لأبويه وولد وزوجته باطلاً أي حكم المهر والمولى جميعاً لأنه
 لم يقبل شرها دته لهم فكذلك أصبح القضاء لهم لأجل التهمة بخلاف
 ما إذا حكم عليهم فأنه يجوز لأنه يقبل شرها دته عليهم لا تنفي التهمة
 فكذلك القضاء كذلك في المصالح **كتاب القسمة القسمة** تميز
 الحقوق وتعديل الأوصاف لا ينفع للأمام أن ينصب قاسماً
 يوزق من بيت المال ليقيم بين الناس بديل جلال أن القسمة
 من جنس عمل القاض من حيث أنه يتم بها قطع المنازعة
 وانما يوزق من بيت المال لأن نصبه لقاسم تعمر الكافة فكأن
 كفايته في بيت المال عن ما يعمر **قوله** فإن لم يفعل نصب قاسماً
 لأجر معناه بأجر على المتقاسمين لأن النفع لهم على الخصوص **قوله**
 ولجب أن يكون عدلاً ما مونا عالماً بالقسمة يعوقه لا فيما بينه وبين
 الله أمينا فيما بينه وبين الناس عالماً بأحكام القسمة لأنه إذا لم يكن
 كذلك حصل منه الخيف **قوله** ولا تجب القاضى الناس على قاسم ولا
 أي لا تجبرهم على أن يتأجروا لأن في إجبارهم على ذلك إضرار بهم
 لأنه إنما يطلب منهم زيادة على أجر المثل ويتقاضوا منهم وعقد عدم

متفق

الاشتراك

الاشتراك يتأدرك لكل منهم إلى ذلك خشيته الفتوة فترخص له جرح
 واجرة القسمة على الزوس عند أي خيفة لأن الأجر مقابل ما
 تميز وهو لا يتفاوت لأن العمل يحصل لصاحب المقييد مثل ما
 لصاحب الكثير وتمايزه يصعب الحسب بالنظر إلى العليل وقد ينعكس
 الأمر فيستغنى عن اعتباره فيتعلق الحكم بأصل التميز **قوله** أبو
 ومحمد على قدر الأوصاف لأنه مؤنة الملك فيستقر بقرره
 كاجرة الكيال والوزان وحفر البئر المشتركة قلنا حفر البئر
 الأجر مقابل يتنقل التراب وهو يتفاوت الكيل والوزان إن
 كان القسمة قبله هو على الخلاف وإن لم يكن إلا فالأجر مقابل
 بغير الكيل والوزان وهو يتفاوت وإن لم يكن القسمة بأن
 اشتراكاً ميكلاً وأمر الإنسان ليكيله ليصير الكل معلوم القدر
 فالأجر على قدر الأوصاف **قوله** وأما حفر الشراكاء عند القاض
 وفي البئرهم داراً وضيعة أغواهم ورثوا عن فلان لم يقسمها
 القاضى عند أي خيفة حتى يقيموا البينة على موته وعذر ورثته
 لأن القسمة قضاء على الميت لأن الترك مبقاه على ملكه قبل

القسم حتى لو حدث زيادة ينفر وصيهاه فلهما من اختلاف ما
بغير القسم وإذا كانت قضا على الميت والأقرار ليس عليه
فلا بد من البينة بخلاف المنقول وسائر العود من ادعاء ميراث
بينهم أنه يقسمها وإن لم يقيموا البينة لأنه تخشى عليها النوى وما
العقار فهو محض بنفسه **وقال** أبو يوسف ومحمد يقسمها بأعترافهم
ويذكر في كتاب القسم أنه قسمها بقولهم لأن الدار ملاكهم في الحال
الظاهر إذا لم يدر المالك والأقرار أمانة الصدق ولا منافع لهم
فيقسمها بينهم كما في المنقول المورث والعقار المشتري وهذا
لأنه لا ينكر ولا بينة إلا على المنكر والفرق لا بينة إن ملك المشتري
ليس في حكم ملك البائع بل هو ملك متأنف لا ترى أنه على بايع
البائع يعيب فإذا قسمها بينهم كان ذلك تصرفا عليهم ولا يكون
تصرفا على البائع بخلاف الميراث فإن التركة منه باقية على حكم ملك
الميت والوارث تختلف فيه لا ترى أنه ميراث الوارث على بايع
بالحب فالقمة فيها تصرف على الميت ونقل الشيء من حكم ملك
إلى ملك الوارث وذلك يجوز ولا يصرفه من انتقال الملك

اليهم **الابينة** **وقال** يذكرون في كتاب القسم أنه قسمها بقولهم
فأبوتهم إن حكم القسم تختلف بين ما إذا كانت بالبينة أو
بالأقرار فحق كانت بالبينة يتعد الحكم إلى الميت والأقرار
يقتصر عليهم حتى لا يتبين امرأته ولا يعتق مربيها وإمهاث
أولادها ولا يجد الدين على الميت لأننا لم نعلم موقه بالبينة و
إنما علمناه بأقرارهم وأقرارهم لا يعدوهم **وقال** إذا كان المالك
المشترك مما سوى العقار ادعوا بينهم ورثوه قسمة في قولهم
جميعا يعني إذا كان موصيا أو ثانيا لما ينفصلان في قسمة حظ
الميت لأنه يحتاج إلى الحفظ فإذا قسم حفظ كل واحد منهم ما حصر
منهم والعقار محفوظ بنفسه **وقال** وإن ادعوا في العقار أنهم شركاء
قسمة بينهم وقد ذكرنا **وقال** وإن ادعوا المالك ولم يذكروا
كيف انتقل إليهم قسمة بينهم بأعترافهم معناه إذا كان العقار
في أيديهم يدعون أنه ملكهم ولا يدعون انتقال المالك فيه من
غيرهم فإنه يقسم بينهم بأعترافهم لأنه ليس في القسم قضا على الغير
فإنهم ما أقروا بالملك غيره وهذا رواية كتاب القسم وفي الجامع الصغير

لم يقسم ما حتى يقيموا البينة لاحتمال ان يكون لغيرهم **قوله**
 واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم وان
 طلب صاحب ^{الأكبر} كم يقسم لأن الأول ينتفع به فاعتبر طلبه وان
 منعنت في طلبه فلم يعتبر **قوله** وان طلب صاحب القليل لم يقسم
 ولكن تجب لها بابتداء بينهم **قوله** وان كل واحد منهما يتضرر لم
 يقسم الا بتراضيهما لأن الجبر على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا
 تفويتها وتجبون بتراضيهما لأن الحق لهما **قوله** وينقسم عرض
 اذا كانت من صنف واحد لأن القسمة هي تميز الحقوق و
 ذلك كالإبل والبقر والغنم والخيول والدواب والخططة
 او الشعر يقسم كل صنف من ذلك كما حدة **قوله** واليقسم
 الجنان بعضها في بعض الا بتراضيهما لانه لا اختلاف بين
 الجنين فلا يقع القسمة تميزا بل يقع معاوضه وسبيلها التراض
 دون خبر القاضى **قوله** وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق بانفراده
 فاذا كان معه شيء اخر قسم بالاتفاق وقال في الينابيع **قوله**
 لا يقسم اذا طلب القسمة بعض الشركاء دون بعض ما اذا كانت

بتراضيهما

حاز **قوله** والاجواهر المتفاوتة كاللؤلؤ واليقوت والزبرجد **قوله**
 لأن هذا اجناس مختلفة لا يقسم بعضها في بعض واما اذا
 انقسم جنس منها فالتعريف فيه يمكن فيجوز قسمته واما الرقيق
 الرقيق فلا يمكن ضبط المساواة لأن المعاملة المتبعة منهم
 العقر والقطنة والصبر على الحرمة والاحكام والوقار والصدق
 والشجاعة والوفاء وحسن الخلق وذلك لا يمكن الوقوف عليه
 فصاروا كالاجناس المختلفة وقد يكون الواحد منهم خيرا من
 الف من جنس **قوله** الشاعر وكما ارشاد الرجال تفاوتنا الى الفخر حتى
 عدوا الف بواحد ولأن التفاوت في الأدمى امثال فاحسن لتفاوت
 المعاملة الباطنة فصار كل جنس مختلفا لاختلاف سائر الحيوانات لأن
 التفاوت فيها فقد عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكور والانس
 من بن آدم جنان ومن الحيوان جنس واحد وقال في الأصل
 اذا كان مع الرقيق شيء سواه من الثياب وغيره وقسم واحد
 خذوها الرقيق تبعها قال ابو بكر الرازي وهذا محمول على تراض
 المالك بذلك وقال ابو يوسف ومحمد تقسم الرقيق للاتحاد بالجنس

٤٤٤

كما في الأبل والغنم وريق المغنم قلنا رقيق المغنم انما قسم الحق
الغانمين في المالية حتى كان الامام يبيعها وقسم ثمنها وهذا يتعلق
بالعين والمالية تبع فافتقر **قاي** ولا يقسم حمام ولا بئر ولا حق
الا ان يترضا الشركاء وكذا الحايض بين الدارين لا تخمس الضرر
في الطريقين اذا استتفع بكلا قسم **منها** واذا حضر وارثان واقام
البينه على الوفاة وعده الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث ثلثا
قسم بالقاضى بصلب الحاضرين ونصيب الغائب وكذا يقبض نصيبه
وكذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم وينصب له وصيا يقبض
نصيبه **وق** وان كانا مشترعين لم يقسم لان في القيمة اتحاف
ليد الغائب فالجور الا ان يكون عنه حصص ولا حصص **هنا** و
ان حصص وارث واحد لم يقسم وان اقام البينه لانه لا بد من حضور
الخصمين لان الواحد لا يصلح محاميا ومخاصما فكذا مقاسهما ومقاسما
بمخلافهما اذا كان الحاضر اثنين فان الحاضر كبير والغائب صغير انصب
القاضى للصغير وصيا وتعم اذا قيمت البينه وكذا اذا حضر وارث كبير
ومومي بالثلاث فزها وطلب القيمة واقام البينه على الميراث والوحيه

قوله واذا

قوله واذا كان دور مشترك في مصر واحد قسم كل دار على حدة
في قول ابي حنيفة لان الدور المختلفة بمنزلة الاجناس المختلفة الا ان يتصرفوا
على ذلك **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان الاصل لهم قسمه بعضها
في بعض قسمها لانها جنس واحد اسماء وصوره نظر الى اصل السكنى
اجناس مع نظر الى اختلاف المقاصد وجوه السكنى فيفوض
الترجيح الى القاضى وفي التقييد بقوله مصر واحداث ان الى ان الدارين
اذا كانتا في مصرين لا يجتمعان في القسم عندهما وهو رواية هلال
عنهما وعنه محمد يقسم احدهما في الاخرى والبيوت تقسم قسم واحدة
سواء كانت في محلها وفي حال لان التفاوت فيما بينهما ليس **قوله**
وان كانت دار وضعة او دار ومعاوية قسم كل واحد منهما على حدة
لاختلاف الجنس لان الدار والضعة جنسان وقربينا ان الجنس
لا يقسم بعضها في بعض لان القيمة تمنح احد الطرفين من الآخر واختلاف
بين الجنسين ثم اقال الشيخ لم يجد الدار والمعاوية جنسين وهكذا
ذكر المختص في الاصل ما يدل على انها جنس واحد فيجوز في المسئلة
بمعايتان **قوله** وينبغي القاسم ان يصور ما يقسم لئلا يمكن حفظ بعض

٤٤٥

يلقب على كاعده نصيب فلان كذا ونصيب فلان كذا الترفع تلك
 الكافه الى القاضى حتى يتولى الاقراع بينهم بنفسه وفي الخواشي معنا
 يصور ما يقسمه قطعا ويسويه على سهام المقسوم عليهم ويعتبر قبل
 الانضبا حتى لو كان سديا جعله اسديا وان كان زبيعا جعله
 ارباعا تمكن القسمة وان كان لاحدهم سدس والاخر ثلث والا
 خثلث والاخر نصف جعلها ستة اسهم ويلقب نصيبا بالاقوى و
 الذى يليه بالثالث والثالث على هذا ويكتب اسامهم ويجعلها قسمة
 ويلفها في كفة فمن خرج سهمه او اقله السهم الاقوى وان كان يفي
 بسهمه فان كان ذلك صاحب السدس فله الجز والاقوى وان كان
 صاحب الثلث فله الاقوى والذى يليه وان كان صاحب النصف فله
 الاقوى والذين يليان **وهو** يعدل اى حيث التور والقيمة اى يسوق
 على سهام القسمة ويروى ويعر له بالزء اى ويقطع بالقسمة على غير
هو ويرى له ليعرف قدره ويقوم الشئ يعنى اذا كان محتال الى
 التقويم التقويم قال في الهداية يقوم البناء حاجته اليه اذا البناء بنفسه
 على حدة فيقوم حتى اذا قسمت الارض بالمساحة ووقع في نصيب احدهم

يعرف

يعرف قيمة النار البيعة الاجر متدر ذلك **وهو** يقدر طار نصيب على التبا بطريقه
 وشربه حق لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الاخر تعلق فنقطع
 المنازعة وتتحقق معنى القسمة على التمام **وهو** ثم يلقب نصيبا بالاقوى
 والذى يليه بالثالث والذى يليه بالتاليث وعلم هذا التخرج
 الفرعة فمن خرج سهمه او اقله السهم الاقوى ومن خرج ثانيا
 فله السهم الكه والفرعة ليست بواجبة وانما هي لتطبيب النفس
 وسكون القلب لتفنى شهوة الميذ حتى ان القاضى لو عين للارواح
 منهم نصيبا من غير اقراع جاز لانه في معنى القضاء فيما لا التزام
وهو ولا يدخر في القسمة الدراهم والدنانير لا يتواضعونهم لان
 ادخال ذلك يجعل العقد معاوضة والمعاوضة لا تجس عليها وصوت
 دائبين جماعة ارباب واقسمتها وفي احد الجانبين فصدربا واراد
 احد الشركاء ان يكون عوضا لبناء درهم واراد الاخر ان يكون عوضه
 من الارض فانه يجعل عوضا لبناء من الارض ولا يكلف الذى وقع البناء
 من نصيبه ان يرد باذا البناء درهم الا اذا تعذر في القاضى ذلك
 وان قسم بينهم ولا احد منهم سيد في ملكه وطريق لم يشترط في التقام

في القسمة ان ما اصاب واحد منهم كان له حصة لأنه اذا اشتد ذلك لم
 يكن له حق الا لتطابق في نصيب شي بكمه فيصير من يقع له ذلك لا يقع
 بنصيبه فلما افترقا ولما اذا كان القاسم شرط فيها ان ما اصاب
 كل واحد منهم فهو له حقوقه فانه يترك الطريق الميسر في حق
 الآخر على ما كان عليه قبل القسمة **و** ان كان سفلا لعلوله وعلو
 لا سفلا وسفلا لعلو قومه **و** كل واحد على حدة وفيه القيمة ولا يعتبر
 ذلك وهذا قول محمد وعليه الفتوى وعندهما بالدرع ومعنى المسألة
 اذا كان سفلا مشترك بينهما وعلو الآخر **و** علو لا سفلا اي علو مشترك بينهما
 وسفلا الآخر **و** وسفلا علو مشترك بينهما وجه قولهما ان القسمة
 بالدرع هي الاصل فيصير اليه ما كان وجه قول محمد ان السفلا يصح
 لما لا يصح له العلو من اتحاد **و** بطلان اصطلاحه وغير ذلك فلا ينفقوا التعديل
 الا بالقيمة ثم اختلف ابو حنيفة وابو يوسف في كيفية القيمة بالدرع فقال ابو يوسف
 دراع من سفلا بدرعين من علو وقال ابو يوسف في كل دراع من علو بدرعين من
 السفلا الذي لا علوله بيانه سفلا بين رجلين وعلو في بيتاخر بينهما ايضا
 اراد قسمة ما فانه يقسم البناء على طريق القيمة بالانحاء واما التبعة فتقسم بالدرع

فدراع من السفلا بدرعين من العلو عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف
 دراع من العلو بدرعين من السفلا ان المقصود منها السكنى واما
 متساويان فيه ولا يجرى حفران منفعة العلو انقص من منفعة السفلا
 لا ترى ان منفعة السفلا بالسكنى والبناء عليه وحفر البئر فيه والحفر
 فيه اياهما هو رابط للدرع وغير ذلك واما العلو فلا ينفع فيه الا
 السكنى لا غير اذا لا يمكن البناء على علو الا برضا صاحب السفلا ولان
 منفعة العلو لا ينفع بعد فوات السفلا ومنفعة السفلا لا ينفع بعد فوات
 العلو واما على قول محمد يقسمانها بالقيمة لان منفعة ما يختلف باختلاف
 الحفر والبئر فلا يمكن التعديل الا بالقيمة والفتوى على قول محمد **مسألة**
 بيت كامل وهو سفلا وعلو بين رجلين وعلو في بيتاخر بينهما
 اربعة اقسام ذلك بالتعديل فكل دراع من البيت الكامل بثلاثة
 اذرع من العلو لان درعا من علو بدرعين من سفلا هذا بدرعين
 من علو ذلك وهذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف دراع من الكامل
 بدرعين من العلو فان كان سفلا وبيت كامل فكل دراع من الكامل
 بدرعين ويضاف من السفلا على ابو حنيفة وابو يوسف فكل دراع من البيت الكامل

بدراعين من السطرف على قور ان ينفذت لجعل مقابلة مائة ذراع من
 العلو المجهر ثلثه وثلثون ذراعا وثلث ذراع من البيت الكامل وذلك ان
 تقسم مائة على ثلثة لان كل ثلثة اذرع من العلو بدراعا من الكامل وعند
 ابي يوسف جنون ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من العلو المجهر
 لان العلو والسطر عند سواي مخنون من الكامل بمئة مائة وخمسة
 مائة مائة **وقالوا** اذا اختلف القاسمان فشهد القاسمان قبلت شهادتهما
 هذا قوله ما وقال محمد لا يقبل وعمر وسواي في ذلك قاسم القاضي
 وغيره وفي شرحه ان قسما بغير اقرار قبلت شهادتهما وان قسما
 باجرة لا يقبل وعمر لا يقبل في الوجهين لان ما يشهدان على فطر
 انفسهما لان فعلهما التميز لما اذا قسما بالاجر فان اهما منفعة اذا
 صحت القسمة فاشد ذلك في شهادتهما بالاجماع لانهما يدعيان ايفاء عمل
 التوجرا عليه وفي المستصنع شهادتهما مقبولة سواء قسما باجرة او بغير اجرة
 وهو الصحيح فان شهدوا قسما طحا لا يقبل لان شهادتهما الفروج غير مقبولة
 وان ادعى احدهما الغلط وزعم انه اصابه شيء في يد صاحبه قد اشرع على
 نفسه بالاستيفاء حقه فلا يصرف الابينة لانه يدعي في حق القسمة بعد

تمامها

تمامها وقد اقر بالاستيفاء حقه فلا يصرف الابينة فان تقسم لم يثبت
 الاختلاف الشكاهن بخلافهم جميع بين نصيب المناخل والمذرع في قسم
 بينهما ما قرر انصائرها وان قال استوفيت حقي ثم قال اخذت بعضه
 فالقول قول خصه مع يمينه لانه اقر تمام القسم واستيفائه نصيبه
 ثم ادعا حقا على خصه وهو منكسر فلا يقبل عليه الابينة **وقالوا**
 قال اصابي الموضوع كذا ولم يسمه الوكيل لم يشهد على نفسه بالانقياد
 وكذاه شريكه مخالفا وفسخت القسمة لان العقد لم يتم بينهما **وقالوا**
 لم يشهد على نفسه اعلم بقر **وقالوا** وان اتفق بعض نصيبا احدهما بعينه
 ثم يفسخ القسمة عند ابو حنيفة ويرجع بخصته ذلك من نصيب شريكه و
 قال ابو يوسف يفسخ ويكون ما بقى بينهما نصفين وعمر مع ابو حنيفة
 في الصحيح وفي بعض النسخ مع ابو يوسف قال في الهذلي لثلاث في
 جز وشايع من نصيب احدهما اما في التحقاق بعض معين فلا يفسخ
 القسمة بالاجماع لان التحقاق يكون في معين لا في جميع الدار وان اتفق
 بعض شايع في الدار يفسخ بالاتفاق كما في الحق نصف الدار مشاعا
 يبطل القسمة بحق المستحق لانها لو لم تبطل لاحتجبت الى القسمة

لما في يد كل واحد منهما المستحق فينتفرق عليه نصيبه في موضعين **مقرر**
 واما اذا استحق نصف ما في يد احدهما معلوما مقسوما فالمستحق عليه
 بالخيار ان شاء ابطال القسمة لانه يفرق عليه نصيبه باستحقاق بعض
 وان لم يبطل القسمة يرجع على صاحبه بربع ما في يده لانه لو استحق عليه
 جميع ما في يده كان يرجع بنصف ما في يد شريكه فاذا استحق النصف خرج
 بربع ما في يده وهذا ايضا بالاجماع واما اذا استحق نصف ما في يد احدهما
 مثلا قال ابو حنيفة ومحمد هو بالخيار كما لو استحق نصف ما في يده معلوما
 وقال ابو يوسف تبطل القسمة لان باستحقاق جزء شايع طر شريك
 ثالث والقسمة بدون رضائه باطل كما اذا استحق بعض شايع في
 النصيبين **كتاب الاكرام** الاكرام اسم لفعل يفعل الانسان
 بغير فينتفع به رضاه او يفدي به اختيارا مع بقاء اهليته وهذا انما
 يتحقق اذا خاف المكرم تحقيق ما توعد به وذلك انما يكون من القادر
 سواء كان سلطانا او غيره فقولنا فينتفع به الرضا اي فيما يصير اليه
 كالبيع وقولنا او يفدي به اختيارا اي فيما يصير اليه كالاتلاف وان يكون
 الاكرام كاملا بان يكون بالقدر او بالقطع فينتفع به الرضا ويفتر اختيارا

لحق

لحق الاكرام اذا الانسان مجبور الى ما وذاك يضطر الى ما كره
 عليه فيفسد به اختياره قاله الاكرام ثبت حكمه اذا حصل من
 يقدر على انقاع ما توعد به سلطانا كان او لفظا لانه اذا كان
 بهذه الصفة لم يقدر المكرم على الاعتناع من ذلك العجز **مقرر** وانما
 اكره الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقتر الرجل
 بالقرض لهم او يوجردان فاكراه على ذلك بالضرب الشديد او
 بالقتل او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع
 وان شاء افسخه فرجع بالمبيع لان من شرط هذه العقوبة الرضا قال
 شيخنا الان يكون تجارة عن تراض منكم ثم اذا باع مكره وسم مكره
 ثبت به المالك عندها وقال في الرضا لانه موقوف على الاجازة
 والموقوف قبل الاجازة لا يفتر المالك ولنا ان ركن البيع صريح
 اهله مضاف الى محله والفساد بقدر شرط وهو الرضا في مصادرك
 الشروط المقدرة فيثبت به المالك عند القبض حتى لو قبضه واعتقه او
 تصرف فيه تصرفا لا يمكن نقضه كالتمديد والامتناع لاجاز ولزمه القيمة
 وان تصرف فيه تصرفا لمحققة الفسخ كالبيع والاجاز والكتابة ونحوها

فانه ينقطع ولم ينقطع حتى استرداد البائع وان تناولته اليد
 بخلاف سائر الساعات القاسية فان تصرف المشتري في البيع لا يقع
 فيها هناك حق الشرع وقد تعلق بالبيع كحق العبد وحقه مقدم
 لخاصته اما ما التزمه حق العبد وهو ما سجد فلا يطرأ حق الأول على
 الثاني **وقد علم** ان يقر له رجل بالدينهم قال في شرحه اذا اكره على ان
 يقر له بالف فاقترع بما فاقراه باطلا لانه مكره على الفروع على بيعها وان
 اكره على ان يقر له بالف فاقترع بالدين لزمه الألف لان الألف الأوفر الأكره
 عليه فلم يلزمه والألف التي لم يدخل تحت الأكره وانما ابتداء باختيار
 فلزمه وكذا اكره على ان يقر بالف فاقترع به دينارا وصدقه
 غيرهما اكره عليه لزمه ذلك **وقد علم** ان كان قبض المثل طوعا فقد اجاز
 البيع وكذا اذا سلم المبيع طوعا لانه دلالة الاجازة **وقد علم** ان كان
 قبضه مكرها فليس باجازة وعليه ردّه وان كان قائما في يد يبيع
 المثل وان كان هائلا لا يؤخذ بشيء لانه مكره على قبضه فكان امامه
 كذا في المستصحب **وقد علم** ان هذا المبيع في يد المشتري وهو غير مكره حتى
 المكره في البيع وان كان قايما ردّه عليه **وقد علم** ان يضمن المكره ان

شاء

ان شاء فان ضمن المكره كان له ان يرجع على المشتري كما ضمن وهو القصة
 وانما ما ضمن المشتري وهو لا يرجع على المكره **وقد علم** ان كان
 ياكل الميتة او يشرب الخمر فاذا اكره على ذلك يضرب او يجلد او قيده لم
 يحل له ان يقدم على ذلك الا ان يكره عليه الا بانه يخاف منه على نفسه
 او على عضو اعضائه فاذا خاف ذلك ويسعه ان يقدم على ما اكره
 عليه وهذا اذا اكره على شرب الدم او اكل لحم الخنزير وهذا كله
 اذا كان اكثر من انهم يوقعون به ما يوعده به او غلب على ظنه
 ذلك اما اذا لم يكن ذلك لاسبغ تناوله **وقد علم** فان ضرب حتى وقع
 ولم ياكل ففواته لان الميتة في هذه الحالة كالطعام المباح ومن جرد
 طعاما مباحا فامتنع من اكله حتى مات كان **اشما** **وقد علم** ان كره
 على الكفر بالله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم او ضرب لم يكن
 ذلك باكره حتى يكره بامرته يخاف منه على نفسه او على عضو
 من اعضائه وكذا اذا اكره على قذف مسلم او شتمه **وقد علم** ان خاف
 ذلك وسماه ان يظهر ما امر به اذا غلب على ظنه انهم فاعلوه
وقد علم فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا اثم عليه

لما روى ان المشركين اخذوا عمار بن ياسر واكرهوه حتى قال في
 القتهم خيرا وقال في سبيل الله لا يشرا فجاءه **ابو بصير** امة
 له **ابو بكر** قال **شرا** في القتهم خيرا وفيك شرا قال كيف وجرت
 قلبك مطمئنا بالانيمان قال فان عادوا فعدا اليك الطائفة الى الكفر وفيه
 نزل قوله يا ايها الذين آمنوا امنوا بالله واطيعوا امره وان كان
 لا يغوث الايمان للحقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوث النفس
 للحقيقة وان اجري كلمة الكفر حسرا وقيدوا كنت مطمئنا بالانيمان
 لم يصدق كذا في الحديث **عنه** وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان
 جورا ابي يكون افضل من اقداره عليه لما روى ان المشركين اخذوا
 حبيب بن عدي فقالوا له لنقتلنك ولتذكرن الهتنا خير وشم
 محمد فكان يشتم اللههم ويدكر محمد صلى الله عليه وسلم فقتلوا و
 فقال عليه السلام هو رفيقي في الجنة وسماي سيد الشهداء **عنه** وان اكره
 اتلاف المسلم باثر طاعة الله فانه على عضو من اعضائه وسعه
 ان يفعد ذلك لان ما لا يغرب سباج عند الضرورة كما في الجاعة والاكساة
 ضرورية **عنه** ولما احب ما ان يضر المكره انه له فكان المكره فخر ذلك بنفسه

ومن ان اكره

عنه وان اكره يقتل على قتل غيره لم يبعه قتله بل يصبر حتى يقتل
 فان قتله كان اخما ويعز لان قتل المسلم لا يحتاج للضرورة فان صبر
 حتى قتل كان ما جود **عنه** والقصاص على الذي اكره ان كان القتل
 عمدا وهذا عندنا وقال ابو يوسف لا تجب على القصاص في المكره **عنه** لا
 الدية في ماله ولا شيء على المكره للمأمورو قال في مكره القصاص
 لان الاكره لا يبيع فحاله بعد الاكره كحاله قبله ولا يبي يوسف المكره
 لم يباشر القتل وانما هو سبب فيه كما في البيروني واضح للبحر وانما وجبت
 الدية في ماله لان ماله لا يبي فحاله بعد الاكره كحاله قبله ولا يبي يوسف المكره
 ولا ما قوله عليه السلام رفع عن امي الخطاء والنسيان وما تكره راعليه وانما
 وجب القصاص على المكره لان فعد المكره يشترط اليه وصير كالا لانه فكان
 اخذ بيد المكره وفيه كيف فقتله به وقيد بالعمد لانه اذا كان خطأ تجب
 الدية على عاقلة المكره جماعا ونحو قتل العمد لا يحرم المكره الميراث وان قيل له
 لنقتلنا ونقتل فلانا فقال له فلانا اقتلني فانت حر من دمي فقتله عمدا
 فهو آثم ولا شيء عليه وجب دية في ماله الامر كذا في الكرخ وان اكره يقتل
 على قدم مورثه مثل ابيه او حده فقتله فلم يكن على المكره قود ولا دية

الآن يكرهه السلطان لأن الكراه لا يتصور في الزنا لأن الوطى
لا يمكن إلا بالانتشار وهو لا يكون مع الخوف ولا يمكن منع
الذمة وسكون النفس والاختيار له وكان زنا باختياره وليس
كذلك المرأة إذا كرهت على الزنا فإنها لا تجد لأنه ليس منها إلا التمكن و
ذلك تحصر مع الأكره وأما إذا كرهت السلطان فيغير إيمان
أحدهم يجب عليه الحد ويقال في قوله الوجه فيه ما ذكرنا وإثباته لا
حد عليه ويعتبر فيجب عليه المهر لأن السلطان لا يمكن مغالبة ولا الظلم
منه غيره وفي البردوي الكبير إذا كره السلطان على الزنا لا يبعد الأقرار
عليه لأن فيه قضا الفرائض وضياع النسب وذلك بمنزلة القتل **وقال**
أبو يوسف ومحمد لا يلزم منه الحد ويعزى رسول الكره السلطان أو
غيره لأن الإنسان من طبع الإنسان فيحصر في اختياره ثم يكره على
المواقعة فيصح الأكره ويسقط الحد وتجب المهر لأن الوطى في
ملك الغير لا يخلو من حراره فلا يسقط الحد وجب المهر
والإرجوع به على الرى كرهه وإن كره عليه نجس أو قبيح أو ضرر
لخاف منه تلفا فليس له أن يفعل فإن فعل فعليه الحد لأن الحبس والقيد

أكرهه في الأموال العقول فأما المحضورات فلا أكرهه فيها إلا بما
يخاف منه تلف نفس أو عضو **وقال** وإذا كره على الردة لم تبين
سنة امرأته يعني إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان الردة تتعلق
بالاعتقاد ورؤى الحسن أنه يكون مرتدًا في الظاهر وفيما بينه
وبين الله يكون مسلمًا إن اخلص الأيمان وتبين امرأته ولا يصلح
عليه ولا يورث ولا يرث من ابنه المسلم لكن الأظهر هو المشهور
وإن كرهه كافر على الإسلام فاسلم صح إسلامه لقوله تعالى واسلم من
في السما والأرض طوعًا وكراهًا وقال عليه السلام امرت أن أقاتل
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وهذا الكراه على الإسلام **كتاب**
السيرة هو جمع سيرة وهي الطريقة في الأمور وفي الشريعة عبارة
عن الاقتداء بما يختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في معانيه و
السيرة منها هو الجهاد العدو وهو ركن من أركان الإسلام والأصل
صل في وجوبه فلهذا كتب عليهما القتال هو كره الكفر أي فرض
عليهما القتال هو شاق عليهما وقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث
وجدتموهم وقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث

شرك ويكون الدين لله والصلوة خير للمهاد فحينئذ الكفاية اذا
قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين يعني اذا كان ذلك الفريق
كفاية اما اذا لم يكن بهم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب من العروق
الوان تقع الكفاية **قوله** فان لم يقيم به اشتم جميع الناس بتركه لأن
الوجوب على الكل الا ان اشتغال الكل به قطع مصالح المسلمين من
بطلان الزراعة ومنافع المعيشة **قوله** وقال الكفار وجب علينا
ان لم يبرقنا لاقتارنا لاقتباله لو وقف على مبادئهم لئلا نمانع
وجبا لدفع وهذا المعنى يوجد في المسلمين اذا حصل من بعضهم لبعضهم
الأذية وما وقتل المشركين مخالف لقول الله تعالى ولا يجزيكم
على صبي ولا عيون ولا عبد ولا امرأة ولا غنم ولا مقلع ولا قطع لأن
الصبي والمجنون ليسا من اهل الوجوب لأن العلم وفوق علمهما
والعبد لا تقدم حق المولى لانه يخطأ عنه فرض الحج والجمعة وهما
من فرض الاعيان والمرأة يسقط عنها فرض الجمعة فسقط فرض الكفاية
منها اولى والاها والمقعد والقطع عاجزون ولها سقطت عنهم فرض
الحج وسواء كان اقطع الاصابع او اشر ولا يحتاج في القتال الى

يضر

يضر بها ويديتقى بها فان ادن المولى لعبد في القتال خرج
السنة لأن المنع لحقه وقرر رضي بالسقاطة **قوله** فان جهم العروق
على بلد وجب على جميع الناس المرفع لخروج المرأة بغير اذن
زوجها والعبد بغير اذن سيده لانه صار فرض عين وملاك
اليامين ورق النكاح لا تاثير له في حق فرض الاعيان كما في
في الصلوة والصوم **قوله** واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا
من بيته او حصنا دعوه الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن
قتالهم لخصوهم المقصود **قوله** وان امتنعوا دعوههم الى اداء
الحجوبة يعني في حق من يقبل منهم الجزية احتراز عن عبدة الأوثان
وثان من العبيد والمتردين لأنهم لا يقبل منهم الا الاسلام واليه
قال الله تعالى قاتلوهم او يسلمون **قوله** فان يزلوا فأي قاتلوهم اقلهم
ما للمسلمون وعليهم ما عليهم أي يكون دماؤهم واموالهم
كدماء المسلمين واموالهم **قوله** وان امتنعوا قاتلوهم لأنهم
قد اعدوا اليهم فأبوا فوجب قتالهم **قوله** ولا يجوز ان يقتل
من لم تبلغه الدعوة الا بعد ان يدعوههم فان قاتلوهم

نادوا بها

أخرجهم المباشرة والخدعة فإن كانوا لا يخرجون قالوا ماء
دون الخراير وفركا النساء الخرجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لجهاذ قالت أم عطية عرويت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عروا
كنت أصلي لهم الطعام وإذا بالجرى واقوم بالمرضى وكذا كان
سلة بنت ملحان أمي من مائة قتلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم خيبر حين انهزم الناس عنه **وقد** ويكره اخراج ذلك في سنة
اليوم من غير ما كان فيه تعريض النساء للضياع والفضيحة و
لحوادث السبي والسرقة وكذلك المصاحف لا يؤمن عليها من
ان تنالها ايدي الكفار فيستخفون بها مغايطة المسلمين و
قد قال عليه الصلوة والسلام لا تأووا بالقران الى الارض العذرة **وقد**
ولا تقتل المرأة الا بأذن زوجها ولا العبد الا بأذن سيده الا ان
يبيع العذرة لانه حينئذ يبيع فرض عين كالصلوة والصوم **وقد**
ويبيع للمسلمين ان يغدروا ولا يغلو العذر الجنابة فيه بان
يمسك شيئا لنفسه ولا يظهره قال عليه السلام الغاورة من جرحهم
والغلو في اللغة اخذ شيء في الحقيقة **وقد** ولا يمتلوا وهو ان

يقطعوا

يقطعون رؤوسهم ويشقوا جوارفهم ويقطعوا مذكرهم و
هذا كله للنجوس وانما تكره المثلة بعد الظفر بهم فلا بأس بها
ولا يقتلوا المرأة ولا مجنوناً فانيا واعمالا لا مقتدر الا ان هؤلاء
ليسوا من اهل القتال الا اذا قتلوا او حرضوا على القتال وكما
نوا من يطاع فلا يأسى يقتل **وقد** ولا يشحن فانيا بيع الذي
لا رأى له في الحرب اما اذا كان يستعان برأيه قتل ثم اذا اقتدر
هؤلاء عموما او خطأ فلا ضمان عليه ولم تكن عليه دية ولا كفارة
الا ان يكره اذا كان عموما وعليه التمسك واذا لم يجز قتلهم ينبغي
ان يؤسروا ويحملوا الى دار السلام اذا قدر المسلمون على ذلك ولا
يتركونهم في دار الحرب ان النساء اذا تركن تقوى بهن اهل
الحرب وكذا الصبيات يبلغون فيقاتلون وكذا المعتوه والاهما
والمقعد والمقطوع اليد والرجل لا يتركون في دار الحرب الا انهم
يطأون النساء فينسلون وفي ذلك تكثير عذر الكفار واما الشيخ
القاضي الذي لا يقاتل ولا يراى ولا هو ممن يلج فان شأوا أسروا
وان شأوا تركوه الله لا منفعة للكفار فيه الا برأيه ولا بأس وكذا

قاتلوا

العجز الكبير القلاب حوا ولاد ثمان شأوا السروا وان شأوا
 شروا وتلحون قتل الذي تلحون ويفيق لانه في حال قايمة كما
 كسبح وكذا الجوز قتل الاخرى والاصم واقطع اليد اليسرى
 واقطع احد الرجلين لانه يمكنه ان يقاتل يمينه ويمكن الاخران
 ان يقاتلوا كذا المرة اذا قاتلت تلحون قتلها لانها اذا قاتلت
 صار الرجل **موت** الا ان يكون احد هؤلاء ممن له راي في الحرب لان
 من له راي يستعان برأيه اكثر مما يستعان بمقاتلته فلانها يقتل **موت**
 او تكون المرأة ملكة لان قتلها يغضب لوجهه وكذا اذا كان ملكهم
 صبي صغيرا وحذروا معهم الوقعة وكان في قتله تغضب لوجههم
 وكذا اذا كان فلا يابس بقتله **موت** ولا يقتلوا مجنونا لانه غير مخاطب
 الا ان يقاتل فيقتل دفعا لشره الا ان الصبي والمجنون لا يقتل لان
 الامام ما يقاتل ان ويكره للمسلم ان يتبدى بالابن المحرم بالقتل
 لقوله تعالى وصاحبهم تامر وفاروا لانه يجب عليه احياءه بالاتفاق عليه
 وفي قتله منافية لذلك لاسبان بان تعالجه ليقبله عزه كما اذا
 ضرب قوائم فرسه او نحو ذلك فان قصد الاب قتله لم يثبت لا يمكنه

2 الدنيا

دفعه

دفعه الا يقتله فلا يابس بقتله واما اهل البغى والخوارج فكل
 ذكرا رحم محرم كذا الاب سواد وقدره ان ابا عبيدة رضي
 قتل اياه يوم احد وكذا لك مصعب بن عمير قتل اخاه عبيد بن
 عمير يوم احد وكذا عمر بن الخطاب قتل خاله العاص بن هشام يوم
 بدر **موت** واذا راي الامام ان يصالح اهل الحرب او يفرق بينهم
 وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا يابس به لان المواعدة
 جهاد اذا كانت غير المسلمين لان المقصود وهو دفع الشر
 حاصل به وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه لمكة عام الحديبية واما
 اذا لم يكن للمسلمين في ذلك مصلحة بان يكونوا اقوي من الكفار
 فلا يجوز مصالحتهم وموادعتهم لقوله تعالى فلا تهنوا وتذعوا
 الى السلم وانتم الاعوان والله معكم اي لا تضيعوا عن قتال الكفار
 وتذعوا الى الصلح وانتم الاعوان بما وعدكم الله من النصر
 في الدنيا والاخرة في الاخرة قبل معناه وانتم الغالبون والله
 معكم بالعون والنصر ولا يابس ان يطلب المسلمون مواعدة
 المشركين اذا خافوا على انفسهم منهم ولا يابس ان يعطيهم

المملون ما لا على ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطي الموالي ما لا
 لرفع ضررهم عن المسلمين **قوله** فان صلحهم مدة ثم اعلان نقص
 الصلح انفع بنزله من عهدهم واخبرهم انه فسخ العهد الذي بينهم وبينه
 حتى يبرأ من العذر لا بد من مدة يبلغ فيها خبر النبذ الى جميعهم ويبلغ
 في ذلك بمضو مدة يتمكن فيها ملكهم بعد علمه من ايقاد الحزن الى
 اطراف مملكته لان بذلك ينشفي العذر وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
 عاهد جماعة من المشركين فامر ملكهم ان ينظر في عهدهم فيفتر
 من كان عهده ان رجة اشهر على عهد الى ان يمضو وخط من كان
 عهد اكثر من ذلك اربعة اشهر ويرفع عهد من كان اقل منها
 الى اربعة اشهر وقال تعابرة من الله ورسوله الى الذين عاهدوه
 من المشركين ان تمام عشرة ايام فبعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر
 الى مكة ومعه من العشر ايات من اول سورة البقرة وامر ان
 يقرأ على المشركين يوم الفرج حيث يجتمعون وينبذ الى كل ذي عهد
 عهد فخرج ابوبكر رضي الله عنه متوجها الى مكة فنزل جبريل عليه السلام على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا يبلغ عنك الا رجل من اهل بيتك فبعث

عليها

عليا رضي الله عنه الى ابوبكر رضي الله عنه وقال كن انت الذي تقبل الايات فصار
 حتى طحا ابابكر رضي الله عنه في الطريق فاشهر بذلك فلما كان يوم النحر واجتمع
 اهل الشرك من كل ناحية قام على كرم الله وجهه عند حرم العقبة و
 قال يا ايها الناس اني رسول الله اليكم فقالوا يا ايها النبي
 لا يدخل الجنة الا المؤمنون والنجس هذا البيت بعد هذا العام مشرك
 ورسوله بريء منهم ثم قرأ براءة من الله ورسوله الى الذين عا
 هدتهم من المشركين فسيحوا في الارض اربعة اشهر الى اخلاية والبراءة
 هو رفع العصمة وقوله فسيحوا في الارض اي سيراها على المهد واقبلوا
 وادبروا امنين غير خائفين من القتل والظلم ونزيب الى ان يمضي
 اربعة اشهر فانكم وان اجلتم هذه المدة فلن تغفوا الله وان
 الله مخزي للمكافرين في الدين بالعند وفي الآخرة باننا اراد ان من
 الله ورسوله ايعا اعلام من الله ورسوله الى الناس يعو المشركين
 يوم الحج الاكبر وهو يوم النحر ان الله بريء من المشركين ورسوله
 بريء منهم فان تبتم من المشركين من و خير لكم من الاقامة عليه
 وان اعرضتم فاعلموا انكم غير محجرون الله وقوله يا ايها الذين عا

هدتهم

ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عهد فان اهل البيت فافاضت فان الله
 يبرئ من المشركين ورسوله الى الذين عا

من المشركين وهم حوث من كنانة عاهدتهم النبي صلى الله عليه وسلم عام
 الحديبية بأن لا يمالوا عليه عروا ولا يأتوا المسلمين اذى فلم ينقصكم
 شيئا مما عاهدتموههم عليه ولم يمالوا عليكم عروا وكان بقي لهم
 من عمرهم تسعة اشهر فامر الله النبي صلى الله عليه وسلم ان يغني عنهم بعد ذلك
 الى مدتهم قال الله فادنا السبع الا شهر الحرم اى اذا مضت هذه الاربعة
 اشهر التي حرم القتال فيها بالعهد فاقتلوا المشركين حيث وجعتموه
 هم في الحار او في الحرم وخدوهم واحسروهم وامنعوهم من جفوه
 مكة واقعدوا القتالهم على كل طريق ياخذون فيه الى البيت او
 الى التجارة وهذا امر بتضييق البسير عليهم وهن الاشهر هو خوال
 ودى القعدة وذى الحجة والمحرم وليست هي الاربعة الحرم المعروفة
قوله فان بدوا لخيانة قالوهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم
 لانهم حينئذ يصبرون ناقض للعهد واذا كانت المواقعة على وقت
 معلوم فمضى الوقت يبطل للعهد بغير خبر فلا بأس ان يغير
 المسلمون عليهم ذلك لان الموقت بمضى الوقت تبطل ومن كان
 منهم داخل الثابتة للمواقعة قضت المدة وهو في داره او من

حتى

حتى الى مائة ولا يخلدونه وسببه لقتل بعض اهل بيته امنه
 واذا خرج عبيدهم الى معسكر المسلمين فثم احرام لانهم احروا انفسهم
 بالخروج اليها **قوله** راعين لوالدهم وكذا اذا اسلموا هناك لم
 يخرجوا اليها وظننا على دارهم كانوا احراما ولا تحت الولاء
 عليهم من احرام لان هذا عتق حكمي **قوله** ولا بأس ان يعلف العسكر
 في دار الحرب ويأكلوا مما وجدوه من الطعام كالحب والتمر و
 العسل والزيت ولم يقيد الشيخ ذلك بالحاجة وفيه اختلاف
 روايات ففي رواية بشرط الحاجة كما في الثياب والدراب وفي رواية
 لا يشترط بل يجوز تناولها للغير والفقير لقوله صلى الله عليه وسلم وطعام
 جنبه كلوا واعلفوا ولا تملوا وكذا لا يسعوا منه بذهب ولا فضة
قوله ويستعمل حطب في نسيئة ويستعمل الطيب **قوله** ويرهن
 بدهنه يبيع الدهن المأكول مثل السم والزيت والخل والسليط
 ولما ما لا يؤكل كالبنفسج ودهن الورد وما الهبه فليس له ان
 يرهن به لانه يستعمل الزيت فهو كالثياب وان دخل التجار مع
 العسكر لا يريدون القتال لم تجز لهم ان يأكلوا شيئا منه ولا

يعلفوا دوائهم الابالمن لان التاجر لا حق له في الغنمة فان
اكل شيئا منه او علف فلا ضمان عليه لان حق المملوك لم يستقر فيه
والعكس فانه ان يطعموا عبدهم وينسأهم وصبيانهم لان
نقبة هؤلاء واجبة عليهم وكانوا مملوكا ولما اخرجوا من الخدمة فلا يلزم
لان نقبة الحبب عليه وانما يستحق الاجرة طين دخا النساء
للمرحى والمرضى اكلن وعلفن واطعن رفيقهن لان لهم حقا
في الغنمة الا ترى انهم قد اخرجهم من كثر الرجال ولو ان العسكر دخلوا
البقر والغنم والابل فاكلوا اللحم والجلود الى الغنم لانهم لا
يحتاجون اليه في الاكل والعلف والابل لهم كالتياب **وقوله**
يقاتلون بما تجيرونه من السلاح كل ذلك غير قسمه يعني اذا احتلج
بان انقطع سيفه او نكس رمحه او لم يكن له سلاح وكذا اذا دعت حاجة
الى ركوب فرس من المعنم ليقا تل عليه فلا بأس بذلك فلا تزال الحاجة
ردت في المعنمة وينبغي ان يستعمل من الدواب والسياب كل ما يحتاج
ليقبله دابته ونيابه وسلاحه لقوله صلى الله عليه وآله اياكم الغلول هذا
استفاد من غير حاجة لكن ليصون ثيابه وفرسه وسلاحه فان

فعل

فعل ذلك فلا ضمان عليه اذا هلك منه شيء لان الحق فيه لم يستقر
للعائمين **وقوله** ولا تجوز ان يسبعوا شيئا من ذلك ولا يتم قول
يعني لكن يتم قولهم حتى لو باع شيئا بطعام جائز بشرط ان ياكله
ولا يسبعه بالذهب والفضة والعروض ولا يسلل النوصلة له ولا
هل احد احق بشيء من المعنم قال لا حتى السهم ياخذ احدهم من
جنبه فليس هو احق به من اخيه واخذ النوصلة له وبقرة
من سنام يعني وقال ايها الناس انتم من غنائكم فاذوا الحنط
وما دون ذلك وما فوقه فان الغلول عار على اهله يوم القيمة
ونار وشيار **وقوله** فان اسلم احد منهم احرز باسلامه نفسه وولاده
الصغار لانهم مسلمون باسلامه تبعوا ويكونون احرار **وقوله**
وكما هو في يد بقوله عليه السلام من اسلم على ما في قوله **وقوله** او
ديعة في يد مسلم او ذمي لان ما في يد المسلم والذمي فهو محرر
لان اياها لا يصح منه فهو كالا وكانت في يده او يد مودعة يده
واما ما كان في يد ذمي فهو في ان الحرين ليست له يد صح **وقوله**
فان ظهر ناع الدار فقاروه في ان الغنم تبعه من دار الحرب في يد

اهل الدار فلم يكن في يده حقيقة وكانت غنيمة والزرع اذا
 كا غير محصور فحكمه حكم العقار قال الخنزري ما كانت منقولة فهو
 له كالدرهم والشيء والعبيد والجوارى ولا يكون فينا الا
 اذا كان العبد مقانرا فانه يكون فينا لانه لما اقل خرج من
 يد المولى وامامه كان غير منقول كالدرور والعقار والزرع وغير المحصور
 فهو في عندها وقال ابو يوسف المنقول سواء لا يكون فينا **مردود**
 وخبره في اننا كما فرق حريته لا تتبعه في الميراث وحملها في الدار ما دام
 متصلا بامته فهو لعضو من اهل الدار لانه تتبعها في البيع والعقود
 التدبير والكتابة فقلنا هو رقيق مسلم تبعه الارب في الميراث وورثه
 في الحكم تبعه الام والمسلم قد يكون محلا للملك يتبعه غيره بخلاف
 المنفصل فانه حر انحرام الحزبية **قوله** واولاد الكفار في لانهم كفار
 حريون ولا تتبعية بينهم وبينه لانهم على حكم انفسهم ومن قاتل
 من عبيده في اننا لا نترد على مولاه خرج من يده وصار تبعا
 لاهل الحرب **قوله** ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب لان فيه
 تقوية لهم على قتالنا لان السلاح لا يصلح الا للحرب وكذلك الحرب

لانه اصل السلاح وكذلك الخيل والبغال والحمير لان فيه تقوية لهم عليها
 وكذا البياع منهم رقيق اهل الدمة لانه مما يستعان بهم على
 القتال ولو دخل الحرب دارنا فاشترى سلاحا فانه يمنع من
 ذلك لا يمكن من داخله اليهم **قوله** ولا يفادي بالاسارى عند
 الوثنية يعني لا يفادي بالاسارى المسلمين بالاسارى المشركين لان فيه
 تقوية الكفا علينا ودفع شر حرا به خير من اسفان اسيرنا
قوله وقال ابو يوسف ومحمد رقيقه لا يأسر ان يفادي بهم اسارى
 المسلمين لان فيه تخليص مسلم من هو اولى من قتل الكفار وامام قاداته
 اسارى المشركين بما لا يأخذ منهم ولا يجوز في المشركين من المذهب ما فيه
 من المعونة لهم بما يختص بالحرب والقتال قصار كبيع السلاح منهم بالمال
 وعن محمد لا بأس بذلك اذا كان بالمسلمين حاجه استدلالا بالاسارى
 بدر وقال محمد ولا بأس ان يفادي الشيخ الكبير والعجوز الغاية بالمال اذا
 كان لا يرجعها الولد واما النساء والصبيان ولا يفادي بهم الا ان
 يضطروا المسلمون الى ذلك لان الشيخ الغائب لا قتل فيه ولا يولد له فليس
 فخر عليهم معونة لهم واما النساء والصبيان ففي رد معونة لهم لان

الصبيان يبلغون فيقاتلون والنساء يولدون فيكثرون
 لهم قال محمد وكذلك الخيد والفتح اذا احداها منهم فطلبوا مفا
 داته بالمال لم تجزان تفعل ذلك لان فيه معونة لهم بمقتضى
 بالقتال **و** فالنجوز لمن عليهم اى على الاسارى وهو ان يظلمهم
 مجانا من غير خراج ولا جزية لانه بالاسرى ثبت حق الانتزاق فيه
 فالنجوز استقاطه منه بغير عوض وانما من النجوز على ما بينى
 لانه كان من العرب للنجوز استرقاقه **و** واذا افتتح الامام بلدا
 عنوة اى قهرهم فهو بالخيار ان شاء قسمها بين الغائبين كما فعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **و** ان شاء اقرها لبا عليها ووضع عليهم
 الجزية وعلى اراضيهم الخراج كما فعد عمر بن الخطاب بسواد العراق بموا
 فقة الصحابة بغير ان يقرها الاولى ان يقسمها عند حاجة
 الغائبين وان يترك قسمها عند عدم حاجتهم وهذا فى العقار
 اما فى المنقول فلا ينجوز لمن بركة عليهم **و** وهو بالاسارى
 بالخيار ان شاء قتلهم الا ان يسلوا لان قتلهم حسم مادة
 اذ اراد على الامام ذلك لما يوافق من غدرهم بالمسلمين **و** وان شاء

استرقاقهم

استرقاقهم سواء اسلموا او لم يسلطوا اذا كانوا من تجوز استرقاقهم
 بان لم يكونوا من العرب **و** اى من جلال المسلمين قتل امير او دار
 الاسلام او دار الجزية قبل ان يسلوا فلا شئ عليهم من دية ولا قيمته ولا
 كفارة لانهم على اصل الاباحة فان قسمهم الامام او باعهم خربت
 دماءهم فان قتلهم قاتل غريم قيمتهم ووجبت عليه الكفارة
 اذا قتلهم خطأ لان القسمة والبيع تقرير للبرقية فيهم واستقاطا
 لحكم القتل عنهم فصار القاتل حائبا كما من قتل عبد عنى ولا تجب
 عليه القولا لان الاباحة القوا كانت فى الاصل شبهة والعقاص
 يسقط بالشبهة فان اسلم اللير قبل ان يقسم حرم دمه وقسم
 فى الغنمة لان القتل عقوبة على الكفر فيرفع بالاسلام واما القسمة
 فلا فى الاسلام الا فى الاسترقاق وان شاء ترك كما احرازه المسلمون
 الا مشركي العرب والمقربين فانه لا يتركهم وانما الله والاسير
 على ما بينا من قبل **و** ولا ينجوز ان يردهم الى دار الحرب لان ذلك تقوية
 لهم على الكفر فان اسلموا لا يقام عليهم ان يسترققهم توفير المنفعة بعد
 انعقاد السب وهو الخذلان **و** اسلمهم قبل الاخذ لانه لم ينفذ السب

قوله وادار الله امام العور الى دار السلام ومعنى ما شئكم
 يقدر على نقلها الى دار السلام نحوها وحرقها لأن دوح الجيو ان
 تجوز الغرض صحيح ولا عرض اصح من كسر شوكه اعداء الله واما
 تحريقها بعد الدوح فلقطع منفعة الكفار بلعومها وحلوتها
 ولا تجوز تحريقها قبل الدوح لما فيه تعذيب الحيوان والابحار
 لأنه مثله **قوله** ولا يعقره ولا يتركها معناه ولا يعقره ويتركها
 معقره ولا يتركها ابتداء بدون العقر في ثاتان مسئلتان المسئلة
 واحدة فقوله ولا يعقره احتراز عن قوله ما لك فان هذا يعقره
 قوله ولا يتركها احتراز عن قوله الشافعي فانه عند يتركها
 من غير عقر والدوح وما كان من ساج يمكن تحريقه وان كان
 لا يمكن تحريقه كالخريد فانه يوفيه في موضع الانجده اهل
 الحرب وكذلك كسر انبيهم واثانهم بحيث لا يتفقدون به
 ويسرق جميع اديهم وجميع المايعة مقابلته لهم واما التي
 اذا لم يقدر رواعي نفلهم فانه يقدر اذا بسلموا ويتروكوا الصبيات
 والشيوخ فلا حرج مضيقه **قوله** لا يتركها وعطشا وكذا اوجده

المسلمون

المسلمون حية او عقربا في دار الحرب فانهم يقطعون دين
 العقر ويكسرون انساب الحية ولا يقتلون بها قطع الفرس
 عن المسلمين مادام وافق في الحرب وابقاء النساء مكروا في المحيط
 قبل ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار السلام
 المراد بالنهي الكراهية لا عدم الجواز وعند الشافعي لا بأس
 بقسمها هناك **قوله** والرد والمباشر سواء الروح المعين
 الناصر يقال فلان رد فلان اذا كان ينصره ويشترطه وقال
 الله حاكما عن موسى عليه السلام فان له مع رده او عوفاه والمباشر
 هو الذي يباشر القتال **قوله** فان خفرهم مردو في دار الحرب قبل
 يخرجوا الغنيمة بدار السلام شاركونهم فيها هذا اذا كان قبل القسمة
 او قبل بيع الغنيمة ولاحق للهارسوق والعسكر في الغنيمة الآن
 يقاتلوا وكذا لا يسهم للتاجر ولا للاجير فان قاتل التاجر مع
 العسكر اسهم له ان كان فارسا ففارسا وراجل افرج وركلا
 الاجير اذا ترك خدمة صاحبه وقاتل مع العسكر لم يشاركه
 وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل ان من جرح على نية القتال

الحق السهم سواء قاتل ام لا ومن دخل لغير القتل اليهم
فما الا ان يقتلوه وهو من اهل القتل ومن دخل لقتل كرمض او
غيره فله سهم ان كان قاتلا فافقوا به ولو اجدوا فله اجر وكذا اذا
دخل مقاتلا فاسر ثم خلص قبل اخراج الغنيمه فله سهم **و** اذا
امن رجل من اهل حرة كافر او جماعة او اهل حصن او مدينة
صح امامهم اما امان المجزى الواحد فله على السلم له ما يكون
يدري من سواهم يتكافؤ دماؤهم وسعي بذمتهم اي اقلهم
وهو الواحد ومع يتكافؤ دماؤهم في دم الوضغ في القضا
والدين سواء ومع قوله يدري من كان على دينهم حتى يسلموا او
يؤدوا الجزية واما امان المرأة فهو جائز لغيره ولا يرب بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجاب العاص واجاز النبي صلى الله عليه وسلم
امانها فقال قد اخذنا من احزب وامنا من امت وروى عن ابي
بنت ابي طالب جازت حمويين ايا من بني عزم وها المثلث من شام
وعبد الله ابن مسعود قتلت اخوة على كرم الله وجهه عليه السلام
وقال الجويني المشرلين في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت والله

فلم يقتلوه

لا

لاقتلها حتى تقتلني قبل ما تخ اعلقت دونه الباب ومضت الي
رسوله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما القيت من ابن ابي
وامن وذكرتم له القصة فقال ما كان له ذلك فاجرتا من احزب
وامنا من امت ولا يجوز لغير من المسلمين قتالهم الا ان يكون
فيه مفسدة فينبذ اليهم الامام الله اذا كان يلحق للمسلمين بذلك
هن ومذلة كانت للاهل من نقضه فينبذ اليهم كما اذا امنهم الامام بنفسه
قال في الاخرى والمراحم اذا كان يعقد الاسلام الصحيح امامه عند ابي حنيفة
حق يسلح وقال محمد بن يحيى لانه من اهل القبلة كالبالغ ولا يبي حنيفة
انه لا يحل له العقول والامان عقود من العقود **و** ولا يجوز
امان دمي لانه منهم على المسلمين لانه يقصد تقوية الكفار
واظهار حكمهم ولاية لا ولاية له على المسلمين **و** ولا الأسير
ولا الباقى الذي يدخل اليهم وكذا من اسلم هناك لم يرب باليهما
لا يجوز امانه لان هؤلاء يضطرون الى ما يريد الكفار ليخلصوا
بهذا في الضرر **و** ولا يجوز امان العبد عند ابي حنيفة الا ان يا
دن له مولا في القتال لا يحل القتال بنفسه فمؤمن منه ولا يصح امانه

ولاية الامانة الوازية كالصبي والمجنون **وقال ابو يوسف** محمد بن
 امامته في القتال ولم يؤذن له قال في البيع اذا قال اهل
 الحرب الامان الامان فقال رجل من المسلمين او امره حرق لا
 تخافوا ولا تدرهوا وعمر بن الخطاب وذمته او تعالوا واسمعوا كلام
 فهذا كله امان صحيح **وقال** واذا غلب الترك على الروم فسيوهم وا
 خذوا اموالهم مملوكا يبعث اخذوا اموالهم وارتقوا اولادهم
 فانهم يملكون ذلك وينقطع حق الاولين عنها فصارت مالا
 لهم وكذا اذا غلب الروم على الترك فهو كذلك والترك حربي
 مثل الروم **وقال** فان غلبنا على الترك حاربنا ما اخذنا من ذلك
 ائمن اموالهم واولادهم ولا يجمع صلحنا مع احد الفريقين من
 ذلك لان الاخذ منهم بمنزلة الشراء ولو استرنا منهم مملكتناهم
 فكذلك اعليناهم عليه **وقال** فاك غلبوا على اموالنا واحرزوها
 بدارهم مملوكا اعلم ان الكفار اذا غلبوا على اموال المسلمين
 واحرزوها بدارهم مملوكا عندنا خلافتك فمعهم عندنا لا
 تخلوا امانا يملوا ويغلبهم المسلمون فان اسلموا فلا يبر

لاصحابها

لأصحابها على القول عليه السلام من اسلم على ماله فهو له وان
 عليهم المسلمون واستقدروا من ايديهم فان جاء اربابها
 فوجدوها قبل القسمة اخذوها وهو قوله فان ظهر عليها المسلمون
 فوجدوها قبل القسمة فهي لهم بغير شراء وان وجدوها بعد القسمة
 اخذوها بالقيمة ان احبوا واما اذا كان مثليا لا ياخذ لعدم
 الفائدة لانهم اذا اخذوا ردوا مثله ولو كان عبدا فاعتقه من
 وقع في سببه بغير عتقه ويطلق المالك ان باعه من رجل
 كان له ان ياخذ بالثمن الذي باعه به وليس له ان ينقص
 للبيع **وقال** وان دخل دار الحرب تاجر فاشترى ذلك ثمن واكره
 الدار الاسلام فما لك الا ان ياتي بالثمن الذي اشترى
 وان شاء تركه لان التاجر يتضرر ياخذ منه محانا لانه دفع
 العوض فيه فكان بعدك لنظر فيما قلنا وان اشتراه بعوض
 اخذ بقيمة العوض وان اشتراه بخمر او خنزير اخذ بقيمة العبد
 وان شاء تركه وان وجبوه لمسلم ياخذ بقيمة **وقال** ولا يملك
 علينا احد الحرب بالعلبة مدبرنا وامهات اولادنا ومكاتبنا

واحرزنا وملك عليهم جميع ذلك الآن احرازهم لجوزان كمالوا
 بالبيع والشراء وكل ابا البسي لان الشرع اسقط عصمتهم وجعلهم
 ارقاء ومديرونا وما يتبون وامهات اولادنا قد تعلق بهم
 حق الجزية ولهذا لا يجوز بيعهم وكذا لا يجوز سبيهم فلهذا
 لم يدخلوا تحت مكرهم **مولا** واذا ابق عبد المسلم فدخل اليهم
 فآخرو لم يملكوا عند ابي حنيفة لان العبد لما خرج من دار الاسلام
 زالت يده مولا عنه لا امتناع ان يبقى يده مع اختلاف الدارين **فمصدر**
 العبد في يده نفسه واذا ظهرت يده على نفسه صارت مخصومة فلم
 تبغ محلا للتليك فاذا لم يملكوا فان لصاحبه قبل القسمة وبعدها
 بغير شيء منه وقال محمد وابو يوسف لم يملكوا لانه الحق المالك
 لقيام يده وقد زالت فصار كالبعير والفرس اذا انتد اليهم فأنتم مملوكون
فهم فان ندب اليهم بغير فآخرو مملوكون لتحقيق الاشياء اذا ايد للجماء
 تظن عند الخروج فاذا اخذوا صاروا اخدين له من يد صاحبه فلهذا
 مملوكون بخلاف العبد على ما ذكرنا وان اشتراه رجلا وجعله دار الاسلام
 فصاحبه ياخذ بالثمن ان شاء وان ابق عبد اليهم وذهب معه بغير

او متاع

او متاع فاخذوا المشركون ذلك كله واشتري رجلا ذلك كله واخرجه
 اليها فان المولى ياخذ العبد بغير شيء والفرس والمتاع بالثمن وهذا
 عند ابي حنيفة وهذه ما ياخذ العبد وما معه بالثمن ان شاء واذا
 دخل الحرب دارنا بايمان واخترى عبدا مملوكا دخله دار
 الحرب عتق عن ابي حنيفة لان تخلص المسلم عن يد الكفار واجب
 في مقام الشرط وهو بيان مقام العلة تخلصه له كما يقال ثم ثلث
 الخيض مقام التفريق فيما اذا لم يسل احد الزوجين في دار الحرب
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق **مولا** واذا لم يكن للأمام حمولة
 تحمل عليها الغنمة قسمها بين الغانمين قسمة ايداع لا قسمة تمليك
 ليعملوا الى دار الاسلام ثم يجمعها منهم ويقسمها هكذا ذكر الشيخ
 مطلقا ولم يشترط رضاهم وهي رواية السير الكبير وجملة ان الا
 مام اذا وجد في المغنم حمولة حمل عليها الغنائم لان الحمولة
 والمحمولة مال لهم وكذا اذا كان في بيت المال حمولة حملها عليها
 لانه مال المسلمين وان كانت الرواب للغانمين او لبعضهم فانه
 لا يجبرهم على حملها على دوابهم في رواية السير الصغير بل يستاجر

٢٦٦

الدار

منهم لذلك فإن لم ير من صاحبها له حملها عليها وفي السير الكثير حملها عليها
بالأجر وإن لم ير ضولا أنه دفع ضرر العام بتحمل ضرر الخاص وإن كان
بحال لو قسمها بينهم بقدر كل واحد منهم على حمله قسمها بينهم قسمة
إبداع وإن كانوا لا يقدرون على الحمل ولا يتحدون الدواب بالأحارة
فإن الأمام يقدر الرشد إذا كانوا لم يسلوا أو تركوا النساء والذراري
والشيوع في الطريق لموتوا جوعا وعطشا وبذبح الحيوان وتحرقها
بالنار **وقوله** ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لأنه لا مال لأحد فيها
قبل ذلك إنما يبيع أهم الانتفاع بالطعام والعلف للحاجة ومن يبيع
لعتنا ولا شيء لم يجز له تبعه كمن أباح طعاما لغيره **وقوله** ومن مات
منهم بعد إخراجها فنصيبه الوارثية لأنه مات بعد ثبوت حقه **وقوله**
ولا بأس أن يقدر الأمام وحده القتال وتحرض على القتال كمن يلفظ
لا بأس في المسوط بلفظ **القتال** وفي الإرسال التحريض مندوب إليه
قال الشيخ يا أيها النبي خذ المؤمنين على القتال أي غلبهم والتحريض **الغيب**
في الشئ والتفكير نوع تحريض ولأن في ذلك منفعة للمسلمين لأن الشجاعة
يرغبون في ذلك فيحاطرون بأنفسهم ويقدمون على القتال **قوله**

فيقول

فيقول من قتل منكم قتيلا فله سلبه قال المحمدي لا تنفذ على وجهين
أما أن يكون قتل الفراع من القتال أو بعده فإن كان بعده لا يملك
الأمام ذلك لأنه إنما جاز لأجل التحريض على القتال وبعد الفراغ
منه لا تحريض ثم إذا كان قتل الفراع من القتال فهو على أربعة
أوجه أما أن يقول من أخرج منكم شيئا فهو له أو يقول من أخرج شيئا
فهو له ولم يقر منكم أو يقول من قتل قتيلا فله سلبه أو يقول من قتل
منكم قتيلا فله سلبه ولم يقر منكم أما إذا قال من أخرج منكم فإن الأمام
لا يدخل تحت ذلك ما قال من أخرج شيئا دخل الأمام تحت ذلك وكذا
إذا قال من قتل قتيلا دخل هو حتى لو قتل هو أو غيره فله سلبه وإن
قال من قتل منكم فإن الأمام لا يدخل تحت ذلك إذا قال من قتل منكم قتيلا
فقتل رجلين أو أكثر فله سلبه الكل وإن كان رجلا أو ثلثة أو أكثر
فقتلوا رجلا فأنك تنظر إن كان المقتول مبارزا يقاوم الكفار منهم
كان لهم سلبه وإن كان لا يقاومهم صار عاجزا ولا يستحق سلبه
ويكون لجميع الجيش لأن الأمام إنما يقول هذا لأظهار الجلالة فإن
كان عاجزا ولا جلالة في قتله وقوله قتيلا وهو حي أو قتله أو قتل

ومنه قوله تعالى قالوا لا تأخذوا في امرنا عينا لكن كنتم
 كما كنتم يوم اوتوا اليكم من قبله فلو قتل رجلان اشتراكا في سلبه فان
 بد احداهما فضر به ثم اجتمعوا الاخران كان ضربا او اشد منه لا يمكنه
 ان يقاتل ولا يعين بقوله فالتلب الاول لانه صار في حكم المقتول
 وان كان ضرب الاول لم يضره الى هذه الحالة فالتلب الثاني وقيل روي
 ان محمدا بن مسلم ضرب رجلا فقطع رجله وضرب على راسه فقتله
 فقال محمدا بن مسلم والله يا رسول الله لو اردت قتله لقتلته والى اوردت
 اغربه كما عذب الحى فاعطى النبى صلى الله عليه وآله وهو محمدا بن مسلم
 ان ضربه جعله حيث لا يقاير ولا يعين على القتال قال الحسن بن محمد
 واذا لم يجعل السلب للقاتل فقتل رجل فقتل افسله من جملة الغنائم
 والقاتل وغيره في ذلك سواء **وهو** او يقول للمسلم قد جعلت لكم الربيع
 بعد الخمس اي بعد ما يرفع الخمس وكذا اذا قال الثلث بعد الخمس او النصف
 بعد الخمس معناه انتم منفردون بالربيع من جملة العكر يؤخر منه الخمس
 ذلك ليكون لهم ما شئوا من ذلك بعد الخمس وما زاد على ما شئوا لم يشاركوا
 العكر فيه وان قالوا لكم الربيع ولم يبق بعد الخمس لم يشاركوا الربيع وصار لهم

النقد

النقد الخمس وكذا اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه لم يشارك في السلب بان
 قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد الخمس خمس الاثبات **وهو** الا ينظر
 بعد احرار الغنيمة بدار السلام الامن للمسلم لانها اذا احرزت تعلق
 بها حق جميع الجيش واما الخمس فلاحق الجيش فيه فيجوز التمسك
 منه **وهو** واذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل
 وغيره فيه سواء وقال الشافعي اذا قتل كافرا مقتولا غير مبرر فله
 سلبه **وهو** السلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه ولذا ما كان
 على مركبه من السرج والآلة وما معه على مركبه من ماله في حقيقته او
 على وسطه واما جنبيه وعلامه وما كان مع غلامه على دابة اخرى وما
 كان على فرس اخره فليس ذلك بسلب وهو غنيمة لجميع الجيش وقد
 روى ابن ابراهيم مالک بن ابي رزبان فقتله واخذ سلبه فكان عليه
 منطقة ذهب من اجوهه فقوم عليه فبلغ ثلثين الفا فقال عمر بن الخطاب
 انا كنا لا الخمس الاثبات وان هذا بلغ ما لا عظماء وانا اخذوا خمسة **وهو**
 واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة ولم
 يأكلوا منها شيئا لان الضرورة والحاجة الى ذلك قد ارتفعت لان الغالب

انهم تجردون في حارب الامم الطاعم والعلف فلا يباح لهم التنازل من
 الغنيمة **قوله** ومن فصار معه علفا وطعام رزقه الى العجوة لان
 الضرورة قد ارتفعت فان انتفعوا بشيء من الحار وعلف فينبغي
 لمن كان غنيا ان يتصدق بقيمته وترد قيمته في الغنم ان كان
 قبل القسمة وان كان فقرا رزقه قبل القسمة ولم يلزمه بعد القسمة
 شيء وانما يردوه الغنى اذا كان قبل القسمة لانه يمكن رده الى
 الغنيمة واما بعد القسمة لانه حق للفقير واما بعد التصرف
 وهو محل التصرف لانه فقير ويقسم الامام الغنيمة فتخرج خمسها
 قال ابو فان الله خمس **قوله** ويقسم اربعة اخماس بين الغانين
 الفارس سيمان يعى سها لوسر الفرسه والراجل سها من عذراى
 حينئذ وبه قال رفر والحسين زياد وهو قول العراقيين والكوفيين
 والبصريين **قوله** وقال ابو بكر وهو قول الفارس ثلثه اسهم معنكه سهمه وثلثه
 لفرسه وللراجل سهم وهو قول اهل الحجاز لان مؤنة الفرس اكثر من
 مؤنة الاذى فوجب ان يكون سهمها اكثر ولا يخفى ان القياس يمنع
 الاعتقاد بالفارس لانه آلة الحرب بمنزلة الآلات كالقوس والرمح والسيف

والبغلة

والبغلة وانما ترك القياس للغير وقد اختلف الاخبار اسقط ما
 اختلف فيه واثبت ما اتفق عليه ولان الانتفاع بالفارس من اعظم من
 الانتفاع بالفارس الا ترى ان الفرس بالفراد لا يقاتل والفارس
 بالفراد لا يقاتل فلم يجز ان يستحق بالفارس اكثر مما يستحق بهما
 ولهذا قال ابو حنيفة لا فضل لفرسه على انسان وروى ابن النضر
 فسم غنائم خيبر على اهل الجريسية على ثمانية عشر سهما وكان الجيوش
 الفا وخمسها ثلثها مائة فارس والفرس مائة رجل فاعطى
 الفارس سمانين سهما والفرس مائة الفرسه واعطى الراجل سها واحدا
 وجهه التخرج على ثمانية عشر اثنى عشر الرجل اثنى عشر فيجعلها اثنى
 عشر سهما لكل مائة سهما وتقول الفارس ثلثها مائة فيجعلها ثلثة من
 العدد كل مائة واحد ثم يضعف هذه الثلثة لان لكل واحد منهم سهمين
 فيكون ستة ويضمها الى اثنى عشر يكون ثمانية عشر فتكون الفارس
 في هذه القسمة ثلث الجمع والرجال الثلثان **قوله** ولا يسهم الا الفرس
 واحد وهذا قول ابو حنيفة ومحمد ورفعه وجن بن زياد وقال ابو
 يوسف يسهم الفرسين ولا يسهم الثلثة لان الرجل قد يحتاج الى

فرسين احدهما يركبه والاخر جنبه فاذا اعيى الذي تحته ركبا لاخر
 فبقا انزل عليه ولا يركب الا في بيوت العوام حفرة وم خيبر باخراس
 فلم يسهل له النبوة ^{الظلمة} الا لفرس واحد ولان القيل لا يكون
 الا على فرس واحد ولا يكون على فرسين دفعة واحدة ^{والبرادين}
 والعناق سواء لان لهم الخيل يشمل على جميع ذلك الارباب ^{مضاه}
 الى جميع جنس الخيل والركوب من رباط الخيل ترهبون به عند الله ^{اي اهاب العدو}
 وعدوكم واسم الخيل يطلق على البرادين والعناق والهيمن والمقرف
 اطلاقا واحدا ولان العتق اذا كان في الطلب الهرب اقوى فالبردون
 اصبر والين عطف فافعل منكم منفعة فاستويا البردون الذي فيه الدناية
 من قبل ابيه والعتق الذي لا دناية فيه الامن قبل ابيه وامن قبل الامم بالكلية
 بما عريان والهيمن الذي فيه الدناية من قبل امه والمقرف في بني التوت
 جميعا بان يكونا عجميين في الصحاح المقروء هو الذي البجينة من الفرس
 وغيره وهو الذي له عبرية وابو ليس كذلك لان الاقرب انما هو من
 قبل الفرس ^{والاسم} لراحلة ولا يفرح ان من له بعير او بغل او حمار
 فهو والراجل سواء لان المعنى الذي في الخيل معدوم فيهم ^{وهو} ومن دخل

ط
ان

هو اهاب العدو

دار طرب فارسا فنفق فرسه ليحقق سهم فارس وسواء استجار
 او استاجر للقتال فخر به فانه ليسهم له وان غصبه وحضر به
 سهم من وجه مخطور فيتصدق به قوه فنفق ايماءات يقال نفقت
 الدابة ومات الانسان وتمثل البعير كله معنى هلكه سواء بقى الفرس
 معه حتى حصلت الغنمة او مات حين دخله او اخذه للعدو واوا
 تكسر او عن قبحر حصول الغنمة او بعدة فانه يستحق سهم فارس
 وقال الشافعي رحمه الله امانت فرسه قيد لاقتال فهو باخر والاصل ان
 المتعبر عندنا حالة المجاوزة وعند حاله الحرب لانه هو السبب وقلنا
 المجاوزة نوع قتال لانه يلحقه الخوف بها وان دخل فارسا ثم باع
 فرسه او رخصه او اجاره او وهبه او اعان في ظاهر الرواية
 يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل لان الاقدام على هذه التصرفات
 يدل على انه لم يكن قصده بالمجاوزة القتل لان بيعه له رضى
 بالقاطعة وليس كذلك اذا نفق فرسه لانه لم يوجر منه
 رضى بالقاطعة وروى طوسي عن ابن خنيفة انه يذهب له سهم فارس
 لان سبب الاحتياق قد حصر وهو دخول فارس وسواء بيع الفرس كونه

واما اذا باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرس وكذا اذا
 باعه في حالة القتال عند البعض والافصح انه يسقط لأن بيعه في حالة
 القتال يدل على ان عرضه التجان فيه الا انه ينتظر غيرة **قوله**
 ومن دخل راجلا فاشترى فرسا استحق سهم راجلا وكذا في القتال
 او استاجر او وجوه له فله سهم راجلا لأن المعية حالة الدخول
 قال الحسن اذا دخل راجلا واشترى فرسا او وجوه له قبل ان يغزو
 العسكر شيئا ثم قاتل معهم عليه حق غنمواضرب له سهم فارس لأن
 المقصود بالدخول القتال والاستفاد بالفرس حال القتال أكثر من الاستفادة
 به حالة الدخول قال في النهاية ولو دخل فارسا فقاتل راجلا الضيق
 المكان يستحق سهم الفرس بالاتفاق وفي الجندی اذا باع فرسه او وجوه
 او اجره او اعارة بعد الدخول سقط سهم فرسه فان اشترى مكانه اخر
 سهم له سهم فارس **قوله** ولا يسهم لمأوك ولا امرأة ولا جبة ولا محجنون
 ولا خي ولکن يرضى لهم الامام على قدر ما يرى ولا يبلغ به السهم لأن
 للمرأة والصبي عاجزان والعبد مملوك ان يمنعه الا انه يرضى لهم في رضا
 على القتال وانما يرضى العبد اذا قاتل وكذا المرأة انما يرضى لها اذا كانت

تدوى

تدوى جرحي وتقوم على المرحى اما اذا دخلت لحزنة زوجها والعبد
 لحزنة مولاه ولم يحصل من العبد قتال ولا من المرأة مراوة ولا
 نفع للمسلمين فانه لا يرضى لهم اصلا وكذا الذمي انما يرضى له
 اذا قاتل او دل على الطريق وينبغي للأمام ان لا يستعين بأهل
 الذمة على القتال لأنه لا يؤمن عزوهم وخيانتهم بالمسلمين الا انهم
 اذا حضروا قاتلوا مع المسلمين بأذن الامام فانه يرضى لهم ولا يبلغ
 لرجالهم سهم رجالهم ولا لفرسانهم سهم الفرسان لنقصان منزلتهم و
 الخطا طرئتهم **قوله** واماللمن فيقسم على ثلثة اشهر سهم لليتامى
 ويشترط فيهم الفقر وسهم المساكين وسهم لابتا السبل واثني السبل
 هو المنقطع عن ماله **قوله** ويدخل فقراء ذوى القربى فيهم اي يتام
 ذوى القربى يدخلون في سهم اليتامى والمساكين ذوى القربى كذلك
 في المستضعفين وقوله يعني قرابة النبي صلى الله عليه وسلم ويقدمون لان
 سبقتهم في الية فقال تعالى ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن
 السبل **قوله** ولا يدفع الرافضيا منهم شيئا لأنه انما يستحق بالفقر والحاجة **قوله**
 فاما ما ذكره في الفقه في كتابه من المنى فانما هو الافتتاح الكلام تبركا

١٧٤

الرجال

ذوى القربى

بأسمه تعالى وهو النور قطب جوده كما سقط الصنف وهو شيء كان يصطف
النور على غيره والنفس الغنية مشرق ذلج اوليفنا وجان **فقه** وسهم
ذوي القربى كانوا استحقوا في زمان النبي صلى الله عليه وآله بالنصرة وموتهم زلت
النصرة **فقه** وبعد بالفقر يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون
لبنو هاشم وبني المطلب ذوا القربى من بني عبد المطلب وبني نوفل وكان
اولاد عبد مناف اربعة هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل فبنو عبد
عبد المطلب ونوفل لا يعطون منه شيئا وانما هو لبني هاشم وبني المطلب
خاصة لما روي ان جبير بن مطعم وهو من بني نوفل قال الرسول الله
صلى الله عليه وآله لما قسم لبني هاشم وبني المطلب تمت يا رسول الله صلى الله عليه وآله
اخواتنا من بني المطلب وبني هاشم ولم تعطنا شيئا وقرابتنا مشرقا
فقال على الصلاة والسلام انما هاشم ومطلب شيء واحد انهم لم يفرقوا في
الجاهلية والاسلام انما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد هل ذلكم بشرك
بين اصابعه لعن الله من فرق بينهما ما روي ناصفارا وحلتاهم كبارا
وروي ان النبي صلى الله عليه وآله لما اعطى لبني هاشم وبني المطلب لم يعط بنو
نوفل وبني عبد المطلب اثناء عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو من بني عبد المطلب

قال ابن ابي شيبة المطلب لم يفرقوا في الجاهلية والاسلام

وجبير بن مطعم وهو من بني نوفل فقال لا يارسل الله هؤلاء بنو هاشم
لا ينكر فضلهم الموضع الذي وضع الله فيهم فاما بالاخواتنا من بني
المطلب اعطينهم ومنعتنا وقرابتنا واحدة فقال لا يا بنو المطلب
لم نفرق في جاهلية والاسلام وانما بنو المطلب وبني هاشم شيء واحد
وشرك بين اصابعه وهذا يدل على ان الاحتقاق انما هو بالنصرة لا
بالقرابة **فقه** واذا دخل واحد من اثنان دار الحرب مغربين بغير اذن
الامام فاحدوا شيئا لم تخمس لانه ليس بغنيمة او الغنيمة هي المأخوذ
فهل في الجاهلية لا احتسابا وسرقة وانما اذا دخل الواحد والاثنان با
ذن الامام فغنيمة واثنان والمشرقة تسمى والباقي لمن اصابه
والرواية الاولى اصح لانه لما اذن لهم الامام فقد التزم بنصرهم فكان
المأخوذ يظلمه ابا التلخيص وان دخل جماعة لم يملكه فاحدوا
شيئا حتى وان لم ياذن لهم الامام لان الجماعة لا تسعة فكان المأخوذ
قرا وغنيمة وان كانوا جماعة لا تسعة لم يملكوا فاحدوا ذن الامام و
احدوا شيئا لم تخمس لان المأخوذ ليس بغنيمة او الغنيمة ما اخربا
الغلبة والقهر وهو لا كما المصوص انهم يسترون بما ياحذونه واذا

لم يكن غنية فما احذره كل واحد منهم فهو له الاشارة فيه صاحبه لانه
 ما خوفي على اصلا باحتة كالصيد والخيش **و** واذا دخل المسلم دار
 للحرب تاجر فلا تخل له ان يتعرض لشي من امواله ودمائهم لانه من
 ان لا يتعرض لهم بالهتمة ان يتعرض بعد ذلك يكون غررا
 والغرر حرام كراهة الا لغيره لانه غير متا من فباح له التعريض
 وان اطلقه طوعا فان غلبت عليهم واخر شيئا وخرج به ملكا
 محظورا وبور ان يتصرف به ولكنه بلاءه صح بيده ولا يطلب
 للمشيئة كما لا يطيب الاول **و** اذا دخل الحرب الى امان
 لم يمكن ان يقيم في دارنا سنة لانه اذا وقف في دارنا سنة لانه
 اذا وقف في دارنا وقف على عورت المسلمين فلم يجر ان يدر علينا
 المشركين فيكون عينا لهم وعونا علينا ويمكن ان الاقامة البسرة
 لانه قد يجوز ان يظهر له رغبة في دارنا فيدخل فيه ولا ان
 فيمنعه من الاقامة البسرة قطع الجلب وسر باب التجارة والمبوق
 وفيه ضرر بالمسلمين والمدة الطويلة هي السنة والبسرة ما دونها
و ويقول له العام اذا اقيمت تمام السنة وضعت عليك الجزية فيه

اشارة

اشارة الى ان الجزية توضع عليه من وقت الدخول ويضرب له
 مدة عام ما روي ويكون دون السنة نحو الشهر وثلاث ولا يقول
 له ان جاوزتها جعلتك زميا ووضع عليك الجزية فان
 اقليم بعد هذا صار ملتزما بالجزية فاذا اخذت منه الجزية
 صار زميا والزمى لا يمكن الرجوع الى دار الحرب **و** فان
 غاد الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم او دمي او دينا
 في دمتهم فقد صار ذمة مباحا بالعدو لانه بالامان حذر منه
 وزوال الحذر عن دمي لا ينزل الحذر عن ماله فبقية ماله على ما كان
 عليه **و** فان اسرا وظهر على الدار فقتل سقطت ديونته وصار
 الوديعة فيا اما الوديعة فلا تنها في يد تقدير الان يد للمواع عليه
 فتصير فيا تبعا لنفسه واما الدين فلان اليد عليه بواسطت
 المطالبة وقد سقطت ويد من عليه لمبق من يد العامة فيقتض
 به فيسقط **و** وما اوجبت عليه المسلمون اى اسرعو الى اخذ
 من اموال اهل الحرب بغير قتال صرف في مصالح المسلمين كما يروى
 الخراج الجاوي هو الاسراع والازعاج ليسوا الجاوين من السير

فوق القريب ومو المسئلة ما اوجف عليه المسلمون من اموال
 اهل الحرب بغير قتال مثل الاراضي التي اهلوا اهلها عن الاخص
 فيها قوله كما ينفخ الخراج فائدة انه لا يقسم قسمة الغنمة ولا تجب
 فيه الخمس **قوله** وارض العرب كلها ارض عث وهو ما بين العذيب
 الى اقصى جبالهم كمنه الى حد الشام العربي قرية من قرى
 الكوفة وقوله جربفتح الحار والحيم واحد من الأحجار ومهرة
 موضع باليمن مسماة ماهرة بن حيدان ابو قبيلة تنسب اليها
 الأبل المهرية **قوله** والتواد كلها ارض خلع يعنى سواد العراق منى
 بدك حفرة الشار وزرقة وسواد العراق ارضيه وقال التمرق
 سواد الكوفة والبصرة قراها قطرة وهي ما بين العرب الى عقبة
 حلوان ومن الغيت الى عبادان عقبة حلوان احد سواد العراق
 مرضا والغيت قرية بالعراق شرقي حبله وعبادان حصن صغير
 على شاطئ البحر ووطر سواد العراق ما بين وثمانون فرسخا وعرضه
 ثمانون فرسخا وساحته اثنان وثلاثون الف الف حريث وقيل
 ستة وثلاثون الف الف حريث **قوله** وارض السواد كلها مملوكة لاهلها

بحر

تجوز بيعهم لها وتصرفهم لانها تحت عنق وقررا وقررا اهلها عليها
 ووضع عليهم الخراج في ارضهم والخزينة عار ومهم فبقيت ارض
 مملولة لهم **قوله** وكل ارض اسلم اهلها عليها او فخت عنق فقسمت
 بين القاتلين فمن ارض عشرين اسوا ارض العرب لان المسلم
 لا يستبد بالخراج والعشر البقية لانه طهر وعبادة وكذلك ما سوا
 ارض اسوا **قوله** وكل ارض فخت عنق فاقرا اهلها عليها فهي ارض
 خراج لان الحاجة الى ابتلاء الموطوع كل كافر والخراج اليه وهذا
 اذا وصل اليها ماء الأنهار وكل ارض ابصار اليها الماء الأنهار وانما
 ليس في عين فهو عشر بقوله صالة على كل ما سقت السماء فيقه العشر
 وماء العين في معنى ما الماء وقال ابو بكر الم تر ان الله انزل من
 السماء ماء فسله ينابيع في الارض **قوله** ومن احيا ارضا مواتا
 فعندنا يوي يوسف هو معتبة بخير ما يقر بها والخير القرب
 فان كانت من خير الارض الخراج ففي خراجية وان كانت من خير
 ارض العشر فهي عشرة هذا اذا كان المحي بها مائلا اما اذا كان مينا
 فعليه الخراج وان كانت من خير ارض الخراج الا ان الصحابة وضعوا

عليها العشر فترك القياس لاجماعهم والبصرة عندنا عشرة باجماع
 الصحابة رضي الله عنهم **باب** ما يضاف **عشر** وقال عمران احياها حفرة او يعين لغيرها
 او يادجلة او الفرات او الانهار العظام التي لا يحكمها احد فهي عشرة
 قال في الهداية اما العشر ماء السماء والابار والعيون والبحار التي لا
 ولاية احد والماء الحار الحيوان التي سقاها الاعاجم وماء السحون و
 السحون والرجلة والفرات عشرة عند محمد وخارج عن عند ابو حنيفة
 ذكر في باب زكاة الزرع والثمار **عشر** وان احياها ماء الانهار التي
 احفرها عن الحقل لا يعلق على احد التواد في كل حريب تبلغه الماء
 فقير فاشهر وهو الصاع ودرهم للخراج على ضربين خراج مقاطعة و
 خراج مقاسمه هو ما اذا فتح الامام بلد ومن عليه ربع اربع ان يضع
 عليهم جزا من الخراج اما يضاف للخراج او ثلثه او اربعة فانه تجوز
 ويكون حكم العشر يعني انه يتعلق بالخراج لا بالمكان من المزارعة
 حتى اذا اعطوا الارض مع القلن لا يجب عليه شيء كما في العشر ويوضع ذلك
 في الخراج ومن حاكمه انه لا يسرى على المضاف فيجب ان لا ينقص عن الخمس
 ضعف ما يؤخذ من المسلمين والمزبلة من طوله ستون ذراعا وعرضه

ستون

ستون ذراعا يزرع على ذراع العامة بقبضة وذكر الصيرفي في قوله
 ان الذراع المعتبر سبع قبضات من غير الاثر بها م قفيرة سمى ثلثه ان طار
 بالعراق مثل الصاع المجازي وذلك لان امة امين عند ابو حنيفة ومحمد
 ويكون مما يزرع في تلك الارض وقال الامام طهر الدين يكون من
 الحنطة والشعير اذ المستضعف **عشر** ودرهم معناه يكون الدرهم
 من وزن سبعة وهو ان يكون وزنه اربعة عشر قرانا **عشر** وفي
 الجربط للرطب خمسة دراهم وفي جربط الكرم المتصير والخبز المتصير
 عشرة دراهم المتصير ما لا يكون الزراعة تحته ولان المؤنة متساوية
 فالكرم اقلها مؤنة والزرع اكثرها مؤنة والرطب بينهما
 الوظيفية يتفاوت بتفاوت ما في جمل الواجب في الكرم اعلاها
 وفي زرع اقلها وفي الرطب وسطها كذا في الهداية وهذا التقدير
 منقول عن عمر بن الخطاب **عشر** وما سوا ذلك من الاضمار في موضع عليها
 الطاقة معناه كالزعفران وغيره انه ليس فيه توظيف على وجه
 قد اعتبره الطاقة في الموطأ فيعتبر في ما لا توظيف فيه قالوا وارتبها
 الطاقة ان تقطع الواجب نصف الخراج ولا يزرع عليه لان التصديق **عشر** الاضاف

قال الخنذري في الترخيم ان الخارج قدر ما يطيق ان كان يبلغ حدر عليه
 الارض من الارز عتريو خدمته ودر خارج الترخيم وان كان يبلغ عليه
 ورطبة ففقيه حمة دراهم وعلى هذا التقدير ولغات لم يخرج الا
 يتكرر يتكرر الخارج في سنة واحدة وانما عليه في السنة الواحد خارج
 واحد سواء زرعه في السنة مرة او مرتين او ثلث لخلاف العتلة لا
 يتحقق عشر الا بوجوه في كارج خارج **فان** لم يطوق ما وضع
 علمه بانقصها الامام قال في الهداية انقص عند قلة الربع جابر
 بالاجماع واما الزيادة عند زيادة الربع فجائزة عند محمد ايضا
 اعتبارا بالنقصان وعند ابو يوسف الجوز وعند ابو حنيفة فتر
 قول محمد قال ابو يوسف لا يبيع الوالدان بزره وظيفه عمر وقال
 محمد لا بأس بذلك اذا كانت اراضيهم تكثر اكثر من ذلك فان اخرجت
 الارض قدر الخارج اخذ نصفه وان اخرجت مثل الخارج اخذ الخارج
 كله ويؤخذ الخارج من ارض النسا والصبيات والمجانين **فان** غلب
 على ارض الخارج الماء واصطلم الترخيم افة فلا يخرج عليهم لانه **فان** كان
 من الترخيم وكذا اذا كانت الارض بزره او بزره قطرة واصطلم الترخيم يعني

اذا ذهب

او انقطع عنها

اذا ذهب على الخارج اما اذا ذهب بعضه قال محمد ان يقع مقدار
 الخارج ومثله بان يقع مقدار قفيزين ودرهمين تجب الخارج وان
 يقع اقل من مقدار الخارج اخذ نصفه قال مشايخنا والصواب في
 هذا ان ينظر ولا الى ما انفق هذا الترخيم في هذا الارض ثم ينظر الى
 الخارج فيصحب ما انفق ولا من الخارج فان فضل منه شيء اخذ منه على
 نحو ما بيناه وما ذكر في الكتاب ان الخارج يسقط بالاصطلم محمول
 على ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض اما اذا
 بق ذلك فلا يسقط للخارج كذا في الفوائد وقوله واصطلم الترخيم
 افة يعني مساوية لا يمكن الاحتراز عنها كالهتراق ونحوه اما اذا
 كانت غير مساوية ويمكن الاحتراز كالحقيرة والتباع والانعام
 ونحوهم فلا يسقط للخارج على الاصح وذكر شيخنا الامام ان هلاك الخارج
 قبل الحصاد لا يسقط للخارج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقط ولو ما
 صاحب الارض بعد تمام السنة لم يؤخذ بالخارج الارض من تركته عند
 ابو حنيفة وابو يوسف ذكر في ركات الاصل انه يؤخذ خارج الارض
 من تركته بخلاف العتلة لانه لا يسقط بموت من هو عليه في ظاهر الرواية

وفي رواية ابن المبارك يسقط **مولا** وان عطاها صاحبها فعليه
 الخراج لأنه متمكن من الزراعة وهو الذي فوق الزراعة وهذا
 اذا كان الخراج موطفا ما اذا كان خراج مقاسمة الجب شي كذا
 في الفوائد من انتقدوا الحسن الاميرين من غير عذر فطليه خراج
 الاعلان هو الذي ضيع الريادة وهذا يعرف ولا يفي به كرايتي
 الظلمة على اخذ مال المسلمين كذا في القلبي **مولا** ومن اسلم من اهل الخراج
 اخذ منه الخراج على حاله لان الارض تصفت بالخراج فلا يتغير **مولا**
 وتجوز ان يشترى المسلم ارض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج ولا
 عشر في الخارج من ارض الخراج وعشر في ارض واحدة وعشران تافعه
 تلجع بغيرها انهما حقان مختلفان وجدا في مجلس السنين مختلفين
 قور حقان مختلفان يعني ان احدهما مؤنة في معنى العقوبة وهو
 الخراج والآخر مؤنة في معنى العبادة وهو العشر قور في مجلسين مختلفين
 يعني ان محل الخراج الذمة ومحل العشر الخارج بسببين مختلفين وجوب
 العذر انما التحقيق وهو وجوب الخراج وبسبب الخراج التمييز
 وهو التمكن من الزراعة ولنا قوله عليه السلام لا يجتمع عشر وخراج في ارض

تغير

مسلم

مسلم ولان الخراج يجب في ارض تحت عنوة وقهر او العشر في ارض لم
 اهلها طوعا او الوصفان لا يتحققان في ارض واحدة على الخراج والزكاة
 مع احدهما كما اذا اشترى احدنا ارض عشر او ارض خراج للتحاق فيها
 العشر او الخراج دون زكاة القحان **مولا** والجزية على صريين جزية توضح
 بالتراضي والصلح فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صلح ابو صالح
 الله عليه السلام بخوان على الف مائة حلة ولان الموجب هو التراضي فلا
 يجوز التعدي الى غير ما وقع عليه **مولا** وجزية يبتدئ الامام بوضعها
 اذا غلب الامام على الكفار واقهرهم على اهلاكهم فيضع على العنق القاهر
 العنق في كل سنة ثمانية واربعين درهما بخدمة في كل شهر اربعة دراهم
 والظاهر هو صاحب المال الكثير وقيل هو الذي على عشرة الاف ثم اذا كان
 الرجل في اكثر السنة غنيا اخذ منه جزية الاغنياء وان كان في اكثر سنة فقيرا
 اخذ منه جزية الفقراء او من رضى اكثر السنة لم يؤخذ منه جزية
 لان الميرضا لا يقدر على العمار فهو كالنرم وكذا اذا مر من نصف السنة لان
 الموجب والمسقطات او يافيه طريق العقوبة فكان الحكم للمسقط
 كالمحذور فاذا صح اكثر السنة فعليه الجزية لان اكثر حكم الحاكم او على

بخير

المتورط بالخلا ربعة وعشرين درهما في كل سنة درهما من المتورط لغير
 الذي له مال الكنة لا تر عن العلو وقيد هو من يملك مائة درهم فصلا
قوله وعلى الفقير المتعمر اثنى عشر درهما في كل سنة درهما المستعمر هو الذي
 يقدر على تحصيل الدراهم والديناير ياتي وجهه كان وان لم يكن ينجس
 لحرفة اصلا قال في الهداية ولا بد ان يكون المعمر صحيحا ويكتفي بصحته
 في اكثر السنة واما الفقير الذي ليس بعمر فلا جزية عليه **قوله** وتو
 ضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم ولا يوضع
 على عبد الاوثان من العرب ولا على المرتد لان كفرهما قد غلظ اما
 مشركون العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم نشأ بين اظفارهم والقرآن نزل
 بلغاتهم فالمعجزة في حقهم اظهر واما المرتد فانه كفر بعد ملء في الاسلام
 ووقف على محاسنه فلا يقدر من العزيقين الا الله واليه في زيادة في
 العقوبة ولا نهم لا يقرون على الكفر بالرفق فلا يجوز اقرارهم عليهم
 بالجزية **قوله** والجزية على امرة ولا صبي لان الجزية وجبت به الاعن
 القتال والقدر واما الاطفال ولا يقاتلون لعدم الاهلية **قوله** ولا على زمن
 ولا على اعمى وكذا المفلوج والشيخ الكبير طائبا وقال ابو يوسف عليه السلام

اذا

اذا كانوا الغنياء الا انهم يقتلون في الحيلة اذا كانوا احرار ولا
 انهم ايسر من اهل القتل فاشبهوا بالنساء والصبيان ولا
 على فقير عي ومعمد وكذا لا توضع على مملوك ولما كتب والمهرير
 وام الولد ويؤدى عنهم مواليتهم **قوله** ولا على الرهبان
 الذين لا يحال طوك الناس هذا يجوز على انهم اذا كانوا
 لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليه الجزية
 لان القدرة فيهم موجودة وهم الذين ضيقوا فقط
 كعطية ارض الخراج **قوله** ومن اسلم وعليه جزية سقطت
 عنه الا انما تجب على وجه العقوبة فتسقط بالاسلام كالقتل
 ولا انما تجب على وجه الاقلال وذلك سقط بالاسلام وكذا اذا
 ماتت ذمتي وعليه جزية سقطت عنه طائفا ولا يؤخذ من تركته
 وهذا كله عندنا وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه الا انما باحق
 في مال فلا يتداخلان كالديون والخراج والاجرة وان مات
 عند تمام السنة لا تؤخذ منه في قوامه جميعا وكذا اذا مات في بعض
 السنة وقيد حراج الارض على هذا الخلاف وقيل لا تر خرقه

بالاتفاق قال في السابغ الجزية بجنب في اول الحول عند اوجنه
 الا انها تؤخذ في اخر الحول قبل تمامه حيث يقع منه يوم او يومان
 وقال ابو يوسف يؤخذ الجزية حين تخرج السنة ويمضي شهرين
 منها **وهو** لا يجوز احداث بيعه ولا كفه في دار السلام فاما ان كان
 لهم بيع وكنايس قد عتله لم تعرض لهم في ذلك الا اقررتاهم على
 ما هم عليه فلو اخذناهم بنقصر ما كان فيه تقض معهم وذلك
للمجورين واذا انهرمت الكنايس والبيع القديمة اعادوها
 الا انهم يمنعون من الزيادة على البنا الاول وكذلك لو انفقوا
 لوة من الموضع الذي هو فيه الموضع اخر من الموضع في المراتبة
 والصومعة للخلية وبها بمنزلة البيعة وقال محمد لا ينبغي ان يترك
 في ارض العرب كنيسته ولا بيعه ولا يباع فيها الحول والخيزير من مصر اكان
 او قرية وسمع اهل الدومة ان يتخذوا ارض العرب مسكن او وطن قال
 عليه السلام لان عشت القابل الاخر **عوم** ويؤخذ على اهل الدومة
 بالتمييز عن المسلمين في ثوبهم ودرابهم ورسوخهم وملايسهم لان
 عمر بن الخطاب كتب الى امير الاجناد ان تامر اهل الدومة ان لا تحتموا في ثوبهم

بالرحام

بالرحامين وان يظهر وامنا طقم ولا يتشبهوا بالمسلمين في
 اشواهم ولان الكافر لا يجوز موالاة ولا تعظيم فاذا اختلفوا
 فيهم ولم يثبتوا لم تامين ان نوالهم ظننا انهم مسلمون
 قال عليه السلام لا تبدوهم بالسلام ولانه قد يموت احدهم وهو غير
 متميزين به فتصاع عليه وتدفنه في مقابر المسلمين وتستغفر له
 وذلك لا يجوز فلا يؤخذ منه لا ينبغي ان يترك احدهم من اهل الدومة ان
 يتشبه بالمسلم في لباسه ولا في مركبه وحيثه ولا يلبسوا طيا لسته
 مثل طيا لسته المسلمين ولا ارضية مثل ارضيتهم ومنعون ان
 يلبسوا لباسا تختص اهل العلم والزهد والشرف وينبغي ان يؤخذوا
 حذوا حتى لا يعرف كل واحد منهم في وسطه زنا او هو خيط اعظم
 من الصوف يعقد على وسطه ويكون في الخلط بحيث يظهر للرأي
 ويلبس قنسوة طويلة سودا من اللين يعرف بها لانه فلا يلبس
 المسلمين ويجعل على بيوتهم علامات كي لا يفتعلها سائر يردعو
 لهم بالمعقرة وتجب ايضا ان يميزوا عن نساء المسلمين في الزي والهيئة
 ولا يركبون الخيل ولا يحملون السلاح لان في ذلك توسعة عليهم وقد

امرنا بالتصديق عليهم ولأننا لاناف من اذا فعلوا ذلك يقوى شو
 كرتهم في عود والى حرمنا وليس لهم ان يبيعوا الملة والمخزير بعضهم
 على بعض وفي دار المسلمين على نبيه ولا يدخلون ذلك في اعمار المسلمين
 ولا قرأهم لانه فسق ولا يحل اظهار الفسق في بلاد المسلمين لانهم
 اذا ظهر وهم ولم يؤمن ان يالعه المسلمون **فرو** ومن امتنع من اداء
 الجزية او قتل مسلما او شتم النبوة صلى الله عليه وسلم او زنا عاتمة لم ينقض عهده
 اما اذا امتنع من اداء الجزية امكن الامام احدا منه وكذا اذا قتل
 مسلما او زنا عاتمة امكن الامام لثبته القصاص منه واقامة الحد
 عليه واما سب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون نقضا للعهد عندنا لانه
 كفر والكفر المقارن له لا يمنعه فالطاري لا يرفع ولا ان سب النبي صلى الله عليه وسلم
 تجزى بحسب الله او يغلبوا على موضع في اربون الاثم لحقوا ابرار
 الحرب صاروا حرا علينا ونغري عقد الذمة عن الفائدة وهو دفع
 شر الحرب **فرو** واذا ارتد المسلم عن الاسلام والعبادة بالله عرض عليه الاسلام
 فان كانت شهرته كشفت الا ان العرض على قلوبا غير واجبة لان الدعوة
 قد بلغت كذا في الصلاة والتجدي اذا ارتد البالغ عن الاسلام فانه يستأ

فان

فان تاب واسلم والاقتل الا اذا طلب ان يؤجل فانه يؤجل ثلثة
 ايام لا يزداد عليها ولا يقبل منه جزية **فرو** وخمس ثلثة ايام فان
 اسلم والاقتل هذا اذا استعمل فاما اذا لم يستعمل فقتل من ساعة
 قال في الفوايد لا تجوز الا باليدرون الاثم في ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف يستحب الامر بالوان لم يستعمل وكذا روى عن ابو
 حنيفة ايضا وفي الجامع الصغير يعرض عليه الاسلام فان ابى قتل
 لم يدرك الاسلام في محله على انه لم يستعمل **فرو** فان قتل قبل عرض
 الاسلام عليه كره له ذلك ولا شيء على القاتل لان القاتل كسب عليه
 بكفر والكفر مبيع بعد بلوغ الدعوة **واجب** واما المرتدة
 فلا تقتل ولكن تحبس حتى تسلم سواء كانت حرة او امته لان
 الامة تجزى على الاسلام ويغوص ضربه او تاديبه اليه ولا يطأوه **كيفية**
 حبس المرأة تحبس بالقاضي ثم تجزى بها فكل يوم يعرض الاسلام عليها
 فان ابى ضربه بالسواط ثم يعرض عليها الاسلام فان ابى حبسها
 بقدر ما هذا كل يوم حتى تسلم او تموت والعبد يستتاب فان
 فاسلم والاقتل واكساب يكون لمولاه فان ارتد لم يصح عن الاسلام

وهو يعقل فأرتداده ارتداد عندها وخبر على الإسلام واسلامه
 اسلام حتى لا يرث ابويه الكافرين وإذا هو مات مرتد لم يرث
 عليه وقال ابو يوسف ان ارتداد اسير أو اسلامه اسلام والفرق
 يعقل هو الذي يعرف ان الاسلام سبب النجاة وتميز الخبيث من الطيب
موت ويرث ملك المرتد عن املاكه ببروته في الآخرة إلى هذا عند
 ابو حنيفة وقال ابو يوسف وعمر لا يرث **موت** فان اسلام عادت
 املاكه على حالها وان قتل او مات عار دته انتقم ما اكتسبه في حال
 اسلامه إلى ورثة المسلمين وما اكتسبه ردة في رجع انه يوضع
 في بيت المال وكذا اذا جرح بدار الحرب مرتدا وحكم بالحاقه وهذا قول
 ابو حنيفة كالمكسبين لورثة المسلمين وقال الشافعي ولاها في
 لأنه مات كافرا والمسلم لا يرث الكافر وإما ان ملكه في الكسبي بعد الردة
 باق على ما بينا فمستقر بموته إلى ورثته ويسند للتورث شي ما قبل ردته
 سببا لموت فيكون توقيت المسلم من المسلم ولأن الردة ما كانت
 سببا للموت جعلت موتا حكما فكان آخر جزء من اجزاء اسلامه آخر جزء
 من اجزاء حياته حكما فيرث الوارث المسلم ما كان ملكا في تلك الحال

ولا ابو حنيفة

ولا ابو حنيفة ان كسبه في حال ردة كسب مباح الدم ليس فيه حق
 لأحد فكان فيما كمال المحرمات إنما اخترنا بقولنا ليس فيه حق لأحد
 على المكاتب اذا ارتدوا كسبه الا في حال ردة فانه لا يكون فيما
 يكون ملو له فان حقه متعلق به وادانته ان ما اكتسبه في حال
 لورثة المسلمين قال ابو حنيفة يعتبر حال ورثته المتد بيوم ار
 تداه لا يقوم بموته ولا قبله فان كان حرا من قبل يوم ارتد وان
 كان عبدا او كافرا لم يرث وانما اعتوا واسم قبل ان يقتل الميراث
 او موت لم يرث وقال ابو يوسف في هذا يعتبر حاله يوم يموت او
 يقتل او تحكم بالحاقه بدار الحرب لأن من اصلها ان ملك المرتد لم يزل
 بالردة وانما يموت بالموت او القتل او الحكم بالحاق فاعتر حال الوارث
 في تلك الحال ومن اظهر ابو حنيفة ان ملك المرتد يزل في آخر جزء من اجزاء
 الاسلام كما يزل في الاسلام يوم الموت في آخر جزء من اجزاء حياته فلما
 وجب اعتبار حال وارث المسلم يوم الموت فكذلك يعتبر حال وارث المرتد
 يوم الردة كذا في شرحه وفي القدر انما يرثه من كان زمانه حال الردة
 وبقي وارثا إلى وقت موته في رده انما يرثه قالوا وهو رده إلى الحسنة

حتى ان من مات قبل ذلك لا يرث وفي رواية عنه انه يرث من
كان وارثا له عند الرد ولا يبطر اختفاؤه بموته بل يلحقه
وارثه لان الرد له بمنزلة الموت قالوا وهو في اية ابي حنيفة
عنه والميراثه كسرها بالورثتها لانه لا حراب منها فلم يوجد سبب
بخلاف الميراث عند ابو حنيفة ويرثها زوجها المسلم ان ارثت و
هي مريضة لانها فاته وان كانت صحيحة لا يرثها لانها لا تقتل
فلم يتعلق حقها بالرد بخلاف الميراث فان ارثت وهو
صحيح فأنزلت لان الزوج يقتل فاستبند الطلاق في المص
قول وان لحق بدار الحرب من ثلث او حكم الحاكم لمحاقة عتق وبير
وامهاته واولاده يعني من اثلث وحلت الديون التي عليه وهذا
قولهم جميعا اما على اصل ابن حنيفة فان رد له بالرد مراعاة الحكم
بالحاق بمنزلة موته ولو مات استقر ذلك ملكه وحق ميراث
وامهاته واولاده واما على اصلها فان ملكه لم يزل بالرد وانما يرد
بالموت او بالحاق اذا حكم به فاتفق الجواب فيه واما مكانه فيؤدي
مال الكتابة الى حارثه ويكون ولاؤه للمولى الميت واذا سمي زوال ملكه

بالحاق حلت ديونه الموحدة كالمومات **قول** ونقل ما كتب
في حال الاسلام الورثة من المسلمين لانه بالحاق صار من اهل
دار الحرب وهم اموات في حق احكام اهل الاسلام بانقطاع ولاية
الانعام كما هي منقطعة عن الموقوف فصار كالموت الا انه لا يستحق حاق
الابقضاء القاض لاحتمال العود فلا يرد من القضاء **قول** ويقض الديون
التي لزمته في حال الاسلام مما كتبته في حال الاسلام وبالنسبة من الديون
سلة لزمته في حال الرد فيما كتبته في حال الرد وهذه رواية عن
ابي حنيفة وهي قول زفر وعمر بن حنيفة ان ديونه كلها فيما كتبته
في حال الرد خاصة فأتى بقى كان الباقي في الكسب في حال الاسلام
لا كسب الاسلام حق الورثة وكسب الردة خالص حقه فكان قضاء
الدين منها ولى الا اذا لم يفتح بقض من كسب الاسلام **قول** وما
باعه واشتراه او تصرف فيه من امواله في حال الردة موقوف
فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او نحو بدار
الحرب بطلت وهذا عند ابو حنيفة وعند حنيفة فاته جائزة
الا انه عند ابو يوسف كتم فوات الصالح فلا يبطر بموته ولا بالحكم

والبحاقه وعند محمد بن كنفه في المريض فصيح كما صح في المريض لأن الارتداد
يفضي إلى مقتل ظاهره فإن مات أو حكم بالحق جاز فقهه وهيبته
وصدقته ومجاوباته من اثنتي عشر عند محمد بن كنفه من المريض من قبله
المرتبة لأنها لا تقبل فتصرفاتها كصرفات الصحيح **وهو** وإذا أراد المريد
إلا دار الإسلام لم يأخذ وجهه في يد ولا ثمن من ماله بعينه أخذه لأن الوا
زيت إنما خلفه استغناؤه عنه فإذا عاد مسلم احتج إليه فيقدم عليه
وأما إذا باع الوارث قبل الرجوع أو وهبه أو اعتقه فلا رجوع له فيه
لأن الملك زال عن من يملكه وصار كملك الموهوب له إذا زال فإنه يستحق
الرجوع كذلك هذا ولا ضمان على الوارث فيما تصرف فيه قبل الرجوع مما
لأنه تصرف على ظاهر ملكه كصرف الموهوب له وهو كملكه إذا لحق
وحكم بالحق ما إذا رجع مسلم قبل أن يتكلم بالحق فجميع أمواله
على حالها ولا يعتق مديونه ولا أمهاته وأولاده **وهو** والمرتبة إذا
تصرف في مالها في حال رجوعها جاز تصرفها لأن ملكها لا ينقطع بقرتها
ثم هو لا تقبل ولكن تجس جبره على الإسلام فإن ماتت قبل الرجوع لم يفت
كان بالها ميراث الوارثين واليثر زوجها منه شيئا لأن الفرقة وقعت

بالردة

في حال

بالردة إذا ارتدت وهي مريضة فماتت المريض حينئذ يرث منها
لأنها قصدت الفراق والزواج إذا ارتدت وهو صحيح فأنها تترث منه
لأنه تقدر فأشبهه الطلاق في مرض الموت **وهو** ونصارى عيسى تغلب
يؤخذون أموالهم ضعفاء يؤخذون من المسلمين من الزكاة وهم
قوم من نصارى العرب بقرب الروم طلب منهم الجزية فقالوا
نحن قوم لنا شولة فالوقد للجزية فإن اردت أن تأخذ منا ضعف
من المسلمين فلك ذلك فصالحهم عن الجزية بالصدقة والمضاعفة
وقال لهم هذه جزية فسموها ثلثية وكان ذلك لحضره الصحابة
رضي الله عنهم ويوضع موالى القبط للجزية وخراج الأرض وقالوا فريضة
عليه لقطعه على الله مولى القوم منهم الاتريان مولى الهاشمي بلحق به في
حق حرمان الصدقة ولنا أن بالأصل أخذ مضاعفة الزكاة تخفيف
لأنه ليس فيه وصف الصغار والمولود فيه يلحق بالأصل ولهذا يوضع
على المولود المسلم إذا كان نصرانيا **وهو** ويؤخذ من نسايتهم ولا يؤخذ
من صبيانهم شيئا لأن الصلح على الزكاة مضاعفة والزكاة تجب على
النساء دون الصبيان فكذا المضاعفة قالوا فريضة لا يؤخذ من نسايتهم

ايضا الله جزيه في الحقيقة كما قال عمر بن الخطاب هذه جزيه فسموها ما شئتم
وتصرفوا من الجزيه والجزية على النساء ولما ان هذا ما اوجب بالصالح
والمرأة من اهل وجوب مثله عليها وفي ارض الصبي والمرأة التقلين
ما في ارض الرجال منهن بعض العشرة عفا في العشر والخارج الواجب في
الخارجية ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر فكذا يضعف عليها
اذا كانا من بني تغلب واذا اشترى التغلبي ارض عشر فعليه عشان وقال
محمد بن عبد الله فان اسلم التغلبي او باعها من لم يغير العشان عنه ^{حسبه} الى
وقالا ابو يوسف ومحمد بن عوف واما حجة الامام والجزية يورث في
مصالح المسلمين فتسوية الثغور الثغور هو موضع الحفاة وامكان خوض
العدو منه **وهو** ويبقى القنطرة والجور وقائدها كانه لا يجرس ولا
يقسم بين العالمين **وهو** ويعطى منه قصاص المسلمين وعيالهم وعملاتهم ما
يكفيهم ويرفع منه اوراق المقاتلة ودرائهم لانه ما معد لمصالح المسلمين
وهؤلاء عملهم ونفقة الدار على الاباء فلهم يعطوا كفايتهم لاحتياجوا
الى الكتاب فلم يتفرغوا للمقاتلة قال في الخبر انما يقبل الامام هدية اهل
الحرب اذا علم ان الظن ان المشرك وقع عند المسلمين يقاتلون الا اهل

كلمه

كلمه الله واعز الدين الا طلب الدنيا امام من كان من المشركين يغلب الظن
على انه يظن ان المسلمين يقاتلون طوعا لا يقيد هديته وانما يقبل من
تخص لا يطع في الامانة لو ردت هديته امام من يطع في الامانة اذا ردت
هديته لا يقبل منه **وهو** وان تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا
عن طاعة الامام وعالم الى العوا الى الجماعة وكشف عن شيعتهم بغير اثم
عن سب خروجهم ان كانوا الاجر ظلم انزاله عنهم وان لم يكن خروجهم كذلك
ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الى الولاية فزم بغاة والسلطان ان يقاتلهم
ان كانت ام شوكة وقوة وتجب على الناس ان يعينوا السلطان ويقاتلوا
معه لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله اي حتى يرجع عن البغي
الى كتاب الله والصالح الذي امر الله به والبغي هو الانتكالية والعدو هو
الحق وعن ما عليه جماعة المسلمين **وهو** ولا يبداهم حتى يبدوه هذا اختيار
القدوري وذكر الامام حواجر زاده ان عندنا يجوز ان يبدوا بقاتلهم
اذا انكسروا وجمعوا الله اذا انتفخ حقيقة قتالهم وعلى الامانة الرفع **وهو**
فاذا بدروا قاتلناهم حتى تفرق جمعهم قال في كتابه فقاتلوا التي تبغي حتى
تفي الى امر الله فان كانت له فية اجزها جزعهم وانبع مواليهم اي

اذا كانت لهم فئة يلجئون اليها قبل ما تروهم اذا انزعوا وواحد
 على جرحهم اى اسرع في قتله والاجهاز الاربع وتقتل اسيرهم لأن
 الواجب ان يقابلوا حتى يزول بغيرهم وان اراد الامام ان يخلو
 خلا لا ان عليا بطي كان اذا اخذ اسير الخلفه ان لا يعين عليه وخلا
فقط وان لم يكن لهم فئة لم تجز على جرحهم ولم يتبع مواليهم ان
 قاع شهرهم بدون ذلك **ولا** يسي لهم ذرية ولا يقسم لهم القلوب على
 رمل يوم للهدى لا يقتل اسير ولا يكشف ستر ولا يؤخذ مال وهو القروة
 في هذا الباب فقه لا يكشف لهم ستر معناه لا يسي لهم ساقطة ولا يسي
 تاويلها ان لم يكن لهم فئة فاذا كان لهم فئة يقتل الاسير ان شئت وان
 شئت جرحهم **ولا** ياتي سلاحهم ان احتاجوا اليه والكرام كذا فاذا
 وضعت الحرب اوزارها رقت عليهم سلاحهم وكبراعهم لان مالهم لا يمكن
 بالغلبة وانما يمنعون منه حق لا يستحقونه عن اهل العدل فاذا زال
 بغيرهم رقت عليهم **ولا** تجلس الامام اموالهم فلا يرد عليهم حتى يتوبوا
 فيرد عليهم الا ان الامام يبيع الكراع وتجلس ثمنه لان ذلك انظر **لان**
 الكراع يحتاج الى مؤنة وقربان على قيمته فكان بيعه انفع لصاحبه

وما

وما اصاب بلح من اهل العدل او اصاب اهل العدل منهم من دم او
 براحات او ماله فلكه احد الفيتين على صاحبه فذلك كله هذر
 لا ضمان لاحد منهم على الآخر وامام افعلوا قبل الخروج او بعد تفريق
 جمعهم اخذوا به لانهم من اهل دار الاسلام ثم قتلى اهل العدل شهد يصنع
 بهم ما يصنع بالشهداء يردون بدمائهم ولا يغسلون ويصل
 عليهم واما قتلى اهل البيعة فلا يصل عليهم ويردون وما جباه
 اهل البيعة من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشم يخرجه
 الامام ثانيا ظاهرا هذا انه اذا لم يجزوا في الامام العدل ان يصاب لهم
 وفي السوط من لم يؤد زكاة سبوا في عسكر الخوارج ثم تاب لم يؤخذ
 بها لعدم خيانة الامام اذا تجرى حكمه عليهم وعليه ان يؤدى زكاته
 فيما بينهم وبينكم لان الحق يلزمه لتقر ربيبه وكذا من لم يؤد
 للحرب وعرف وجوب الزكاة فلم يؤد ما حتى خرج اليها **فان** كانوا
 صوفى في حق اجزاء من اخر منه وان لم يكونوا صوفى في حق افعى
 اهلهم فيما بينهم وبينكم ان يبعدوا ذلك قال في الرضا لا اعاده عليه
 في الخراج لانهم مقاتله فكانوا مضافين وان كانوا غنياء والعشمان كانوا

فقره لئلا لأن العشر حق الفقراء فيجوز كإلزام الشيخ عيا العشر وإذا
 قتل رجل من أهل العدل باعنا وهو وارثه فأنه يرثه لأنه قتل
 بحق فلا يمنع الأثر وإن قتله الباعوق قال كنت على حق وأنا الآن
 على حق أيضا فأنه يرثه ولأنه قاتله وإلزام الشيخ عيا العشر
 وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا يرث الباعوق في الوجهين **بكتا**
للمحظرة الأبيات المحظرة والمنع والمجسرة والبيع وما كان ذلك
 محظورا أي كان رزق ربك محبوبا من البر والفاجر وهو
 هنا باع من ماله من استعمال شرعا والمحظور صد المباح
 ما حبه المكاتب بين فعله وتركه من استحقاق ثواب وعقاب
 وصاحب الهداية لقب هذا الباب بكتا الكراهية ثم قالوا
 في معنى المأثور وهو المروي عن محمد أن كل ما كره حرام إلا أنه لم
 يجعل فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة
 وأبي يوسف أنه الحرام أقبح قال الله لا تخلوا بينكم وبين
 لقوله عليه السلام إنما يلبس من أخلاقه في الآخر ولذا لا يجوز الحرام
 ليس المحض والمزعة والمحبون بالبورس أشار في ذلك في الدرر

في باب الكفر **و** دخل الجور والذهب لأنات امتي وحرم على
 دكون ما وقفا قال أبو حنيفة لا بأس بتوهم عند أبي حنيفة وكذا
 افتراشه والنوم عليه والجلوس عليه وكذا إذا جعل ربا دة
 وهي المحل لأن الجلوس عليه كالتحلف في **مؤلف** وقال أبو يوسف
 ومحمد بكه وقاسه لأنه من روى الجارية والأكاسرة والتشبه
 لهم حرام قال عمر بن الخطاب في الأعمام وعن عمار بن الوفاص
 هو أنه قال لأن أتاكم على وجه الغضا حبت إلى من أن أتكم على الجور
 ولأن الله لا يجوز ذلك للجلوس عليه ولا يوجبان النبي صلى الله
 جلس عام فقه حريز روى أن ساريا حضر وليلة فجلس على رواية
 حريز في الخندق وقال أبو يوسف مع أبي حنيفة ولو جعله سقا ذكر
 فالعيون أنه لا يكره بالجماع وفي الصلاة على الاختلاف **مؤلف** ولا بأس
 بلبس الديباج عندهما في الحرير وبكر عن أبي حنيفة أعلم أن لبس الحرير
 والديباج يكره في الحرير عن أبي حنيفة إذا كان مضطرا لأن النبي صلى الله
 يكره الحرير عن لبسه ولم يفصل ولأنه يمكن أن يقوم عنه مقامه في البر
 فلا تدعو الحاجة إليه وعنهما لا يكره لأن فيه ضرورة فأن خلاص منه

بإلزام الشيخ عيا العشر
 قلت أصابع الأربع يعني ضيقة
 ولا بأس بتوهم

دفع لمصر السلاح واحيب في عين العدو قلنا ضرورة تنرفع
 بالحق والحق والحق حريه في الامم غير طيرير والمخلو لا يلزم
 لبه احماء اذ كن المجدي **وهو** لا يابس بلبس الملح اذا كان سواه
 ابريسا وحشة قطنا او خيل في الحرب وغيره واما اذا كان
 لحمة حريه او سواه غير حريه لا حلية في غير الحرب ولا يابس به
 في الحرب اجزاء واما ما لا يابس به سواه كالاها من حريه في الحرب
 عند ان حرم لا في الحرب ولا في غيرهما يجوز في الحرب وهذا
 اذا كان حقيقا لحربه اتفاد العدو في طيرير ما اذا كان رقيقا لمصدر به
 الاتفا لا يابس به بالاجماع لعدم الفادة **وهو** ولا يجوز للرجل التحمل
 بالذهب والفضة وكذا اللؤلؤ **لأنه** في حلي **تساوي** **وهو** الخاتم يعني
 من الفضة لا غير اما الذهب ولا يجوز للرجل التحمل به ثم الخاتم
 انما يباح للرجل اذا صرف على صفة ما يلبس الرجل اما اذا كان على
 خواتم النساء فكروه قال في الدخيرة وينبغي ان قدر فضة الخاتم
 مثقالا او اقل من ذلك لا يباع به المتقال ولو اخذ خاتما من فضة
 وفضة من عقيق او ياقوت او زبرجد او فيروز ونقش عليه اسمه

او اسما

او سماء اسما في الصغيرة الختم الا بالفضة وهذا نص على
 ان الختم بالفضة والحجر حرام وقد روي المتابعين في الخبر ان ابي علي
 ربح خاتما من صقر فقال ما لي اجد منك راحة الا صنم وراي على اخ
 خاتما من حديد فقال ما لي اري عليك حلية اهل النار وفي المجدي
 الختم بالحديد والصفر والحجر والرصاص مكروه للرجال والنساء
لأنه روي اهل النار فاما العقيق في الختم فيه اختلاف المشايخ **صح**
 في الوجيز **لأنه** لا يجوز وقال في قاصو خان الصحيح انه يجوز ويجب ان
 يجعله من الخاتم الى باطن كفة لاختلاف النساء **لأنه** تزين في حلقهن واما
 يتختم القاصو والسطان لحاجةهما الى الختم واما غيرهما فلا قصر
 له تركه لعدم الحاجة اليه **لأنه** في الهداية قال في السابح وينبغي ان يتختم
 في خنصر اليسرى **لأنه** اليمن ثم الحق في الخاتم هي المعبرة **لأن** قوام
 الخاتم بها ولا معتبر بالفض حتى انه يجوز ان يكون حرا او غير **وهو**
 الخاتم والمنطقة وحلي السيف بالفضة فان ذلك لا يكره بالاجماع
وهو ويجوز التحمل بالذهب والفضة النساء انما قد التحمل **لأنه** في الخبر
 للذهب والفضة والاحكامها والادهان من كالحجار **وهو** **ولكن** ان يلبس

وكان الحكماء والفقهاء والملازمة وغير ذلك من الامور التي هي من كمال الله تعالى

الصبي الذهب والمخيط والنجدي والاشترى من اليك ذلك لانه طاهر
حرم الاباس كل ما حرم شرب حرم سقيه لانهم يجعون من ذلك لئلا
ياقوه كما ينعون شرب سائر النجس وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم بتعليم
الصنفه وضربهم على نكرها لولا الفوق ويقادوا قال في العيون ويكره الاباس
ان تعصب يدري ورجليه بالحذاء وكذا الصوف والاباس في النجس او ما خفي من النجس
ولا باس في النجس والنجس وبكره الشيب بالسواد **وهو** لا يجوز الاكل والشرب والاشربة
والتي طبقت في اية الذهب والفضة والرجل والناس لان النجس على النجس من غير ذلك ولا
يجوز الاكل معلقة الذهب والفضة والاكتمال على الذهب والفضة فلا باس بالاكل
الشرب في الاذهان والطين بها والاتقاء بها للرجل والناس كالحديد والصوف
والرصاص والخشب والطين **وهو** لا باس بالنجس في اية الرجل والرجل والرجل والرجل
وكذا الباقية **وهو** لا يجوز الشرب في الاثنا المفضل عند اى حرم والركوب على السج المفضل
والجلوس على السر المفضل هذا اذا كان يتقى موضع الفضة اى يتقى موضع الفم وقيل
موضع الفم واليد ايضا في الاخر وفي السرير والسج موضع الجلوس وقال ابو كوفيل ذلك
قول محمد بن روى ابو حنيفة وروى ابو يوسف في هذا الخلاف الا ان مضى بالذهب والفضة الكرسى
بها وكذا اذا غرد ذلك في السيف والنجس وحلق المرأة وجعل على النجس والنجس وكذا الكتابة بالذهب
والفضة على الثوب على هذا الخلاف والخلاف على ما خلاص ما التمس لا باس باجماع
ويكره التعشير في المصحف وهو التعليم والقصد بين كل عشرة آيات بعلامه يقال ان في القرآن

سمايه عاش وثلث وعشرين عام **وهو** والنقطة انما كان يقط
مكروها فيما يقدم لانهم صرنا صريحا لا يعشرون الحق والتعريف اما الان
فقد اختلطت العجم بالعباد والنقطة والكلام مستحب لان تركه ذلك اخلال
بالحفظ **وهو** لا باس بتعليق المصحف ونقش المجد والخرقة في ماء الذهب
لان المقصود بذلك التعظيم والتشريف بكنه فعد ذلك على طريق الرياء والزينة
الدنيا **وهو** في النجس لا باس به اذا كان من غير وقف للمجد اما اذا كان من
غلة وقف للمجد لم يجز ويضرب للنكاح **وهو** ويكره استخدام الخفصان لان الرخنة
في استخدامهم حث الناس على هذا الطبع وهو مثله حرمه ولا باس بحصى الرياء
لانه يفعد النفع لان الواجب تمنع ويطلب طمأينة **وهو** وانما المصير على النجس لانه
صلى الله عليه وسلم كان يركب لبغلة ويحترق فلو كان هذا الفعل مكرها لما احتلوا بالركوب
والركوب وانما عليه السلام كرسى ذلك ليعني ما شتم فان النجس كانت عند حرمه فاحتمل كرسى
ولم يجوز ان يتقبل في الردي والاذن فهو العبد والجارية والبعي وهذا اذا غلبت عليه
صفتهم وثقتهم اما اذا لم يغلب على ظنه فذلك لم يبعه قبوله منهم قال في المبسوط
اذا اتى الصخر بفكوس الى سوق ليشتري به ثيابا منه واخبر ان الله امره بذلك
فان طلب الصابون والافنان او نحو ذلك فلا باس ان يبيعه واملا به الربيب او الخلو
او بالكلية في ان لا يملكه لان الظاهر انه كاد به وقد عثر على الفلوس اما خروا ليشتري بها

بها حاجة نفق في الجامع الصغير اذا قالت بخاريه بعثني مولاي اليك هديت
 ان ياخذها لانه لا فرق بين ما اذا اخبرت باهداء المولى غير ان لو نفسها **وقيل**
 في المعاملات فهو المالك مثل الوكالات والمضاريبات والاذن في التجارات وهذا
 اذا غلب على الرأي صدق ما اذا غلب عليه كذب فلا يعبر عليه **ولا يقبل في اخبار**
 الديانات الا العدل ويقدر فيها قوه الحق والعدل والامنه اذا كانوا عدولا ومن الديانات
 الاخبار بخا استلما حتى اذا اخبره مسلم مرضى بناحية الماء لم يتوضا عليه يتيم
 وان كان المحرفا سلفا حتى فان كان اكثر اياه انه لا يقبل **صا** ولا يتوضا به وان
 ابا الما دونهم كان احوط وان كان اكثر اياه انه لا يذنب بتوضا به ولا يتيم وهذا
 جواب الحكم اما في الاحتياط يتيم بعد الوضوء **ولا يجوز** ان ينظر الاجل من الاجنبية
 وكثيرا لان في ابداء الكلف في الوجه ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال اخلا
 واعطا كوقيد يفسر الى كشف وجهها شهادة له عليه عند الحاكم فخصها
 فيه وفي كالم يشع ذلالة على انه لا يباح له النظر الى قدمها وروى الحسن عن
 انه يباح ذلك المراقبة فقط الى المشي فبعد واقدمها فصار كالكشف لان الوجه
 يشترى بالاشتهى لا قدمها فاذا اجاز النظر الى وجهها فقدمها او قلنا الغيرة فلا يتحقق
 في كشف القدم من فلا يجوز النظر اليها **فان** كان لا يباح له الشهادة لا ينظر الى
 وجهها الا الحاجة لقوة عليه اليه من نظر الى مكان ليرة اجنبية عن شهوة صبي

عينية الا انك يوم القيمة الا انك حو الرصاص **والا** الحاجة هو ان يبرر الشهادة
 عليها فيجوز له النظر الى وجهها وان خاف الشهوة لانه متحفظ اليه في اقامة الشهادة
 اصله شهوة الزنا الذين لا بد من نظرهم الى العورة ان ارادوا اقامة الشهادة ولا
 يحل له ان يمشي وجهها ولا يفتشها وان كان يامن الشهوة فيعلم الحرم والعذر المحرم
 بخلاف النظر لان فيه ضرورة للحرم قوله عليه السلام من شئ اعلمه ايسر من ان يمشي على
 كفة يوم القيمة حرة لان المتحفظ من النظر لان الشهوة فيه وهذا اذا كانت شاة
 تشبع اما اذا كانت عجوزا اشبه بالاسن عصفها ومثني بده لا تعذر حتى
 الفتنة وقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه كان يضايق العجائز وعبد الله بن ربيعة تاجر
 عجوز التمرضة فكانت تغمر عليه وتغفل لاسم وروى امرأته مديرة يد التي ابرهيم الخ
 لتضايقه فقال الشيخ عن وجهها فكشفته فاذا هي عجوز وضاحها وكذا اذا كان
 شيخا يامن عينا ففعلها اما اذا كان لا يامن لا يحل له مضاجعها وان عطست امه
 ان كانت عجوزا شتمها والا فلا وكذلك ان سلم عليها على هذا **ولا يجوز** للقاتل
 اذا اراد ان يحكم عليها وان شاهدها ان اراد ان يشهد عليها ان ينظر الى وجهها وان
 خاف ان يشتم في الحاجة الواحيا حقوق الناس بواسطة القضاء واداء الشهادة
 ولكن ينبغي ان يقصده اداء الشهادة والحكم عليها لا قضاء الشهوة ولما انظر
 لها الشهادة اذا اشتمت قبل سباح كما في حاله الا اذا اوصح انه لا يباح لانه من

لانه من الاشهر فلا ضرورة وان كان ان يتزوج امرأة فلا بأس بالنظر اليها وان علم انه
 يشتهى لان مقصود إقامة السنة لأقضاء الشهوة **وهو** وجوب النظر اليها في
 موضع الموضع منها اما اذا كان الموضع في سائر يديها غير الفرج فانه يجوز له النظر
 اليه عند الدوى لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبغي ان يعلم
 المرأة تراوحتها فان لم يوجها امرأة تداو بها وخافوا عليه ان تهاكك ويصير بها
 بلاء او وجه الاحتياط يسترواها بالخشية الاموضع العلم ثم يداو بها الرجل ويغتن
 بصره ما استطاع الا من موضع الفرج وكذلك النظر القابلة والحنان على هذا
 وينظر الرجل من الرجل الى جميع يديها ما بين يديها الى ركبته لانه على رجليه
 لا ينظر الى فخذه ولا يمسها وما سباح النظر اليه الرجل من الرجل يباح **المشعر**
 وجوز للمرأة ان ينظر من الرجل الى الرجل الذي هو في النظر الى الرجل الذي هو في النظر
 الشهوة وذكر في الاصل ان نظر المرأة الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى المرأة
 لان النظر الى خلاف الجنس افلا **وهو** وينظر من المرأة الى ما يجوز للرجل ان
 ينظر اليه من الرجل لوجوه المخافة وانعدام الشهوة غالبا **وهو** وينظر
 المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل من امته التي تحل له وزوجه
 التي فرجها لانه يباح وطؤها والامتناع بها وهو فوق النظر فلا يجوز النظر الى فراق
 اليها يباح للرجل ان ينظر الى فرج امرأة ومما كونه وفيه نقم لانه ليس من الأدب

ولهذا

ولهذا قالوا ان الأولى لا ينظر اليها كونه واحدا من الزوجين الموعود صاحب
 وكانه يراها يقوه او لم ينظر اليه يكون ابلغ في تحصيل اللذة لذات المرأة
 قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة ادمس الرجل فرج امرأة وتمس فرجها لم يمس
 عليه قال لا بأس بذلك **وهو** واذا فرج الرجل امته حرم عليه النظر اليها
 وكثيرا لو مسها الشهوة فلا بأس ان يمتنع بأمر له الحائض والغيبا
 دون الفرج وكذا الأمه وهو فوقه محرم وعند جميع انما يجوز له ذلك ما
 حراما بين المرأة الى الركبته **وهو** وينظر الرجل من دواة محاربه الى الوجه و
 الرأس والصدر والباقي من العضة من المحارم من لا يجوز له منها على الثاني
 ليس بسبب مثل الرضاع والمصاهرة سواء كانت المصاهرة بنكاح او فاح
وهو لا ينظر الى ظهرها وبطنها الا انها بخلاف عمل الفرج بل لانه اذا شبه امراته بفهر
 كان منظرها قبيحا لان النظر اليه حرام لما وقع التحريم واذا ثبت بهذا التحريم النظر الى
 الظهر والبطن او الى الفم البطن تشبه ما لا يشتهى النظر في كان اولي التحريم **وهو** ولا
 بأس ان يمس ما يجوز له ان ينظر اليه منها اذا لم يمس نفسه الشهوة فان لم يمس نفسه لم
 يحل له ذلك ولا بالخطوة والمسافرة **وهو** وينظر الرجل من مملوكة غير التي يجوز
 له ان ينظر اليه من دوات محاربه والمدرسة والمكاتبه وام الولد في جميع ذلك الكلام

الفن والمستحق كما كانت عنده عندهما كالحسن المديونة واما الخلق
 بالامة ومن في معناه والمساوية بينهم فقد قيل يجوز كمال المحرم وقيل لا يصح
 تقدم الزوجة وفي الأركان والاشراك اعتبر محمد في الأصل الخوة لا فيهم وفي
 حوات المحرم محرم ~~لما~~ لا بأس ان يمس ذلك اذا اراد الشراء وخلو ان
 يشترى يعوم بالسوا البطن والظاهر مما يجوز له النظر اليه منها وفي الهداية قال ما يتجوز
 بينا في النظر في هذه الحالة وان اشبع لأجل الفروقة ولا يصح المستأخر اذا اشبع او كان
 أكثر رايه ذلك لانه نوع استمتاع ~~وهو~~ وفي النظر الى الأجنبية كالحمل والعقد على شاة
 وهو على الحضي مثله فلا يصح ما كان حراما قبله لانه في الجماع وكذا المحبوس لانه
 يستحق ويرى ذلك الخنث لانه رجل فاقول ~~ولا يجوز~~ ان ينظر من
 سيده الامانة يجوز الاجتناب ان ينظر اليه منها لانه غير محرم ولا زنى ولا شهوة
 يجوز النكاح في الجملة ويكفي ان يغيب الرجل فم الرجل او يده او شيئا منه وقال الشيخ
 رخص بعض المتأخرين في تفسير مد العالم والنور على البعد التبرك وقال شيخان
 تفسير مد العالم لانه قال الفقيه بواليت القبلة على خمسة اوجم وهو ان يقبل ^{قبلة} بعضا
 على يده بعض وقبلة رجم وهو قبلة الوالدين ولد جماعا للزوجة شقة وهو تفسير
 الولد والدين على رأسها قبلة مودة وهو تفسير الأخ اخاه على الجبهة وقبلة شاة

وهو

وهو تفسير الزوجة والامة على الفم وزاد بعضهم قبلة ديانة وهو تفسير
 المحرم ~~وهو~~ ويعزل عن امته بغير ادنى حال لان الامنة لا حولها في الوطى على
 مولا ~~وهو~~ ولا يعزل عنه زوجته الاباكي منها هذا كما لا يخفى اما ادلت امته
 لاكت في ذلك المصلا لا عندهما وقال ابو يوسف في الامنة لان الاستمتاع بالوطى
 محصر لا والعلة نقص فيه فوجب اعتبارا في زمانه في ذلك المحرم والامان
 المولى احق بما سكت ولد ما يبذل وطرا ~~وهو~~ يمكن الاحتكاك فاقوات الله ومبين
 والبراهيم اذا في يلد يرضى الاحتكاك باهله لقوله عليه السلام المحاكم رزوق
 والمحتكم ملعون فاما اذا كان في موضع لا يرضى باهله بان كان مصر اكبرا
 فلا بأس به لانه حابس للملكة في ضرار غيره وكذا التلصص على هذا التفسير
 وخص الاحتكاك بالاقوات الخطية والشعر والعلب واليتيم والخشيش
 وهو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في كل ما يضر بالعامه حجب احتكاك
 وان كان ذهب او ثيابا وعن محمد رايه قال لا احتكاك في الثياب وصفة الاحتكاك
 المكروه ان يشترى الطعام من السوق وقرب ذلك المص الذي يجلب طعام
 الى المص في حال عوزة ثم المدة اذا قدرت لا يكون احتكاك او اذا طلت
 كان احتكاك اشترى فبده هو مقدرة بأربعين يوما للمقوم عليه ^{قبلة} من
 احتكر طعاما الاربعين ليلة يرى الله ويرى الله منه فبده بالشهر

لأن ما دونه قليل عاقد وما فوقه كثير احذر والماصل ان التجارة
 في الطعام غير محمولة **فصل** ومن احتكر غلة صنعه فلائذ خالص حقه
 لا يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يبيعها فذلك كله ان يبيع
 واما ما جلبه من موضع اخر فالمذكور في حق الله لان حق العامة ما
 يتعلق بجميع من المصرا وجلب الرقائيرها وقلابو يوكوفيكه لا اطلاق
 الحرث وهو قول الله والمحتكر ملعون **فصل** ولا يبيع السلطان ان
 يستخرج الناس ما روى ان السوء علا في المدينة فقالوا يا رسول الله لو سوت
 فقال ان الله هو المستوفى بطر الباسط الرزق ولان الثمن حق العاقل فانه
 تقديره فلا يبيع للأمام ان يتعرض لحقه الا اذا اتعلق به دفع ضرر
 العامة واذا وقع الضرر باهل البلد واضطر الى الطعام ورافعوا
 امرهم الى القاضي امر المحتكر ببيع ما فضر عن قوته وموت اهله على
 اعتبار السعة في ذلك ونهاه عن الاحتكار فان رفع اليه اخرى حبه عزله
 على ما يرى من جبراله ودفع للضرر عن الناس فاما جبر المحتكرين على
 بيع ما احتكروا ولا اسعروا ليقول لهم يبيعوا كما يبيع الناس وبن زيادة
 يتعاقبون في مثلها ولا انتم لهم يبيعون بالثمن منها وان خاف الامم على
 اهل البلد الهلاك احد الطعام من المحتكرين وفقره عليه فلذا وجروا

سعة ولا مثله وهذا ليس بجواب عما هو للضرورة ومن اضطر
 الى مال غيره وخاف الهلاك جاز له تناوله بغير رضاه **فصل** ويكره
 بيع السلاح في ايام الفتنة معناه ممن يعرف انه من اهل الفتنة كما
 الخوارج والبلغاة لان في ذلك معونة عليها وان كان لا يعرفه من
 الفتنة فلا يابس بذلك **فصل** فلا يابس ببيع العصر ممن يعلم انه يتخذ
 حرا يبيع لابي اس ببيعة من الجوسى واهل الذمة لان المعصية لا مقام
 ببيع العصر بغير بيعه بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة لان المعصية
 تنفع بعينه ولو كان مسلم على دمي بن فباع الذمي حرا وقضى علم
 من ثمنه جاز للمسلم اخذه لانه ببيعة لا مباح ولو كان الدين مسلم
 على مسلم فباع المسلم الحرة وقضاه من ثمنها لم تجز له اخذ لان بيع
 الحرة لا تجوز فيكون الثمن حراما **فصل الوصايا**
 الوصية محثوث عليها مرغوب فيها موصوفه ولا موصوفة لكنها
 مشروعة بالكتاب والسنة اما الكتاب قوله تعالى من بعد وصية يوصون
 بها او بن واما السنة فما روى عن سعد بن ابى وقاص قال مر به
 مرضا بشديد اشرفت الى الهلاك فعادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت
 يا رسول الله ان مالي كثير وليس يرثني الا بنت واحدة انا وصي على

قال في هذه الورقة ان يوصي بغير ما اراد ان يوصي به من امواله في حياته

كله قال لا قلت افينصفه قال لا قلت افبثلثه قال نعم والثالث كثير
 انك لم تحران تدع ورثتك اغنيا خيرا من ان تدعهم عالة يتكفون
 الناس اي مدون الفهم في المسألة للناس معسر ورثا بمله مقصر
 في عمله فلا تضره له الموت وخاف البنيان تحتاج الى تلاف في نقصه
 لان المال قال ربه الوصية غير واجبة لانها ايات حق في ما يعقل كما
 الهيبة والعار **وهي مستحبة** اي الاجنبى دون الوارث ثم الدين
 ثم الدين مقدم على ما عدا الميراث لان الدين واجب والوصية تدع
 ثم هما مقدمان على الميراث **انك لم** اثبت الميراث بعد ما بقوله من بعد
 وصية يوصي بها او دين فان قيل ان ذكر الوصية بعد الدين فليكون
 الدين مقدما عليها قيل ان كلمة او لا توجب الترتيب لكنها توجب تاحيز
 قسمة الميراث في هذه الآية عن احدها اذا انفرد وعن كل واحد منهما اذا
 اجتماعا فان قبل هذا الوصية باقدم من الثلث او لم يتركها اصلا قيل ان
 كان الورثة فقرا ولا يتغنون بما يرثون فتركها او لم يتركها فان كانا غنيا
 او يتغنون بنصيبهم وعن ابى بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم قالوا لا يوصي ^{بالربع}
 ويجوز الوصية لوارث لقوله عليه السلام ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية
 لوارث انه جيف وقد اعطى له الجيف في الوصية من اكل البائس فصره بالوصية
 للوارث وبزيادة على الثلث ويعقب كونه وارثا

عند الموت

احب التنا
 من ابي يوصي
 بالثلث لان
 يوصي بالاربع
 الناس ان
 يوصي

عند الموت لا وقت الوصية فمن كان وارثا وقت الوصية غير وارث
 وقت الموت صحت الوصية ومن كان غير وارث وقت الوصية ثم صار
 وارثا وقت الموت لم تصح له الوصية مثاله اذا اوصى لزوجته ثم طلقها
 وبانت عند الموت صحت الوصية لها ولو اوصى لاجنبية ثم تزوجها
 ومات وهي في نكاحه لا تصح الوصية لها والهيبة من المريض للوارث
 في هذا نظير الوصية لانها وصية حكماء حتى انها تنفذ من الثلث
 واقرار المريض على عكس هذا لانه يقر في حال فيعتبر ذلك وقت
 الاقرار **قوله** الآن تجزى بالورثة يعني بعدموته وهم اصحابها
 لغون لان الامتناع لحقهم فتجوز باحارهم وان اوصى لاجنبى
 والارثه فلا اجنبى لصف الوصية وبسط وصية الوارث وعلى هذا
 اذا اوصى للمقاتل وللأجنبي **قوله** ولا تجوز عملا على الثلث
 الاجنبى بالورثة يعني بعدموته وهم اصحابها بالغون فان اجماع
 بعضهم ولم تجز بعضهم جاز على المجز بقدر حصته وبطل في حق
 الراد ومعنا انه لجعل في حق الذي اجاز كلهم اجازوه وفي
 حق الذي لم يجز كلهم لم يجزواه بيان اذا ترك ابنين واوى

لرجل نصف ماله فلجارت الورثة فالأول بينهما اربع الموصى له ربعان
 وهو النصف والأربعين ربعان وان لم يجزوا فالأول موصى له الثلث ولها
 الثلثان وان اجازا أحدهما دون الآخر فجعل في حق الزم الجاز
 كأنهم اجازوا ويعطى للبحين ربع المال وفي حق الذي لم يجز كأنهم
 كلهم تجزوا ويعطى له ثلث المال ويكون الباقي للموصى له فجعل
 المال على اثني عشر لحا حسا إلى الثلث والربع فالربع للذي اجاز وهو
 ثلثه والثلث للذي لم يجز وهو اربعة وبقية خمسة للموصى له قال في
 العداية والمعتبة بأجازتهم في حال حياتهم لأنها قبل ثبوت الحق للموت
 لا يثبت الا بعد الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف ما اذا
 اجازوا فابعد الموت لأنه لا يرد بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يردوه
 عنه لأن الساقط متلاش وكل ما اجاز بأجازه الوارث فإنه يملكه
 المجاز له من قبل الوصي عندنا لأن السبب صدر من الموصى والجازة
 رفع المانع وليس من شرط القبض وصار كالمترهين اذا اجاز بيع المترهين
 قال في شرحه في قوله والجوز بما زاد على الثلث يعني اذا كان هناك وارث
 تجوز ان يستحق جميع الميراث اما اذا كان لا يستحق جميع المال كالزوج

والزوجة

والزوجة فأنه تجوز ان يوصى بما زاد على ذلك ولا يمنع من ذلك
 استحقاقها ما يشرائه لأنها ما يستحقان سرهما من الميراث لا يزد عليه
 بخلاف ما زاد على ذلك فهو مال المريض لا حق فيه لأحد فجاز ان يوصى
 فعلى هذا قال محمد اذا تركت المرأة زوجها ولم يترك وارثا غيره واو
 صيت لأجنبي نصف ماله فالوصية جائزة ويكون للزوج الثلث
 لأنه لا يستحق الميراث الا بعد اخراج الوصية فتحتاج إلى ان يخرج الثلث
 أولا للموصى له فكله النصف وبقية السدس لا يستحق له فيكون بيت المال
 وكذا اذا وصيت بذلك لزوجها كان المالك له نصف ميراثا ونصفه
 وصية لأنه لا يستحق الوصية قبل الميراث بخلاف الأجنبي لأن الزوج وارث
 وانما اجاز له الوصية لأنه لا وارث لها تنفذ وصية على اجازته
 وعلى هذا اذا تركت زوجة لا وارث لها غير ما وصى له جاز لجميع ماله
 كان لها السدس والموصى له خمسة اسداس لأنها لا تستحق من الميراث
 شيئا حتى يخرج الثلث والوصية فإذا خرج الثلث استحق ربع الباقي
 وما بقى بعد ذلك يكون للموصى به بالجميع واصله من اثني عشر للموصى
 اربعة وهو الثلث يبق الثلثان ثمانية للزوجة ربعها الثلثان

انما يستحق الثلثان
 من الميراث
 بعد اخراج
 الوصية
 لغيره
 من الورثة
 لان الزوج
 وارث
 وانما اجاز
 له الوصية
 لأنه لا وارث
 لها تنفذ
 وصية على
 اجازته

تبقى ستة تعود للموصلي فيكون له عشر من اثني عشر وذلك حتم اسدا سها
ولو كان اوصى مع الزوج لا جنى جميع المال ولا الجميعه بدأنا اولها بال
جنى فاعطىها الثلث وهو اربعة من اثني عشر يبقى ثمانية تعطى لزوجها
من ثمانية ستة وبقى للأجنبي من تمام وصيته ثمانية لأنه موصلي بال
جميع والمرة موصلي بالثمانية لأنها انقضت ذلك بعد اخراج الثلث للأ
جنى حصرا من هذه الثمانية سهمان بقى لها ستة من تمام وصيتها
والباقي من المال ستة يقرب منها الأجنبي ثمانية والمرة ستة يكون للرجل
اربعة اسباع الستة ولها ثلثة اسباع لانها اصبحت الثمانية التي ضرب
بها الرجل الستة التي ضرب بها المرأة كان ذلك اربعة عشر فتنسب الثمانية
منها ثمانية اسباع اسباعها وتسبب ستة منها ثمانية اسباعا تقرب
الستة في مخرج السبع يكون اثنين واربعين ومن ذلك تصح المسئلة فيعطى
الرجل اول ثلثها اربعة عشر يبقى ثمانية وعشرون للمرأة اربعة اسباع
في ثمانية واحد وعشرون يعطى الرجل منها اربعة اسباعا اثني عشر يبقى
منها ستة هي ثلثة اسباعا للمرأة فيكون للرجل ستة وعشرون ولها
ستة عشر تسعة بوضيها وبقية عملها هذا بقول محمد على قياس من قال يضرب

الموصلي لجميع وصيته اما على قياس من قال ان جنى ينفق ان يكون انما
بعد اخراج الثلث وما يستحق المرأة من ثلثها وهو ستة مقسوما بينهما
على ثمانية وعشرون للمرأة اربعة اسباعا ثمانية من ثمانية اسباعا للمرأة
فيكون للرجل ستة وعشرون ولها ستة عشر تسعة بوضيها وبقية
عملها هذا بقول محمد على قياس من قال يضرب للموصلي جميع وصيته اما على
قياس من قال ان جنى ينفق ان يكون الباقي بعد اخراج الثلث وما تحق
المرة بميراثها وهو ستة مقسوما بينهما على ثمانية للرجل ستة اثمان
ولها اثمان لان ما زاد على الستة الى الثمانية لا يشاركه في ثمانية وهو سهمان
فيكونان الرجلين من الثمانية ستة يكون بينهما نصفين لثلاثة وله ثلثة
مع سهميه الذين انفردوا يكون خمسة فقوله خمسة اثمان الستة
ولها ثلثة اثمانا تقرب الستة في مخرج الثمن يكون ثمانية واربعين
للرجل منها تسعة عشر على الثلث يبقى اثنان وثلثون للمرأة اربعة اسباعا ثمانية من ثمانية
يبقى اربعة وعشرون يعطى الرجل خمسة اثمانا وذلك خمسة عشر مضمومة
الى ثمانية عشر يكون احدى وثلثون ولها ثلثة اثمانا تسعة مضمومة

الثمانية تكون سبعة عشر فيكون ذلك ثمانية واربعون **قوله** لا يجوز الوصية
 لقاتل سواء كان عامدا او خاطئا بعد ان يكون مباشرا لانه
 استعجز ما اخبر الله تعالى فحرم الوصية كما حرم الميراث فان اوصى لقاتله
 فاجازتها الورثة جاز عند هؤلاء وقال ابو يوسف لا يجوز لانه منع من الوصية
 على طر العقوبة فهو كمن مان الميراث وذلك لا يقف على اجازته فكذا
 الوصية ولما ان الامتناع عن حق الورثة لان نفع بطلان ما يعود اليهم
 كنفع بطلان الميراث فاذا جاوز ما جازت كالوصية للوارث قال
 الشافعي والقياس ما قاله ابو يوسف اذا مات الرجل وترك زوجة
 واوصى لقاتله تحقت للزوج حصة المالك كاملة وما بقي وصية للقاتل
 لانه لا يستحق الوصية الا اذا لم يكن هناك وارثا فحينئذ الوارث له
 فاذا لم يكن مستحقا له الا ما ذكرنا سلمت للمرأة الربع ميراثا يبقى
 ثلثة ارباع المالك لوارثه فيستحق القاتل حق الوصية **قوله** ولا يجوز ان
 يوصي المسلم الكافر والكافر المسلم المراد بالكافر الذي لا يوصي له الوصية محرمة
 باطله كذا في المستصفى وانما اجاز الوصية للمسلم ولم تجز للمسلم لغيره
 لانها حكم من الدين لم يقتلوه في الدين ولم يخرجوه من دينهم ان

ثم
 !

ثم قال تعالى انما ينشأكم عن الذين في الدين الاله وانما اورد هذا المسئلة
 لان فيها نوع اشكال وهو ان الوصية اخذ الميراث والوارثين
 المسلم والكافر والجواب ان الوصية تشبه الميراث من حيث الثبوت
 ولا تشبه من حيث انه يشتمل على ما لا يكون النص الوارد فيه واردا
 في الوصية وقال السرخسي في الفرق بينهما ان الارث طريق الولاية اما
 الوصية فتمليك مبتدأ وكذا لا يرد موصول بالعبث لا الوارث كذا في
 شافعي **قوله** وقيل الوصية بعد الموت الاصل في هذه الوصية تقف على
 قبول الموصي عندنا وقال غيره لا تقف على القبول لانه ملك مستقر بالموت
 كالميراث ولنا انه تمليك يعقد وقوف على القبول كالتملك بالابتداء والبيع
 فان وجد القبول بعد الموت تمت الوصية وان وجد قبله لم يتعلق
 حكم فاذا مات الموصي زال ملكه عن الموصاية لان الموت يزيل الاملاك
 ولم يدخل في ملك الموصي لانه يقف على قبوله وتملكه الوارث يتعلق
 حق الموصي به **قوله** فان قبله الموصي في حياته اورد في ذلك بطلان
 لان اوان ثبوت ملكه بعد الموت ثم اذا قبل بعد موت الوصي ثبت

!

قبضه ولم يقبضه قال الخنزي القبول على ضربين صحيح ودليل فالصريح
ان يقبل قبلت مع موت الموصي والدليل والدليل ان موت الموصي
قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولاً الوصية ويكون
ميراثاً لورثته **فصل** ويستحب ان يوصي الانسان بدون الثلث سواء
كانت الورثة اغنياً او فقراء لأن في التيقين صله القرابة بتوفير المال
عليهم خلافاً واستكمال الثلث له انه استيفاء تمام حقه فلا صلة وله **فصل**
وان اوصى الى رجل قبل الوصية في وجه الموصي وردة في غير وجهه
فليس رداً لأنه لما قبلها فقد اطاع ان قلب الموصي الى تصرفه فبات وهو
معتبر على ذلك فلو صح رده في غير وجهه في حياته او بعد موته صار مغروراً
من جهة فلا يزال يصح رده خلافاً للوكيل بشرع بعد تعيينه او بيع
ماله حيث يصح رده في غير وجهه لأنه لا ضرر هناك ولا حي ولا ذر على
التصرف بنفسه كذا في الهداية وفي الكرخي ان الوكيل لا يمكن ان يفسد
من غير علم موكله قياساً على الوصية فيجوز كلام الكرخي على ما اذا
وكلاء في شيء بعينه او يكون فيه اختلاف المشايخ **فصل** وان رده
في وجهه فهو رد وبطل الوصية لأن الموصي ليس له ولاية التزائم

التصرف

التصرف لأنه متبرع بقبولها والمتبرع ان شاء اقام على التبرع وان
شاء ابيع فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو بالخيار ان شاء
قبل وان شاء لم يقبل لأن الموصي ليس له ولاية التزائم وكان مخيراً
فلوانه باع شيئاً من تركته فقد تركته لأنه هذا لالة التزائم و
القبول وهو معتبر بعد الموت وسواء علم بالوصاية او لا يعلم بخلاف
الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيد فباع حيث لا ينفذ بيعه لأن الوصاية
خلافه لأنها مختصة بحال انقطاع ولاية الميت فتستقل الولاية اليه لأن
الموصي لم يلو الموصي عند خلاص مكانه كالوارث فاذا كانت خلافاً لثبوت وقف
على العلم كالولاية الا ترى ان الولاية اذا باع شيئاً من التركة بعد موت
المورث وهو لا يعلم بموته فأنه يجوز بيعه كذلك الوصي ولا كذلك
التوكيد وعزل الوكيل لأن التوكيد امانة لثبوتها في حال قيام ولاية
الحق فلا يبيع من غير علم او بفعل لأن التوكيد امر منه والعزل يفي
عنه وأمر العباد وواهيهم معتبر بأوامر الله ونواهيهم
وأوامر الله ونواهيهم لا تنزع الا بعد العلم الا ترى ان بعض الصحابة
شربوا الخمر بعد تحريمها قبل علمهم بالتحريم فنزف في عذرهم ليس

على الذين امنوا وعملوا الصالحات جنات فيها تجري الانهار
في الكرخون اذا قبل الوصي الوصية او تصرف بعد الموت والى
ان يخرج نفسه من الوصية لم يخرج ذلك الا عند الحاكم لانه التزم القيا
بها فعزله بنفسه بغير حضرته الحاكم كعزل الوكيل لنفسه بغير حضرته الموكل
اما اذا حضر عند الحاكم فالحاكم قائم مقامه الموكل بغيره عن ابتغاء
حقوقه وصار كالوكيل اذا عزل نفسه بغير حضرته الموكل **والوصي** يملك
بالقبول الا في مسألة واحدة وهو ان يموت الموكل بموت الموكل
له قبل القبول فيدخل الموكل في ملكه ورثة الموكل لان الوصية
قد تمت من جانب الموكل بموته تماما لا بلحقه الفسخ من جهة
ولما توقف الحق الموكل في اذاعات دخل في ملكه كما في البيع
المشروط فيه بالخيار المشتري اذاعات قبل الاجارة ومن اوصى
وعليه دين تحيط بماله لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية
لانه لان الوصية تبرع والاهم اول وان يترك الغرماء لانه لم
يبقى الدين بعد البراءة فتفسد الوصية **وقوله** ومن اوصى الى عبد او
كافر او فاسق اخرجهم القاضى من الوصية ويضرب غير هذا اللفظ

يشير

يشير الوصية الوصية لان الاخراج انما يكون بعد ما ذكره في الا
صل ان الوصية باطلة قبل معناه في جميع هذه الصور مستبطر
قبل في العبد معناه باطل حقيقة لعدم ولايته وكذا في الكافر معناه
باطل لعدم ولايته على المسلم وفي الفاسق معناه مستبطر والملازم
الكافر في هذا الذي قال في الكرخون اذا اوصى الى عبد غير الوصية با
لا يجوز وان اجاز يؤول الى العبد لان منافع العبد مستحقة لمولاه فلا
يجوز صرفها الى ورثة الموكل ولو اجاز المولا الوصية فله ان يرجع
فمنع العبد من التصرف في امواله بصف الوصية وكان على القاضي اخراجه
منها فان تصرف في شيء منها قبل اخرجه منها جاز لان تصرف العبد
بالوصية كتصرفه بالوكالة والعبد يجوز ان يتصرف بالوكالة فكذا
بالوصية واما المكاتب فتصح الوصية اليه سواء كان مكاتبته او مكاتبته
غيره لان المكاتب مال له فله ان يتصرف كالمحرر فاذا اخرج صار حلاله
كالحرة وانما لم تجز الوصية اليه الكافر لان تصرف الوصي بالولاية
للكافر على المسلم وقدره لانه اذا تصرف قبل ان يخرج القاضى
صح تصرفه كما تصح منه بالوكالة وانما لم تجز الوصية اليه الفاسق لانه

١

عنون على المار وان تصرف قبل الاخراج مع تصرفه اعتبارا بالوكالة
 وان اوصى رجل الماراة او امره الى رجل فان الماراة من
 اهل الولاية كالرجل وان اوصى الى امره من اهل الولاية
 وان اوصى الى محدود في قدره جازيعه انما ينال ما اذا لم يرب
 فهو الوصية الى الفاسق وان اوصى الى الوصي الماراة لان الماراة
 تثبت له الولاية على الذمي بطريق ما اذا اوصى المسلم الى الذمي في
 باطله ومن اوصى الوصي نفسه وفي الورثة كبا لم تصح
 الوصية لان العبد للولاية له على الكبار لان الكبار ان يبيعوا
 فيكون محجورا عليه ولا يمكنه التصرف يعني ان الكبير ان يبيع
 منه فتمنع المشتري فيعجز عن الوفاء بحق الوصية واما اذا كانوا اكلهم
 صغار فعند ابي حنيفة يجوز الوصية لانه ليس في الورثة من يلي عليه
 وهو يقرر على التصرف والقيام بمصالحهم ومنفعة مستحقة لهم
 لمجازة الوصية اليه كالحرة وليس كذلك عبد غيره لان منافعة لمولا
 فلا يقرر على تصرفها الى الورثة وقال ابو يوسف في مذهب الوصية اليه
 لان الولاية منعه لما ان الرق منها وان فيه ابقاء الولاية للمملوك

على المالك وهذا عكس المشروع وان اوصى الى مكاتبه جاز سواء
 كانت الورثة صغارا او كبارا لانه لا يمكنهم بيع المكاتب فان
 اذى وعقوب مضر الامر وان عجز صار حكمه حكم العبد على ما ذكرنا
 ومن اوصى الى امره يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه الفقار
 غير رعاية لحق الوصي الورثة لان تكيد النظر تحصل بضم
 الآخر اليه فلو شكا اليه الوصي ذلك ليجب عليه حتى يعرف ذلك حقيقة
 لان الشك قد يكون كاديا خفيضا على نفسه فان ظهر عند القضا
 عجزه اصله استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين ومن
 اوصى الى اثنين لم يكن لأحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ويحرم
 دون الآخر الا في الاشياء التي انشأها الله وقال ابو يوسف يجوز
 لكل واحد منهما ان يتصرف بالتصرف في المال من غير ان صاحبه
 في جميع الاشياء لان الوصاية بغير الولاية وهو وصف شرعي
 لا يتجزأ فتثبت لكل واحد منهما كمال الولاية الانكاح للأخوين ولها
 ان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصف التفويض وهو وصف
 الأفعال وهو شرط مقتضى الوصي ولم يرص الأبا المشرع وليس

فغير الاشياء المعروفة ثم اجاز صاحبها فانه يجوز ولا يحتاج الى
 تجريد العقد واذا مات الموصي واصل الى آخره وهو وصي وتركته
 الميت الاول عندنا وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الاول انه
 رضي بانه لا يراد به غيره ولما اشتهر بالتعاضد به وذلك مع علمه
 انه تغتري به الميتة قبل ان يتم مقصوده صار لصيا با كناية
 الى غير **قوله** من اوصى له جاز ثلث ماله والاخر ثلث ماله و
 الاخر ثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان اما اذا
 اجاز وصي كل واحد منهما الثلث بماله فيكون لهما الثلثان و
 يبقى للورثة الثلث **قوله** فان اوصى لاحدهما بالثلث وللآخر بالسدس
 ولم تجز الورثة فالثلث بينهما الثلثان لان الثلث ضاق عن حقهما
 فيقسمان على قدر حقهما فيعطى الاقل سهم وللأكثر سهمان **قوله**
 فان اوصى لاحدهما بالجميع ماله والاخر ثلث ماله ولم تجز الورثة
 فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند ابن موسف ومحمد على طريق العود
 لصاحب الجميع ثلثة ارباعه ولصاحب الثلث ربعه وتحتجبه ان تقول
 الجميع اما ثلثه اقلاته فاذا ضمت اليها الثلث الموصى له للاخر كان

ذلك

ذلك اربعة اثلث فلصاحب الجميع ثلثة ولصاحب الثلث واحد
قوله فلا ابو حنيفة الثلث بينهما نصفان يعني اذا لم تجز الورثة
 ووجهه ان الموصى له بما زاد على الثلث وقعت الزيادة على المشرع
 عند عدم الاجازة لانها وصية بحق الغير فوجبات لا يضرب بتلك
 الزيادة مع الموصى له بالثلث وان ثبت قلت بان الموصى له بما
 زاد على الثلث يبدل بسبب غير ثابته في المال لانه موقوف على الاجازة
 جازة فكانه لم يوصى له الا بالثلث والاخر بالثلث فتساويا
 فكان لم يوصى له الا بالثلث والاخر بالثلث فتساويا فكان
 الثلث بينهما نصفين وان اجازت الورثة فعلى قول ابن حنيفة
 تكون القسمة بينهما على طريق المنازعة فيعطى صاحب الجميع
 ثلثي المال بالمنازعة واستتوت منازعة ثلث الباقي
 بينهما نصفين فيكون لصاحب الجميع خمسة اسداس ولصاحب الثلث
 السدس وعلى هذا اذا اوصى له جاز ربع ماله والاخر نصف ماله
 فان اجازت الورثة كان نصف المال لصاحب النصف والاخر
 الربع ويبقى للورثة الربع فان لم تجز وافانما يجوز الوصية

من الثلث فيكون الثلث بينهما على سبعة على قول أبي حنيفة الموصى
 له بالنصف اربعة والموصى له بالربع ثلثه **وجه** ان الموصى
 بالنصف لا يضرب الا بالثلث لان الزيادة على الثلث ملغاة عند
 الموصى له بالربع يضرب بالربع فكانه اوصى لاحدهما بالثلث
 والاخر بالربع فيحتاج الموصى له ثلث وربع وذلك اثني عشر ثلثه
 اربعة وربعه ثلثه فذلك سبعة فتجعل وصيتهما على ذلك يكون
 السبعة ثلث المال والمالك له احد وعشرون سبعة منه الموصى
 له اربعة عشر الورثة وقال ابو يوسف ومحمد ثلث بينهما
 على ثلثه الموصى له بالنصف هان والموصى له بالربع سهم لان
 الموصى له بالنصف يضرب لجميع وصية والموصى له بالربع يضرب
 بالربع مثله فالثقلان نصفان كل ربع سهم فالنصف يكون
 سهمين **وجه** لا يضرب ابو حنيفة الموصى له بما زاد على الثلث
 الا في الحماية والسعاية والدلالة المرسله يعني تلغا الزيادة
 على الثلث وتجعل كانه اوصى له بالثلث وطوره الحماية اذا كان
 له عريان فتمه احدهما الف في مائة وقيمة الاخر تسعين مائة وان

يباع احدهما بمائة لفلان والاخر بمائة لفلان اخر فتمه حصل
 الحماية لاحدهما بالف والاخر ثمانمائة وذلك كله وصية لانه في
 حالة المرض فان خرج من الثلث جان وان لم يخرج بان لم
 يكن له مال غير هذين العبدين ولم تكن الورثة فان محاباتها
 تجوز بقدر الثلث ويكون الثلث بينهما ان لا تأخذ على قدر وصيتهما
 احدهما يضرب فيها بالف والاخر ثمانمائة فلو كان هذا كسائر الو
 صايا على قياس قول ابي حنيفة وجب ان لا يضرب الموصى له با
 لالف باكثر من ثمان مائة وستين وثلاث مائة لان عنده الموصى
 له بالثلث الثلث لا يضرب الا بالثلث وهذا ثلث ماله جميع المال
 الف في مائة وهو قيمة العبدين وصورة السعاية ان يوصى
 بعقوب عشرين قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الفان والماله غيرها
 ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا فانها يعتقان من
 الثلث وثلث ماله الف ويكون بينهما على قدر وصيتهما الثلثان
 والثلث الذي قيمته الف في سبع في الباقي والثلثان الاخرين
 في الباقي هو الف في ثمان مائة وثلثه وثلاثون وثلث ولو كان

كسائر الوصايا وحيث ان بيع الذي قيمته الف في خمسة نصف
 قيمته والذي قيمته الفان في الف وخمسة ثلثة ابيع قيمته لأن
 القياس لا يضرب بما زاد على الثلث وهذا الف فيكون بينهما
 نصفاً وصورة الدراهم المرسله ان يوصى لاحدهما بالف و
 الآخر بالفين فثلث ماله الف وجزء الورثة فالثلث بينهما
 اثلاثاً وتضرب كل واحد منهما بالجميع وصيته وصورة اخرى
 لثلاث المسائل فصورة المحاباة ان يبيع عبداً من جزل بماله
 وقيمته ثلث ماله ثم يوصى لآخر ثلث ماله وليس له مال سوى
 العبد فان الوصية من الثلث وهو ماله يقسم بينهما على قدر
 وصيتهما فوصية الأول مائتان ووصية الثاني مائة فاقسم الثلث
 وهو ماله على ثلثة لصاحب المائتين ثلثاً ولصاحب المائة ثلثاً
فصورة العاينة ان يعتق عبداً في مرض موته قيمته مائة ثم
 اعتق عبداً آخر قيمته مائتان ثم مات ولما له سوى العبدان
 فاقسم الثلث وهو ماله بينهما اثلاثاً ثلثاً الذي قيمته مائتان
 وثلثاً بالآخر وبيع كل واحد منهما في مائة من قيمته وصورة الدراهم

المرسله اذا وصى لرجل بماله ولاخر بمائتين فمات عن ثلث ماله
 يقسم الثلث وهو ماله بينهما اثلاثاً لصاحب المائتين ثلثاً
 ولصاحب المائة ثلثاً وانما يضرب في هذه الثلثة الموضع بالجميع
 وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيحة لجواز ان يكون له مال
 اخر يخرج هذا القدر من الثلث ولا كذلك اذا وصى لرجل بثلث
 ماله ولاخر بنصف ماله او بالجميع ماله لأن الوصية في مخرجها غير
 صحيحة يعني ان اللفظ في مخرجها لم يصب لأن ماله لو كثر اخرج
 له مال اخر تدخل فيه تاركاً للوصية ولا يخرج من الثلث ولو اوصى
 بالجميع ماله لرجل وثلث ماله لآخر فان لم يكن له ورثة
 او كانت له ورثة واجازوا فان المالك يقسم بينهما على طريق
 المنازعة على قول الجمهور ما زاد على الثلث فذلك كله للموصي
 له بالجميع من غير منازعة واستوت مشارعتهم في الثلث فيقسم
 بينهما نصفين وعلى قولهما يقسم بينهما على طريق المعول يضرب
 كل واحد منهما بالجميع وصيته فالوصول بالثلث يضرب بالثلث
 وهو سهم والموصول بالجميع يضرب بالجميع وهو ثلثة فيجوز

المال على اربعة لصاحب الثلث سهم ولصاحب الثلث ثلثه هذا اذا
 اجازت الورثة فان لم يجز وجازت الوصية في الثلث فيكون
 ثلثا المال بينهما فيقسم عند ابن حنيفة نصفين لان الوصي باكثر
 من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعلى قولها يضرب جميع وصيته
 الا ان يبرى الغرماء من الدين لان الدين مقدم على الوصية لان
 الوصية تبرع والدين واجب الواجب يقدم على التبرع **قوله**
 ومن اوصى بنصيب بنة فالوصية باطلة لانها وصية بما لا يحل
قوله وله اوصى بمثل نصيب بنة حاز لا مثل الشيء غير وان
 كان له ابنا فالوصي لثلث لاننا نجعل الموصى له بمثل
 نصيب ابن كائن ثالث فيكون ماله مقسوم على ثلثة فيكون له الثلث من
 غير اجازة وان لم يكن له الابن واحد كان له ثلث المال بغير اجازة وماذا
 على ذلك ان اجازة الابن جاز وان لم يجز كالواوصى له بنصف ماله كان له
 الثلث من اجازة وماذا في موقوف على الاجازة قال المجتهد اذا اوصى
 بنصيب بنة ولد ابنا وابنة لم تصح الوصية فان لم يكن له ابن ولا ابنة
 جازت الوصية فان اوصى بمثل بنة جاز لان مثل الشيء غيره لا يحسبه فيعتبر

فيمنع ان ياربا عا ومن اوصى عليه دين تحيط بماله لم يجز الوصية

نصيب

نصيب الابن ثم يبرأ عليه مثله فيكون له النصف فان اجاز الابن جاز
 وان لم يجزه فله الثلث وان كان له ابنا فله الثلث ولا يجزى الى الاجازة
 فان اوصى بمثل نصيب بنت بنة واحدة كان له نصف ماله لانه
 مثل نصيب البنت فالاجازة جاز وان لم يجزه فله الثلث وان كان
 ابنتان كان له الثلث لان الاثنين ثلثي المال لكل واحدة ثلث فمثل
 نصيب احدهما الثلث ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان يعطى ثلث
 لانه اوصى له بمثل نصيب ابن معروفا فلا بد من ان يقدر نصيب
 ذلك الابن سهم ومثله سهم ايضا فقدر وصي لهم من ثلثة بخلاف
 الاولى فانه هناك وصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب ابن
 لو كان **قوله** ومن اعتق عبدا في حرة او باع او وهب فذلك كله
 جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا وفي بعض
 النسخ فهو وصية مكان قوله جائز وهو غلط لان ما تبرع به في حرة
 من العتق والابنة والحائز حكم حكم الوصايا في اعتبار الثلث فيه
 فلما ان يكون وصيته فاللانه يخرج قبل موته غير مضاد فصار كالذي
 يفتن في صحته لكنه ساوى الوصايا في اعتبار الثلث فيه او تقول

لعل معنى ما ذكره في بعض النسخ انه اراد بقوله وصية الاعتبار
من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا الاحقيقة الوصية لأن
الوصية الجارية عند الموت وهذا مذهبنا واعتبارنا من الثلث لتعلق
حق الورثة **فإن** حابا ثم اعتق فالحيابة والمحاباة أولى عند أبي حنيفة
هذا إذا ضاق الثلث عنهما إذا اتسع إمام مضي كما واحد منهما على
جرته وإنما كانت المحاباة أولى إذا ضاق الثلث لأنها حق أدنى
وقد أخرجها المعاوضة فصار كالدين الذي يقرب بها المريض
فإنه يقدم على العتق لأنه أخرجه مخرج المعاوضة **وإن** فإن
اعتق ثم حابا فمساواة لأنهما تساوى في هذا الحال لأنه حصص
في العتق مزية التقدير بوقوعه ولا يلحقه الفسخ والمحاباة
مزية المعاوضة ولأنه لا يلحقها الفسخ من جهة الموصي فلما
تساوى في أصناف **قال** أبو يوسف ومحمد العتق أولى في المسئلتين
لأن العتق لا يلحقه الفسخ والمحاباة قد يلحقها الفسخ فكان العتق
أولى صورته مريض اعتق عبدا قيمته الفضة اشترى عبدا قيمته الفضة
بالعين فحصر البايع الفضة بالمحاباة وجميع ماله ثلثة آلاف **فإن** بدا

بالعتق

بالعتق ثم المحاباة خاصة عند أبي حنيفة فيكون البايع حيا
وتسع العبد في ثمنه وعند أبي حنيفة العتق أولى بتقديم على المحاباة أو
تأخر فيه في الثلث وهو الفسخ العتق فيعتق العبد ولا شيء عليه
ويرد البايع إلى العلة التي أعتقه وهو فلا يوجب حية أو حابا ثم اعتق
ثم اعتق ثم حابا قسم الثلث بين المحاباة بين نصفين لتساويهما
في الجهة أصاب المحاباة الأخر قسم بينهما وبين العتق نصفين لأن
العتق مقدم عليهما وقد بينا أنه تقدم عليها تساويا واعتق ثم حابا
ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الأول والمحاباة نصفين فمساواة
العتق قسم بينه وبين العتق الثاني لتساويهما في الجهة كما لو عتق
ثم اعتق تساويا في الثلث كذلك هذا قول أبي حنيفة رجل له عبد
أحدهما يساوي كالفين باع بألف الأخر يساوي ألفا فاعتقه ولا
مال له سواهما فالمحاباة أولى والعتق جائز ويسعى للورثة في
جميع قيمته وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي حنيفة العتق أولى والمشترى
بالحيار إن شاء أحد العبد بالعين وإن شاء رده فإن قدم العتق
فالثلث بينهما فنان عند أبي حنيفة ويسعى العبد في نصف قيمته

والمشترى بالجنان ان شاء الله العبد بالفرد حتما وان خالفه
فان رضيا بخره سيج المعق الوثة في حتما وان رضيا المشري
بالتكليف العبد والسعاية عليه **قوله** ومن اوصى بهم من ماله
فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص عن السدس فيتم السدس
وهذه الروايتان قال في الهلاية ولا يزداد عليه وروى عنه رواية
اخرى ان له اخس سهام الورثة الا ان يزيد على السدس فيعطى السدس
فقط فعلم هذه الرواية تلحق النقصان عن السدس ولا يجوز زيادة
عليه واعتمدنا الترخي في اخره باصالة المنصومة حيث قالوا انهم ادنى
حق اهل الارث فان يزداد السدس دون الثلث اي فان يزداد
اخرى سهام الورثة على السدس فله السدس في قول الرابويوسف
ومحمد لما اخس سهام الورثة الا ان يزداد على الثلث في يرد الى الثلث
لان الوصية لا يزيد الا على الثلث عند عدم الاجابة ببيان زوجة و
ابن واوصى لغيرهم من ماله فعلم الرواية الاولى عن ابن حنيفة
يعطى الموصى له سدس ماله لان اخس سهام الورثة الثمن وهو نصيب
الزوجة وهو ناقص عن السدس فيتم له السدس وعلى الرواية الثانية

يعطى

يعطى مثل نصيب الزوجة وان كان ناقصا عن السدس فيزداد على
الغريضة سهم يكون تسعة فيعطى الموصى له سها والزوجة سها
ويبقى للأب سبعة وكذا ايضا على قولها لان اخس سهامهم لا يزيد
على الثلث وان ترك زوجة وخالاً اب وام والاب فاحسوا ما لهم
الربع فعدوا بثلثهم يعطى السدس لانه لا يجوز الزيادة عليه وعلى
قولها يعطى الربع لانه اقل من الثلث ويزداد على الغريضة سهم
يكون خمسة فيعطى الموصى له الخمس على قولها وفي المنتقى اذا و
سهم من ماله فمات ولا وارث له فله النصف المثل ومنه ابن
واحده **قوله** وان اوصى بغيره من ماله قبل للورثة اعطوه ثلثته
لانه مجهول يتناول القليل والكثير غير ان الجاهل لا تمنع صحة
الوصية والورثة قائمون مقام الموصى فالسهم البيان بخلاف
السهم لانه عبارة عن قدر معلوم فلا ينفق على بيان للورثة و
كذا اذا اوصى بغيره من ماله او شق من ماله او شيئا او
بنصفه او ببعضه فان البيان الى موصى ما دام حيا فاذا مات
فالبيان الى الورثة لانهم قائمون مقامه ومن قال لسدس ماله

فلان ثم قال في ذلك المجلس اوفي مجلس اخر ثلث مالي (في جارة)
الورثة فله ثلث ماله ويدخل السدس فيه وان قال سدس مالي
فلان ثم قال في ذلك المجلس اوفي غيره سدس مالي فلان فله سدس
واحد لان السدس ذكر مع عرفا بالاضافة الى المال والمعرفة متى
اعيدت يراد بالتابعين الا انه وهو المعهود في اللغة **فلا ومن**
اوصى بوصايا من حقوق الله قرمت الميراث من ماله الموصى
اخرها من الحج والزكاة والنفقات لان الفريضة اهم من النافلة
والظاهر منه البدلية بها والاهم حسن ظن به فان كانت الفريضة
كلها متساوية والقوة بدت منها بما قدمه الموصى اذا اضاف الثلث
عن جميعها واختلفت الرواية عن ابو يوسف في الحج والزكاة فقال
في احدي الروايتين يبدأ بالحج وان اخبر الموصى لانه يتعلق بها
لبدون المال والزكاة بالمال لا غير فكان الحج اولى بالتقديم و
قال في الرواية اخرى يقدم الزكاة وهو قول محمد لان كل
واحد منهما منصوص عليه في القرآن فهما متساويان في الفريضة
الا ان الزكاة تتعلق بحق الادمي وكانت اقوى قال في النسخ

اذ اوصى ان يتخذ طعاما للناس بعد موته الذين يظفرون
للعزبة ثلثة ايام قال ابو جعفر الهندواني يجوز ذلك الذي
يطهر مقامه عندهم والرتبى من بعيد ويستوي فيه الغني
والفقير والنجون الذي لا يطول مقامه انما الحكم منه وقال بعضهم
الوصية باطلة وان اوصى لغيره بشي لم يقر على قبره فالوصية باطلة
وكذا اذا اوصى ان يضرب على قبره او يطحن قبره وان
اوصى بان تلحق بعد موته الى موضع لدفنه وباطل فان حمل
الموصى غير اذن الورثة ضمن ما انفق في حمله ولو قيد لم يضمن
او صي شيء فقال ثلث مالي ولم يذكر ذلك ان اخبره على
اثر السؤال يخرج ثلث ماله ويدخل في الفرقاء وان قال
تصدقوا بالف درهم فالوصية جائزة ومدفها الفقراء
وان قال لعزبة ادا مت فانت بري من الدين الذي
ملكك فهو وصية يعتبر من الثلث **فلا ومن** ماله ليس بواجب
قدم منه ما قدمه الموصى بغير التوافق لانها متساوية والانس
قدم الاهم فكان ما قدمه **اولى ومن** اوصى بالحج والسلام يحوا

عنه رجل من بلدة يخرج ركباً لأن الواجب عليه الحج من بلد ما
 قال ركباً لأنه لا يجب عليه الحج ما شئت من حيث يخرج عنه كركب
 وهذا إذا كان الثلث يندفع كذلك قال كان له أو طان كثير حج
 عند ركباً ومن أهل وطنه النكحة وإن كان مكياً فمات بخيلسان
 فأوصى أن يخرج عنه من مكة الآن يوصى بالقرابة فيخرج عنه فإن طان
 قرناً من حيث ما وإن لم يكن له وطن وإن لم يكن له وطن حج عنه
 من حيث مات وإن كان ثلث ماله لا يبقى بذلك الموصى قصد
 تنفيذ الوصية فوجب تنفيذ ما أمكن والممكن فيه ما ذكرناه
قوله ومن خرج من بلدة حاجات في الطريق فأوصى أن يخرج
 عنه من بلدة عند ابن حنيفة **قوله** وقال أبو يوسف ومحمد يخرج عنه
 من حيث مات وعلى هذا للطلاق ولما لمات الحاج عن غيره في الطريق
 ففقد ما حج عنه بالبق من حيث مات وعند أبو حنيفة يضم ما بقى
 في يده إلى مال الموصى ويؤخذ ثلثه وتخرج به عنه من وطنه ولا ضمان
 على الأوفى فيها النفقة وقت الموت **قوله** ولا يصح وصية الصبي لأنها تنزع
 الصبي ليس من أهل التبرع إلا ترى أنه لا يصح هبته في حال صحته حال

حج عنه من يبلغ مكان لم يبلغ الوصية النفقة **قوله** حجوا عنه من حيث تبلغ الآن
 على أن

الصحة المذكورة في الثوب الوصية بدليل أن البالغ أن يجب جميع ماله
 في حال صحته ولا يجوز أن يوصى بأكثر من الثلث فأذا لم تجز هبته
 لم تجز وصيته وكذا لو أوصى ثم مات بعد الأثر لا تصح وصيته
 لعدم الأهلية وقت المباشرة وكذا إذا قال إذا أدركت فثلث مالي
 فلان وصيته لم تصح لقصور أهلية فلا يمكنه تفرج أو تعليق كما
 في الطلاق والعقاق بخلاف العنق والمكاتب إذا أوصى الوصية إلى ما
 بعد العنق حيث تصح لأن أهلية ما مستتمة والمانع حق المولى
 فتصح إضافة إلى حال سقوط **قوله** ولا تصح وصية المكاتب أن
 يترك وفاء لأن ماله لا يقدر التبرع وقدره على قوه أبو حنيفة
 الأصم وغندره ما يصح **قوله** ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية
 لأنها تنزع لم يتم فجاز له الرجوع فيها كالهبة قالوا إلا فيما وقع
 لأن ما كالمحابة المنجزة والتبرع والهبة المقبوضة لزم حرم
 منه فإنه لا تصح الرجوع فيها كذا في الشايع **قوله** وإذا صرح بالرجوع
 أو فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً ما الصريح فقوله أبطلت
 وصيته أو العبد الذي وصيته به فلان فهو لفلان فهو رجوع

لأن اللفظ يدل على قطع الشركة ولو زاد قالين لفظها بخلاف
ملاذ أوصى به لرجل ثم أوصى به الآخر فإنه يكون بينهما لسان
الحار تحتمل الشركة واللفظ صالح لها وأما الفقد الذي يدل على
الرجوع كما إذا أوصى بشيء ثم قطعه وخاطه أو بعزل فنيجه
أو بدار فبنا فيها أو بشاة فدرجها أو بأمة ثم باعها أو اعتقها
أو كاتبها أو دبرها فهذا كله يكون رجوعا وإبطال الوصية
وغیر الثوب الموصى به لا يكون رجوعا **وقد** من حذر الوصية لم يكن
رجوعا هذا عند محمد ويكون رجوعا عند أبي يوسف **وقد** من
أوصى بغير أنه فهو الملة صقون عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
هم الملاءمة وغيرهم ممن يكن علة الموصى وتلجهم بمحمد واحد
وجماعة واحدة لأن هؤلاء يسمون جيرانا قال عليه السلام لا
صلة لجار المجرا لا في المسجد وفتره بكلمة من سمع النداء ولا أبو حنيفة
أن الجار من المجاور وهو الملاصقة ولهذا يستحق الشفعة بهما الجوار
وعقود المستندان بقوله أوصيته بثلاث مائة لغير ابنه فعند أبي حنيفة
هو بغير أنه الملاصقين للثمن وتوهم فيها التاكن والملاصق هو الذي كان

او دينار جلا كان او امرأة صبا كان او بالغاً ويدخل فيه العبد
الساكن عند أبي حنيفة وعند مالك ليس له المالك والمدرسين وأما
الأولاد من ذلك شيء لأن الوصية للمو لا لأنه المستحق لذلك
هو ليس بجار للموصى وأما المكاتب فيستحق ذلك بالإجماع لأنه هو
المستحق لذلك دون مولا **وقد** ومن أوصى لأصهاره فالتوبة
لكل ذي رحم محرم من امراته ويدخل في ذلك أيضا كل ذي
رحم محرم من زوجاته بناته ومن زوجة أبيه وزوجة كل ذي
رحم محرم منه فهو آكل لحم أمه وأبائه ولا يدخل في ذلك الزوجات
الابن والزوجات الاب والزوجات كل ذي رحم محرم منه لأن الأ
صهار لا يخطون بأهلها دونها ولو مات الموصى والمرأة في نكاحه أو
في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية وإن كان في عدة
من طلاق باين لا يستحقها لأن بقا النكاح وهو شرط وقت الموت
وقد ومن أوصى لأختانه فالأخت زوج كل ذات رحم محرم منه
وكذا محارمه الأزواج لأن الخلق لهم الزوج البنت زوج البنت
وزوج الأخت وزوج كل ذات رحم محرم منه ومن كان ذات

رحمهم من غير أن الكلا سمحتنا وامر روح وحرية وغيرهما فيه
 سواء قال في البداية قبل هذا في غيرهم اما في عرفنا لا يتناظر الا في
 المحرم ويستوي في ذلك الحر والعبد والقرب والابعد لان اللفظ
 يتناول الكل ويستوي فيه الغنى والفقر والذكور والانثى كلهم فيه
 سواء ولا يفضل احد منهم على الاخر من غير تفضيل من الموصي
قوله ومن اوصى لاقارب فالوصية لاقرب من كل ذي رحم محرم
 منه وصورة ان يقول ثلث مالي لذي قرابي وانما اعتبر الرحم
 محرم لان المقصود بهذه الوصية الصلة فاختصت بالرحم المحرم
 كالنفقة واجبات العتق **قوله** ولا يدر فيهم الوالدان والولدان
 القرابة اسم لما يقرب من النساء بغيره والابوان اصل القرابة والولد
 يقرب بنفسه فلا يتناظر الا في المهر وهذا قالوا من سما والده قريبا كان
 ذلك عتقا قائمه ولان الله عطف الاقربين على الوالدين والعطف
 غير المعطوف عليه **قوله** ويكون للانثيين فصلا لانه ذلك يعطى اليهم
 واقد الجمع في الميراث اثنان بدل واحد كما فان كان له اخوة فالزوجة
 التسدس والمراد به اثنان فما فوقهما وهذا كله قوله ابن حنيفة وجها

ان الوصية اخت الميراث وفي الميراث يعقب الاقرب فالاقرب وقد
 قالوا اذا اوصى لذي قرابة ولم يقدر له اقل له فهو على الواحد
 لان هذا اسم للواحد فما صلت ان ابا حنيفة يشترط لهذه المسئلة
 شئ يشترط القرابة وعدم الورثة وان لا يكون فيهم ولا ذوات
 والمحرمين والاقرب فالاقرب ووافقه صاحباه في الثلثة الاولى
 وحالف في الثلثة الاخيرة فام يشترط وهو للجمعية والمحرمين والاقرب
 فالاقرب فاذا اوصى بذلك لم يمان وخلاف فالوصية لجمعية عند
 ابو حنيفة لما بينا ان من اصله اعتبار الاقرب فالاقرب والعم
 اقرب من الخالين **قوله** وان كان له عم وخلاف فللمعم النصف والخالين
 النصف لان البعید عنده لا يساوي القريب فكان العم انفراد فيحق
 نصف الوصية للجميع واقله اثنان فلا يستحق العم اكثر من نصفها
 وبقي نصفها لا يستحق الاقرب من الخالين فكان له ما وولم
 يكن له الا عم واحد وليس له من ذوات الرحم المحرم غير ما كان له
 نصف الوصية لانه لا يستحق اكثر من النصف لما بينا وما بقي لا يستحق
 له فبطل فيه الوصية فيرد على الورثة نظرا لما اذا اوصى لذي قرابة

حيث يكون العم كالوصية لأن اللفظ للفرد فيجوز أن كل واحد
 هو الأقرب ولو ترك عمو وعمه وخالا وخالة فالوصية للعم والعم
 بينهما بالسوية لأنهما قريبان من قربة الأخوال والعم
 وإن لم يكن وارث فهو مستحق للوصية كما لو كان القريب فيقا
 أو **ميا** وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الوصية للكل من ينسب
 إلى أقصا أب له في الإسلام ويستوي فيه الأقرب والأبعد والواحد
 والجمع والمسلم والذمي ويدخل كل قريب ينسب إليه من قبل الأب
 أو الأم وتكون الوصية لجميع قريته من جهة الرجال والنساء إلى أقصى
 أب له في الإسلام في الطرفين جميعا يشتركون في الثلث الأقرب منهم والأب
 بعد الذكر لأنني فيه سوا بيانه إذا وصى رجل من بني العباس
 لأقاربه دخل في الوصية كل من ينسب إلى العباس وكذلك العلوي
 إذا وصى لأقاربه يدخل في الوصية كل من ينسب إلى علي كرم الله وجهه
 القريب والبعيد في ذلك سواء ثم هي أصلها إذا وصى لأقاربه وله
 عمن وخالان اشتركت فيه للعمان والمخالان فيكون بينهما ربا عما
 لأنهما لا يعتبران الأقرب وإن ترك عمو وخالين فالعم نصف الوصية

والخالين

والخالين نصفه عند أبو حنيفة وعندهما بينهم اثلاثا ولو كان
 له عم واحد يستحق إلا النصف عند أبو حنيفة وعندهما يستحق جميع
 الوصية على أصلها من الواحد يستحق الجميع ولو وصى لأهل فلان
 فهو على زوجته عند أبو حنيفة لأن اسم الأهل حقيقة والزوجة
 قال النكاح وسائر أهله ومنه قوله تعالى أهل فلان يبطل كذا أي تزوج
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الأهل يتناول كل من يعول وتضمهم
 ونفقة أعيان العرفه هو مودع بقى نكاحا وتو نكاحا كالمجمعين
 قال محمد في الزيادة القاسم في هذا أن الوصية للزوجة خاصة
 لكن لا تحت ثلثا أن يكون لجميع من يعول من تجمعه منزله من الأحرار
 والزوجة واليتيم في حجره والولد إذا كان يعوله فأما إذا كان كبيرا
 قد اعتزل أو كانت بنتا قد تزوجت فليس من أهله ولا يدخل
 في ذلك مما يليك ولا وارث للموصي لا يدخل لأهله في شيء من هذه
 الوصية لأنه أوصى لمن أضيف إليه والمضاو غير المضاو إليه فلا
 يدخل في الوصية من أوصى لولد فلان فلا يدخل فلان في الوصية
م ولو وصى لرجل ثلث وراحمه وثلث عنه فله ثلثا ذلك

٦

ويقتولته وهي خرج من ثلث ما بقى من ماله فله جميع ما بقى
وقال زفر له ثلث ما بقى ولو اوصى بثلث غنمه فله ذلك الغنم كله قبل
موته او لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطله لان الوصية
الاجاب بعد الموت فيعتبر قيامه وهذه الوصية تعلقت با
لعين فبطلت بفواتها عند الموت ولو قال له مشاة من ثلث ما بقى
غنم يعطى قيمة مشاة لانها اضافة الى المال علمنا ان مراد الوصية
بالمالية المشاة وان اوصى بمشاة ولم يصرف الى ماله ولا غنم له قبل الاصح
لان المصحح اضافة الى المال ويدور بها باعتبار صورة المشاة وقدر
يصح لانه لما ذكر المشاة وليس في ملكه مشاة علم ان مراده المالية
ولو قال مشاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطله وان اوصى بسيفه
قال محمد اعطيه السيف بخفيه وخيلته وكذا قال غيره يعني ان له خفيه
وحمايله وان اوصى بسرج فله السرج وتوابعه من البدو
الرفادة وكذا اذا اوصى بمصحف فله الغلاف وعند زفر وقال
ابو يوسف في السيف النعل دون الخفين وفي السرج له الدقان
والركابان دون اللبدة والمشرة وهو قطن محشوي بترك على

طهر

سك

٥١

طهر العين وفي مصحفه المصحف دون الغلاف لان هذه الاشياء
منفصلة فلا يدخل الا بالتسمية لمن اوصى بدار لا يدخل فيها
المتاع والفتوى على قول زفر لان الغلاف تابع للمصحف كخفين
السيف على اصله وان اوصى بميزان فله كفتان والعمود
والثاويل لير له الصناعات والتحت وهذا عند ابو يوسف وقال
زفر له ذلك لانه من توابع الميزان لان الانتفاع لا يكمل الا با
لجميع وابو يوسف يقصره من منفصلة فلا يدخل الا بالتسمية
قال محمد والواو وصل الحنطة في حوالها فله الحنطة ودون
الحوال فان اوصى بقوصرة بتمرفله القوصرة والتمرفلان
القوصرة تدخل في بيع التمرفلان في العادة بخلاف الحوال لو وان
اوصى له بعر في رقاب وسمن في ظفر او بزييت في انااء لم
يدخل الا بنية وانما له العدر وحمده والسمن وحمده كزاعي
الخرخوع **وله** ومن اوصى بثلث ثياب فله ثلث ثيابا ويبقى ثلثها
وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقى
من الثياب هذا اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة

اما واكانت من جنس واحد فهي بمنزلة الدارهم لان الثياب
 اذا كانت مختلفة لا يقسم بعضها في بعض فالباقى منها لا يجوز
 ان يستعمل الموصى به بالقسمه فانه تارة الوصية متعلقة بالثياب
 فلا يجوز ان يستحق الموصى به اكثر من ثلثه **ومن** اوصى بجزء
 بالفرع وهو له مال عين ودين فان خرجت الالف من ثلث
 العين دفعت الى الموصى به وان لم يخرج دفع اليه ثلثا
 العين وكل ما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي
 الالف لان الموصى له شريك الورثة وفيه خصوصية بالعين
 في حق الورثة لان العين فضلا على الدين **ومن** اوصى بالوصية
 للمهر وبالجماد او وضع لأقل من ستة اشهر من يوم الوصية
 ولا يحتاج الى القبول اما الوصية له فلان الوصية بخلاف
 من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والمخمس يصلح خليفة
 في الارث فلذا في الوصية لانها اختار الا انهما تدر بالرد
 لما فيها من معنى التملك بخلاف الهبة فانها لا تصح له لانها تملك
 محض ليست بالتحرار وفي الاولانية لا حد عليه لملكه شيئا واما

الوصية

الوصية به فهي جائزة ايضا اذا علم وجه وقت الوصية لان
 الوصية ولا حاجة الميت وعمره ولهذا يصح في غير الموصى
 كالتمتع فان صح في الموصى به او في صورة المصلحة او في
 لرجل بما في بطن جارية ولم يكن ذلك من المولى او بما في بطن
 دابته فهو جائز اذا علم وجهه في البطن ومعرفة وجهه
 انها اذا ولدت لأقل من ستة اشهر من وقت موت الموصى
 وذكر الطحاوي انه يعتبر المدة من وقت الوصية وهو المذكور
 في الكتاب وان طرقت ستة اشهر فصاعد بعد ذلك فالوصية
 باطله لجوز ان يكون الولد حدث بعد ذلك اذا كانت الجارية
 في العدة لا بعد ثبوت النسب يعتبر المستثنى فكذلك في جوار
 الوصية يعتبر المستثنى وان لم يكن في العدة يعتبر لأقل من ستة
 اشهر في الجارية والدابة سواء وان اوصى بالجارية لرجل وبما
 في بطنها بالأخذ جانبا اذا ولدت لأكثر من ستة اشهر تكون
 الجارية وولدها للموصى به بالجارية **فمن** اوصى بالجارية
 الاجلها صح الوصية **والاستثناء** ان اوصى بالوصية ما في بطنها

الرجل

فانه تجوز لان الوصية اخت الميراث فقد جعل وصيته و ما
في بطنها ميراثا والميراث يجري فيما في البطن ولان اسم الحاربه
لا يتناول الميراث لفظا لكنه يستحق بالاطلاق تبعا فاذ اخرج
الأم بالوصية مع افرادها ولانه يصح افراد الميراث بالوصية
فجاز استثناءه وهذا هو الاصل ان ما يصح افراد به بالعقد
صح استثناءه منه وما لا فلا ولو اوصى بترقية الحاربه (الأنسان)
ومما في بطنها الاخر فمات الموصي بالولد انتقلت الملك الى
ورثته فان اوصى بترقية الانسان ونحوه ما وغلبت الآخر
فمات الموصي بالخدمه والغلة عاد الملك الى صاحب الرقبة
دون ورثته الموصي **وقد** من اوصى بجزء الحاربه فولدت
بعد موت الموصي قبل ان يقبل الموصي ولد اثم قبلوها
مخرجان من الثلث فهما للموصي لان الأم دخلت في الوصية
اصالة والولد تبعها حين كان متصلا بها فاذا ولدت قبل
القسمه متبعا على ملك الميت حتى يقضي ما دونه دخل في
الوصية فيكونان للموصي وقوله قبل ان يقبل الموصي له

لم يذكر هذا الشرط في الهداية وصوابه قبل القسم وقوله
فولدت بعد موت الموصي انما يقدره لانه لا يستحق ما ولدت
قبل موت الموصي ذكر في المخرج **وقد** وان لم يخرج من الثلث
ضرب بالثلث واخذ بالمحصه منها جميعا وانما الحق الموصي
اذا خرج من الثلث فاذا لم يخرج من الثلث ضرب فيها
بالمحصه وهذا عند ابي حنيفة **وقال** ابو يوسف في محمد
ياخذ ذلك من الأم فان فاضل شيء اخذه من الولد لان الوصية
تعلقت بعين الأم والولد يدخل معها على طريق التبع فان
لم يخرج من الثلث تعينت الوصية في الأم فان فضل من الثلث
شيء كان ذلك في الولد وفي الهداية الاختلاف على عكس هذا
فجعل قولها قول ابي حنيفة وقوله ابي حنيفة قولها صورة
المثاله رجل له ستائة درهم وامه تساوى ثلثمائة درهم
ولاماله غير ذلك فاقوص بالامه لرجل ثمان مائة فولدت
ولاباوى ثلثمائة درهم قبل القسم فلاموصي الأم
وثبت الولد عند ابي حنيفة وما بقي للورثه وهذا ما

على ذكرنا في الهداية وهو صدم في القروى وغيرهما ثلثا كل واحد منهما وما بقي للورثة وجه قول أبي حنيفة ان الوصية قد صحت في الأم وهو يخرج من الثلث فلا يجوز ان يفسخ الوصية في شيء منها بعد صحتها ولأن الأم أصل والولد تبع والتبع لا يبرأ من الأصل فقدمنا الوصية فيهما جميعا ينتقض الوصية في بعد الأصل وذلك لا يجوز ولما ان الولد قد دخل في الوصية تبعا حاله لا اتصال فلا يجوز عنها بالانفصال هذا اذا ولدت قبل القسمة فان ولدت بعد فهو له الموصى له لانه ما خلاص ملكه ليعقر ملكه وفيه عدم القسمة **قوله** ويجوز الوصية بخدمة عبد أو سكران سني معلومة ويجوز لربك ان يبرأه ان المنافع يصح تملكها في حال الحياة ببدل وبغير بدل فكذلك العبد المورث ويجوز موقتا وموينا ونفقة العبد في الموضعين على الموصى له بالخدمة **قوله** فان خرجت رقبة العبد من الثلث سلم اليه بخدمته لأن حق الموصى في الثلث ولا يبرأ منه فيه الورثة **قوله** وان كان لا مال له غير خدم الورثة يومين والموصى يوما لاحقه في الثلث وحقهم في الثلثين وهذا قاله جند الورثة

الان

يمكن

لأن العبد لا يمكن قسمته اجزاء لانه لا يتجزأ ومالك لا يتفاد خدمته على المهايأة خلا والوصية بسكنى الدار اذا كانت لا تخرج من الثلث تقسم على الدار اثلاثا لا لتفاد لانه يمكن القسمة الاجزاء وهو اعدل للنسوية بينهما زيانا وذا تواف المهايأة تقدم احدهما زيانا ثم العبد الموصى بخدمته ليس للورثة ان يسبعوه الا اذا اجاز الموصى ليعتدوا في النافع على حكم ملكه ولو انتقد الى ولدت المو

استحقها ابتداء من ملك الموصى عن غير رضاه وذلك لا يجوز **قوله** فان مات الموصى له عاد الى الورثة

وان مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية لانه ايجابها تعلق بالموت ولأن من شرط صحة الوصية القبول ومن شرط القبول ان يكون جرد موت الموصى فادامات الموصى له قبل ذلك

عدم هذا **قوله** واذا وصى لولد فلان فالوصية بينهم الذكر والا نثى فيه سواء لأن اسم الولد ينتظم الكل انتظاما واحدا فان لم يكن لفلان ولد من صلبه دخل في الوصية ولذا لا ين الذكور

الذكر

دون الانثى عند أبي حنيفة وعندهما يدرخ الاناث وتكون لهم جميعا كما في الولد الصلب والأي حنفية وانيان في رواية ان المذكور

يتفردون بذلك دون الأناث لايتناولنهم اسم البنين وفي
 رواية يدخلون مع الذكور ويكونون سواد هو قولها
 لأن اسم البنين يتناول الجميع في حال اجتماعهم قال يعقوب بن آدم
 فالحق تناول الكل وإنما إذا قال النبي فلا فلان ولم يكن له الأناث
 منفردات لم يكن لهم شيئا بالاختلاف لأن حقيقة الاسم المذكور ولو
 أوصى ثلث ماله لأمهات أو لأبوة ومن ثلث والفقراء والمساكين
 فلهن ثلاثة أسهم من ثمة عندها وقال محمد بن قيس الثلث
 على سبعة لهن ثلثه والكل فريق سهمان لأن الفقراء والمساكين
 جتان والمذكور لفظ جمع وأدناه في الميراث اثنتان لما
 بيناه فيما تقدم فكان من طريق اثنتان ولهما أن للجمع المذكور
 بالأنف في الاسم يراد به الجنس فيتناول الأدي كما إذا قال لا تخرج
 النساء فإذا كان كذلك اعتبر من كل فريق واحدة وإن أوصى
 بثلث لفلان والمساكين ولو أوصى للمساكين فله صرفه إلى مسكين
 واحد عندها وعنده لا يصفى لأهل مساكين على ما بينا وإن أوصى
 بثلثة للبايش الفقير والمساكين قال أبو حنيفة ومحمد بن حنبل الثلث

على ثلثة أجزاء للبايش وهو أكثر من إذا كان محتاجا وجزء
 للمساكين وهو الذي وقال أبو يوسف يجعل على جزئين
 الفقير والمساكين واحد للبايش واحد من أوصى له جزعاية درهم
 وللآخر بماية درهم وللآخر بماية درهم ثم قال للآخر اشركتكم بها
 فيه ثلث كل مائة بخلاف ما إذا أوصى له جزعاية بمائة وللآخر بمايتين
 ثم قال للآخر اشركتكم معها لا يمكن تحقيق المساواة كل واحد بنصف
 نصيبه عملا باللفظ بقدر الأمكان **وهو** وإذا أوصى لورثة فلان
 فالوصية بهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه لما نص على لفظ الورثة
 علم أن قصد التفضيل كما في الميراث وإن أوصى لعقب فلان فالعقب
 لعقب عبارة عقبه وحدث من الولد بعد موت الإنسان فلما
 في حال حياته فليسوا بعقب وعقبه ولد من الذكر والأنثى لأن
 أولاد بنته ليسوا بعقب له وإنما هم عقب ابائهم ويقدم
 ولد الصلب على ولد الولد لأن الأم يتناول الأهل الأتريان ولد
 الولد عقب لأبائهم وأبائهم عقب لأبائهم فأن عدم الأب فالعقب
 ولد الولد **وهو** من أوصى لزيد وعمر وثلث ماله فأخاه وميت ^{فالثلث}

كله لزيد لان الميت ليس بأهل للوصية فلا يترجح له الذي هو من
 اهلها وصار كما اوصى لزيد وجدار وهذا كله ظاهر الرواية وعن
 ابو يوسف انه قال اذا كان يعلم موته فهو كذلك لان العلم
 بموته فلهي نصف الثلث لانه لم يوصى للحي الا بنصف الثلث ونصفه
 لورثة الميت ولو كان اهلبيين وقت الوصية ثم مات احدهما
 قبل موت الموصي بطلت حصته وانتقل ذلك الورثة الموصى والحي
 نصف الثلث وان مات احدهما بعد موت الموصي كان نصيبه مورثا
 عنه **وقال** فان قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر
 نصف الثلث لان كلمة بين يقسم واشتراك فقدا وصى لكل واحد
 منها بنصف الثلث بخلاف ما تقدم الا ترى ان من قال ثلث مالي
 لفلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت
 لم يستحق الثلث قال في الشايع اذا اوصى بعين سالم لزيد ثم اوصى
 به لغيره فهو بينهما نصفان فان مات احدهما في حياته الموصى
 فهو الباقي منها وان قال اوصيت بثلث مالي لزيد وان كان
 فقرا انظرت ان زيد وقت الموت فالثلث بينهما وان لم يكن فقرا

او

او مات قبل ذلك بطلت حصته وانتقلت الورثة الموصى ولعمري ونصف
 الثلث **وقال** وان اوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا اتحق الموصى
 له ثلث ما يملكه عند الموت لانه الوصية عقد استخلاص مضاف الى ما بعد
 الموت ويثبت حكمه بعد الموت فيشترط وجود المالك عند الموت لا قبله
 وكذا لو كان له ماله وهلك ثم اكتسب مالا بينا **مسألة** اذا وصى
 بوصايا وكانت زائدة على الثلث واردت قسمه الثلث بينهم
 فالوجه فيه ان تجمع الوصايا كلها ثم ينظر اليها والثلث والى
 نقصانه من الوصايا فان كان النقصان مثله نصف الوصايا
 نقصت من كل وصية نصفها وان كان مثله الثلث الوصايا نقصت
 مثل ثلثها وعلى هذا القياس يكون العمل مثاله اذا بلغت الوصايا
 الف درهم لاحدهم والاخر مائتان والاخر ثلثمائة والاخر اربعمائة والاخر
 خمسمائة والنقصان من خمسمائة الى مبلغ الوصايا مثله نصف الوصايا
 خمسمائة فينقص من كل وصية نصفها فلصاحب مائة خمسون وثلثا
 المائتين مائة ولصاحب ثلث مائة خمسون وثلثا الأربعمائة
 مائتين وعلى هذا قس واذا اوصى لزيد بنصف ماله والاخر ربع ماله

الميراث

٥١٦

وثالث ثلث ماله فعند أبي حنيفة الثلث بينهم على احدى عشر
 لصاحب ثلث اربعة ولصاحب النصف ^{اربع} على الثلث الاربعة
 ثلث ولصاحب الربع ثلثه فان كان ثلث المال احدى عشر كان
 جميعه ثلثه وثلاثين ووجه ان يخرج الثلث والربع اثنا عشر
 فالموصى بالنصف كان له لم يوصى بالثلث لأنه لا يضرب الا بالثلث
 فعطيه ثلث اثنا عشر وهو النصف والثاني اربعة والموصى بالربع
 ثلثه فذلك احدى عشر وقال ابو يوسف ومحمد يقيم الثلث على ثلثه عشر
 لصاحب النصف ستة لأنه عندهما يضرب الجميع وصيته وهي النصف
 وذلك ستة من اثني عشر ولصاحب ثلث اربعة ولصاحب ولصاحب
 الربع ثلثه فذلك ثلثه فيكون المال كله تسعة وثلثين وان او
 صي له جميع ماله والاخر ثلث ماله ولم يجر الورثة فالثلث بينهما
 نصفان عند أبي حنيفة على اصله وان اجاز والاسي فيه هذا ^{حنيفة}
 واختلفوا قياسا على قوله فقال ابو يوسف هذا بينهما لا سواس عتة ^س
 لصاحب الجميع والتمس لصاحب الثلث على طريق المنازعة مع ان
 صاحب الثلث لا منازعة له في الثلثين فلم ذكرك لصاحب الجميع فاستويا

في الثلث فيقسم بينهما نصفين وقال الحسن هذا اربع فان
 نصيب الموصى بالثلث عند الاجازة مثل نصيبه عند ^{قال}
 تجب له الربع والاخر ثلثه الارباع وقوله ابو يوسف هو الصحيح
 ذكره في السابيع وتخرج ما قاله الحسن ان يقسم الثلث اولا
 بينهما نصفين لان الاجازة في الثلث تصافطه العبن ثم يقسم
 الثلثين فيقول اصلها من ثلثه حاجتنا الى الثلث ثم يقسم الثلث
 بينهما نصفين لا استولى ما فيه فانكسر فاضعه يكون ستة
 فصار الثلث سهمين بينهما وبقى اربعة صاحب الجميع يدعى كل
 وصاحب ثلث يدعى باسمه البصير له مع السهم الاول ثلث
 الجميع فلم لصاحب الجميع منها ثلثه واستوت منازعتهما في السهم
 الباقي فيقسم بينهما نصفين فانكسر فاضعه الستة تكون اثنا عشر
 لصاحب الجميع تسعة وهو ثلثه ارباع والاخر ثلثه وهو الربع
 لان المال اذا صار اثني عشر قسم ثلثه بينهما والاسهمين ليكل له
 ثلث الجميع ولا منازعة له في الستة الباقية فسلمت لصاحب الجميع
 وبقى سهمان استوت منازعتهما فيهما فيقسم نصفين فعلى هذا

قوله اي حيفة لقولها الآن التخرج مختلف فعنده بالمنازعة وعند ها
بالعول وتخرج قولها ان يقول اجتمع وصية بالكل وصية بالثلث
فكانت المائة من ثلثة لأحد الثلث فصاء بالجمع يدعى كلها والأخر
يدعى سهمان فتعول الى اربعة لصاحب الثلث سهم والأخر ثلثة
ولو اوصى لثلاثان بخدمة بعد نفقته وكسوته وما يصلح على المولى
بالخدمة لانه المنفرد بالانتفاع دون الورثة فصارت حكم المالك
كتاب الفرائض نص الفرائض في اللغة هو
التقدير يقال فرض على القاضى النفقة اي قدرها والفرائض من العلوم
الشريفة التي يحب العسابة بها الفتقار للناس اليها قال عليه الصلاة والسلام
الفريضة نصف العلم وهو اول علم يرفع من الامة وقال عليه الصلاة والسلام
ان العلم يكره في موارثكم الى ما كرمه ولا الى ما يكره من سركم ولكن تولوا
ربنا بيانها فقسها بين الاولاد وصية لوارث وقال عليه الصلاة والسلام
تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وانما امر مقبوض
وسر تفتح العلم من امتي حتى تختلف الرجال في الفريضة فلا يجدان من
يعرف حكمها فافترافا فان قيل ما من قول فانها نصف العلم قيل لأن الا

ثمان حالتين حالة حياة وحالة مماتة والفرائض من احكام
الموت فيكون لفظ النصف هو ما عيان عن قسم من قسمين وما
يسبها للوصايا ان الوصية تصرف في حال مرض الموت والفرائض حكم
بعد الموت قال الله المجمع على توزيعهم من الرجال عشرة انما اراد
بهم من يستحق الميراث في الجملة وان اختلفوا في الاحتقاق وتقدم
بعضهم على بعض فيه **قوله** الابن وابن الابن وان سفلوا والاب
والجد وان علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم ومولى النعمة
والزوج المراد بالجد اب الاب اما اب الام فهو حر وليس بعصبة
فلا يرث الاميراث دو على الارحام اذا لم يكن احد من العصبات
علا ما يات ببيانها **قوله** ومن الأناث سبع الأبنة وابنة الابن
والام والجدلة والاخت والروجة ومولا النعمة فالجدلة ومولاة
النعمة اذكر في القرآن وانما ثبتت بالحديث وذلك لما روي
ان جدته حلت الى ابي بكر رضي الله عنه تطلب ميراثها فقال لا احد لك في
كتاب الله شيئا فقام اليه المغيرة ابن شعبه فقال شهدت انك رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد جاتك حلة تطلب ميراثها ففرض لها السدس

فأوجب لها أبو بكر ربيعة ذلك وأما مولاة النخبة فلها الميراث لقوله عليه
السلام تجوز المرأة ميراث عتقها ولقبطها وولدها الذي لا عنت به و
المراد بلقبطها والله أعلم ولدها من الزنا وقال عليه السلام الولاء كالحكم
النسب ولا يرث أربعة المملوك والقائم من المقتور والمرث
وأهل ملته أما المملوك فلأن الميراث نوع تملك والعبد لا يملك
ولأن ملكه ليس له ولا قرابة بين السيد والميت ولذا المملوك رقيقته
شيء من الرق كالمكاتب والمريد وأم الولد فائدة لا يرث إلا المكاتب إذا
مات عن وفاقه يؤدى من مكاتبته وتلك حرته قبل موته بل
مضروءة أفضل يكون ميراثا عنه وأما المستع فأنه ينظر إن كان سحر
لفكاك رقيقته فهو كالمكاتب عند أبي حنيفة وعندهما كحر مديون وهذا
مستحق البعض وإن كان يسمى لفكاك رقيقته ولكن الحق فيها العبد
المزهود أما إذا اعتقه مولاة والمادون إذا اعتقه المولى على الما
دون والأمة إذا اعتقها المولى على أن يتزوجها ثبت فأبها تسع
في قيمتها وحر حرة فأن هؤلاء يرثون بالأجماع وأما القاتل ولأنه
حرم الميراث عقوبة له لأنه استحق ما أخرا الله فيمنع من الميراث

وهذا

وعدا إذا كان قتل متعلق به القصاص والكفارة أما ما لا يتعلق
بذلك لا يمنع الميراث وقد بينا في الجنايات ومن الذي لا يحل قصا
ولا الكفارة العبي والمجنون إذا قتل مورثها فلا يرثها ميراثا
وكذلك إذا قتل مورثه بالسيف كما إذا شرب وشربا يباع على الطريق
أو وضع جوارحه على الطريق أو ساق ذابة أو فلاة أو وطئت مورثه أو
قتله فحاصها أو رجاها أو مالها جاعلة فاشهر عليه أو لم يشهر حتى سقط
على مورثه أو وجد مورثه قتيلا في داره جبالقصة والدية ولا يمنع
الأرث وكذا العادل إذا قتل ربا غنى لا يمنع الأرث وأما إذا قتل الساق
العادل إن قال قتلته وأنا الباطل أو أنا اللان على الباطل لا يرث إجماعا
وان قال قتلته وأنا على الحق أو أنا الأنا على الحق فعندها يرث عند
أبي حنيفة كسب الردة وكسب الإسلام مورث وقال أبو يوسف ومحمد
كسب الإسلام والردة سواء يرثه ورثته المسلمون **وهذا**
المحدودة في كتاب ربيعة النصف والرابع والثلثان و
الثلث والسدس والنصف من بنت الابنة وابنة الابن إذا لم
يكن ابنة الصلب والأخت للاب والام والأخت للابن

البنات الثلاث سقطت **الابن** الما ان يكون معهن لو باركنهن او
 اسفلن ابن ابن فيعصبهن ويكون الميراث بينهم الذكر مثل حظ
 الانثيين **و** اذا استكمالات الاخوات للاب والام الثلاث سقطت
 الاخوات للاب الا ان يكون معهن اخ لهن فيعصبهن ولا يعصب
 ابن الاخ **باب في العصبية** قال رحمه الله واقر العصبية
 البنون ثم بنوهم ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة وهذا عند ابي حنيفة لان
 الجد بابا والاب ولديه الاخوة عنده والحفظ لهم معه الميراث لان له
 ولا لو عصبته من جهة الولاية ايضا فاشبه الاب والام بالابن والابن
 ابنة عند الحاجة من غير اذنه ولا بد من غير قبول الشهادة له فاشبه
 الاب وقال ابو يوسف ومحمد يقاسم الاخوة ما دامت المقامات
 خير له اعطى الثلث **قوله** بنوهم لانهم بمنزلة بنو الجد
 وهم الامام ثم بنو اب الجد هم اعمام الاب واولادهم من كان
 اب وام ثم مولا العتاقة وهو اخو العصبية مقدم على د والارحام
 ومولا الموالاة ابعد الورثة مؤخر عن د والارحام **قوله** واذا
 استوى عارشان في درجة واحدة فاولادهم من كان للاب والام

لانه

لانه اقرب بعصبا وولاية **قوله** والابن وابن الابن والاخوة بقا
 سمون اخواتهم للذكر مخرجها الانثيين ومن عصبها من
 العصبية ينفر د وذكورهم بالميراث دون اناشهم مثل اولاد
 الاخوة واولاد الجد واذا لم يكن للميت عصبته من النسب فالعصبية
 هو المولى بالعتق ثم الاقرب من عصبته المولى يعني الذكور دون
 الاناث لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن واقتوى
 من اعتقن **باب** **الحج** واليه وجب الدم من الثلث
 الى الستين بالولدا وولد الابن واخوين واخنتين فصاعدا سواء
 كان للأخوان او للاختين وارثان او سقطا عن الميراث لان
 يكونا عديين او كافرتين فانها لا تحجبهما **قوله** والفصل عن
 فرض البنات لبني الابن واخواتهم للذكر مخرجها الانثيين
 والفصل عن الاخوات والاب والام والاخوة والاخوات من الاب
 للذكر مخرجها الانثيين وقد بينا ذلك **قوله** واذا ترك بنتا وبنتا
 ابن وبنتين فالبنات النصف والباقي لبني الابن واخواتهم للذكر
 مخرجها الانثيين وكذا الفصل عن فرض الاخوات للاب والام

ب

ليعني الاب والبنات الاب للزكر مثل خط الانثيين **هو** ومن ترك ابني
 عمر احدهما اخ لام فلا يحل للزكر وان باقية منهن ما يصفان لان له قريتين
 من جهتين **هو** والمشركة ان ترك المرأة زوجا وامها واخواتها من اب
 وام فلان زوج المصنف والام السدس ولاولاد الام الثلث ولاشي
 للاخوة للاب والام للاخوات والام وقال ان يقع الثلث بين الاخوة
 للام وللأخوة للاب والام بالسوية لنا ان نكاح جدهم للزوج المصنف
 والام السدس والأخوة من الام الثلث فاستغرق الفريضة وقد قال
 عليه السلام لا تنكح الفريضة فلاولي العصبية ذكر ولم يبق لهم شيء
باب الرج قال رحمه الله والفاصل عن فرض ذوى الشمام اذا
 لم يكن عصبه مردود عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين
 وعندنا نكاح الفاضل بسبب المال وانما لم يزوج على الزوجين لان
 فرضهما بالنسب لا بالنسب هو خفيف لانها لا تحقق بعد انقطاع
 السبب الذي سققان به لان النسب ياب بعد الموت فقوى حالهم في
 الاتحاق فكانوا اولي بالفضل ويقول ان الزوجين سققان بسبب
 واحد وهو النكاح فاذا اتحققا لم يكن لهما سبب غير ذلك سققا به

واهل

واهل النسب يستحق بالنسب وهو البنوة في النسب والاخوة في الأخت
 والباقي بالرحم **هو** ولا يرث القاتل من المقتول بغير ذل ان بالغا عاقله
 ويرث الصبي والمجنون من ابيه اذا قبله والبالغ الكافر اذا
 وقع في بئر حفرة على الطريق او سقط على حجر وصعد في الطريق او
 وجد له بئر او ارابه قبيله او قتل مورثه في قصاص او رجم او قتل
 مكرها او شهد الابن على ابيه بالزنا ففي صور هذه الاشياء لا يرث
 ميراث **هو** والكفر كله ملته واحدة يتوارثون به اهل بيته ولا يرث
 المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد يستأذلك **هو** وما الميراث لورثته
 من المسلمين يعني ما التسمية في حال اسلامه **هو** وما التسمية في
 حال رجوعه في هذا فهو ابي حنيفة وقال ابو يوسف في ميراث ورثة
 من المسلمين انه لما لم يرث ورثته الكفار ورثته المسلمين
 ولان من اصلها ان ملته لا يرث بالردة ففيه بعد الردة في
 كسبه كحال قبلها ولا يورثه ان الميراث مباح الدم فوجد ما في
 يده في تلك الحال فيأكلها الحرير ثم عزم ففقد ابو حنيفة ان له ميراثا
 حله يوم الردة فان كان حرا مسلما يوم رده وان كان عبدا

بأنه الردة

نكاح

او كافر يوم الردة لم يرته وان اعتق واسلم قبل ان يموت
او يقدر او تعلم بلحاظه لم يرته **ولو** اذا عرق جماعة او سقط عليهم
حائط ولم يعلم من مات منهم او افاخر كل واحد منهم للأجمن
ورثته لا يرث بعضهم من بعض لانه يحكم بموتهم معا **ولو** اذا
اجتمع في المجوس قريبتان لو يفرقتا في شخصي ورث كل واحد
منهما فاذا اجتمعا في شخص ورث بهما جميعا تفسيره مجوسي
تزوج ابنته فولدت له ابنتان فاما المجوسي ثم ماتت احدا
ابنتين فانها ماتت عن امها اخت لاب وعن اخت لاب وام فلا م
الدرس بالامومية والاخت لاب وام النصف والام الدرس
بالاختية للاب لان المالا تعتبر الاختية للاب التي وجرت في الام للتحقق
الدرس بها صار ذلك كالموجود في شخص اخر كأنها تركت الاختين
وهما المحبان الام من التمسك الى سرس كذا في المستنفذ **ولو** لا يرث
المجوس لانك القاسم التي تحملونها فيهم لان النكاح القاسم
لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوس بخلاف الا
نساب والاصار للمجوس يترشحون بالزوجية اذا كان النكاح بينهما

فانها لا يتوارثان بالزوجية ومعرفة الجائز من القاسم
ان كل نكاح لو اسلم يتوكلان عليه فذلك النكاح جائز وما لا يرث
عليه فهو فاسد وما كان يدرى سببين احدهما التحليل الاخر فانه
يرث بالسبين فلان كان احدهما التحليل الاخر فانه يرث بالتحليل
ولا يرث بالمجوس ببيان مجوسي ترك زوجة وهي امه وهي
اخته لانيه كما اذا تزوج ابنته فولدت منه ولد ثم تزوج هذا
امه وهي اخته لانيه ويرث بالسبين جميعا لاحد التحليل الاخر
الباقي في علمها بالسبين جميعا ان لم يكن عصبة ولو ترك
امراة وهي ابنته وهي اخته لانه كما اذا تزوج امه فولدت
له بنتا فله بنته واخته لانه ثم مات فلها النصف يكونان بنتا
ولا يرث لكونها اختا لام لان الاخت للام لا يرث مع ولد الصلب
ولو وعصبة ولد الزنا وولد المملعة من الامهات ان ولد
الزنا المالم يكن له اب يتلق ذلك بامه وكذا ولد المملعة
من الامهات فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لأمه واولاد
امه الذكور والانشاء فيه سواء فاذا ترك اخا وختة من ام

فللا رجة الترس واللاتين فصاعداً الثلث وما بقى بعد
 ميراث الأم واولادها يكون لعصبة الأم الاقرب فالاقرب فلو
 كانت مولاة لقوم مولاها وان لم يكن عصبة فالباقي رجع
 للأم واولادها **قوله** ومن مات وترك حاملاً وقومها حتى
 تضع امرأته في قعرها **قوله** حنفية وهذا اذا لم يكن للميت ولد سوى
 للملأ ما اذا كان له ولو سواه فان كان ذكراً اعطى خمس المال
 واوقف اربعه **قوله** ان كان اثني اعطيت مع المال واوقف
 ثمانية اشاعه وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يعطى الابن
 نصف المال وقال محمد ثلث المال لان المرأة لا تلد في العادة في
 بطن اكثر من اثنين فيستحق هذا الموضع الثلث ولا ابو يوسف
 انها تلد في العادة ولذا واحد فيجب ان يكون ابنا وابي حنيفة
 ان اكثر ما تلد المرأة في بطن واحد اربعة فيجوز ان يكون للمهر
 سبع فيستحق الابن الخمس والثلث تستحق البنت الثلث والفتوى
 على قول ابو يوسف هذا كله اذا عرفت وجوهه في البطن بان
 جاءت به لأقل من ستة اشهر فمذمات المورث اما اذا جاءت به

لاكثر

لاكثر من ذلك فلا ميراث له اذا كان النكاح قائماً فان كانت
 معتدة فان جاءت به لأقل من ستة اشهر فمذمات المورث
 او طلاقاً فمذمات من حمل المورثه كذا في المستصفى **قوله** والميراث
 بالمال من الاخوة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومروان
 الا ان ينقضه المقاسمة ^{السيد} من ثم قال قولنا للميراثان احدهما
 اذا لم يكن هناك صاحب فرض فهو محض من المقاسمة وبين
 ثلث جميع المال والثانيه اذا كان هناك صاحب فرض فهو محض
 بين ^{السيد} ثلثه انشأ اما المقاسمة او ثلث ما بقى او سدس جميع المال
 ببيان جدواخ للميراث نصف والمراخ النصف جدواخ وان الثلث
 والمقاسمة هنا سواء جدواخ ثلث اخوة الثلث هنا خير له من
 المقاسمة فان كان معهم صاحب فرض اعطى فرضه ثم ينظر الى
 ثلث ما بقى والى سدس جميع المال والمقاسمة فله ما كان خيراً
 كان له ببيان بنت وجدواخ للبنت النصف والباقي بينهما نصفاً
 لأن المقاسمة خير له من ثلث ما بقى ومن سدس جميع المال فان
 كان اخو من ولله كله لخاله فمذمات المورث اما اذا جاءت به

الأرحام والأقرباء بنسبها وهو من ذوي الأرحام وبما هذه
بالجدة العاقبة وابنها الجدة العاقبة **وكل جد فحق أمها لأن**
أم الجدة مع الجدة كجد الجدة مع الأم والأب مع جد الأب فكذا الجدة
تجوز أمها **باب ذوالأرحام** قال عليه إذا لم
يكن للميت عصبة ولا ذوو وأسيهم ورثه ذوالأرحام والأصل
في هذه ذوالأرحام والجد الميراث من بيت المال لقوله تعالى وأولوا
الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وهم عشرة وللميت
وولد الأخت وبنت الأخ وبنت النعم والحال والحالة وأب الأم
والعم الأم والعمة وولد الأخ من الأم ومن أدلى بهم ثم تورث
الأرحام كتورث العصبة يترث الأقرب فالأقرب إلى الميت لأن الكلام
وقع في معرفة الأقرب قال أبو حنيفة أقربهم إلى الميت الجد أبو الأم
ثم أولاد البنات ثم أولاد الأخوات وبنات الأخوة ثم العمات
والخالات ثم أولادهم كذا ذكره في ظاهر الرواية وروى عنه أن أقربهم
أولاد البنات ثم الجد أبو الأم وقالوا الأقرب أولاد البنات ثم أولاد
الأخوات وبنات الأخوة ثم الجد أبو الأم ثم العمات والخالات ثم أولاد

من كذا في الخبر وفي القدرى ولاهم من كان من ولد الميت
لأن ولد الميت أقرب إليه من غيره وإن سافر وهو ثم ولد الابن
أو أحدهما وهم بنات الأخوة وأولاد الأخوات يعني أنهم أولاد
من أولاد الجد وهم العمات ومن شاكلهم من ذوي الرحم من
أولاد الجد أم الأم لأن الأخوة أقرب إلى الميت من هؤلاء فكذا
من أولادهم أقرب إليه كأولاد بنته فأما ترك جد أمه وابنه
أخيه أمه فالأصل للجد أم الأم لأن الجد أم الأم ولأولاد أمه وأول
مسائل بنت بنت وابن بنت بنت المال بنت الميت لأنها
أقرب ابن بنت وبنت بنت بنت أخرى وهما بنت واحد
فالمال بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين كأنه ترك ابنا وبنتا
من صلبه قال الخنيزي الأصل في أولاد البنات عند أبي يوسف
أنه يعتبر بالأبوان ويقسم بالأبوان إذا كانوا كلهم ذكورا فالمال
بينهم بالسوية وإن كانوا مختلطين فالأول بينهم للذكر مثل حظ
الأنثيين ومحمد يعقب في أولاد البنات أو للملأوفان كان أو
للأول فيعقب بالأبوان فإنه يكون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن

كان الخلاف في الأصل يعطى لهم ميراث الأصل بنية إذا ترك بنت بنت
 وابن بنت فهو بغيرها المذكور فله حظ الأنثيين أما على قول أبو يوسف
 فلا مشكل لأنه يعتبر الأبدان واحدهما ذكر والأخرى أنثى وكذا عندهم
 لأن الخلاف وقع في الأبدان ولو ترك ابن بنت بنت بنت وابن
 بنت فعندهما أبو يوسف المال بغيرها المذكور فله حظ الأنثيين ثلثه لأن
 بنت البنت وثلثه لبنت ابن البنت وعند محمد ثلث المال لابن بنت
 البنت وثلثه لبنت البنت لأن ^{ابن} يعتبر هو والخلاف في ذلك هذا في أولاد
 الأخوة وبنات الأخوة كما إذا ترك ابن أخت وبنات أخ كلاهما لأب وأم
 وعلى قول أبي يوسف المذكور مشارحنا الأنثيين وعند محمد ميراث
 أصلها بثلثان لبنت الأخ وثلث لابن الأخت **وهو** والابن أبو
 واحد هما وهما الأخوة والحالات والعامة لأن هؤلاء أقرب إليه بعدوا
 ذكرنا وإن اجتمع عدة وخالة فثلث المال للحالة من الأب والأم وثلثه
 للعمه لأن العمه يدلي بالأب والحالة فثلث المال للحالة من الأب والأم
 وثلثه للعمه لأن العمه يدلي بالأب والحالة بالأب فكان لكل واحد نصيب
 من يدلي به وإن ترك عم الأم وخالة الأب وأم فللمرأة الثلث والباقي للعم

من الأم لأنهم يرثون بالأبدان والعلم بمنزلة العصبية والحكم
 بمنزلة الأم والأم الثلث ولعمري ما بقى كذلك هذا وإن ترك ثلث
 بنات إخوة متفرقات أو ثلث أخوات متفرقات فالأصل
 عند أبي حنيفة ومحمد أنهم يعطون ميراث أصلهم لأولاد الأخوة
 من الأب والأم المصنف ولأولاد الأخوات من الأب والأم
 فكلما الثلثين ولأولاد الأخوات من الأم السدس وميراث
 أصلهم والباقي في عطيهم على قدر انصباؤهم فيكون بينهم على
 حصة وقال الميراث لولد الأخت للأب والأم لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب
 لأقرب وهما يعتبران بمن يدلي بكل واحدة فمحل الكل واحدة ما
 كان لأبها وأما العمات والحالات فإنه يعتبر فيهن الأقرب فالأقرب
 قريب بالأجماع وأما أولادهن فعلى قول أبي يوسف يقسم بالأب
 بدران وعند محمد كما ذكرنا في أولاد البنات وأولاد الأخوات
 ببيان ثلث حالات متفرقات المال للحالة من قبل الأب والأم
 اجتماعا لها أقرب وإن ترك ثلثة أخوات متفرقين فالأصل كله
 للمخال من قبل الأم ولو ترك خالا وخالة كلاهما في حصة واحدة

فالمال بينهما المذكور مثله حظ الانثيين وان ترك ثلث عمتا
متفرقات فالمال كله للعمه من قبل الاب والام لانها اقرب و
لو تركت عمه وخالة العمه الثلثان والخالة الثلث ولو تركت عمه وخالة
والثلث لخال والثلثان للعمه وان تركت خالة وابن عمه المال
للمخالة لان ابن العمه ابعد في الدرجة وان ترك ابنه خال وابن
خاله فعلى قول ابو يوسف المال بينهما المذكور مثل حظ الانثيين
وعند محمد الثلثان لابنة الخال والثلث لابن الخالة يرث كل واحد
منهما ميراثا اصله وان ترك ابنه عمه وابن عمه المال كله بنت العم
لانها من اولاد العصبه والاخر من اولاد ذوى الارحام **قوله**
اذا استوا ورثان في درجة واحدة فاولاهم من الابن عوارث
كسر جلمات وترك وترك ابنه عمه وابن عمه المال كله بنت العم
بنت بنت بنت بنت ابن فالمال بنت بنت ابن **قوله** واخبرهم اولى
من بعدهم فعند ابن حزمه اقرب ذوى الارحام الجد ابوالام ثم
اولاد البنات ثم اولاد الاخوات ثم العمت والخالات ثم اولادهم
وابوالاهم اول من ولد الاخ والاخت وهذا عند ابن حزمه وقد

بيناه **قوله** والمعتق احق بالفاضل عن سهم ذوى الشترام
اذا لم يكن عصبه سواء ومولى المولا يرث وهو الرجل
يسلم على يد رجل ويواليه ويعاقبه ثم يموت ولا ورث له
غيره فميراثه له عندنا وقال مالك ميراثه للمسلمين **قوله** وان
ترك المعتق ابامولاه وابن مولاه فماله للابن عندها
ابو يوسف للاب السدرس والباقي لابن فان ترك
جد مولاه فالمال للجد عند ابن حزمه لان من اصله ان الاخوة
لا يرثون مع الجد شيئا فكذا في المولا **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد هو
بينهما لان من اصلهما ان الاخوات يشارك في الميراث فكل
في المولا **قوله** والاباء المولا ولا يوهب لانه حقه كلي النسب
والنسب لا يباع ولا يوهب **باب حساب الفرائض**
قال رحمه الله واذا كان في المسئلة نصف ونصف ونصف وما بقى
فاصلها من اثنين فالا ولزوج واخت لاه وام اولاد وثلاث
كزوج وعم **قوله** واذا كان في ثلث وما بقى او ثلثان وما بقى
فاصلها من ثلثة فلا اولاد وام وعم فالثلث كابنتين وعم وان

واحد مولاه

كان غير رابع وما يقف فاصلها من ثلثة فالأول كام وعم وثالث
 والثاني كابتين وعم وان كان غير رابع وما يقف اربع ونصف
 فاصلها من رابعة فالأول كزوج وعصبة واكت كزوج وبنيت
فصل وان كان نصف في ثلث او نصف وسدس فاصلها من ستة
 فالأول كام واخنت لاب وام اولادها كام وبنيت **فصل** وتعود
 الى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة فالأول كزوج واخنتين الابواب
 اولاد فهذه تعود الى سبعة واكت كزوج واخنتين الاب وام
 واخ لام فهذه تعود الى ثمانية والثالث كزوج واخنتين لاب
 وام واخوين لام فهذه تعود الى تسعة والرابع كما لو كان مع
 هو لام فهي تعود الى عشرة **فصل** ولا تعود الى غير ذلك العود هو
 الزيادة في الفرائض عند تضاييق المستحقين **فصل** وان كان مع
 الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر فالأول كزوج وام و
 اكت كزوج واخنت لام **فصل** وتعود الى ثلثة عشر وحيث عشرة
 عشر فالتة تعود الى ثلثة عشر زوج وام وابنتان والتي تعود الى
 خمسة عشر زوج واخنتان لابوين اولاد واخنتان لام وان

تعود الى سبعة عشر اذا كان مع هو لام **فصل** وان كان مع
 الثمن سدس او ثلثان فاصلها من اربعة وعشرين فالأول
 كزوج وابوين وابن واكت كزوج وابنتين **فصل** وتعود الى
 سبعة وعشرين كزوج وابنتين وابوين وهذه تسع المنبرية
 لأن عليا كمن الله وجهه اجاب بها وهو على المنبر فقال عاشرها
 عاشرها فكانت كانت تخطب خطبة اولها الحمد لله الذي حكم بالحق
 قطعاً ونجزاً كل من نفس ما تسع واليه المعاد والرجوع فليست قال
 عاشرها تسعاً واستمر على خطبته **فصل** واذا انقسمت المسألة بين
 الورثة فقدر صحت وان لم تنقسم سهام ضربهم عليهم فاضرب
 عددهم في اصل المسألة وعولها ان كانت عايلة فما خرج صحت منه
 المسألة كما امره واخوين المرأة الربع مسهم والاخوين ما بقى وهو
 ثلثة لا ينقسم عليها فاضرب اثنين في اصل المسألة يكون ثمانية ومنها
 نصف **فصل** وعولها ان عالت كما اذا كانت الفرقة زوجة وثلث
 اخوات لاب وام اولاد فاصلها من ستة وتعود الى سبعة وتصح في احد عشر
فصل فان وافق سهامهم عددهم ضرب ووق عددهم في اصل المسألة فما

فالمسئلة تصح منه كما مر في سنة اعمام السراة الربيع منهم والاعمال
ما بقى ثلثة لا ينقسم عليهم ولكن يوافق ما في ايدهم عدد رؤسهم
بثلث فاضرب ثلث عددهم وهو اثنان في اصل المسئلة تكون
ثمانية ومنه يصح للزوج والربع سهران وللعمام ستة لكل واحد
فأذا لم ينقسم فترقبين منهم أو أكثر فاضرب احد الفريقين في الآخر
خبر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كن زوجتين
وخمس جدات وثلاثة اخوة لام وعم اصاب من اثني عشر الزوجتين
الربيع ثلثة والجدات السدس سهران وللأخوة للام الثلث اربعة
وللعلم ما بقى وهو ثلثة فانكسر على الزوجتين والجدات والاخوة فانك
عدد الزوجتين وهو اثنان في عدد الجدات تكون عشرة ثم اضرب عشرة
في ثلثة عدد الاخوة تكون ثلثين ثم اضرب الثلثين في اصل المسئلة
اثنا عشر تكون ثلثاياه وستين ومنه يصح ثم نقول من الشيء في العراضة
مضروب ثلثين الزوجتين ثلثة في ثلثين يكون تسعين وهو المربع من
المجموع لكل واحد خمسة واربعون والجدات سهران في ثلثين يكون ستين لكل
واحد اثني عشر والاخوة اربعة في ثلثين يكون مائة وعشرين لكل واحد

اربعون وللعلم ثلثة في ثلثين يكون تسعين فذلك كله ثلثاياه
وستون **قوله** فان تساوت الأعداد اجزاء احدهما عن الآخر
كأمر اثنين واخوين فاضرب اثنين في اصل المسئلة وهذا يسمى
المتماثل فاصلاها من اربعة للزوجين الربيع منهم منكسر علمها والآخر
خوين ما بقى وهو ثلثة منكسر ايضا واحد العددين يغنيك
الآخر فاضرب اثنين في اربعة تكون ثمانية للزوجتين سهران
وللآخرين ستة **قوله** وان كان احد العددين جزءا من الآخر اجزا
الأكثر عن الأقل كأربع نسوة واخوين ان ضربت اربعة
اجزاءك عن عدد الاخوين وهذا يسمى المتداخلة فيقول المسئلة
من اربعة الزوجات سهم منكسر عليهم والاخوة ثلثة منكسر ايضا
فاستغن بضرب الأربعة لأن الاثنين من خلال غيرها فاضرب
الأربعة في اربعة يكون ستة عشر للزوجات اربعة والاخوين
اثنا عشر **قوله** فان كان احد العددين موافقا للآخر ضربت وفق
احدهما في جميع الآخر فما اجتمع فاضرب في اصل المسئلة كأربع
نسوة واخت وسنة اعمام فالثمة يوافق الأربعة بالانصاف

فاضرب نصف واحد بما في جميع الآخرين ما اجتمع في اصل المسئلة
 يكون ثمانية واربعين ومنها تصح **مسئلة** فاذ صاحبت المسئلة فاذ
 سرام كل وارث في التركة ثم اقسما ما اجتمع على ما صحت منه ^{الفريضة}
 يخرج حق ذلك الوارث لانك تقول اصل المسئلة من اربعة الزوجات
 الربع والاخت النصف والاعمام سرام عليهم وهو ستة فاضرب
 نصف عدد الزوجات في عدد الاعمام يكون اثني عشر ثم في الفريضة
 يكون ثمانية واربعين من الزوجات اثني عشر والاخت اربعة وعشرون
 والاعمام اثني عشر **مسئلة** فان لم يقسم التركة حتى مات احد الورثة
 فان كان نصيبه من الميراث الاول ينقسم على عدد ورثته فاسمه
 وقد صحت منه المسئلة وان لم يقسم صحت فريضة الميراث ^{السا}
 بطريقة التي ذكرنا فانما ضربتك احد المسئلتين في الاخرى لا يمكن
 سرام الميراث كما توافق ما صحت منه فريضة كزوج واخت
 لاب وام واربعة اعمام ثم لم يقسم التركة حتى مات احد الاعمام وليس
 له وارث سوا اخته فان المسئلة الاولى من اربعة الزوجات سرام ^{للا}
 اخت سرامان والاعمام سرام منكسر عليهم فاضرب اربعة في اربعة يكون

ستة عشر للزوجة اربعة والاخت ثمانية والاعمام اربعة لكل
 واحد سرام مات اقدمهم وخلف اخوته الثلثة وبسهم ^{ينقسم} لام
 على ورثته فاضرب مسئلته وهي ثلثة في ستة عشر يكن ثمانية
 واربعين ومنها تصح للزوج اربعة في ثلثة يكن اثني عشر وهو
 ربع الجميع والاخت ثمانية في ثلثة باربعة وعشرين وهو النصف
 يبقى اثني عشر بين بقية الورثة لكل واحد اربعة **مسئلة** فاذ كانت
 سرامهم موافقة فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى فما
 اجتمع صحت منه المسئلتان وكل من له شيء من المسئلة الاولى
 مضروب في وفق المسئلة الثانية وكل من له من المسئلة الثانية
 مضروب في وفق تركة الميت مثاله زوج واخوات يصح من اربعة
 ثم مات الزوج وخلف اربعة بنات اصلها من اربعة ويتوافقان
 بالانصاف فاضرب نصف عدد سرامهم في جميع الآخرين ثمانية و
 تصح المسئلتان للاخوين اربعة وللاولاد الزوج اربعة **مسئلة**
 وان صحت مسئلة الماتعة وادت معرفة نصيب كل واحد
 من حيات الدرهم فسمه ما صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين

ثمانية واربعون فاضرب نقيب كل وارث في ثمانية واربعين وافقه على اثنين وسبعين
 بضع ارباب ثمانية حبات ولام احد عشرة حبة وثلاث ولاثون حبة عشرة حبة
 وثلاث حبة لارب الاين ثلاث عشرة حبة وثلاث حبة فذلك كل ثمانية
 واربعون حبة وانما انكر تقول التركة وبها ثمانية واربعون
 ثلثا الفريضة وبها اثنا وسبعون فسطر من سلام كل وارث
 ثلاثة فابقه فهو نصيبه من التركة فانه السقط من نصيب
 التركة وهو ثلثات وعشرة وثلاثة وهو سبعة
 وثلثان ببق خمسة عشر وثلاث وهو نصيب
 من التركة وهكذا لكل وارث
 والله اعلم بحاله

اعلم
 محمد



8068

221/2

221/2